

تاريخ الخليج العربي

الحديث والمعاصر

الدكتور
جمال زكريا قاسم

المجلد الثاني

تطور النفوذ البريطاني في إمارات الخليج
العربية والمنافسات الإقليمية والدولية

[1840 - 1914]



الدكتور / جمال زكريا قاسم

تاريخ الخليج العربي

الحديث والمعاصر

(٢)

دار الفكر العربي

ناتخ الخليج العربي

الحديث والمعاصر



تطور النفوذ البريطاني في إمارات الخليج
العربية والمنافسات الإقليمية والدولية

(١٨٤٠ - ١٩١٤)

تأليف

الدكتور جمال زكريا قاسم

أستاذ التاريخ الحديث كلية الآداب - جامعة عين شمس

١٤١٧ هـ / ١٩٩٧ م

مكتبة مدرسة سيف البحر في الثانوية بكنهه
الرقم التسلسلي
٩٥٢,٤٥
ملتمزم الطبع والنشر العام
٤٦٤٠
٩٧/١٤١٦

دار الفكر العربي

٩٤ شارع عباس العقاد - مدينة نصر - القاهرة

ت : ٢٧٥٢٧٩٤ - ٢٧٥٢٩٨٤

ويعتبر هذا الكتاب من أهم المصادر التاريخية
في مجال تاريخ الجزيرة العربية

(٢٨١ - ٢٨٢)

٩٥٣,٠٠١ جمال زكريا قاسم.

ج م ت ١ تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر / جمال زكريا قاسم

.. القاهرة : دار الفكر العربي، ١٩٩٦.

٥ مجلد؛ ٢٤ سم.

يشتمل على يبلوجرافيات وملاحق.

تدمك : ٦ - ٠٨١٩ - ١٠ - ٩٧٧.

١ - شبه الجزيرة العربية - تاريخ - العصر العثماني. ٢ - شبه

الجزيرة العربية - تاريخ - العصر الحديث. أ - العنوان.

٤٠٠٠

٥٣٣

٣١١٣١٢٠

أميرة للطباعة - ت: ٣٩١٥٨١٧

المحتويات

تقديم :

بقلم الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبدالكريم.

تقديم المؤلف.

مقدمة :

نشأة الإمارات العربية في الخليج العربي وأوضاعها السياسية والاجتماعية.

الباب الأول

الأوضاع السياسية في الخليج العربي
بعد انسحاب القوات المصرية

تمهيد :

الفصل الأول :

إمارة نجد وتوسعها في الخليج ١٨٤٢ - ١٨٦٥ .

الفصل الثاني :

سلطنة مسقط من الانقسام حتى الحماية ١٨٥٦ - ١٨٩١ .

الفصل الثالث :

بريطانيا ومشيخات الساحل العماني ١٨٤٠ - ١٨٩٢ .

الفصل الرابع :

البحرين بين الاطماع الفارسية والضغط البريطاني ١٨٤٢ - ١٨٧١ .

الباب الثاني

٢٠٤

النزاع العثماني البريطاني في الخليج العربي وتأثيره على الإمارات العربية

٢٠٥

تمهيد:

الفصل الخامس:

٢٠٧

حملة الإحياء ١٨٧١.

الفصل السادس:

٢٤٥

التوسع العثماني في الخليج العربي ومقاومة بريطانيا ١٨٧١ - ١٩٠٨.

الفصل السابع:

٣٠٣

علاقة الدولة العثمانية بالكويت وحكم الشيخ مبارك بن الصباح ١٨٩٦ - ١٩١٥.

الفصل الثامن:

٣٥٣

نجد وعلاقتها ببريطانيا والدولة العثمانية في السنوات الأولى من عهد عبدالعزيز آل سعود ١٩٠٢ - ١٩١٤.

الفصل التاسع:

٣٨٣

تسوية النزاع بين الدولة العثمانية وبريطانيا في الخليج العربي ومشروع اتفاقية ١٩١٣.

الباب الثالث

التنافس الدولي في الخليج العربي

٤١٦

تمهيد:

٤١٨

الفصل العاشر:

٤١٩

التنافس الإنجليزي الفرنسي في سلطنة مسقط ١٨٩٠ - ١٩١٤.

الفصل الحادي عشر:

٤٦٣

التنافس الإنجليزي الروسي في فارس والخليج العربي وتسوية ١٩٠٧.



النشاط الألماني في الخليج العربي وسكة حديد بغداد.

خاتمة.

الملاحق:

٥١٥

٥١٧

٥١٨

٥٥٥

٥٦٢

٥٧١

ملحق (أ) : بريطانيا وإمارات الخليج العربي.

ملحق (ب) : فارس وإمارات الخليج العربي.

ملحق (ج) : الدولة العثمانية وإمارات الخليج العربي.

مصادر الكتاب.



تقديم بقلم

الأستاذ الدكتور أحمد عزت عبدالكريم

مدير جامعة عين شمس سابقاً

يشكل «الخليج العربي» الحد الشرقي الأقصى للوطن العربي الكبير، بعد أن تراجع المد العربي عن أقاليم فارس ومايلها شرقاً، تاركاً بقاياها ماثلة في إقليم «عربستان» من أعمال جنوبى فارس، قبل أن تلتهمه القومية الإيرانية الحديثة، وتسعى جاهدة للقضاء على عروبتة وعلى ما كان يتمتع به من حكم ذاتى مستخدمة فى ذلك مختلف أساليب الضغط والإرهاق.

واعتصمت «العروبة» متخذة معاقلاًها على الساحل الغربى - أو العربى - للخليج وفيما يتأخمه من جزائر، وتأبّت العروبة على كل ما بذل - وما يزال يبذل - من محاولات لإضعاف مقوماتها وإغراقها وسط تيارات متلاحقة من شتى الهجرات الأجنبية.

قد سجل الماضى القريب والبعيد لبعض إمارات الخليج تاريخاً ناصعاً، ويكفى أن يذكر أن الخليج العربى - أو الفارسى - كما يدعو غير العرب - تعبّر حديثاً، فقد عرفه العرب - تجاراً وكتاباً - باسم خليج البصرة فى جزئه الشمالى، وخليج عمان فى جزئه الجنوبى؛ ذلك لأن البصرة وعمان كانا يشكلان أهم المعالم الحضارية البارزة فى الخليج. حضارة الإقليم - بحكم الموقع - حضارة بحر وتجارة، تمثل جانباً منها قصص السندباد البحرى الذى كان يتخذ البصرة وبحار الهند والسند والبلاد التى تتركب الأقبال ميداناً فسيحاً لنشاطه البحرى التجارى.

على أن القصة شىء والتاريخ شىء آخر، وإذا كانت «ألف ليلة وليلة» قد سجلت الجانب القصصى من حياة شعوب الخليج، فإن كتب التاريخ بوثائقها ورواياتها قد سجلت ولا تزال تسجل الجانب التاريخى من حياة هذه الشعوب.



وقد عكف أحد مؤرخينا الشبان «الدكتور جمال زكريا قاسم» على تقصى التاريخ الحديث للخليج العربى منذ سنوات، وانتجت جهوده فى هذا المجال ثمرتين ناضجتين، وهما رسالتان تقدم بهما إلى جامعة عين شمس الأولى نال بها درجة الماجستير فى التاريخ الحديث بتقدير ممتاز سنة ١٩٥٩، وكان موضوعها «دولة بوسعيد فى عمان وزنجبار ١٧٤١ - ١٨٦١» وهى لم تطبع بعد، والأخرى أجازتها الجامعة لدرجة الدكتوراه مع مرتبة الشرف الأولى سنة ١٩٦٤، وموضوعها «الإمارات العربية فى الخليج العربى ١٨٤٠ - ١٩١٤» وهى الرسالة التى يراها القارئ اليوم بين يديه.

وكان لى حظ الإشراف على هاتين الرسالتين، كما كان لى حظ التوصية بطبع رسالة الدكتوراه على نفقة الجامعة.

وأذكر أن رسالة الدكتور قاسم الأولى عن مسقط والسيد سعيد قد شغلت جانباً كبيراً من تاريخ الخليج العربى فى النصف الأول من القرن التاسع عشر. أما الرسالة الأخرى - وهى هذا الكتاب - فتشغل تاريخ الإمارات العربية فى الخليج فى النصف الثانى من هذا القرن أو بالتحديد بين سنتى ١٨٤٠، ١٩١٤، وهى مرحلة وضع فيها البناء السياسى الذى تقوم عليه هذه الإمارات حتى الوقت الحاضر. والبداية (طبيعية) ففى عام ١٨٤٠ انتهى (الوجود) المصرى فى الجزيرة العربية بانسحاب القوات المصرية من أقطار الجزيرة جميعاً، حجازها، ونجدها وخليجها ويمنها. بعد أن اضطدمت السياسة المصرية بالسياسة الإنجليزية وخاصة فى الخليج واليمن، وتطور الأمر إلى (سباق) بين السياستين، أتيح فيه للسياسة الإنجليزية - ومن ورائها القوة الإنجليزية أن تحرز قصب السبق، معتمدة على تفوقها البحرى، وتحالفها مع الدولة العثمانية، ومع بعض الشيوخ والأمراء.

ولكن (الوجود) المصرى الذى قام فى الجزيرة العربية زهاء ثلاثين عاماً لم يذهب دون أن يخلف أثراً - فقد وضع أمام الناس إذ ذاك نماذج من الحكم وطرائق فى التنظيم الاقتصادى والاجتماعى ما لبثت - وإن طال المدى - أن فعلت فعل (الخمائر) فى الكيان الهامد فأهاجت فيه عوامل الحركة والتغيير.

وواجهت الجزيرة العربية بعامة - والخليج العربي بخاصة - في سنة ١٨٤٠ مسألة ملحة : من يسد الفراغ الذى خلفه الوجود المصرى ؟

لم تتقدم إحدى دول الخليج لتملأ هذا الفراغ، فقد كانت مفككة عاجزة متنازلة، وكانت السياسة البريطانية لها جميعاً بالمرصاد، حتى أقوى دول الخليج فى ذلك الوقت وهى مسقط - كانت لا تستطيع أن تعصى لها أمراً.

وتقدمت قوى أخرى متربصة تحاول أن تملأ هذا الفراغ، بعضها من داخل المنطقة نفسها كالإمارة السعودية أو فارس أو الدولة العثمانية، وكل منها له سابقة اتصال بالخليج تجارة أو سيادة أو سيطرة.

ولكن كلا منها عجز عن تحقيق غايته، بفعل الضعف البحرى والعسكرى والمشاغل الداخلية، وانفسح المجال أمام الضغوط الأوروبية المختلفة، من جانب إنجلترا، وفرنسا وألمانيا وروسيا. وكل منها له «مؤهلاته» التى تسند دعواه فى الخليج، ومن هنا لم تبق مسألة الخليج محلية صرفة، وإنما غدت عنصراً هاماً من عناصر السياسة الدولية وخاصة فى الربع الأخير من القرن الماضى والسنوات الأولى من القرن الحالى.

وكانت بريطانيا تملك أقوى هذه (المؤهلات)، منذ وطدت استعمارها فى الهند وفى مشارف ومنافذ الطرق الموصلة إليها فأقامت فيها القواعد البحرية، وحشدت الأساطيل، وعقدت المعاهدات مع حكامها المحليين وأجرت عليهم المرتبات الشهرية، ووقفت بينهم تمسك الميزان فى يد والسيف فى اليد الأخرى ! . وقبل أن تعلن الحرب العالمية الأولى كان القيد البريطانى قد أحكمت حلقاته ليتنظم الإمارات العربية جميعاً على الخليج واحدة بعد أخرى بعد أن يوقع شيخها الصك الذى يتعهد فيه - فيما يتعهد - «بأن لا يبيع أو يتنازل أو يرهن أى جزء من أراضيه إلا للدولة الفخيمة البريطانية» !

وهكذا كان تاريخ الإمارات العربية بين عامى ١٨٤٠ ، ١٩١٤ الذى يقدمه اليوم الدكتور جمال زكريا قاسم فى هذا الكتاب الجاد الممتع ليس إلا تاريخ سعى السياسة البريطانية الدائب لتبسط سيطرتها على هذه الإمارات، بأن تعمل على



إيقائها جميعاً مفككة عاجزة تنشد الأمان في ظل الأسطول البريطاني، وإن تعمل - في الوقت نفسه - على استبعاد أى قوة خارجية منافسة، حتى فازت بتوطيد (الوجود) البريطاني في الخليج، ثم جاء تفجير البترول فأضاف إلى أهمية المواصلات العالمية أهمية جديدة ممازاد بريطانيا تشبثاً بوجودها على رمال الخليج وشطآنه. حتى جاءت أحداث الحرب العالمية الثانية وما بعدها، وخاصة المد القومى العربى المعاصر فهز الوجود البريطانى فى الخليج العربى هزاً عنيفاً زعزع أركانه، وإن لم يقوض بنيانه، ولكن هذه قصة أخرى، لعل الدكتور جمال زكريا قاسم يمسك بخيوطها منذ تركها فى ١٩١٤ ويعكف على تحليلها وبحثها بمثل الإخلاص والمهارة اللتين بذلهما فى كتابه هذا المطبوع ورسالته التى لم تطبع بعد.

وعلى الله قصد السبيل

أحمد عزت عبدالكريم

تقديم المؤلف :

يتناول هذا الكتاب تاريخ الإمارات العربية في الخليج العربي منذ انسحاب القوات المصرية من الخليج وشبه الجزيرة العربية ١٨٤٠ إلى نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ . وهذه الدراسة تشمل تقريباً النصف الثاني من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . ولهذه الفترة أهميتها البالغة في تاريخ الخليج العربي وسياسته بوجه عام وعلى الرغم من وجود صعوبات كثيرة قد يتعرض لها الباحث في دراسته لتاريخ عدة إمارات أو دول مختلفة - إلا أننا نرى أن تناول تاريخ إمارات الخليج كوحدة واحدة يقوم على منهج سليم، ذلك لأن القرنين الأخيرين من تاريخ الخليج العربي كانا يدوران حول محور السياسة البريطانية التي كانت تهدف في الدرجة الأولى إلى المحافظة على استتباب الأمن في الخليج باعتبار أنه من أهم الطرق الحيوية الموصلة إلى إمبراطوريتها في الشرق، وهذا لا يتأتى إلا باستئثارها بالنفوذ فيه ومنع أية دولة أخرى من الوصول إليه . ولهذا قضت بريطانيا القرنين الثامن عشر والتاسع عشر في العمل على القضاء على الفرصنة وتجارة الرقيق وفي عمليات المسح والحراسة، ولعل هذه العوامل جميعها كانت حجتها في التدخل كلما حدث أي خرق للأوضاع يتمثل في محاولة أية دولة أوروبية أخرى الاستحواذ على مركز لها في الخليج، وذلك حفاظاً للجهود والأرواح التي بذلتها في تلك المياه كما كان ساستها يدعون . . .

وقد واجهت بريطانيا علاقات مختلفة في الخليج

الأولى : علاقات بينها وبين الإمارات العربية، وهذه كان من السهل جرحها إلى ركب السياسة البريطانية نظراً لعدم وجود أية سلطة قوية موحدة عليها .



ومما يستلقت النظر أن بريطانيا قد أخذت تؤكد سيطرتها على هذه الإمارات بعد انسحاب القوات المصرية من الخليج والجزيرة العربية ١٨٤٠ حتى لاتعرض للأخطار مرة أخرى، حقيقة أن بريطانيا قد تنبّهت إلى ذلك منذ عهد الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨-١٨٠١) ولكن لم تتعد علاقتها بتلك الإمارات إلى درجة تستطيع معها أن تحتفظ بشؤونها، وتسجل هذه الفترة من انسحاب القوات المصرية من الخليج العربي وما بعدها، الكثير من المعاهدات والاتفاقيات التي عقدها بريطانيا مع إمارات الخليج بصورة منتظمة.

والثانية: علاقات بينها وبين دول مجاورة للخليج مثل فارس والدولة العثمانية والدولة السعودية في مختلف أطوارها. ومثل هذه الدول كان من الصعب على بريطانيا التخلص منها نظراً لما كانت تؤكد من مطالب وادعاءات إقليمية تستند إلى مبررات وأصول تاريخية وجغرافية وسياسية.

وأخيراً، علاقات بينها وبين دول أوروبية أخرى منافسة كفرنسا وروسيا وأخيراً ألمانيا. وقد ظهرت هذه العلاقات بشكل تنافس دولي في الخليج اتخذ أوضح صورة له في الفترة من ١٨٩٦ حتى اشتعال الحرب العالمية الأولى ١٩١٤. وقد اتجهت سياسة بريطانيا في هذه المرحلة إلى سياسة يشهها الباحثون بمبدأ موروم بالنسبة للسياسة الأمريكية في أمريكا اللاتينية. وقد قصدت بريطانيا بسياستها هذه منع أية دولة من أن يكون لها أي مركز بحري في الخليج، ولاشك أن قيام الحرب العالمية الأولى كان فرصة لبريطانيا كي تؤكد سيطرتها على الخليج بصورة فعالة.

وقد بدأت إعدادي لهذه الدراسة - التي هي أساساً رسالة للدكتوراه - في فبراير ١٩٥٩، عقب انتهائي مباشرة من مناقشة رسالتي للماجستير عن أدولة بوسعيد في عمان وزنجبار منذ تأسيسها حتى انقائها ١٧٤١ - ١٨٦١. وكان اعتمادي في الأغلب على المصادر الأوروبية نظراً لعدم توافر المصادر العربية الأصلية التي عالجت هذه النوع من الدراسة، ولكننا مع ذلك نود أن نشير إلى بعض مؤرخي العرب المعاصرين لأجزاء من هذه الفترة التي ستناولها كالمسلمي

والنهباني وابن رزيق وعبدالعزیز الرشید، فقد استطاع هؤلاء أن ينقلوا إلینا صورة عن الإمارات التي تناولوا تاریخها حسب تصورهم، ولا یفوتنا أيضاً أن نذكر بداية اهتمام المؤرخین العرب فی الوقت الحاضر بدراسة هذه المناطق، ولعل هذا یرجع بالدرجة الأولى إلی زحف تيار القومية العربية فی السنوات الاخيرة من حقبة الخمسينيات إلی هذه الأطراف.

ومن المصادر الأوروبية نجد الإشارة إلی كتب الرواد والرحالة الذین ارتادوا الجزيرة العربية فی هذه الفترة التي نعالجها وماحولها كـ Palgrave وبلي Pelly وبلنت Blunt وكوكس Cox وشكسبير Shakespeare وغيلبي Philby وغيرهم كثيرون. ومن الوثائق أخذنا كثيراً مما نشره المؤرخان جونش وقمبرلي Gooch & Temperley فی مجموعتهما عن وثائق الحرب وهي سجل يکاد یكون تاماً للوثائق الخاصة بأسباب الحرب العالمية الأولى (١٨٩٨ - ١٩١٤) وكذلك وثائق وزارة الخارجية الفرنسية ووثائق حكومة بومباي والتفارير السياسية والقنصلية للخليج والمناقشات البرلمانية البريطانية. كما آثرنا الرجوع إلی دار الوثائق التاريخية القومية بالقاهرة، حيث أخذنا كثيراً من محافظ الحجاز ومن الوثائق المنقولة عن وزارة الخارجية البريطانية، وعلى الرغم من أن هذه الوثائق الأخيرة تقتصر على كل مايتعلق بمصر فی علاقتها الخارجية، إلا أننا مع ذلك وجدنا فیها ما له علاقة بموضوع دراستنا وخاصة عن التوسع المصري فی الخليج العربي فی عهد محمد علی.

كذلك رجعنا إلی الصحف العربية والأوروبية المعاصرة للفترة، ونخص منها جريدة التايمز Times والدوريات المختلفة التي سنوردها فی حينها.

وأخيراً لا یسعی إلا أن أقدم بكثير من الإعزاز والتقدير خالص وفائي للذكری أستاذی الكبير المرحوم الدكتور أحمد عزت عبدالکريم الذی کان لتوجيهاته السديدة، وإرشاداته القيمة أثر كبير وباعث قوى فی إقبالی على البحث والدراسة. وماهذا الكتاب إلا ثمرة من بذور غرسه التي أولاهها الكثير من جهده ورعايته. ولما كانت الطبعة الأولى قد نفذت منذ سنوات عديدة فإنتی أرجو بإعادة نشر هذا



الكتاب - في صورته المعدلة - أن يسد فراغاً في المكتبة العربية وأن يسلط الأضواء على موضوعات يمكن أن ينفذ منها الباحثون إلى آفاق رحبة .

وعلى الله قصد السبيل .

جمال زكريا قاسم

مصر الجديدة ١٤ سبتمبر ١٩٩٦

مقدمة :

نشأة الإمارات العربية في الخليج العربي وأوضاعها السياسية والاجتماعية

يعد الخليج العربي بمثابة ذراع للمحيط الهندي، ويعرف القسم الجنوبي منه باسم خليج عمان الذي ينتهي بمضيق هرموز ويتسع بعد ذلك مكوناً الخليج العربي. وللخليج العربي تاريخ قديم فضلاً عن كونه أقدم طريق تجاري كان معروفاً بين الشرق والغرب، ويعتقد الكثير من المؤرخين أن الحضارات الإنسانية القديمة ظهرت في شواطئه، بل ويذهب البعض إلى أن الحضارات التي قامت في أحواض الأنهار الكبرى في الصين ومصر، شادها مهاجرون من الخليج اتجهوا شرقاً وغرباً إلى حيث استقروا وأسسوا تلك الحضارات. على أن هجرة الفينيقيين من الخليج إلى سواحل البحر المتوسط لحقيقة تاريخية مؤكدة، وقد تركوا آثارهم التي تمثل في مجموعة المقابر التي عملاً ربواتها وحاجب الصحراء في مواجهة جزائر البحرين. وبعضى الزمن أخذت المدن تظهر على شواطئ الخليج الواحدة تلو الأخرى تثرى بالتجارة، قد تزدهر وقد تأفل لتفسح الطريق لغيرها^(١).

وتقع سواحل الخليج في ثلاثة أقسام: السواحل العربية، والسواحل الشمالية، والسواحل الفارسية. وتتميز السواحل العربية بأنها سواحل منبطة تكتنفها النلال، وأكثرها فاحل إلا بقاعاً صغيراً، وتضم عدة كيانات هامة كالكويت وقطر والبحرين وإمارات الساحل العماني وسلطنة عمان، أما السواحل الشمالية فتتألف من سواحل عربستان والعراق، وهي تتكون من سهول مستوية جرداء إلا ضفاف شط العرب وبعض شواطئ نهر قارون.

(١) Frazer, India Under Curzon And After pp. 79 - 80.



وتمتد السواحل الفارسية من الجنوب الشرقي قرب مضيق هرموز إلى الشمال الغربي في المحصرة والأهواز، وتوجد بها عدة مرافئ متصلة بطرق القوافل التي كانت تخترق هضبة إيران، وأهما بوشهر وبندر عباس ولنجه وجاسك وغيرها.

وقد مثلت الادعاءات السياسية الإيرانية في الساحل الغربي للخليج بعض مشاكل المنطقة. وخاصة حين عملت بريطانيا خلال حقبتى الخمسينيات والستينيات على استغلال هذه الادعاءات لمقاومة تيار القومية العربية الزاحف إلى تلك الاطراف. وقد برزت هذه الادعاءات نتيجة لعوامل اقتصادية تمثلت في ظهور البترول وقبل ذلك بوجود مفاصات اللؤلؤ، على أنه إذا كانت إيران قد تمسكت بتسمية الخليج باسم الفارسي وأكدت بعض ادعاءاتها على أساس تلك التسمية فلا يعنى ذلك أن الأسماء تؤلف حقوقاً. فمن الوجهة الجغرافية نجد أن طول السواحل العربية للخليج تبلغ نحو الضعف من طول سواحله الفارسية. فضلاً عن أن الساحل الشرقي من الخليج الذى يخضع لسيطرة إيران في الوقت الحاضر كانت تقطنه ومازالت قبائل عربية منها (بنو كعب) و(بنو قيس)^(١)، وأغلب سكانه من اصول عربية (حوالى ٩٥٪) وإن كان معظمهم قد استعجم وفشت بينهم اللغة الفارسية، وإلى عهد قريب كان يطلق اسم (عربستان)^(٢) على أجزاء كبيرة من ذلك الساحل، ومعناها أرض العرب، ولعل ذلك كان اعترافاً ضمنيّاً من فارس أو من اللغة الفارسية بعروبة هذا الساحل. وليس من شك في أن استقرار تلك القبائل العربية على الساحل الفارسي قد أكد للخليج صفته العربية من جانبها^(٣). ويبدو أن قبائل (كعب)^(٤) قد دخلت عربستان في القرن السابع عشر الميلادي وفوقت سلطتها بسرعة واستطاع شيخها العربي أن يحتفظ باستقلاله الشام عن فارس

(١) قبيلة كثيرة العدد يدين أفرادها بمذهب السنة، وإن كان يخالفهم عدد قليل من الشيعة. وقد نزحت هذه القبيلة إلى الساحل الفارسي من بادية الشام والحجاز. انظر السويدي، ممالك العرب في معرفة قبائل العرب، ص ٤٦.

(٢) تشكل عربستان في الوقت الحالى جزءاً من إقليم خورستان وحاصمتها الأهواز.

(٣) نول، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى، ص ٩٢ - ٩٥.

(٤) بنو كعب إلى قبيلة أزد المعروفة في الجزيرة العربية.



والدولة العثمانية، وقد عاشت هذه القبائل على ممارسة القرصنة وسلب السفن التجارية في الخليج وشط العرب مما كان دافعاً إلى قيام عدة حملات تأديبية اشترك فيها الأتراك والإنجليز والفرس في خلال القرن الثامن عشر. وفي عام ١٨٣٧ تخضع العثمانيون المحمرة وهي الإمارة التي أنشأها هذه القبائل وإن كانوا قد انسحبوا عنها بعد احتلال قصير، واستمرت المنافسة العثمانية الفارسية على هذه الإمارة حتى توقيع معاهدة أرضروم عام ١٨٤٧ التي نصت على اعتبار المحمرة جزءاً من فارس^(١). وحدث عقب ذلك أن انقسم شيوخ (بنى كعب) على أنفسهم وقامت بينهم الحروب الأهلية وخرجت معظم القبائل على تبعيتها لفارس ولم يستمر على الولاء لها إلا الأسرة (الجابسية) وهم أحد أفخاذ بنى كعب، واستطاع زعيم هذه الأسرة أن يعيد الأمن إلى نصابه وكافأته فارس على ذلك بإمارة عربستان^(٢). ولا شك أن فارس قد استفادت من حكام هذه الإمارة في رد غارات الدولة العثمانية على المقاطعات الفارسية الجنوبية في وقت تدهت فيه الدولة إلى مرحلة كبيرة من الضعف. والثابت أن فارس لم تمارس أية سيطرة فعلية على هذه الإمارة التي ظل يحكمها أمراء من العرب كان آخرهم (الشيخ خزعل خان) من قبيلة المحسن، وهو الذي قبضت عليه الحكومة الفارسية وخسبت المحمرة إلى أقاليمها في أعقاب الحرب العالمية الأولى عام ١٩٢٢^(٣).

ومما يستلفت النظر أن سكان الساحل العربي كانوا هم المتغلبون في الخليج وقد اهتموا بالملاحة والتجارة، وقامت على هذا الساحل دول كبيرة مثل تلك الأساطيل الضخمة كما هو الحال في سلطنة مسقط وعمان في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وقد عبر كثير من أولئك العرب إلى السواحل الفارسية ولا تزال توجد حتى الآن أقليات عربية كثيرة العدد على هذا السواحل^(٤). على أنه يهمني الإشارة في ذلك الصدد بوجه خاص إلى الحكم العربي لأجزاء كبيرة من الساحل الفارسي في

(١) Foreign Office, The Persian Gulf Handbook No. 67 pp. 54 - 55.

(٢) عبد المسيح انطاكي، نظر القدر الحسان في إعارة عربستان من سنة ١٢٠٣ - ١٢٠٤.

(٣) نعيم اسمعيل، من السواحل إلى جو مشيد.

(٤) عبد الفتاح بن أحمد، على طريق الهند، ص ٢ - ٥.

العصر الحديث عندما قدر لسلطنة مسقط القيام بذلك الدور في عضون القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. أما عن التصاق الصفة الفارسية بالخليج حتى وقت قريب وشيوعها، فلعل ذلك كان ناشئاً عن التسمية الإغريقية؟ إذ لم يتمكن اليونان من التعرف إلا على الساحل الفارسي فقط وذلك في أثناء فتوحات الإسكندر^(١) وإذا كان الفرس من ميديين وساسانيين استطاعوا في فترات مشققة من التاريخ القديم أن يسيطروا سيادتهم على البصرة والبحرين وعمان وغيرها من المراكز الواقعة على الساحل العربي فإن ذلك كان عملاً مؤقتاً لم يدم طويلاً ولم ينجم عنه أي تغيير أساسي للتركيب الاجتماعي في القسم العربي، ويمكن أن نقارن هنا بما حدث للقسم الفارسي من تغييرات أساسية عندما تيسر للعرب أن يتدفعوا تحت لواء الدين إلى ما وراء جبال البختيارى في الأراضي الفارسية^(٢). ولذلك فإن شيوع اسم الخليج العربي في الوقت الحاضر جاء مطابقاً للواقع إلى حد كبير إذا ما غلبنا الكثرة العددية والمساحية للسكان العرب القاطنين على جميع سواحل الخليج، فضلاً عن مطابقته لما عرفه العرب قديماً بـخليج البصرة ومكملته خليج عمان.

ويمتاز الخليج العربي بميزات عديدة جعلته قبلة الأنظار في التجارة والسياسة، فقبل اكتشاف البترول في مختلف أجزائه كان موقعه الجغرافي الممتاز قد سهل نقل التجارة الهندية إلى أوروبا، ولكن يمكن القول أن الخليج كاد دولياً من الناحية التجارية فقط، بمعنى أن التأثير التجاري لم يعكس أهميته في العلاقات الاجتماعية والثقافية كما كان متوقعاً، ويرجع ذلك في العامل الأول إلى مناح المنطقة الذي صعب على عدد كبير من التجار الأجانب الإقامة فيها كما صعب عليهم التجول في ربوعها الداخلية. ومن المعروف أن كلا من الخليج العربي والبحر الأحمر قد سيطرا على التجارة بين الشرق والغرب قبل اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح عام ١٤٩٨، ولكن اكتشاف هذا الطريق الجديد أدى إلى تقليل

(١) يقال إن إطلاق اسم الخليج الفارسي قد نشأ من اكتشاف الإسكندر الأكبر للساحل الفارسي الأصغر نهد الخليج. إن اكتشاف الساحل العربي بعد ذلك، انعكس على الأوصاف السياسية لإمارة الخليج العربي.

ص ٢٣

(٢) جاك بيرد، الخليج العربي (مترجم)، ص ٦.

أهمية هذين الطريقين، ومع ذلك ظل استخدام الخليج العربي بالنسبة للتجارة الهندية مع جنوب فارس والعراق وخاصة بعد أن سيطر البرتغاليون ثم الإنجليز فيما بعد على مراكز كثيرة فيه. وعلى الرغم من أن طريق البحر الأحمر كان يفضل طريق الخليج من حيث قصر المسافة - إلا أن الخليج العربي كان يفضل البحر الأحمر، إذ يشتهر الأخير بشعابه المرجانية التي تعوق الملاحة في وقت لم تكن قد تمت فيه عمليات المسح، بالإضافة إلى جذب الحياة الطبيعية التي تحيط بسواحله، بينما كانت الصعوبة في الخليج العربي تتمثل في الرحلة البرية القاسية التي كانت تقطعها قوافل التجارة من أعالي دجلة والفرات إلى حلب ومنها إلى موانئ البحر المتوسط، هذا إلى جانب تعرض الملاحة لأخطار الأنشطة البحرية المعادية التي اشتهرت بها القبائل العربية والفارسية التي تسكن سواحله، فضلاً عن شدة الحرارة وسوء الأحوال الصحية في أجزاء كثيرة منه، ومع ذلك فقد استخدم الخليج العربي - الذي غدا في الواقع منافساً خطيراً لطريق البحر الأحمر بدليل أن تجارته مع الهند كانت تبلغ ثلاثة أضعاف تجارة البحر الأحمر^(١) - في كثير من الأوقات وخاصة عندما تحولت الصعوبات السياسية دون استخدام الطريق الآخر، ومن ذلك عندما كانت الدولة العثمانية لا تسمح للسفن التجارية الأجنبية بالملاحة إلى الجنوب من جدة أو حينما أغلق طريق البحر الأحمر في سنوات الحملة الفرنسية على مصر أو في بعض سنوات حكم محمد علي. وإذا كان طريق رأس الرجاء الصالح قد قلل من أهمية هذين الطريقين كما أوضحنا، إلا أن افتتاح قناة السويس بالنسبة للأول واكتشاف البترول بالنسبة للثاني قد أعاد لهما أهميتهما في العصر الحديث بصورة أكثر فعالية عما كانت عليه من قبل. وحتى أواخر القرن التاسع عشر لم تكن سواحل الخليج ولا جزائره تنتج شيئاً يجذب إليها أنظار العالم الخارجي باستثناء اللؤلؤ، وإن تركزت الأهمية في اعتباره طريقاً حيوياً إلى الهند. ولما كان الإنجليز يشلون التجار الرئيسيين في البحار الشرقية فقد كانوا مهتمين بالسيطرة عليه وتنشيط تجارتهم في مياهه. وقد ظل النفوذ البريطاني سائداً في الخليج العربي لما يقرب من مائة وسبعين عاماً، وادعت بريطانيا أنها قد تحصلت عليه بخسارة كبيرة

(١) للمقارنة بين طريق البحر الأحمر وطريق الخليج العربي يمكن الرجوع إلى:

Andrew, The Euphrates Valley Railway, p. 20 ff.



في الأموال والأرواح. ومن ذلك قيامها بجهود مضيئة لجعل الخليج منطقة آمنة بتحطيم أوكار القراصنة وقمع تجارة الرقيق، والحرص على إقامة سلام دائم بين شيوخ القبائل العربية، وربطهم باتفاقيات تكفهم عن القيام بأعمال عدوانية في البحر، كذلك قام الإنجليز بمسح أكبر أجزاء الخليج^(١١)، وكانت بريطانيا لانفتاح الادعاء بأن انسحابها سوف يؤدي إلى عودة القرصنة وتجارة الرقيق إلى سابق عهدهما. ويحاول الكتاب الإنجليزي تبرير السياسة الإنجليزية فيقولون إنه على الرغم من الجهود التي بذلتها بريطانيا فإنها لم تتميز بنزعة أنانية، إذ كان العلم البريطاني لا يرتفع إلا على مركز البحرية البريطانية في باسادور في جزيرة القشم والمحطات البرقية في هتجام على الساحل الغربي، فضلا عن أن كثيرا من الدول استفادت من هذه الجهود، فالتجارة المشروعة أصبحت مكفولة للجميع. وإذا كانت بريطانيا قد فرضت إنكار الذات على نفسها فلا أقل من أن تفرض ذلك على الآخرين^(١٢) كذلك يذهب أولئك الكتاب بأنه كان من الممكن لبريطانيا التخلي عن هذه الأعباء التي قامت بها والتي كانت تكلفها الكثير من النفقات لو وجدت من يحصل هذا العبء عنها من إمارات الخليج ولاكتفت بعقد المعاهدات التجارية والبحرية التي تضمن سلامة التجارة، ولكنها لم تجد أية إمارة منظمة فضلا عن أن الدول المجاورة للخليج لم تستطع القيام بتلك الأعباء، ففارس التي كانت تخضع للساحل الشرقي تحت سيطرتها أضحت ساحة للنشاحن بين روسيا وبريطانيا، وكانت تعاني فسادا كبيرا في أوضاعها الداخلية. وكذلك الدولة العثمانية التي تجاور رأس الخليج كان لا يمكن أن تقوم بهذه الأعباء، إذ كانت إمبراطورية متداعية ومراكز تجمع جيودها بعيدة عن الخليج. ولذلك فقد ترك المجال أمام الإمارات والمشيخات الصغيرة غير المنضبطة لكي تمارس نفوذها الفوضوي وخصوصاً على الساحل الجنوبي^(١٣). على أن

(١١) بدأت أولى عمليات المسح في الخليج العربي في عام ١٨٧٢ حينما قامت البحرية الهندية بمسح سواحل بركان وخورستان ثم تولت البحرية الملكية أعمال المسح منذ عام ١٨٦٣. على أن عمليات المسح قد نفذت في الخليج بشكلٍ لافت للنظر منذ عام ١٩٠٣. فعمل مجلس المشرق في عام ١٩٠٣ كان بمثابة نقطة انطلاق في الهند في خلال هذه الفترة. انظر

Mathews, *The Persian Gulf*, pp. 239 - 240. See also British Admiralty, *The Persian Gulf Pilot*.

Frazer, *op. cit.*, pp. 82 - 83. (١٢)

Graves (Philip), *The Life of Sir Percy Cox*, p. 56. (١٣)

هذه التبريرات التي يستند إليها أولئك الكتاب تقتصر جانب الصواب، فمن المعروف أن بريطانيا كانت تعارض كلا من فارس والدولة العثمانية في تأسيس أسطول منظم، وحتى الإمارات العربية جهدت في تفكيكها وتشتيتها والقضاء على قوتها البحرية وجعلتها فعلا إمارات (منظمة) ولكن خدمة مصالحها !.

وتبدأ علاقة إنجلترا السياسية والتجارية بالخليج منذ أوائل القرن السابع عشر وذلك لتأمين تجارتها مع بلاد العرب وفارس، ولكن عندما رأت من البرتغاليين ما يراحمها في اقتصادياتها جعلت شركة الهند الشرقية التي كان مركزها إذ ذاك في سورات وسيلة لبسط نفوذها الاقتصادي، ولكن لم يحدث أي اتصال سياسي فعلي مباشر بين إنجلترا والإمارات العربية في الخليج إلا منذ عهد الحملة الفرنسية على مصر (١٧٩٨ - ١٨٠١) فقد نهت هذه الحملة بريطانيا إلى أهمية السيطرة على الإمارات العربية في الخليج تأميناً لمواصلاتها إلى الهند. وقد رسمت الحكومة البريطانية للسيطرة على الإمارات العربية في الخليج منذ بدء نفوذها في مياهه سياسة تقوم على دعامتين: الأولى، أن تحتفظ بحالة التفكك التي وجدتتها منذ وصلت إلى تلك الانحواء بل إنها مضت في تشجيع عملية تفكك وتفئيت الوحدات الكبيرة، وعلى ضوئه هذه السياسة شجعت زنجبار في الساحل الإفريقي الشرقي على الانفصال عن سلطنة مسقط انفصالا نهائيا عام ١٨٦١، وقبل ذلك بوضع سنوات كانت قد أيدت الحكومة الفارسية في قطع صلات سلطان مسقط بالسواحل الفارسية عام ١٨٥٦. كما شجع الإنجليز في منتصف القرن التاسع عشر انفصال قطر عن البحرين كي لا يكون لشيوخها مبرر للاحتفاظ بأية قوة بحرية.

أما الدعامة الثانية فكانت تنلخص في منع إمارات الخليج من الاتصال بأية دولة أخرى، كما حدث إزاء فارس والدولة العثمانية ومصر على عهد محمد علي وأخيراً فرنسا وروسيا وألمانيا، وقد استخدمت بريطانيا لتحقيق سياستها هذه وسيلتين:

الأولى : عقد سلسلة من المعاهدات مع إمارات الخليج.

والثانية : استخدام القوة البحرية لتأديب هذه الإمارات إن احتاج الأمر، ثم التطور في طبيعة المعاهدات التي تعقدها مع إمارات الخليج بحيث يمكن وصف



تلك المعاهدات التي عقدت في أواخر القرن التاسع عشر بشأنها معاهدات مبدئية وأبدية Eternity & Exclusive إذ إنها كانت جميعها تنطوي على مادة تمنع الأمير أو الشيخ الموقع على المعاهدة من أن يستخلى أو يفرج أو يبرهن بأي شكل من الأشكال ولائ سبب من الأسباب فسمما من أراضيها إلا بإذن بريطانيا، الدولة الوحيدة، التي تقدم في مقابل ذلك حمايتها لإمارات الخليج ومشيجاته. وهذه المعاهدات بالإضافة إلى ذلك ليست مقيدة بوقت؛ ولذلك فقد اعتبرتها بريطانيا معاهدات أبدية^(١)، ولكن الباحث يحد أن هذه المعاهدات لم تعقد في الواقع إلا حيث أملت الضرورة ذلك؛ وأعني أنها عقدت في الفترة الأخيرة من القرن التاسع عشر لمقاومة التنافس الدولي الذي أخذ يستفحل خطره في الخليج، وبانتهاء هذه المرحلة أي بانتهاء الحرب العالمية الأولى - كان من الممكن أن تلغى هذه المعاهدات بزوال الأخطار التي دفعت إلى عقدها. ولكن من المعروف أن بريطانيا ظلت تمسك بهذه المعاهدات، باستثناء الكويت، حتى انسحابها من الخليج في عام ١٩٧١.

وكانت سلطنة مسقط - وهي أقرب الإمارات العربية إلى الهند - أولى الإمارات التي وصل إليها الإنجليز. ولاشك أن نجاح بريطانيا في السيطرة على تلك السلطنة قد ساعدها في التسلط على المناطق الأخرى تدريجياً حتى جعلت من الخليج بحيرة إنجليزية في خلال قرن أو أكثر قليلاً، وانتهى بها الأمر إلى احتلال العراق عند تنويع الحرب الأولى. ومما يستلفت النظر أن الأساليب التي اتبعتها بريطانيا في السيطرة على هذه الإمارات كانت متشابهة إلى حد كبير، فقد جرت على اغتنام فرص وقوع منازعات داخلية وعلى الاختصاص بين أفراد الأسر الحاكمة فيها - وما أكثرها - ويكون الفوز دائماً في جانب الفريق الذي تؤيده، ثم بسط نفوذها عن طريق الحاكم الجديد الذي تخمسه في الحكم أو تعضده ويكون مدبناً لها بالولاء بطبيعة الحال. ومعنى ذلك أن السيطرة على هذه الإمارات لم تكلف

(١) Liebesny (Herbert), Administration & Legal Development in Arabia - The Persian Gulf
Gulf Principalities. See "The Middle East Journal" winter 1956 pp. 251-253

بريطانيا جهوداً مادية تستحق الذكر . وخلال السنوات الأولى من القرن العشرين أصبح في إمكان بريطانيا، التي أصبحت الدولة الوحيدة في الخليج، أن تقول إنه بحيرة خاصة، ولدى أقل محاولة للتدخل هناك من قبل أية دولة أخرى كانت تلجأ إلى التهديد وحتى إلى استخدام القوة وفرض حمايتها إذا ما اقتضت الضرورة ذلك، مما حدا باللورد كيرزون - أحد ساستها الاستعماريين - إلى القول بفخر واعتزاز «في كل قسم من أقسام الخليج نرى صورة بريطانيا مسلحة بالسيف ممسكة بيد من حديد عاتق الميزان، وليس من المغالاة في شيء أن يقال بأن حياة مئات الألوف من البشر قد أصبحت في مأمن بعد فرض الحماية على الخليج وأنه لو خرجت بريطانيا من هناك لعادت الفوضى إلى سابق عهدها»^(١).

على أنه إذا كانت بريطانيا قد نجحت في خلال القرن التاسع عشر والسنوات الأولى من القرن العشرين أن تحول دون وصول كل منافسيها إلى الخليج فسقدت في أعقاب الحرب العالمية الثانية الحيلولة دون وحدة هذه الإمارات في الإطار العربي الكبير، ولم يكن نجاحها في ذلك مؤكداً لبيان:

الأول: أن الدول التي وقفت ضدها في الماضي كانت دولاً أجنبية في معظمها.

والثاني: وحف تيار القومية العربية، ومعروف أن هذا التيار لم يرحف إلا متأخراً بعد أن أوجد استغلال البترول طبقة عمالية عربية، وتدفع اللاجئين الفلسطينيين للعمل في إمارات الخليج، وقد أرغمت بريطانيا على دفع سياسة الستار الحديدي التي كانت تفرضها على المنطقة، وعلى أثر ذلك حدث انقلاب اجتماعي كان له تأثير بالغ على الاتجاهات السياسية والقومية. وهكذا نجد أنه إذا كانت بريطانيا قد قضت أكثر من ثلاثة قرون وهي ترسم سياسة الخليج وتنفذها لمصالحها الخاصة، وتعقد المعاهدات والاتفاقيات غير المتكافئة وتعين وت عزل من تشاء من الشيوخ، ولم تكن بحاجة إلى أكثر من وضع توقيعاتهم على مائسميه من معاهدات فإنها أخذت تواجه حركات قومية، وأصبحت مهمتها على جانب كبير من الصعوبة، أضف إلى ذلك أنها أخذت تفقد سيطرتها السياسية وخاصة بعد

(١) جان بيريس، الخليج العربي (مترجم) ص ٣٢.

انسحابها من العراق والهند ومصر، وبذلك انتهت أهمية الخليج الإستراتيجية بالنسبة لها على أساس أنها كانت تجعل منه خط دفاع عن مستعمراتها في الشرق، وإن بقيت أهميته الاقتصادية قائمة، يضاف إلى ذلك استمرار تشبثها بهذه المناطق لأهمية موقعها بين الشرق والغرب مما يضمن على مركزها في المعسكر الغربي شيئاً من الأهمية حتى اضطرت أخيراً إلى الانسحاب في عام ١٩٧١.

وتتشابه إمارات الخليج العربي في تكوينها السياسي والاجتماعي فكل منها نمت حول نواة صغيرة على شاطئ كاد يكون مهجوراً، فجاءت منه جماعة سكنت في هذه المحلة فكانت النواة التي التف حولها التشكيل السياسي الذي أخذ ينمو من المحلة إلى المدينة، إلى الدولة فالإمبراطورية كما حدث لسلطنة مسقط. وقد سيطرت على معظم هذه الوحدات أسرات من التجار ممن جمعوا ثرواتهم من عمليات النقل والتجارة، وسرعان مامكنها ثراؤها إلى جانب العصبية القبلية من تقلد الحكم فكانت أسرات حاكمة لا يزال أكثرها يقوم إلى اليوم كآل صباح في الكويت وآل خليفة في البحرين وآل ثاني في قطر وآل أبي سعيد في مسقط^(١١).

ومن الملاحظ أن ظهور معظم هذه الإمارات بدأ منذ النصف الثاني من القرن السابع عشر على أثر انهيار السيطرة البرتغالية في البحار الشرقية على يد دول أوروبية أخرى، وهؤلاء كان لهم في شئون الشرق سياسة تختلف عن سياسة البرتغاليين الاحتكارية، ومن ثم انفسح المجال لإمارات الخليج لاستعادة قدر كبير مما كانت قد فقدته في القرن السابق من نشاط تجاري وعلاحي. وبرزت في هذه الفترة بالذات إمارة عمان التي كان لها شأن كبير في ذلك الوقت. ومن الملاحظ أن القرنين السابع عشر والثامن عشر أقحوا الفرصة لإمارات الخليج لتحقيق قدر كبير من التماسك والتجمع، وإن كان التدخل الإنجليزي في أواخر القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر قد أوقف عمليات التجمع هذه وعمل على تأكيد انفصال هذه الوحدات، فبدأت تظهر إمارات عديدة. والمتبع لتلك الإمارات يجد أنها كانت تتعرض للزيادة أو النقص بين أونة وأخرى طبقاً للمصالح البريطانية. فتارة

(١١) انظر مقدمة د. أحمد عزب عبد الكريم، كتاب الاستعمار في الخليج العربي للدكتور صلاح العبد
ص ٢ - ٥

كانت بريطانيا تتدخل لفض الوحدات السياسية التي كانت كثيراً ما تقوم بين
 مشيخات الساحل أو بعضها بحجة أنها تهدف إلى إعادة القرصنة، وتارة كانت
 تتوسع في حدود بعض هذه المشيخات لمواجهة أخطار تتهددها كما سنرى ذلك.
 وهكذا استطاعت بريطانيا تخطيط الخليج بالشكل الذي ارتضته. أما إذا رجعنا إلى
 المصنفات العربية القديمة التي تناولت هذه المناطق فإنها لم تكن تعرف في الواقع
 هذه الوحدات المنفصلة فلا يذكر (الحموي) في القرن السابع الهجري من مقاطعات
 الخليج العربي إلا البحرين وعمان، وقد ذكر بشأن البحرين أنها : «اسم جامع
 لبلاد على ساحل بحر الهند بين البصرة وعمان وأن قاعدتها هجر وهي الإحصاء
 (١)». أما القلقشندي فيذكر : «أن عمان والبحرين كانتا مقاطعة واحدة في عهد
 الدولة العباسية، وأن عمان هي قاعدة البحرين، وأهم بلادها الإحصاء والقطيف
 وقاظمة (٢)». ومع ذلك لا نستطيع أن نجزم تماماً أن بريطانيا هي المسئولة وحدها
 عن إحداث ذلك التفكك في أوضاع الخليج، وإنما يمكن اعتبارها عاملاً مشجعاً
 لإحداث ذلك، إذ لا ينبغي تجاهل طبيعة العرب القاطنين في هذه الأنحاء والتي
 كانت تتجه دوماً إلى العداء والتنافر.

ويطلق على معظم حكام هذه الإمارات لقب (الشيخ) وهو لفظ تعظيمي
 ويعني الأكبر في السن أو في المنزلة، وقد تطلق أيضاً كلمة أمير أو حاكم أو السيد
 كما هو الحال في سلطنة مسقط، وإن كان ذلك لا يعني الاتصال بالبيت الهاشمي.
 ويتنسب غالبية أولئك الحكام إلى العرب الرحل الذين أتوا من صحراء نجد. وعلى
 الرغم من محاولة الكثير من أولئك الشيوخ الحكم وفقاً للتطور المدني فإن النزعة
 القبلية لا تزال تغلب على أسلوب حكمهم، فإذا كنا نعرف أن الشيخ القبلي يعد
 الأول بين أفراد قبيلته وأن الشؤون القبلية تناقش وتحل في اجتماع أهل القبيلة فإن
 هذا الأساس نكاد نلاحظه في معظم الإمارات. ففي الكويت مثلاً نجد صورة
 لذلك، فإلى عهد قريب كان الشيخ الحاكم يعقد يومياً (مجلساً عاماً) وفي هذا

(١) باقر بن الحموي، معجم البلدان - المجلد الثاني من ص ٧٢ - ٧٣.

(٢) القلقشندي، صبح الأعشى - ج ٥، ص ٥٤ - ٥٥.



المجلس يستطيع الرعايا التعبير عن وجهات نظرهم أمامه، وإن كانت مع ذلك كلمة الحاكم هي القانون التي يؤخذ بها آخر الأمر. وفي السنوات الأولى من القرن العشرين حدثت بعض التطورات السياسية وخاصة في إمارتي البحرين والكويت فأنشئت المحاكم، كما أسست المجالس البلدية في كثير من المدن وبعض القرى الكبيرة، وتُعقد الانتخابات لهذه المجالس، وإن كان تعيين غالبية الأعضاء يتم في معظمها. وفي الإمارات الهامة تنشر أوامر الحاكم في جرائد رسمية بينما كانت تعلق في الأسواق في الإمارات الأقل أهمية^(١).

ويخالف إمارات الخليج الكثير من العناصر والأجناس من الفرس والهنود وغيرهم، وعلى الرغم من سيطرة هذه العناصر على التجارة والعمل فلا تزال مع ذلك الأولوية للعرب الذين يمتلكون معظم الأراضي. وما يستلفت النظر أن إمارات الخليج لم تشهد حركات سياسية منظمة، ويمكن تعليل ذلك بأن الفقر والتخلف يقفان عقبة في الإمارات القليلة الأهمية، أما في الإمارات الهامة كالكويت والبحرين فلا شك أن اهتمام سكانها بالاشتغال بالتجارة وتجميع الثروة يفوق اهتمامهم بالنواحي السياسية. ومن الملاحظ بصدد ذلك أن التنظيمات القائمة في البحرين كانت تزعمها العناصر الفارسية دون العرب، فضلاً عن أنها ذات طابع ديني مذهبي.

وطبقاً للعادات القبلية لاثنتي ورثة الحكم بالضرورة عن طريق النسب فليس من المحتمل بأن تسير من الأب إلى الابن. ولكن العادة أن يجتمع أكبر أعضاء الأسرة عند موت الحاكم حيث يقررون فيما بينهم خليفة له. بيد أن هذه الطريقة كانت تؤدي إلى ظهور مطالبين كثيرين وما يتبع ذلك من صراع حول السلطة. وفي فترة التوقف هذه - التي تبدأ عند موت الحاكم وتنتهي عند اعتلاء خليفه - كانت السلطات البريطانية تبادر بإعلان حالة الطوارئ، كما ترسل بعض القطع البحرية إلى أن تتم ولاية الحاكم الجديد ويلقى تأييداً من أعضاء أسرته. وعندما تستقر الأمور يعترف به المقيم البريطاني في احتفال رسمي يعقد في عاصمة حكمه. وقد يجد الحاكم الجديد أعواناً يساعده في الحكم، ولكنه في العادة

يواجه فريقا من المعارضين لسلطانه. وهذا الفريق يمكن تقسيمه إلى فئتين: الفئة الأولى، وتتكون من بعض أفراد الأسرة الحاكمة وهم الطامعون في السلطة، والفئة الثانية، ويتطلع أفرادها إلى زيادة مخصصاتهم المالية، وترجع أسباب وجود هذه الفئة الأخيرة إلى أن كثيرا من الشيوخ كانوا لا يهتمون بتعليم أبنائهم فتكون النتيجة أن يصبحوا بلا عمل، ومن الملاحظ أن أفراد الزيادة العددية لأولئك الأفراد الذين يعدون في الواقع عائلة على الإمارة.

وكانت المعاهدات أو الاتفاقيات هي التي تحكم علاقة المقيم البريطاني بحكام الإمارات، الذي كان يتبع وزارة الخارجية بلندن وذلك منذ عام ١٩٤٧، بينما كان قبل ذلك يتبع حكومة الهند أو الاثنين معاً. وكان يمارس في إمارات الساحل العماني سلطة قضائية على الأجانب باستثناء رعايا الدول الإسلامية الخارجة عن نطاق الكومنولث البريطاني في الإمارات الأخرى، أما في سلطنة مسقط، فكانت السلطة القضائية التي يمارسها المقيم تطبق على رعايا الحكومة البريطانية ومستعمراتها^(١). ويوجد التسامح الديني إمارات الخليج باستثناء بعض المناطق كما في داخلية عمان. وتوجد الكنائس والمعابد الهندوكية في كثير من الإمارات، كما تمارس بعض الجمعيات التبشيرية المسيحية نشاطها وخصوصاً في البحرين. ولأنزال اللغة العربية تحتفظ بمركزها كلفة للتعامل في منطقة الخليج، وإن كانت قد دخلتها الكثير من الألفاظ الأجنبية نتيجة للاحتكاك الدائم بالعناصر الفارسية والهندية والزنجية والإنجليزية وغيرها. وتعد طبقة التجار هي الطبقة التي تلي مباشرة طبقة الحكام. كذلك توجد أسر هامة لها احترامها لدى الشيوخ نظراً لمركزها الديني أو الاقتصادي، كما يتمتع التجار الهنود أو البانيان Banians، كما يطلق عليهم باحترام ومعاملة طيبة، وهنالك أيضاً طبقة العمال وهم الذين يشتغلون بالغوص وصيد اللؤلؤ والأسماك ومعظمهم من الزوج، وإن كان قد تحول أكثرهم في الوقت الحاضر إلى حقول البترول أو إلى العمل في المنشآت العامة.

وقد ظلت مشكلة الرقيق قائمة حتى وقت قريب في معظم إمارات الخليج، وبصفة خاصة الرقيق الداخلي ويبدو أن كثيراً من أولئك الرقيق يفضلون البقاء في

خدمة مالكيهم نظراً لسهولة الأعمال التي يقومون بها^(١)، ومن ناحية أخرى لم تبذل السلطات البريطانية محاولات جدية للقضاء على هذا النوع لما يرتبط به من عادات وتقاليد السكان فضلاً عن كونه نظاماً اقتصادياً كان يلقى اعترافاً في هذه المجتمعات^(٢)، ومنذ عام ١٩٥٠ أخذت الحكومة البريطانية تعمل على تحريم هذا النوع من الرق، وتدخلت لدى شيوخ الإمارات، فألغى حاكم قطر الرق في بلاده وعوض مالكيه، وكذلك فعل حاكم البحرين.

وعلى الرغم من أن إمارات الخليج جزء من العالم العربي، إلا أنه لا توجد أية إمارة من هذه الإمارات عضو في الجامعة العربية ولم تنضم إليها إلا بعد استقلالها باستثناء الكويت التي كانت ترسل حتى قبل انضمامها إلى الجامعة مبعوثيها في اللجان الثقافية والاقتصادية. وكانت العراق تفتح حدودها مع الكويت حتى أخذت تطالب بالسيطرة عليها. أما فارس فكانت لا تعترف باستقلال أية إمارة من هذه الإمارات، وفضلاً عن مطالبتها الملحّة بالبحرين قامت باحتلال جزيرة فارس التي تقع في وسط الخليج بالقرب من نهايت الشمالية، وهذه الجزيرة تطالب بها كل من السعودية والكويت كما سيطرت في السنوات الأخيرة على جزر أبو موسى وطنب الكبرى والصغرى. وما يستلقت النظر أن سكان الخليج الذين يزورون إيران كانوا يعاملون معاملة الرعايا الفرس، وكثيراً ما ترغمهم السلطات الفارسية على حمل براءات الجنسية الفارسية.

وعلى الرغم من تفوق النفوذ الإنجليزي في إمارات الخليج فقد أخذت الولايات المتحدة الأمريكية تراحم المصالح البريطانية، فالشركات الأمريكية للبترول تعمل في السعودية وفي المنطقة المحايدة بين الكويت والسعودية والبحرين وظفار وكما أن الولايات المتحدة الأمريكية تقسم قنصلاً لها في الكويت حتى قبل استقلالها^(٣). على أنه من الملاحظ أنه لم يحدث تحول اهتمام الحكام ولا حتى

(١) Ibid., p. 39.

(٢) Marlowe, The Persian Gulf in the 20th Century p. 15.

(٣) Hay, op. cit., pp. 145-151.

السكان من الإنجليز إلى الأمريكيين وذلك حتى انسحاب بريطانيا، ويعزى ذلك في نظرنا إلى أن علاقة الحكام ببريطانيا قد أصبحت علاقة تقليدية، ومن ناحية أخرى يبدو أن الحكومة الأمريكية كانت تحرص في علاقتها مع بريطانيا على تجنب أي خلاف يحدث بينهما كما يفهم من تصريح أيزنهاور الذي أدلى به في عام ١٩٥٧ بأن علاقة الولايات المتحدة الأمريكية ببريطانيا أبعد من أن تتأثر بأمور ثانوية بسيطة كمشكلة البورمي مثلاً.

وقد نجد من المناسب بعد إلمامنا بهذه النظرة العامة على مختلف إمارات الخليج العربي، أن نفرّد فيما يلي نبذة موجزة عن كل وحدة من هذه الوحدات، كما تناول أيضاً بعض مقاطعات الخليج الأخرى التي لها صلة وثيقة بها، ولكن ليس الهدف من تلك الدراسة تناول تاريخ هذه الإمارات بقدر ما نعى بها تفهم الأسس الاجتماعية والسياسية التي ستركز عليها دراستنا فيما بعد . .

الكويت :

تقع إمارة الكويت على الجانب الغربي للخليج حيث تستقر في بقعة تبعد نحو أربعين ميلاً إلى الجنوب من مصب شط العرب، وتعتبر أهم ميناء بحري شمال إقليم الإحساء أو (الهجر) كما يطلق عليه أحياناً وتتبعها في الخليج بعض الجزائر الصغيرة التي أهمها (بوبيان) في الشمال الشرقي و(فيلكا) التي تقع عند مدخل الكويت، وقد دلت الآثار التي كشفت عنها البعثات الأثرية الدانمركية في هذه الجزيرة والتي ترجع إلى القرن الرابع قبل الميلاد، على أن منطقة الكويت وما حولها كانت عامرة في الأزمنة القديمة، وأن طرق التجارة البحرية كانت تمر بسواحلها^(١).

وقد أجمع الذين كتبوا عن تاريخ الكويت أن أصلها كوت صغير، والكوت كلمة هندية بمعنى قلعة، وإن كان الكوت كما يعرفه سكان هذه الجهات عبارة عن مجموعة من البيوت المتلاصقة التي تعد لحفظ حاجيات الإنسان من وقود ومتاع

(١) انظر التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم بحكومة الكويت ١٩٦٢/١٩٦١، ص ٩

وهو يشبه القرية الصغيرة. والكويث تصغير لهذه الكلمة وهي لا تطلق عادة إلا على مكان قريب من البحر أو النهر ويصلح لرسو السفن^(١) على أن الأرجح أن الكويث سميت بذلك الاسم لوجود حصن صغير كان قائما مكان بقعتها الحالية وقد بناء في أواخر القرن الحادي عشر الهجري الموافق لأواسط القرن السابع عشر الميلادي (محمد بن عريعر) زعيم بني خالد حكام الأحساء وجعله مستودعا للذخيرة والزاد^(٢). ولما قدم آل صباح وحبه لهم أو ربما قد استولوا عليه عنوة فاتخذوه نقطة ابتداء لإنشاء الكويث^(٣)، وقد عرفت الكويث أيضا باسم القرين Grane نسبة إلى الساحل الشمالي للخليج الذي ينحني في اتجاه دائري مكونا ما يشبه القرن^(٤). وقد اشتهرت بذلك الاسم كما جاء ذلك في تقارير وكتب البحارة الرواد من برتغاليين وهولنديين وإنجليز، وما زال اسم القرين يطلق على بعض المواقع في أطرافها، وعلى الأخص في جزيرة فيلكا. والمهم أن هذا الكويث تخرج إلى كوت ثم أصبح قرية تطورت إلى مدينة ثم إلى إمارة لها ملحقاتها. والمدة التي مرت بهذا الكويث في تطوره البطيء أولا ثم في تطوره السريع أحيرا لا تقل عن ثلاثة قرون على أنه لا يمكننا مع ذلك أن نغفل شأن الكويث قبل هذه القرون الثلاثة. صحيح أن إمارة الكويث لم تكن معروفة بذلك الاسم إذ لا نجد لها ذكرا في تاريخ العرب ولم تذكرها المصنفات العربية القديمة، وإن كانت تقع في منطقة تاريخية قريبة من موقع (ناظمة) وهي الآن من أعمال الكويث وقد ورد ذكرها في حوادث الفتح العربي لفارس، وذكر الفيلسوفندي أنها تبعد عن البصرة مسيرة يومين^(٥)، يضاف إلى ذلك أن البرتغاليين قد وصلوا إلى مسواحلها في أوائل القرون السادس عشر وإن كانوا لم يذكروا اسمها لها، ويقول الرحالة ستوكشير إنه من المحتمل أن تكون الكويث قد استخدمت قاعدة للبرتغاليين بالنسبة إلى مركز موانئها

(١) حكومة الكويت، دائرة المقياس والقياس - سجل الكويت، ص ٦

(٢) فضالة، جغرافية شبه الجزيرة العربية، ص ٢٦٧

(٣) لبي، من الفصل سكر الأرجح إلى مقالة الأستاذ فستار الكرملي عن الكويث لمعرفة أصل هذه الكلمة - عقد مجلة الشرق، العدد العاشر ١٩٠٢، ص ٢٥

(٤) Whigham, The Persian Problem p. 95

(٥) الفيلسوفندي، صبح الأعشى ج ٥، ص ٩٥ - ٩٦

المطل على مصب شط العرب والذي يمكن اتخاذه قاعدة لمناوأة التجارة العثمانية وتجارة البندقية مع الهند^(١). ولدينا أول وصف للكويت من رحلة كارستن نيبور^(٢) الرحالة الدانيماركي الذي كانت له رحلات في الخليج العربي والجزيرة العربية بين عامي ١٧٦٤ و ١٧٦٥^(٣) والواقع أن نيبور يعد أول من فصح الجزيرة العربية للارتداد الأوروبي، وأهمية رحلة نيبور إلى الكويت هي أنه جاء إلى الإمارة عقب استقرار آل صباح في الحكم، وقد ذكر عن الكويت بأنه ميناء يقع على مسيرة ثلاثة أيام من البصرة ويعيش سكانه على صيد اللؤلؤ والأسماك ويمتلكون حوالى ثمانمائة قارب، ويحكم الإمارة شيخ من قبيلة (أوثيما Othema) وهو ينسب شيخ الإحصاء وإن كان يمارس استقلاله في أحيان كثيرة^(٤). على أنه من المؤكد أن نيبور قد أخطأ في كتابة اسم القبيلة التي تحكم في الكويت وصحفتها العنوب التي جاء منها أول الوافدين على الكويت. وبعد مرور حوالى مائة عام على رحلة نيبور زار الكويت الرحالة وليم بالجراف Palgrave في عام ١٨٦٢ وقد وصف إمارة الكويت بأنها أكثر مساكن الخليج نشاطاً وحرارة، كما أشاد بأخلاق سكانها وقال إنهم في المقام الأول بين سكان الموانئ الأخرى من حيث المهارة والشجاعة والمسالمة ومثانة الخلق. وذكر أن الرسوم الجمركية التي يفرضها الحكام بسيطة لم تكن تتجاوز ٢٪^(٥). أما بلي Pelly الذي زار الكويت حول ذلك الوقت ١٨٦٣/١٨٦٥- في أثناء رحلته المشهورة التي قام بها ليقابل حاكم نجد في الرياض - فقد وصف الكويت بأنها مدينة تجارية نشيطة تحوي أكثر من عشرين ألفاً من السكان، ذكر عنهم أنهم أقدر بحارة الخليج وهم محل ثقة في أخلافهم ومعاملاتهم، وقال إن المدينة تمتاز بالنظافة وتوجد بها الكثير من المباني والأسواق الرئيسية وتجذب إليها

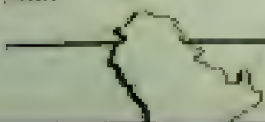
(١) حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين، ص ٨٣.

(٢) ترك نيبور مؤلفين هامين هما وصف بلاد العرب وقد طبع في كوبنهاجن عام ١٧٧٢، ثم مختصر لهذا الكتاب باسم رحلة إلى بلاد العرب وقد طبع عام ١٧٧٤. وتوجد ترجمة فرنسية للكتاب الأول باسم De Traversal de l'Arabie و ترجمة إنجليزية للكتاب الثاني باسم Travels Through Arabia

Carsten Niebuhr, (٣)

Niebuhr, Travels Through Arabia Vol. II P. 103, (٤)

Palgrave, Narrative of a Year's Journey through Central & Eastern Arabia Vol. II P. (٥) 386.



التجار الفرس والهنود لسماحة حكامها وحرية تجارتها وملاءمتها لتكون ميناء للسفن التجارية ومحطة للبرق^(١). ولعل (بلي) يكون بذلك أول من لاحظ مستقبل الكويت التجاري، إذ لم تكد تنقضى عدة سنوات على زيارته حتى أخذت شركة الملاحة البريطانية تجعل ميناء الكويت أحد موانئ الخليج الذي تعرج عليه بواخرها، مما أثار خوف الدولة العثمانية من أن يكون تقدم ميناء الكويت سبباً في إنقاص أهمية ميناء البصرة أو قد يؤدي إلى احتلال الإنجليز لذلك الميناء، ولهذا عدلت الشركة عن جعل الكويت إحدى الموانئ التي ترسو عليها سفنها وإن كان ذلك إلى حين^(٢).

ولا يمكننا أن نقطع بتاريخ معين لنشأة تلك الإمارة، إذ من الخطأ أن نقول إن إمارة الكويت قد وجدت في بداية حكم آل صباح؛ لأن آل الصباح أنفسهم لم يكن لهم أثر ملموس قبل السنوات الأولى من القرن الثامن عشر على أكثر تقدير. والأرجح أنهم قبل وصولهم إلى الحكم كانوا كغيرهم من نزحوا إلى الكويت، وأن السنوات التي سبقت حكمهم كانت بمثابة دور نمو مستمر حتى كبرت المدينة وتكاثر عدد سكانها وأصبحوا في حاجة إلى من يتولى تصريف أمورهم^(٣). ونحدثنا الروايات بأن إمارة الكويت قد سكنها في أول الأمر - شأنها في ذلك شأن غيرها من إمارات الخليج - جماعات من البدو وصيادي السمك، ثم ظهرت في أفاقها بعض الأسر ذات الشأن كآل صباح وآل خليفة والجلاهمة والمعاودة، وقد تبعهم كثير غيرهم من عرب وفرس^(٤). ولم تعمّر الكويت قبل وصول هذه الأسر إليها إلا في قليل من الزمان ولعلت أسرة الصباح من بين هذه الأسر التي تنسب إلى قبيلة العنوب، والتي تنتمي فيما يرجح إلى قبيلة عذرة العربية المعروفة في إقليم

Extracts from a letter from Bely to the Chief Secretary to the Government in the Political Department 13th April 1863 Doc. No. 67 (Int. Off. Library - Political & Secret Department, Letters from the Persian Gulf, Vol. 19), see also, Graves, op. cit., pp. 180-181.

(١) المدحور، مصدر تاريخ الكويت، ص ١٢٢.

(٢) الصباح، أسد، عوائد مع الكويت، الطبعة الأولى الكويت، ص ١٣.

(٣) المصدر، صفحات من تاريخ الكويت، ص ١٤.

نجد، وإن كان (السويدى) يرجعها إلى قبيلة (بنى رياح)^(١)، وإلى قبيلة العتوب
تنسب أيضا الأسرة الحاكمة في البحرين وهى آل خليفة. وقد تدفق على إمارة
الكويت بعد تأسيسها السكان من الجزيرة العربية ومن بعض مناطق الخليج
الأخرى. وعلى ذلك لم تكن إمارة الكويت هى الوطن الأصلي لآل صباح وإنما
نزحوا إليها من مقاطعة الأفلاج في نجد، وفي هذه الأرض نبشوا وذافوا حطوم
النزاع بينهم وبين غيرهم من البطون. على أننا لا ندرى على وجه الدقة السبب فى
هجرة آل صباح، ولكن يبدو أن المقام لم يظب لهم فى موطنهم القديم وقد يكون
ذلك لطموحهم أو محاولة غيرهم العدوان عليهم؛ لذلك خرجوا من بلادهم سعياً
وراء الاستقلال والاستقرار، ومروا بقطر التى كان يحكمها حينئذ آل مسلم فخشوا
سطوة آل صباح فألجئوهم إلى الخروج واتبعوهم، وعند رأس النورة وقعت بين
الأسرتين معركة عنيفة انتصر فيها آل صباح، فنزحوا على ما يرجح إلى مكان
يعرف باسم (الصبيّة)، وهى أرض تقع فى الشمال الشرقى من الكويت على مقربة
من شط العرب فى أم القصر^(٢). وكاد الأمر يستقر لهم هناك لولا أن الدولة
العثمانية لم يرقها وضع هذه الأسرة، فاضطرتهم إلى ترك المنطقة فنزلوا إلى أرض
الكويت. ولهذه الملاحظة أهميتها فيما بعد، إذ أخذت إمارة الكويت فى عهد
مبارك بن الصباح (١٨٩٦ - ١٩١٥) تطالب بامتداد حدودها إلى منطقة الصبيّة.
على أساس استقرار آل صباح بها فى بداية الأمر. وكانت الكويت عندما نزح إليها
آل صباح تحت سلطة بنى خالد الذين كانوا يحكمون الأحساء وجميع الساحل
الشمالى الغربى للخليج. ويبدو أن السبب الأساسى فى سهولة استقرار آل صباح
بالكويت الضعف الذى طرأ فى ذلك الوقت على (بنى خالد) حينما دب النزاع
والشقاق بين زعمائهم، فضلاً عن الحروب والمعارك الكثيرة التى أخذوا يتعرضون
لها من قبل السعوديين. وقد وجد زعماء الصباح أنه يتحتم عليهم تأمين مقامهم
لدى الدولة العثمانية التى كانت لها السيادة فى البصرة وما حوالها من مناطق

(١) السويدى، سبائك الذهب، ص ٤١

(٢) الشريانى، أيام الكويت، ص ٩ - ١٠



الخليج الأخرى، فأجمعوا أمرهم على أن يعيشوا الشيخ صباح إلى الباشا العثماني في بغداد يبين له أنهم فقراء نزحوا في طلب العيش ولا يفتنون ضراً بأحد، فنجح في سفارته، ومنح لقب قائمقام (عام ١٧١٨) (١).

وبكاد يتفق المؤرخون على استقرار آل صباح في السنوات الأولى من القرن الثامن عشر (حوالي عام ١٧١٦)، وبعد خمسين عاماً من ذلك التاريخ أخذت إمارة الكويت تنمو سريعاً في سكانها وثروتها وفي أهميتها، وتمكن آل صباح وحلفاؤهم ومؤازروهم من القبائل المجاورة من تثبيت مركزهم وتقويتهم ضد جيرانهم. ومنذ تأسست إمارة الكويت وحكمها محصور في أسرة الصباح، وكان صباح أول الحاكمين في الكويت وهو زعيم الأسرة وإليه تنسب. ولما تكاثرت الناس في الكويت فكروا في اختياره أميراً عليهم (٢). وقد مكث في الحكم قرابة عشرين عاماً، إذ من المعروف أنه قد توفي في عام (١١٩٠ هـ / ١٧٣٤ م) (٣). ويقول البصري في كتابه سبائك المسجد: «إنه قبل قدوم صباح إلى الكويت كان أهالي الكويت شردمة قليلة ذوى مسكنة وذلة ولكن حين جعلوه حاكماً عليهم سد ثغره ورأب صدعهم فلما فرع الثروة في تلك البلاد» (٤). وعقب وفاة صباح خلفه ابنه عبد الله الذي استمر في الإمارة حتى عام ١٨١٣. وقد حدث في عهده انفصال آل خليفة عن تحالفهم مع آل صباح وارتحالهم إلى الزبارة ومنها إلى البحرين حيث أسسوا أسرتهن الحاكمة. ومن الثابت أن ارتحال آل خليفة كان نتيجة لتزاع بينهم وبين آل صباح، وإن كان (البصري) يذكر اشتراك عبد الله بن صباح مع خليفة بن محمد في تعمير الزبارة وتسميتها بذلك الاسم (٥). وقد تعرضت إمارة الكويت في عهد عبد الله بن الصباح إلى اضطرابات كثيرة من جانب قبائل

(١) البصري، سبائك المسجد، ص ٦٨.

(٢) يقال إن سبب اختياره هو أنه كانت توليه الزعامة على قومه منذ أن كانوا من خد - نظر التمساح، من تاريخ الكويت، ص ١١٦.

(٣) القباضي، صفحات من تاريخ الكويت، ص ص ٦٠ - ١٢.

(٤) البصري، سبائك المسجد، ص ٦٨.

(٥) المصدر السابق ص ١٩.

بنى كعب والمتفق مما حدا بأهل الكويت إلى الإسراع في بناء سور من الطين^(١) يحمي المدينة من تلك الغارات الكثيرة^(٢). وفي حكم عبد الله بن الصباح بدأ اتصال الإنجليز بالكويت، كما شهدت المدينة تقدماً وازدهاراً كبيرين على أثر استيلاء الفرس على ميناء البصرة في عام ١٧٧٦، إذ تحول بريد بريطانيا الصحراوي من الخليج إلى حلب عبر الكويت. كما شهدت الإمارة هجرة الكثير من التجار الأثرياء وتحول تجارة البصرة مع الهند إليها. وقد مكنتها ذلك من أن تشارك بقية موانئ الخليج في التجارة، وساعد على ذلك أهمية مينائها وقرب المواصلات إليها وقلة الضرائب التي كان يفرضها الحكام على البضائع المارة بها، وقد استمر هذا الازدهار قائماً حتى عام ١٧٧٩^(٣). على أن إمارة الكويت لم تلبث أن شهدت فترة أخرى من الانعاش، ففي عام ١٧٩٤ نقل الإنجليز وكالتهم من البصرة إليها، وكان ذلك بمثابة حركة تأديبية للعثمانيين وبذلك أصبح لإمارة الكويت أهمية كونها ميناء يمر منه البضائع في طريقها إلى بغداد وحلب ودمشق والآستانة. وقد ذكر برديجز Brydges - وكان أحد موظفي شركة الهند الشرقية، وإليه يعود الفضل في إعطائنا معلومات قيمة عن حالة المنطقة في تلك الأيام - أنه لجأ إلى الكويت في عام ١٧٩٤ على أثر خلاف دب بين شركة الهند الشرقية والسلطات العثمانية في البصرة، وذكر أن شيخ الكويت قدم له كل التسهيلات ووصفه بأنه حاكم عادل يتمتع بحب الرعية له. كما ذكر أن المركز التجاري الذي نقل إلى الكويت كان مزوداً برجال من الهنود للحراسة، وعلى الأخص ضد نشاط السعوديين الذين حرص الإنجليز في تلك الفترة على التودد إليهم وإرسال الهدايا إلى شيوخهم^(٤). وليس من شك في أن ما يفتخره برديجز دليل واضح على استقلال الكويت عن ولاية البصرة، وبالإضافة إلى ذلك حدثنا برديجز أيضاً عن

(١) وهو غير السور الذي بنى عام ١٩٢١ وهدم في عام ١٩٥٧ وكان الغرض من سانه حماية الكويت من غارات الإخوان الوهابيين - انظر التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم بحكومة الكويت ١٩٦٢/٦١، ص ٨.

(٢) القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، ص ١ - ١٢، انظر أيضاً Brydges, An Account of His Majesty's Mission to the Court of Persia p. 13.

Freeth (Zahra), op. cit. pp. 18 - 20. (٣)

Brydges, An Account of His Majesty's Mission to the Court of Persia pp. 12 - 16. (٤)



لجوء أحد متسلمي البصرة إلى الكويت وهو مصطفى أغا أو مصطفى الكردي، وكان قد لجأ إلى الكويت مع صديقه ثويني السعدون حاكم المنتفق بعد نزاع حدث بينهما وبين والي بغداد سليمان باشا عام ١٧٨٩، وقد رفض شيخ الكويت تسليم اللاجئين رغم التهديدات والأموال التي قدمت إليه من جانب السلطات العثمانية في البصرة^(١). ولعل هذه الحوادث توضح لنا انفصال إمارة الكويت عن السيطرة العثمانية.

على أنه لم يمض وقت طويل على استخدام الكويت مركزاً للتجارة مع الهند حتى أعادت شركة الهند الشرقية تجارتها إلى البصرة مما أدى إلى ضياع أهمية الكويت لفترة من الزمن، إلى أن حاول مبارك بن الصباح في أواخر القرن التاسع عشر إعادة الأهمية إليها ومنافسة تجارة البصرة، وذلك بتوطيد صداقته بالإنجليز، كما كان لمشروع سكة حديد بغداد أثر كبير في ظهور أهمية الإمارة. ومن الملاحظ أن الإنجليز أخذوا يقدمون مساعداتهم لشيوخ الكويت ضد إغارات الوهابيين منذ بداية القرن التاسع عشر، وقد حاولوا في عهد جابر بن الصباح (١٨١٣ - ١٨٥٩) وهو الذي خلف عبد الله ولقب باسم (جابر العيش) - كناية عما عرف عنه من كرم - أن ينفذوا إلى الإمارة، فطلبوا منه رفع العلم الإنجليزي وبناء بعض القواعد العسكرية في الكويت، ولكنه رفض ذلك الطلب حرصاً على حسن الجوار بينه وبين الدولة العثمانية. وقد ذكر للإنجليز في تبرير ذلك أن كل ما تحتاجه الإمارة يأتي من ميناء البصرة التي للدولة العثمانية فيها الأمر والنهي^(٢). كذلك رفض التعهد قبل الإنجليز بأن يمنع العثمانيين عن التدخل في شئون إمارته، ويبدو أنه لجأ إلى الاعتراف بالسيادة العثمانية في عام ١٨٢٩^(٣). ولما كانت الحكومة البريطانية تشجع نزعة الشيوخ الانفصالية فقد أخذت توالي ضغطها على الإمارة، كما سنرى ذلك، ومع ذلك فقد استمرت صلة جابر بالدولة العثمانية وطيدة، فقد ساعدها

(١) Brydges, A Brief History of the Wahaby p. 176 - see also, Longrigg, Four Centuries in Modern Iraq, p. 206.

(٢) الفرحان، مختصر تاريخ الكويت، ص ١٢٢.

(٣) Encyclopaedia of Islam - see article Kuwait.



على إخماد الفتن في البصرة وتخليصها من بني كعب، كذلك كان عاملاً قوياً في توطيد نفوذها على إمارة عربستان، وقد كافأته الدولة العثمانية مقابل هذه المساعدات بمائة وخمسين (كارة) من التمر سنوياً^(١). ومما يذكر أن ذلك الراتب ظل يجري على حكام الكويت إلى أن توترت العلاقات بين الدولة والإمارة في عهد الشيخ مبارك بن الصباح (١٨٩٦ - ١٩١٥).

وقد نجد من المناسب، بعد إلمامنا بهذه النظرة التاريخية، أن نعرض لأوضاع الإمارة الاقتصادية والاجتماعية. وأهم ما يلاحظ افتقار الكويت إلى الماء مع أن أراضيها تصلح لكثير من أنواع المزروعات، ويندر أن توجد آبار الماء التي يمكن أن تمد هذه الأراضي بالخصب، والقليل النادر الموجود بها يتألف من آبار تتوقف وفرة مياهها أو قلتها على الأمطار التي تسقط بين شهري نوفمبر ومارس، وهي من النوع الصحراوي التي تتميز بقلّة كميتها وبأنها من النوع الطارئ^(٢). وظلت مياه الشرب هي مشكلة الكويت الرئيسية حتى بدأت في تقطير مياه البحر، وكانت في الماضي تأخذ حاجتها من المياه من شط العرب حيث كانت تحمل على المراكب الشراعية في تنكات خشبية. وقد ظهر منذ عام ١٩٣٦ مشروع مد أنابيب مياه من شط العرب ولكن لم يتحسّس حكام الكويت لهذا المشروع الذي قد يربط الإمارة بالعراق وفضلوا تكرير مياه الخليج بدلاً منه^(٣). وتظهر مدينة الكويت محاطة من الشمال والجنوب والغرب بصحراء مقفرة (صحراء الدهناء) ولذلك يذكر الرحالة لوشر Lucher^(٤) أن جيران الكويت في الحقيقة اثنان هما الفجر والحجارة، وإن كان هنالك بعض الواحات الصغيرة في الصحراء، ونظراً لإحاطة الصحراء بالكويت كانت الإمارة هدفاً لإغارات البدو والقبائل على أطرافها. ولذلك كان حكام الكويت لا يسمحون بدخول البدو إلا بعد نزع أسلحتهم^(٥). وتعتمد الكويت في إمداداتها على البصرة أو ما يجاورها من موانئ الخليج حيث يأخذ الكويتيون أغلب

(١) الصاعى، صفحات من تاريخ الكويت، ص ١٣ وما بعدها.

(٢) حكومة الكويت، دائرة المطبوعات والنشر - سجل الكويت، ص ٥

(٣) Hay, The Persian Gulf States P. 99.

(٤) لوشر - رحلة أمريكى زار الكويت وغيرها من إمارات الخليج العربى في عام ١٨٦٨ وقد وصف رحلته في كتاب طبع في فلاديفيا ١٨٩٠، واسمه مع النجمة والهلال With the Crescent and Star

(٥) لوشر، الكويت عام ١٨٦٨ (مترجم) ص ٢٥ - ٢٦



ثموينهم من الأرز واللبن والشعير وينقلون ذلك بواسطة (بغلاتهم) الشراعية^(١)، ورغمًا عن الشكل الغريب البسيط الذي تتميز به هذه السفن فإن العرب يبحرون بها إلى مسافات بعيدة. وفي بعض السفن الكبيرة يقومون برحلات إلى الهند أو إلى الساحل الشرقي لأفريقيا^(٢). ولاشك أن موقع الكويت على البحر جعل أهلها من رواد البحار ومن أمهر أهل الخليج في صنع المراكب الشراعية التي يستوردون الأخشاب اللازمة لها من الهند، ومن أهم سفن الكويت المهيلة والعشاريات وهي من السفن التي عرفها العرب قديمًا، ومن أهمها أيضًا المركب والقطاع والبوم والبغلة والشوعي^(٣)، والنوعان الأخيران من السفن الكبيرة التي كانت تبحر لمسافات بعيدة، أما البوم فهي السفن الصغيرة التي تبحر إلى البلاد القريبة مثل البصرة أو بعض موانئ الخليج. وقد حلت البوم محل البغلة والشوعي لأنها سهلة الصنع وأمتع في السفر^(٤). ولاشك أنه قد حدث اختفاء في بعض أنواع من هذه المراكب، كما حدث تطور في صنع الكثير منها، فقد اختفت كل من الدو والبثيل وكانت السفينة الأخيرة هي الأسرع لبساطة بنائها، وقد انتشرت على وجه الخصوص بين الملاحين العرب في الخليج واستفادوا منها كثيرًا في أنشطتهم^(٥).

ويمتاز سكان الكويت بطابعهم البحري إذ يمارسون الملاحة والتجارة وخصوصًا تجارة اللؤلؤ والملابس والسروج مقابل الصوف والجلود، كما كانوا يقومون في خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر بتهريب الأسلحة والذخائر وخصوصًا إلى الساحل الفارسي. ويذكر (لوشر) أن نماء الكويت مشهورات بصناعتهم ومهارتهم في جميع الأعمال اليدوية كالخياكة والغزل والنسيج وهم أكثر نساء الخليج ملاحة^(٦).

(١) Selections from the Records of the Bombay Government Vol. XXIV Extracts from a Report on the harbour of Gzang p. 52.

(٢) Villiers, The Arab Dhow Trade, The Middle East Journal October 1943.

(٣) بصل المنظمة، من بلاد التتو، ص ٧٢ - ٧٤.

(٤) الفناخي، صفحات من تاريخ الكويت، ص ٦٩ - ٧٠.

(٥) Dickson, The Arab of the Desert pp. 474 - 478.

(٦) ١. لوشر، الكويت عام ١٨٦٨ (مترجم) ص ٢٩.

وكان قرب الكويت من مفاصات اللؤلؤ بالخليج سبباً في أن يفيد السكان من هذه الثروة فاستعملوها مع من استغلها من سكان الخليج، وكان الغوص على اللؤلؤ والاتجار به من أهم أسباب نمو الإمارة السريع وما أصابته من رخاء قبل أن يكتشف البترول بها، وإلى عهد قريب كان معظم الأهالي يشتغلون في صناعته إما صيداً أو شراءً أو بيعاً. وتوجد طائفتان : الأولى تقوم بصيده وتسمى (الغواويص)، والأخرى تقوم بالاتجار فيه وتسمى (الطواويش)، وعلى قدر إنتاج اللؤلؤ تزدهر المدينة ^(١). وقد بلغ عدد سفن الغوص في زمن مبارك بن الصباح ٨١٢ سفينة. كما بلغ حاصل الغوص سنة ملايين روبية في عام ١٩١٣ وتسمى هذه السنة باسم سنة (الطفحة) ^(٢).

ولا تقتصر أهمية الكويت على موقعها البحري من حيث نقل البضائع بين العراق والهند وموانئ الخليج، إذ إن لها أهمية برية أيضاً، فقد كانت تخرج منها القوافل تحمل ما يستورده تجارها من الخارج وتأتيها قوافل من بادية الشام ومن حائل ونجد واليمن. وكانت قافلة الجمال تستغرق في سيرها من الكويت إلى بغداد ثلاثين يوماً، ومن الكويت إلى حلب نحو ثمانين يوماً. كما أن وضع الإمارة الجغرافي جعلها مرفأً طبيعياً لنجد والنفذ الرئيسى لها حيث تدخل نسبة كبيرة من الواردات التي تصل إليها عبر الداخل بطرق القوافل ^(٣). ولذلك نستجد أن إمارة الكويت كانت هدفاً لمطامع أمراء نجد وشمس في غضون القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين. ذلك أن سكان نجد يستوردون أكثر حاجياتهم عن طريق البحر الأحمر فجدة بالدرجة الأولى، وعن طريق الخليج بالدرجة الثانية، وتقوم الكويت بدور الوساطة التجارية بين الهند ونجد، مما يدر عليها أرباحاً كثيرة ^(٤). ولتقدم تجارة الكويت توجد جاليات كويتية كثيرة العدد في الهند وصلات تجارية بكثير من الدول الأخرى. ولا شك أن جذب الأرض في الكويت وعدم صلاحيتها للزراعة،

(١) الضرباويص. أيام الكويت. ص ٤٧

(٢) القناعي. صفحات من تاريخ الكويت ص ٧١

(٣) British Admiralty. A Handbook of Arabia Vol. I pp. 286 - 287

(٤) العظمي. من بلاد اللؤلؤ. ص ٧٢



كل تلك الظروف حملت سكان الكويت على ممارسة التجارة واتخاذها موردا للرزق. ومع ذلك لاتعتمد أرض الكويت بعض المزروعات وإن كانت من النوع الصحراوي التي تتحمل الجفاف وملوحة التربة. كما يقتصر الزراعة في الكويت على زراعة النباتات التي تثمر بعد مدة قليلة قبل أن يتبدل ماء الآبار، وفي (الجهراء) وهي قرية كبيرة من قرى الكويت، توجد آبار ماءؤها غزير لا ينقطع أو يتبدل إلا أنه مر لا يصلح لكل زرع^(١).

ويتكون المجتمع الكويتي من طبقات ثلاث : الأسرة الحاكمة وكبار التجار والعامّة. وبعد التجار عنصراً مهماً في مجتمع الكويت، وبعضهم كانوا يحترفون تهريب البضائع إلى البلاد المجاورة، إذ كانت تفرض رسوم جمركية بسيطة في الكويت بينما تفرض ضرائب عالية في البلاد الأخرى^(٢). ويتمتع الحاكم بسلطة مطلقة وقبل التنظيمات الحديثة في الكويت كان يوجد إلى جانب الحاكم مجلس ينظر في شئون الإمارة برئاسته، ورأيه استشاري فقط. وليست لولاية الحكم نظام خاص بها، وإنما درج آل صباح على أن يتولى الإمارة أكبر أفراد الأسرة؛ والقاعدة أن يتم اختيار الحاكم الجديد باتفاق سابق بين أعضاء الأسرة^(٣)، وعندما تدخلت الحكومة البريطانية في شئون الإمارة في أواخر القرن الماضي أصبحت موافقة المقيم البريطاني على الحاكم الجديد أمراً ضرورياً.

ولم يكن في الكويت تعليم يذكر حتى عام ١٩١٢ وهو تاريخ إنشاء المدرسة المباركية، وإنما كان فيها كتابات يتعلم فيها الصغار من البنين والبنات مبادئ القراءة والكتابة ونحويد القرآن وشيئاً من الحساب ويسمى المعلم بالـ «مُطَوِّع». وكان أغلب أهل الكويت أميين، وحتى المطوِّع نفسه لم يكن على قدر كاف من التعليم^(٤). على أن استمرار تطور التجارة وازدهار واردات الغوص أشعر الكويتيين بحاجتهم إلى تعليم أكثر تفليماً وأقدر على سد الحاجة، فتألفت جماعة من التجار وقامت

(١) القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، ص ٦ - ٧.

(٢) Hay, op. cit., 101.

(٣) أمين سعيد، ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم، ج ٢، ص ٤٦٧.

(٤) القناعي، صفحات من تاريخ الكويت، ص ٣٧ - ٣٩.

بتأسيس أول مدرسة نظامية بالكويت (عام ١٩١٣) واشترك في التدريس بها بعض المدرسين من البلاد العربية، ولم يكن لهذه المدرسة برنامج محدد، وكانت الغاية الأولى من إنشائها تخريج كتبة يمسكون الدفاتر التجارية، ولذلك كان الاهتمام بالمحاسبة وكتابة الرسائل له القسط الأكبر من مواد الدراسة^(١). وعلى العكس من التعليم لم تتقدم الصناعات في الكويت تقدماً كبيراً، إذ يعتبر الكويتيون أن المشتغل بها «ساقط الأصل ولهذا يترفع النسب عن تعاطيها»^(٢).

أما القضاء فقد بدأ متواضعاً، ومع ذلك لم يحدث تطور ملحوظ به على مر السنين إذ لم يكن هناك قضاة أو محاكم إلى عهد قريب^(٣)؛ وإنما كان المختصمون يحتكمون إلى رجل يختارونه من بينهم يسمى (العارف)^(٤)، وقد ظل آل صباح مدة طويلة دون أن يكلوا القضاء رسمياً إلى قضاة مسئولين، ولكنهم فيما بعد أخذوا يولون هذه الناحية أهميتها، فعهدوا بالقضاء إلى ناس مشهور لهم بالعلم والعدل^(٥). وقد أشار بلي في تقريره الذي بعث به إلى حكومة الهند في عام ١٨٦٦ إلى أهمية العدالة وحرص الحكام على التمسك بها لاعتقادهم أن كثيرا من الدول قد سقطت لعدم عدالتها. وذكر عن حكومة الكويت بأنها حكومة دينية يقوم فيها الشيخ بالشئون السياسية، والقاضي بالشئون الدينية والمدنية، وأن القضاء له قدسيته حتى أن الحكام نفسه قد يخضع لقرارات القاضي^(٦). وكانت الأحكام إلى عهد قريب تجري على غير قانون، ومرجع الفصل فيها الأمير وقاضي الشرع يصلح القضاء بصلاحيتهما. ويبدو أن السبب في عدم اهتمام الحكام بالتنظيمات القضائية إلى طبيعة السكان المسالمة. ومن الملاحظ أن أغلب ما يقع من خلاف بين الكويتيين كان يحل عند المرتضيين من الأهالي، فكل طائفة من الطوائف لجنة مصالحة من أهلها، وينتهي الأمر بالرضى بأحكامها في كثير من الأحيان.

(١) انظر التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم بحكومة الكويت ١٩٦٢/٦١، ص ١٤.

(٢) القاضي، صفحات من تاريخ الكويت، ص ٣٧/٣٩.

(٣) لم تنشأ المحاكم في الكويت إلا في عام ١٩٥٤.

(٤) مارلسا فجيل تاريخ القضاء في الكويت وإن كان ابن الرشيد يذكر في تاريخه أن أول قاضي عيسى في الكويت هو الشيخ (محمد بن فيروز) بيد أنه لم يحدد تاريخ ولايته بالقضاء وإن ذكر أنه قد تولى في عام ١١٣٥ هـ. انظر عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت - القسم الأول - من الجزء الأول، ص ٣٥ - ٣٦.

(٥) Whigham. The Persian Problem pp. 93 - 96.

الإحساء :

الإحساء واحة كبيرة أو بالأحرى عدة واحات تقع في الشمالي الشرقي من شبه الجزيرة العربية. وتطلق في الوقت الحاضر على الساحل الغربي من الخليج الممتد من حدود الكويت الجنوبية إلى حدود قطر والساحل العماني؛ وعلى الرغم من أن كثيراً من الرحالة قد زاروا هذه المنطقة من أمثال بالجراف وزويمر Zwemer وفيلبي، إلا أنهم لم يقدموا لنا الكثير من المعلومات وكان أكثر ما كتبوه معلومات قديمة فضلاً عن أن كلا منهم قد نقل عن الآخر^(١). ومعظم مقاطعات الإحساء سهول صحراوية يجتازها عدد كبير من التلال المنفصلة، وفي المناطق الساحلية يوجد عدد من الآبار الضحلة ولكنها تتميز بغزارة مياهها وتحيط بها المراعي الوفيرة. كما توجد في الداخل واحتان كبيرتان هما الإحساء والقطيف، والمياه غزيرة في الإحساء حتى أن الأرز يعد من أهم زراعاتها^(٢). ويعمل القلقشندي توافر المياه في الإحساء بقوله: «إن الإحساء جمع حصى وهو رمل يغوص فيه الماء حتى إذا صار إلى صلابة الأرض أمسكت فتحفر عنه العرب وتستخرج»^(٣)، ونظراً لتوافر المياه والآبار فقد إليها البدو الرحل في فصل الصيف حيث يحضرون إليهم حول موارد المياه. ولا شك أن توافر المياه بالإحساء كان نعمة ونقمة معاً، فكم عانت الإحساء من شغب تلك القبائل وعدم استقرار الأوضاع فيها. وينسب معظم أولئك البدو إلى العجمان وهي قبائل كثيرة العدد يقال إنها وفدت من نجران في جنوب الجزيرة وقامت بالسيطرة على معظم الساحل الغربي للخليج. في الوقت الذي كان فيه آل عريعر من بني خالد يحكمون الساحل الشرقي للجزيرة العربية تحت السيادة العثمانية منذ عام ١٧٦٥^(٤). وإلى جانب بني خالد والعجمان ظهرت قبائل أخرى كبنى هاجر والمطير، كما وجدت عناصر أخرى من آل مرة.

(١) Mackie, Hasa - An Arabian Oasis, see Geog. Journal Vol. LXIII No. 3 March 1924 p. 189.

(٢) الرفاعي: جزيرة العرب جغرافياً، ص ٥٥.

(٣) القلقشندي، صبح الأعشى ج ٥، ص ٥٥.

(٤) Dickson, The Arab of the Desert p. 248.

وقد بقيت هذه القبائل تتنازع الحكم فى الإحصاء إلى أن فتحها السعوديون فى إمارتهم الأولى ثم عادت بعد ذلك إلى التنازع فى خلال الحكم العثمانى ١٨٧١/ ١٩١٣^(١). وقد تعرضت الإحصاء لغزوات سعودية كثيرة، كما تعرضت معاقل الشيعة فى القطيف للحصار الدائب، ومن الثابت خضوع الإحصاء والبحرين وقطر فى إدارة واحدة تحت حكم السعوديين فى إبان دولتهم الأولى والثانية، وإن كانت البحرين قد تميزت فى هذه الإدارة بتصرف آل خليفة لشئونها الداخلية غير أنهم كانوا فى كثير من الأحيان يدفعون الزكاة إلى الحاكم السعودى.

وتشتهر الإحصاء بصناعتين هامتين هما صناعة العباءات والأوانى النحاسية من مختلف الأشكال، وتصدر هذه المصنوعات إلى مختلف أجزاء شبه الجزيرة العربية^(٢)، وإلى جانب الصناعة تقوم الزراعة أيضاً ويشتغل بها الزوج ويعتبر التمر أهم إنتاج الواحة^(٣).

وينقسم السكان إلى طائفتين كبيرتين : السنة والشيعة ويعيش الشيعة فى المدن، بينما ينتمى سكان الداخل إلى مذهب السنة مثلهم فى ذلك مثل البدو^(٤). ويطلق على الشيعة اسم (البحارنة) وهم يكونون معظم سكان واحة القطيف ونصف سكان واحة الإحصاء^(٥). ومن أهم المدن (الهفوف) ويتركز فيها معظم السكان، وتعتبر قاعدة الإحصاء والمدينة الرئيسية فيها، وسكانها خليط من العرب ومن الأجناس الأخرى وخصوصاً الفرس والبحارنة. وتقوم مدينة (المبرز) على مقربة من الهفوف على مسافة ثلاثة كيلومترات فى الشمال ويمتهن سكانها الزراعة، وتشتهر المدينة بأسواقها التجارية التى يتبادل فيها البدو والسكان ما يلزمهم من الحاجيات، وقد اشتهرت كل من الهفوف والمبرز بأهل العلم والأدب وكان

(١) حافظ وهبة، جزيرة العرب فى القرن العشرين، ص ٧١.

(٢) شركة الزيت العربية الأمريكية، إدارة العلاقات - شعبة البحث - صان والساحل الجنوبي للخليج

الفاوى، ص ٢٨٦.

Zwemer, Arabia - The Cradle of Islam p. 115. (٣)

British Admiralty, A Handbook of Arabia Vol. I p. 300. (٤)

Neibuhr, Travels Through Arabia Vol. II pp. 101 - 102. (٥)

British Admiralty, A Handbook of Arabia Vol. I p. 300. (٦)

يقد إليها الطلاب من جميع أنحاء الخليج ويلاقى شيوخها وعلمائها الاحترام من جميع سكان الخليج^(١). وتقع القطيف في الجهة الشرقية من الإحساء وبقتها عدد كبير من الشيعة، وفي جهة القطيف الشرقية يقع ميناء العقير الذي يعتبر الميناء الرئيسي للإحساء لأنه أقرب المدن إليها، كما يعتبر أيضًا بمثابة منفذ لنجد إذ ترد إليه التجارة من بلاد فارس والهند والعراق ومنه تتوزع إلى الداخل^(٢).

البحرين :

المدلول القديم للبحرين يشمل معظم السواحل الغربية للخليج العربي. بينما تطلق البحرين في الوقت الحاضر على مجموعة الجزائر الواقعة بالقرب من الشاطئ الغربي للخليج، أهمها جزيرة البحرين والمحرق وأم نعيمان وسفرة والنهي صالح وجزائر أخرى قليلة الأهمية. والبحرين أكبر تلك الجزر مساحة وتتكون أراضيها من صحراء مسطحة في وسطها تلال صخرية معروفة باسم جبل الدخان يبلغ ارتفاعها حوالي ٤٠٠ قدم^(٣)، والجزيرة الثانية من حيث المساحة هي المحرق وتقع في شمال البحرين، ويقال إنها سميت بذلك الاسم لأن الهنود كانوا يحرقون فيها جثث موتاهم^(٤). ومن المعروف أن البحرين تعرضت لعدد كبير من الغزوات فتحكمها الفينيقيون والبابليون، وقد اكتشفت في أواخر القرن الماضي مدينة أثرية بجوار المنامة يعود تاريخها إلى الألف الرابع قبل الميلاد، وتؤكد أن البحرين كانت مركزاً تجارياً مهماً في العصور القديمة منذ العهد السومري وذات نشاط ملحوظ في العهد الفينيقي^(٥). كذلك خضعت البحرين للفرس والعرب والبرتغاليين الذين أدركوا أهميتها فاستولوا عليها في عام ١٥٢١ وبنا فيها أقوى معاقلمهم، واعتبروا

(١) Mackie, op. cit., p. 194.

(٢) الدجيل، لجنة الأباء في تاريخ الإحساء، ص ٢٣ - ٢٩، انظر أيضاً الألويسي تاريخ نجد، ص ٢٩.

(٣) British Admiralty, The Persian Gulf Pilot p. 128.

(٤) Zwemer, Arabia The Cradle of Islam p. 97.

(٥) توجد مقابر قديمة في المرافيق بجوار المنامة وقد قام المستر بنت بفتح هذه المقابر وبعث بحسبوتاتها إلى المتحف البريطاني وقد استقر الرأي على أنها من أصل فينيقي. انظر :

Bent, Bahrain Islands (Proc. of Roy. Geog. Society) Vol. XII No. 1 January 1890.



استيلاءهم عليها مفتاحاً للسيطرة على بقية أجزاء الخليج، وقد اهتموا كثيراً باللؤلؤ، ولا يزال تجار اللؤلؤ في الجزيرة حتى اليوم يستخدمون الأسماء والمكايل البرتغالية القديمة^(١). وكانت البحرين بالنسبة لمركزها الجغرافي سوقاً مهمة للتجارة، وقد ذكر (ديراند Durand) مساعد المقيم البريطاني في الخليج في أحد تقاريره القنصلية بأن خضوع الجزيرة لحكم مستقر يجعل منها مركزاً تجارياً مهماً لفارس والجزيرة العربية^(٢).

ويقوم اقتصاد البحرين على اللؤلؤ الذي يعد مصدراً قوياً للثروة منذ الأزمنة القديمة، وظل إلى عهد قريب يحتل مكانة كبيرة، وقد استفادت البحرين كثيراً من هذا اللؤلؤ الذي يفوق كثيراً من اللآلئ المستخرجة من بقية مناطق الخليج بهجة ونقاسة^(٣). وإن كان العمل في اللؤلؤ قد انخفض عما كان عليه من قبل، ويرجع ذلك إلى تحول أكثرية العمال إلى شركات البترول الأجنبية في شبه الجزيرة العربية والكويت، مما اضطر الحكام إلى قبول النازحين من إمارات الخليج المختلفة للعمل في البحرين^(٤)، أضف إلى ذلك التوصل إلى طريقة تزرع اللؤلؤ في البسابان. وعلى الرغم من تحريم الانحجار باللؤلؤ الصناعي في البحرين إلا أنه كان له أثر كبير في تدهور اقتصاديات الجزيرة، ومع ذلك فلا تزال البحرين مركزاً لصناعة اللؤلؤ في الخليج^(٥)، ومنها يستخرج أجود أنواعه^(٦).

ومياه البحرين كثيرة المغاصات - وإن كان بعضها يبعد عن جزائرها أكثر من

(١) Ibid., pp. 1-3. (٢) Rawlinson, Extracts from Report on the Islands and Antiquities of Bahrein by Captain Durand. See Notes on Captain Durand's Report upon the Islands of Bahrein, Asiatic Review London 1890 p. 189.

(٣) قدمت قيمة اللؤلؤ المستخرج من البحرين في السنوات السابقة لاكتشاف البترول - ١٩٥١، ٣، ٣٠٠ - (٤) إسرائيل وذلك في عام ١٩٩٦. انظر - Zwemer, op. cit., p. 99.

(٥) محمد علي رشدي، الجغرافية الإقليمية للبحرين، ص ٢٥٩
(٦) تشغل مغاصات اللؤلؤ في الخليج العربي نصف صفته الغربية أو أكثر إذ تبدأ عند جزيرة أبو موسى في مواجهة إمارة الشارقة وتنتطف بمحاذاة الساحل مارة بجزيرة الحلول ثم أمام شبه جزيرة قطر وتنتهي أخيراً قرب الكويت.

Wilson, A Perplus of the Persian Gulf - Geog. Journal Vol. LXIX No. 3 p. 248. (٦)



ثلاثين ميلاً - وهذه المغاصات مشهورة منذ الأزمنة القديمة وهي تعد أكبر مغاصات اللؤلؤ في العالم. ويبدأ موسم الغوص في مايو ويستمر إلى أكتوبر وقد يتوقف الغوص في شهور رمضان أو وقت هبوب الرياح التي تهدد سلامة السفن. أما في المدة من أكتوبر إلى مايو فيفضيها الغواصون في أعمال أخرى كصيد الأسماك أو تصليح سفنهم وإعداد مؤنهم استعداداً للموسم القادم. ويعبر عن ابتداء الغوص (بالركبة) وعن انتهاء الموسم (بالفصال). ولمواسم الغوص تأثيرها على الحياة الاجتماعية لدى السكان فعندما يحين الموسم ويبدأ (الغوص الكبير) يخرج الأمير الحاكم بنفسه في الصباح إلى الشاطئ ليفتح الموسم باحتفال رسمي يحدد فيه ميقات البدء وميقات العودة. ويعد هذا اليوم عيداً وطنياً للبلاد يشترك فيه الشعب بغمرة السرور والفرح، وإن كان ذلك الاحتفال قد فقد رونقه واختفى في الوقت الحاضر بطبيعة الحال. وإذا انتهى موسم الغوص أطلق زعيم الغواصين بندقية أو مدفعاً، فيكون ذلك علامة على الرجوع، فيعودون جميعاً بين مظاهر البشر والسرور، ويهرع الصبية والنساء لاستقبال آبائهم وأزواجهن على الشاطئ في جموع كثيرة. ويرجع الغواصون جميعاً في يوم واحد إذ من يتأخر يعاقب، ومع ذلك فيوجد فصل اختياري للغوص يعقب الموسم الكبير ويمتد من ثلاثة أسابيع إلى شهر ويطلق عليه اسم (الردادة) ^(١). ويحتكر شيوخ البحرين تجارة اللؤلؤ ولهم قوارب خاصة تشغل بذلك التجارة. وتفرض ضريبة مقدارها تومانيين على كل قارب يدخل البحرين، ذلك لأن استخراج اللؤلؤ ليس وفقاً على سكان الجزيرة وإنما نظراً لأهمية لؤلؤ البحرين فقد كان يأتي إليها في مواسم الغوص الكثيرة من الساحل العماني أو من قطر والإحساء والكويت وغيرها من موانئ الخليج، وقد

(١) محلة لغة العرب (الغوص في خليج فارس) أيار ١٩٦٢ - السنة الثانية، ص ٤٨٨

(٢) محمد علي رشاد، الجغرافية الإقليمية للبحرين - ص ٢٠٧.

(٣) British Admiralty. A Handbook of Arabia Vol. I p. 313. See also - Harrison. The Arab at Home p. 72.

(٤) النيهاني، التحفة النيهانية - البحرين - القسم السادس، ص ١٥

(٥) يوريب، الخليج العربي (مترجم) ص ص ١٧٨ - ١٧٩.

(٦) Dickson. The Arab of the Desert. pp. 484-488.

يأتي فرس من الساحل الفارسي أيضا^(١). وإلى جانب الضريبة التي تفرض على القوارب تفرض أيضا نسبة مئوية على حصيد الغوص^(٢)، كما توقع الغرامات على القوارب التي تقوم باستخراج اللؤلؤ دون الحصول على ترخيص سابق^(٣) وفي مواسم صيد اللؤلؤ تكثر المنازعات بين الغواصين وكثيراً ما كانت قبائل الساحل العماني التي تسكن على مقربة من جزائر البحرين تنتهز فرصة وقوع هذه المنازعات فتقوم بتأييد فريق ضد آخر وتفوز في النهاية بغنائم كثيرة من اللؤلؤ ومن أنواع الصيد الأخرى، وكانت هذه الاعتداءات تستجدد باستمرار حتى تدخلت الحكومة البريطانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر وعقدت مع هذه القبائل اتفاقيات خاصة نصت على عدم الاشتغال بالقرصنة والا يسبوا منازعات في البحر^(٤). ولضمان الهدوء في مواسم الغوص اعتادت الحكومة البريطانية أن ترسل سفينة حربية عند كل موسم حفظاً للنظام بين قوارب الغواصين، فإذا ما ارتكب أحدهم أمراً مخالفاً بالأمن يجازيه قائد الباخرة بما يقرره عليه من عقاب، وفي بعض الأحيان تعاون السفن الإنجليزية من يصاب بطوفان أو غرق أو حريق.

والمحل الذي يصاد فيه اللؤلؤ يسمى (مغاصاً) وكل بقعة منه تسمى (هيرا)، والهير عبارة عن مرتفع في قاع البحر، وكل نقطة من الهيرات لها اسم يخصها. وتبدأ حدود المغاص من جزيرة سلامة الواقعة في حدود رؤس الجبال التابعة لسلطنة مسقط إلى ميناء الكويت^(٥). ولكن تتميز إمارة البحرين عن غيرها من إمارات الخليج الأخرى بكثرة إنتاجها، فأكبر عدد سفن الغوص في البحرين تليها

Graves, op. cit., p. 97. (١)

Harrison, The Arab at Home pp. 72 - 77. (٢)

Palgrave, Narrative of a Year's Journey Through Central & Eastern Arabia Vol. II (٣) pp. 213 - 214.

Rouire, La Question de Golfe Persique - L'Angleterre en Arabie - Etablissement de (٤) l'influence Anglaise au Koweït et aux îles Bahrein p. 412 - sec. Revue des deux Mondes - Année Cinquieme, tome XVII - 1903.

(٥) مجلة الكويت، المجلد الثاني - الجزء الثاني - صفر ١٣٤٨، ص ٧ - ٧٢، انظر المغاص من أعوان الغوص والمغاصين) لأغا ميرزا محمد علي خان، وهي رسالة بحث عن أعوان الغوص وعن الأمان التي يرادها الغواصون لاستخراج اللؤلؤ



قطر ثم الكويت، فديى والشارقة وأبو ظبي وأم القيوين^(١)، وقد قدر الرحالة بالجراف عدد القوارب المشتغلة بصيد اللؤلؤ في البحرين في عام ١٨٦٢ بما يتراوح بين ٢٠٠٠ و ٢٥٠٠ قارب. ويتفاوت عدد المشتغلين في كل قارب من ثمانية إلى عشرين شخصاً. وذكر بالجراف أن الزنوج هم الذين يقومون بمهمة الغوص للبحث عن اللؤلؤ، وقد أجادوا هذه المهنة إجادة تامة حتى أن الواحد منهم يستطيع البقاء في الماء أكثر من دقيقتين^(٢). وقد أخذت البوادي بالغيصة في مواسمها حتى أن بعض أمراء الداخل كانوا يزيّدون الضرائب على أمثال هؤلاء خوفاً من كثرة المهاجرة وبقاء الشيوخ دون أعوان أو جنود^(٣).

ومما يذكر أنه قد بذلت محاولات كثيرة من بعض الشركات الأجنبية التي لديها امتيازات البحث عن اللؤلؤ لاستغلال المصائد استغلالاً علمياً ولكن فشلت تلك الجهود^(٤)، حيث ظل استخدام آلات الغطس الحديثة أمراً ممنوعاً بناء على قرارات اتخذها الحكام أنفسهم، فقد تبين أنه لو سمح باستخدام هذه الآلات لانقطعت سبل العيش عن أكثرية العاملين في صيد اللؤلؤ، لأن بضعة أشخاص من كبار المالكين وحدهم يستطيعون شراء مثل هذه الآلات الحديثة وبالتالي يحتكرون صيد اللؤلؤ وينظفون الخليج منه. وهكذا ظل الغواص كما كان الأمر قبل آلاف السنين يتزل عارياً إلى الماء ممكاً بحبل يشده إلى القاع بحجر كبير مربوط فيه، ويسد أنفه بملقط بدائي من الخشب ليمنع التنفس ويسمى (بالفطام) ويهوى إلى القاع إلى عمق يتراوح بين عشرة أمتار إلى ثلاثين متراً^(٥). ومع ذلك فالاتجاه في الوقت الحاضر يهدف إلى استخدام آلات الغوص الحديثة، فقد لوحظ في السنوات الأخيرة تناقص عدد المشتغلين بصيد اللؤلؤ بدرجة كبيرة، إذ إن وجود

(١) مجلة لغة العرب، كانون ثاني ١٩١٣ - السنة الثالثة، ص ٣٢٠.

(٢) Palgrave, op. cit., Vol. II pp. 213 - 214.

(٣) Charteris, The Bahrain Islands See The Australian Geographer Vol. VI No. 4, 1934 p. 9.

(٤) مجلة لغة العرب، كانون ثاني ١٩١٣ - السنة الثالثة، ص ٣٢٠.

(٥) بيريس، الخليج العربي (مترجم)، ص ١٦ - انظر أيضاً Cos, Some Excursions in Oman - Geog. Journal September 1925 p. 199.

مجالات أخرى للرزق الميسور أدى إلى انصراف الكثير من العمال عن تلك المهنة القاسية.

ولا تخلو عملية الغوص من مخاطر، فهناك بعض الحيوانات البحرية التي تهدد حياة الغواصين مثل (الدول) و(أنو سيف) و(اللويش) وغيرها. وكلها أسماء محلية لحيوانات هلامية شديدة التأثير في الجسم، وقد يموت عشرات من الغواصين في كل موسم^(١). وبالإضافة إلى ذلك توجد صعوبات أخرى منها شدة الحرارة التي توافق طيلة موسم الغوص، ونقص المياه إذ لا يستطيع الغواصون لقلة المياه العذبة التي يحملونها إزالة مياه البحر التي تسبب لأجسامهم مضايقات شديدة^(٢). وبينما يشتغل الزنوج أو العبيد وغيرهم من الطبقات الفقيرة في الغوص تقع تجارة اللؤلؤ في أيدي الأغنياء من السكان سواء من العرب أو الهنود^(٣). واللؤلؤ المستخرج إما أن يباع في السفن إلى (الطواويز) وهم تجار اللؤلؤ وأغلبيتهم من تجار الكويت أو يسافر به أصحابه إلى الهند، وتعد مدينة بومباي مقصد تجار اللؤلؤ، فسوق اللؤلؤ فيها من أكبر الأسواق ومنها يصدر إلى الخارج على نطاق واسع بعد أن يصنف وينظف ويصفى ويثقب. وتذهب أكثر كمياته إلى الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، ومن الملاحظ أن آلات ثقب اللؤلؤ والأشخاص المهتمين بأسواقه وأحوال الطلب عليه والخبرة الدقيقة بأثمانه والنوع المرغوب فيه في كل قطر، كل ذلك نجده متوافراً في بومباي لأن أغلب المهتمين به من الهنود مع أن الهند لا تنتج من اللؤلؤ إلا القليل، ولكنه تقليد قديم جرى عليه تجار اللؤلؤ في الخليج في إرسال بضائعهم إلى بومباي فاكسبت هذا المركز الممتاز في هذه الناحية.

ويوزع ثمن اللؤلؤ على رجال السفينة كل حسب جهده وعمله، إذ يعمل في السفينة عادة عدة رجال أهمهم (النوخدا) وهو ربان السفينة الذي يعين جهة

(١) مجلة الشرق، العدد ١١ السنة الثانية - ١٩٠٢، انظر مقالة الأب أنستاس الكرمل عن الكويت، ص ٥١ - انظر أيضاً، محمد علي رشدي، الجغرافية الإقليمية للبحرين، ص ٢٠٧.

(٢) Dickson, The Arab of the Desert p. 485.

(٣) Louatin, Sur les Rives de Golfe Persique - Note de Voyage 1903 - 4. Bulletin de la Société de Géographie Economique et Commerciale tome XXVI - 1904 - Janvier et Février p. 70.



الإبحار، و(الغيص) ووظيفته الغوص في البحر لجمع الأصداف، و(السيب) ووظيفته الخدمة في السفينة ومساعدة الغيصر بأن يرفعه بالحبل عند اللزوم، و(الرضيف) ويقوم ببعض الأعمال المختلفة، و(النهام) وهو مطرب السفينة، والغواصون عادة يتبعون السفينة التي بها (نهام) له صوت حسن وكل عمل من الأعمال له غناء خاص به ^(١). على أن نصيب العاملين غالباً ما يكون ضعيفاً رغم ما يتعرضون له من مخاطر وصعاب. وكانت العادة أن يدين التاجر الأجراء قبل الموسم ثم بعد انتهاء الموسم، فما قبل الموسم يسمى (سلفاً) وما بعده (تساقماً) ومن يأخذ بالصفة الأولى تحسب عليه العشرة اثنتي عشرة؛ أما التساقم فهو مبلغ يعطى للغواصين حتى يتم بيع اللؤلؤ وتقسم الإنتاج ^(٢). والعادة أن يأخذ التاجر خمس الإنتاج، ثم يقسم ما يتبقى قسمين: النصف الأول يأخذه التاجر أيضاً، والنصف الثاني يقسم على الملاحين، ولا يأخذ الغواصون إلا نصف الحصة، وقد لا يربحون شيئاً أو يربحون شيئاً لا يذكر، وربما خسروا وأصبحوا مدينين للتاجر ^(٣). وهكذا نجد أن العلاقة بين أصحاب رهوس الأموال من التجار والغواصين كانت شخصية إلى أن تدخلت الحكومة فأصبح للغوص نظام خاص به متفق عليه وقوانين معروفة بين الممولين من كبار التجار والعمال الذين تخصص لهم نسبة من الأرباح، وتصدر الحكومة نشرة رسمية يحدد فيها مواعيد الغوص وعدد مرات الغوص في السنة ونصيب كل شخص يعمل في الغوص والعقوبات التي توقع على المخالفين ^(٤).

ويستخرج اللؤلؤ من عدة أنواع من الأصداف وخصوصاً ذوات المحار وأجمل أنواعه (الجوان) و(الشارين) وذلك على أساس كبر الحجم وانتظام الشكل وتصناعة اللون ^(٥). وتوجد اللآلئ في الجزء الداخلي من الصدفة، وهذه تتكون في الأصل من مادة تفرز وتتراكم حول حيوان طفيلي أو حول جزء من الفضلات

(١) الفتاحي، صناعات من تاريخ الكويت، ص ٧١ - ٨١.

(٢) مجلة لغة العرب، الغوص في خليج فارس - أيار ١٩١٢ ج ١٢، ص ٢٨٤ - انظر أيضاً

Dickson, The Arab of the Desert p. 486.

(٣) انظر مقالة الأب المناس الكرملي عن الكويت - مجلة المشرق - عدد ١١ - ٢ - ١٩٠٢، ص ٨ - ٥.

(٤) محمد علي رشدي، الجغرافية الإقليمية للبحرين، ص ٢٠٧ - ٢٠٨.

Dickson, op. cit., p. 489, (٥)

الحيوانية. وإن كان عرب الخليج يعززون سبب الجمال والغنى في لآلئ البحرين إلى ينابيع المياه العذبة المتفجرة في قعر المياه بالقرب من حواجز المحار التي تحوى اللؤلؤ شمالي الجزيرة الكبرى، وتفسرهم لتكوين اللؤلؤ بطابق ذلك. فعندما ترغب محارة أم أن تحمل لؤلؤة تقدم نفسها لداعبات المياه العذبة وتمتص منها نقطة صافية، وهذه النقطة تصبح مع الوقت الحبة الكاملة التي ينتزعها الغواص بقسوة من بطن أمها المشخنة بالجراح. ويقول (بيرسي) إن أصغر عقد من اللؤلؤ يساوي عشرين ألف روبية، ولكن لو فكرنا في الآلام والآمال الدائمة التي يبلغها صيادو اللؤلؤ على كل حبة من حبات هذا العقد لوجدنا أنه رخيص الثمن - فكل حبة تعنى أن الغطاس اصطاد أربعة آلاف محارة تقريباً للحصول على اللؤلؤ، وكل واحدة تعنى ستمائة غططة، وكلما ازداد الغطس ازداد الألم. ولهذه الأسباب نستطيع أن نؤكد أنه لن يكون للؤلؤ الصناعي - الذي يقل عن اللؤلؤ الطبيعي جاذبية وجمالاً - قيمة اللؤلؤ الطبيعي الثمينة المغذاة بالدماء والأحلام^(١). وفتاز لآلئ الخليج العربي عن لآلئ سيلان وجزائر اليابان بكبر حجمها وانتظام شكلها، وإن كانت تقل عنها في نضاعة بياضها. ومن الملاحظ أن مهنة الغوص وما يتصل بها قد أثرت تأثيراً كبيراً في حياة السكان، فمعظم القصص والأساطير القديمة السائدة بين سكان الخليج تدور في الغالب حول مغامرات الصيد وما يصادفه الغواصون من مخاطر^(٢).

والى جانب استخراج اللؤلؤ يفوم الأهالي بالزراعة نظراً لتوافر بعض الأياد والينابيع وخصوصاً في القسم الشمالي من الجزيرة. وتشتهر البحرين بصناعة الأقمشة الخشنة وتتركز صادراتها في اللؤلؤ والتمر بالإضافة إلى بعض محصولات أخرى قليلة الأهمية، بينما تستورد الأرز والقطن والبن والأخشاب من الهند^(٣). ويوجد اختلاف في الرأي عن أصل المستوطنين لجزائر البحرين، ويذكر كثير من الكتاب الفرس أن السكان الأصليين فرس ولكنهم بعد إقامة طويلة في البحرين

(١) بيرسي، الخليج العربي (مترجم) ص ص ١٦٠ - ١٦٣.

(٢) Dickson, The Arab of the Desert - Pearl Stories pp. 490 - 496.

(٣) Wilson, The Periplus of the Persian Gulf. See Geog. Journal Vol. LXIX No. 3 Mar-
ch 1927 p. 248.



استطاعوا أن يستحوذوا على لهجة السكان الذين يسكنون السواحل القريبة منهم. ولكن الثابت أن سكان البحرين يتحدرون أصلاً من قبيلة (ثمود) العربية الذين طردهم (سبأ بن حمير) من اليمن حوالي الألف الثانية قبل الميلاد فاتجهوا إلى جزيرة (أوال) ^(١)، وهو الاسم القديم للبحرين ^(٢).

وأكثر القبائل نفوذاً في الوقت الحاضر - العتوب والسادة والدواسر - والقبيلة الأولى تربطها بالأسرة الحاكمة - وهي أسرة آل خليفة - صلة نسب وتستمد القبيلة الثانية نفوذها من اتصال نسبها بالبيت الهاشمي، بينما يستمد الدواسر نفوذهم من ثروتهم الكبيرة التي اكتسبوها من التجارة ^(٣).

وينتشر الذهب الشيعي في البحرين ويتركز الشيعة أو (البحارنة) - كما يطلق عليهم - في القرى، بينما تعيش السنة، ومعظمهم من عرب الهولة، في المدن الرئيسية كالمنامة والمحرق والبيضاء. وطبقاً للإحصائية التقديرية التي نشرها مكتب المخابرات البريطانية في عام ١٩٢٠ قدر عدد سكان البحرين بـ ١٠٠,٠٠٠ نسمة، منهم ٦٠,٠٠٠ من السنة و ٤٠,٠٠٠ من الشيعة ^(٤). ونظراً لهذا التقارب العددي فإن ذلك كان يؤدي إلى اضطرابات كثيرة، ويتضح ذلك في العشرة أيام الأولى من شهر المحرم، حيث تمر المواكب الدينية في مدينة المنامة عاصمة البحرين، وفي هذه المواكب يسير الناس في مظاهر شيعية، وبطبيعة الحال قد يؤدي إخلاص الشيعة في إظهار عواطفهم أو شدة تحمسهم إلى حدوث منازعات بينهم وبين السنة ^(٥). وكثيراً ما كان يفضى الخلاف بين أهل المذهبين إلى تفتت في وحدة البحرين وطمع جيرانها فيها، وحتى الآن لا يزال الشيعة يتزعمون الاضطرابات في الجزيرة ^(٦).

(١) Selections from the Records of Bombay Government. Vol. XXIV pp. 27 - 29.
(٢) يلاحظ هنا أن العرب استخدموا كلمة (أوال) لتدلالة على جزائر البحرين أما كلمة البحرين نفسها فكانت عامة تطلق على معظم الأراضي الواقعة في شرق الجزيرة العربية. انظر: السويدي - سياحة الذهب، ص ٦
(٣) Fahim Qubain, Social Classes and Tensions in Bahrain. See the Middle East Journal (٣) Summer 1955 pp. 271 - 273.

British, Admiralty A Handbook of Arabia Vol. I p. 313. (٤)

Hay, The Persian Gulf States p. 42. (٥)

Fahim Qubain, op. cit., pp. 271 - 273. (٦)



ويغلب على البحرين - شأنها في ذلك شأن غيرها من إمارات الخليج - التكوين الجنسي المختلط، فتوجد عناصر كثيرة من الزنوج والفرس والهنود. ولكن تبدو الروح الفارسية والهندية أكثر وضوحاً في البحرين وخصوصاً في طرائق الملبس والمأكل وهندسة البناء وغير ذلك من العادات الأخرى^(١). ونظراً لوفود عناصر كثيرة على الجزيرة تتعدد فيها العملات النقدية، إذ كانت تسود الليرة العثمانية وطويلة الإحساء والفران الفارسي والريال الإسباني، وقد ظلت العملة الأخيرة منتشرة في معظم إمارات الخليج العربي حتى وقت قريب^(٢). ويؤلف العرب القسم الأكبر من سكان الجزيرة، على أن الحكومة البريطانية كانت تعمل على تشجيع العناصر الهندية والفارسية على الهجرة إلى البحرين وإتاحة المراكز الممتازة لهم في الإمارة، وذلك لينسج لها إذابة العناصر العربية. وهكذا نجد أنه على الرغم من أن إيران ظلت تدعى بأن البحرين جزء من بلادها، فإن أبواب البحرين كانت مفتوحة أمام الفرس مما هدد كثيراً من عروبتها^(٣).

وتقع معظم مدن البحرين على الساحل أو قريبة منه في حين تقل المدن في الداخل، وكانت العادة في الأزمنة القديمة أن لا تبني المدن في السواحل خوفاً من الغارات البحرية التي كانت منتشرة في تلك الأوقات. ووجود المدن المهمة على الساحل ضرورة طبيعية لأنها تقوم بتأدية خدمات بحرية كما تخدم المنطقة المناخمة لها في الداخل^(٤). وأهم مدن البحرين (المنامة) وهي العاصمة، وتقع في القسم الشمالي الشرقي من الجزيرة الكبرى، ويوجد بها مقر الشيخ الحاكم ويسكنها معظم الأجانب، وكان يقم فيها المقيم البريطاني، كما كان يقع مركز البحرية البريطانية على بعد ثلاثة أميال منها في جزيرة القشم^(٥). والمنامة ذات مركز تجاري ممتاز فهي ميناء مهم متوسط بين شواطئ الخليج والبلاد التي تطل عليه ومركز للتجارة الصادرات والواردات والتوزيع لإمارات الخليج. وقد حدثنا (بالجراف) عن أسواقها

(١) كحالة جغرافية شبه جزيرة العرب، ص ٤٦١.

(٢) British Admiralty, op. cit., Vol. I p. 316.

(٣) يوسف الفلكي، قضية البحرين، ص ٨.

(٤) محمد علي رشدي، الجغرافية الإقليمية للبحرين، ص ٢٢٥ - ٢٢٧.

(٥) British Admiralty, The Persian Gulf Pilot p. 129. See also Hay, op. cit., p. 91.



التجارية وذكر أن معظم سكانها من الشيعة ولا يكون السنة إلا ١/٤ سكانها (١). وتظهر سلطة الشيخ في جزيرة البحرين وجزيرة المحرق التي يتنقل إليها خلال أشهر الصيف القائظة الحارة. ومما يذكر أن المحرق كانت العاصمة السابقة للإمارة حتى عام ١٩٢٢. والمنامة والمحرق من أكبر مدن البحرين مساحة وأكثرهما سكاناً، ويفصل بينهما جزء صغير من البحر يبلغ طوله حوالي ميلين وكان هذا يسبب الانفصال بين المدينتين فيما مضى، فضلاً عن اختلاف أهلها في المذهب وتباينهم في العادات، وقد تم في عام ١٩٢٨ بناء جسر يوصل بين المدينتين وذلك توحيداً لسكانهما في شئونهم وغماسكهم (٢). ومن أهم المدن الأخرى في البحرين مدينة (الجد)، وتقع في جنوب شرق جزيرة المحرق، ويبلغ عدد سكانها نحو خمسة آلاف نسمة ومعظم سكانها يشتغلون بالغوص وتجارة اللؤلؤ والزراعة، كما تقوم مدينة (الجد حفص) غربي المنامة على بعد خمسة أميال منها، وهي بمثابة قرية كبيرة يعمل سكانها في الزراعة وتجارة اللؤلؤ (٣).

ولتظهر سلطة الشيخ واضحة في بقية جزائر البحرين، إذ كان يعهد بالحكم إلى بعض أفراد أسرته الذين يحملون لقب الشيخ، ويبدو أن أولئك الشيوخ كانوا يتمتعون بالكثير من السلطات اللامركزية والاستقلال مما أدى إلى تفكك أسرى عانت الإمارة في خلال القرن التاسع عشر، فضلاً عن حرمان الحاكم من جزء كبير من الدخل المتحصل من التجارة الخارجية والضرائب الداخلية وخصوصاً على رسوم التقاضي وقوارب الصيد (٤).

وقبل استقلال البحرين كان يوجد إلى جانب الحاكم مستشار بريطاني يساعده في شئون الحكم، وقد ينوب عنه، كما يوجد مجلس للحكم يحضره الحاكم والمقيم البريطاني حيث يفصل في المسائل الخطيرة وخصوصاً فيما يتعلق بالأجانب. ولاتسعدى القوة المكلفة بحفظ الأمن وتنفيذ الأحكام أفراداً قليلين،

(١) Palgrave, op. cit., Vol. II p. 209.

(٢) مجلة الكويت، الجزء العاشر - المجلد الثاني - شوال ١٣٤٨، ص ٣٧٢.

(٣) محمد علي رشدي، الجغرافية الإقليمية للبحرين، ص ٢٢٧.

(٤) British Admiralty, A Handbook of Arabia Vol. I pp. 317 - 318.

ولكن كانت توجد قوة أخرى للغرض نفسه تتبع المقيم البريطاني ويرأسها ضابط بريطاني يطلق عليه الليفى Levy^(١). وقد ظل شعب البحرين لا يشارك فى الحكم حتى السنوات الأخيرة من حكم الشيخ عيسى بن خليفة؛ إذ كان من نتيجة استياء السكان من حكمه ومن استمرار الضغط البريطانى على الإمارة أن تألف المجلس البلدى فى مدينة المنامة، ويتكون ذلك المجلس من عشرين عضواً ينتخب الأهالى نصفهم ويعين الشيخ النصف الآخر، ولكن لا تتعدى اختصاصات هذا المجلس النظر فى بعض الشؤون الإدارية والمحلية، وعلى غرار هذا المجلس تأسست عدة مجالس أخرى فى كثير من المدن^(٢).

وتتميز النظم الاجتماعية السائدة فى البحرين ببساطتها، ويلفت النظر القضاء الذى يسير طبقاً للشريعة الإسلامية. وكان حاكم البحرين أو شيخ القضاة هو الذى يفصل فى القضايا المهمة، أما القضايا العادية فتكون طبقاً للمذهب الذى ينتمى إليه المتقاضيان. فلو كانا من السنة فإنهما يحتكمان إلى الفاضى السنى فى المحرق (شيخ المحرق) وإن كانا من الشيعة فيكون مرجعهما القاضى الشيعى فى المنامة (شيخ المنامة)، وكان يوجد إلى جانب هذين الشيخين الرئيسيين سبعة قضاة آخرون يسمح لهم بممارسة القضاء. ومن الطريف أن القضاء فى البحرين ظل إلى وقت قريب مهنة يتكسب منها القضاة الذين كانوا يتقاضون أجورهم من المتقاضين. وإذا كانت الشؤون المدنية لم تلق تنظيمًا قضائيًا كافيًا فإن الشؤون التجارية قد أوجبت إحداث بعض التنظيمات حيث وجدت عدة مجالس أهمها (مجلس التجارة) وهو أشبه ما يكون بمحكمة للفصل فى القضايا والمنازعات التجارية. وليس هناك قانون وضعى وإنما يفصل فى الأمور حسب العرف، ومن ثم يطلق عليه اسم (المجلس العرفى). وكان هذا المجلس يتألف من ثمانية أعضاء أربعة منهم يختارهم الشيخ وذلك للتشاور مع المقيم البريطانى، ولكن عندما يتعلق التقاضى بأجانب فيكون الأمر من اختصاص المقيم البريطانى بمفرده كما تقرر المعاهدات ذلك، وإن كان

(١) مجلة الكويت، المجلد الثانى - الجزء العاشر ١٩٠٢، ص ٣٧٤.

(٢) المصدر السابق.



يسمى للشيخ في هذه الحالة بأن يبعث مندوباً من قبله لحضور التقاضي إذا شاء .
أما المنازعات التي كانت كثيراً ما تحدث في مواسم صيد اللؤلؤ فقد وجدت لها
الكثير من المجالس الأهلية التي يشترك فيها التجار والغواصون ، حيث يتم الفصل
فيها بأنفسهم ويطلق عليها اسم المجالس التحكيمية ^(١) ، وهي بهذا الشكل أشبه ما
تكون بنظام المحلفين المعروف .

ويكتنف الغموض تاريخ البحرين ولكن من المعروف أنها قد استوطنت منذ
أقدم العصور لوجود مفاصات اللؤلؤ بها . وقد شهدت منذ عهد البابليين حتى
إعلان الحماية البريطانية عليها في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عدداً كبيراً
من الغزاة ، وكانت ساحرة للقوى التي ظهرت في الخليج العربي ^(٢) . وإذا كان
الفرس قد تغلبوا على البحرين قبل ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي إلا أنه
من المعروف أن العرب كانوا قد نزحوا إلى سواحل الخليج واستوطنوا البحرين قبل
ذلك التاريخ ^(٣) . إذ يذكر المؤرخون العرب أن القبائل العربية نزحت إلى البحرين
منذ القرن الثالث قبل الميلاد ، وظل العرب يقومون بالحكم الفعلي عن طريق
شيوخهم القبليين ^(٤) ، ولم يكن لفرس إلا تحصيل الجزية السنوية . وفيما يبدو كان
نفوذ حاكم فارس (وهي مقاطعة في جنوب فارس) مقتصرًا على الناحية
العسكرية . وعند ظهور الإسلام أرسلت بعثات من قبل النبي ﷺ إلى مناطق
الخليج المختلفة واعتنق أهالي البحرين كغيرهم من إمارات الخليج الأخرى الدين
الإسلامي ، وإن بقيت العناصر الأخرى على أديانها نظير دفع الجزية كما هو
معروف في النظم الإسلامية .

وقد أصبحت البحرين وغيرها من إمارات الخليج ملاجئ للمهاجرين على
الدول الإسلامية القائمة في دمشق أو بغداد . ومما يذكر مثلاً أن البحرين كانت

(١) British Admiralty : A Handbook of Arabia Vol. I pp. 317 - 318.

(٢) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf Part I pp. 3 - 4
FO. 78/5108.

(٣) خلوي ، البحرين وإيران (العدد الأول من صوت البحرين) ص ٢٨ .

(٤) دائرة المعارف الإسلامية ، انظر مادة البحرين .



ملجأ للشيعة في عهد الدولة العباسية. ولذلك عندما بدأ نشاط القرامطة في الظهور كان من السهل إخضاعهم للبحرين في نهاية القرن التاسع الميلادي (٨٩٩). وبعد ذلك خضعت الجزيرة لمملكة هرموز حتى سقطت تلك المملكة على أيدي البرتغاليين في عام ١٥٢١. وعندما تم انسحاب البرتغاليين من البحرين في عام ١٦٠٢ عادت السيطرة الفارسية عليها من جديد واستمرت قائمة حتى عام ١٧٨٣^(١). ومما يستلفت النظر أن تدخل الفرس في شؤون البحرين قد أثار - كما يحدثنا مؤرخو العرب - النزاع الداخلي بين السنة والشيعة، وكان من نتائج هذا النزاع المذهبي الذي عانت آثاره البلاد الإسلامية عامة أن أخذ الشيوخ القبليون لكلا المذهبين يتشددون المعونة الخارجية ضد بعضهم البعض، وكما أصبحت الدولة العثمانية مركز القوة للسنة أخذ الشيعة يتطلعون إلى فارس بوصفها الحامية للحقوق الشيعة^(٢). وفي سلسلة الصراع بين الفرس والعرب في البحرين، استطاعت قبيلة العتوب أن تضع نهاية للحكم الفارسي ١٧٨٣ رغمًا عن المحاولات المتكررة التي بذلتها فارس لكي تعاود سيطرتها، صحيح أن العتوب قبلوا تبعيتهم لفارس، إلا أن هذا الاعتراف بالتبعية لم يكن نافذًا في كثير من الأحيان. وقد مهد لسيطرة قبيلة العتوب على البحرين التفكك السياسي الذي عانته فارس على أثر اغتيال كريم خان الزندي عام ١٧٧٩^(٣). وقد ظهر من العتوب، وهي قبيلة متباعدة النسب لا تنتمي إلى أصل واحد^(٤)، أسرة آل خليفة، التي لا تزال تمارس الحكم في البحرين حتى وقتنا الحاضر، ومما يذكر أن تاريخ آل خليفة يرتبط بتاريخ آل صباح حكام الكويت، ولذا فإن البحث في تاريخ إحدى الأسرتين لا يخلو من استعراض شيء من الأسرة الأخرى نظرًا للارتباط الوثيق الذي كان قائمًا بين هاتين الأسرتين في الماضي. ففي عام ١٧١٦ تقريبًا تحالفت ثلاث أسر كبيرة هي بنو صباح تحت رعاية الشيخ (سليمان بن أحمد) وبنو جلاهمة تحت رعاية (جابر بن عتبة) وبنو

(١) Faroughy, Bahrain Islands, pp. 53 - 57, 61 - 62.

(٢) خدوري، البحرين وإيران (العدد الأول من صوت البحرين)، ص ٣٩.

(٣) Faroughy, op. cit., pp. 67 - 69.

(٤) البصري، سبائك المسجد، ص ١٨.



خليفة تحت زعامة (خليفة بن محمد)، وهذه الأسر جميعها تنتمي إلى قبيلة العتوب^(١). وقد اتخذوا الكويت موطنًا لهم على أثر نزوحهم من نجد، ويبدو أن آل خليفة هم الذين ترعّموا هذه الهجرة في بداية الأمر^(٢). ويقال إن هؤلاء الزعماء اتفقوا فيما بينهم على أن يتولى آل صباح شئون الحكم وآل خليفة التجارة والجلاهمة العمل في البحر، على أن يقتسم الجميع الأرباح بالتساوي، وكونوا بذلك اتحادًا أشبه ما يكون باتحاد فيدرالي^(٣). ولكن بعد مضي خمسين عامًا من قيام ذلك التحالف، أي في عام ١٧٦٦ رأى ابن خليفة أن ينفصل عن الحلف، وقد يكون ذلك نتيجة لنزاع أو رغبة منه في الاستقلال، على أن أصبح الأقوال في سبب هذا الانفصال هو ما كانت تتعرض له إمارة الكويت من غارات قبائل بني كعب التي تفتن الساحل الشرقي للخليج. وكان شيوخها يحاولون مد سيطرتهم إلى الكويت^(٤)، فانتقل ابن خليفة هو وعشيرته من الكويت ونزل (الزبارة)، وحاول حكام قطر - وهم يومئذ آل مسلم - التعدي على الوافدين. ولكن لجح آل خليفة في الاستقرار بهذه المدينة التي تقع في مواجهة البحرين^(٥). واستطاع زعيم آل خليفة بما جيل عليه من الدهاء أن ينمي ثروته عن طريق إقراض الصيادين والغواصين في بداية الموسم، وكان عليهم حسب التقاليد السائدة ألا يبيعوا إنتاجهم لغيره، وهكذا أتاح له التوسع في إقراض هؤلاء مصدرًا لتنمية ثروته عن طريق احتكار إنتاجهم والتحكم في بيعه. وأخيرًا تألف محمد بن سليمان آل خليفة الملقب بمحمد الفاتح مع أهالي (الزبارة) فرغبوا إليه وأمروا عليهم. ولم يلبث أن اتجه آل صباح إلى اقتضاء أثر خلفائهم آل خليفة بالتخلص من قيود الحلف مع الجلاهمة، فامتنعوا عن مقاسمتهم الوارد ثم انتهى الأمر بطردهم من الكويت فاجتروا إلى آل خليفة في (الزبارة) فأجروا عليهم بعض الرواتب. وبعد ذلك حدث

(١) Selections from the Records of Bombay Government Vol. XXIV pp. 27 - 29.

(٢) البهاس، التحفة البهانية، ص ١١٩.

(٣) Bombay Government, op. cit., Vol. XXIV pp. 27 - 29.

(٤) القناس، صفحات من تاريخ الكويت، ص ٦٠ - انظر أيضًا البهاس، ص ١١٩.

(٥) البهاس، التحفة البهانية - البحرين - القسم السادس، ص ١٢٦.



بين الجلاهمة وآل صباح وآل خليفة ما كان سبباً في القضاء على الجلاهمة وعلى نفوذهم^(١). ويبدو أن سبب العداء بين الجلاهمة وآل خليفة يرجع إلى عدم اقتناع الجلاهمة بتصييرهم من الفوائد الناجمة من استيلاء آل خليفة على البحرين فقام بينهما العداء. ويمكن أن نستعيد بهذه المناسبة ذكرى رحمة بن جابر الجلاهمة القرصان العربي المشهور الذي كان لا يني عن المطالبة بالبحرين حتى قضى نحبه^(٢).

ولما استقر آل خليفة في (الزبارة) عادوا إلى الانحجار، فكانوا يذهبون إلى البحرين لشراء اللؤلؤ الذي كانوا يبيعونه في الهند، وبدءوا يتطلعون للسيطرة عليها ولم تلبث أن مهدت لهم عدة ظروف منها احتلال الفرس للبصرة عام ١٧٧٦ وما نتج عنه من هجرة سكانها الأثرياء إلى (الزبارة) مما كان له شأن كبير في إفادة آل خليفة، وأعقب ذلك مقتل كريم خان الزندي عام ١٧٧٩، وما أفضى إليه الحال من اضطرابات داخلية في مقاطعات فارس حتى أن البحرين نفسها عانت من آثارها؛ فقد حدثت عدة معارك طاحنة في الجزيرة بين السنة الذين كان يتزعمهم (أحمد بن ماجد البلادي) زعيم قرية البلاد القديم^(٣). والشعبة الذين كان يتزعمهم (مدن الحفصي) وكانت السلطة إذ ذاك معقودة له، الأمر الذي أثار الحزب البلادي فغرروا بالتخلص منه وأعلنوا العصيان؛ ولتحقيق غايتهم بعثوا وفداً إلى (الزبارة) للاستعانة بآل خليفة، وقد وفد هؤلاء وقاموا بالتنكيل بكلا الفريقين، وعاقبت فارس مشكلاتها الداخلية عن التدخل في أمور البحرين^(٤). وانتهى الأمر في عام ١٧٨٣ بأن استقر محمد بن خليفة شيخ قبيلة العتوب في البحرين وضمها إلى إمارته. ولما تغلبت قوات السعوديين على (الزبارة) بعد ذلك بسبع سنوات نقل آل خليفة مركز حكمهم إلى البحرين، ولكنهم ظلوا يعتبرون (الزبارة) داخلة في نطاق سيطرتهم حتى عملت الحكومة البريطانية على فصلها من البحرين.

(١) كحالة، جغرافية شبه جزيرة العرب، ص ١٠٠.

(٢) جمال زكريا قاسم، رحمة بن جابر الجلاهمة - حوايات كلية الآداب جامعة عين شمس ١٩٦٤، العدد

الثامن، ص ص ١٧٩ - ١٩٦.

(٣) تقع قرية البلاد القديم على مسافة قصيرة من مدينة النامة مركز الشيعة في البحرين.

(٤) (الفلكن)، قضية البحرين، ص ص ١٥ - ١٦.



وجعلها تابعة لقطر؛ ولكن مما يستلفت النظر أن بريطانيا اتجهت بعد ذلك مباشرة إلى تشجيع آل خليفة على المطالبة بالزيارة وقطر معاً، وذلك لمواجهة التوسع العثماني في الخليج العربي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. أما عن فارس فعلى أثر سيطرة آل خليفة على البحرين بذلت عدة محاولات متكررة لاستعادة الجزيرة، ولكن استطاع آل خليفة أن يثبتوا مركزهم. ومع ذلك فقد استقر الأمر على أن يدفع آل خليفة مبلغاً من المال إلى فارس، ولكنهم في أحيان كثيرة كانوا لا يدفعون شيئاً^(١). ومع أن البحرين قد تخلصت من الحكم الفارسي فإنها مع ذلك لم تفك مناراً للنزاع بين الحكام المجاورين كسلطنة مسقط وأمراء السعوديين، وإن الأسباب الكثيرة التي تدرع بها الإنجليز للتدخل في شئون البحرين في أوائل القرن التاسع عشر تعود إلى تهديد جيرانها من الحكام من ناحية، وإلى النزاع الداخلي بين أفراد أسرة آل خليفة من ناحية أخرى. ففي عام ١٨٢٠ طلب شيوخ البحرين عوناً من الإنجليز لحمايتهم من الاعتداءات الخارجية التي كانوا يتعرضون لها من سلطان مسقط؛ وقد وافق هذا مصالح بريطانيا لتأمين تجارتها في الخليج، ولذا سارعت بتوقيع أول معاهدة من سلسلة معاهداتها مع شيوخ البحرين في ١٥ فبراير عام ١٨٢٠^(٢). وبطبيعة الحال كان من نتيجة عقد مثل تلك المعاهدات أن أخذت الإمارة تفقد استقلالها شيئاً فشيئاً حتى أصبحت في حكم المحمية البريطانية، وأصبح المقيم البريطاني هو المتصرف في شئونها ولم يبق لشيخها إلا نفوذ اسمي. ومن الملاحظ أن الحكومة البريطانية وجدت بعد إبرامها لهذه المعاهدات دعامة قوية لكي تمنع أية دولة من محاولة الاستيلاء على البحرين كسلطنة مسقط على عهد السيد سعيد والدولة السعودية في مختلف أطوارها، وكذلك مصر حينما حاول خورشيد باشا في عام ١٨٣٩ الاستيلاء عليها، وأخيراً ضد الدولة العثمانية وفارس، وكانت بريطانيا لا تكتفي بالتهديد أو الاحتجاج وإنما كانت لا تتردد في استخدام قوتها البحرية في كثير من الأحيان^(٣).

Selections from the Records of Bombay Government Vol. XXIV p. 29. (١)

Annexum. A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India & Neighbouring Countries Vol. 3 pp. 116 - 117.

Foreign Office - The Persian Gulf (Handbook) No. 67, p. 47. (٣)

على أنه يلاحظ أن الفترة التي حكمت فيها فارس البحرين في العصر الحديث وهي ما يقرب من مائة وثمانين عاماً (١٦٠٢ - ١٧٨٣) لها من أهم الأسس التي كانت تطالب بموجبها بأحقية ادعاءاتها على البحرين^(١)، كما تستند أيضاً على أن الثورات التي كان يقوم بها شيوخ البحرين ضد فارس لم تكن تعنى انتهاء السيطرة الفارسية، إذ إن التاريخ الفارسي يسجل الكثير من الثورات التي كان يقوم بها (الخانات) في مختلف المقاطعات الفارسية ضد السلطة المركزية، وهذه الثورات لا تعنى إطلاقاً القضاء على وحدة الممتلكات الفارسية؛ كما يؤكد الكتاب الفرس أن شيوخ العتوب لم يعلنوا استقلالهم تماماً عن فارس، ويستدلون على ذلك بأن بعضاً من أولئك الشيوخ أعلنوا في عدة مناسبات ولاءهم التام للحكومة الفارسية، وكانوا يدفعون في مناسبات كثيرة الضريبة السنوية، وكانت تقدر بـ ستة آلاف تومان. كما استمرت العملة البحرانية تضرب باسم شاه الفرس. ولكننا نرى أن هذه الدلائل التي كانت تركز عليها الادعاءات الفارسية دلائل واهية يمكن الرد عليها بسهولة، فلم يكن إعلان العتوب الولاء لفارس أو استمرارهم في دفع الضرائب السنوية بمثابة تأكيد لحق فارس، وإنما كانت الظروف هي التي تلجئهم في مناسبات كثيرة بدافع المنافسة أو بدافع الخوف من قوة أخرى إلى الاحتماء بها أو بغيرها من الدول. فطى أثناء الغزو السعودي في أوائل القرن التاسع عشر وقفت فارس إلى جانب شيوخ البحرين كما لم تدع لمطالب سلطان مسقط في طرد العتوب من الجزيرة. وفي عام ١٨١٧ عرض سلطان مسقط أن يدفع ١٠٠,٠٠٠ تومان وهو مبلغ يزيد كثيراً عما كان يدفعه العتوب ولكن رفضت الحكومة الفارسية ذلك^(٢).

كما يخطئ الكتاب الفرس أيضاً حين يزعمون أن شيعة البحرين فرس، فالشيعة أتباع مذهب إسلامي كبير، وهم يوجدون في البحرين كما يوجدون في غيرها. هذا فضلاً عن أن معظم سكان البحرين من العرب ويختلفون عن الفرس

The Times, "A Persian Protest" 5 - 1 - 1928. (١)

Adamiyat, Bahrain Islands pp. 211 - 213. (٢)



في العنصر وفي اللغة وينتمون إلى عدة طوائف مسلمة. وحسب الإحصائيات (١) التي أخذت في البحرين توجد مجموعة كبيرة من الشيعة البحرانية إلى جانب أقلية من شيعة الفرس، وإن كانت إيران تعتبر نفسها حامية للحقوق الشيعية بالنسبة للعنصرين، كما أنها نجحت إلى حد كبير في إثارة الفتن بين السنة والشيعة في البحرين، وقد ظهر ذلك في السنوات الأخيرة؛ ولكن ينبغي أن نقرر هنا أن انتشار الفكرة القومية العربية قد أدت إلى وجود تماسك بين أصحاب المذهبين أكثر مما كان موجوداً من قبل (٢).

وإذا نظرنا إلى الاعتبارات الجغرافية نجد أن البحرين متصلة اتصالاً طبيعياً ببلاد العرب ويفصلها عن فارس الخليج. وإذا صح استخدام المنطق الذي كانت تستخدمه فارس لإثبات حق لها في البحرين لكان للعرب حقوق في فارس، فلقد حكم العرب فارس مثلما حكمت هي البحرين، وتركوا فيها أثراً خالداً في اللغة والعلم والأدب والدين، وهذه حقيقة لا سبيل إلى إنكارها.

وحتى الفترة من ١٦٠٢ - ١٧٨٣ التي تدعى فارس فيها سيطرتها على البحرين لم تكن سيطرة تامة، فقد استمرت السلطة في أيدي الرؤساء القبليين (٣)، وخصوصاً عرب الهولة، كما كانت السيطرة الفارسية منقطعة في غضون هذه الفترة، إذ كانت البحرين هدفاً لإغارات الحكام المجاورين، فهاجمها أئمة عمان اليعرويين مرتين في سنوات ١٧١٧، ١٧٢٠، ولم تعد لفارس إلا في عام ١٧٣٧ على عهد نادر شاه. وأعقب ذلك فترة من الاضطرابات والتفكك، إذ وقعت الجزيرة في أيدي رؤساء عديدين من الخليج، نذكر منهم (جابر بن ياسر الناصري)، والشيخ (الظاهرى) الذي حكمها أربعة عشر عاماً، وبعد ذلك حكمت

(١) لم تؤخذ إحصائيات رسمية في البحرين قبل سنة ١٩٤٧. وقد قدر عدد السكان في عام ١٩٢٠ بـ ١٥٩,٦٥٠ نسمة.

(٢) Fahim Qubain, Social Classes and Tensions in Bahrain - See The Middle East Journal - Summer 1955, pp. 271 - 273.

(٣) كانت البحرين تسع مقاطعة فارسية في جنوب فارس التي كان يحكمها أمير شرار وكانت تدخل في حدودها جزائر وموانئ الخليج العربي، وكان كل ميناء أو جزيرة يحكمه شيخ محلي.

البحرين أسيرة من بوشهر لمدة ثلاثين عاماً، وبعدها محمد بن جابر، ثم شيوخ العسليين ثم عادت من جديد إلى بوشهر لمدة ثمانية أعوام^(١).

وإذا كانت الادعاءات الفارسية على البحرين اتخذت أساساً لمباحثات طويلة قامت بين فارس والحكومة البريطانية في الفترة من ١٨٤٢ - ١٨٦٩ على نحو ما سئري في دراستنا^(٢)، إلا أن الادعاءات الفارسية لم تلبث أن عادت للظهور بعد ذلك في القرن العشرين، ففي عام ١٩٠٦ احتجت فارس على حكومة البحرين لاضطهادها الرعايا الفرس المقيمين بالجزيرة^(٣)، وفي عام ١٩١٤ احتجت على تعهد الشيخ عيسى بن علي بمنح بريطانيا استغلال البترول في بلاده^(٤)، على أن النزاع قد ظهر واضحاً على أثر توقيع معاهدة جدة عام ١٩٢٧ بين الحكومة البريطانية والدولة السعودية إذ جاء في المادة السادسة من المعاهدة المذكورة: «يتعهد صاحب الجلالة ملك الحجاز ونجد وملحقاتها بالمحافظة على علاقات حسن الجوار مع الكويت والبحرين ومشايخ قطر والساحل العماني الذين لهم معاهدات خاصة مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية» ومعنى ذلك أنه قد أشير إلى البحرين باعتبارها إمارة تربطها علاقات خاصة ببريطانيا وهو أمر لم تسلم به الحكومة الفارسية^(٥). وظهر ذلك في احتجاجها لدى عصبة الأمم على اعتبار أن هذه المادة تشكل خرقاً للعلاقات الدولية بين الدولتين^(٦)، وأنه من حيث إن فارس عضو في عصبة الأمم، فإنه طبقاً للمادة العاشرة من ميثاق العصبة تتمسك فارس بتكامل ممتلكاتها الإقليمية، وقد أجابت الحكومة البريطانية بأن إمارة البحرين مستقلة عن فارس منذ استيلاء عرب العتوب عليها وطرد الفرس نهائياً من الجزيرة^(٧) عام ١٧٨٣

(١) Selections From The Records of Bombay Government Vol. XXIV pp. 27 - 29.

(٢) انظر الفصل الرابع.

(٣) Adamiyat, op. cit., pp. 180 - 181.

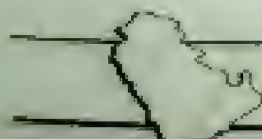
(٤) Farouhy, op. cit., p. 90.

(٥) Liebsney, op. cit., pp. 251 - 252.

(٦) League of Nations Official Journal May 1928 pp. 605 - 607, Sept. 1928, pp. 1360 - 1363, May 1929 pp. 790 - 793. See Also The Times 28 - 12 - 1927 & Charteris, Bahrain Islands.

The Australian Geographer Vol. II No. 4 - 1939 pp. 9 - 11.

(٧) The Times - A Persian Protest 5 - 1 - 1928.



مما يجعل الادعاءات الفارسية لا أساس لها، ومع ذلك فقد استثمرت الاحتجاجات الإيرانية قائمة؛ ففي عام ١٩٣٠، ١٩٣٤ احتجت الحكومة الإيرانية على منح شيخ البحرين امتيازات استغلال البترول لشركات أجنبية^(١). وفي عام ١٩٥٨ أعلنت الحكومة الإيرانية انضمام البحرين إلى أراضيها باسم الإقليم الرابع عشر من الأقاليم الإيرانية، ولكن هذا الإعلان لم يكن له أي صدى على شعب البحرين ولا على الأسرة التي تحكمها، وكل ما ترتب عليه أن السلطات الإيرانية أصبحت لاتعترف بجوازات سفر البحارنة من حجاج الشيعة إلى (مشهد) بل إنها كانت تجبر أولئك الحجاج على كتابة إقرارات بالرعوية الفارسية وتعطيهم أوراق مرور إلى داخلية أراضيها^(٢).

والجدير بالذكر أن الحكومة الإيرانية لم تعترف مطلقاً بالمعاهدات التي عقدها بريطانيا مع شيوخ البحرين مستندة من معاهدة سنة ١٨٢٠. ويؤكد آدميات Adamiyat عدم شرعية هذه المعاهدات من الوجهة القانونية لأن حكومة الهند هي التي عقدها. وحكومة الهند أصلها شركة والقانون الدولي يفرق بين المعاهدات التي تعقدها شركات وبين التي تعقدها الدول، وأن شيخ البحرين شيخ وطني فارسي ليس له سلطة وضع البحرين تحت الحماية البريطانية، وعلى ذلك تكون هذه المعاهدات لاغية قانوناً^(٣). ونحن وإن كنا لانعترض على ما يقرره آدميات، إلا أننا كنا نود أن لايعترف أيضاً بمعاهدة شيراز عام ١٨٢٢، وهي المعاهدة التي اتخذها أساساً في دفاعه عن وجهة نظر فارس بأن البحرين جزء منها، فقد عقدت هذه المعاهدة التي اعترفت فيها بريطانيا بسيادة فارس على البحرين على غرار الأسس التي يتقدها آدميات بمعاهدات بريطانيا بالبحرين وأكثر من ذلك كانت معاهدة شيراز بين شركة الهند الشرقية قبل أن تتحول إلى حكومة رسمية.

(١) Royal Institute of International Affairs, The Middle East Political & Economical Survey p. 132.

(٢) نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي، ص ٩٨ - ٩٩.

(٣) Adamiyat, op. cit., pp. 251 - 252.

وتما يستلقت النظر أن السياسة البريطانية قد اتخذت عدة مواقف بشأن العناصر الفارسية، فقد نتج عن اعتراف بريطانيا ببعض الحقوق الفارسية على البحرين في القرن التاسع عشر عقب تصريح اللورد كلارندون Clarendon عام ١٨٦٩ أن تدفقت على البحرين الهجرات الفارسية، وقد استطاع الفرس أن يستحوذوا على ثراء فاحش من التجارة، واستقر معظمهم في العاصمة النامة وكونوا لهم مجتمعاً متميزاً من حيث التعليم ومستوى المعيشة^(١). وكانوا فيما قبل يكونون طبقة فقيرة ينحصر نشاطها في الزراعة. أما السنة فكانوا يسيطرون على مرافق الإمارة وذلك منذ اعتلاء آل خليفة - وهم سنيون - حكومة البحرين في أواخر القرن الثامن عشر الميلادي^(٢). ولكن عادت بريطانيا للقضاء على النفوذ الذي استحوذه الفرس، وذلك حينما أخذت تعمل على تأكيد سيطرتها على البحرين، وهنا أدركت أن الفرس يتاثرون سياستها، وقد ظهر ذلك على أثر تطبيق القانون المدني والجنايى الخاص بالهند الصادر في عام ١٨٩٠ على جزيرة البحرين في عام ١٩١٣، وقد نصت المواد ١١، ١٢، ١٣ من هذا القانون على اعتبار البحرين بمثابة مستعمرة تابعة للحكومة البريطانية^(٣). وكان من نتيجة ذلك أن سارعت العناصر الفارسية في الجزيرة إلى تأسيس حزب تحرير البحرين، وكانت مبادئ ذلك الحزب تماثل مبادئ الحزب الديموقراطى الفارسى، ويهدف إلى تحرير البحرين من السيطرة الإنجليزية، وقد استمر ذلك الحزب فى نشاطه، حتى لقد بذل محاولة لكي يطلب من الحكومة الفارسية أن تسمح لممثلين من البحرين الدخول فى البرلمان الفارسى^(٤). ويبدو أن الحكومة البريطانية قدرت عاقبة ذلك فأخذت تفرض القيود الكثيرة أمام الفرس فى البحرين وخيرتهم بين الحصول على الجنسية البحرينية أو الهجرة، وقد اختار الكثيرون منهم الطريق الأول. كما فرضت القيود الكثيرة على المدارس الفارسية، وشجعت على تعريب المجموعة الفارسية، وأهم

Adamyat, op. cit., pp. 190 - 191. (١)

Bahrain Order in Council (Ind. Off. Political & External Files) Vol. 52 of 1912 file (7)

951 --- Part I.

Adamyat, op. cit., pp. 190 - 191. (١)



من ذلك إصدار قانون المواطنة، وينص على حرمان العناصر الفارسية من الاستحواذ على الأراضي وهجرة الفرس إلى البحرين^(١). ولكن من الملاحظ أن الحكومة البريطانية أخذت تتساهل في تنفيذ هذه التشريعات، فحققت الكثير من هذه القيود إحباطاً لفكرة القومية العربية التي أخذت تتغلغل في إمارات الخليج العربي، كما أخذت تعمل على إذابة العناصر العربية في الجزيرة عن طريق فتح البحرين لهجرات متدفقة من الساحل الفارسي ومن الهند فشجعت الهنود على الهجرة عن طريق تقليد هم مناصب رئيسية في الحكومة^(٢). وهذه الإجراءات كانت بلاشك تشكل خطراً كبيراً على عروبة البحرين، وكان من المخطط أن تصبح الجالية الإيرانية ذات أثر يذكر في حق تقرير المصير، وعندئذ تتمكن إيران من أن تستند في مطالبتها على الجزيرة على تلك الحجة القوية. ومن الملاحظ أن إيران والحكومة البريطانية كانا يتعاونان على الوصول إلى ذلك الهدف وتنفيذ الهجرة المشروعة وغير المشروعة، واستخدام كل الوسائل لحمل المهاجرين على الإقامة الدائمة في البحرين وفتح المدارس الإيرانية^(٣)، وما يدعو إلى القلق فعلاً أن عدد الإيرانيين قد أخذ يزداد زيادة واضحة في البحرين، بل وفي بعض إمارات الخليج الأخرى. غير أن التطورات التي حدثت في منطقة الخليج العربي عقب إعلان بريطانيا سياستها الخاصة بالانسحاب دفعت إيران إلى التخلي عن ادعائها الثقليدية في البحرين والتسليم باستقلالها في عام ١٩٧١.

قطر:

ليس لدينا إلا معلومات قليلة عن تاريخ قطر في القرون السابقة للقرن الثامن عشر الميلادي. على أن الحادث الأول البارز في تاريخ قطر هو هجرة عناصر من العتوب من الكويت إلى شبه الجزيرة حوالي عام ١٧٦٦، بيد أن قطر لم تظهر كإمارة مستقلة بذاتها إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، إذ كانت تتبع

(١) Adamyat, op. cit., p. 209.

(٢) Fahm Qubain, op. cit., M. E. Jour, Summer 1955, pp. 271 - 273.

(٣) عبد الكريم محمود، الكويت، من ص ١١٩ - ١٢٠.

البحرين، ولكن كان يلمع فيها آل ثاني في البدعة وإن كان نفوذهم قد اقتصر على هذه المدينة، أما المقاطعات الأخرى فكانت تصرف شئونها بواسطة شيوخها المحليين، ولم يكن زعماء آل ثاني أكثر من كونهم جامعي زكاة كانوا يقومون بتسليمها إلى آل خليفة في البحرين^(١). وتشبه علاقة بريطانيا بقطر تلك التي تربطها بإمارات الساحل العماني، غير أنها كانت أبداً في تطورها كما اختلفت عنها في كيفية نموها، ويرجع ذلك في العامل الأول إلى سيطرة الدولة العثمانية على الإمارة أثناء حملة الإحصاء، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وبينما كانت بريطانيا تضع قدمها في الخليج كانت قطر تابعة للبحرين، ولم يكن أحد من زعماء قطر طرفاً في المعاهدة العامة التي عقدت في عام ١٨٢٠ ولا في الاتفاقيات التي تلتها وخاصة بقمع الفرصة وتجارة الرقيق والهدنة الدائمة. غير أن سفن البحرية البريطانية قد تولت حماية سكان قطر وتأديبهم في فترات مختلفة من القرن التاسع عشر، فضلاً عن أنه قد أثير في المعاهدات التي وقعها شيوخ البحرين مع بريطانيا إلى نواحي البحرين، وكان المقصود بذلك قطر وغيرها وإن لم تحدد إحداها بالاسم. أما في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقد حدث انفصال قطر عن البحرين حيث كونت إمارة مستقلة بذاتها تحت حكم آل ثاني وارتبطت ببريطانيا بموجب معاهدات خاصة منذ عام ١٩١٦^(٢).

ويتكون سكان قطر من عدة قبائل، ويمكن تقسيمها إلى قسمين :

(أولاً) قبائل الخضر - وأهمها (المعاضيد) وهي القبيلة التي تنتمي إليها الأسرة الحاكمة في قطر، ولذلك فإنها تعد القبيلة الرئيسية على الرغم من أنها ليست أكبر القبائل. ويرجع المعاضيد بنسبهم إلى (بني قميم) وتعد مدينة الدوحة هي المركز الرئيسي لهم. وهناك أيضاً قبيلة (السلطة) وهي أوفر من المعاضيد عدداً، كما توجد قبيلة السودان في مقاطعة الرويس. وهناك أيضاً قبيلة آل مسلم، وقد

(١) Palgrave, op. cit., Vol. II p. 232.

(٢) شركة الزيت العربية الأمريكية، إدارة العلاقات - شعبة البحث - عمان والساحل الجنوبي للخليج

القارسي، ص ٣١٠



سبقت الإشارة إلى أنهم كانوا حكام قطر السابقين . كما تعد قبيلة آل بوكواراة من أقوى القبائل الحضرية المقيمة في قطر وأكثرها عدداً .

(ثانياً) قبائل البدو - وقد عرف عن هذه القبائل طابع الشغب وإثارة الفوضى وأهمها (بنو هاجر) وتمتد مقاطعتها من العديد إلى حدود قبائل العجمان في الإحساء وإن كان يتجول أفرادها حتى شمال الكويت . وقد دأبت هذه القبيلة على إثارة المتاعب والاضطرابات الكثيرة لشيخوخ قطر . وهناك أيضاً قبيلة (المناصير) وتلتقى حدود هذه القبيلة بمشيخة أبو ظبي وهي تعترف لشيخها بشيء من النفوذ ويشتهر أفرادها بالمهارة في الحرب والقتال . كما يعيش في قطر جزء من قبيلة آل نعيم ، وتعد هذه القبيلة من أكبر القبائل العربية في منطقة الخليج العربي ، وتنقسم إلى جماعتين رئيسيتين يفصل إحداهما عن الأخرى مسافة ثلثمائة ميل ولم تعد بينهما صلة وثيقة في الوقت الحاضر وإن كانتا تعترفان بصلة القرى . والجماعتان هما : الجماعة الغربية وقوامها على الأغلب بدو مقيمون في قطر وقد انتقلت منهم عناصر كثيرة إلى الإمارات المجاورة ، ويبدو أن صلاتهم بالبحرين ومخالفاتهم لطوائف أخرى من البدو أكسبتهم شأنًا كبيراً ، ويؤيد حكام البحرين ادعاءاتهم على قطر بولاء هذه القبائل لهم إلى جانب ادعاءاتهم الأخرى (٢) .

أما الجماعة الشرقية فتتألف من جماعات تقسم في الظاهرة والبويرمي من مقاطعات عمان . ويمكن أن نضيف أيضاً قبيلة (العوازم) وهي قبيلة بدوية معروفة بهذا الاسم في قطر وفي الإحساء ونجد ، كما توجد جماعة متحضرة من هذه القبيلة تعيش في الكويت ولها حي معروف باسمها . ولا يعرف لهذه القبيلة أصل يرجع إليه النسابون ، وإن كان يحتمل أن تكون من قبيلة حرب المعروفة في الحجاز أو قبيلة (هوازن) وهو الأرجح حيث يقال إن (العوازم) تحريف لهذه الكلمة (٣) .

عما تجدر الإشارة إليه أن حكومة قطر لم تتمكن من السيطرة التامة على هذه القبائل البدوية . على أنه مما يخفف من حدة هذه المشكلة سرعة تحضر هذه

(١) المصدر السابق ، ص ٢٨١ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٨١ .

(٣) مجلة الكويت ، الجزء الرابع من المجلد الأول ، ذو الحجة ومحرم ١٣٤٧ ، ص ١٥٣ .

القبائل . وفي نظرنا أنه من الممكن أن يزداد تحضر هذه القبائل نظراً لاطراد الاستقرار في الإمارات المجاورة وازدياد أثر التقدم الاقتصادي في قطر نفسها .

ويعيش سكان قطر على البحر في استخراج اللؤلؤ وصيد الأسماك والتجارة التي تعد المهنة الأولى لسكان الساحل . ويبدو أن حقول الزيت لم تستطع أن تجتذب إليها عناصر كثيرة إذ لا تزال هذه الأعمال هي السائدة . وعلى الرغم من أن البدو يزودون شركات البترول بعدد كبير من العمال فإنهم مازالوا يفضلون رعي الإبل والغنم رغمًا عن قلة المياه في بعض مواسم السنة (١) .

وينم اتصال قطر مع بقية أجزاء الجزيرة العربية - باستثناء طريق الساحل - بواسطة طريق يمتد من الدوحة إلى الهفوف ، وتعد الزيارة أكبر المدن في شبه الجزيرة ، وسكانها من البوعلى والجلاهمة ، ويرجعان نسبهما إلى قبيلة العتوب . والدوحة هي عاصمة قطر وأهم مدنها وكانت تعرف باسم (البدع) ولا يزال هذا الاسم يطلق على الأحياء القديمة للمدينة ، و(الوكرة) وتقع على الساحل على بعد عشرة أميال إلى الجنوب الشرقي من الدوحة ويسكنها عدد كبير من الزنوج ، و(الرويس) وتقع بالقرب من الطرف الشمالي لشبه الجزيرة . وهناك أيضاً مدينة البدعة أو (البضة) وكانت عاصمة لقطر قبل اتخاذ الدوحة عاصمة للإمارة (٢) .

مشيخات الساحل العماني :

ارتبطت هذه المشيخات جميعها بمعاهدات واتفاقيات مع بريطانيا ، وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت تعتبرها رسمياً إمارات مستقلة إلا أنها في الواقع كانت أقرب إلى المستعمرات البريطانية منها إلى الوحدات السياسية المستقلة ويعتد الساحل العماني الذي تقع عليه هذه المشيخات مسافة ثلاثمائة ميل من خور العديد في الحدود الجنوبية لشبه جزيرة قطر إلى الحد الجنوبي لرموس الجبال التابعة لسلطنة مسقط . وهو ساحل رملي منخفض منيع كثير التلويح وأشباه الجزر ،

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية ، عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ، ص ٢٧٣ .

(٢) المصدر السابق ، ص ٢٧٣ .



لذلك قامت على هذا الساحل موانئ كثيرة اعتبرت ملاجئ طبيعية للسفن التي كانت تشتغل بالقرصنة منذ أقدم العصور. وقد بدأت أولى معاهدات بريطانيا مع شيوخ هذا الساحل منذ عام ١٨٠٦، وقد أطلقت بريطانيا عليه اسم الساحل المهادن Trucial Coast وذلك بمقتضى الهدنة البحرية الدائمة التي عقدها مع رؤسائه في عام ١٨٥٣، وكان يطلق عليه من قبل ساحل القرصان أو الساحل العماني^(١).

وقد نجحت بريطانيا في تفتيت هذه المنطقة المحدودة المساحة والسكان إلى سبع وحدات سياسية (أبو ظبي - دبي - الشارقة - عجمان - رأس الخيمة - أم القيوين - الفجيرة) كما عملت على تشجيع النعرة القبلية بين الشيوخ فدب بينهم النزاع والخلاف الذي كان يصل في أحيان كثيرة إلى درجة الخصومة والقطيعة على الرغم من القرابة التي تربط بين معظم هؤلاء الشيوخ.

ويتنمى سكان هذه المشيخات إلى قبائل بني ياس والبوقلاسة والقواسم وآل بو علي. والتكوين الجنسي في هذه المشيخات مختلط إلى حد كبير، إذ يوجد العرب والفرس والبلوش والهنود والزنوج^(٢)، ومن المعروف أن الدماء الزنجية قد تسربت إلى ذلك الساحل نظراً للروابط الوثيقة التي كانت قائمة بين عمان وشرق أفريقيا، وقبل تدفق ثروة النفط دفع فقر هذه المنطقة النسيب قسماً كبيراً من أبنائها للهجرة المؤقتة إلى إمارات الخليج الأخرى حيث كانوا يعملون في حيد اللؤلؤ أو في حقول البترول^(٣). وتفتقر منطقة الساحل العماني إلى المياه إلا في بضع أجزاء قليلة حيث توجد بعض الآبار، وتقتصر الزراعة على بعض أشجار النخيل التي تظهر متفرقة في أبو ظبي وفي بعض المناطق الأخرى على طول الساحل إلى الشرق في دبي، بينما تنوثر بعض الواحات الكبيرة في الناحية الغربية حيث تزرع بعض أشجار الفاكهة^(٤). ويقوم سكان الساحل بالإضافة إلى الزراعة برعى الإبل. ولكن

British Admiralty, A Handbook of Arabia Vol. I p. 337. (١)

O. Shea, Sand Kings of Oman p. XVIII. (٢)

بيريس، الخليج العربي (مترجم)، ص ١٨. (٣)

Hay, op. cit., pp. 113 - 114. (٤)

الحرفة المهمة التي يشتغل بها معظم السكان هي صيد اللؤلؤ في خلال فصل أو أكثر من فصول السنة، وقد اشتهر هذا الساحل بالعمليات البحرية منذ العصور القديمة، واستمرت قائمة فيه حتى منتصف القرن التاسع عشر، وازدادت حدتها في أوائل ذلك القرن بتأثير السعوديين الذين اندفعوا من الداخل صوب البحر وأنشطوا للنشاط البحري مسحة دينية، كما قاموا بتأليب القبائل العربية ضد القوى الأجنبية في الخليج. ولكن مما يستلفت النظر أن المؤرخين الأوروبيين قد دأبوا في الحديث عن القرصنة بالكثير من المغالاة حتى يبدو أن حركات القرصنة لم تظهر إلا على هذا الساحل وبأبدي أولئك العرب؛ فمن المعروف أن القرصنة كانت متفشية أيضاً بين الإنجليز والفرنسيين وغيرهم في مناطق أخرى، بل لقد ثبت قيامهم بالقرصنة فعلاً في هذا الساحل أيضاً^(١). وكانت النتيجة التي حصلت عليها الحكومة البريطانية من تكرار حملاتها البحرية وتهديداتها بالانتقام انتزاع تعهدات من شيوخ القبائل التي تسكن على هذا الساحل باحترام العلم البريطاني. وإن كان التأثير البسيط الذي نتج عن الحملة البريطانية في عام ١٨٠٩ قد أدى إلى قيام حملة أخرى تحت قيادة السير جرانث كير Keir في عام ١٨١٩ وقد نتج عن هذه الحملة عقد المعاهدة العامة سنة ١٨٢٠، وكانت تتألف من إحدى عشرة مادة أبرزها الرؤساء القبليون مع المقيم البريطاني في الخليج العربي. وكانت الحلقة الأولى في سلسلة المعاهدات التي قصدت بها بريطانيا تأكيد سيطرتها على مياه الخليج^(٢).

وكان لكل مشيخة من تلك المشيخات حاكم يساعد من يقع عليه اختياره من شيوخ القبائل وبعض التجار للتشاور في الحكم وفي بعض المسائل التجارية^(٣). وما تجدر الإشارة إليه أن السياسة البريطانية كانت تهدف إلى تكوين اتحاد يضم هذه المشيخات تحت إشرافها كما فعلت ذلك مع إمارات الجنوب العربي. وقد ظهرت بوادر هذه السياسة في عام ١٩٥١ عندما تآلف مجلس من حكام هذه المشيخات

O'Shea, op. cit., p. XVIII. (١)

Selections from the Records of Bombay Government Vol. XXIV - See British Policy in the Persian Gulf pp. 62 - 71. (٢)

(٣) البوريني، الإمارات السبع على الساحل الأعظم، ص ٨٤.



وكان يجتمع مرتين أو ثلاثة في العام، وكان الهدف من إنشائه توحيد النظم الإدارية فيها^(١). على أن بريطانيا من ناحية أخرى كانت تعمل على فض المحالفات أو الاتحادات التي كانت كثيراً ما تقوم بين هذه المشيخات دون الرجوع إليها، كما اتجهت إلى تفتيت هذا الساحل إلى إمارات صغيرة، فمثلاً عملت على انفصال رأس الخيمة عن إمارة الشارقة في عام ١٩١١ وجعلت منها إمارة مستقلة، كما شجعت استقلال الفجيرة في عام ١٩٥٢. وسنورد فيما يلي نبذة موجزة عن كل إمارة أو مشيخة من تلك المشيخات مع ملاحظة أن عدد هذه المشيخات كان يختلف من فترة إلى أخرى، ويرجع ذلك إلى تدخل الحكومة البريطانية، يضاف إلى ذلك التنافس والتشاحن المستمر بين الزعماء.

وإذا اتجهنا جنوباً من الإحساء فإن أول مشيخة تقابلنا هي (أبو ظبي) وأبو ظبي أكبر الإمارات السبع مساحة إذ تبلغ ١٦٤ ألف كيلومتر مربع، أي قدر مساحة الكويت وقطر والبحرين مجتمعة أربع مرات، ويقال إن هناك جزيرة صغيرة بها ظباء كثيرة، ويظن أن التسمية تعود بسبب وجود هذه الظباء، وتأتي أبو ظبي في المرتبة الثانية من حيث الأهمية بعد إمارة الشارقة ويقوم اقتصادها على الملاحة والتجارة وصيد السمك واستخراج اللؤلؤ. ويقع بها عدد كبير من تجار الهنود الذين يعدون من أكبر الطوائف شأنًا ولهم أسواق كثيرة تعرف باسم (أسواق الهانديان). وحتى أوائل القرن الحالي كانت أبو ظبي تتمتع بمركز هام بين مشيخات الساحل، بيد أن انحطاط الملاحة، وكذلك الغوص على اللؤلؤ منذ أوائل هذا القرن أدى بها إلى أن تصبح أقل شأنًا من إمارتي الشارقة ودبي على أنها لم تلبث حين بدأ استغلال البترول في هذه الإمارة أن استردت زعامتها على هذا الساحل^(٢).

وتاريخ أبو ظبي يعود إلى مائتي عام تقريباً عندما سكنها أفراد من قبائل بني ياس وبوفلاح والمناصير، وتولى الشيخ (طهتون بن شخبوط) الحكم في عام ١٧٦١ على الأرجح، وهو ينتمي إلى القبيلة الأولى التي تعد من أكبر القبائل في

(١) Hay, op. cit., p. 115.

(٢) شركة الزيت العربية الأمريكية، إدارة العلاقات - شعبة البحث، عمارة والساحل الجنوبي للمحاربيج (الطاسي)، ص ٢٢٢ - ٢٢٣.

ساحل عمان على الرغم من أنها لا تزال مفككة العرى. وقد خرج منها في عام ١٨٣٣ فرع يسمى (بوفلاسة) انفصلوا عن بني ياس وأنشؤا إمارة دبي، وقامت بينهم وبين بوفلاح أحد فروع بني ياس منازعات ومشاحنات أخذت صورة حرب أهلية في بعض الأحيان ولا تزال المنافسة القديمة بين أبو ظبي وآل أبو فلاسة مستمرة (١).

وتتخذ إمارة أبو ظبي عبر الساحل من خور جهندا في الجنوب إلى خور العديد في الشمال، كما تمتد في الداخل غرباً إلى البوريمي وجنوباً إلى صحراء الربع الخالي (٢). وقد قدر زويمر Zwemer الذي زار هذه الإمارة في عام ١٩٠٦ عدد سكانها بحوالي ١٠٠٠٠ نسمة، ذكر أن معظمهم من العرب والزنج (٣). وعلى الرغم من التحديد الطبيعي المشار إليه إلا أنه لم يسبق تحديد الإمارة بمقتضى اتفاقيات معترف بها حتى السنوات القليلة الماضية، حيث ظل حاكم أبو ظبي يدعى ملكية مساحات شاسعة تمتد على طوال الساحل من خور العديد إلى إمارة دبي. أما في الداخل فلم تكن تغطي الحدود الجنوبية لأبو ظبي في نظره مع الحدود الشمالية والشرقية للمملكة العربية السعودية. ويقطن أفراد من بني ياس في بعض القرى الواقعة في منطقة الجواء، وهم يعترفون بزعامة حاكم أبو ظبي، وكانوا يدفعون له حصة من محصولات ثورهم، بينما يسكن بعض القرى الأخرى الواقعة في المنطقة ذاتها أفراد من (المناصير) الذين يعترفون بسيادة الحكومة السعودية ويؤدون لها الزكاة، وقد أدى الخلاف على الحدود إلى إحداث مشاكل عديدة حينما قدر للبترول أن يكتشف في هذه المناطق المختلف عليها بين أبو ظبي والسعودية وبالتالي بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية.

وإلى الشرق من أبو ظبي تقع إمارة دبي، وهي إمارة صغيرة تمتد من أبو حایل في الشرق إلى خور جهندا في الغرب. وتعتبر دبي ميناء رئيسياً للبوريمي

(١) المصدر السابق من ص ٢٢٤ - ٢٢٦.

British Admiralty, A Handbook of Arabia Vol. I p. 337. (٢)

Zwemer, Three Journey's in Northern Oman - See Geog. Journal Vol, XIX January (٣) 1902 pp. 55 - 56.

وشمال عمان كما تقوم أيضاً بدور الوساطة التجارية بالنسبة لجميع إمارات الساحل (١). ويتسبب سكانها إلى قبائل بني ياس وآل مرة وأبو ماهر. وكانت دبي تابعة لإمارة أبو ظبي حتى ١٨٣٣، ولكن على أثر اغتيال الشيخ طحنون حاكم أبو ظبي في ذلك العام تمكن (آل بو فلاسة) من أن يحققوا انفصالهم عن الإمارة بتحالفهم مع الشيخ سلطان بن صقر حاكم الشارقة، وعندما نجحوا في الاستقلال اختاروا (مكتوم بن بطي) حاكماً عليها (٢). وبعد أن استتب الأمر أخذت دبي في النمو حتى أصبحت أكبر مدينة على الساحل العماني. وقد أعجب زويسر بها وقدر عدد سكانها في عام ١٩٠١ بـ ١٥٠٠٠ نسمة وهو ثلاثة أضعاف التقدير الذي نشر في الدليل الذي أصدرته البحرية البريطانية في عام ١٨٠٩ مما يدل على اطراد في نمو هذه الإمارة (٣).

وتقوم اقتصاديات دبي على التجارة، وأهم صادراتها (البومة) وهي نوع من السمك الصغير الذي يجفف ويستخدم كسماد للأرض أو كقطعام للماشية، وتصدر دبي منه سنوياً ما قيمته مليونان من الروبيات. وكان يقيم في دبي الوكيل البريطاني لجميع إمارات الساحل المهادن ما عدا أبو ظبي التي كان يقيم بها ممثل بريطاني خاص.

والى الشرق من دبي تقع إمارة الشارقة أهم إمارات الساحل العماني وأكثرها اتصالاً بالعالم الخارجي، وتضم إمارة الشارقة مدينتين هما الشارقة وخورفكان، وقريتين كبيرتين هما كلبا ودبا فضلاً عن أربعين قرية صغيرة مأهولة وإن كان الكثير منها يكاد يكون معزولاً تماماً في الصحراء. ويتكون معظم سكان الإمارة من القواسم الذين اقترن اسمهم في الماضي بالعمليات البحرية، كما اشتهرت الشارقة أيضاً بتجارة الرقيق وذلك قبل إلغاء تلك التجارة، وكانت توجد بها أهم أسواق

(١) British Admiralty, op. cit., pp. 340 - 347.

(٢) Selections from the Records of Bombay Government Vol. XXIV - See Chronological Table.

(٣) Zwemer, Geog. Journal, op. cit., p. 56.

النخاسة في الخليج^(١). وقد حرصت الحكومة البريطانية على أن تقيم بها وكلاء من العرب والهنود ليوافوها بأخبار تلك التجارة. وكانت الشارقة تضم إليها رأس الخيمة ولكن أصبح للأخيرة وضع مستقل منذ عام ١٩١١. وما ينبغي الإشارة إليه أن سكان الشارقة من القواسم قد اعتنقوا الدعوة الوهابية منذ أوائل القرن التاسع عشر، ولا يزالون حتى الآن من أكثر القبائل إخلاصاً لتلك الدعوة.

وفي قلب إمارة الشارقة تقع (عجمان) أصغر إمارات الساحل العماني مساحة، وتتكون من المدينة التي يطلق عليها هذا الاسم والمقاطعات المجاورة، وأهم قبائلها آل النعيم واليوعلی وأبو ماهر، ويحكمها شيخ من القبيلة الأولى. ويعتمد سكان عجمان في معيشتهم على صيد الأسماك والزراعة التي تقوم بنجاح على مياه الآبار الضحلة وأهم مزارعاتهم التبغ وبعض الخضروات.

وتتأخم الشارقة من الشرق إمارة (أم القوين) ويقال إن معناها (أم القوة)، فقد كانت أقوى إمارات الساحل في الماضي، وأهم قبائلها آل بوعلی، كما يسكنها عدد كبير من الهنود الذين يشتغلون بالتجارة. ونظراً لعدم وجود آبار بها كان سكانها يتجهون إلى استيراد ما يلزمهم من المياه من الإمارات المجاورة^(٢).

وإلى الشرق من أم القوين تقع إمارة رأس الخيمة معقل القواسم قبل عام ١٨٢٠. ومعظم سكانها من العرب عدا بضع مئات من الفرس يتركز معظمهم في المدينة، وهم مع عذدهم الضئيل كانوا يسيطرون سيطرة تكاد تكون تامة على جميع اقتصاديات الإمارة. وتواجه رأس الخيمة مشكلة زحف مياه الخليج عليها، ولذلك يفكر حكام الإمارة في وسيلة ينقلون بها المدينة إلى جزء آخر من الساحل أكثر ارتفاعاً لتكون محمية من استمرار نحت مياه الخليج لها.

وكانت إمارات الساحل العماني عموماً إلى عهد قريب تتميز بفقرها وانخفاض مستوى المعيشة؛ ولكن اكتشاف البترول أدى إلى إحداث تطور كبير في

Palgrave, Narrative of a Year's Journey through Central & Eastern Arabia Vol. II (١) pp. 300 - 305.

British Admiralty, The Persian Gulf Pilot p. 89. (٢)

أحوالها. وكانت سياسة الحكومة الإيرانية تعمل على السيطرة على تلك المشيخات عن طريق التودد إلى الحكام من ناحية وتقديم بعض الخدمات الاجتماعية للسكان من ناحية أخرى. وكان مما يشجعها على ذلك انعدام الصلات تقريباً بين هذه المشيخات وبين كثير من الدول العربية. ومن الواضح أن إيران بسياستها هذه كانت تعمل على مواجهة تيار القومية العربية الزاحف إلى تلك الأنحاء.

سلطنة عمان :

يشمل إقليم عمان القسم الكبير من جزيرة العرب الواقع بين الشاطئ المهادن وبين الساحل الجنوبي لجزيرة العرب في مواجهة جزيرة مصيرة. وقبل توحيد السلطنة كان المفهوم السياسي لعمان يقتصر على القسم الداخلي من تلك المنطقة، ويعنى ذلك أن لا تشمل عمان مسقط وساحل الباطنة، أو بصفة عامة المنطقة الواقعة بين الجبال والبحر عموماً. وتحد عمان شمالاً بالخليج العربي و جنوباً ببحر عمان وشرقاً بخليج عمان وغرباً بصحراء الربع الخالي. وإذا ما أخذنا بالمدلول الجغرافي نجد أن عمان تطل على البحر من جهة وعلى الصحراء من جهة أخرى، وقد أعطى لها ذلك الموقع سميات خاصة ظهرت حياتها بطابع خاص إذ يمكن تقسيم السكان إلى قسمين متميزين، الحضري والبدوي. فالحضر هم الذين يسكنون الساحل وعلى الأخص في مسقط، وهم خليط متمسك من السكان أكثر اتصالاً بالعالم الخارجي. أما البدوي فهم أكثر فطرة وبساطة ومحافظون على تقاليدهم، ومعظم أراضي عمان جبلية تحف بها الصحراء، وأشهر مرتفعاتها الجبل الأخضر الذي يقع في جنوب مسقط ويبلغ متوسط ارتفاعه عشرة آلاف قدم فوق سطح البحر. وقد امتازت هذه الجبال بخصوصيتها حيث تخشعها الأودية الخصبة كما تكثر بها الآبار والأفلاج التي ساعدت على قيام الزراعة. والطابع البحري هو الطابع المميز لعمان، وقد ألقى الموقع الجغرافي الذي تتميز به أهمية خاصة على تلك البلاد التي تحتل مركزاً مهماً بالنسبة للطرق الموصلة إلى الهند وإفريقيا والبحر الأحمر، مما أدى بها إلى أن تصبح مركزاً وسيطاً للتجارة وخاصة تجارة المور (الثرانيسيت)، كما ساعدت الرياح الموسمية العمانية في الماضي أن يصلوا في رحلاتهم البحرية

الشراعية إلى أصقاع بعيدة. وفي خلال القرن الثامن عشر والنصف الأول من القرن التاسع عشر استطاعت عمان أن تكون لها امبراطورية كبيرة في الشرق الأفريقي. ومن ناحية أخرى كان موقع عمان المتطرف في الجزيرة العربية قد أعطى لها كياناً خاصاً نأى بها عن التبعية، فقد اتسمت هذه البلاد بمحافظتها على استقلالها في معظم العصور. وحتى في النصف الثاني من القرن التاسع عشر عندما حاول العثمانيون التوسع في الخليج العربي لم تمتد السيطرة العثمانية على ذلك الإقليم وإن كانت لهم بعض الادعاءات والمطالب فيه، كما لم يخضع للسيطرة البريطانية إلا القسم الساحلي فقط من ذلك الإقليم.

وفي المقاطعات الداخلية لعمان نجد تعقيد الحياة الدينية والسياسية والاجتماعية، فالقبائل تنقسم إلى مجموعات طبقاً للمذهب والفئة ومنهاج المعيشة. فهناك القبائل الإياضية والسنية والقبائل الغافرية والهنأوية والقبائل الحضرية والقبائل البدوية. ويزيد الموقف تعقيداً ما يحدث بين هذه القبائل من محالقات أو عداوات، فالقبائل الإياضية تميل عادة إلى الوقوف إلى جانب بعضها البعض معارضة للقبائل السنية، وكذلك تفعل القبائل الغافرية معارضة للهنأوية. كما تظهر في عمان الخلافات التقليدية بين الرحل والحضر، وإن كانت هناك قبائل حضرية تتحالف مع بعض الرحل في صراعها ضد سكان المدن والقرى. على أنه مما يستلفت النظر تغير هذه الأوضاع المشار إليها في الوقت الحاضر وإن كان هذا التغير يتم ببطء دون أن يستوقف النظر، إذ يحدث أحياناً أن يتحول الإياضيون إلى السنية أو العكس أو تتحول قبيلة من الغافرية إلى الهنأوية، كما يحدث كثيراً أن يستسلم أفراد أو جماعات صغيرة من القبائل الرحل إلى جاذبية الحضر.

وقد اتصفت عمان بالكثير من النزعات القبلية، ومن الملاحظ أن عرب الجنوب (الهنأوية) كانوا أول الوافدين على عمان، وقد استمروا يقومون بالسلطة في ذلك الإقليم، ولكن بمرور الزمن بدأت عناصر الشمال «الغافرية» تغد إلى عمان حيث اختلط العنصران عن طريق التزاوج، ومع ذلك فقد وقفت العصبية القبلية حائلاً دون قيام اتحاد تام بين هذين العنصرين. وكان من نتيجة ذلك أن



أصبح كل عنصر يتطلع إلى السيطرة على العنصر الآخر^(١). ولا شك أن طابع ذلك التنافس لهو من السمات المميزة لتاريخ عمان القديم والحديث، وتنتمي معظم قبائل الهناوية إلى مذهب الإباضية، أما معظم الغافرية فهم سنيون وإن كان يدين بعضهم بالتعاليم الوهابية كبنى بو علي وبنى راتب وغيرهم^(٢).

وقد انتشرت الإباضية^(٣) في عمان في القرن الثاني الهجري (الموافق للقرن الثامن الميلادي) وتحول إليها أكثرية الأهالي وخاصة في الداخل. ولم تلبث أن تزعمت عمان الثورات الإباضية ضد الدولتين الأموية والعباسية، وقد بدأ العمانيون يتخبون أئمتهم على الطريقة الإباضية منذ النصف الأول من القرن الثاني للهجرة وإن كان يتخلل ذلك فترات كبيرة من التوقف. وعلى أثر لحاج عمان في التخلص من السيطرة البرتغالية في النصف الأول من القرن السابع عشر^(٤) قامت أسرة اليعاربة وانحصرت الإمامة بين أفرادها، وعندما سقطت تلك الأسرة نتيجة للتدخل الفارسي ١٧٣٨ حرص العمانيون على الاحتفاظ بالإمامة فكان انتخابهم الرجل الذي كان له فضل تخلصهم من الفرس وهو الإمام أحمد بن سعيد وكان ذلك في عام ١٧٤١، وحتى بعد وفاته ١٧٨٣ حرص العمانيون على تنصيب ابنه إماما حفظا لما أسداه أبوه من خير للبلاذ، رغمًا عن أن الأبن لم يكن على شيء من صفات أبيه، ومن ثم فقدوا ثقتهم بإقامة الإمامة في فرع واحد من الأسرة؛ وهنا حدث الانفصال بين الإباضيين وهم أكثر أهالي عمان وبين الحكام من آل أبي سعيد الذين لم يعتمدوا على التأييد الديني وإنما استقروا في مسقط حيث الساحل

(١) ينظر المرجوع إلى كتاب الأسباب للحجاري (سحة عظيمة بدار الكتب المصرية) انظر أيضا .

Selections from the Records of Bombay Government Vol. XXIV p. 4.

(٢) British Admiralty, A Handbook of Arabia Vol. I pp. 240 - 241 .

(٣) سبق أن تعرضنا للمذهب الإباضي في كتابنا دولة اليعاربة في عمان وشرق إفريقيا ونكتفي هنا بالإشارة إلى أهم المصادر التي تناولت الإباضية، ومنها كتاب السير للشماعى وكتاب كشف الغمة لجامع لطيفات الإمامة وكتاب الأرحل الرباعية في أئمة وملوك الإباضية (والكتاب الأخير خاص بإباضية المغرب).

(٤) تسيطر البرتغالي على مسقط وعمان انظر .

Settle, Letters on Maskat, Geog. Journal Vol. XI No. 2, March 1892 pp. 187 - 189

وبدءوا يرتكزون على نواح أخرى لتأييد نفوذهم كاصطناع القوة العسكرية التي
 كانت تتألف في معظمها من الجنود البلوش الذين كان يؤتى بهم من الساحل
 الفارسي، كذلك لجأ السلاطين إلى استغلال النزعة الطائفية وذلك بإدخال جنود
 من بعض القبائل التي تخالف الإباضية في النزعة والمذهب، ثم كان لتوطيد الصلة
 بين السلطنة والإنجليز أثر كبير في حماية السلاطين منذ القرن التاسع عشر. ومن
 ناحية أخرى فقد أدت صداقة السلاطين بالإنجليز وتحالفهم معهم إلى إثارة هوة
 الخلاف بينهم وبين الإباضيين. على أن الإباضيين لم يفتوا يقومون بمحاولات
 لبعث الإمامة في القرن التاسع عشر، وفي مواجهة الصعاب التي كان تقف دون
 بعثها، ونجحت هذه المحاولات إلى حد ما فبعثت الإمامة في عام ١٨٦٨ غير أنها
 لم تستمر طويلاً، وكان للإنجليز الدور الكبير في إسقاطها لأنهم كانوا يرون أنها
 منافية لمصالحهم لما لها من مبادئ تتعارض واتجاهاتهم. على أن الإمامة لم تلبث أن
 بعثت من جديد في أوائل القرن العشرين حينما ولي على شئونها سالم بن راشد
 الخروصي في عام ١٩١٣. وبدأت الحركة الدينية تظهر من داخلية البلاد لتخليص
 الساحل من السيطرة الأجنبية، وانتهى الأمر بحقد معاهدة (السيب) بين الإمامة
 والسلطنة وذلك على أثر الحصار الذي قام به العثمانيون ضد قوات السلطنة في عام
 ١٩٢٠. ويتوقع تلك المعاهدة تم تأكيد الانفصال بين الساحل والداخل. غير أن
 الاطماع البريطانية عادت من جديد لتطالب بسيطرة السلطنة الخاضعة لها على
 مقاطعات الداخل، فكانت الثورات التي حدثت في عمان. وقد ادعت الحكومة
 البريطانية أن معاهدة السيب التي تستند إليها الإمامة في تأكيد استقلالها لم تكن
 اتفاقية بين دولتين بالمعنى المعروف، وإنما لاتعدو كونها اتفاقية من ذلك النوع
 المألوف في هذه المناطق بين الحاكم وبعض قبائله، هذا على الرغم من إجماع
 معظم المصادر الإنجليزية نفسها بتأكيد استقلال المقاطعات الداخلية عن السلطنة حتى
 قبل توقيع هذه المعاهدة. ففي الدليل الذي نشرته إدارة المخابرات عن الجزيرة
 العربية في عام ١٩٢٠ جاء فيه أن سلطة سلطان مسقط لاتتعدى المنطقة التي
 يقيم فيها بالإضافة إلى منطقة ساحلية، أما رؤساء الداخل فلا يدينون بأية تبعية



للسلطان^(١). وقبل ذلك ذكر ميلز Miles الذي كان يشغل منصب المقيم البريطاني في الخليج في عام ١٨٨٦ أن السلطان كان يحمي نفسه من هجمات رؤساء الداخل أكثر مما كان يستفيد من أعطياتهم^(٢).

وتتكون مقاطعات عمان الداخلية من أربع مناطق هي : الجبل الأخضر وعمان الوسطى والشرقية وقسم من منطقة جعلان الواقعة عند الحد الخارجي للإمامة بين الشرقية والحجر. وأمنع منطقة في هذه البقاع هي الجبل الأخضر الذي له أهمية كبيرة من الناحية الدفاعية، كما أن شجاعة سكانه وصلابتهم تضعه في منزلة خاصة، وسكان هذا الجبل معروفون بنسكهم بالإياضية وتحفظهم الشديد وحذرهم من الأجانب وابتعادهم عن التعامل معهم. أما عمان الوسطى بمدينها القديمة إزكى وبهلى ونزوى ويسرين فقد ظلت المركز الأول لمقاومة الإنجليز وفيها كانت تتركز القوى الدينية، كما كانت منطقة الشرقية منذ عهد الإمام عزان بن قيس ١٨٦٨/١٨٧١ حتى عام ١٩٥٩ المصدر الأول للقوى الإمامة الحربية في الداخل^(٣).

وكانت عمان الداخلية تعيش في كفاية ذاتية لبطانة الحياة فيها من ناحية، يضاف إلى ذلك أنها كانت تعمل من ناحية أخرى على التقليل من الاستيراد بسبب سيطرة الإنجليز على الموانئ والسواحل ومحاولتهم حصرها اقتصادياً؛ أضف إلى ذلك أن الحذر من الأجانب كان يدفع بعمان دائماً إلى اتباع هذه السياسة الاقتصادية.

وتعد مقاطعات عمان الداخلية من أشد أجزاء الجزيرة العربية امتناعاً على الرواد فلم يزرها سوى عدد قليل جداً من الرواد الغربيين. ولاشك أن عزلة عمان عن العالم الخارجي كانت هي المشكلة الأساسية للإمامة. صحيح أن الإمامة قد فوجئت في الماضي لارتكازها على القوة العسكرية والبحرية، على أن التعصب والتصكك الشديد في تطبيق التعاليم الدينية وفرض العزلة وعدم الاتصال بالعالم

(١) British Admiralty, A Handbook of Arabia Vol. Ipp 245 - 246.

(٢) Hogarth, Penetration of Arabia p. 229.

(٣) كتاب كفاح عمان، إصدار مكتب إمامة عمان بالقاهرة، ص ٢٩ - ٣٠

الخارجي أصبحت أموراً لا تتماشى مع طبيعة العصر. ونحن نرى أن المشكلة التي واجهتها الإمامة الإباضية هي تقريباً نفس المشكلة التي واجهتها الدولة السعودية، ومعروف أن السعوديين قد استطاعوا إحداث بعض التغيرات التي توافقت طبيعة الحياة، ولكن لم تحدث تلك المحاولات مع الإباضية بشكل واضح. وإن كنا مع ذلك نكاد نلاحظ قيام محاولات من ذلك النوع لم يقدر لها النجاح، ويرجع ذلك في الدرجة الأولى إلى أنه لم يتم للإمامة الاستقرار في الساحل لمدة طويلة تحقق لها ذلك التطور. صحيح أن الإباضية لا تقتصر على الداخل وإنما هي موجودة أيضاً على الساحل، فمعظم سكان مسقط وحتى السلاطين أنفسهم إباضيو المذهب. وقد حاول الكثيرون منهم إحداث تطوير في التعاليم الإباضية عن طريق ما تفرضه ظروف الحياة من اتصالات مع الدول الأجنبية غير أن هذه الأمور تعد الكفر بعينه في نظر الإباضيين الحقيقيين. كذلك حرص معظم أولئك السلاطين على لقب الإمامة، فالكثير منهم كانوا يلقبون أنفسهم بسلطان مسقط وإمام عمان. ولكن ما لبث أن نجح إباضية الداخل في إعلان الإمامة في عهد عزان بن قيس ١٨٦٨/١٨٧١. وفي نظرنا أنه كان من المقدر أن يحدث تطور كبير في عهد ذلك الرجل الذي اتخذ من مسقط وهي على الساحل عاصمة لحكمه، ولكن كان لقصر عهده وتركه مقاليد الإمامة لشيوخ من غلاة التعصب هو الذي حال دون ذلك.

وقد حاولت الإمامة خلال الخمسينيات من القرن الحالي الاتصال بجامعة الدول العربية والعمل على إظهار قضيتها في المجالين العربي والعالمي، والتخلص من طابع العزلة الذي فرضته على نفسها أو فرضته الظروف عليها منذ قرون طويلة، ولكن الحكومة البريطانية حالت دون ذلك؛ كما عسلت على وضع العقبات في سبيل الاتصال بالإمامة والعمل على عزلها عن بقية البلاد العربية. والجدير بالذكر أن سكان مسقط كانوا يعطفون على قضية إخوانهم العمانيين، وقد ضاق بعضهم بأحوال السلطنة فهاجروا إلى الباكستان وأطلقوا على أنفسهم اسم (العمانيين الأحرار) وقاموا بتأسيس حزب الشعب العماني في كراتشي وأخذوا يتددون بأوضاع التخلف والسيطرة البريطانية التي عانت منها البلاد ودحا طويلاً.

(١١) نوفيق البكري، جامعة الدول العربية والقضايا التي عالجتها، ص ١٥٤/١٥٧

الباب الأول



الأوضاع السياسية في الخليج العربي بعد انسحاب القوات المصرية

تهيد ...

الفصل الأول : إمارة نجد وتوسعها في الخليج

(١٨٤٢ - ١٨٦٥).

الفصل الثاني : سلطنة مسقط من الانقسام حتى الحماية

(١٨٥٦ - ١٨٩١).

الفصل الثالث : بريطانيا ومشيخات الساحل العماني

(١٨٤٠ - ١٨٩٢).

الفصل الرابع : البحرين بين الأطماع الفارسية والضغط البريطاني

(١٨٤٢ - ١٨٧١).

بعد وصول القوات المصرية إلى سواحل الخليج من أبرز الأحداث السياسية التي شهدتها الخليج العربي في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وتعتينا هنا الأهداف الخاصة التي كانت تنجبه إليها سياسة مصر بالنسبة لإمارات الخليج العربي في ذلك الوقت. فلاشك أن وصول قوة مصر إلى هذه الأنحاء كانت عاملاً فعالاً في تجميع قوى الإمارات الصغيرة المتفككة والسعى في تحقيق الوحدة بينها تحت حكم واحد. ولأدل على ذلك من أن التوسع المصري لم يتجه إلى إمارة معينة وإنما نظر إلى الخليج العربي ككل فامتد التوسع شمالاً وجنوباً في آن واحد. والواقع أن احتمال نجاح مصر في تحقيق الوحدة بين هذه الإمارات كان أمراً مؤكداً لولا الظروف التي طرأت على الموقف واضطراب مصر إلى الانسحاب من تلك الجهات، ولكن سيستفيد السعوديون إلى حد كبير من تلك الجهود في تجميع قوى الخليج تحت لوائهم، كما سيظهر ذلك واضحاً في خلال العهد الثاني لحكم الإمام فيصل بن تركي (١٨٤٣ - ١٨٦٥) ^(١). على أن وصول القوات المصرية إلى الخليج قد أثر من ناحية أخرى تأثيراً كبيراً في تطور علاقة بريطانيا بتلك الإمارات في السنوات التي أعقبت انسحاب هذه القوات. والواقع أن وصول مصر إلى سواحل الخليج قد نبه بريطانيا إلى خطورة الوضع على أحد المنافذ الموصلة إلى إمبراطوريتها في الهند. صحيح أن بريطانيا قد تنبّهت إلى ذلك الخطر منذ عهد الحملة الفرنسية على مصر وعن احتمال اتصال بونايرت بأمراء الخليج العربي أو عندما ثبت اتصاله بالفعل بإمام مسقط، وكان ذلك ذريعة لها كي تبدأ أولى معاهداتها مع هذه السلطنة. ولكن مع ذلك لم توطد بريطانيا علاقتها ببقية إمارات الخليج إلى المدى الذي وصلت إليه تلك العلاقات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

(١) انظر الفصل التالي.



مصر وإمارات الخليج العربي :

كان التوسع المصرى فى الجزيرة العربية والخليج العربى من أهم الأهداف التى سعى إليها محمد على لتحقيق أمله فى تأسيس إمبراطورية عربية كبيرة. ومن المعروف أن تحقيق ذلك الهدف كان يشكل خطراً كبيراً على بريطانيا فإن محاولة السيطرة على جنوب وشرق الجزيرة العربية كانت تؤدى بطبيعة الحال إلى التحكم فى طريق البحر الأحمر والخليج العربى^(١)، وقد بدأ التقدم المصرى فى الجزيرة العربية على أثر توقيع صلح كوناويه بين محمد على والسلطان فى إبريل ١٨٣٣ إذ أتاح توقيع تلك المهادنة انسحاب قسم كبير من القوات المصرية من آسيا الصغرى واتجاهها صوب الجزيرة العربية لإخضاعها، وفى السنوات التالية تحركت تلك القوات التى كانت تتألف من عدة آلاف مقاتل من قلب الجزيرة العربية صوب سواحل الخليج بقيادة خورشيد باشا ناجحة إلى حد كبير فى إخضاع القبائل العربية تحت لوائها، وعند مصب شط العرب كان مقرراً أن تلتقى هذه القوات بالأسطول المصرى الذى كان قد أبحر عن طريق البحر الأحمر لهذه الغاية^(٢). والواقع أن محمد على باشا لم يشأ فى البداية الاصطدام بالإنجليز، فأعلن أنه لم يرغب من توسعه فى الجزيرة العربية وسواحل الخليج العربى أكثر من إخضاع السعوديين وحماية الحرمين الشريفين^(٣)، كما أعلن عن امتداده لتقديم كافة الضمانات لتيسير الاتصال بين مصر والهند، غير أنه لم يكن من السهولة أن تسلم بريطانيا بذلك، وإنما سارعت بتوطيد علاقتها مع أمراء الخليج كما قامت بعثة كنى بمسح نهري دجلة والفرات واختبار صلاحيتهما للملاحة البخارية فى عام ١٨٣٤ لكى تفتح طريقاً آخر للتجارة، كما أرسلت بعض قواتها إلى البصرة واحتلت جزيرة الخرج التى تقع فى مدخل الخليج العربى من جهته الشمالية فى عام ١٨٣٨ وأتبع ذلك باحتلالها لعدن فى العام التالى. وفى ٢٩ نوفمبر سنة ١٨٣٨ بعث بالمرستون Palmerston بتعليماته إلى حكومة الهند بمعارضة أى تقدم يقوم به

Hoskins, British Routes to India p. 269. (١)

Dodwell, The Founder of Modern Egypt pp. 142 - 145. (٢)

Palmerston to Colonel Campbell 29th November 1938 E. O. 76/343 see Temperley. (٣)

Documents Old & New Doc. No. 27.

خورشيد باشا في الخليج، وطلب التدخل ولو بالقوة العسكرية إذا ما اقتضت الضرورة ذلك^(١). وقد ركز بالمستون بصفة خاصة على البحرين وقال إنه يجب منع قوات محمد علي من الاستيلاء عليها لأهميتها العسكرية حتى لو أدى ذلك إلى احتلال فعلي تقوم به شركة الهند الشرقية البريطانية^(٢). وظهرت معارضة الحكومة البريطانية واضحة عقب احتلال خورشيد باشا للإحساء والقطيف إذ أسرع الأميرال فريدريك مثلند Maitland إلى الخليج العربي ليقدم ما يلزم من مساعدات إلى شيوخ الإمارات^(٣). ووصل مثلند في الوقت الذي كان فيه خورشيد باشا قد أتم احتلاله للقطيف والعقير ووجد أن شيوخ البحرين على استعداد للاعتراف بالسيادة المصرية، ولذلك رأى من الحكمة عدم القيام بعمل عسكري وطلب من الكولونيل هنل Hennel المقيم البريطاني في الخليج أن يعمل على وقف الضغط المصري بالطريق الدبلوماسي. ويقرر هنل في تقرير له إلى حكومة الهند أنه وجد من الأمراء الذين زارهم أنهم أكثر تقديراً لعظمة القوات المصرية، على أن بعض الوثائق البريطانية تؤكد أن شيوخ البحرين لم يرحبوا بوجود المصريين نتيجة لما كان قد أشبع في ذلك الوقت من تحالف يتجه محمد علي إلى عقده مع شاه فارس؛ ولذلك أسرع أولئك الشيوخ بطلب الحماية البريطانية^(٤). غير أن الوثائق المصرية تنفي ذلك تماماً وتؤكد أن شيوخ البحرين رحبوا ترحيباً كبيراً بالمصريين أملاً في التخلص مما كان يحيق بهم من خطر الإنجليز والفرس وسلاطان سقط جميعاً وخاصة أن محمد علي لم يتجه إلى طلب زكاة كبيرة كما كان يفعل الفرس أو السعوديون^(٥). ففي عام ١٨٣٩ أوفد خورشيد باشا أحد مبعوثيه ويدعى محمد

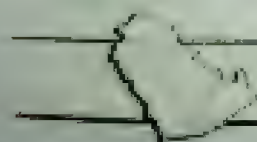
(١) Hoskins, Background of the British Position in Arabia, The Middle East Journal Vol. 1 No. 2 April 1947 pp. 138 - 143.

(٢) Ind. Office Political & Secret Dept., 20 th Feb. 1840 (803 - A) See also Dodwell op. cit., pp. 142 - 143.

(٣) Rihani, Ibn Saud p. 140.

(٤) وثائق القاهرة، انظر الوثائق المتقولة عن وزارة الخارجية البريطانية محفوظة رقم (١٢) Henell to Willoughby 11th Feb. 1839 Enclosure No. 3 Letter from Abdallah Ben Khalifa to the Resident in the Persian Gulf 26 th January 1839 (F. O. 78/386 No. 140, 1839 Political Dept.).

(٥) وثائق القاهرة، محافظ البحار ١٢٥١ هـ - محفوظة رقم ٢٦٧ من خورشيد باشا إلى عبد الله آل خليفة ٧ مارس ١٨٣٩، مرفق عربي للوثيقة رقم ١٣٧ حصره.



أقننى رفعت إلى البحرين للتفاوض فى عقد معاهدة صداقة وتأييد شيخ البحرين فى حكمه نظير التعهد من جانبه بتقديم ما يلزم من السفن والجنود فى حالة أى تقدم يقوم به خورشيد باشا إلى عمان أو غيرها من مناطق الخليج العربى، وعلى الرغم من أننا لم نعثر على نص رسمى خاص بتلك المعاهدة فلا يعنى ذلك عدم وجودها، ذلك أن الوثائق المصرية تقرر أن البحرين خضعت طواعية لمحمد على وأن حاكمها تقبل أن يسلم فى كل سنة ثلاثة آلاف فرانسة على سبيل الزكاة، وبالإضافة إلى ذلك فإنه عندما وصلت هذه الأنباء إلى هنل أسرع بمقابلة عبد الله بن أحمد شيخ البحرين وطلب منه المبادرة فوراً بنقض هذه المعاهدة وإعطائها إياه ليحرقها. ومضى هنل مستعملاً التهديد تارة واللين تارة أخرى فعرض على شيخ البحرين الحماية البريطانية وأن يتولى الإنجليز حمايته وضمان توارث الحكم فى أسرته. ولما رفض شيخ البحرين قبول هذه العروض عاد هنل مهدداً بإتزال العقاب الصارم، كما بعث إلى خورشيد باشا محتجاً بأن البحرين تسع فارس ولايجوز الاستيلاء عليها، ومذكراً بما كان قد سبق أن صرح به محمد على إلى السلطات البريطانية فى مصر بأن «قواته لن تتعدى على بلاد العرب المتصلة بخليج فارس»^(١). وأجاب خورشيد باشا على احتجاج هنل بأن ما قام به لا يستوجب أى اعتراض ويرد ذلك بأ المناطق التى يعمل على الاستيلاء عليها كانت فيما مضى خاضعة للسعوديين وحيث إن محمد على قد أنعم على خالد بن سعود^(٢) بالحكم فلاموجب إذن للاعتراض، وخاصة أن المعاهدة التى وقعت مع شيخ البحرين كانت لا تختلف عما كان بين هذا الشيخ وبين السعوديين من قبل^(٣).

(١) وثائق القاهرة، محافظة البحار ١٢٥٥ هـ/ محافظة رقم (٢٦٧) - اعتراض هنل على إضافة خورشيد باشا مع شيخ البحرين - صورة المرفق العربى للوثيقة رقم (١٤٧) حمراء بتاريخ ٢٧ يوليو ١٨٣٩.

(٢) كان خالد بن سعود من الأسرى السعوديين الذين قبض عليهم إبراهيم باشا عند فتحه للدرعية وأرسلهم إلى مصر، وعندما كبر خالد مال حظوة من محمد على ورأى أن يجعله أميراً على نجد وإمارة بضميمة خورشيد باشا إلى البحار، وبعد القبض على فيصل أقبح خالد أميراً فى السويداء - انظر التوسى دحلان «حلاصة الكلام فى بيان أمراء بيت الله الحرام» ص ٣١٢.

(٣) وثائق القاهرة - محافظة البحار ١٢٥٥ هـ/ صورة المرفق العربى للوثيقة رقم (١٣٧) حمراء رد خورشيد باشا على اعتراض هنل فى ٣١/٧/١٨٣٩.

ولم يقف نشاط خورشيد باشا في علاقته بأمراء الخليج العربي عند إمارة البحرين فحسب، بل حاول أيضاً الاستيلاء على سلطنة مسقط منتهزاً فرصة التفكك الإقليمي الذي عانت منه السلطنة بانتقال عاهلها إلى زنجبار وإلى الثورة الداخلية التي حدثت في ذلك الوقت بزعماء حمود بن عزان والتي أدت في النهاية إلى استقلاله بميناء صحار ١٨٣٩. وتقرر بعض المصادر الإنجليزية بصدد ذلك أن القوات المصرية سببت فزعاً كبيراً لحكام مسقط ولو لم تبادر بريطانيا بمساعدتهم لسقطت السلطنة وملحقاتها في قبضة خورشيد باشا، ويبدو أن إخضاع مسقط كان من أهم الأهداف التي كان يسعى محمد علي لتحقيقها من وراء إرسال قواته إلى سواحل الخليج^(١)، ذلك أن خورشيد باشا أرسل سعد بن مطلق المطيري - القائد السعودي تحت الحكم المصري - بقوات إلى عمان يطلب الزكاة التي كانت مقررة للعثمانيين من قبل مسقط، كما أرسل خالد بن سعود بتحريض من خورشيد باشا رسالة إلى أبناء السيد سعيد القائمين بالحكم في مسقط نيابة عن أبيهم يطلب منهم الخضوع لسعد بن مطلق الذي عينه على عمان ومشيخات الساحل العماني بأسرها.

والواقع أن إمارات الساحل العماني قد تعرضت بدورها إلى التوسع المصري، وحسب ما ترويه المصادر البريطانية بعث الشيخ سلطان بن صقر شيخ القواسم إلى المقيم البريطاني في الخليج يطلب منه أن يعرف موقف الحكومة البريطانية إذا ما حاجسته القوات المصرية؛ وقد بعث هنل إلى حكومة الهند معلماً على رسالة الشيخ سلطان بن صقر بأنه كان يريد أن يبعث إلى الشيخ بأن الحكومة البريطانية تمتنع عن التدخل في الجزيرة العربية والخليج العربي كما كانت تفعل ذلك في الماضي، ولكن الظروف تبدو مختلفة الآن عما كانت عليه من قبل بظهور هذا العنصر الجديد^(٢). وحتى يصل رد الحكومة البريطانية كان الشيخ سلطان بن

Jackson, European Powers and South East Africa, See Chap. VIII Zanzibar, Muscat (١) and the Powers p. 170.

(٢) وثائق القاهرة، النظر الوثائق المثبوتة عن وزارة الخارجية البريطانية - محفوظة رقم ١٢ : Campell to Fackrouse, Secret No. 6 of 1839 29 th January 1839 - see also Hennell to Willoughby, Secretary to the Government at Bombay Enclosure in India Board 16th May 1839 (P. O. 98/386).

صقر قد أسرع بإنهاء خلافاته مع زملائه من شيوخ الإمارات الأخرى وتحالف مع الشيخ مكتوم بن بطي حاكم دبي^(١). ويبدو أن التوسع المصري قد أصبح محدثاً بالزعماء نتيجة لتحركات سعد بن مطلق المطيري في القبائل العربية في عمان^(٢). وكان سعد بن مطلق يحمل رسائل من خورشيد باشا يطلب فيها من الرؤساء مساعدته ومحذراً إياهم من عدم الانصياع له. والثابت أن هذه الرسائل قد أحدثت تسيجتها بين أولئك الرؤساء، ويستدل على ذلك من رسالة بعث بها هنل في ٥ يونيو ١٨٤٠ إلى الشيخ سلطان بن صقر حاكم الشارقة جاء فيها: «فليكن معلوماً أننا قد أئذنا العامة أن كل أحد من المشايخ الداخلين في سلك الصلح مع جناب حضرة السركار بهادور يعطى لسعد بن مطلق مكاناً عنده يقع الخلل في صداقته مع حضرة السركار ذي الاقتدار ولا يلومن إلا نفسه»^(٣). والواقع أن هنل قد مضى بعمل في الحصول على تعهدات من رؤساء الساحل العماني، وأن تعاونهم مع سعد بن مطلق أو خورشيد باشا يعد خرقاً صريحاً لروابط الاتحاد والصلح مع مشايخ هذه الجهات، وقد وافق كل من خليفة بن شخبوط شيخ بني ياس، ومكتوم بن بطي حاكم دبي وسلطان بن صقر شيخ الفواسم على عدم التعاون مع المصريين، وتعهد هنل من جانبهم بإمداد أولئك الشيوخ بالآلات الحرب ومعدات القتال^(٤). غير أن أقصى ما وصلت إليه القوات المصرية لم يتعد إمارة البحرين شمالاً، أما فيما يلي ذلك فلم يظهر نشاط المصريين واضحاً، ولكن من المحتمل أن يكون خورشيد باشا قد بعث بأحد مندوبيه إلى شيخ الكويت، ولكن صادف

(١) وثائق القاهرة، انظر الوثائق المفقولة من وزارة الخارجية البريطانية - محفوظ رقم (١٧٢).

Hennell to the Government of Bombay 12 th Feb. 1839 See Enclosure No. 6 - from Mulla Hussein, the Native Agent at Sharja to the Resident in the Persian Gulf 14 th January 1839 (F. O. 78/386).

(٢) وثائق القاهرة، وثائق مفقولة من وزارة الخارجية البريطانية - محفوظ رقم (١٧٢).

Hennell to Campbell 30 th August 1839 (F. O. 78/386).

(٣) وثائق القاهرة، محفوظ رقم ٢٧ / حجاز ١٢٥٥، صورة المرفق العربي رقم ٣ الوثيقة العربية رقم ١٩٤.

عمان، تاريخ ٢١ ربيع الآخر ١٢٥٥ (٥ يونيو ١٨٤٤) رسالة من هنل إلى سلطان بن صقر حاكم الشارقة.

(٤) وثائق القاهرة، حجاز ١٢٥٥ - محفوظ رقم ٢٦٧ صورة المرفق العربي المؤرخ من ١٧ جمادى الآخرة

١٢٥٥ من هنل إلى حاكم العرب إلى خورشيد باشا سر عسكري محمد.

ذلك الوقت حكم الشيخ جابر بن الصباح ١٨١٣ / ١٨٥٩، وكان ذلك الشيخ يحرص على علاقات حسن الجوار مع الدولة العثمانية والصلات الودية مع الحكومة البريطانية فأثر الوقوف على الحياد (١).

وعلى أي حال فقد انتهزت بريطانيا فرصة الأزمة المصرية التركية ١٨٣٩ / ١٨٤١ فادعت أنها حامية للسلطان ضد محمد علي وانتهى الأمر بتدخل قواتها في سوريا واضطرار محمد علي على أثر ذلك إلى الانسحاب من جميع المقاطعات التي استولى عليها، وبالتالي أخذ مركز بريطانيا يقوى في علاقاتها بأمراء الخليج العربي والجزيرة العربية. فعززت حامياتها العسكرية في سواحل الخليج وأرسلت قوات كبيرة إلى جزيرة الخرج وبدأ النفوذ البريطاني يظهر بصورة جلية في إمارات الخليج (٢).

والواقع أن انسحاب القوات المصرية من الخليج العربي قد أوجد فراغاً كبيراً، ولكن لم تستفد الدولة العثمانية من هذه الفرصة لتدعيم سيطرتها، كما أن إمارات الخليج قد أضحت من الضعف والتفكك بحيث لم تستطع إحداها أن تسد جانباً من هذا الفراغ، وهكذا أتاحت الفرصة للسعوديين للاستفادة من ذلك الوضع فائدة كبيرة وإن كان ذلك لن يعفيهم من الاصطدام السافر بينهم وبين الإنجليز في آحيان كثيرة.

وقد يكون من المناسب بعد إلمامنا بالأوضاع السياسية العامة في الخليج العربي أن نوجز الأوضاع الخاصة بكل إمارة من إماراته في الفترة التي أعقبت انسحاب القوات المصرية على الوجه الآتي :

سلطنة مسقط :

كانت هذه السلطنة أقوى لإمارات العربية في الخليج العربي في النصف الأول من القرن التاسع عشرة إلا أن مركز الثقل قد انتقل منها إلى جزيرة زنجبار

(١) وثائق القاهرة، وثائق متقولة عن محفوظات الخارجية البريطانية رقم (١٢).

Earl Bampton to J. W. Parren 28th August 1841 (F. O. 78/ 469).

Hoskins, Background of the British Position in Arabia M. E. Journal April 1947 pp. (٢) 138 - 143.

الواقعة على الساحل الإفريقي الشرقي، وذلك في الأعوام القليلة التي سبقت التقدم المصري في الخليج العربي^(١).

وكان تحول عاصمة هذه السلطنة إلى زنجبار في عام ١٨٣٢ ثم انتقال عاهلها السيد سعيد بن سلطان إلى هذه الجزيرة في عام ١٨٤٠ قد ترك المجال مفتوحاً للحكومة البريطانية لمواصلة الضغط المتزايد عليها فضلاً عن أن التفكك الإقليمي الذي أخذ يدب في أوصال هذه الإمارة عقب ارتحال السيد سعيد إلى زنجبار قد أفسح المجال لضعفها فانفصلت عنها بعض مقاطعاتها الداخلية وديت الثورات المختلفة من دينية وأسرية، والواقع أن حكام مسقط كانوا يأسون للإنجليز بحكم صلاتهم القديمة بهم أكثر من أي إمارة أخرى، وبالإضافة إلى ذلك كان لائتلاف الحكام ظروفهم الخاصة التي دفعتهم لتوثيق علاقتهم بالإنجليز، وهي استمرار حاجتهم الدائمة إلى تأييد أجنبي ضد قوى الإباضيين في الداخل الذين كانوا يتحينون الفرصة للإطاحة بحكم السلاطين، ولذلك لم تجد الحكومة البريطانية أي عائق يحول دون توطيد نفوذها في هذه السلطنة.

على أنه إذا كانت الحكومة البريطانية قد ساندت هذه السلطنة ضد قوى السعوديين وقوات محمد علي فلا يعني ذلك أن الإنجليز كانوا يحرصون على ما كانت عليه من قوة واتساع وإنما كان هذا التأييد ضد أخطار كانوا يعتبرونها في الدرجة الأولى ماسة بهم، وعند زوال تلك الأخطار مضوا في سياستهم نحو إضعاف السلطنة وتفكيكها على نحو ما سرى في دراستنا.

أما مشيخات الساحل العماني فقد أحسبت بدورها بأنه لم تعد لها القوة التي كانت تتمتع بها في الماضي، فضلاً عن أن الأسطول البريطاني قد نجح إلى حد كبير في إضعاف هذه المشيخات وأصابها بالعجز، إذ استطاع الإنجليز بحجة مكافحتهم للقرصنة ونهب الرقيق أن يدمروا القسم الأعظم من سفنها الحربية، ولا سيما في المرحلة من عام ١٨٠٥ إلى ١٨٢٠^(٢)، يضاف إلى ذلك عامل آخر

(١) تناولنا في كتابنا دولة السيد سعيد في عمان وشرق إفريقيا وضع هذه السلطنة في النصف الأول من القرن التاسع عشر.

O'Shea, Sand Kings of Oman p. 116. (٢)



وهو عدم مقدرة هذه الإمارة على مسايرة التطور الذي حدث نتيجة استخدام الملاحة البخارية، وبطبيعة الحال لم تتمكن القوارب أو السفن الشراعية البسيطة أن تقوم كما كانت تقوم في الماضي بممارسة عملياتها البحرية ضد السفن الكبيرة التي أصبحت تمخر عباب الخليج بمدافعها الثقيلة وبسرعتها العظيمة، وحتى العرب الذين استمروا في ممارسة أنشطتهم البحرية قصروا هجومهم على السفن الصغيرة غير المسلحة، وعلى أي حال فقد قنعت معظم هذه القبائل أخيراً بالعيش في هدوء وأملت عليها الظروف أن تنعم بالاستقرار حول مصائد اللؤلؤ أو الزراعة، واضطر كثير من العرب إلى بيع مراكبهم الشراعية إلى الهنود الذين حلوا محل العرب في تجارة الموانئ، وصارت هذه الإمارات وشيوخها إلى حال من الفقر جعلتهم يلتجئون إلى الحكومة البريطانية لنجود عليهم بمرتبات شهرية ضئيلة، وبمعنى آخر أصبحوا مرتزقة في أيدي حكومة الهند.

أما البحرين فقد كان شيوخها في صراع مستمر بين علاقتهم بالإنجليز، كما كانت عليه عليهم شروط معاهدة ١٨٢٠، وبين ادعاءات فارس وتهديدات السعوديين ومطالبات العثمانيين، وقد حاول شيوخ البحرين في مناسبات كثيرة أن يستغلوا هذه المنافسات لصالحهم فخضعوا لحماية كل من هذه القوى على حدة، ومن العجيب أنهم كانوا في بعض الأحيان يخضعون لحماية قوتين مختلفتين في آن واحد، وحتى بعد انسحاب القوات المصرية ظل شيوخ البحرين يولون وجههم للاستفادة من تنافس القوى في الخليج العربي، ولكن اطراد نفوذ بريطانيا وتقوية مركزها في الخليج هي التي أدت في النهاية إلى خضوع البحرين للحماية البريطانية التي ضمنت للشيوخ ما كان يلزمهم من تأييد.

وأما فيما يلي البحرين شمالاً، فقد كانت هذه المناطق والإمارات التي تشملها تخضع إسمياً للدولة العثمانية. ولكن لم يكن النفوذ العثماني محسوساً به بدرجة كبيرة وكانت هذه المناطق - باستثناء إمارة الكويت - عقب انسحاب القوات المصرية هدفاً لإغارات السعوديين على الأحساء وشيوخ البحرين على قطر حتى عادت الدولة العثمانية لتسيب نفوذها على هذه المناطق، ولكن حدث ذلك في



الوقت الذي أخذ فيه الإنجليز يزحفون من جنوب الخليج إلى شماله مما أثار النزاع العثماني البريطاني في تلك الجهات ^(١)، وكانت بريطانيا منذ أوائل القرن التاسع عشر قد أخذت تقود نفوذها في الخليج عن طريق قضائها على القرصنة وتجارة الرقيق وإجراء عمليات المسح لجزائره وسواحلها وإنشائها للمخطوط البرقية. وهكذا استطاعت أن توجد لنفسها مصالح في الخليج تؤيد مركزها ضد المطالب والادعاءات الإقليمية لكل من فارس والدولة العثمانية، وقد ساعدها المركز المتداعي لهاتين الدولتين على إجادة تمثيل دورها على مسرح الخليج والانفراد بالنفوذ فيه على نحو ما سنرى.

^(١) Huerwitz, Diplomacy in the Near & Middle East Vol. I p. 229.

الفصل الأول



إمارة نجد وتوسعها في الخليج

١٨٤٢ - ١٨٦٥

الإمارة السعودية على العهد الثاني لحكم الإمام فيصل بن تركي -
محاولات فيصل التوسع في الخليج العربي - العلاقات بين بريطانيا
والسعوديين - رحلة بلجراف - رحلة بلي ١٨٦٣.

بريطانيا والإمارة السعودية عقب انسحاب القوات المصرية :

بينما مكن انسحاب القوات المصرية الأمير خالد بن سعود من السير نحو
الاستقلال في نجد أخذ يتجه إلى الساحل شأنه في ذلك شأن غيره من أمراء
السعوديين . وكانت الحكومة البريطانية ترقب ما يحدث ؛ وإن لم يكن بنفس الدقة
التي كانت تتبع بها حركات المصريين من قبل . وفي تقرير إلى حكومة الهند ذكر
الكولونيل هنل المقيم البريطاني في الخليج العربي أنه على الرغم من أن شيوخ
الساحل العماني كانوا يجاهرون بعزمهم على التمسك بالاستقلال فقد عرف عنهم
أنهم يقومون بالمراسلات مع سعد بن مطلق أمير البويعي السابق ومبعوث خالد
بن سعود ، وفي عام ١٨٤١ عندما انتقل خالد من نجد إلى الأحساء أوفد إليه المقيم
البريطاني أحد الضباط الإنجليز ويدعى الليفتنانت جوب لإبلاغه معارضة الحكومة
البريطانية لأي عمل يقوم به ضد أمراء الساحل ؛ على أن الأوضاع لم تستتب لخالد
كثيراً إذ قفز إلى الحكم عبد الله بن ثنيان ١٨٤٢ وواصل العمل على التطلع إلى
الخليج واتجه بقصوره إلى عمان والمشيخات الساحلية . وتذكر المصادر السعودية أن
عبد الله بن ثنيان كتب إلى رؤساء هذه المشيخات بعزمه على إرسال سعد بن مطلق
ليكون ممثلاً له هناك ، ويدعوهم بشكل ودي أن يتحدوا ويقدموا إليه كل معونة
ومساعدة . ولكن لم يجمع المقيم البريطاني في الخليج الكولونيل روبرتسون Robertson
بعد زيارة عاجلة لشيوخ الساحل في الحصول على أصول كتب عبد الله ما عدا
الكتاب الموجه إلى خليفة بن شخبوط حاكم أبو ظبي الذي ادعى لنفسه حق
الاحتفاظ به ، وأنكر حق الحكومة البريطانية في أن تطلبه منه . وكتب روبرتسون
إلى عبد الله بن ثنيان يشرح له الأثر السيء الذي قد ينجم عن نشر التعاليم

الوهابية بين رؤساء الساحل العماني والذي أدى إلى إنزال العقاب الصارم بهم من قبل الحكومة البريطانية في الماضي ويستنكر محاولاته لوضعهم مرة أخرى تحت سلطة السعوديين ونفوذهم حيث إن قصده من ذلك هو أن يعيد إلى أذهانهم أعمالهم الماضية في ذلك المجال عند ما سبق لهم أن استثمروا بشكل مماثل من قبل أسلافه، وأن يشير الدوافع العدائية الكامنة في هؤلاء الذين استقروا الآن مواطنين مسلمين فيعرضهم لانتقام الحكومة البريطانية الرادع^(١). على أن عبد الله بن ثنيان لم يشأ أن يتصادم مع الحكومة البريطانية في الوقت الذي كان يعاني فيه الكثير من المتاعب والصعوبات الداخلية الناتجة عن عدم اعتراف أكثرية القبائل بحكمه^(٢)، وفي العام التالي ١٨٤٣ اضطر عبد الله بن ثنيان أن يرضخ للإمام فيصل بن تركي الذي عاد من مصر ليحكم إمارته من جديد^(٣).

وشهدت المرحلة الثانية من حكم الإمام الفيصل التي امتدت من عام ١٨٤٣ إلى ١٨٦٥ فترة من الازدهار والقوة مرت بها الدولة السعودية في تاريخها الحديث. فقد استطاعت الإمارة السعودية أن تفرض سيطرتها على الخليج العربي والجزيرة العربية في السنوات التي أعقبت انسحاب القوات المصرية؛ إذ حقق الإمام فيصل نجاحاً كبيراً في استعادة جميع المستلكات التي فقدها السعوديون فأخضع الإحياء وقضى على القبائل التي كانت تتنازع على بنادرها كالمناصير وآل مرة والعجمان^(٤). واتخذ من الهفوف قاعدة للإغارة على بقية الإمارات العربية، فهدد البحرين وأجبر شيوخها على دفع الزكاة، ثم تحرك إلى قطر حيث استسلم حاكمها بعد أن فشل في الحصول على مساعدة شيخ أبو ظبي^(٥). وقد تمكن الإمام

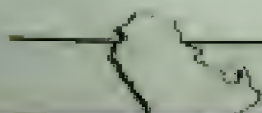
(١) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية - عرض الحكومة السعودية ج ١، ص ١٨٠ - ١٨١.

(٢) في عام ١٨٣٩ كان خورشيد باشا قد قبض على فيصل بن تركي الذي كان أسيراً على نجد وقد أرسله أسيراً إلى مصر وقتل فيها إلى عام ١٨٤٣ عندما تمكن من الهرب والعودة إلى بلاده من جديد. انظر الزبيدي وحلوان، خلاصة الكلام في بيان أمراء بيت الله الحرام ص ٣٦٢.

(٣) Aitchison, op. cit., vol. X pp. 103 - 104.

(٤) ابن بشر، عنون نجد من تاريخ نجد، ج ٢، ص ١٠٨ - ١١٠.

(٥) صلاح الدين المخلاف، تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها، ج ١، ص ٣٤٢ / ٣٤٣.



الفيصل من أن يجعل لإمارته قوة بحرية لها أسطول كبير قدر إذ ذاك بثلاثمائة سفينة حربية^(١). أما عن الكويت فيبدو أن موجة المد السعودي لم تصل إليها إذ نجح حكامها إلى حد كبير في الاحتفاظ بعلاقاتهم الودية مع السعوديين حتى أن هذه الإمارة لم تدفع زكاة لهم رغمًا عن اشتداد سيطرتهم. وما يستلفت النظر أن شيوخ الكويت استمروا حتى عهد مبارك بن الصباح ١٨٩٦ / ١٩١٥ لايولون أي اهتمام بالأوضاع القائمة في نجد طالما كانوا يحصلون بانتظام على نصيبهم من التجارة العابرة إليها وخصوصًا في مواسم الحج^(٢).

ويمكننا أن نلاحظ بعد ذلك العرض الموجز أن الحكومة البريطانية في محاولاتها توطيد سيطرتها على سواحل الخليج العربي عقب انسحاب القوات المصرية قد اصطدمت بالإمارة السعودية، وعلى الأخص في عهد حاكم قوي كفيصل بن تركي. وقد ظهر اتجاه الحكومة البريطانية في بداية الأمر إلى معاداة السعوديين فوقفت ضد الإمام فيصل في محاولاته المتكررة ضم إمارة البحرين فلم تنجح قواته في ضم الإمارة نهائيًا إلى حكمه نتيجة للمساعدات البريطانية التي قدمت لشيوخها^(٣). فعلى أثر تهديد فيصل لشيخ البحرين في عام ١٨٥١ أسرع الحكومة البريطانية بإرسال قوة بحرية ومعها تعليمات بالتدخل في الأمر في حالات الضرورة، واضطر فيصل إزاء ذلك أن يعقد صلحًا مع شيخ البحرين^(٤). وعندما عاد يتدخل للمرة الثانية بعد ذلك بثمانية أعوام وقام باستعدادات عسكرية في القطيف والدمام ثمهيدًا لغزو الجزيرة، منتهزًا فرصة الصراع الداخلي الذي نشب بين أفراد أسرتها الحاكمة، عادت البحرية البريطانية لمعارضته، ووجهت إنذارًا شديدًا إلى قائد الجيش السعودي، بل قامت فعلاً بضرب ميناء الدمام ١٨٥٩. وحدثت نفس هذه التحركات السعودية في سلطنة مسقط وقامت الحكومة البريطانية على أثر ذلك في عام ١٨٤٥ بإرسال قوة إلى ساحل الباطنة، كما بعثت

(١) أحمد علي، آل سعود، ص ١١٠.

(٢) Whigham, The Persian Problem p. 98.

(٣) Blunt, A Pilgrimage to Nejd, Vol. 11 pp. 263 - 269.

(٤) Aitchison, op. cit., vol. I pp. 103 - 104.

باحنجاج للأمير السعودي، وتوسطت في النهاية بأن تدفع حكومة مسقط زكاة سنوية للسعوديين قدرت إذ ذاك بخمسة آلاف ريال، كما تدخلت للمرة الثانية عندما حاول السعوديون في عام ١٨٥٢ الاستيلاء على ميناء صحار^(١).

ورغمًا عن معارضة الحكومة البريطانية لتوسع الإمارة السعودية إلا أن هذه الإمارة استطاعت في عهد الإمام فيصل أن تنجح في تحقيق ذلك التوسع إلى درجة كبيرة وأن تستلقت نظر الدول الأوروبية إليها ففي عام ١٨٦٢ / ١٨٦٣ ظهر في الرياض وليام جيفورد بالجراف Palgrave^(٢) أحد العاملين في الجزويت ويقال إن نابليون الثالث قد أرسله في مهمة إلى بلاد العرب لم تعرف تفاصيلها تمامًا وإن كان بالجراف قد ذكر أن الغرض الأساسي من رحلته أن ينشر الحضارة الأوروبية في بلاد الشرق. والواقع أن الغرض السياسي كان يكمن وراء رحلة بالجراف، فهناك احتمال في أن فرنسا كانت تريد أن تستعيد مركزها في الشرق أو على الأقل بعض ما كان لها من نفوذ وخاصة بعد نجاحها في الحصول على امتياز حفر قناة السويس، على أن هزيمتها أمام ألمانيا في عام ١٨٧١ حالت بينها وبين تنفيذ أغراضها^(٣).

ويقرر الإمام فيصل في حديث له مع بلي أن فرنسا حاولت التودد إليه وعرضت عليه الحماية وطلبت منه أن يبلغ موافقته إلى القنصل الفرنسي في دمشق ولكنه رفض ذلك^(٤).

وقد درس بالجراف الطب باعتباره وسيلة التفاهم بين شعوب الشرق في ذلك الوقت، واتخذ طريقه أولاً إلى شمر التي تقع شمال نجد والتي بدأت في الظهور

Ibid. (١)

(٢) وضع بالجراف مؤلفاً هاماً عن رحلاته في الجزيرة العربية بعنوان :

A Narrative of a year's Journey through Central & Eastern Arabia in two volumes.

هذا بالإضافة إلى المقالات التي نشرها في بعض الدوريات الأوروبية، انظر مصادر الكتاب.

Hogarah, Arabia pp. 115 - 116. (٣)

Arabian American Oil Company, Oman and Southern Coast of the Persian Gulf - (٤)

See Appendix IV. Extracts from the Report of Pelly's Visit to Riyadh, March 1865 p. 255.



منذ العهد الأول لحكم الإمام الفيصل ١٨٣٥ تحت تبعية السعوديين، ولكن هذه القبيلة ما فتئت تجاهد للانفصال. وقد سجل بالجرف إعجابه بهذه الإمارة وتنبأ بأنها ستتمكن في يوم ما من أن تجمع القبائل الصغيرة تحت لوائها، كما أعجب أيضاً بتنظيماتها الداخلية^(١). وعلى الرغم من أن بالجرف كان شديد التهمك والسخرية في انتقاده للسعوديين إلا أنه أنصف الإمام فيصل ووصف حكمه بالعدل وحرية التجارة.

وقد خشيت بريطانيا أن تؤدي زيارة بالجرف إلى الرياض إلى نتائج ضارة بمصالحها، ولعل هذا ما دفعها إلى الإسراع بتكليف الكولونيل بلي المقيم البريطاني في الخليج لزيارة الأمير فيصل، فقد كانت تخشى من أن يترتب على استمرار معادتها للسعوديين أن يتشر نفوذهم على سواحل الخليج فيضروا بتجارتها، والواقع أن كثيراً من الرؤساء المهادنين قد انضموا إلى فيصل بن تركي بحيث أصبح من المشكوك فيه إبقاء تعهداتهم الخاصة مع الحكومة البريطانية. ولذلك كان الهدف من رحلة الكولونيل لويس بلي هو مقابلة الأمير فيصل في عاصمته والحصول منه على وعد بعدم الإضرار بالتجارة، وأن يتباحث معه في الأمور الناتجة عن المصالح الخاصة بكل من الإنجليز والسعوديين في منطقة الخليج. والتفاصيل الكثيرة عن رحلة بلي بعث بها في تقرير إلى حكومة بومباي في عام ١٨٦٦ ويحتوى ذلك التقرير على معلومات ذات أهمية كبيرة في علاقة بريطانيا بإمارة نجد حتى وفاة الإمام فيصل في ٥ ديسمبر ١٨٦٥^(٢). وكان بلي فيما يبدو مقدرًا لقوة الإمام فيصل وذكر أنه كان يهدف من زيارته إقامة علاقات صداقة مع الحاكم السعودي^(٣)، وقد جاء في تقريره «لقد شعرت واثقاً أنه إذا ما استطعت أن أعيد

Palgrave, Notes on a Journey from Gaza through the Interior of Arabia to El Katif. (١) the Persian Gulf and thence to Oman 1869 - See Proc. of the Roy. Geog. Society Vol. VIII, April 1864 p. 69. See also Dickson, Kuwait and Her Neighbours p. 128.

Arabian American Company, Oman and the Southern Coast of the Persian Gulf - (٢) Extracts from the Report of Pelly's Visit to Riyadh, March 1865 - See Appendix X No IV, p. 255.

Philby, Arabia p. 120. (٣)

إقامة العلاقات مع حاكم مثله فإننا نستطيع أن نتوقع فائدة من نفوذه على رؤساء الساحل دون أن نخشى أن هذا النفوذ سيبدل في اتجاه يتنافى والاتجاه التقدمي^(١). ولا شك أن قوة الإمام فيصل قد بلغت الذروة في ذلك الوقت، ويتضح ذلك من البيان الذي قدمه إلى بلي عن مدى اتساع أملاكه فذكر أنها تضم أراضي جزيرة العرب من الكويت عبر القطيف ورأس الخيمة وعمان ورأس الحد وفيما وراءها. ولا يطمعن بلي في دقة هذا البيان سواء في الحديث الذي دار بينه وبين الإمام أو في تقريره إلى حكومة بومباي، فذكر عن الدولة السعودية أنها تسيطر على ساحل الخليج الغربي وعلى ساحل عمان وتلقى الزكاة نقدًا أو عينًا^(٢) من رؤساء البحرين وأبو ظبي ودبي وأم القوين وعجمان والشارقة ورأس الخيمة، كما أنها تملك مركزًا عسكريًا بارزًا في البويريمي يقع على مسافة من هؤلاء الرؤساء وسلطنة مسقط التي تدفع الزكاة أيضًا^(٣)، وأن الزكاة تدفع من قبل أولئك الحكام دون مقابل ما من مساعدة أو حماية^(٤).

وتحدث الإمام فيصل عن عمان فذكر أنه قد أخضعها بقوة السلاح وأن الإمام السابق السيد سعيد كان يفهم ذلك وقد وافق على تنظيم العلاقات بينه وبين السعوديين ولكن السيد ثويني يختلف عنه ويجب إخضاعه بالقوة. وأبدى بلي رغبته في أن تعيش القبائل العربية في سلام، ومع ذلك فإن بلي رفض عقد اتفاقية رسمية اقترحها عليه أحد مستشاري الإمام فيصل تنص على أن تدفع الحكومة البريطانية مبلغًا من المال لعرب عمان وصور والخليج في نظير أن يمتنع هؤلاء،

Pelly, Visit to the Wahabee Capital of Central Arabia, Proc. Roy. Geog. Society (١) Vol. X No. IV, August 1863.

(٢) كان شيخ البحرين يدفع ٤٠٠ ريال سنويًا وسلطان مسقط ستة آلاف ورؤساء الساحل المهذبات ١٢٠٠ ريال - انظر محمود كامل، تاريخ العلاقات الدولية العربية السعودية - مجلة الاقتصاد والتجارة العدد الثاني ١٩٥٨ ص ٢١٢.

Arabian American Oil Company, op. cit., Extracts from the Report of Pelly's Visit to (٣) Riyadh March 1865 Appendix IV, p. 255.

Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf Part I pp. 3 - 5 see (٤) Pelly to the Government of India 22 - 2 - 1866. (F. O. 78/5108).



العرب عن إلحاق أية خسائر بالمحطات البرقية البريطانية، ولكن بلى رفض ذلك الاقتراح رفضاً قاطعاً. ومع ذلك فقد حققت بعثة بلى نجاحاً بالغاً في تحسين علاقة الإنجليز بالسعوديين، إذ أظهر الأمير استعداداًه بأن يعاقب رعاياه المشتغلين بالفرصة، وطلب من بريطانيا أن تحمي سفنه، وبعث بتعليمات إلى الحكام التابعين له على ساحل الخليج بملاحظة ذلك^(١). وقبل وفاة الإمام فيصل بعث ابنه عبد الله إلى الكولونيل بلى بتعهد من قبل السعوديين بعدم الاعتداء على الإمارات التي ترتبط مع الحكومة البريطانية بمعاهدات خاصة ولاسيما سلطنة مسقط، بخلاف تلقى الزكاة المتفق عليها. غير أنه ما كادت بريطانيا تتخلص من نفوذ السعوديين إثر تفكك دولتهم عقب وفاة الإمام فيصل حتى أخذت تواجه خطراً آخر على مصالحها في الخليج العربي وكان في هذه المرة الدولة العثمانية التي حاولت أن تحتل محل السعوديين، وكان ذلك على عهد مدحت باشا خلال سنوات ولايته على العراق ١٨٦٩ / ١٨٧٢ وفيما بعدها^(٢).

وكانت فارس لانكف هي الأخرى عن الادعاءات والمطالب في أحقيتها بامتلاك إمارات الخليج وبخاصة جزائر البحرين، وكان توتر العلاقات بينها وبين الحكومة البريطانية على أثر أزمة ١٨٣٨ ومهاجمتها لأفغانستان قد دفعها لمناوأة الإنجليز في الخليج العربي والإحاح في ادعاءاتها ومطالبها بصورة مغلقة^(٣).

(١) Arabian American Oil Company, op. cit., Appendix IV. Extracts from the Report of Pelly's Visit to Riyadh, pp. 255 - 256.

(٢) ألفردنا لذلك فصلاً خامساً من الباب الثاني.

(٣) انظر الفصل الثالث.

الفصل الثاني

سلطنة مسقط من الانقسام حتى الحماية

١٨٥٦ - ١٨٩١

انتقال عاصمة السلطنة إلى زنجبار - ازدهار القسم الإفريقي وتفكك
القسم الآسيوي من السلطنة - تقسيم السلطنة - بعثة كوجلان -
تمكين كاتنج ١٨٦١ - التصريح الإنجليزي الفرنسي باستقلال
مسقط وزنجبار ١٨٦٢ - حكم السيد ثويني - الصعوبات التي
واجهته في الحكم - فارس تعيد سيطرتها على الموانئ العربية في
الساحل الفارسي - السعوديون يواصلون هجومهم على عمان -
ثورة صور - مقتل ثويني واعتلاء سالم الحكم - ثورة القبائل الهناوية
وانبعاث الإمامة الإباضية ١٨٦٨ - انهيار الإمامة ١٨٧١ - وصول
تركي إلى الحكم واستمرار ضغط بريطانيا على السلطنة.

بانتقال السيد سعيد إلى جزيرة زنجبار في عام ١٨٤٠ بعد ثماني سنوات من
اتخاذها عاصمة لحكمه يبدأ عهد من التفكك والانحلال مرت به الممتلكات
الآسيوية لسلطنة مسقط أدى إلى وقوعها في نهاية الأمر تحت السيطرة الإنجليزية.
وتجدر الإشارة إلى أن الأسباب التي دفعت السيد سعيد إلى نقل عاصمة حكمه من
مسقط إلى زنجبار كانت موضع بحث المؤرخين، ويمكن أن نوجزها بأنه من
المحتمل أن يكون السيد سعيد قد أحس ببداية تفكك القسم الآسيوي من ممتلكاته
فأثر الانتقال إلى تلك الجزيرة النائية الواقعة في الطرف الآخر من مملكته ليجنب
نفسه المتاعب التي كان يتعرض لها في مسقط سواء كانت داخلية كثورات القبائل،
أو خارجية كضغط الإنجليز المتزايد عليه في منطقة الخليج العربي. والواقع أن
الحكومة البريطانية أخذت تقلق قلقاً واضحاً من قوة السيد سعيد في الخليج
العربي، فحسب ما يذكره جيان Guillain بلغت قوة الإمام درجة كبيرة من
الخطورة فكانت ممتلكاته تبدأ من المكلا وتشمل جميع مقاطعات عمان وسواحلها
حتى شبه جزيرة هرموز، كما كان يسيطر على أجزاء كثيرة من الساحل الفارسي،
وقدر جيان قوة الإمام البحرية بـ ٣٧ سفينة حربية، وقوته العسكرية بـ
٢٥٠,٠٠٠ جندي منهم ٥٠,٠٠٠ من جنود الأسطول^(١).

(١) Guilmann, Documents sur l'histoire, la géographie, et le commerce de l'Afrique
Orientale, tome II pp. 253 - 254.



ويبدو أن بريطانيا كانت تقلق من وجود هذه القوة البحرية؛ ولذلك كانت كثيراً ما تستغل طابع الكرم الذي اتصف به السيد سعيد حتى تجرده من أسطوله، فالمعروف أنه أهدى الكثير من سفنه الحربية وعلى الأخص سفينه الكبرى ليغربول إلى الملكة فيكتوريا في عام ١٨٣٥^(١)، وهي السفينة التي ضمت إلى البحرية البريطانية وأطلق عليها اسم «الإمام» من باب المجاملة!!.

وتحت حجة العمل على مكافحة الرقيق وقمع القرصنة عقدت بريطانيا مع السيد سعيد سلسلة من المعاهدات حدث من نفوذه. وفي عام ١٨٤٠ ازداد الضغط البريطاني على الخليج بصورة واضحة عندما احتل الإنجليز جزيرة الخرج وأبقوا حامية عسكرية بها. كما عمل الإنجليز أيضاً على الاستقرار في شبه جزيرة هرموز والقسم، وفي الجزيرة الأخيرة أبقت الحكومة البريطانية حامية عسكرية في ميناء باسادور لتتحكم في مدخل الخليج العربي من ناحيته الشمالية، كما نظمت أيضاً إلى الاستقرار في جزيرتي قبس ولنجه؛ وفي ميناء هجام على الساحل الفارسي^(٢).

وقد سبق أن ذكرنا أن ذلك الضغط لم يكن موجهاً ضد السيد سعيد فحسب وإنما كان للعمل على تجنيد منطقة الخليج أي غزو ينهدها، كما حدث أثناء تقدم القوات المصرية في السنوات القليلة التي سبقت ذلك مباشرة، ويمكن أن تؤكد هنا أن العوامل الاستراتيجية هي التي دفعت الحكومة البريطانية إلى هذه التحركات. على أن الحاميات العسكرية لم تستطع البقاء في هذه المناطق، فالكثير من هذه الجزائر كانت مجدبة عارية وكانت حكومة الهند تتحمل الكثير من نفقات نقل مؤن هذه الحاميات من ماء وغيره من بومباي، فضلاً عن انتشار الحميات والأمراض المختلفة. وأخيراً كانت قسوة المناخ هي التي اضطرت الإنجليز في النهاية إلى الجلاء عن معظم هذه المناطق بعد أن نجحت بريطانيا في إضعاف السلطنة، وبعد أن تأكدت سيطرتها بمقتضى سياسة المعاهدات على معظم الساحل العربي للخليج^(٣).

Ibid., p. 242. (١)

Rouire, La question de Golfe Persique l'Angleterre en Arabie - Etablissement de l'influence Anglaise à Mascate - Revue des deux Mondes LX III^e Année tome VI 1903 pp 901 - 903.

Rouire, op. cit., pp. 901 - 903. (٣)



وترجع أهمية عهد السيد سعيد في زنجبار إلى تطبيقه سياسة اقتصادية كان يهدف بها زيادة دخل السلطنة باستغلال الأراضي الإفريقية البكر. ومما يؤكد ذلك أنه أثر عند انتقاله إلى زنجبار أن يأخذ معه أثرياء وكبار التجار من العرب والهنود فقاموا بنشاط وافر في القسم الإفريقي. بينما افتقرت الممتلكات الآسيوية للرعاية اللازمة. ومن الواضح أن الإنجليز كانوا يرقبون تلك الأوضاع بشكل يثير الانتباه. فمضى رسالة بعث بها أتكنتز هامرتون Hamerton القنصل البريطاني في زنجبار إلى حكومة الهند في عام ١٨٤١ جاء فيها يبدو لي أن الإمام سعيد لا يظهر إلا قليلاً من العناية بممتلكاته في جزيرة العرب فيما لا يتجاوز الموانئ البحرية وأن نفوذ صاحب العظمة في عمان الداخلية قد ولى دون رجعة^(١).

وبينما أخذ الضعف يدب في القسم الآسيوي من السلطنة أخذت الممتلكات الإفريقية تخطو خطوات سريعة فزادت مواردها زيادة كبيرة وقوى أسطول السيد سعيد الذي أصبح كما يفهم من تقرير روبرتسون Robertson - التاجر والمفوض الأمريكي في زنجبار - أكبر أسطول تملكه جميع البلدان الآسيوية والإفريقية الواقعة على سواحل المحيط الهندي وإن كان قد اقتصر في استخدامه على الأغراض التجارية وخاصة التبادل التجاري مع الهند وخليج البنغال وجزائر الهند الشرقية وبعض الموانئ الأوروبية^(٢). كذلك نشطت السلطنة في مقرها الجديد في علاقاتها بالدول الأجنبية وعلى الأخص بالولايات المتحدة الأمريكية حتى وصلت التجارة الأمريكية مع السلطنة إلى درجة كبيرة من الازدهار في عام ١٨٥٩ ونحماً عما ساد هذه العلاقات من توتر نتيجة لبعض المواد الحرة التي كان من المقرر أن تتضمنها المعاهدة التي عقدت بين أمريكا وفارس في عام ١٨٥١، وكانت تنص على مساعدة الأولى للثانية ضد سلطنة مسقط في استرداد ميناء بندر عباس. ولدينا رسالة بعث بها الرئيس الأمريكي فيللمور Fillmore إلى السيد سعيد في مايو ١٨٥١ وبها إشارات عما ساد هذه العلاقات بين البلدين من توتر. وقد ذكر

(١) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العمومية، عرض الحكومة العمومية ج ١، ص ١٨٩.

(٢) Gurlan, op. cit., tome II p. 249.



فيللمحور في عتابه للسيد سعيد فإنه في الوقت الذي تسمح فيه الحكومة الأمريكية لسفن مقط بالتجارة الحرة في جميع موانئ الولايات المتحدة فإننا نأسف لأنكم تقيدوننا فقط بميناء واحد في السلطنة^(١). ومما يذكر بصدد ذلك أن الحكومة البريطانية حاولت أن تستغل هذه الأزمة لكي تفقد ثقة السيد سعيد في علاقاته مع الدول الأجنبية ولكنها لم تنجح في ذلك، فقد ازدادت العلاقات توثقاً بين أمريكا والسلطنة في خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر. وقد وطدت الحكومة البريطانية علاقاتها بالسيد سعيد وخاصة عقب توقيع المعاهدة التجارية ١٨٣٩ وتأسيس القنصلية البريطانية في زنجبار. بيد أن علاقات إنجلترا بالسلطنة قد شابها الكثير من الفتر نتيجة لضغط الإنجليز على السيد سعيد بشأن إلغاء تجارة الرقيق وما كان يتبع ذلك من فقدان السلطنة لأكبر مصدر من مصادر الدخل. وعلى الرغم من توتر العلاقات بين السيد سعيد وفرنسا نتيجة لضغط الأخيرة على سواحل الشرق الإفريقي المتاخمة للسلطنة إلا أنها نجحت في عام ١٨٤٤ في توقيع معاهدة حصلت بموجبها على امتياز يخولها منح العمال العمانيين الذين يعملون على السفن الفرنسية نفس الامتيازات الممنوحة للرعايا الفرنسيين في ممتلكات السلطنة، وبناء على هذا أخذ كثير من العمانيين يرفعون على سفنهم الأعلام الفرنسية وتحت حماية هذه الأعلام كانوا يقومون بالتجارة في الرقيق أو السلاح، وكان ذلك عائقاً للبحرية البريطانية عن ممارسة التفتيش البحري وهذه المشكلة سوف نتضح لنا خطورتها فيما بعد^(٢).

وعندما أدرك السيد سعيد وخاصة في سنواته الأخيرة صعوبة الاحتفاظ بممتلكات السلطنة الآسيوية والإفريقية استقر رأيه على تقسيمها بين أبنائه خوفاً من وقوعها بعيداً عن أفراد أسرته، على أن السيد سعيد لم يكن يقصد فصل هذه الممتلكات بعضها عن بعض فصلاً سياسياً تاماً. فالواقع أن تفكيره لم يتعد أكثر من تقسيم إداري بين أبنائه إلا أن بريطانيا اتخذت من وصيته حجة لتقسيمها النهائي، وكان هدفها من ذلك أن تتمكن من السيطرة على إقليم الدولة بسهولة وقد

(١) انظر نص الرسالة في Sanger, The Arabian Peninsula p. 188.

(٢) انظر الفصل العاشر.



استندت في قرارها الذي اتخذته بشأن التقسيم إلى رسالة كان قد بعث بها السيد سعيد إلى اللورد أبردين Aberdeen وزير خارجية بريطانيا في عام ١٨٤٤ يقول فيها «عند وفاتنا استقر تنظيمنا الذي وضعناه لدولتنا أن يتولى ابننا السيد ثويني على ممتلكاتنا الآسيوية وابننا السيد خالد على ممتلكاتنا الإفريقية».

وساعدت الظروف البريطانية على تحقيق تلك السياسة، فعقب وفاة السيد سعيد في أكتوبر سنة ١٨٥٦ كان الوضع في السلطنة هو انقسامها تلقائياً إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول بحكمه ثويني ومقره في مسقط والقسم الثاني بحكمه تركي ومقره في صحار أما القسم الثالث فكان بحكمه ماجد ومقره في زنجبار^(١). وكان القسمان الأخيران يدفعان إلى مسقط مبلغاً سنوياً من المال اعتبر بمثابة رمز للتبعية، وكان قد قررها عليهما السلطان الراحل^(٢)، مما يثبت أنه كان لا يفكر في انفصال ممتلكاته بعضها عن بعض نهائياً كما ادعت بريطانيا. على أنه بعد وفاة السيد سعيد بذل كل من الشقيقتين تركي وماجد جهوداً كبيرة للتخلص من دفع هذه المبالغ السنوية.

والواقع أن الحكومة البريطانية كانت تؤيد وجود هذا الانفصال، ولذلك عارضت ثويني الذي كان يرى صم الممتلكات الإفريقية ولم تتردد في استخدام القوة العسكرية لإثباته عن عزمه في عام ١٨٥٩ أي بعد ثلاث سنوات من وفاة أبيه. وبع ذلك في العام التالي ١٨٦٠ أن أوفدت بعثة إلى كل من مسقط وزنجبار للتحقيق في أسباب النزاع بين أبناء سعيد. وقد عهدت برئاسة هذه البعثة إلى كوجلان Coglan وكان يشغل منصب المقيم السياسي في عدن، وكان من ضمن أعضاء هذه البعثة الدكتور بادجر Badger وهو مستشرق متخصص في تاريخ عمان.

وقد عمل كانسنج حاكم عام الهند على أن يحصل مقدماً على تعهدات من كل من ثويني في مسقط، ثم من ماجد في زنجبار بقبول التحكيم الذي يقضيه

(١) توفي السيد خالد الابن الأكبر للسيد سعيد في حياة أبيه فانقلت الوراثة بالتالي إلى أخيه ماجد.

(٢) Germain, Quelques Mots sur l'Oman et le Sultanate de Mascate, Bulletin de la Société de Géographie - Cinquième série tome XVI 1868 - p. 364 ff.

على ضوء تحقيقات هذه البعثة المشار إليها^(١). وقد وصلت البعثة أولا إلى مسقط في يونيو من عام ١٨٦٠ ثم انتقلت إلى زنجبار في سبتمبر من نفس العام. وانتهت في القرارات التي اتخذتها إلى ضرورة تأكيد فصل السلطتين فصلا تاما، وعللت ذلك بأن الطريقة التي يتولى بها الحكم أعضاء الأسرة الحاكمة وهي أسرة البوسعيد تقوم على أساس الانتخاب وأنه عقب وفاة السيد سعيد انتخب أهالي زنجبار ابنه ماجدا حاكما عليهم. وعلى ذلك فليس هنالك مبرر لمطالبة ثويني بضم ممتلكات أخيه. على أن ذلك التعليل فاسد من بعض الوجوه، فإن نظام انتخاب الإمام الذي يقتضيه المذهب الإباضي والذي تعللت به اللجنة لم يطبق أصلا في عهد أسرة السيد سعيد وإنما كان الحكم يثول عادة إلى الأقوى من أعضاء هذه الأسرة، وسنورد فيما يلي أهم الأسباب التي استند عليها كوجلان في تقريره بضرورة تقسيم السلطنة وهي :

(أولا) : المحافظة على الأمن : فذكر التقرير أن سعيدا رغم الهيبة التي كان يتمتع بها لم يستطع تجنب السلطنة القلاقل والثورات الداخلية. فكان كلما ذهب إلى زنجبار اشتعلت ثورة في عمان، وإذا انتقل لإخمادها تعرضت إفريقيا للاضطرابات، ومن باب أولى ألا يستطيع أحد من خلفائه فرض سلطته على أجزاء السلطنة المتراصة.

(ثانيا) : أن المستعمرات العربية بإفريقيا في بداية عهد السيد سعيد كانت مجرد (حضانات) لتربية الرقيق. أما الآن فقد أصبحت مدنا كبيرة تفوق في أهميتها بلاد عمان نفسها.

(ثالثا) : تسهيل مكافحة تجارة الرقيق.

(رابعا) : الاعتراف الدولي الذي حصل عليه ماجد من الدول الكبرى بما في ذلك فرنسا.

(١) Kajare, Le Sultanate d' Oman et la Question de Mascate pp. 116 - 118.

انظر نص خطاب ثويني بالموافقة على قرارات حكومة الهند بتاريخ ١٨٥٩/٩/٢ وموافقة ماجد بتاريخ ١٨٦٠/١٠/٣.

(خامساً) : مصلحة بريطانيا - وهو الأهم - في ألا تقوم دولة محلية كبيرة في المحيط الهندي.

وأضاف التقرير: إلى أن سياسة التقسيم من شأنها أن تجعل كلا من القسمين محتاجاً إلى بريطانيا . . القسم الآسيوي الذي سيتلقى الإعانة المالية بضمان من بريطانيا والقسم الإفريقي الذي سيصبح مديناً لها باستقلاله (١).

وقد استند كاتنج الحاكم العام للهند على تلك التوصيات فأصدر في عام ١٨٦١ تحكيمه المشهور بفصل الإقليمين على أن يدفع ماجد لأخيه تعويضاً سنوياً نتيجة لفقر ممتلكاته الآسيوية؛ على ألا يخل ذلك باستقلال سلطنة زنجبار . ومنحت حكومة الهند كل حاكم لقب سلطان، وفي عام ١٨٦١ وصل ممثل بريطاني بصفة وكيل سياسي في مسقط . ومن المعروف أنه كان هنالك وكيل بريطاني يقيم في زنجبار منذ عام ١٨٤٠ (٢). وما يذكر أن قرارات التحكيم هذه كانت مدعاة لاعتراضات كثيرة من بعض الباحثين في القانون الدولي العام، على أن أهم انتقاد وجه إلى هذه القرارات أن هذا التحكيم قام أصلاً في دولة واحدة ولم يحدث بين دولتين متنازعتين كما تقضي شروط التحكيم (٣).

على أنه مما يستلفت النظر أن الحكومة الفرنسية لم تعرض رسمياً على تحكيم كاتنج، وإنما استمرت في موالاة الضغط على الشرق الإفريقي حتى أنها حاولت الحصول على تنازل من ماجد عن ميناء أو عدة موانئ على الساحل الذي يخضع لسيطرته. ولما فشلت في مسعاها قدم ثوفنل Thouvenel وزير خارجية فرنسا اقتراحه الهام الذي دعا فيه إلى أن تتعهد كل من حكومتى إنجلترا وفرنسا باحترام استقلال زنجبار، ولم يتردد بالمرستون وزير الخارجية البريطانية في قبول الاقتراح الفرنسي بل إنه لم يعارض في أن يشمل التعهد سلطتي مسقط وزنجبار معاً. وبناء على ذلك صدر تصريح مشترك من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية في مارس ١٨٦٢ تعهدتا فيه باحترام استقلال كل من السلطتين وسلامة أراضيهما (٤).

(١) صلاح العقاد وجمال زكريا قاسم : زنجبار، ص ١٢٤ وما بعدها.

(٢) Wilson, The Persian Gulf p. 235.

(٣) Kajare, op. cit., p. 115.

(٤) Aitchison, op. cit., vol. X pp. 226 - 227.

وكان ذلك التصريح يعد في الواقع نصراً كبيراً للسياسة الفرنسية فقد منحها على الأقل مركزاً مساوياً لمركز بريطانيا في علاقتها بكل من السلطنتين كما استفادت الحكومة البريطانية أيضاً من صدور ذلك التصريح إذ احتفظت بموجه بضمان من الحكومة الفرنسية بعدم التطلع إلى ضم أجزاء من السلطنة في الشرق الإفريقي فضلاً عن أن ضمان الحكومة البريطانية دفع تعويض سنوي لسلطان مسقط ترك المجال مفتوحاً للتدخل في سلطنة زنجبار بحجة تنفيذها لهذا الضمان. ومنذ صدور ذلك التصريح تطورت علاقة بريطانيا بمسقط تطوراً كبيراً، ففي عام ١٨٧٣ توقف سلطان زنجبار عن دفع المعونة السنوية وكانت تقدر بـ ٢٠٠,٠٠٠ كورونة. وقد تعهد السير بارتل فريير Bartle Frere باستمرار دفع هذه المعونة من جانب الحكومة البريطانية وذلك عقب توقيعه اتفاقية إلغاء تجارة الرقيق مع سلطان زنجبار ١٨٧٣، وفيما بعد ذلك وصلت المعونة السنوية إلى ٤٠٠,٠٠٠ كورونة تحت شروط أساسية منها أن يبقى سلطان مسقط مخلصاً لتعهداته واتفاقاته مع الحكومة البريطانية^(١).

ثويني بن سعيد ١٨٤٠ - ١٨٦٦ :

يمكن تقسيم حكم ثويني إلى ثلاثة أقسام - القسم الأول يبدأ من عام ١٨٤٠ إلى عام ١٨٥٦ ومعروف أن ثويني كان يقوم في هذه الفترة بالحكم في مسقط نيابة عن أبيه - والقسم الثاني من عام ١٨٥٦ إلى ١٨٦٦ وقد انشغل في هذه السنوات بمحاولة ضم الممتلكات الإفريقية التي اتجه أخوه ماجد إلى الاستقلال بها بعد وفاة السيد سعيد - أما القسم الثالث من حكمه فيمتد من عام ١٨٦٦ إلى ١٨٦٦، وفي هذه السنوات تقلص نفوذ سلطته في مسقط وكان اتجاhe أخيراً إلى المحافظة على ما بقي من فتات هذه السلطنة. وفي السنوات الأخيرة من حكم ثويني زار الرحالة ويليام جيفورد بالجراف Palgrave عمان وذكر لنا أن الشعور بالولاء لأسرة السيد سعيد قد ضعف ضعفاً ملحوظاً، كما أشار إلى التفكك الذي دب في الممتلكات العربية والفارسية لعمان. وطبقاً لما يذكره بالجراف أنه قبل

(١) Rouie. La Question de Golfe Persique et l'Etablissement de l'influence Anglaise à Mascate. Revue des deux Mondes LX IIIe Année tome XVI - 1903 pp. 904 - 906.



حدث ذلك التفكك كانت هذه الممتلكات تنقسم إلى ثلاثين مقاطعة منها ما هو تابع تماماً للحكومة المركزية في مسقط ومنها ما هو أقل تبعية وأشار إلى أن الممتلكات العربية كانت تضم أجزاء كثيرة من الساحل العماني أما الممتلكات الفارسية وهي التي تنازلت عنها فارس لمسقط بموجب اتفاقية ١٧٩٨ فكانت تمتد على الساحل من بوشهر إلى لنجه وتضم جزائر القشم ولارج وهرموز وتوابعها ويبلغ طول هذه المنطقة نحو مائتي ميل^(١)، وقد أكد بلي^(٢) Pelly المقيم البريطاني في الخليج العربي صحة ما ذهب إليه بالجرف. أما الممتلكات الداخلية لعمان فكانت في ساحل الباطنة والجليل الأخضر الذي يمتد حتى مقاطعة سمد حيث كانت تتركز القوى الحربية والسياسية للإباضيين، وكذلك كانت تمتد في الظاهرة شرقاً ومقاطعة صور وجعلان وظفار جنوباً.

ويشير بالجرف إلى أن ثويني كان يتحصل على دخل كبير من تلك المقاطعات حيث كان يأتيه مورد كبير من مصائد اللؤلؤ والضرائب المفروضة على التجار والخراج الذي كان يفرض على الأرض، هذا بالإضافة إلى تجارته الخاصة. وقد قضى معظم سنوات حكمه في صراع دائم مع القبائل العمانية والصراع المعتاد الذي درج عليه سلاطنة مسقط مع السعوديين^(٣). فقد تعرض ثويني في المرحلة الأولى من حكمه للتوسع السعودي، ففي عام ١٨٤٥ وصل سعد بن مطلق القائد السعودي إلى البويعي وطلب ٢٠,٠٠٠ ريال من ثويني عن مسقط، ٥٠٠٠ ريال من حمود بن عزان، وكان قد أعلن استقلاله بإقليم صحار منذ عام ١٨٣٩، ونحت تدخل الإنجليز ومشورة السيد سعيد الذي كان قائماً في زنجبار في ذلك الوقت وصل ثويني إلى اتفاق مع السعوديين.

Palgrave, Narrative of a Year's Journey through Central and Eastern Arabia vol. II (١) pp. 380 - 382.

Pelly, The Persian Gulf As An Area Of Trade - See Proc. of the Roy. Geog. Society (٢) vol. VIII No. 1 December 1863 p. 18.

Ruete, The Al Bu Said Dynasty in Arabia & East Africa p. 12. (٣)



ويرى المؤرخ العماني حميد بن رزيق أن هذه التهدة مع السعوديين جعلتهم يؤثرون الوقوف على الحياد حينما وقع النزاع في عام ١٨٤٩ / ١٨٥٠ بين ثويني وقيس بن عزان حاكم صحار الذي خلف أباه في الحكم، فلم يتدخلوا لنصرة فريق على آخر لأنهم كانوا يتلقون الزكاة من كل من الفريقين. على أن ذلك النزاع قد انتهى بتحية قيس بن عزان عن الحكم وخلي ميناء صحار للسيد ثويني فأقام عليه ابنه سالم بقصد مراقبة تحركات السعوديين في قاعدتهم بالبوريمي، إذ كانت السلطنة محاصرة في ذلك الوقت بالسعوديين من الداخل وحلفائهم القواسم على الساحل كما كان السعوديون منتشرين أيضاً في مدن الباطنة في صحار وبركة. والجدير بالذكر أنه منذ انتشار الدعوة الوهابية في أوائل القرن التاسع عشر وإقليم عمان يعاني من آثار تقدم السعوديين في مراحل مختلفة بين مد وجزر، وكان من الطبيعي أن يتهم السعوديون فرصة الأوضاع القلقة في السلطنة، وبالفعل أخذت هجماتهم تزداد حدة منذ عام ١٨٥٣، ففي تلك السنة قام الأمير عبد الله الفيصل بشن هجوم بحري على عمان مجتازاً شبه جزيرة قطر حتى وصل إلى الشارقة حيث كان في انتظاره حليف قوي هو الشيخ خالد بن صقر ووضع الخطه لمهاجمة عمان على أن يتولى الشيخ خالد غزو الباطنة وصحار بينما يتقدم الأمير السعودي صوب الجبل الأخضر وعمان الداخلية، فعلاً تقدم الأول مكتسحاً الباطنة ومحتلاً الفجيرة وشيئناص حتى السويق، وبينما تمت له السيطرة على منطقة الباطنة كان عبد الله قد وصل إلى البوريمي مجبراً شيوخ المقاطعات والقبائل على تقديم ولائهم للسعوديين. وإزاء ذلك طلب ثويني تدخل الكابتن كيمبال Campell المقيم السياسي في الخليج في ذلك الوقت، فعلاً أبحر كيمبال إلى الساحل العماني وتوسط في عقد الصلح بين ثويني والسعوديين زبدت الزكاة السنوية بمقتضاه إلى ١٢٠٠٠٠ ريال مع دفع المتأخر من الزكاة التي قدرت بستين ألف ريال. كما نص في ذلك الصلح على إبقاء حامية سعودية في البوريمي جعل قيادتها لتركى السديري^(١).

(١) يذكر بالجرف أن الإمام فيصل قصد تعيين تركى السديري في البوريمي أن يفصله عن أسرته التي كان لها سلطة كبيرة في نجد. وقد زاره بالجرف في البوريمي وذكر أنه يعيش كعماني أكثر من كونه حاكماً سعودياً. Palgrave, op. cit., vol. II p. 286.



كما تقرر أيضاً أن يبقى بعض الجنود السعوديين في حرس ثويني الخاص، يدفع لهم رواتبهم^(١). وقد استمر حكام مسقط يدفعون الزكاة للسعوديين.

والثابت أن الحكومة البريطانية كانت لاتمانع في ذلك، فالتقارير البريطانية تشير إلى الضرائب المعتادة أو الزكاة المدفوعة من قبل حكام مسقط إلى أمير نجد. ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت تحرص على استمرار دفع الزكاة دفعاً للأخطار التي قد تحدث إذا ما تطلع السعوديون إلى مسقط^(٢).

على أن أبرز خطر كان يتهدد ثويني في المرحلة الأولى من حكمه كان الخطر الفارسي، إذ استغلت فارس فرصة التفكك الداخلي والصراع الأسري الذي واجهه ثويني فبادرت بالعمل على تصفية الحكم العماني من السواحل الفارسية، فبدأت في عام ١٨٥٣ بطرد حاكم الميناء العربي من بندر عباس، وفي نهاية العام التالي احتل الفرس الميناء والأماكن الأخرى الواقعة على ساحل كرمان مما أدى إلى الاشتباك المسلح بين البلدين^(٣). وكان من المنتظر أن تقف إنجلترا إلى جانب مسقط وخصوصاً بعد أن تكررت اعتداءات فارسية على المراكز التجارية التي أقامها الإنجليز في بندر عباس والتي كان مصرحاً لهم بإقامتها من قبل سلطان مسقط بموجب معاهدة ١٧٩٨، فضلاً عن أن سلطان مسقط قد سمح للإنجليز منذ عام ١٨٢٧ بإنشاء قاعدة بحرية في ياسادور في الشمال الغربي من جزيرة القشم التي اتخذوها بمثابة مركز للقضاء على القرصنة ونجارة الرقيق حتى عام ١٨٣٥، ثم بعد ذلك مركزاً لتنفيذ المعاهدات البحرية التي عقدتها بريطانيا مع رؤساء الساحل العماني. إلا أن الإنجليز لم ينضموا إلى جانب ثويني وإنما اتخذوا موقفاً مضاداً حيال هذه الأزمة. فمن جهة منعوا شيوخ الساحل العماني من مساعدة ثويني بحجة عدم الإخلال بالهدنة البحرية، ومن جهة أخرى منعوا ثويني من الوصول إلى السواحل الفارسية بحجة المحافظة على تلك الهدنة.

(١) لم نعتز على نص رسمي بهذه الاتفاقية وإنما أوردنا مضمونها نقلاً عن الجراف النظر :

Pulgrave, op. cit., vol. II p. 286. See also Coupland, East Africa and Its Invaders p. 551. Arabian American Oil Company, op. cit., See appendix No. V Zakah - Examples of (٢) payments of tributes in the region of Persian Gulf.

Huart, Histoire des Arabes, tome II p. 272. (٣)



والواقع أن الإنجليز كانوا يحاولون في ذلك الوقت عدم إثارة أي خلاف بينهم وبين فارس أملاً في استئصالها ضد روسيا في حرب القرم ١٨٥٣ / ١٨٥٦ . ومن ناحية أخرى كانت هذه السياسة تتماشى مع مصالحهم في إضعاف السلطنة وتفكيكها . وتجدر الإشارة إلى أن هذا الموقف الذي اتخذته الحكومة البريطانية وعدم مساعدتها لسلطان مسقط في إبقاء الأوضاع الراهنة عد تصرفاً خاطئاً أثاره بعض الكتاب الإنجليز ، فقد وجدوا أنه كان من الأصح أن تساعد إنجلترا سلطان مسقط المطيع بدلاً من الحكومة الفارسية وهي حكومة تخضع للنفوذ الروسي .

ويأسف المعلق السياسي ويجهام Whigham لأن الحكومة البريطانية احترمت مطالب الفرس على بعض موانئ وجزائر الخليج بينما كان من المنطق أن تؤيد حاكم عمان الماسم بطبعه ولو أنها فعلت ذلك لكان من المحتمل أن تضع سيطرة فارس في الخليج العربي ، ولكن ويجهام يعود فيرر الموقف الذي اتخذته بريطانيا بأن قوة مسقط كانت تمر في ذلك الوقت في مرحلة تدهور بالغ ^(١) . والواقع أن ضياع السيطرة العثمانية عن السواحل الفارسية كان يرجع بالدرجة الأولى إلى الضعف الذي طرأ على القوة البحرية لسلطنة مسقط نتيجة لتنازل السيد سعيد عن قسم كبير من أسطولها للحكومة البريطانية ، هذا فضلاً عن أن بريطانيا لم تعارض في ضياع السيطرة العثمانية من تلك السواحل لكي تترك لنفسها المجال للتقدم الاقتصادي في جنوب فارس . وكان من نتيجة هذا الموقف الذي اتخذته بريطانيا أن جاءت حملة ثويني على السواحل الفارسية بفشل ذريع ، واضطر في ١٧ نوفمبر سنة ١٨٥٦ إلى توقيع معاهدة شاتنة بينه وبين الحاكم الشيرازي ، أطاحت بالحكم العثماني من الموانئ الفارسية ، ولم يعد لمسقط سوى سيطرة واهية . وقد نصت هذه المعاهدة على اعتبار ميناء بندر عباس وجزائر القشم وهرموز وتوابعها داخلة ضمن الممتلكات الفارسية وإن كان الحاكم فيها عربياً إلا أنه يتبع الحاكم الفارسي في شيراز الذي له سلطة عزله متى رأى ذلك ، كما نصت المعاهدة على أن لا يمارس الحاكم العثماني أية سلطات قضائية وعدم بناء قلاع أو حفر خنادق في السواحل

Whigham, The Persian Problem p. 18. (١)

الفارسية - وأشارت المعاهدة أيضاً إلى أنه عند زيارة حاكم شيراز لميناء بندر عباس ينبغي استقباله رسمياً، وأن يرفع العلم الفارسي على الميناء في جميع المناسبات، وأن يقدم الحاكم العربي جميع التسهيلات اللازمة من مؤن وخلافه إلى القوات الفارسية في حالة تقدمها صوب بلوخستان أو المقاطعات المجاورة لبندر عباس.

وأخيراً نصت المعاهدة على بعض الشروط الخاصة بفرض الضرائب على الموانئ الفارسية وقواعد تسليم اللاجئين. على أن الأهم من ذلك كان رفع الإيجار الذي تدفعه مسقط نظير إدارتها لتلك السواحل من ستة آلاف تومان، وهو المبلغ الذي كان مقدراً طبقاً لاتفاقية عام ١٧٩٨ إلى ١٤,٠٠٠ تومان بفسط على أربع مرات، وحدد أجل هذه الاتفاقية بعشرين عاماً^(١).

وعلى الرغم من هذه الشروط التي كما يبدو واضحاً منها أنها قللت من سلطة حكام مسقط في ممارستهم للحكم على الموانئ الفارسية فقد أعجب كثير من الرحالة بالإدارة العربية، ووصفوها بأنها إدارة ناجحة وتفوق كثيراً الإدارة الفارسية السيئة بما اتصفت به من مظالم وإجحاف.

وذكر بالجراف بصدد ذلك أن هذه الموانئ نجحت تحت الإدارة العربية في أن تجتذب إليها الكثير من المقيمين والمستوطنين من مختلف الأجناس^(٢)، بفضل سياسة التسامح والحرية الاقتصادية التي سار عليها حكام هذه الموانئ. وقد انتعشت التجارة الخارجية مع الهند انتعاشاً كبيراً، وأعلن كل من ميناء بندر عباس ولنجه بأنهما موانئ حرة.

على أنه على أثر وفاة السيد ثويني في عام ١٨٦٦ واعتلاء ابنه سالم الحكم أوقفت فارس العمل بهذه الاتفاقية، وانتهزت فرصة انشغال السيد سالم بتوطيد حكمه فاستغذت من تأخر حاكم ميناء بندر عباس في دفع الإيجار السنوي حجة

Hertzel, Treaties between Great Britain and Persia and between Persia and Foreign Powers pp. 112 - 115. See also Huerwitz, Diplomacy in the Near & Middle East vol. I p. 187

Palgrave, op. cit., vol. I p. 288. See also Personal Narrative p. 392. (٢)

للمقيم بحملة ضده، وإزاء ذلك أسرع السيد سالم بالتقدم صوب الساحل الفارسي^(١). ولما كانت فارس لا تمتلك قوة بحرية تجعلها قادرة على مواجهة ذلك الحصار، فقد اتجهت لطلب المساعدة من الإنجليز، ورحبت بتدخلهم لحل هذه الأزمة، وعلى الفور أرسلت الحكومة البريطانية تعليماتها إلى المقيم البريطاني في الخليج العربي بأن يتوسط في تجديد الإيجار السنوي لمدة ثمانية أعوام، ولكن رفع الإيجار في هذه المرة إلى ٢٠,٠٠٠ تومان، وكان ضمن هذه الشروط الهامة التي نص عليها الاتفاق الجديد أن الحكومة الفارسية لا تلتزم بهذه الاتفاقية إلا لأعضاء الأسرة الحاكمة في مسقط، ويعني ذلك أنه إذا انتقل الحكم إلى فرع آخر فليس عليها التنفيذ بتلك الاتفاقية.

وطبقاً لهذه الشروط فعندما طرد الإمام عزان بن قيس السيد سالم من مسقط في أكتوبر سنة ١٨٦٨ أصبح الإيجار لاغياً^(٢). وعلى الفور أسرعت الحكومة الفارسية بمحاصرة حاكم الميناء العربي، وفشل الإمام المنتخب عزان بن قيس في أن يستعيد السيطرة العثمانية على ذلك الساحل رغماً عما بذله من جهود، وكان فشل حملة الإمام سبباً في اتخاذ الخطوة النهائية من جانب فارس، إذ بادرت بطرد الحاكم العماني في عام ١٨٧٠ واستردت ميناء بندر عباس، وفي نفس العام استولت على ميناء شوربار الواقع على ساحل كرمان^(٣).

ولم نعرض الحكومة البريطانية على ذلك إذ إن السياسة البريطانية كانت لاتؤيد الإمامة المنبثقة في عمان، ولهذا أكرت عدم التدخل لصالحها.

Rouire, La Question de Golfe Persique, See La Conquête de Perse Meridionale, Re- (١) vue des Deux Mondes LX III. Année cinquieme tome XLII. pp. 354 - 355.

Aitchison, op. cit., vol. XI p. 100. (٢)

Sykes, History of Persia vol. II pp. 423 - 424, See also Huerwitz, op. cit., vol. I p. (٣) 159 and Coupland. East Africa and its Invaders p. 552.



التفكك الداخلي في مسقط :

إذا كان النزاع العماني - الفارسي قد أفقد السلطنة ما كانت تسيطر عليه من موانئ على الساحل الفارسي فقد أدت التهديدات السعودية، وكذلك الصراع الأسري الذي دب بين أفراد أسرة ثويني إلى إحداث تفكك في المقاطعات الداخلية التي كانت تسيطر عليها. وقد تعرض ثويني على الأخص لمناعب عائلية كثيرة من جانب أخيه الأصغر تركي، وهو الذي كان يحكم في ميناء صحار، كما سبق أن أشرنا. ومعروف أنه قد خرج من تحكيم كائنج ١٨٦١ دون أن يفوز بباطل؛ ولذلك أخذ يثير الاضطرابات ضد أخيه أملا في أن يخلفه على عرش السلطنة^(١).

ولما كان تركي غير مفتنع بولايته على صحار ثقله الدخل المتحصل من ذلك الميناء لهذا أثر أن يتنازل عنه ليُفرغ لتدبير المؤامرات ضد أخيه. كما تعرض ثويني لثورة داخلية في الباطنة على أثر انسحاب السعوديين من المقاطعات العمانية، واضطر ثويني على أثرها أن يستنجد بالسعوديين، وأسرع الإمام فيصل السعودي بإرسال قوة إلى الشارقة؛ ولكن ظهر أن السعوديين كان همهم الأول السيطرة دون النظر لاختضاع القبائل النائرة إلى طاعة الخليف^(٢). والواقع أن السعوديين كانوا يراقبون الأوضاع الداخلية، في عمان وقد وجدوا فرصتهم في موالاة الهجوم عندما دب النزاع بين ثويني وتركى، ولكن ظهر دور السعوديين أكثر وضوحاً في المنازعات التي جابهها ثويني مع عضو آخر من أعضاء أسرته وهو عزان بن قيس^(٣). وكان عزان يومئذ حاكماً على مقاطعة الرستاق فحاصره ثويني بها. ومع أن عزان بن قيس برهن عندما أصبح إماماً قيمياً بعد على أنه عدو لدود للسعوديين، فإنه لجأ في هذه الآونة إلى طلب معونتهم فبادروا إلى تجديده واستطاع بذلك أن يحتفظ لنفسه بالمقاطعة^(٤).

(١) السالمى : تحفة الأعيان بسيرة آل عمان، ج ٢، ص ٢٢٥.

(٢) Badger, History of the Imams and Seyyids of Oman - Introduction & Analysis p. cii.

(٣) ينسب عزان بن قيس إلى فرع آخر من أسرة آل أبي سعيد وكان أبوه قيس يحكم في ميناء صحار ولكنه طلب منذ عام ١٨٥١ أن يستعاض عنه بمقاطعة الرستاق.

(٤) شركة الزيت العربية الأمريكية - إدارة العلاقات - شعبة البحث - عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ص ٣٣.



وإذا كانت بريطانيا لم تعر حتى ذلك الوقت اهتماماً لما كان يحدث في السلطنة بحجة عدم تدخلها في الشؤون الداخلية إلا أنها أخذت بعد ذلك تتجه إلى تأييد ثويني، ولم يكن ذلك التأييد رغبة منها في مناصرته كحليف مخلص لها بقدر ما كان يتمشى ذلك مع مصالحها. وقد ظهر ذلك الاتجاه واضحاً على أثر تحالف عزان بن قيس مع السعوديين في عام ١٨٦٤، وما كان يتج عن مثل ذلك التحالف من الإطاحة بحكم ثويني وإزدياد نفوذ السعوديين تبعاً لذلك. وهنا أدركت السلطات البريطانية أن سياستها ومصلحتها الخاصة تتطلب منها التدخل الفعلي فوعدت ثويني بالمساعدة بالمال والسلاح والمغن الحربية لإعادة تدعيم سلطته في الأماكن التي قضى عليها السعوديون، كما شجعتة على إخراجهم من إقليم عمان.

وبناء على مشورة الكولونيل بلي جرى تزويد ثويني بالمال والسلاح لمهاجمة البويعمي التي كانت تعد بمثابة مفتاح للسعوديين عند تقدمهم إلى عمان، وبدأ السلطان في جمع قبائله استعداداً لهذه الحملة، كما أوعز المقيم البريطاني إلى بعض شيوخ الساحل العماني المتأثرين للسعوديين، بسبب نزعتهم الهاوية، بأن الحكومة البريطانية لا تعترض على تقديم مساعدتهم لثويني. كما أشار المقيم البريطاني على رؤساء عمان بأن ينضوا تحت رايته. على أن ثويني سرعان ما سحب نفسه من مواجهة السعوديين، وكان ذلك بناء على مشورة ابنه سالم الذي رأى أنه لو وافق ثويني على مسيرة الإنجليز في تقديم المساعدة لثويني فإنه لن يستطيع التخلص من الارتباطات والتعويضات التي سيفرضها الإنجليز عليه فيما بعد، ويستدل على التقارب الذي حدث بين مسقط والسعوديين في إبان هذه الفترة من رسالة بعث بها ثويني إلى عبد الله الفيصل يقدم فيها عروض الصداقة ويطلب بإيقاف العمليات العسكرية بين الطرفين^(١). ولكن عندما بدأ ثويني تنفيذ تلك السياسة ويعود إلى مسقط قام المقيم البريطاني بإرغامه على استئناف صراعه ضد السعوديين.

Translation of a letter from Governor General at Bassorah to His Excellency Namik (١) Pasha 25th Feb. 1866 (F. O. 195 - 803 A).



ومن المؤكد أن بريطانيا حاولت في هذه الفترة أن تشير الإمارات العربية ضد السعوديين، فحول ذلك الوقت وقد بلى إلى البحرين وطلب من حاكمها مساعدة ثويني في محاصرة القطيف، وعندما رفض الشيخ ذلك طالبه بلى بتعويضات كبيرة بلغت أكثر من ٢٠٠,٠٠٠ قران، مدعيًا بما تعرض له الرعايا الإنجليز في الماضي من نهب البحرينيين لممتلكاتهم^(١).

وإذا كان الإنجليز قد عمدوا إلى مقاومة السعوديين بطرق غير مباشرة، فإن الظروف سرعان ما سحلت لمقاومتهم بصورة مباشرة، إذ تصادف في ذلك الوقت (أغسطس ١٨٦٥) اشتعال ثورة كبيرة ضد ثويني تزعمتها قبيلة (الجنبة) التي تسكن في مقاطعة صور، على بعد ثمانين ميلاً إلى الجنوب من مسقط، وقد لجأ زعماء هذه القبيلة إلى التعاون مع قبائل جعلان، وكانت تتبع السعوديين، وتم للشوار السيطرة على الميناء بمساعدة السعوديين، ونتج عن ذلك الهجوم نهب الكثير من الممتلكات وكان منها ما هو تابع للسعود. وإزاء ذلك وجدت الحكومة البريطانية فرصتها المعتادة للتدخل. وعلى الرغم من أن الإمام عبد الله بن القيصل حسب ما تؤكد المصادر الرسمية أصدر أوامره بإطلاق سراح الرعايا الإنجليز وإعادة ممتلكاتهم إليهم، فإن الحكومة البريطانية اتجهت مع ذلك إلى استخدام القوة، وتضمن ذلك إرسال احتجاج شديد اللهجة بتاريخ ١٦ يناير ١٨٦٦ جاء فيه : «إنه إذا لم يقيم أمير السعوديين بتضديم ترضية كافية للأعمال العدوانية في خلال سبعة عشر يوماً فستقوم الطرادات البريطانية بتحطيم القلاع الساحلية ومصادرة السفن التابعة للسعوديين». كما طلبت بريطانيا أن يدفع الأمير السعودي مبلغ ٢٧,٧٠٠ ريال بمثابة تعويض عن الممتلكات التي أتلّف وأن يتعهد بعدم إتيانه مثل تلك الأعمال العدوانية في المستقبل، على أن الحكومة البريطانية لم تتلق ردًا على ذلك الإنذار ولذلك أبحر بلى في ٢ فبراير ١٨٦٦ وهو اليوم المحدد لانتهاة الإنذار بالسفينة هاي فليير High Flyer إلى القطيف، وطلب من السعوديين ٤٠,٠٠٠ ريال بحجة أن السدري حينما سيطر على صور نهب ممتلكات من الرعايا الهنود تقدر بهذه

Trans. of Arabic News from the Consul General (Baghdad) to the British Embassy (1) (Constantinople) March 1866 (F. O. 195 - 803 A).

القيمة^(١). وعندما رفض حاكم القطيف السعودي إجابة بلى قام الأخير بتعطيم ما وجده من قلاع في الميناء.

على أن بلى ووجه بمقاومة شديدة في الدمام فانسحب إلى صور في ١١ فبراير ١٨٦٦ وأتى الكثير من الإجراءات التأديبية ضد القبائل وأحرق الكثير من السفن^(٢).

ومما يذكر أنه بعد عدة أيام من هذا الهجوم تسلم بلى رد الإمام السعودي على رسالته السابقة وكان قد تأخر في الطريق نظراً لصعوبة المواصلات. وكان هو الرد الذي رفض أن ينتظره فقد أوفد الأمير السعودي عبد الله الفيصل محمد بن عبد الله بن مانع مبعوثاً من قبله إلى بوشهر، حيث تعهد نيابة عن الأمير بأن السعوديين لن يعارضوا أو يأذوا الرعايا الإنجليز ولن يقوموا بالاعتداء على أراضي القبائل العربية المتحالفة مع الحكومة البريطانية ولا سيما سلطنة مسقط، بخلاف تلقى الزكاة المتفق عليها منذ القديم^(٣).

وبذلك كان هذا الإعلان يحمل بطريق غير مباشر ضمان الحكومة البريطانية دفع الزكاة السنوية من جانب سلطنة مسقط إلى السعوديين، وأن يكون المقيم البريطاني في الخليج العربي وسيطاً بين حكومتى نجد ومسقط فيما قد ينشأ بينهما من خلاف^(٤).

ومن الملاحظ أنه منذ تاريخ ذلك الإعلان أصبحت هجمات السعوديين على الإمارات العربية الواقعة على سواحل الخليج أقل حدوثاً وأقل أثراً أيضاً، واكتفى السعوديون بتحصيل نصيبهم من الزكاة السنوية المقررة لهم، على أن الموقف الذي

Trans. of Arabic News from the Consul General (Baghdad) to the British Embassy (1) (Constantinople) March 1866 (F. O. 195 - 803 A).

Aitchison, op. cit., Vol XI pp. 103 - 104. See also Badger, op. cit., Introduction and (2) Analysis P. civ.

Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf, see Colonel Pelly's (3) Political Despatch to India No. 6123 August 1866 (F. O. 78/5108), Aitchison, op. cit., Vol XI P. 206.

Badger, op. cit., Introduction & Analysis P. cii. (4)

اتخذته الحكومة البريطانية ضد السعوديين قد شجع السيد ثويني لكي يتخلص من قيود اتفاقيته السابقة في عام ١٨٥٣، كما انتهز فرصة وفاة الإمام فيصل في ديسمبر سنة ١٨٦٥ وحدث الشقاق بين أبنائه فقاد حملة لاستعادة المقاطعات العمانية التي كانت خاضعة للإمام فيصل^(١)، وقد أيدته السلطات البريطانية في ذلك، كما وجد تأييداً كبيراً من القبائل الهناوية وعلى الأخص من مقاطعة الشرقية، حيث لقي من زعيمها الشيخ صالح بن علي الخارثي مساعدة فعلية. ومعروف أن تلك القبائل كانت على عداوة تقليدية مع الغافريين الذين كانوا يرحبون بالحكم السعودي، على أن الظروف لم تسر لثويني وفقاً لهواه فقد لجأ السعوديون في هذه المرة إلى الحيلة فاستمالوا إليهم ابنه سالم حاكم ميناء صحار، وبدلاً من أن يتولى سالم قيادة القوات العمانية ضد السعوديين قام بقتل أبيه في صحار، وكان قد ذهب إلى هناك لتنظيم تلك الحملة^(٢). ومما يؤكد وقوع تلك المؤامرة أن بعض السعوديين قد ثبت اشتراكهم مع سالم في حادثة القتل هذه. وبوفاة السيد ثويني أعلن سالم نفسه خليفة لأبيه في فبراير عام ١٨٦٦^(٣).

سالم بن ثويني ١٨٦٦ - ١٨٦٨ :

وكان من الطبيعي أن ينتهج سالم سياسة أخرى غير سياسة أبيه، فقد هادن السعوديين ووجد منهم مصدراً محتملاً لتأييده. كما اعترف عزان بن قيس حاكم الرستاق، الذي كان لا يزال صديقاً للسعوديين، بأن سالمًا حاكمًا زميل له وانضم إليه في زمالة سرعان ما تفككت عراها^(٤). ويبدو أن سالمًا، نظراً لميوله السعودية، قد بدأ صفحة سيئة في علاقاته مع الإنجليز، ويفهم من تقرير (بلي) المقيم البريطاني

(١) لوشر: الكويت عام ١٨٦٨ (مترجم) ص ٤.

(٢) شركة الزيت العربية الأمريكية - إدارة العلاقات - شعبة البحث - عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، ص ٣٤.

See also Aitchison, op. cit., Vol. XI p. 43 and Badger, op. cit., Introduction & Analysis pp. cii - ciii.

Huart, Histoire des Arabes, tome II p. 279. (٣)

(٤) شركة الزيت العربية الأمريكية - إدارة العلاقات - شعبة البحث - عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ص ٣٥.

في الخليج والذي بعث به إلى حكومة الهند في عام ١٨٦٦ بأن سالماً قد أعلن عدة قوانين تنطوي على السخف والتعصب وتمس الرعايا الإنجليز المقيمين في أراضيهم، واتهمه بأنه ألقي البلاد في أحضان الفوضى، ولذلك توقفت التجارة وهجر الرعايا الإنجليز مسقط^(١). ولعل ذلك ما يفسر تقدم «بلي» في خلال هذه الفترة إلى صحار حيث عمل على فك حصار تركي بن سعيد، الذي كان قد سجنه سالم عند قيامه بحركته، أملاً في أن يجعل منه أداة لمناوأة حكم سالم.

ويؤكد لنا كولمب Colomb الذي زار مسقط في ذلك الوقت أن الشعور العام بالسخط كان سائداً ضد سالم، فإن العرب عادة لا يغتفرون قتل الابن لآبيه^(٢). ولذلك وجد صعوبة في الحصول على ولاء العمانيين له^(٣). والواقع أن سالم حاول أن يستميل إليه الإنجليز، فأرسل إلى المقيم البريطاني رسالة يؤكد فيها أن والده مات متأثراً بالحمى، كما أرسل مبعوثه إلى بومباي، وحاول أكثر من مرة التنصل من تهمة القتل. وأخيراً اعترفت به الحكومة البريطانية بعد أشهر قليلة من ولايته في سبتمبر سنة ١٨٦٦، بعد أن توقفت العلاقات بين مسقط والإنجليز حوالي ستة أشهر^(٤). وعملت اعترافها بسالم، وهو الاعتراف الذي ترددت في

(١) تقرير رحلة بلي إلى الرياض عام ١٨٦٦ ص ٧٧ نقلاً عن :

Aitchison, op. cit., Vol. XI p. 44.

انظر أيضاً التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية - عرض الحكومة السعودية ج ١ - ص ٢٢٧.

(٢) Colomb, Slave Catching in the Indian Ocean p. 120.

(٣) على الرغم من المعارضة القوية التي واجهت سالم فإنه مع ذلك لم يعدم الذين أيده في الحكم ودافعوا عنه، ومن المحتمل أن يكون قد وجد ذلك التأييد من ولاية بغداد، ولكننا مع ذلك لا نجد وثائق رسمية تتعلق بذلك وكل ما لدينا بعض القصائد التي وردت في ديوان الأخرس شاعر العراق الشهير. وفي هذه القصائد يتجه الشاعر إلى الدفاع عن سالم وينفي عنه تهمة القتل، ويشير إلى استبداد السلطان العثماني الموقوف إلى جانبه. ولكن فيما يبدو أن ذلك لم يكن يعتمد أكثر من مظهر روحى، وأن الأمر كان بعيداً في الواقع عن إرسال جنود إلى هذه المناطق، وفي ذلك يقول الأخرس :

ما عني والده ولا صدق الذي	نسب العتوق إليه وهو جحود
هذا قضاء الله جل جلاله	لا والد يسقي ولا مسولود

ووراء ملك الملوك جميعها	عبد العزيز وظله المستبدود
ملك يقوم بـ... فمعه	أبي يساء عساكر وجنود

ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٤) انظر الطراز الأتني في شعر الأخرس - جمع عزت الفاروقى، ص ١٢٩ - ١٣٠.

Aitchison, op. cit., Vol. XI p. 44.



إعلانه في البداية، بأنه لا يوجد دليل ثابت ضد سالم بقتل أبيه، ومن جهة أخرى قلوا كان قد قتل أباه فعلاً، فإن عادة القتل من العادات المميزة للمجتمع العربي في تلك الجهات^(١). فضلاً عن أن سالم، وهو الأهم، قد أصبح من الوجهة الفعلية حاكماً وخاصة عقب نجاحه في الحصول على بيعة الناس له بالحكم^(٢). على أن أعظم خطر كان يهدد سالم في سنوات حكمه المتاعب التي كان يتعرض لها من جانب عمه تركي بن سعيد، ذلك أن اعتراف الحكومة البريطانية بحكومة سالم لم يحل دون تركي من وضع الخطط للتخلص من ابن أخيه، وإذا كانت الحكومة البريطانية قد تدخلت قبل ذلك بعدة أشهر لإطلاق سراح تركي فإن ذلك قد حدث في الوقت الذي لم تعترف فيه بحكم سالم، أما الآن فقد تغير موقفها الذي اتجه لتناوئة تركي وخاصة بعد أن تبين لها ماله من أطماع في الشرق الإفريقي، وهذه الاطماع لن ينجح في تحقيقها إلا إذا تمكن من الاستيلاء على عمان في بداية الأمر، وكان تركي في ذلك الوقت، مقيماً في بوشهر حيث كانت تدفع له الحكومة البريطانية راتباً شهرياً، ولذا فقد بادرت بإيقاف تلك المنحة وخصوصاً بعد ما ظهر واضحاً من اتجاهه إلى الساحل المهادن متعاوناً مع شيخ أبو ظبي بقصد الهجوم على مسقط، كما حذرته بأن أي هجوم يقوم به بالاتفاق مع هذا الشيخ أو غيره سوف يعرضه لانتقام الحكومة البريطانية الراجح. وعلى أي حال فقد فشل تركي نظراً لتدخل المقيم البريطاني في أن يستحوذ على مساعدة شيوخ الساحل، ولذلك قرر أن يوجه أعماله الحربية صوب الداخل ليتفادى معارضة بريطانيا بخرق الهدنة البحرية. وفعلاً اتجه تركي إلى مقاطعة «نخل» واستطاع بمساعدة شبخها الاستيلاء على ميناء صحار وإن كان قد اضطر إلى الانسحاب منه بعد قليل. على أنه لم يلبث أن وجه هجوماً ثانياً صوب الداخل، وقد عمل في هذه المرة على إثارة شعور الناس ضد سالم، ونجح تركي في أن يجد تأييداً من شيوخ الظاهرة والشرقية فانضم إليه الكثيرون ووالته قبائل بني بو حسن والحجريين والحارث. ويقول «السالمي»، المؤرخ العماني، «بيد أن نجاحه في الحصول على التأييد التام من

(١) Colomb, Slave Catching in the Indian Ocean p. 121.

(٢) لونغروب مستورد: حاضر العالم الإسلامي ج ٢ ص ٢٦٤.



هذه القبائل لم يتم، ذلك لأن صالح بن علي الزعيم الهنأوى ظل محتتماً عن الاشتراك مع تركى، ولم يكن راضياً عن خروج قومه ضد سالم الذى كان قد وعده بأن يقيم العدل^(١). وكان صالح بن علي قد والى ثوبى عندما كان سلطاناً وهو الآن يقف موالياً إلى جانب ابنه سالم. وعلى أى حال فقد استطاع تركى بمن انضم إليه من القبائل أن يقوم بهجوم على سالم، وكان فى وسعه أن ينجح فى ذلك الهجوم لولا معارضة الإنجليز^(٢). فقد نجح فى الاسنيلاء على ميناء مطرح، وكان يتجه بعد ذلك إلى التقدم صوب مسقط، وحاول سالم فى خلال هذه الفترة أن يهادن تركى، فعرض عليه التنازل عن ميناء صحار وأن يجسرى عليه راتبا شهرياً، ولكن تركى رفض هذه المهادنة وأصر على مطالبته بجميع عمان، واستمر فى تقديمه إلى مسقط، وأخذ سالم يستعد للدفاع ويستنجد بالإنجليز ويستحصل القبائل للوقوف إلى جانبه. ويقال إنه قد تسلم مبلغ ٤٠,٠٠٠ ريال من نائب الملكة فى الهند لاستخدامها ضد تركى. وفى أثناء هذه الفترة دبت الاضطرابات فى مسقط وهجرها الكثيرون، وهنا وجدت الحكومة البريطانية ضرورة التدخل لحل الأزمة بحجة حماية ميناء مسقط ومن ثم طلب حاكم الهند من المقيم البريطانى فى الخليج بأن يتقدم إلى مطرح حيث يعقد اجتماعاً يحضره تركى^(٣). ولكن تركى رفض قبول الدعوة للاجتماع فأرسل إليه «بلى» مؤكداً أن الحكومة البريطانية لن تعترف به حاكماً حتى لو انتصر، وأن السفن الحربية البريطانية ستدك جميع الحصون التى يستولى عليها^(٤). وعندما هدد «بلى» باستخدام القوة أسرع تركى بإرسال مندوب من طرفه، وفى هذا المؤتمر تقرر أن يأخذ تركى راتبا شهرياً من ابن أخيه (٦٠٠ ريال) على أن يقيم فى الهند ليكون دائماً تحت إشراف بريطانية^(٥).

(١) السالى: نفقة الأعيان بسيرة آل عمان، ج ٢، ص ٢٢٧.

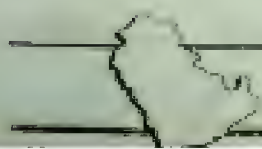
(٢) شركة الزيت العربية الأمريكية - إدارة العلاقات - شعبة البحث - عمان والساحل الجنوب للخليج

القارنى، ص ٢٦.

(٣) Badger, op. cit., Introduction & Analysis pp. cv - cviii / cix - cx.

(٤) التحكيم تشويه النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبى وبين المملكة العربية السعودية، ج ١، ص ٢٢٩.

(٥) Badger, op. cit., Introduction & Analysis pp. cv - cviii / cix - cx.



وهكذا خضعت مطرح للسيد سالم ووصل تركي إلى بومباي في سبتمبر ١٨٦٧ على ظهر السفينة الحربية التي كانت قد قدمت لإبقائه عند حده.

على أن فشل سالم في علاقته مع القبائل العمانية كان أكثر وضوحاً وكان العامل المهم في سقوط حكمه. ويبدو أن تحالفه مع السعوديين هو الذي أدى إلى نزوحه نزعة غافرية، ومن ثم أخذ يضيق الخناق على الهناويين، وفعلاً أرسل سالم قواته في فبراير سنة ١٨٦٨ إلى بركة لمعاونة تركي السديري الحاكم السعودي في البويريمي، كما بعث رسولا إلى مقاطعة جعلان لكي يضم قبائل الهناويين إلى سيطرته ووعد شيوخهم بمكافآت مالية مغرية إذا ما قدموا خضوعهم له. وعلى الرغم من أن سالما كان مدينا ببقائه للإنجليز بوجه عام ولزعيم الهناوية صالح بن علي - الذي وقف يسانده ضد تركي - بوجه خاص، إلا أنه لم يكن حافظاً لحميل صالح، بل لقد ذهب إلى حد تدبير مؤامرة للإيقاع به والسيطرة على القبائل الهناوية التي تزعمها والتي تشكل نسبة كبيرة من قبائل عمان الداخلية. ولكن صالح استطاع أن يكتشف المؤامرة في اللحظة الأخيرة وقد أصبح أكثر إدراكاً إلى فساد تلك السياسة التي ما انفك يتهجها للتعاون مع سلطنة مسقط، والواقع أن تحول زعيم الهناوية عن مناصرة سالم هو الذي مهد الطريق للإطاحة بحكمه وانتخاب عزان بن قيس إماماً (١). وقد أخذت حكومة سالم تواجه معارضة شديدة لاعتمادها على القبائل الغافرية التي تسكن في شمال عمان وتميل إلى حكم السعوديين، ولذلك ثار الحزب الديني وعلى رأسه عزان بن قيس باسم الإياضيين، وعندما أدرك سالم أن كرسي الحكم يهتز من تحته بادر بالفرار إلى قشم ثم إلى الساحل المهادن، وتوجه بعد ذلك إلى الرياض بعد أن رفض الإنجليز معاونته ولكن لسوء حظه وجد الإمام السعودي عبد الله بن فيصل مشغولاً بحرب أهلية ضد أخيه سعود. وفي ذلك الوقت اجتمع زعماء القبائل في عمان وعقدوا الشيعة لعزان بن قيس في عام ١٨٦٨ (٢).

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية - إدارة العلاقات - شعبة البحث - عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ص ٣٦.

(٢) البويريمي: الإمارات السبع على الساحل الأخضر، ص ١٥٧ - ١٥٨.

إمامة عزان بن قيس ١٨٦٨ - ١٨٧١ :

لم يكن مقدراً إذن لحكم سالم أن يستمر المويلاء، فبالإضافة إلى قتله لأبيه - وهي التهمة التي لم يستطع أن يبرئ نفسه منها - كان تحالفه مع السعوديين وتفضيله للقبائل الغافرية التي تعتنق الوهابية قد أثار ثائرة الهناويين، الأعداء التقليديون لهذه القبائل^(١). كما شهدت الأيام الأخيرة من حكم سالم اضطراب الأوضاع في عمان^(٢)، إذ رفض أكثر حكام المقاطعات دفع الضرائب إلى مسقط وجنحوا إلى الاستقلال بمقاطعاتهم، وكان البدو دائمي الإغارة على العاصمة طمعاً في المال، بالإضافة إلى تهديد فارس لموانئ الساحل الفارسي كما سبقت الإشارة إلى ذلك.

وقد تزعم صالح بن علي الهناويين في ثورة كبيرة للإطاحة بحكم سالم، وكان صالح بن علي الزعيم الأكبر ل قبيلة الحارث الهناوية في مقاطعة الشرقية قد تتلمذ على العالم الديني الورع الشيخ سعيد بن خلفان المعروف باسم الخليلي^(٣). وكما يقول السالمي جرت مراسلات بين التلميذ وأستاذه القديم وبحثاً معاً ما يتعين عمله، وقد اتسع نطاق نشاطهما وهما يبحثان مشروعاتهما فكتب العالم رسائل إلى الزعماء البارزين في شرق عمان بينما لجأ صالح إلى التحريض فأكد لزعيم قبيلة بني بوحي بن أن السلطان يستخدم بين قواته عدداً من السعوديين ومنهم أعضاء من قبيلة البوعلي، الأعداء القديمي لبني بوحي، واقترح الخليلي في رسالة بعث بها إلى عزان بن قيس من آل أبي سعيد، وكان حاكماً على الرستاق، عقد اجتماع في بلدة بركة على الساحل، وقد نجح الثوار في الاستيلاء عليها في حريف عام ١٨٦٨ وعقد ذلك الاجتماع فعلاً وحضره شيوخ ورؤساء وعلماء المقاطعات العمانية، وقام على أثره الثوار بالاستيلاء على قلعة مطرح. ولما استلمت حامية القلعة لصالح والخليلي غادر عزان بركة وعجل بالانضمام إليهما

(١) Aitchison, op. cit., Vol. XI p. 44.

(٢) Germain, Que'que mots sur l'Oman et le Sultanat de Mascate. Bulletin de la Société de Géographie, cinquième série tome VI Année 1868 p. 364.

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية - إدارة العلاقات - شعبة البحث - عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، ص ٣٨ - ٣٩.



لمهاجمة مسقط، واستخدم الثوار وسائل الرشوة في الوصول إليها وسقطت المدينة على الفور في ٧ أكتوبر ١٨٦٨، وإن كانت قلاعها قد صمدت بعض الوقت^(١). ولم يكن لدى السيد سالم لا المال ولا الرجال لمقاومة ذلك التقدم المخاطف للثوار فأسرع يستنجد بأعوانه الغافرين، وقد لقي تأييداً من قبائل البوعلى، ولكن لم يلبث أن داهمهم وباء الطاعون فشغلهم ذلك عن نصرته^(٢)؛ فارغى في أحضان الإنجليز إذ صادف في ذلك الوقت وجود الكولونيل لويس بلي Pelly في ميناء مسقط فيادر إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لنصرة السلطان على الثوار، ولكنه ما كاد يتخذ هذه الإجراءات حتى تلقى تعليمات السلطات البريطانية في الهند بالألا يكون منسرعاً في الاعتراف بخلع السلطان سالم ولا يستعمل القوة لمصلحته، وفي حالة الانتخاب فإن الحكومة البريطانية تفضل السيد تركي^(٣).

ومن المهم أن نلاحظ أن ذلك التردد الذي وقفته الحكومة البريطانية هو الذي أدى إلى نجاح عزان بن قيس في ثورته، وقد اقترح «بلي» عقد الهدنة ولكن رفض الثوار ذلك وأعلنوا أنهم قدموا للقتال وليس للمفاوضة. وهكذا أرغم السيد سالم على الفرار من مسقط على ظهر السفينة الحربية برنس أوف ويلز^(٤).

حاز الثوار أكبر نجاح لهم في مسقط وانضم إليهم بقية العلماء والزعماء وعقدوا اجتماعاً كبيراً بغية انتخاب إمام، وقد سيطر على هذا الاجتماع الزعماء البارزون من الإباضيين كالخليلى وصالح بن على والغاري، وهو زعيم وعالم كبير من الباطنة. ويلاحظ أن أولئك الزعماء الثلاثة هم الذين ألقى عليهم بالفعل زمام السيطرة على شئون الحكم الجديد في الإمامة المنبثقة.

وقد وقع اختيار المجتمعين على عزان بن قيس فعقدوا له البيعة. والجدير بالذكر أنه كان أول إمام يعقد عليه في مسقط إذ كانت الإمامة تعقد قبل ذلك في

(١) السالمى: تحفة الأعيان، كد عمان ج ٢، ص ٢٢٤.

(٢) المصدر السابق، ج ٢، ص ٢٣٠.

(٣) التحكيم لشوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة السعودية عرض الحكومة السعودية.

ج ١، ص ٢٣١/٢٣٠.

(٤) Badger, op. cit., Introduction & Analysis p. cxiii.

المدن الداخلية كثروي وبهلي والريستاق^(١). ويبدو أن إجماع العلماء على انتخاب عزان بن قيس، وهو من أحد فروع أسرة البوسعيد كان في الواقع معارضة لآخرين ينحدرون من صلب البيت السعيدى مباشرة^(٢). ويشير «السالى» المؤرخ الإباضى إل ذلك بقوله «إن عزانا الخبير لا لأنه كان أعلى المرشحين صفات، بل لكونه من بيت السلطنة، وتفردوا فيه صدق اليقين وقوة الإيمان وعزيمة الصبر وشدة الوفاء وحسن الاتباع وغاية الورع». ويضيف السالى إلى ذلك قوله: «فصدق الله فيه ظنهم وقام بما حملوه من الواجبات حتى ذهبت في سبيل الله روحه». وقد أورد لنا السالى نص بيعة عزان بالإمامة وقال إنه عثر عليها بين أوراق الشيخ الخليلي وقد جاء فيها:

«قد بايعناك على طاعة الله ورسوله، وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونصناك إماما علينا وعلى الناس على سبيل الدفاع، وعلى شرط أن لاتعقد راية ولا تنفذ حكما ولا تنقضى أمرا إلا برأى المسلمين ومشورتهم... وأن تعطينا على ذلك عهد الله وميثاقه لنا ولجميع المسلمين».

ويقول السالى إن هذه الشروط المذكورة في البيعة هي الشروط التي يشترطها المسلمون على الإمام الضعيف كي لا يدخل في أمر لا يسهه الدخول فيه^(٣). ولكننا نرى أن هؤلاء العلماء قد تعمدوا أن يشترطوا هذه الشروط في بيعة عزان بن قيس حتى ينسئ لهم السيطرة على زمام الحكم وعدم انفراد عزان بالإمامة، وسنلاحظ فيما بعد أن هؤلاء العلماء وبخاصة الشيخ الخليلي هم الذين كانوا يقومون فعلا بالحكم باسم الإمام. وكما يحدث عادة عند انتخاب إمام في عمان تظهر بوادر الصلات بين إباضية عمان وإباضية المغرب، ويقول السالى بصدد ذلك: «وكتب الإباضيون إلى إخوانهم من أهل المغرب كتابا يشيرونهم فيه بأنبيات الإمامة، غير

(١) السالى: تحفة الأعيان بسيرة آل عمان، ج ٢، انظر أيضا عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي.

شركة الزيت العربية الأمريكية، ص ٣٨ - ٣٩.

(٢) كان عزان بن قيس صبورا للبيد سالم وكان رئيسا لأحد فروع أسرة آل أبي سعيد.

See Colombo, Slave Catching in the Indian Ocean p. 121

(٣) السالى: تحفة الأعيان بسيرة آل عمان، ج ٢، ص ٢٣٧، انظر نص بيعة عزان بن قيس.

أنا لم تقف على جواب أهل المغرب لهذا الكتاب، ولكن يقال إن أحد علماء الدين في المغرب اعترم أن يزور عمان ليجتمع بالإمام الجديد، غير أن الإمامة انهارت قبل وصوله (١).

ولما دأبت أنباء الانتخاب في عمان وفد الكثيرون من زعماء القبائل لكي يبايعوا الإمام الجديد. وعين الإمام ولاية وقضاة لجميع المقاطعات الرئيسية في عمان، كما أخضع لسلطته منطقة الباطنة التي ظلت زمناً طويلاً تحت حكم سلاطين مسقط من حكام آل أبي سعيد.

وما يختلف النظر أن إمامة عزان بن قيس هذه كانت هي الإمامة الوحيدة التي أنشأها أهل عمان في القرن الثالث عشر الهجري، وذلك منذ أن انقطعت الإمامة عقب وفاة الإمام سعيد بن أحمد في عام ١٨١٢، ولا شك أن الفضل في بعث الإمامة الجديدة يرجع إلى الجهود التي بذلها الإباضيون في الداخل، وأصبحت الرستاق ومسقط المركزين الرئيسيين للإمامة في خلال النصف الأول من حكم عزان بن قيس، ثم شرع عزان في إخضاع القبائل والمدن الداخلية التي كانت لاتزال مستقلة فأخضع بهلى وأركى كما بايعه أهل نزوى بالإمامة (٢).

وقد حاول السيد سالم - السلطان السابق - أن يستعيد سلطته من جديد، وفي الفترة من أكتوبر عام ١٨٦٨ إلى مارس عام ١٨٦٩، أخذ يجمع قوات كبيرة في جزيرة قشم وبندر عباس، بيد أن حرص بريطانيا على تنفيذ المهادنة البحرية أوقف أية أعمال بحرية تقوم في الخليج، وعلى أي حال فقد نجح سالم في أن يعسكر بقواته في دبي على الشاطئ الشمالي لعمان، ومن هناك اتصل بحليفه القديم تركي السديري (٣)، وقد رد عليه في يناير عام ١٨٦٩ يقول : «تلفيت كتابك وفيه تقول إن الحكومة البريطانية منعت جميع الأعمال البحرية، ولكن الأعمال لاتزال مباحة في البر وعندى معدات كثيرة، فعليك أن تبدأ بالهجوم، وإذا كان لديك العون الذي كتبت لي عنه فانضم إلي» (٤).

(١) المصنف السابق : ج ٢، ص ٢٣٩ - ٢٤٠، من الخطاب.

(٢) انظر أخبار تلك الغزوات في السائل : تحفة الأعيان بسيرة آل عمان، ج ٢، ص ٢٤٩ - ٢٦٦.

(٣) Badger, op. cit., Introduction & Analysis pp. cxiv - cxv.

(٤) شركة الزيت العربية الأمريكية : عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، ص ٤٦.

وبتعاون سالم مع تركي السديري تكون ائتلاف من الزعماء المحليين لمحاربة الإباضية في الداخل، ولكن حدث في إبريل عام ١٨٦٩ أن قتل تركي السديري في أثناء قيامه بتنظيم شئون القواسم في بلدة الشارقة، وخلفه أخوه عبد الرحمن. غير أن هذه الخسارة جاءت صدمة لسالم^(١)، وظهر ذلك في فشله في التقدم بمفرده، فقد كانت القبائل لا ترحب كثيراً بمعاونته، بل باستقباله، فاضطر في سبتمبر عام ١٨٦٩ أن يعود إلى ملجئه في جزيرة قشم بعد أن فشل في استرداد حكمه^(٢).

غير أن أهم خطر تعرضت له إمامة عزان بن قيس في تقديرنا، هو عدم نجاحها في التوفيق بين القبائل الغافرية والهناوية. فقد كان المنتظر نظراً لتحالف عزان مع السعوديين أن ينتهج في سياسته أسلوباً معتدلاً مع قبائل الغافرية، ولكن عزان في الواقع لم يكن يتصرف بمفرده في شئون الإمامة كما سبق أن ذكرنا، وإنما كان الرأي الأول لزعماء الهناوية، وبطبيعة الحال أدى ذلك إلى اصطباغ الإمامة الإباضية بصبغة هناوية كان من نتيجتها استياء الغافريين الذين أخذوا يتحينون الفرصة للقضاء عليها، ويقول السالمى بصدد ذلك: «وكانت الغافرية من سوء رأيهم يرون أن الدولة قد صارت للهناوية فأقسموا العداوة للإمام ومن معه، والحق أن أفاضل الهناوية والغافرية قد دخلوا تحت طاعة الإمام ورضوا أمره، وإنما بقيت رؤساء القبائل وأتباعهم من كل جاهل ومنافق، فدخلتهم العصبية، واشتهر بذلك أهل وادي سمائل والرحيبين وبنو ريام والجنبة»^(٣). وقد واجه الإمام عزان ثورة كبيرة تزعمها الغافريون في فبراير سنة ١٨٦٩، وعندما تصدى لهم فر معظمهم من أراضي الإمامة وانضموا إلى السيد سالم السلطان السابق الذي كان لا يفتأ في العمل على استرداد حكمه، ولم يقتصر الأمر على تلك الثورة إنما عمل السعوديون على نصرة القبائل الغافرية، وأعلنوا عداوتهم للإمام. وقد أرسل الأمير السعودي عبد الله بن الفيصل مبعوثاً من قبله إلى الإمام عزان بن قيس يطلب منه

(١) المصدر السابق، ص ٤٢.

(٢) Badger, op. cit., pp. cxiv - cxv.

(٣) السالمى - تحفة الأعيان بسيرة آل عمان، ج ٢، ص ٢٤٢.

المبادرة بدفع الزكاة التي اعتاد السعوديون أن يتلقوها من مسقط^(١). وبطبيعة الحال رفض الإمام دفع الزكاة، بل واعتقل مبعوث الأمير، فكان لامفر إذن من الصراع بين الإباضيين والسعوديين^(٢). ومما هو جدير بالذكر أن عزان بن قيس كان يتحصل على الأموال اللازمة له في حروبه ضد السعوديين عن طريق قروض أهلية، وقد أجاز له ذلك الشيخ الخليلى وكتب له عن جواز فرض هذه القروض حتى لو استخدم العنف في جبايتها. وقد ورد أول ذكر لهذه القروض في كتاب بعث به الشيخ الخليلى إلى الإمام في عام ١٨٦٩، ردًا على رسالة الإمام التي أبدى فيها خشيته من الاستعدادات الحربية التي يقوم بها السعوديون في نجد وطلب مشورته في جباية الأموال لغرض الدفاع، ولاسيما أن خزانة الإباضيين قد نصبت أمام كثرة ما أنفقته الإمامة لتعزيز حامياتها، فرد عليه الخليلى بأن سمح له بعقد قروض من الإباضيين. وجاء في رسالة الخليلى «قم على بركة الله بجنود المسلمين من الشرفية والباطنة وغيرها قبل وقوع الخلل في البوريمي وإذا وصل ابن سعود قبلك نخاف أن تنكشف عن داهية لا يمكن تداركها للأبد إن كان مرادك الدفاع عن هذه الرعية من حد بركة إلى البوريمي والظاهرة فلا بد من الخروج في سبيل الله وله حكم الدفاع، يلزم جميع أهل عمان بأموالهم وأنفسهم وقد أجزنا لك دعوتهم وجبرهم إليه وتأديهم، ولقد أجزنا في هذا الخروج القرض من الرعية على بيت المال ولو بالجبر أمرناك به فالزمهم إياه عن أمرنا ورأيانا^(٣).

ولهذا الكتاب أهمية خاصة لأنه يبين كيف يستطيع الخليلى بما يتمتع به من سلطة عالية أن يصدر أوامر حتى للإمام، ولاشك أن الإشارة في هذه الرسالة إلى أن الدولة محاطة بالأعداء لتدل على المعارضة التي كانت ناشئة في عمان ولاسيما بين

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، ص ٢١ / ٢.
 Arabian American Oil Company, Oman & The Southern Coast of the Persian Gulf. (٢)
 See appendix No. V. Zakah. Examples of Payments of tributes in the region of the Persian Gulf p. 266.

(٣) السالمى: غلة الأعيان سيرة آل عمان، ج ٢، ص ٢٥٨، انظر نص خطاب الشيخ الخليلى إلى عزان بن قيس.

القبايل الغافرية التي كانت تميل مصالحها مع مصالح السعوديين^(١). وعمل الإمام برأى الخليلي وأخذ القروض من الرعية وأمر عماله فاقترضوا له وكتب لأمرء الجند أن يلاقوه بالبوريمي^(٢). على أن هذه القروض لم تكن كافية لسد حاجة الدولة ولذلك اتجه زعماء الإمامة إلى مصادرة أموال أفراد أسرة آل أبي سعيد الذين لم يكونوا منضمين إلى صفوف الحركة الجديدة. ويبرر السالمى هذه المصادرة بقوله «إن الملوك قبل الإمام قد أخذوا الجبايات من غير حلها ووضعوها في غير أهلها»^(٣). والجدير بالذكر أنه قد حدث جدل في مصادرة تلك الأموال وكان من رأى الشيخ الغاري أنه يجب ألا تصادر إلا أموال الثوفين من الأسرة، غير أن الشيخ الخليلي أقوى الزعماء نفوذاً رأى أنه يجب الاستيلاء حتى على أموال الذين مازالوا على قيد الحياة، وقد أيد هذا رأى الشيخ صالح بن علي فكتبت له الغلية، وتألف الأموال التي صودرت من الأموال التي جمعت كجبايات ولكنها لم تستخدم لمصلحة الذين دفعوها. وعقب مصادرتها وضعت في بيت المال الإياضي للإتفاق منها على شئون الدولة ورعاياها. ويقدر بادجر Badger قيمة الأموال المصادرة بما يساوي ٢٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني ويقول إنها الثروة التي تركها السيد سالم عند فراره من مسقط^(٤).

احتلال البوريمي :

وقد انتهز الإمام عزان بن قيس فرصة اشتداد الخلاف بين الأميرين السعوديين عبد الله وسعود للتقدم صوب البوريمي، بل ويقال أيضاً أن الأمير سعود قد رافق الإمام إلى الواحة نكاية في أخيه الذي تقدم لناواة قوات عزان. ولكن عبد الله لم يواصل نزاعه مع الإمام، فقد خشي أن هو يفتي في البوريمي أن ينتهز أنصار أخيه سعود فرصة غيابه عن عاصمة بلاده فيعزلوا مراكزهم، ولهذا يادر بالعودة إلى الرياض^(٥). كذلك ساعد عزان بن قيس في احتلال البوريمي

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي. ص ٥٠.

(٢) السالمى: تحفة الأعيان بسيرة آل عمان، ج٢، ص ٢٦٢.

(٣) المصدر السابق: ج٢، ص ٢٤٦، ٢٤٧ - انظر نص قرار المصادرة.

(٤) Badger, op. cit., p. CXIII.

(٥) Aitchison, op. cit., Vol. XI p. 45.

ثورة بعض زعماء قبيلة النعيم الواسعة النفوذ ضد الحاكم السعودي ودعوتهم لعزّان لكي يخلصهم من حكمه المستبد. وتقرر بعض المصادر أن محمد بن علي زعيم هذه القبيلة وفد إلى الباطنة وأبلغ الشيخ الغاربي، وهو أحد الزعماء الثلاثة الذين كانوا يقومون بالتصرف في شئون الإمامة، رغبته في أن تحل قوات الإمام محل السعوديين، ولما حدث الهجوم على الواحة من قبل الإمام عزّان بن قيس لعب رجال قبيلة النعيم الذين يعرفون أسرار الدفاع عن الواحة دوراً مهماً إلى جانب الإمام^(١)، وإن كانت المصادر السعودية تُلقي تبعة العصيان على زعيم أو زعيمين من تلك القبيلة وتؤكد أن آل النعيم ظلموا مواليين للحكم السعودي، وتستند في ذلك إلى تقرير بحث به ديزيرو Disbrow مساعد المقيم البريطاني في الخليج إلى حكومة الهند بذلك الصدد، هذا بالإضافة إلى ما أكدته الكابتن «واي» بأن كلا من رئيس دبي والعجمان قد ذكرا له بأن أهالي البويري يريدون الإمام عبد الله وليس عزّاناً^(٢). كذلك تلقى الإمام عزّان تأييداً من الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي، الذي لم يكن على وفاق مع السعوديين، وقد ألح فيما قبل على الإمام أن يتقدم بلا إبطاء إلى البويري ويستولي على الحصن بنفسه. وفي شهر يونيو سنة ١٨٦٩ ظهر الإمام وجيشه تجاه البويري تؤيدهم قبيلة النعيم، وبعد بضعة أيام وافقت حامية السعوديين على الاستسلام وبقي الإمام في البويري بعض الوقت ينظم إدارة هذه المنطقة لتكون متفقة مع النظام الذي يطبق في المناطق الأخرى للإمامة، ولكن كان لابد من أن يشرك حلفاء من آل النعيم وحاكم أبو ظبي في تلك الغنيمة، ولذلك قسم الواحة إلى ثلاثة أقسام: القسم الأول مقاطعة الطواهر للشيخ زايد حاكم أبو ظبي، والقسم الثاني مقاطعة الحلة للشيخ محمد بن علي النعيمي، والقسم الثالث وهو قصر آل سعود للإمام الذي كانت له السيادة على الجميع. وقد عين الإمام عند مغادرته البويري محمد بن سعيد الهناوي والياً من قبله على المنطقة بأسرها، غير أن الأمور لم تستتب على ذلك الوضع فقد اشتدت

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية. عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي. ص ٢٢ - ٢٤.

(٢) التحكم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة السعودية، ج ١، ص ٢٣٢، ٢٣٣.

المنافسة على حكم الواحة، واتجه زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي إلى العمل على
 الانفراد بحكمها في الوقت الذي ثار فيه آل النعيم، وأسرع الإمام عزان بالقبض
 على محمد بن علي النعيمي. وفي ذلك الوقت كان الشيخ زايد يبدل كل ما في
 وسعه لطرد الإمام من الواحة، ويبحث يستميل إليه حاكم الشارقة الشيخ سالم بن
 سلطان. ولكن بطبيعة الحال رفض سالم ذلك الطلب وإنما اتخذ الأبهة لمناصرة
 حلفائه السعوديين وتمكن بعد أن جمع أنصاراً له من بني قتب وآل النعيم والغفلة
 والخواطر والظفيع أن يطرد كلا من زايد وعزان من البوريمي، وسلم قصر آل
 سعود إلى السعوديين الذين بادروا بتعيين آل من قبلهم على البوريمي ووضعوا
 مع آل النعيم الموالين لهم تنظيمات خاصة حولتهم صلاحية العمل وجمع الزكاة
 باسمهم^(١). على أن سيطرة السعوديين لم تستمر طويلاً، إذ أن فتح العثمانيين
 للإحساء سنة ١٨٧١ وازدياد سطوة آل الرشيد، أدى إلى إضعاف الإمارة
 السعودية، ومن ثم ضياع سيطرة السعوديين على الواحة التي عادت إلى أصحابها
 الأصليين من آل النعيم. ولم تلبث الإمامة أن تعرضت بعد ذلك لخطر آخر حينما
 ثارت قبيلة البوعلي القوية الساكنة في جعلان وأعضاؤها يعتنقون الدعوة الوهابية،
 وهم فضلاً عن ذلك كانوا أنصاراً قدامى للسلطان السابق. ولم يبق لهذه القبيلة
 أن هزمت في عقر دارها إلا في خلال الحملة البريطانية على منطقة جعلان في عام
 ١٨٢١، غير أن الإمام لم يتردد في الزحف عليها وانتصر، وأرسل الزعماء
 الثائرين أسرى إلى م سقط وأباد حصونهم عن آخرها وعين والياً جديداً للمنطقة،
 غير أن الرجال المستولين في حكومة الإمام لم يرضوا عن كيفية معالجة الإمام
 للموقف فأرسل الشيخ الخليلى إلى عزان كتاباً انتقده فيه بشدة على ترفقه في
 معاملة العصاة، وكان من رأى الخليلى أنه يجب إبادتهم، وبذلك يزول الخطر عن
 الإمامة زوالاً تاماً، وقد حدث في النهاية ما توقعه الشيخ الخليلى حيث نعت هذه
 القبيلة دوراً كبيراً في سقوط الإمامة^(٢).

(١) البوريمي: الإمارات السبع على الساحل الأعظم، ص ١٥٨ - ١٦٠.
 (٢) شركة الزيت العربية الأمريكية: عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، ص ٤٦ - ٤٧.



انهيار الإمامة :

ومع أن الكثيرين تحالفوا ضد الإمامة فإنها مع ذلك لم تفسقر إلى المؤيدين لها، وكان معظمهم من الإباحيين المدفوعين إلى الولاء للإمام بدافع من عقيدتهم، كذلك ظلت كثير من القبائل الهنأوية وبعض من الغافرية على ثقتهم بالإمام عزان ابن قيس على أنه مما يستلقت النظر أنه في خلال الفترة التي قضاها عزان بن قيس في الحكم لم تقم بينه وبين الحكومة البريطانية أية علاقات، وربما يرجع ذلك إلى التعاليم الإباحية التي لا تقر وجود هذه العلاقات، فضلا عن أن الحكومة البريطانية لم تعترف بالوضع القائم في عمان نظراً لما أبداه زعماء الإمامة من عدم تسامح وعدائهم الصريح للأجانب. ومع أن السياسة البريطانية إزاء الإمامة قد وصفت بأنها سياسة عدم التدخل إطلاقاً، إلا أن الحكومة البريطانية لجأت إلى المؤامرات ضدها وألبت عليها أعداءها وزودتهم بالمال والسلاح. وإذا كانت الحكومة البريطانية لم تؤيد السيد سالم في استرداده الحكم فقد كان ذلك راجعاً إلى عدم ثقتها بمقدرته في إثارة الشعور العام ضد الإمامة، ومن ثم ركزت اهتمامها على عمه السيد تركي الذي كان يعيش في ذلك الوقت عيشة هادئة في الهند، وكان أكثر صلاحية لأن يكون زعيماً بفضل السلطان سالم في إثارة ذلك الشعور. وقد سبق أن أشرنا إلى أن تركي قد حاول الاستعانة بالإنجليز من قبل ولكن لما كانت الحكومة البريطانية تعلم أن لتركی أطماعاً في شرق إفريقيا فقد فضلت وقوع عمان في أيدي عزان بن قيس على أن تسمح له بتهديد السلطنة الإفريقية فأحبطت مساعي مرتين متتاليتين^(١). ولكن بدأت الحكومة البريطانية تعدل من سياستها فأصدرت في مارس سنة ١٨٦٩ عفواً عنه، ومن المؤكد أن يكون قد تعهد لها بالكف عن محاولات استرداد زنجبار^(٢). وفي أوائل عام ١٨٧٠ سمح الإنجليز لتركی مع علمهم التام بأهدافه بمغادرة الهند وأصبح أمل البريطانيين الأول في إعادة تأسيس ذلك النوع من الحكم المفضل لديهم في مسقط وهو الحكم الذي يعتمد على سلطتهم ويخدم رغباتهم^(٣). وعلى أثر تلقي تركي تأييداً قليلاً

(١) Germain, Quelques Mots sur l' Oman p. 363.

(٢) العقاد، الاستعمار في الخليج الفارسي، ص ٢٤٨.

(٣) المحكم لشجرة التراج الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة السعودية، عرض الحكومة السعودية، ص ٢٣٣.

ومكاثبات من الرؤساء العمانيين الذين لم يكونوا على وفاق مع الإمامة^(١)، غادر
بومباي على مسؤوليته الخاصة، إذ إن الحكومة البريطانية تمسكاً بسياساتها التقليدية
لم تقدم له مساعدات مكشوفة، كما أنها لم تسمح له في بداية الأمر بالقيام بهجوم
بحري لعدم الإخلال بنظام الهدنة البحرية^(٢). على أنها سمحت له فيما بعد أن
يركز قواته على الساحل المهادن وذلك بعد أن أخفق في محاولته الأولى، ولما كان
تركي يدرك ضعف مركز الإمام عزان في مقاطعة الظاهرة - حيث الأهالي سنيون
وليسوا إباضيين، تحرك للعمل في ذلك الإقليم، ولكنه لقي صعاباً كثيرة في
محاولته التي بذلها لكسب قبيلة النعيم للوقوف إلى جانبه. وفي إبريل ١٨٧٠
بعث الوكيل الوطني في المشاركة إلى الكولونيل «بلي» المقيم السياسي في الخليج
تقريراً يقول فيه «يظهر أن محمد بن علي رئيس النعيم ليس راضياً عن السيد
تركي»^(٣) وعقب ذلك انسحب تركي من البوريمي، على أنه عاد في سبتمبر
١٨٧٠ إلى محاولة الاستيلاء عليها من جديد، بيد أن الحصار الذي فرضه على
الواحة انتهى بالفشل. ولما كانت بريطانيا تخشى ازدياد شوكة عزان بن قيس، ومن
ناحية أخرى كان سلطان زنجبار يخشى بدوره من أنه إذا فشل تركي في الهجوم
على عمان أن يعاود الكرة على بلاده، فلهذين السببين، تلقى تركي التأييد المعنوي
من حكومة الهند والتأييد الفعلي من سلطان زنجبار، فقد أرسل برغش بن سعيد
تعليمات إلى إحدى الشركات البريطانية في بومباي بأن تدفع لأمير السعوديين مبلغ
٢٠,٠٠٠ ريال إذا ساعد جيش تركي. وفي أواخر عام ١٨٧٠ نزل تركي إلى
الساحل المهادن، ومع أن معظم الزعماء هناك بادروا إلى التعاون معه، فإنه لم
يستطع هو أو حلفاؤه أن يكسبوا تأييد زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي الهناوي،
الذي انضم إلى عزان بن قيس في الوقت الذي اتجه فيه شيوخ دبي وعجمان ورأس
الخيمة الغافريون لمعاونة تركي بن سعيد^(٤). وفي شهر نوفمبر عبر تركي الخليج

(١) السامي: تحفة الأعيان بسيرة آل عمان، ج ٢، ص ٢٦٦.

(٢) Aitchison, op. cit., Vol. XI p. 95.

(٣) التحكيم نسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية، ج ٢، ص ٢٢٤-٢٣٥.

(٤) Badger, op. cit., pp. CXVI - CXVIII.

قاصداً بندر عباس على الساحل الفارسي وحاول في أثناء زيارته لذلك الميناء أن يرتب حلفاً مع السعوديين ضد الإمام، غير أن الأوضاع المضطربة في نجد لم تسفر عن تأييد السعوديين لقضية تركي. وعلى أي حال فقد مضى تركي في حركته واستطاع بالتدريج أن يرتبط بالكثير من الغافريين في منطقة البويرمي بعد فشله في الاستيلاء عليها، وفي الشرقية حيث أصبحت قبيلة آل وهية والبوعلى وقبائل أخرى حلفاء له، وهذه القبائل هي التي تعرضت لكثير من الغزوات الإباضية عليها. في الوقت الذي قام فيه الإمام عزان بن قيس بحشد قواته في عمان الوسطى حيث اختار مدينة نزوى عاصمة لحكمه ووقف إلى جانبه صالح بن علي وهو أقدر قادة الشرق. وفي الوادي الضيق القريب من ضنك أنزل تركي هزيمة شديدة بالإمام وأكرهه على التخلي عن الظاهرة وعمان الوسطى متلمساً سبيل عودته إلى ساحل مسقط، واتجه تركي بعد ذلك لمهاجمة الإمام، وتسلف المهاجمون أسوار قلعة مطرح التي كان الإمام نازلاً فيها وانضم الإمام بنفسه لصد المهاجمين ولكن الرصاص أطلق عليه فقتل في أواخر يناير ١٨٧١. ونقول إحدى الروايات إن الرصاص القاتلة أطلقت عليه من أحد أتباعه في داخل الأسوار، ولكننا لا ندرى حقيقة الأمر، على أنه إذا صدقت هذه الرواية فهي تؤكد لنا مقدار ما كان يشعر به الهناويون من استياء، ويعترف السالمي نفسه بأن كثيراً من الهناوية قد انضمت إلى تركي في ثورته على الإمام^(١). وبعد وفاة الإمام فقد المدافعون عن المدينة حماسهم فاستسلمت مطرح وتبعتها مسقط، أما الشيخ الخليلي الذي كان الرأس المدبر للإمامة، فقد تحصن في القلعة الشرقية مع جماعة من رجال قبيلة بني رواحة ووصل تركي إلى مسقط ليتولى محاصرة القلعة، ولكن بعد وساطة القيم البريطاني في الخليج عقدت الهدنة وظل مصير الخليلي يكتنفه الغموض، ولكن يكاد يكون من المؤكد أنه لقي حتفه متوقفاً أو مقتولاً بعد وفاة الإمام بقليل.

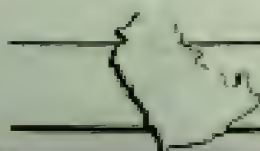
ويمكن تحليل أسباب انهيار إمارة عزان بن قيس، وأن نرجعها إلى عدة أسباب: فالسبب الأول يرجع إلى عدم تحالف الهناوية والغافرية، وليس من شك

(١) السالمي، نعمة الأعيان سيرة آل عباس، ج ٢، ص ٢٦٦.

في أن الكثيرين كانوا يعادون الإمامة سرّاً أو علانية بسبب الصبغة الهناوية التي اصطفت بها، أو لأنهم لم يرتضوا أساليب حكمها، والسبب الثاني يرجع إلى أنه لم يكن للإياضيين في الداخل حكومة مركزية خاصة بهم منذ زمن بعيد، ولذلك افتقدوا إلى الخبرة وإلى رجال يحسنون الإدارة ولا سيما فيما يتعلق بتوجيه دفة الأعمال العسكرية^(١). كما أن الإمامة كانت محسوبة بأعداء يتربصون بها لقلبها، ويبدو أن أولئك الذين كانوا يحكمون الإمامة أخفقوا في أن يكتسبوا تأييداً أهلياً. وكان من جراء تعسف الإياضية أن طبقت إجراءات وقع عبثها الشقيل على الرعية مما جعل الكثيرين من الناس يؤثرون حكم السلاطين المسم بالتساهل عن الحكم المزمّت للأئمة. ولما زادت المخاطر الخارجية على الإمامة في أيامها الأخيرة صار من الضروري تطبيق إجراءات فاقت في شدتها كل ما سبقها حتى أن كثيراً من الذين كانوا يريدون الإمامة من الناحية النظرية لم يكونوا على استعداد من الناحية العملية لئلا التضحيات في سبيل إنفاذها. وزاد على ذلك أن القوة الرئيسية للإمامة كانت مركزة في أيدي الشيخ سعيد بن خلفان الخليلي وكانت قسوة ذلك الرجل وتزمته الشديدين جعلاً حكم عزان بن قيس مكروها في عمان^(٢). وعلى ذلك يمكن أن نقرر هنا أن إنشاء الإمامة لم يكن مجرد تحويل السلطة من عضو في الأسرة الحاكمة إلى عضو آخر، فالواقع أنه كان انقلاباً قائماً على مبدأ العودة إلى الطريقة القديمة في حكم البلاد، دون النظر إلى ما طرأ على البلاد نفسها من تطور كان من الضروري مراعاته. وقد يكون من المناسب أن نشير هنا إلى نفس المشكلة قد واجهت الدولة السعودية في عصرها الحديث، ولكن بينما نجح السعوديون في إحداث ذلك التطور أصّر الإياضيون على أنظمتهم الجامدة المنطوية، فكان هذا في تقديرنا من أكبر أسباب انهيار الإمامة الإياضية وفشلها في الحصول على التأييد الكافي لاستمرارها. ويمكن أن نستدل على ذلك في أن الإمامة لم تلق تأييداً في مسقط حيث كان الأهالي قد تعودوا على مظاهر الحضارة الحديثة.

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية - عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، ص ٥٥ - ٥٦.

Aitchison, op. cit., Vol XI p. 45. (٢)



وبالإضافة إلى الأخطار الداخلية التي كانت تحيط بالإمامة كان هنالك خطر خارجي يتمثل في الحكومة البريطانية التي كانت تراقب أوضاع الحكم الديني في عمان، ويبدو أن رحلة كولب (Colomb) أحد رجال البحرية البريطانية إلى مسقط كانت بتعليمات من حكومة الهند للتعرف على نظام الحكم الجديد. ويشير كولب إلى أنه قد ثبت لديه بعد سؤاله لعدد كبير من أهالي مسقط أن السكان مناوئون لحكم الإمام نتيجة تعسفهم. وسجل لنا كولب محادثة طريفة دارت بينه وبين أحد العمانيين خاصة بذلك الموضوع. ومع ذلك فقد أعجب كولب بالإمام عزان بن قيس ووصفه بأنه مصلح ديني «كان إماماً للدين وسلطاناً على الدنيا يقضى أوقاته في العبادة والإرشاد عندما لا يكون هنالك جهاد»^(١). أما لوريمار Lorimer فقد ذكر عن عزان أنه كان من أكفأ حكام عمان وأتبعهم حظاً وأنه لولا تدخل الحكومة البريطانية لربما استطاع أن يتغلب على جميع مصاعبه وأن يجعل من عمان فترة من الزمن على الأقل شبه مملكة منظمة^(٢). وفي الواقع أن السبب الأساسي في انهيار الإمامة أن الظروف لم تكن قد سنحت تماماً لقيامها، رغمًا عن الجهود التي بذلت لبعثها قبل ذلك بعشرات السنين، وبالتالي فإن حركة عزان بن قيس لم تكن حركة وطنية دينية بقدر ما كانت مؤامرة للإطاحة بحكم سالم، ومن ناحية أخرى كان انبعاث الإمامة في ذلك الوقت بمثابة وضع اضطراري لمواجهة النفوذ السعودي الذي كان جائئاً على السلطنة ومهدداً لمعظم مقاطعاتها تهديداً خطيراً^(٣).

تركي بن سعيد ١٨٧١ - ١٨٨٨ :

استطاع تركي في سنوات حكمه الأولى إيقاف جميع الإصلاحات التي قامت بها حكومة الإمامة، وخاصة تلك التي كانت تتعلق بمركزية الحكم^(٤)، على أن الأمور لم تستتب لتركي على الرغم مما حظي به من تأييد شعبي، فقد تميز

(١) Colomb, Slave Catching in the Indian Ocean pp. 122 - 127. Lorimer Gazetteer of the Persian Gulf, Vol. I, p. 492.

(٢) نقلاً عن التحكم نسوية النزاع الإفريقي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة السعودية. ج ١، ص ٢٣١.

(٣) Ruete, Said Bin Sultan See appendix B The Imamate of Oman pp. 179 - 180.

(٤) Ruete, The Al Bu Said Dynasty in Oman & East Africa p. 12.

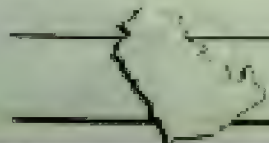
حكمه بالمناوشات التقليدية بين الغافرية والهنأوية وبهجوم أهالي عمان والإباحيين على مسقط ومطرح وغيرهما من مدن الباطنة مما أدى إلى تدخل الإنجليز أكثر من مرة لحمايته ^(١). ويصف لوريمار تركي بقوله «إنه كان هزيل الأخلاق وغادراً في مسلكه أحياناً، لقد كان ضعيفاً وهو ما كان يرغب فيه الإنجليز على ما يظهر إذ إن ذلك أدى إلى اعتماده عليهم»، ويؤكد لوريمار ضعف سلطته فيقول «لقد كانت سلطة الإمام في كل الأماكن الواقعة بعيدة عن عاصمته حتى في نهاية حكمه إما إسمية أو واهية» ^(٢). ذلك أن تركي لم يستطع في صراعه ضد عزان بن قيس أن ييسط سلطته إلا على الشريط الساحلي بينما بقيت الأجزاء الداخلية فيما وراء سلسلة جبال الباطنة في حالة فوضى تامة لا تعترف بسلطة مسقط. والحق أن تركي واجه صعوبات كثيرة في الحكم من جراء المنافسين لسلطته، وبرز في ذلك الوقت أخوه الأصغر عبد العزيز، وابن أخيه سالم، الذي حاول استعادة سلطته من جديد. وبعد وفوق عدة اضطرابات تدخل «بلي» المقيم البريطاني في الخليج لحماية السلطان ^(٣). على أن تركي لم يلبث أن تعرض لثورة داخلية أخرى تزعمها أخو الإمام الراحل ويدعى إبراهيم بن قيس الذي استقر في ميناء صحار فترة من الزمن ثم حصن نفسه فيما بعد في جبال الرستاق، وبذل أنصار الإمامة محاولة لعقد البيعة له، بيد أن هذه المحاولة لم يقدّر لها النجاح. كذلك تعرض تركي لعدة ثورات تزعمها الرؤساء الدينيون المتعصبون (الطوّعة)، وقد بلغ من خطرها أن اضطّر تركي إلى التنازل مؤقتاً عن السلطة لأخيه عبد العزيز واتجه إلى جوادور على الساحل الفارسي ^(٤) على أثر نجاح الثوار في دخول مسقط نتيجة استمالتهم للقبائل التي اعتاد سلاطنة مسقط أن يוכלوا إليها - نظير رواتب شهرية وإعفاءات ضرائية - حراسة الممرات الضيقة الموصلة بين العاصمة ومقاطعات الداخل. ومن أشهرها

(١) اليوتيني: الإمارات السبع على الساحل الأخضر، ص ١٦٠.

(٢) نقلاً عن الوثائق السعودية، ج ١، ص ٢٦٠ - ٢٦١.

(٣) Pelly to the Government 22 - 12 - 1871 (Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf Vol. 19.)

Atchison, op. cit., Vol. II p. 49. (٤)



قبائل عيرين وبنى ريام والحارث وبنى خروص، وكانت تسيطر على المدن الداخلية كنزوى وإزكى ولم تكن على وفاق دائم مع سلاطنة مسقط. على أن تركى لم يلبث أن عاد إلى مسقط على أثر فشل عبد العزيز في تهديته جحافل البدو الثائرين حيث انتهاز فرصة انشغال عبد العزيز في القضاء على إحدى هذه الثورات في مقاطعة سمائل فاحتل مسقط وقلاعها^(١)، وإن كان قد وجد من الأسلم أن يتنازل لإبراهيم بن قيس عن إقليم الرستاق. ولكن حكم إبراهيم لم يستمر مدة طويلة على ذلك الإقليم إذ أطاحت به الحكومة البريطانية على أثر اعتداءات أتباعه على ممتلكات بعض الرعايا الهنود ومن ثم أعيد إقليم الرستاق إلى سلطان مسقط في مارس عام ١٨٧٤^(٢).

ومن بين أنصار الإمامة السابقين استقر صالح بن على الحارثي في الشرقية، وكان في الواقع أقوى نفوذاً في دائرة حكمه من السلطان تركى، ذلك لأن معظم زعماء الداخل الذين تعاونوا مع تركى ضد عزان لم يظهروا بعد ذلك ميلاً لقبول حكمه ولهذا عجلوا بالعودة إلى مراكزهم القديمة، مركز الشيوخ الصغار المستقلين. وفي عام ١٨٧٤ أقبل صالح بن على واحتل مدينة مطرح، وكان تركى مريضاً في ذلك الحين وبسبب ضعفه جيش قوى يمكنه الاعتماد عليه، وعلى ذلك كان من الممكن أن يتولى صالح على مسقط نفسها لولا أن السلطان صرفه عنها بقدر كبير من المال. وفي يونيو ١٨٧٧ عاد صالح بن على وفيد تحالف مع إبراهيم بن قيس إلى احتلال مطرح، ثم تقدم في هذه المرة إلى احتلال جزء من مسقط، وعلى الفور تحركت ثلاثة بوارج بريطانية على ساحل الباطنة للعمل على تأييد تركى، وقد بلغ الحال مع تركى إلى مرحلة كتب عنها الكولونيل مايلز Miles الفئصل البريطاني في مسقط^(٣) إن مركز صاحب العظمة السيد تركى وسلطته أخذت يضمحلان باستمرار منذ زمن نظراً لاعتلال صحته ولأسباب أخرى، ولذلك فإن بإمكاننا أن نعتبر المدة الباقية له في الحكم فترة ضعيفة «مقلقة»^(٤)، ومهما يكن من

(١) Ibid., p. 49.

(٢) Aitchison, op. cit., Vol. XI p. 49.

(٣) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأمير ظفار وبين المملكة السعودية - عرضي الحكومة السعودية ج ١، ص ٢٢٧.

أمر فقد تمكنت السفينة الحربية تيزر Tearzer أن تقذف بمدافعها أولئك الذين يعارضون حكمه، وللمرة الثانية أنقذ تركي من معارضة ثائرة غاضبة. وفي عام ١٨٧٩ بعث تركي بحملة إلى مقاطعة ظفار على ساحل حضرموت وضمها إلى ملكه وأيدته في ذلك الحكومة البريطانية رغمًا عن الجهود البائسة التي بذلها السكان فيما بين سنتي ١٨٨١ - ١٨٨٨ للتخلص من حكمه^(١). والواقع أنه لولا مساعدة الإنجليز لتركى ما كان ليتيسر له أن يحتفظ بالمركز الذي ظفر به إذ ضمنت له الحكومة الأموال طبقًا لشروط تحكيم كاننج كما أظهر الإنجليز استعدادهم الدائم لمساعدته ضد الثائرين.

على أن الثورات الدينية لم تكف عن إزعاج تركي في غضون سنوات حكمه وزاد من حدة هذه الثورات أن تركي لم يكن على قدر كبير من الدين، كما كان يعاني انحلالاً في أخلاقه، هذا بالإضافة إلى أنه لم يكف عن التدخل في المقاطعات الداخلية فأثار شعوراً دافقاً بالسخط عليه، وعاد صالح بن علي بعد أن استحوذ على تأييد أكثر، وبعد أن انضم إليه الطامعون بحكم السلطة فتحالف مع السيد عبد العزيز أخى السلطان، وقام بالهجوم على مسقط ومطرح في أكتوبر عام ١٨٨٣ وكان تركي قد عهد بحماية المرات الموصلة إلى مسقط إلى شيخ الرحانيين، وعندما شبت هذه الثورة خيان الشيخ عهده وسمح لجيش الثوار أن يجتاح مضيق وادي قحزة وضرب الثوار نطاق الحصار على مسقط، ولم يدار الطراد الإنجليزي فيلومل Philomel إلى إخماد العاصمة لسقطت بلا صعوبة في أيدي الثوار^(٢). ويذكر مايلز Miles أنه عندما قام برحلته إلى داخل عمان في فبراير عام ١٨٨٤ تقابل مع سعود بن حمد شيخ الرحانيين وكان في طريقه إلى مسقط لكي يطلب الصفح من السلطان على تصرفه السيء في أنه فتح الطريق للثوار في طريقهم لحاصرة مسقط ومقاجاة السلطان^(٣). والجدير بالذكر أن تركي كان ينفق الكثير من الأموال على القبائل التي تقوم بحراسة الطرق المؤدية من صوب الداخل

(١) Aitchison op. cit., Vol. XI p. 49.

(٢) المظم عدد ٧٤٦٩ من ١٩١٣/٦/٢٠ (سلطنة مسقط وصحبا وسلاطينها وأحوالها الخائرة)

(٣) Miles. Journal of an Excursion in Oman pp. 524 - 526 Geog. Journal Vol. VII No. 5

May 1896.



إلى مسقط. ويؤكد أيتشيسون Aitchison أن كل ما كان يتحصل عليه تركي من راتب سنوي من الحكومة البريطانية بعد عام ١٨٧٣ كان يصرف معظمه على أمل موالاة هذه القبائل له. ولكن قيام هذه الثورات قد أكدت ضعف سلطته في عمان الداخلية كما برهنت أيضاً على عدم جدوى هذا الولاء لحكومته^(١)، على أنه مما يستلقت النظر أن القبائل التي كانت تؤيد الإمامة ظلت ذات أثر ملحوظ في سياسة عمان في خلال عهد تركي، واستمرت الاضطرابات القبلية وتجاهل سلطة السلطان في المقاطعات البعيدة، بل وفي بعض المقاطعات القريبة أيضاً، وكثيراً ما كان تركي يتعرض لثورات البدو، وكانت هجمات ليلية يشنها رجال يرتدون الملابس السوداء. والطرق التي كان يلجأ إليها تركي بن سعيد للاحتفاظ بالحكم في الوقت الذي لا يدعو الإنجليز لمساعدته يمكن وصفها بالخيلة والدهاء، فكان كثيراً ما يدعو الزعماء المعارضين له ثم يغافلهم بالاعتقال أو السجن، فلا غرابة إذن في وصف لوريماز له بالضعف والتناق.

وإزاء تهديد القبائل البدوية لسلطنة مسقط، وحتى تمنع الحكومة البريطانية حدوث ثورات أخرى فقد أعلنت رسمياً في عام ١٨٨٦ بأنها لن تسمح بحدوث أي هجوم على مسقط حتى لو دعا الأمر إلى استخدام أسطولها أو قواتها المسلحة ولكن فيما يبدو أن ذلك الإعلان قد اقتصر فقط على تركي ولم تلتزم به الحكومة البريطانية فيما يختص بورثته أو خلفائه، بدليل أن بريطانيا لم تعترف بحكومة فيصل بن تركي إلا بعد أن وقع معها معاهدة الصداقة والتجارة في عام ١٨٩١^(٢). وعلى أي حال فقد كان لهذا الإعلان أثره الناجع في صون السلم في خلال الفترة الباقية من حياة تركي، وقد صدر ذلك الإعلان في احتفال رسمي أقيم في مسقط لإهداء وشاح نجمة الهند من درجة فارس للسلطان، وتأكدت القوة الفعلية لذلك الإعلان حينما أعرب سلطان مسقط بعد ذلك عن مخاوفه من أهداف الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي الذي آيد الثائرين ضده، وقد أشيع أنه ينوي أن يغير على

Aitchison, op. cit., Vol. XI p. 48. See also Rivoyre, Mascate p. 104. (١)

Whigham, The Persian Problem p. 17. See also Bertram Thomas, The Arab Rule (٢)
Under the Al Bu Said Dynasty pp. 20 - 22.

ساحل الباطنة وذكر الوكيل الوطنى فى الشارقة أن الشيخ زايد قام شخصياً باتصالات مع أعداء السلطان فى الشرقية بقصد تعكير صفو السلام فى أراضى مسقط، إلا أن الشيخ زايد نفى عن نفسه أى قصد للقيام بأية أعمال عدوانية ضد السلطان، وكان الكولونيل روس Ross المقيم البريطانى فى الخليج على أهبة الاستعداد لإحباط أى تهديد موجه ضده؛ وفى عام ١٨٨٧ قامت ثورة خطيرة قضى عليها فى مهدها نتيجة للوسائل العنيفة التى اتخذها المقيم البريطانى فى الخليج، وقد ذكر الكولونيل روزن Rosn - وهو دبلوماسى ألماني زار مسقط فى ذلك الوقت - بأن وصول الثوار إلى أبواب مسقط كان فى كل عام بمثابة نذير لجيش السلطان بالاختفاء فى أقبية المدينة وكهوفها، وكان حفظ النظام موكولاً معظمه إلى إحدى السفن الحربية البريطانية التى كانت تجوب الخليج، وكان على السلطان بالطبع أن يلجأ إلى أية وسيلة مهما بلغت من القوة للقضاء على أشد خصومه خطراً^(١).

استمرار ضغط بريطانيا على السلطنة :

يتضح مما سبق أن علاقة الحكومة البريطانية بسلطنة مسقط عقب انقسام السلطنة قد تميزت بموالاته الضغط عليها والعمل على تفكيكها حتى تصبح معتمدة عليها اعتماداً كلياً وبالتالى تتمكن من الاستفادة من وضعها لتحقيق مصالحها الخاصة ولعل الحكومة البريطانية كانت تعلم أن قوة السلطنة سوف تمنعها حتماً من الكثير من الامتيازات، ويكفى ما لقّيته من السيد سعيد حليفها المخلص من معارضة شديدة إبان قوته إذ لم تتمكن من عقد أكثر من معاهدتين أو ثلاثة فى أثناء سنوات حكمه الطويلة، فضلاً عن أن بريطانيا لم تكن تنفرد فى علاقتها بالسلطنة فى عهد قوتها وإنما كان لهذه السلطنة الكثير من العلاقات مع الدول الأوروبية الأخرى، وكان من الطبيعى إذن أن تشجع الحكومة البريطانية عملية تفتيت السلطنة تدريجياً والعمل على عزلها عن بقية القوى الأوروبية الأخرى، وأن

(١) روزن - دوكيات دبلوماسى ألماني فى الشرق، ص ٤٧ نقلاً عن التحكيم لسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وعمان فى بين المملكة العربية السعودية، عرض الحكومة السعودية ج ١، ص ٢٥٨ - ٢٥٩.



تُحصر علاقتها بها فقط وقد تمكنت في عهد السيد ثويني من عقد اتفاقيتين مُد الأسلاك البرقية، الأولى في عام ١٨٦٤، والثانية في عام ١٨٦٥، وقد نصت الاتفاقية الأولى على أن للحكومة البريطانية الحرية التامة في إنشاء خط أو أكثر من خطوط البرق في أي مكان داخل ممتلكات السلطنة أو في المقاطعات التي يمكن الحصول عليها من شاه فارس وتعهد السلطان أن يوقع الجزاء على رعاياه الذين قد يقع منهم اعتداء على منشآت البرق هذه. أما الاتفاقية الثانية فقد وسعت من حقوق بريطانيا في مد هذه الخطوط وذلك بالتصريح لها بما تريده من إقامة المحطات البرقية في أية مقاطعة خاضعة للسلطان في الجزيرة العربية أو في ساحل مكران، وأن يتعهد السلطان بحماية هذه المنشآت التي تمر في مقاطعاته، وكذلك حماية العمال والغنمين الذين يعملون بها. والواقع أن الحكومة البريطانية كانت تجد معارضة من الحكومة الفارسية في مد هذه الخطوط، وقد أمكنها التغلب على ذلك عن طريق سلطان مسقط الذي كان لا يزال يسيطر على بعض المقاطعات الفارسية^(١). ويقرر كل من الكولونيل ستيوارد الموكل إليه مد هذه الخطوط وديزوبرو Dishbrowe مساعد المقيم البريطاني في الخليج بأنهما لقياً كافة التسهيلات من سلطان مسقط^(٢). وفي عام ١٨٦٨، تم إنشاء أول خط برقي في الخليج بين جوادور ونقطة تقع على الساحل بين ميناءي جاسك ويندر عباس^(٣)، والواقع أن بريطانيا استثمرت في الحصول على امتيازات كثيرة من سلطنة مسقط، فعندما تولى تركي الحكم ضمنت له ما يلزم من مال وسلاح لتأوئة المعارضين لحكمه^(٤). ورد تركي الجميل لبريطانيا، ففي عام ١٨٧٣، أي بعد سنتين من ولايته، وقع معاهدة لها أهميتها الكبيرة في قمع تجارة الرقيق. ويلاحظ أنه في تلك الأثناء كانت الحكومة البريطانية تركز نشاطها لقمع تلك التجارة، وقد قامت الكثير من السفن الحربية البريطانية في عام ١٨٧٠ بزيارة الشاطئ الجنوبي للجزيرة العربية

Danvers, The Persian Gulf Route & Commerce - Asiatic Quarterly Review Vol. V (١) January, April 1888 London. p. 413 See also Wilson, The Persian Gulf pp. 235 - 236.

Goldsmid, Telegraph & Travel pp. 235 - 236 (٢)

Danvers, op. cit., p. 412. (٣)

Rivoyre, Mascate p. 80. (٤)

وخلصت المشات من الرقيق، وقد أكدت اللجنة المعنية من قبل مجلس العموم البريطاني أن وجهة الرقيق من الخليج إلى البصرة حيث الدولة العثمانية. ولذلك عملت الحكومة البريطانية على قفل طريق الخليج بعقد هذه المعاهدة مع سلطان مسقط في إبريل سنة ١٨٧٣، وقد وقعها السير بارتل فريير Bartel Frere الذي كان قد أرسل كمبعوث خاص من قبل الملكة فكتوريا (١).

وتعتبر هذه المعاهدة من أهم المعاهدات التي عقدت بشأن قمع تجارة الرقيق، إذ إنها كانت تختلف كثيراً عن المعاهدات التي سبق توقيعها، فقد نصت في مادتها الأولى على تحريم استيراد الرقيق من شرق إفريقيا إلى أي مكان آخر في السلطنة. وفي المادة الثانية على غلق جميع أسواق الرقيق في ممتلكات السلطان، وأن يتعهد السلطان من ناحيته بحماية الرقيق المحررين (٢).

ولاشك أنه كان لتوقيع السيد تركي لتلك المعاهدة أثر كبير في ارتفاع شأنه في نظر الحكومة البريطانية، وذلك في الوقت الذي تردد فيه سلطان ونجبار في التوقيع على معاهدة مماثلة. على أنه من ناحية أخرى كان موقف تركي له أثر كبير في إضعاف مركزه لدى العثمانيين، سواء أهالي مسقط، حيث كانت تلك التجارة مصدراً مربحاً لهم، أو قبائل عمان الداخلية التي كانت تعتبر الرق عماد نظامها الاجتماعي والاقتصادي (٣). وعلى أثر توقيع معاهدة مماثلة مع سلطنة زنجبار تعهدت الحكومة البريطانية أن تتولى دفع الراتب السنوي لسلطنة مسقط ورفعت قيمته إلى ٤٠,٠٠٠ ريال، ولكنها اشترطت استمرار سلاطنة مسقط القيام بإخلاص بتنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات المعقودة بينهم وبين الحكومة البريطانية. وبطبيعة الحال كان تولى بريطانيا دفع المعونة لسلطان مسقط معناه التحكم فيه طبقاً

(١) Danvers, op. cit., p. 412.

(٢) Aitchison, op. cit., Vol. XI pp. 77 - 78.

(٣) Wilson, op. cit., p. 236, See also Philby, Arabia p. 165.

من الملاحظ أن معاهدة ١٨٧٣ كانت هي المعاهدة الفاصلة في قمع تجارة الرقيق. وقد استطاعت بريطانيا تدعيم مركزها بشأن قمع تلك التجارة بمقتضى عقد اتفاقيتين، إحداهما مع الدولة العثمانية والأخرى مع فارس، ويمكن الإشارة أيضاً إلى المعاهدة التي وقعت مع مصر في عام ١٨٧٧ على عهد الخديوي إسماعيل.

لما تمليه عليه في سياستها. وتعود هذه المعونة السنوية إلى تحكيم كاننج عام ١٨٦٦ السابق الإشارة إليه الذي استوجب دفع مبلغ من المال من زنجبار إلى مسقط لتحقيق التوازن بين دخل الإقليمين. وقد استمر الدفع من جانب زنجبار حتى اغتصاب سالم الحكم في مسقط عام ١٨٦٦^(١). وبناء على ذلك رفض السيد ماجد حاكم زنجبار أن يستمر في دفع المعونة السنوية لخلفاء ثويني، وكان ماجد يذهب في تبرير امتناعه عن الدفع إلى أن تحكيم كاننج كان مقصوراً على النزاع بينه وبين أخيه ثويني، فضلاً عن تبرير آخر وهو عدم مشروعية الدفع لقاتل أخيه^(٢). وعلى أثر وقوع حادثة القتل هذه بعث ماجد إلى حكومة الهند يستأذنها في أن تسمح له بتجهيز حملة إلى عمان للمطالبة بدم أخيه وإلا فإنه يجب على الحكومة البريطانية على الأقل ألا تعترف بسلطة سالم وما يترتب عليها من ادعاءات، مشيراً بذلك إلى الإعانة السنوية، ولكن جون لورانس Laurance حاكم عام الهند نشبث بالتحكيم، وقرر بأن سالمًا قد أصبح الحاكم الفعلي لمسقط، ولم يكن أمام ماجد إلا أن يطيع هذه التعليمات، ولكنه حفظاً لكرامته رأى أن يدفع المبلغ للحكومة البريطانية على أن تتولى هي إيصاله إلى سالم إن أرادت. وفي عام ١٨٦٨ وصل مبعوث السلطان المدعو محمد بن سالم إلى لندن للتفاوض في إمكان قطع المعاش عن مسقط، ولكن لم تنجح محاولة ماجد، ونتيجة لهذا المسمى سمحت حكومة لندن بإيقاف الدفع مؤقتاً إلى أن تتخذ حكومة الهند قرارها في هذا الشأن، وتصادف في ذلك الوقت قيام ثورة عزان بن قيس، وكان من الطبيعي أن يستمر إيقاف دفع المعونة، ولكن عندما تولى تركي تدخلت الحكومة البريطانية لدى السيد برغش سلطان زنجبار، وهو الذي خلف ماجد لدفع المعاش السنوي إلى مسقط، ويبدو أن برغش اقتنع بوجهة نظر الحكومة البريطانية حتى يصرف تركي عن الاستمرار في محاولاته لغزو زنجبار، واستمر الدفع من جانب زنجبار حتى توقيع معاهدة منع تجارة الرقيق مع سلطان زنجبار عام ١٨٧٣، وهنا أخذت الحكومة البريطانية على عاتقها دفع المعونة السنوية إلى مسقط^(٣).

(١) Whigham, op. cit. p. 19.

(٢) Aitchison, op. cit., Vol. XI p. 47.

(٣) صلاح العقاد رجال زنجبار قديم زنجبار، ص ١٢٨ / ١٢٩

وهكذا توطدت العلاقات بين تركيا والحكومة البريطانية، وسارت العلاقات ودية بين الطرفين. وإن كان تركي قد افتقر إلى التأييد الشعبي إلا أنه وجد العون البريطاني الكافي. وبعد توقيع معاهدة إلغاء تجارة الرقيق وقع السيد تركي في ١٠ فبراير سنة ١٨٧٥ على تعهد خاص ببعض الامتيازات والاستثناءات الجمركية، كما أجاز للرعايا الهنود المقيمين في مقاطعات السلطنة أن يتمتعوا بالامتيازات الممنوحة للرعايا الإنجليز، كما أجاز خضوعهم للقضاء القنصلي، كما وافق على أن كلمة رعايا بريطانيين British Subjects الواردة في جميع الاتفاقيات والمعاهدات السابق توقيعها تعني أيضاً الرعايا الهنود، وبذلك أصبح للهنود امتيازات كثيرة في السلطنة نتيجة لذلك^(١).

وفي عام ١٨٧٦ رأت حكومة الهند تكريم السيد تركي بدعوته للحضور إلى مهرجان دلهي بمناسبة منح الملكة فكتوريا لقب إمبراطورة الهند^(٢). وفي يناير عام ١٨٨٠ عقدت بريطانيا اتفاقية أخرى مع السيد تركي وافق بموجبها على إقامة حامية عسكرية في دار وكالتها بمسقط^(٣)، ولاشك أن هذه الاتفاقيات والتعهدات كانت مقدمة لقرض الحماية البريطانية على السلطنة.

وعندما توفي تركي في عام ١٨٨٨ خلفه ابنه فيصل، ولا يمكن أن يقال عن حكمه إلا أنه شهد أطراً بالغاً في نمو المصالح البريطانية في مسقط، إذ أصبحت السلطنة من الوجهة الفعلية تحت الحماية البريطانية^(٤). حقيقة أن سلطان مسقط كان لا يزال مقيداً بالمعاهدات التي عقدها سعيد بن سلطان مع الحكومتين الفرنسية والأمريكية بما تضمنته من امتيازات، ومع ذلك يبدو أن الولايات المتحدة الأمريكية لم تحاول الاستفادة من الصراع حول النفوذ في السلطنة وإنما اقتصررت علاقتها على النواحي التجارية حيث كانت تهتم بنقل النمر من ساحل الباطنة والذي كان يفضل غيره كثيراً، كما اهتمت أيضاً ببعض الأعمال النشيرية، ولكن مع ذلك لم تنجح

Aitchison, op. cit., Vol. XI pp. 78 - 79. See also Wilson, op. cit., p. 238. (١)

Ruete, The Albu Said Dynasty in Oman & East Africa p. 12. (٢)

Whigham, op. cit. p. 17. (٣)

Ruete, op. cit., p. 12. (٤)

بعثاتها التبشيرية نتيجة لفسوة المناخ من جهة وإلى مناوأة السكان من جهة أخرى؛ ويسجل لنا المبشر الأمريكى زويمر Zwemer أن كثيراً من الأناجيل قد أحرقت علناً، واقتصر النشاط التبشيري على بعض أطفال الزنوج، كما اضطرت هذه البعثات إلى الانتقال إلى البحرين وانخاضها مركزاً لنشاطها. أما فرنسا فقد كانت أهم منافس لبريطانيا في السلطنة، وقد استفادت كثيراً من عقد معاهدة ١٨٤٤ ومن التصريح المشترك الصادر في مارس ١٨٦٢ ولكن رغمًا عن ذلك فإن تلك التعهدات لم تقف حجر عثرة أمام الحكومة البريطانية ولم تمنعها من توطيد علاقتها بمسقط^(١). وقد ظهر ذلك واضحاً في مذكرة رسمية لحكومة الهند في يناير ١٨٩٠ جاء فيها «إن العلاقات القوية التي ربطت بريطانيا بالسلطنة منذ أيام السيد سعيد هي وحدها كفيلة للتأكيد بأن مسقط تقع ضمن مناطق النفوذ البريطانية، وليس في مقدور فرنسا أو أية دولة أخرى أن تدعى السيادة عليها». والجدير بالذكر أن بعض المصادر قد أكدت وجود نص رسمي يتضمن الحماية البريطانية على مسقط الحق بمعاهدة الصداقة والملاحة التي وقعت مع السيد فيصل بن تركي في عام ١٨٩١. وإذا صح ما ذهبت إليه هذه المصادر، فإن بريطانيا تكون قد خشيت من إعلان الحماية الصريحة لما قد تؤدي إليه من وقوف فرنسا موقف المعارض لنفوذها في المحيط الهندي لعدم التزامها بالتصريح المشترك الصادر في مارس ١٨٦٢. أما اللورد كيرزون الذي سيصبح في عام ١٨٩٩ نائباً للملك في الهند فكان لا يكف عن الجهر علانية بأن الحماية البريطانية في طريقها إلى مسقط بقوله: «نحن ندفع لحاكمها راتباً سنوياً ونملى عليه سياستنا، وأعتقد أنه لن يمضي وقت طويل حتى نرى العلم البريطاني يرفرف على قلاع مسقط». وأكد كيرزون وجهة نظره هذه بقوله «إن علاقة بريطانيا بمسقط تمثلها تلك العلاقات الطويلة التي دامت أكثر من قرن من الزمان، وبحكم جوارها للهند وعلاقات التجارة والصداقة الوطيدة، وأخيراً بمركز السلطان الذي ندفع له راتباً سنوياً منذ خمسة وعشرين عاماً»^(٢).

(١) انظر الفصل العاشر Whigham, The Persian Problem p. 19.

(٢) من رسالة شخصية بعث بها كيرزون إلى اللورد هاملتون في ١٦ فبراير سنة ١٨٩٩، انظر اللورد - الخليج العربي والعلاقات الدولية من ص ١٧ - ١٨.

وهكذا انتهى الأمر بسلطنة مسقط التي كانت تمتلك أكبر أسطول بحري في
سواحل المحيط الهندي وتسيطر على ممتلكات واسعة على الساحل الشرقي
لإفريقيا، بل وفي داخل القارة الإفريقية نفسها، وتذهب سفنها إلى موانئ إنجلترا
وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، وتحمل التجارة والهدايا، إلى هذه الحالة من
التفكك والتدهور بعد فقدانها لممتلكاتها الإفريقية ثم الفارسية، وتفكك مقاطعاتها
الداخلية ثم وقوعها أخيراً تحت الحماية البريطانية^(١).

Germain, Quelques Mots sur l'Oman et le Sultanate de Mascate, See Bulletin de la (١)
Société de Géographie. Cinquième série tome X VI p. 324.

الفصل الثالث

بريطانيا ومشيكات الساحل العماني (*)

١٨٤٠ - ١٨٩٢

(*) كان هذا الساحل يعرف باسم الساحل الغربي للخليج ثم أطلق عليه الأوروبيون اسم ساحل القرصان Pirate Coast، وبعد عقد معاهدة ١٨٥٣ صار يعرف باسم الساحل المهادن أو ساحل الصلح البحري، مع ملاحظة أن عدد شيوخ هذا الساحل كان يختلف من آن إلى آخر وفقاً للسياسة البريطانية.

Foreign Office - Handbook No. 67 The Persian Gulf p. 43.

علاقة بريطانيا بأمراء الساحل - معاهدة ١٨٤٣ - الدولة السعودية
والمشيخات المهتدة - المنازعات الداخلية بين الإمارات العربية -
معاهدة السلام الدائم ١٨٥٣ - نقد السياسة البريطانية في علاقاتها
مع أمراء الساحل - المعاهدات المانعة ١٨٩٢ - رحلة كيرزون إلى
الخليج العربي في نوفمبر سنة ١٩٠٣ .

فرضت بريطانيا في علاقاتها مع هذه المشيخات سياسة عقيمة عاقبتها عن
التطور نسبياً عن غيرها من إمارات الخليج الأخرى، وكان من المتوقع أن تغطي هذه
الإمارات بشيء من التقدم الطبيعي حتى ليصبح من الأمر المقرر أن هذه المشيخات
كانت تتمتع في الماضي بالأهمية على الرغم مما كانت تمارسه من فوضى أكثر مما
حظيت به في ظل السيطرة البريطانية حيث أصبحت لاتعدو قرى قبلية تطل على
الخليج وتعتمد عليه من أجل حياتها، وحتى عهد قريب ظلت هذه المشيخات
تعطينا أمثلة واقعية عن النظم القبلية العتيقة فإن الحاكم القوي هو عادة الذي تنول
إليه السلطة، حيث كان حكام هذه المشيخات يعيشون في خطر دائم من أقاربهم
الذين ينتظرون ساعة من ساعات الضعف فيسيطرون على الحكم^(١).
ولا يحتاج الحاكم الجديد بعد ذلك إلا أن يتلقى اعترافاً من المقيم البريطاني في
الخليج العربي^(٢).

وإذا كانت السياسة البريطانية هي التي فرضت حصاراً قوياً على هذه
الإمارات سواء في السياسة أو الثقافة أو التعامل أو غير ذلك، فإنه من الأمر
المؤسف أن يعتمد بعض الكتاب الإنجليز إلى وصف سكان هذه المشيخات
وحكامها بلهجة أقرب ما تكون إلى البخزية^(٣)، وضربوا أمثلة كثيرة عن ضيق
الفهم وعدم معرفتهم شيئاً على الإطلاق عما يحدث في العالم الخارجي، وحتى

Liebsney, Administration & Legal Development in Arabia - The Persian Gulf Prin- (١)
cipalities, The M. E. Journal, Winter 1956 p. 33.

Foreign Office - Handbook No. 67, The Persian Gulf p. 45. (٢)

(٣) البوريس: الإمارات السبع على الساحل الأعظم، ص ١٧٢

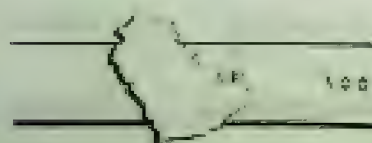
في العالم العربي^(١). وقد أشرنا فيما سبق إلى أن علاقة بريطانيا بأمراء هذا الساحل ترجع إلى أوائل القرن التاسع عشر، حين اتجهت إلى السيطرة على هذا الساحل بحجة قمع القرصنة وضمان حماية وأمان التجارة المشروعة. ويبرر كمبال السياسة البريطانية في الخليج العربي في تقرير له إلى حكومة بومباي بأن هذه السياسة كانت تهدف إلى صالح هذه الإمارات من ناحية وصالح الدول الأخرى من ناحية ثانية، وأن جهود الحكومة البريطانية ساعدت عرب هذه الإمارات في الحصول على امتيازات كثيرة من الهدوء والاستقرار وجنبتهم الكثير من الخسائر الفادحة التي كانوا غالباً ما يتعرضون لها بسبب منازعاتهم، أما فيما يختص بالتجارة الدولية فإن هذه الجهود أدت إلى سلامة وأمان هذه التجارة التي كانت تتعرض في الماضي لأخطار السلب والقرصنة^(٢). ومما تجدر ملاحظته أن علاقة الحكومة البريطانية بهذه الإمارات قد انتصفت بالتطور السريع، فبدأ الأمر بالعمل على ضمان السلم بين الشيوخ والحد من خطر القرصنة، وبعد ذلك تأمين مركز بريطانيا بمنع أي دولة من تأسيس أية مراكز عسكرية يكون من شأنها تهديد سلامة الطريق إلى الهند، وأخيراً تعهد حكام هذه الإمارات في أواخر القرن التاسع عشر ألا يتدخلوا في أية علاقات دولية ولا يتنازلوا عن أي جزء من أراضيهم لأية دولة أخرى غير بريطانيا^(٣).

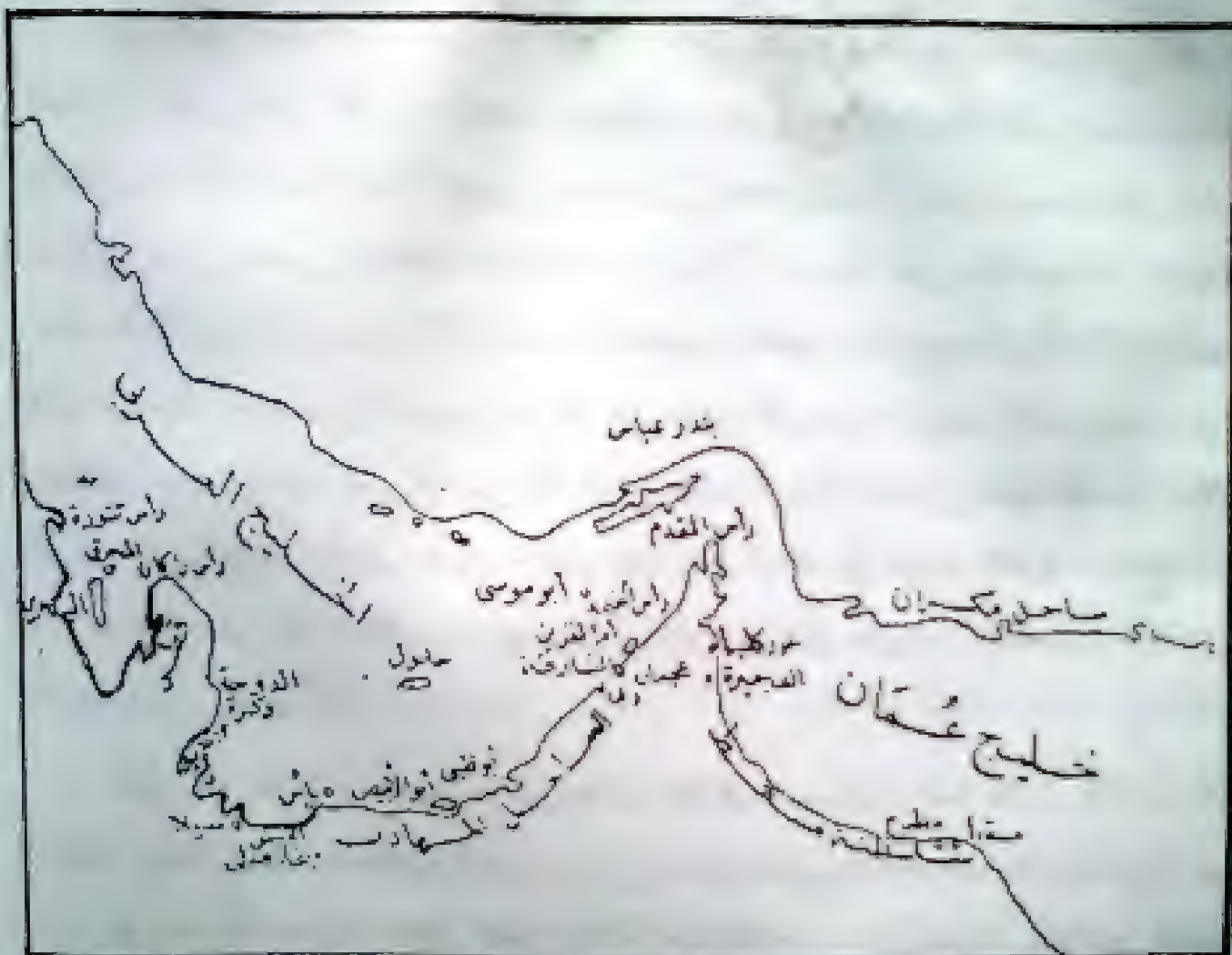
على أنه إذا كان للحكومة البريطانية أهداف إنسانية، كما كانت لا تكف عن الادعاء بذلك فإن ما كانت تقوم به من تدخل سافر ومظاهرات بحرية بين حين وآخر لأتفه الأسباب، لتتفنى عنها إطلاقاً هذه المقاصد الإنسانية، وتؤكد رغبتها التامة في السيطرة. فعلى الرغم من إعلااتها أكثر من مرة أن علاقتها مع الرؤساء ليس معناها التدخل في الشؤون الداخلية إلا أنها جعلت لنفسها مع ذلك الحق في

Wilfred Thesiger, Arabian Sands p. 246. (١)

Bombay Government, Selections from the Records of the Bombay Government (٢)
Vol. XXIV, See Observation on the Past Policy of the British Government to the Arab
Tribes of the Persian Gulf pp. 71 - 74

Liebsney, op. cit., p. 35. (٣)





إمارات الساحل المهادن

بذل وساطتها في حالة وجود أي نزاع داخلي قائم، وهذا الحق توسعت في تفسيره على نطاق كبير. وبمضي الزمن أصبحت مهمتها ليست مجرد الوساطة وإنما أصبحت قوة تنفيذية توقع الجزاءات وتفرض الغرامات. وقد بدأت علاقة بريطانيا بإمارات الساحل في التطور على أثر انتهاء أجل المعاهدة العامة التي وقعت في عام ١٨٢٠^(١)، فأخذت تحرض الرؤساء على ضرورة تجديدها فجددت لمدة ثمانية أشهر في ١٣ أبريل سنة ١٨٣٦. ويبدو أن الرؤساء قد وافقوا على ذلك لرغبتهم في الاستفادة من مواسم اللؤلؤ، وكانت هذه المواسم لا تخلو من المنازعات البحرية، حتى لقد كان الرؤساء أنفسهم يطالبون بريطانيا بتجديد هذه الاتفاقيات للاستفادة من مواسم الغوص التي أصبحت المورد الأساسي لهم، فالملاحظ أنه على أثر انتهاء الاتفاقية الثانية في أبريل سنة ١٨٣٧. أرسل الشيخ سلطان بن صقر حاكم الشارقة مبعوثاً من قبله إلى المقيم البريطاني في الخليج يقترح عليه بدلاً من تجديد الاتفاقية لمدة ستة أشهر فإنه يرى أن تصبح معاهدة دائمة سارية المفعول، ولكن لم تجد الحكومة البريطانية ما يدفعها إلى تنفيذ تلك الرغبة في ذلك الوقت. وإنما استمرت المعاهدات تجدد دورياً لفترات بسيطة من ١٨٣٩ إلى ١٨٤٢. ويدافع الإنجليز عن سياستهم في عقد هذه المعاهدات بأنهم بذلوا محاولات كثيرة لاستمالة الرؤساء بأن يدخلوا في اتفاقيات متبادلة بين بعضهم البعض لإيقاف المنازعات البحرية دون ضمان منها ولكن لم تجد هذه المحاولات، الأمر الذي دفع بريطانيا للتدخل^(٢).

ولما كانت مشيخات الساحل صغيرة فقد كان من المنتظر نتيجة لذلك أن توجد قوة كبيرة تجمع هذه المشيخات تحت لوائها، سواء كان مبعثها قوة داخلية من قلب جزيرة العرب مثل السعوديين الذين حاولوا ذلك مراراً في مختلف أدوار تاريخهم، أو من جانب سلطنة مسقط التي تقع جنوب هذه المشيخات، وقد حاولت ذلك أيضاً، ولكن وقفت الحكومة البريطانية موقفاً مضاداً لآية حركة من حركات التوحيد، ويبدو أنها قدرت أن وجود عدة إمارات صغيرة مضككة مما يسهل

(١) وقعت هذه المعاهدة بعد الحملة البريطانية التي قامت في عام ١٨١٩ بقيادة السير جوناثان كير إلى رأس

الخيمة

Bombay Government. Selections from the Records of the of the Bombay Govern. (VI ment Vol. XXIV pp. 71 - 74. See also Huerwitz, op. cit., Vol. I p. 143.



لها السيطرة عليها، بل وأكثر من ذلك نجد أنها قد عارضت المحالفات التي كانت تقوم بين هذه الإمارات بعضها ببعض، كما حدث في تدخلها في فض تحالف أقامته إمارتا عجمان وأم القيوين، وكانت حجتها أن تلك الأحلاف تقوم بغرض القرصنة^(١). ولم تكف بذلك بل إنها عملت على تفكيك أية إمارة قوية من هذه الإمارات كما حدث مع الشارقة التي كانت تسيطر على مقاطعات كثيرة فصلتها عن بعضها البعض وظهرت إمارات جديدة كرأس الخيمة والفجيرة، وقد حدث مرة واحدة أن حاولت توسيع نطاق إحدى هذه الإمارات وهي إمارة أبو ظبي، ولكن لم يكن ذلك لمصلحة هذه الإمارة وإنما كانت خطة دفاع عندما استفحل خطر العثمانيين في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

ويمكننا أن نتخذ أزمين وقعتا في الخليج العربي كسبب مهم في تطور علاقة بريطانيا بهذه المشيخات: الأزمة الأولى كانت اصطدام بريطانيا بفارس في عام ١٨٣٨ - بشأن مشكلة هرات - وقد صرح بالمرستون وزير خارجية بريطانيا في ذلك الوقت بقوله: «إن مهمتنا في الخليج هي وضعه تحت سيطرتنا بعيداً عن نفوذ أية دولة أخرى تستطيع منازعتنا هذه السيطرة ولكن بشرط ألا نكلفنا هذه السياسة نفقات باهظة». وعلى هذا تأكد المبدأ الذي سارت عليه حكومة الهند من قبل وهو مبدأ منع الإمارات الصغيرة في منطقة الخليج من الاتصال بدولة كبرى سواء كانت من الدول المتاخمة أم من إحدى الدول الأوروبية التي لها نفوذ في منطقة المحيط الهندي، ولكن تنفيذ هذه السياسة استدعى فرض اتفاقيات جديدة مع الإمارات الصغيرة لتحقيق فصلها عن العالم الخارجي وتم ذلك تدريجياً، وقد لوحظ أن الإمارات كلما كانت أصغر كان سيرها نحو الحماية البريطانية أسرع، فكان طبيعياً أن تتحول هذه المنطقة قبل غيرها إلى هذا المصير^(٢).

أما الأزمة الثانية فكانت حملة خورشيد باشا على الإحياء، وحسب ما تؤكد السجلات الرسمية للحكومة البريطانية أن هذه الحملة أدت إلى إضعاف

(١) ألبورني: الإمارات السبع على الساحل الانخفض، من ص ١٨٦/١٨١.

(٢) صلاح العفان: الاستعمار في الخليج الفارسي، من ص ١١٨/١١٧.

المركز البريطاني، في الخليج وكان من أثر ذلك أن طلب بالمستون من حكومة الهند أن ترسل قوة كبيرة إلى الخليج العربي، وكان من المقروض أن تتخذ هذه القوة مركزاً لها في جزيرة الخرج التي كانت لا تزال تحتلها بريطانيا عقب الحرب الفارسية البريطانية^(١). وقد قام المقيم البريطاني بوضع تقرير مفصل عن إمارات الخليج العربي وقوتها البحرية حتى يمكن لبريطانيا التعرف على قوتها ثمهيداً لفرض سيطرتها عليها^(٢).

وعلى أثر انسحاب القوات المصرية من الخليج وشبه الجزيرة العربية سارع المقيم البريطاني في الخليج بعقد اجتماع مع الرؤساء البحريين في عام ١٨٤٠ في إمارة عجمان وعن طريق توزيع الهدايا والأموال استطاع أن يصل معهم إلى تفاهم بعدم إحداث أية منازعات في البحر. وذكر المقيم البريطاني للرؤساء أنه على الرغم من عدم وضعهم تحت الحماية البريطانية المباشرة فإن الحكومة البريطانية تنظر بعين الاعتبار إلى جهودهم للاحتفاظ باستقلالهم^(٣).

وإذا كانت حملة خورشيد باشا قد استلقت نظر الحكومة البريطانية إلى تقوية علاقاتها مع شيوخ الساحل فقد كان من نتيجة نزاعها مع فارس ثم تقرير انسحابها من جزيرة الخرج في عام ١٨٤٢ أن خشي المقيم البريطاني في الخليج الكولونيل روبرتسون Robertson أن يفسر هذا العمل على أنه دلالة على تناقص ملحوظ في اهتمام بريطانيا بمنطقة الخليج، وبالتالي قد يؤدي إلى تراجع الرؤساء عن تجديد تعهداتهم بسهولة، ولذلك كتب روبرتسون إلى حكومة بومباي يشير عليها بتعديل النظام المتبع بشأن الاتفاقيات السنوية، ويستبدل به اتفاق دائم يحرم جميع المنازعات المشروعة أو غير المشروعة على سطح البحر دون تحديد منطقة

(١) وثائق القاهرة - وثائق منقولة عن محفوظات وزارة الخارجية البريطانية محفوظة رقم ١٥ :

India Board, May 15, 1841 Sir John Hubkouse to Palmerston. See Enclosure No. 6 from the Secretary to the Government of India to Willghouby (F. O. 75/476).

(٢) وثائق القاهرة - وثائق منقولة عن وزارة الخارجية البريطانية محفوظة رقم ١٥ :

Brampton to Farren, August 1841 (P. O. 78/469).

Bombay Government, op. cit., Vol. XXIV p. 337 ff. See Historical Sketch of Juss- (٣) once Tribes.

معينة. ولكن السلطات البريطانية خشيت أن يحملها هذا الاتفاق مسؤولية كبيرة لاتطبيقها ميزانيتها فاقترحت أن يكون الاتفاق لمدة عشر سنوات كتجربة يمكن بعدها توقيع الاتفاق المقترح مع الرؤساء البحرين بصيغة دائمة. ولعل السبب في ذلك ما كان يحدث في هذه الإمارات من اضطرابات كثيرة في السنوات القليلة التي سبقت توقيع تلك الاتفاقية حتى أن كثيراً من الرؤساء رحبوا بعقدتها أملاً في أن تنقذهم من القوضى والتهديد اللذين كانا يشعران بهما من جراء تعدى الرؤساء الأقوياء عليهم. وقد وقع اتفاقية ١٨٤٣ الرؤساء المتنازعون وهم سلطان بن صقر حاكم الشارقة وخليفة بن شخبوط حاكم بني ياس (أبو ظبي) ومكتوم بن بطي حاكم بوفلاسة (دبي) وعبد الله بن راشد حاكم أم القوين وعبد العزيز بن راشد حاكم عجمان، وقد حرص المقيم البريطاني أن يجعلهم يعبرون في مقدمة الاتفاقية عن شدة استيائهم من المنازعات التي تحدث في البحر وخصوصاً في مواسم صيد اللؤلؤ فذكروا في مقدمة هذه الاتفاقية «بعد أن تحققنا من الفوائد التي تعود علينا من سلامة الملاحة وخاصة فيما يتعلق بتقدم مصادد اللؤلؤ فإننا نتعهد أمام المقيم البريطاني باحترام الشروط الآتية» وتتلخص هذه الشروط فيما يأتي :

أولاً : تحريم أي اشتباك بحري مسلح ابتداء من يونيو ١٨٤٣ ولمدة عشر سنوات (أي حتى نهاية مايو ١٨٥٣).

ثانياً : فرض عقوبة على كل من يخالف هذا الشرط بمجرد أن يبلغ بأ الاعتداء إلى أحد الرؤساء.

ثالثاً : قبل توقيع أية عقوبة يتعهد الرؤساء العرب بنقل مضمونها إلى المقيم البريطاني العام أو قائد حامية بامبادور (مركز البحرية البريطانية في جزيرة قشم) حتى يكون الحكم مطابقاً لتوجيهاته.

رابعاً : في نهاية السنوات العشر المحددة لانتهاء أجل هذه المعاهدة يتعهد الرؤساء ببذل كل ما في وسعهم لد هذه الهدنة وجعلها دائمة فإن لم يتفقوا فيما بينهم احتكموا إلى المقيم العام ليحدد هذا العقد^(١).

(١) Aitchison, op. cit., Vol. X pp. 133 - 134.

على أن الأمور لم تسر في هدوء تام عقب توقيع تلك المهادنة، وإنما تميزت السنوات التي تلت توقيعها بالكثير من الاعتداءات؛ ولذلك كانت الحكومة البريطانية لاتعتمد وسيلة للتدخل بين آونة وأخرى لفض الخلافات، وما أكثرها. وكانت الاعتداءات سواء في البر أم البحر تقع في مواسم صيد اللؤلؤ وكانت فرصة الحكومة البريطانية للتدخل شيئاً فشيئاً في شئون تلك الإمارات^(١). ففي عام ١٨٤٥ قتل الشيخ خليفة بن شخبوط حاكم أبو ظبي، وبعد خلو مقعد الحكم فترة كانت مليئة بالاضطرابات، قفز إلى الحكم ابن أخيه سعيد بن طحنون، وكان من بين الأعمال الأولى التي قام بها الحاكم الجديد عقد حلف مع القواسم تمهيداً لشن هجوم على إمارات دبي وعجمان وأم القوين، غير أن هذا الحلف لم يعمر طويلاً. وفي عام ١٨٤٨ عاد حاكم أبو ظبي إلى التفكير من جديد في إقامة حلف بين عرب الساحل لإقصاء السعوديين الذين كانوا يتطلعون إلى تلك المشيخات؛ ولما نفذ صبر حاكم أبو ظبي تجاه الإبطاء في عقد هذا الحلف انفرّد بعمل ضد السعوديين وتمكن من إبعادهم عن البوريمي بالتعاون مع سلطان مسقط في عام ١٨٤٨ واحتل الواحة قرابة ثمانية أشهر، وهنا استبدت الغيرة بزملائه الرؤساء تجاه نجاحه ووجد الشيخ سعيد بن طحنون نفسه أمام حلف متاوى له فاضطر إزاء ذلك إلى الانسحاب من البوريمي وعادت الواحة إلى سيطرة السعوديين من جديد^(٢). وإذا كان الطابع الذي تميزت به علاقة الرؤساء بعضهم ببعض هو طابع الغيرة والتنافس فيمكن نتيجة لذلك أن نقرر أنهم قد استفادوا من توقيع المعاهدات مع الحكومة البريطانية وخاصة معاهدة ١٨٤٣ فائدين :

الفائدة الأولى : حمايتهم من الدولة السعودية التي حاولت في ذلك الوقت (في عهد الحكم الثاني للإمام فيصل بن تركي ١٨٤٣/١٨٦٥) ضم هذه المشيخات إلى حوزتها، واقتصر الأمر على دفع قدر من «الزكاة» إلى السعوديين من قبل هذه الإمارات. والفائدة الثانية : حمايتهم من تعدى إمارة الشارقة أقوى الإمارات نفوذاً في ذلك الوقت، وقد حاول رئيسها بدوره السيطرة على هذه المشيخات.

Bombay Government, op. cit., Vol. XXIV p. 345. (١)

(٢) شركة الزيت العربية الأمريكية - إدارة العلاقات - شعبة البحث - عمان - الساحل الخفوي للخليج العربي

ففيما يختص بالدولة السعودية حدث عقب توقيع هذه المعاهدة أن أراد الإمام فيصل بن تركي بعد أن وطد حكمه في الإحساء وعاد إلى احتلال البويري أن يمد نفوذه على الساحل العماني، كما كان الحال على عهد أسلافه في مستهل القرن التاسع عشر، وبالتالي ضم هذه المشيخات إلى حكومته، ومن ثم أرسل إلى رؤساء هذه المشيخات عدة رسائل يعبر فيها عن رغبته في انضمامهم إلى الدولة السعودية، وبطبيعة الحال خشي الرؤساء عاقبة ذلك فأسرعوا بإبلاغ ما حدث إلى المقيم البريطاني في نوفمبر ١٨٤٣، وكان للاحتجاج الصارم الذي قدمته الحكومة البريطانية للإمام فيصل أثر قوي في إقلاعه عن تنفيذ تلك الفكرة^(١)، ولم يشأ الإمام فيصل الاصطدام ببريطانيا في الخليج لعدم امتلاكه قوة بحرية في ذلك الوقت المبكر من حكمه يستطيع بها مقاومتهم وإن كان نفوذه البحري قد أخذ يستفحل خطره في خلال السنوات التالية. وفي شهر يوليو ١٨٤٥ قدم الكابتن كمبال المقيم البريطاني في الخليج تقريراً مطولاً عن مشيخات الساحل وعلاقتها بالسعوديين، فذكر أن هذه المشيخات رغم استقلالها إلا أنها تعترف بنفوذ الحاكم السعودي حينما تمكنه قوته أو منازعاتهم من ممارسة ذلك النفوذ^(٢). وذكر كمبال في تقريره إلى حكومة الهند أن المشايخ يلتزمون بتقديم النونة إلى حامية البويري السعودية وأن حاكم هذه الواحة تركي السديري كثيراً ما يتدخل في المنازعات التي تقوم بين أولئك الشيوخ. ويبدو أن الشيوخ أنفسهم كانوا ينظرون إلى الدولة السعودية كقوة يلجأون إليها حتى في منازعاتهم الداخلية، ففي عام ١٨٥٥ وقعت مشاكل كثيرة بين سعيد بن طحون وبين عدة كبير من أفراد قبيلة بني ياس الذين ثاروا عليه واختاروا الشيخ زايد بن خليفة خلفاً له، وحينما حاول سعيد بن طحون استرجاع سلطته طلب زايد من الإمام فيصل أن يساعده فأرسل الأخير تعليماته الخاصة إلى تركي السديري حاكم البويري ليقدم له المساعدة المطلوبة، وبهذه الطريقة استطاع الشيخ زايد أن يحتفظ بسيطرته^(٣).

(١) Bombay Government, op. cit., Vol. XXIV p. 454, See Historical Sketch of Wahabee Tribes. (١)

(٢) التحكم في شوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة السعودية عبر في الحكومة السعودية، ج ١، ص ٢٠٧/٢٠٨.

(٣) التحكم في شوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة السعودية - عرض الحكومة السعودية، ج ١، ص ٢١٢/٢١٥.

وفيما يختص بإمارة الشارقة فيلاحظ أن عقد معاهدة ١٨٤٣ قد حدث من نشاط سلطان بن صقر شيخ تلك الإمارة، وبالتالي أدت إلى فشل محاولاته المتكررة التي كان يقصد بها ضم مشيخات الساحل إلى حكمه نتيجة ضغط الحكومة البريطانية المتواصل، كما سبقت الإشارة إلى ذلك^(١). ففي خلال تلك السنوات برز الشيخ سلطان بن صقر حاكم الشارقة على أنه أقوى الزعماء نفوذاً على الساحل، وقد أضاف لنفسه قوة جديدة على أثر استنحواذه على بعض مقاطعات تقع في ساحل الباطنة مشتهراً فرصة النزاع الذي نشب بين مسقط وصحار عام ١٨٣٩ فناصر قضية حمود بن عزان حاكم صحار واستطاع أن يفتتح بعض الأراضي ويضمها إلى إمارته، وفضلاً عند ذلك استطاع أن يضع يده على الفجيرة كما كان يسيطر أيضاً على رأس الخيمة التي اتخذها عاصمة لحكمه^(٢)، وبدأت الاضطرابات في عام ١٨٤٠ حينما قام بعض البدو من قبيلة النعيم بالهجوم على إمارة عجمان بالتعاون مع حاكم أم القيوين وتمكنوا من الاستيلاء على حصن المدينة، لذا قام سلطان بن صقر بشن غارة على قبيلة النعيم وتمكن أتباعه من إحراقها انتقاماً للمساوي التي تسببت فيها هذه القبيلة لسكان عجمان، ولكنه لم يستطع أن يحول هجومه إلى أم القيوين التي تحالفت مع النعيم، وذلك انتظاراً لانقضاء أجل المهادنة البحرية وبعد انتهائها سارع بإرسال عدة سفن تحت قيادة ابنه صقر ومكتوم بن بطي حاكم دبي وفي ذلك الوقت ظهر خليفة بن شخبوط حاكم أبو ظبي وكان يتنافس الشيخ سلطان بن صقر في الزعامة على الساحل، وقد ناصر الشيخ خليفة أم القيوين وقام بهجوم مفاجئ على دبي وأدركت الحكومة البريطانية أن هذه الاضطرابات التي يقوم بها سلطان بن صقر كانت خطة ينفذ من ورائها إخضاع كل من عجمان ودبي وأم القيوين إلى سيطرته^(٣)، ولكن لم يلبث أن تعرض الشيخ سلطان لمناعب عائلية فانتهر الشيخ عبد الله بن راشد حاكم أم القيوين فرصة

Bombay Government, op. cit., Vol. XXIV p. 3339 ff. (١)

Bombay Government, op. cit., Vol. XXIV p. 70, See Observation on the Past Policy (٢) of the British Government to the Arab Tribes of the P. G.

Ibid. pp. 357 - 345 - Historical Sketch of Jousmee Tribes. (٣)



ذلك لكي يقوى من استحكاماته على الساحل خلافاً للمعاهدات البحرية، فوقفت الحكومة البريطانية ضده وأرغمته على تحطيم جميع وسائل التحصينات التي أقامها في بلاده^(١). ومن ثم يتضح لنا أن توقيع معاهدة عام ١٨٤٣ وإشراف بريطانيا على زعماء الساحل قد خففت كثيراً من حدة التوتر الذي أخذ يستفحل خطوه بين الرؤساء البحريين^(٢).

وهكذا كان أثر السياسة البريطانية واضحاً تمام الوضوح نحو تفكيك هذه الإمارات والوقوف ضد أية حركة من حركات التوحيد، ولكن مما يستلفت النظر أن النشاط البحري أخذ في التناقص في خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ولكن لاعتقد أن ذلك كان بفعل المعاهدات، وإنما يمكن أن نرجع ذلك إلى أن هؤلاء العرب قد أخذوا يفقدون قوتهم البحرية وبالتالي أهم مصدر من مصادر قوتهم، وثروتهم فضلاً عن عدم قدرتهم على الاشتغال بالتجارة نظراً لعدم استطاعتهم منافسة الملاحة البخارية في المحيط الهندي لدرجة أن أسطول مسقط ذاته قد تأثر بشكل واضح من هذه المنافسة؛ وعلى الرغم مما لحق الرؤساء العرب من ضرر فإننا نلاحظ مسايرتهم للسياسة البريطانية دون مقاومة أو معارضة فلم يحاولوا مراوغة هذه السياسة، بل إنهم سارعوا قبل انتهاء أجل معاهدة عام ١٨٤٣ إلى الدخول في اتفاق جديد ضمن للحكومة البريطانية إشرافاً أقوى على شئونهم الداخلية، ويعد اتفاق السلام الدائم Perpetual Peace الذي وقعه أولئك الرؤساء أمام المقيم البريطاني في الخليج الكابتن كمبال في مايو ١٨٥٣ الوثيقة التي نظمت أسس علاقات بريطانيا بهذه المنطقة حتى انسحابها، وكانت هذه المعاهدة فاتحة عهد من السيطرة البريطانية على هذه المشيخات. وقد وقع هذا الاتفاق نفس الرؤساء الذين وقعوا معاهدة عام ١٨٤٣ وعادوا إلى تأكيد الفوائد التي تحققوا من وجودها بفضل المعاهدات البحرية والمساوي التي تحدث وخصوصاً في مواسم صيد اللؤلؤ في حالة عدم وجود اتفاقيات منتظمة. وقد أقر الاتفاق الجديد احترام جميع

Bombay Government, op. cit., Vol. XXIV p. 70. See Observation on the Past Policy (1) of the British Government to the Arab Tribes of the P. G.

Ibid., pp. 357 - 345 - Historical Sketch of Joasme Tribes. (2)

الشروط التي وردت في الاتفاقية السابقة عام ١٨٤٣ ، وأن تتوقف المنازعات نهائياً ابتداء من شهر يونيو ١٨٥٣ ، وقد جاء بصدد ذلك «أن ينقطع الحرب والجدال فيما بين رعايانا والمتعلقين علينا وليستقيم بين الجميع منا ومن يعقبننا صلح تام في البحر على الدوام». وتقرر الاتفاقية أنه إذا ما حدث اعتداء على أي فرد في البحر فلا يحق للقسييلة المجنى عليها الانتقام، وإنما عليها أن تبلغ الأمر إلى السلطات البريطانية في الخليج وأن تقوم الحكومة البريطانية بمراقبة الأمور في البحر، وأن تعمل على تنفيذ شروط الاتفاقية. ومما يستلفت النظر في أمر هذه الاتفاقية أنها أول اتفاقية يصدق عليها حاكم الهند العام، إذ يلاحظ أن المعاهدات السابقة كان يقتصر المقيم البريطاني على توقيعها^(١). ومن المهم أن نذكر أن هذا الاتفاق ظل من الناحية النظرية نافذ المفعول حتى الانسحاب البريطاني من الخليج في عام ١٩٧١ وذلك على الرغم من تغير الظروف التي عقد فيها^(٢). وفي السواقع أن الحكومة البريطانية اتخذت من هذا الاتفاق أداة لتشديد قبضتها على هذه المشيخات تحقيقاً لإيجاد سلم دائم يتمشى مع مصالحها حتى اتسعت علاقتها بالكثير من المظالم والإجحاف والغرامات التي كانت كثيراً ما تفرضها على أمراء الساحل بحجة مخالفتهم لنصوصه، ومن ناحية أخرى كانت تشجع بعض الشيوخ إذا وجدت منهم حرصاً على المحافظة على الأمن بمكافأتهم بهدايا سنوية بسيطة كقطعة من قماش أو بندقية أو سيف مرصع^(٣).

ولدينا عدة ملاحظات رسمية عن السياسة البريطانية في تلك الإمارات وهي ملاحظات أدلى بها المستر بادجر Badger الذي كان عضواً في لجنة التحكيم في النزاع بين مسقط وزنجبار والتي بعث بها إلى حكومة الهند في عام ١٨٦١ وسجل فيها بعض المظالم التي كان يوقعها المقيم البريطاني والضيباط الإنجليز على عرب هذه المشيخات وشيوخها. ويؤكد بادجر في تقريره بأن القبائل العربية في الخليج غير راضية لدرجة كبيرة عن إجراءات المقيم في بوشهر وإجراءات وكلائه الوطنيين على الساحل. ذلك أن الزعماء يشكون من أن ممارسة المقيم للسلطة عليهم تحمل

Andruson, op. cit., Vol. X pp. 135 - 136. (١)

(٢) الدول، الخليج العربي والعلاقات الدولية، ص ١٩

Zwemer, Arabia, The Cradle of Islam p. 231. (٣)

طابع الغطوسة والكبرياء إلى أقصى الحدود، وأن رقابته تتجاوز بكثير حدود التدخل الذي أقتنوا بالسماح به للمقيم البريطاني بموجب اتفاقية مايو ١٨٥٣ السابقة الذكر، وأنهم بذلك قد أصبحوا في أقصى حالات الخضوع الدليل لسلطته المطلقة، وكثير من أولئك الزعماء كانوا يأتون إلى عدن بقصد تقديم ظلاماتهم بهذا الخصوص إلى البريجيدير كوجلان. والشكوى العامة هي أن معاملة الكابتن جونز لهم تعسفية للغاية وأنهم لا يملكون الوسائل للانتصاف منها، ويقولون بأنه بمجرد وصول خبر إلى المقيم من أحد وكلائه الوطنيين بأن زعيماً أو فرداً من قبيلة ما قد تعدى على قبيلة أخرى فإن قطعة حربية ترسل في الحال لفرض غرامة على المذنبين المزعومين، وهم يؤكدون بأن هذا التدخل ليس مفصلاً على الاعتداءات المتكررة في البحر وإنما يمتد إلى العلاقات التي بينهم على الساحل، كما يؤكدون أن هذه العقوبات لا يسبقها أي تحقيق كامل محايد. ويمضي بادجر في تقريره فيقول: "إنه لا يستطيع أن يشهد بصحة هذه الوقائع، وإن كان يسلم بوجود شعور عام بعدم الرضا بين العرب نتيجة للسياسة البريطانية في الخليج، وأن نظام الغرامات لينفذ إلى مدى مشكوك في حكمته حيث يجري تغريم الزعماء والقبائل من جانب المقيم بشكل واسع لأتفه المخالفات، كما أن الغرامات تبتز منهم تحت التهديد، فقد حدث أن أرغم حاكم دبي على دفع مبلغ مائة ريال لإطلاقه النار من قصره على قطع من الأغنام لقبيلة كان على خلاف معها، في حين أن غيره قد أرغم على دفع ٣٠٠ ريال غرامة بتهمته سلب قطع من الأغنام من الأراضي المجاورة. وحدث في ذلك الوقت أن دعى زعيم قبيلة القواسم للمثول أمام الكابتن جونز Jones الذي أصر على تغريمه في الحال غرامة بمائة، على أنه في هذه الحالة بالذات قدمت هدية للمذكور تفوق بكثير قيمة المبلغ الذي دفع وأقل ما يقال في هذا بأنه إجراء غريب، ويمكن تكوين فكرة عن المدى الذي ينفذ به هذا النظام، مما تعلمه الحكومة جيداً من وجود عدة آلاف من الريالات بخزانة دار الإقامة في بوشهر وهي حصيلة الغرامات التي جمعت من شيوخ الساحل". وعلى الرغم من تسليم بادجر بضرورة اتخاذ إجراءات صارمة لكبح روح الشغب والحرب ضد القبائل البحرية من أجل سلامة التجارة في الخليج وازدهار السكان أنفسهم بصورة عامة. إلا أن بادجر يرى مع ذلك ألا يتعدى الأمر الحقوق الممنوحة لبريطانيا

بموجب المادة الثالثة من اتفاقية عام ١٨٥٣ التي وافق بمقتضاها عدد من الزعماء العرب في الخليج على تحكيم المقيم البريطاني في بوشهر تحت ظروف معينة وقد نصت على «أنه في حالة وقوع عمل عدائي في البحر من قبل أي من هؤلاء المشتركين معنا في هذه المعاهدة على أي من رعايانا أو أتباعنا فلن نتوجه للثأر في الحال بل نقوم بإبلاغ الأمر إلى المقيم البريطاني أو قائد حامية ياسادور الذي يقوم على الفور باتخاذ الخطوات الضرورية للحصول على تعويضات عن الأضرار التي وقعت بشرط أن يقام الدليل المقنع على وقوع تلك الأضرار» وعلى الرغم من أن صياغة هذه المادة من شأنها أن تمنح المقيم صلاحية غير محددة للتدخل في الشؤون البحرية للزعماء المشتركين غير أن الأمر في رأي الأخيرين هو أنهم قد عينوا المقيم وسيطا أو محكما بينهم وليس قاضيا يوقع الجزاء عليهم وهم يزعمون أنهم قد فهموا أن هذا التدخل ينحصر فقط في حالات السلب العامة أو القرصنة في البحر، علاوة على ذلك فإنهم لم يقصدوا بأن ينطبق هذا الأمر على معاملاتهم في أعمال حربية مشروعة ضد أعدائهم سواء أكان ذلك في البحر أو البر.

ويختم بادجر تقريره بقوله «وإني لأترك للحكومة تقرير مدى صحة ما ذهب إليه العرب في تفسيرهم للمادة المذكورة، وكيف أن المقيم يمكن أن يكون قد تجاوز صلاحيات أكثر مما تقصده نصوصها، وإن اعتقادي القوي على أساس خبرتي الشخصية الواسعة مع القبائل العربية وما قد سمعته من تلك الناحية على وجه الخصوص هو أن نفوذ المقيم البريطاني في الخليج يمكن أن يكون ذا فائدة أكبر من ناحية عامة لو أن إجراءاته كانت تغذ بروح أكثر مجاملة وتوفيقا، وكذلك لو كانت أحكامه أقل اقترانا بفرض الغرامات، وإن واقع ما يدل عليه اتجاه الزعماء البحريين هو أنهم سيهللون لوجود أية سلطة بحرية أخرى في الخليج على اعتبار أن ذلك فرصة مناسبة لفصم عرى الصداقة مع بريطانيا»^(١). وصدق ما توقعه

(١) من المستر جورج برسي بادجر إلى حكومة بمباي، نقلًا عن أوراق بادجر، وجه ورقة رقم ٢٨٧ إلى وجه رقم ٢٩. من المستر بادجر المسئول عن حجة مسقط ورعيل إلى المستر أ. ك. هوبس مسئول الحكومة بالنيابة. انظر التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي بين المملكة السعودية (الوثائق)، المجلد

بادجر عندما رحب بعض شيوخ الساحل بظهور العثمانيين على ساحل الخليج إبان حملة مدحت باشا على الإحساء كما ستعرض لذلك فيما بعد.

تجارة الرقيق :

لم تكثف الحكومة البريطانية بعلاقاتها مع أمراء الساحل عند حد قمع الأنشطة البحرية المعادية بل انتهزت الفرصة لكي تجبر الرؤساء على توقيع معاهدات خاصة بإلغاء تجارة الرقيق، وتعتبر هذه المعاهدات تنمة للمعاهدات والاتفاقيات التي عقدتها بريطانيا مع سلطنة مسقط، ففي عام ١٨٤٠ وقع شيوخ رأس الخيمة وأم القيوين وديي وأبو ظبي اتفاقية تعطي للسفن البريطانية حق مصادرة السفن المشتغلة بتجارة الرقيق من رأس دجادر على الساحل الشرقي الإفريقي إلى رأس جوادور على الساحل الفارسي^(١). وفي عام ١٨٤٧ وقع المقم البريطاني في الخليج الكولونيل هنل معاهدة لإلغاء تجارة الرقيق مع سلطان بن صقر حاكم رأس الخيمة والشارقة، وتلتها نفس العام توقيعات من الشيوخ الآخرين فوقع عليها في أبريل الشيخ مكتوم بن بطي حاكم دبي والشيخ عبد العزيز حاكم عجمان، وفي مايو وقع كل من الشيخ عبد الله بن راشد حاكم أم القيوين، والشيخ سعيد بن طحون حاكم أبو ظبي، وتعهد الرؤساء بموجب هذه المعاهدة التي عقدت بغرض توطيد دعائم الصداقة بينهم وبين الحكومة البريطانية بأن يمتنعوا عن نقل الرقيق من إفريقيا على السفن التابعة لهم أو التابعة لرعاياهم، وأجازوا للحكومة البريطانية وبوارجها حق التفتيش ومصادرة السفن التي تشغل بنقل تلك التجارة^(٢)، ولإحكام الحلقة استطاعت بريطانيا أن تعقد معاهدات خاصة بقمع تجارة الرقيق مع كل من الدولة العثمانية وفارس، ففي عام ١٨٤٧ أبلغ السفير البريطاني في الأستانة اللورد بالمرستون وزير الخارجية البريطانية أن السلطان العثماني تعهد بمنع اسبيواد الرقيق الإفريقي من الموانئ الواقعة على سواحل الخليج وذلك استجابة

Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf part I pp. 9 - 12 (F. (1) C. 78 / 5108).

Aitchison, op. cit., Vol. X pp. 133 - 134. (2)



لرغبات الحكومة البريطانية وإثباتاً لصدافته الوطيدة، كما عرض السلطان أن يقدم بعضاً من سفنه الحربية لكي تتعاون مع الأسطول الإنجليزي في وقف تلك التجارة، ولكن بطبيعة الحال اعتذرت الحكومة البريطانية عن قبول هذا العرض حتى لا يكون هنالك مبرر للدولة العثمانية للإبقاء على سفن حربية لها في الخليج؛ وفي السنة الثانية ١٨٤٧ بعث شاه فارس إلى كل من حاكم فارس وأصفهان فرماناً ينص على أنه رغبة في إبقاء علاقات الصداقة مع الحكومة البريطانية فإن استيراد الرقيق إلى المقاطعات الفارسية عن طريق البحر يجب منعه. وفي عام ١٨٤٩ اضطرت الحكومة البريطانية إلى تحديد الاتفاقيات التي عقدت مع شيوخ الساحل المهادن في عام ١٨٤٧. وفي هذه الاتفاقيات تعهد الرؤساء أنه رغبة منهم في تقوية أواصر الصداقة بينهم وبين بريطانيا فإنهم يرتبطون بالكف عن استيراد الرقيق من سواحل إفريقيا على سفنهم أو سفن أتباعهم، وأجازوا للسفن البريطانية حق التفتيش ومصادرة السفن المشتغلة بتجارة الرقيق، وتقرر بمقتضى مرسوم بريطاني صدر في أغسطس ١٨٤٩ مايلي: ^{١١}

أولاً : محاكمة السفن المشتغلة بتجارة الرقيق، وعهد بذلك إلى المحكمة البحرية العليا.

ثانياً : يعد الأشخاص الذين يدلون بشهادات كاذبة بمشاة مجرمين. وأباح المرسوم جواز تحطيم السفن وبيع ما عليها أو مصادرتها لصالح بريطانيا. على أننا نلاحظ أن عمليات التفتيش البحري لم تكن عادلة تماماً، ذلك أنه بمقتضى مرسوم برلماني صدر في عام ١٨٤٨ تقررت مكافأة تشجيعية للمبحارة الإنجليزي في حالة ضبطهم سفناً تشتغل بتجارة الرقيق، ومن ثم أخذت عمليات التفتيش تأخذ في الازدياد لدرجة أنه كان يشك في سلامتها. وفي عام ١٨٥١ تم عقد اتفاقية مع فارس سمح فيها للسفن البريطانية ومنها السفن التابعة للأسطول الهندي بأن يكون لها سلطة تفتيش السفن الفارسية ومصادرة ما يوجد عليها من رقيق وتقديم السفن

An act for carrying into effect engagements between Her Majesty's and certain (1) Arabian Chiefs in the P. G. for the more effectual suppression of the Slave Trade 1st August 1849. See Atchison, op. cit., Vol. X appendix 46 p. cxviii.



المشتغلة بتلك التجارة إلى السلطات الفارسية لتوقيع الجزاء عليها^(١). وفي عام ١٨٥٦ وافق الشيوخ المهادنون وكذا شيخ البحرين على تسليم الرقيق الذين يصلون إلى المقاطعات التابعة لهم إلى السفن الحربية البريطانية^(٢).

ومما يستلفت النظر أن رؤساء العرب رغمًا عن أن تجارة الرقيق كانت تعتبر موردًا مهمًا من مواردهم إلا أنهم لم يظهروا معارضة للسياسة البريطانية نتيجة للضغط المتواصل عليهم، فلم يحاولوا مثلاً مراوغة السياسة البريطانية كما فعل السيد سعيد سلطان مسقط لدرجة أن بريطانيا لم تجد ضرورة لعقد اتفاقيات أخرى وإنما اكتفت عندما وقعت معاهدة عام ١٨٧٣ مع كل من سلطان مسقط وزنجبار إلى الحصول على تأكيدات من الرؤساء البحرينيين وخاصة من سالم بن سلطان حاكم الشارقة وزايد بن خليفة حاكم أبو ظبي بمراعاة شروط المعاهدات السابقة. وقد تبع عقد تلك المعاهدات نشاط بحري ظاهر قام به الأسطول البريطاني ليضع تلك المعاهدات موضع التنفيذ، على أنه إذا كانت الحكومة البريطانية قد أثارت مشكلة الاتجار بالرقيق إلا أنها لم تعتمد إلى إثارة مشكلة أخرى خاصة بإلغاء اشتغال الرقيق بالخدمة في المنازل Domestic Slavery باعتباره نظامًا معترفًا به في التقاليد العربية^(٣)، حيث يقوم كل من العبد أو الجارية بإدارة البيت، ولا يزال كثير من حكام الجزيرة العربية والخليج العربي يكونون من أولئك الرقيق بعد تحريرهم حرسهم الخاص^(٤). ويؤكد برترام توماس أن الحكومة البريطانية ورغم ما بذلته من جهود لتحرير الرقيق إلا أنها لم تنجح في ذلك فإن الرقيق أنفسهم لم يظهروا تحمسًا كبيرًا لتحريرهم فقد كانوا يشتغلون في مواسم صيد اللؤلؤ قرابة أربعة أشهر في السنة ويقضون بقية العام بدون عمل يذكر^(٥). وعلى أي حال فقد استطاعت

Coupland, East Africa and Its Invaders p. 53. See also Danvers, The Persian Gulf (1) Route & Commerce, Asiatic Quarterly Review Vol. V January - April 1888 pp. 409 - 410.

Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the P. G. part I pp. 9 - 12 (F. O. 78 / (7) 5108).

Thomas, Alarms & Excursions in Arabia p. 149. (7)

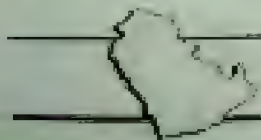
Dickson, the Arab of the Desert p. 502. (8)

Thomas, op. cit., p. 237. (9)

الحكومة البريطانية تحت حجة قمع هذه التجارة من تحقيق أهدافها السياسية في الساحل العماني، كما أتت المعاهدات والاتفاقيات التي عقدها مع شيوخ الساحل بنتائج بعيدة المدى في المحافظة على الأمن في الخليج فضلاً عن أن تلك السياسة لم تكلفها مجهودات حربية أو مادية تستحق الذكر، بل ربما تكون قد استفادت - كما رأينا - من الغرامات والجزاءات التي كانت توقعها على المخالفين؛ ومن ناحية أخرى تمكنت الحكومة البريطانية من مسح الخليج ووضع الخرائط الخاصة به، وما يذكر أن كلا من البحرية الهندية والأسطول الملكي البريطاني (بعد عام ١٨٦٣) هما اللذان قاما بأعمال المسح هذه، كما تمكنت الحكومة البريطانية في عامي ١٨٦٤، ١٨٦٥ من البدء في مد الخطوط البرقية في أجزاء مختلفة من الخليج. وتعود فكرة مد الخطوط البرقية إلى ثورة البنغال والاضطرابات التي حدثت في أطراف الهند في عام ١٨٥٧ مما نبه الحكومة البريطانية إلى ضرورة الإسراع في مد الخطوط البرقية لتكون على اتصال سريع بمستعمراتها في الهند، كما شاركت الدولة العثمانية الحكومة البريطانية في ذلك الاهتمام على أثر حرب القرم^(١). ويرى هوسكينس Hoskins أن بريطانيا اتجهت في بداية الأمر إلى استخدام طريق البحر الأحمر لكي تتعد عن المشاكل السياسية التي كان من المحتمل أن تتعرض لها إذا ما استخدمت طريق الخليج من جانب فارس والدولة العثمانية فضلاً عن أنه من الممكن سيطرتها على طريق البحر الأحمر في أقل مجهود، ولكن حال دون ذلك أن عمليات المسح التي أجريت في البحر الأحمر لم تكن دقيقة تماماً فضلاً عن أن بعض الصعوبات الفنية وقفت حائلاً دون استخدام ذلك الطريق^(٢). وهكذا اتجه الاهتمام إلى الطريق الآخر بإنشاء خط يرفق يبدأ من أحد موانئ البحر المتوسط إلى رأس الخليج العربي حيث يتم اتصاله بحرياً بالهند من جهة وبريطانيا من جهة أخرى. وما يستلفت النظر أن فكرة مد الخطوط البرقية سارت جنباً إلى جنب مع مشروع خط سكة حديد القرات، ولكن إذا كان المشروع الأخير قد أحبط إلا أن بالمستون تبني

Goldsmit, Telegraph & Travel p. 57. See also Encyclopaedia Britannica, Article Persian Gulf.

Hoskins, British Routes to India p. 377. (٢)



مد الخطوط البرقية، وقد صرح بأن إنشاء تلك الخطوط مخالف تماماً للمسكة الحديدية. وفي عام ١٨٥٨ قررت الدولة العثمانية إنشاء خط برقي يبدأ من الأستانة ويمر بسيواس وديار بكر والموصل وبغداد ويستهي في البصرة على أمل أن تقوم الحكومة البريطانية بتكملة هذا الخط من رأس الخليج إلى كرائشي^(١)، وفي أكتوبر ١٨٦٣ وقع اتفاق بين الباب العالي والحكومة البريطانية نصت المادة الثالثة عشرة منه على إنشاء شبكة من الخطوط البرقية من بغداد إلى البصرة ومن بغداد إلى خاتقين على أن تتلاقى هذه الخطوط مع الخط البرقي المار بالخليج العربي، وتلا هذا الاتفاق اتفاق آخر وقع في عام ١٨٦٤ ويقضى بإيجاد اتصال برقي بين الهند والممتلكات العثمانية^(٢). وعلى أثر ذلك أرسلت حكومة الهند الكولونيل باتريك ستوارد ليفوم بدراسة سواحل الخليج استعداداً لمد أسلاك بحرية تتصل بالفو بأسلاك برية تربطها بالخط التركي في بغداد وقد بدأ العمل فعلاً في ذلك الخط في عام ١٨٦٤؛ على أنه نظراً للنفوذ الواهن للدولة العثمانية جنوب بغداد فقد رأت بريطانيا إيجاد خط آخر يصل فارس بميناء بوشهر، كما تم الاتفاق بين الحكومة البريطانية وفارس على مد الخط من بغداد إلى طهران عن طريق كرمشاه على أن يتم إيصاله ببوشهر عن طريق أصفهان وشيراز إلى الهند^(٣)، وذلك على الرغم من أن الحكومة الفارسية لم تظهر تمسها التام لذلك المشروع^(٤)، وعلى أي حال استطاعت الحكومة البريطانية في خلال فترة وجيزة مد الخطوط البرقية البرية والبحرية بين الهند ومواني الخليج. وكان لذلك أثر عظيم في توسيع المصالح البريطانية في الخليج والبلاد المجاورة له^(٥).

وقد يكون من المناسب أن نعرض للاتفاقيات البرقية التي عقدتها بريطانيا مع رؤساء الساحل المهادن؛ والواقع أن عقد هذه الاتفاقيات كان أمراً ضرورياً للمحافظة على منشآت البرق إذ لم يكن في استطاعة سلطة ما أن تفرض على

Ibid., p. 373. (١)

Atchistan, op. cit., Vol. XI pp. 475. (٢)

Sykes, History of Persia Vol. II pp. 367/368. (٣)

Danvers, op. cit., p. 411. (٤)

Wilson, The Persian Gulf p. 268. (٥)

سكان هذه الجهات احترام هذه المنشآت في منطقة كهذه دون أن يكون لها نفوذ فعال على رؤساء القبائل، ولم تكتف الحكومة البريطانية بنفوذها الأدبي بل نصت في اتفاق عقده مع الرؤساء المهادين في عام ١٨٦٤ وألحقته بمعاهدة ١٨٥٣، جاء في مقدمته «أنه نظراً لأهمية البرق في رخاء التجارة فإن رؤساء العرب يمنعون رعاياهم عن المساس بشيء من منشآته»، كما جاء في المقدمة أيضاً «إن تجارة المشيخات قد ازدادت وأن سفنهم قد احترمت بموجب اتفاقية عام ١٨٥٣، ولما كانت الحكومة البريطانية تقوم بإنشاء خطوط برقية في عدة مناطق على سواحل الخليج فإننا نتعهد عن أنفسنا وخلفائنا بأن نمتنع عن المساس بالخطوط التي تمر في مقاطعاتنا وإذا حدث أي اعتداء من جانب أحد أتباعنا فسوف نعاقبه وتسمح لنا الحكومة البريطانية بإرسال برقياتنا بنفس الأجور التي يدفعها الرعايا الإنجليز»^(١)!!



أشرنا فيما سبق أن علاقة بريطانيا بهذه المشيخات لم تقتصر عند حد الإشراف البحري على تنفيذ قواعد الهدنة البحرية كما كانت تجيز لها المعاهدات المعقودة، وإنما استمرت في ممارسة سيطرتها حتى في الشؤون الداخلية لتلك الإمارات^(٢)، وكان للمقيم البريطاني في بوشهر وكيل وطني يقيم في الشارقة يخبره بكل ما يجري في الداخل، وذلك عن طريق وكلاء وطنيين من أهالي البلاد منبئين في مختلف الإمارات؛ وأوضح مثل على هذا التدخل هو ما حدث في عام ١٨٦٨ بالنسبة لشيخ أبو ظبي زايد بن خليفة، فقد اشترك هذا الشيخ مع حاكم البحرين في غارة شنها على قطر ونهبها معظم قراها، وفي سبتمبر عام ١٨٦٨ أبحر المقيم البريطاني الكولونيل لويس بلي Pelly على بارجتين حربييتين حيث أرغم شيخ البحرين على التخلي عن حكمه. ولكن بالنسبة لشيخ أبو ظبي فقد اكتفى بأن أخذ منه تعهداً بالآلا يقوم بأية اضطرابات أو خرق للمعاهدات البحرية،

Aitchison, op. cit., Vol. X p. 137. (١)

O' Shea, Sand kings of Oman p. XVI. (٢)

وإذا حدث أى اعتداء فإنه يتحمل حينئذ تبعة ما يحدث، وقد ألزم شيخ أبو ظبي بدفع ٢٥,٠٠٠ ريال غرامة دفع منها ٩,٠٠٠ فوراً وتعهد بأن يدفع الباقي على قسطين، كما تعهد أيضاً بالألا يمنع السكان الذين خرجوا من قطر بأن يعودوا إلى بلادهم متى رغبوا فى ذلك، كما تعهد أن يسلم إلى الوكيل الوطنى فى الشارقة جميع السفن التى أخذها من شيخ البحرين^(١)، على أن (بلى) عاد فتنازل عن بقية الغرامة، بل إنه أعاد ما أخذه من أموال إلى الشيخ زايد باعتبار ذلك مكافأة عن ملكه الحميد فى الأيام التى تلت وقوع هذا الحادث^(٢). ثم طمعاً فى كسب نفوذ أدبى أوسع عرض على زايد بن خليفة أن يضم إلى مشيخته قرية العديد الواقعة إلى الجنوب من قطر، ولعل ما دفع (بلى) إلى هذا التصرف الأخير هو احتمال تقدم العثمانيين إلى قطر وتهديدهم للساحل المهادن.

على أن فترة حكم زايد بن خليفة التى امتدت من عام ١٨٥٥ إلى عام ١٩٠٨ قد شهدت تفوق مشيخة أبو ظبي على المشيخات الأخرى، وأصبح زايد بن خليفة أقوى رجل على ساحل الصلح البحرى، وأصبحت إمارته من أهم إمارات هذه المنطقة، وفى عام ١٨٩٢ وقع مع الحكومة البريطانية معاهدة منحها بموجبها حق الإشراف على علاقاته الخارجية وجاء فيها: «إنى لا أدخل أبداً فى قرار ما ولا محاوره مع أحد من الدول سوى الدولة البهية الإنكليزية بغیر رضا الدولة البهية الإنكليزية، ولا أقبل أن يسكن فى حوزة ملكى وكيل من دولة غير الدولة البهية، ولا أسلم ولا أبيع ولا أرهن ولا أعطى للتصرف أو للتبرع بنوع ما شيئاً من ممتلكى لأحد إلا للدولة البهية الإنكليزية». وعقب توقيع هذه المعاهدة مع شيخ أبو ظبي صيغت تعهدات أخرى على نفس هذه الشروط ارتبط بها الشيوخ الآخرون بعدم الدخول فى اتفاقيات أخرى مع غير الحكومة البريطانية^(٣)، وقد ردت بريطانيا بعقدها لهذه المعاهدات على ما كان يقوم به الموظفون الفرنسي من مؤامرات

(١) Aitchison, op. cit., Vol. X pp. 137 - 138.

(٢) شركة الزيت العربية الأمريكية - إدارة العلاقات - شعبة البحث - عمان والساحل العربى للطباعة (الفايسى، ص ٢٤٥).

(٣) O'Shea, op. cit., p. X VI.

في الساحل العماني بتحريض من روسيا، وكذلك بما كان يبذله الفرنسيون من نشاط في محاولة انتزاع أراضي من بعض الشيوخ^(١)، ومن المعروف أن عقد هذه المعاهدات لم يقتصر على إمارات الساحل المهادن وإنما عقدت مع معظم إمارات الخليج الأخرى عند اشتداد التنافس الأوروبي في الخليج العربي في آخريات القرن التاسع عشر، فعقدت مع البحرين عام ١٨٩٢ ومع شيخ الكويت في عام ١٨٩٩ وقبل ذلك وقعت معاهدة مع سلطان مسقط في عام ١٨٩١ أي قبل عقد هذه المعاهدات مع شيوخ الساحل. وقد اشتملت بالنسبة لمسقط على إعلان وقعه السلطان وألحق بمعاهدة الصداقة والتجارة التي وقعها مع بريطانيا في نفس العام، وفي عام ١٨٩٣ أعلنت بريطانيا الدولة العثمانية بتلك الاتفاقيات، وفي عام ١٩٠٣ أعلنت كلا من فرنسا وفارس بأن شئون هؤلاء الشيوخ أصبحت من اختصاص الحكومة البريطانية وحدها^(٢).

وقد أكدت العلاقات بين بريطانيا ومشيخات الساحل العماني زيارة اللورد كيرزون نائب الملك في الهند في نوفمبر ١٩٠٣، ففي أثناء مروره بإمارة الشارقة أقيم حفل كبير لزعماء الساحل ألقى فيه كيرزون خطبته المشهورة التي أجمل فيها أهداف السياسة البريطانية في الخليج العربي وما حققته في خلال القرن التاسع عشر وقال فيها: «أعتقد أحياناً أن سجل الماضي معرض للنسيان وأن هناك من يتساءل لماذا تستمر بريطانيا في ممارسة هذه السلطات؟ إن الجواب هو في تاريخ إماراتكم وعائلاتكم، وفي الوضع الراهن في الخليج. لقد كنا هنا قبل أن تظهر أية دولة أخرى في هذه المياه في التاريخ الحديث. لقد وجدنا الفوضى فأوجدنا النظام وكانت فهارتنا مهددة كما كان أمنكم مهدداً ولقد تطلب ذلك حمايتكم، لقد أنقذناكم من الفناء على أيدي جيورانيكم وفتحنا هذه المياه أمام سفن الأمم جميعها ومكنا لأعلامها أن تخفق في سلام. إننا لم نختص بلادكم أو نستولي عليها ولم نقص على استقلالكم بل حافظنا عليه وختم كيرزون حديثه بأنه يجب المحافظة

Memoandum from the F. O. to L. O. 3 August 1901 (Ind. Off. Let / 3/515). (١)

Foreign Office Handbook, No. 67 Persian Gulf pp. 44 - 45. (٢)



على سلامة الأمن في الخليج ويجب دعم استقلال هذه الإمارات ويجب أيضاً أن يظل نفوذ الحكومة البريطانية في المكان الأسمى^(١).

ولذلك فقد طلب كيرزون من كل مشيخة أن تستمر في احترام تعهدها مع بريطانيا ولا تدخل في أية علاقات مع دولة أخرى، وأكد أن الحكومة البريطانية سوف تحترم استقلال هذه الإمارات بشرط أن يحكم المشايخ في بلادهم بالعدل ويحترموا حقوق التجار الأجانب الذين يمارسون نشاطاً في بلادهم^(٢).

وهكذا ازداد نفوذ الحكومة البريطانية السياسي اتساعاً مع جميع مشيخات الساحل، وساعد على ذلك وجود السفن البريطانية وسريان المعاهدات البحرية فضلاً عن السيطرة البحرية التي كانت تمارسها لقمع تجارة الرقيق والقرصنة وتهريب السلاح، حيث عقدت اتفاقيات مع رؤساء الساحل في عام ١٩٠٢ بمنع التجارة الأخيرة ومصادرة السفن المشتغلة بها^(٣). والجدير بالذكر أن وجهة النظر الرسمية للحكومة البريطانية هي أن هذه الإمارات مستقلة، فهي ليست محميات بريطانية بل توصف بأنها إمارات خاضعة للحماية وأن جميع معاملاتها مع الدول الأجنبية تجري عن طريقها باعتبارها وسيطاً، وينطبق هذا حتى في معاملات هذه الإمارات مع الحكومات العربية المجاورة^(٤).

(١) انظر نص خطبة كيرزون على رؤساء الساحل المهادن، في ٢٦ نوفمبر سنة ١٩٠٢ في Memorandum Respecting British Interests in the P. G. pp. 21 - 22 (Ind. Off. Pol & Secret Library Confidential 916 B. 166. See also Rolandshay, The Life of Lord Curzon Vol. 2 p. 216 - and Nicolson, A Study in the Post War Diplomacy p. 122.

(٢) Graves, The Life Of Sir Percy Cox p. 41. (٢)

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية - عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي. ص ٢٤٦

(٤) P. G. Handbook No. 67 The Persian Gulf p. 44. (٤)

الشمس الرابع

البحرين بين الاطماع الفارسية
والضغوط البريطانية

١٨٤٢ - ١٨٧١

المباحثات الإنجليزية الفارسية ١٨٤٢/١٨٤٧ - البعثات الفارسية
إلى البحرين - معاهدة ١٨٦١ - النزاع بين قطر والبحرين - معاهدة
١٨٦٨ - خلع الشيخ محمد بن خليفة وتنصيب علي بن خليفة -
احتجاج الحكومة الفارسية على التدخل البريطاني - نصريح اللورد
كلارندون ١٨٦٩ - استمرار ضغط بريطانيا على الإمارة.

في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا جاهدة في عقد الاتفاقيات مع رؤساء
الإمارات العربية الواقعة على الساحل الغربي للخليج العربي، كانت فارس تتحرك
في الاتجاه الشرقي لحدودها، وكان يدفعها إلى ذلك رغبة قوية في توطيد نفوذها
في أفغانستان، وكان اتجاهاها إلى السيطرة على هيرات - وهي منطقة جبلية صغيرة
تقع على الحدود الهندية الأفغانستانية - قد أدى إلى توتر العلاقات بينها وبين
بريطانيا، والواقع أن فارس قد وجدت تأييداً من روسيا في القيام بتلك الحملة.
ونظراً لأن بريطانيا كانت تعلق أهمية خاصة على هيرات لسلامة الهند فقد احتج
السفير البريطاني في طهران لدى الحكومة الفارسية ١٨٣٧، وطالب بسحب القوات
الفارسية فوراً. ولما رفضت فارس ذلك الاحتجاج أرسلت حكومة الهند قواتها إلى
الخليج العربي واحتلت جزيرة الخرج الواقعة في المدخل الشمالي للخليج بالقرب
من مصب شط العرب في يونيو عام ١٨٣٧، في الوقت الذي منيت فيه القوات
الفارسية بفشل ذريع. والواقع أن الحكومة البريطانية كانت تخشى أن تركز فارس
اهتمامها على مناوأة الإنجليز في الخليج بعد فشلها في حملتها هذه. وقد اضيف
إلى ذلك عامل جديد وهو تقدم قوات مصر إلى سواحل الخليج، ولذلك فقد
استمرت القوات البريطانية باقية في جزيرة الخرج متلذذة في الانحباب عنها حتى
مارس عام ١٨٤٢. وفي عام ١٨٣٩ بعث هنل المقيم السياسي في الخليج إلى
حكومة بومباي على أثر ما تلقاه من وكيله الوطني في البحرين بأن حاكم عام
مقاطعة فارس يجمع قواته في كنجون ومن المحتمل أن يقوم بتدبير هجوم مفاجيء
على الإنجليز في جزيرة الخرج، وإذا نجح في ذلك فإن اتجاهاه صوب البحرين
سيكون مؤكداً. على أن حكومة الهند لم تعر هذه الملاحظات أهميتها إذ كانت

جهودها منصبة في مقاومة خطر آخر كان يتمثل في تقدم قوات خورشيد باشا إلى
 سواحل الخليج العربي ١٨٣٩. والواقع أن الحكومة البريطانية لم تقدر أهمية الخطر
 الفارسي بدليل تقرير انسحابها من جزيرة الخرج عقب انسحاب القوات المصرية،
 وكان ذلك الانسحاب فرصة كبيرة للحكومة الفارسية كي توطد سيطرتها على
 سواحل الخليج وخاصة حينما أخذت تعزز حامياتها العسكرية في تلك الجزيرة مما
 أثار قلق الحكومة البريطانية^(١). وحول ذلك الوقت كتب المقيم البريطاني في الخليج
 الكولونيل روبرتسون إلى حكومة بومباي يقول إن فارس تبذل محاولات كثيرة لكي
 تنشئ لها أسطولاً يتكون من جميع السفن التي تمتلكها في موانئ الساحل
 الفارسي للخليج، وقد عمدت إلى حاكم بوشهر لتنفيذ تلك الخطة. وفي تقرير
 آخر لروبرتسون أكد أن جزيرة الخرج سوف تصبح عن قريب مركز تجمع للأسطول
 الفارسي الذي سيقوم بغزو البحرين. وقد أجاب الحاكم العام للهند على هذين
 التقريرين بقوله: «إنه في حالة إرسال الحكومة الفارسية أي قوات من الرجال أو
 السفن فإنه يجب ملاحظة هذه التحركات، وإذا كانت فارس تهدف الاتجاه إلى أية
 إمارة من الإمارات التي تربطها بالحكومة البريطانية معاهدات خاصة فيجب أن
 نقوم تحركاتها بكل قوة». ويعتبر هذا التصريح نقطة تحول في السياسة البريطانية
 في علاقاتها بفارس بشأن البحرين. فحتى ذلك الوقت لم تكن الحكومة البريطانية
 تعترض اعتراضاً إيجابياً على مظالم فارس بالسيطرة على البحرين، بل وأكثر من
 ذلك نجد أنها قد اعترفت لفارس بموجب معاهدة شيراز التي عقدت في عام ١٨٢٢
 بين حاكم مقاطعة فارس والكولونيل بروس المندوب البريطاني لشركة الهند الشرقية
 بتبعية البحرين لفارس. هذا بالإضافة إلى أن بريطانيا كانت تعارض التقدم المصري
 في البحرين على أساس تبعيةها لفارس. ويمكننا إرجاع التحول في السياسة
 البريطانية إلى عاملين أساسيين:

(١) وثائق القاهرة، وثائق مقولة عن سجلات وزارة الخارجية البريطانية - محفوظة رقم (١١).

Henell to Widdoughby 11th Feb. Doc. No. 14 of 1839. See enclosure No. 1 translation of
 a letter from Mohamed Ali Agent at Bahrain to the Resident at the Persian Gulf Feb.
 1849.

العامل الأول، أن الحكومة البريطانية لم تعد نظمتين إلى فارس التي أخذت تتصرف بتأثير واضح من روسيا وخاصة بعد قيامها بحملة هيرات السابقة. والعامل الثاني، أن الحكومة البريطانية أخذت منذ انسحاب القوات المصرية تقدر أهمية الخليج وتعمل على منع أية دولة أخرى من الحلول فيه. والجدير بالملاحظة أن معارضة بريطانيا لفارس في إرسال حملة إلى الخليج لم تقتصر على السلطات المحلية فقط، وإنما انتقلت إلى وزارة الخارجية بلندن للتصرف فيها. وقد أرسلت الحكومة البريطانية تعليماتها إلى سفيرها في طهران لكي يفتح الشاء بالطرق الدبلوماسية بعدم القيام بعمل من شأنه أن يؤدي بالحكومتين إلى التصادم في منطقة الخليج، وقد أعلن اللورد أبردين وزير الخارجية البريطانية بأن بريطانيا ستقابل التدخل الفارسي بالقوة حتى لو أدى الأمر إلى تصادم بينها وبين فارس، كما بعث بتعليماته إلى جيمس شيل Sheil القائم بأعمال السفارة البريطانية في طهران يطلب منه عدم الاعتراف بأحقية فارس في السيطرة على جزائر البحرين بحجة أنه منذ أن أتت أسرة قاجار إلى الحكم في عام ١٧٩٦ لم يمارس أحد من ملوكها سلطة فعلية على البحرين، ويبدو أن أبردين حاول مع ذلك أن يكسب الوقت ويراعى السياسة الفارسية فختتم مذكرته بقوله : «وعلى أي حال فمن المحتمل أن تكون الحكومة البريطانية ليست على علم تام بأحقية فارس في امتلاك البحرين، وعليه ينبغي لفارس أن توضح لبريطانيا حقها الصريح في ذلك بالطرق الدبلوماسية بدلا من استخدام القوة المسلحة لإثبات ذلك الحق»^(١١)، ومن ناحية أخرى أدركت الحكومة الفارسية بدورها مدى ضعفها في الصراع مع قوة بحرية خطيرة كقوة الإنجليز في منتصف القرن التاسع عشر، فأثرت أن تعود إلى سياسة التهذيب، ويتضح ذلك من ردها على مذكرة أبردين إذ أكدت أنها لن تقوم بإرسال أية حملة عسكرية إلى البحرين دون علم بريطانيا، كما أوضحت مطالبها في امتلاك البحرين عن طريق مذكرتين هامتين مؤرختين في ٤ فبراير و ١٥ مارس سنة ١٨٤٥ بعثت بهما إلى السفارة البريطانية بطهران.

وكانت المذكرة الأولى تحوى عدة ملاحظات عامة عن علاقة فارس بالبحرين كما كانت تحوى نسخة من معاهدة شيراز السابق الإشارة إليها. وقد أشار شيل إلى وزير الخارجية الفارسية بضعف الاستناد على هذه المعاهدة كدليل، وعلى ذلك بأنه منذ أن عقدت بريطانيا معاهدتها الأولى مع شيخ البحرين، عام ١٨٢٠ وهى تنصرف مع هذه الإمارة طبقا لما نعليه عليها شروط هذه المعاهدة، وفضلا عن ذلك اتخذت الحكومة البريطانية من هذه المعاهدة (وهى معاهدة خاصة بفتح القرصنة فى الخليج) أساسا لمقاومة أية قوة تريد السيطرة على البحرين وقد انضح ذلك فى معارضتها لإمام مسقط، كما اعترضت أيضا على محمد على^(١). وبناء على عقد هذه المعاهدة مع شيخ البحرين لم توافق بريطانيا على معاهدة شيراز واستدعت بروس من فارس وأقالته من عمله على الفور، والسبب فى ذلك كما تنص سجلات الحكومة البريطانية، ولرفض تلك المعاهدة الأخيرة، أنها تضمنت نصا على أن ملك فارس يشمل البحرين وهو أمر لم يحم عليه دليل مقنع، وفضلا عن ذلك فإن هذه المعاهدة رفضها الشاه بدوره الذى أعرب عن استيائه من أمير شيراز لمحاولته تنظيم العلاقات مع الحكومة البريطانية دون أن يتلقى تعليماته، وبما أن هذه المعاهدة رفضتها كل من بريطانيا وفارس معا فلا مجال إذن لكى تنصر عليها فارس وتستند عليها كدليل بملكيته البحرين.

أما المذكرة الثانية فقد وقعها حاجى ميراز رئيس وزراء فارس وكان على قدر كبير من التحمس فلم يطالب بالبحرين وحدها وإنما بجميع إمارات الخليج بأسرها وقد ذكر بصدده ذلك : «أن الشعور السائد لدى جميع الحكومات الفارسية المتعاقبة بأن الخليج «الفارسى» من بداية شط العرب إلى مسقط بجميع جزائره وموانيه بدون استثناء ينتمى إلى فارس، وكما هى حقيقة واضحة أن البحر يسمى خليج فارس Persian Gulf»، وذهب إلى أن البحرين خضعت لفارس فى عهد الأسرة الصفوية وفى أثناء حكم نادرشاه وخلفه، وكذلك الحال على عهد خانات

(١) وثائق القاهرة، وثائق منقولة عن سجلات وزارة الخارجية البريطانية محفوظة رقم (١٢)

Hennell to the Secret Dept. of the Bombay Government 30th August 1839 (F. O. 78/388).

الزند والقاجار، وكان شيوخها يقومون بدفع الضرائب السنوية وأنه قبل حلول قبائل العتوب في الجزيرة كان أمير شيراز يخضع البحرين لسيطرته وأكد حاجي ميرزا أن الحكومة البريطانية نفسها قد اعترفت بملكية فارس للبحرين ودل على ذلك أنه على أثر احتلال القوات المصرية للإحساء والقطيف في عام ١٨٣٩ أكد القنصل البريطاني في الإسكندرية لمحمد أن البحرين لا تكون جزءاً من الجزيرة العربية وأنها تابعة لفارس، ولذلك فلن تسمح الحكومة البريطانية بأن تمد الدولة العثمانية أو محمد علي السيطرة عليها^(١). وأعرب بصدق ذلك أن الحكومة الفارسية لم تسمح بالتحركات المصرية في البحرين وإنما بادرت بإرسال أحد مبعوثيها إلى الجزيرة ليقوم بتحصيل الضرائب تأكيداً لنبعية البحرين لها. واستمرت المذكرة الفارسية في إثبات مطالبها فذكرت أن جميع المصادر الجغرافية سواء كانت أوربية أو شرقية، وكتب الرحالة الأوروبيين ومنهم شاردن^(٢)، الذي كتب في عام ١٦٦٥ يؤكد أن البحرين جزء من فارس، أضف إلى ذلك أن السلطات البريطانية قد حاولت مراراً أن تستأجر الجزيرة من الحكومة الفارسية، واتبع حاجي ميرزا هذه المذكرة بإرفاق عملة ذهبية أكد أنها مضروبة في البحرين يرجع تاريخها إلى عام ١٢٣٣ هـ (١٨١٧ م) باسم فتح علي قاجار قدمها هدية إلى القائم بالأعمال البريطاني في سفارة طهران وذلك للتدليل على أن فارس مدت سيطرتها على البحرين في عهد الأسرة القاجارية وهي الأسرة التي كانت تحكم فارس في ذلك الوقت^(٣). وعندما أرسل شيل هذه المذكرة إلى وزارة الخارجية بلندن أحالها إلى اللجنة السرية بوزارة الهند، ومضى بيكوك Peacock رئيس هذه اللجنة قراية ثلاثة أشهر من العمل الدائب في الوثائق البريطانية قبل أن يتمكن من إعداد رده على المذكرة المؤرخ في ٣١ يوليو عام ١٨٥٥، وقد حلل في هذا الرد المطالب الفارسية بطريقة بارعة فذكر أن الحكومة البريطانية تتعامل مع شيوخ البحرين بصفحتهم

(١) وثائق القاهرة محافظ الحجاز ١٢٢٥ هـ محفوظ رقم ٢٦٧ وثيقة رقم ١٣٩ أصيلة ٦ حورند

باشا إلى اليانسمان الخديو ١٣ أكتوبر سنة ١٨٣٩.

Sir John Chardin, Travels in Persia & East, London 1665. (٢)

Adamiyat, op. cit., pp. 134 - 136. (٣)



الاستقلالية لا مجرد أنهم أتباع للحكومة الفارسية، وذكر أنه عندما (هاجمت) قوات محمد علي الجزيرة قاومت الحكومة البريطانية ذلك الهجوم. وأنكرت المذكرة البريطانية ما ادعته فارس من وقفها ضد محمد علي، بل أكدت إنه كان في ذلك الوقت عدة احتمالات في تحالف يزعم محمد علي عقده مع شاه فارس ضد الإنجليز وأن شيوخ البحرين خشوا من عاقبة ذلك التحالف فعملوا على مناوأة خورشيد باشا في بداية الأمر، أضف إلى ذلك أن أئمة مسقط كانوا لا يكتفون عن المطالبة بالجزيرة حتى أن شيوخ البحرين كانوا يدفعون لهم الضرائب في فترات متفاوتة في غضون القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. وذكر بيكوك أن محاولة فارس إيجاد حجة تحت زعم أن الخليج فارسي أمر غير منطقي تمامًا كالادعاء بأن البحر الأحمر بحر عربي، وعلى ذلك تكون كل الجزائر الموجودة فيه تابعة للجزيرة العربية، فضلًا عن أن جزيرة البحرين لا يمكن أن تكون جزءًا من فارس وهي مفصولة عنها بخليج واسع، كما أن سكانها ليسوا من العنصر الفارسي تمامًا، وعلى أي حال فإن الحكومة البريطانية لا تعترض على أن البحرين قد خضعت لفارس في عهد الأسرتين الصفوية والزندية اللتين سبقتا أسرة قاجار على أن يحكم فارس على البحرين قد انتهى تمامًا على أثر سيطرة آل خليفة على الجزيرة في عام ١٧٨٣. وإذا كان هناك بعض من شيوخ آل خليفة استمروا في دفع الجزية لفارس فلا يعني ذلك اعترافًا منهم بالثبعية الفارسية بقدر ما كانوا يتجهون إليها كقوة حامية ضد ما كانوا يتعرضون له من تهديدات قوى أخرى. أما من حيث ادعاءات الحكومة الفارسية بأن السلطات البريطانية قد طلبت منها في الماضي أن تؤجر لها البحرين فلا يوجد أي دليل في الوثائق الرسمية البريطانية يؤكد أو يشير إلى ذلك^(١).

وفي مذكرة أخرى لحاجي ميرزا رئيس وزراء فارس في عام ١٨٤٨ أكد فيها أن مطالب فارس على البحرين نجد تأكيدًا من سكان الجزيرة أنفسهم، فإن سكان البحرين - على حد تعبيره - خير شاهد على حقوق فارس، فإنه يوجد أكثر من

لثني السكان مناوئين لحكومة العتوب، وطبقاً لتقدير السلطات البريطانية في الخليج فإن عدد سكان البحرين يصل إلى ٦٠,٠٠٠ نسمة منهم ١٨,٠٠٠ إلى ٢٠,٠٠٠ من العرب و ٤٠,٠٠٠ إلى ٤٢,٠٠٠ من الفرس وهم نسل السكان الأصليين الذين استقروا في جزائر البحرين من قديم، وتتبع المجموعة الأولى شيخ العتوب^(١)، بينما تتبع المجموعة الثانية، التي يتكون أغلبها من المزارعين والتجار الحكومة الفارسية وهم أعداء تقليديون للعتوب. ويبدو أن الحكومة الفارسية أدركت في النهاية عدم جدوى الاستمرار في مباحثات سياسية مع بريطانيا، ولذلك أثرت أن تنتهج سبيلاً آخر فحاولت استغلال اضطراب الأوضاع الداخلية في البحرين لكي تسيطر على الجزيرة، وساعد على ذلك ما كانت تتعرض له الجزيرة من اضطرابات داخلية نتيجة تنافس شيوخها على الحكم، وكان يحكم البحرين في ذلك الوقت الشيخ عبد الله بن خليفة، وقد تعرض لتزاع شديد مع حفيد أخيه الشيخ محمد الذي كان يشترك معه في الحكم، ويبدو أن الأخير لقي مساعدات فعالة من المقيم البريطاني وفيصل بن تركي السعودي فتمكن من طرد جده المسن الذي التجأ إلى ميناء بوشهر على الساحل الفارسي، حيث وجد حماية كافية أسدتها له الحكومة الفارسية. ومن المؤكد أن تكون قد دارت بينه وبين أمير شيراز عدة اتصالات على أن تساعد الحكومة الفارسية في استعادة حكمه نظير قيامه بدفع الضريبة السنوية واعترافه بسيطرة فارس على الجزيرة. وكان الكولونيل (هنل) المقيم البريطاني في الخليج يراقب هذه التحركات بحذر بالغ، فكان لا يكف عن تقديم احتجاجات حكومته إلى السلطات الفارسية ويحذرها عاقبة التدخل بين الشيوخ المتنازعين. على أن هذه المشكلة لم تلبث أن حلت مؤقتاً بوفاة الشيخ عبد الله في عام ١٨٤٨^(٢). والذي يهمننا من أمر ذلك النزاع أنه قد ظهر منذ ذلك الحين اتجاه بريطانيا إلى السيطرة على البحرين. وفعلاً حاولت حكومة الهند في عام ١٨٤٨ أن تعقد معاهدة تحالف مع شيخ البحرين الجديد وتركت الأمور للكولونيل (هنل) لما

Ibid., p. 140, (١)

Bombay Government. Selections from the Records of the Bombay Government Vol. (٢) XXIV p. 407 ff. See Historical sketch of the Utoobee tribes of Arabs - Bahrain.

له من خيرة في شئون البحرين وسياسة الخليج لكي ينظم هذه المعاهدة، ولكن (هنل) كان يرى أن عقد هذه المعاهدة سيؤدي إلى تخرج الموقف بين بريطانيا وفارس، وهذا لن يترتب عليه أية مزايا للحكومة البريطانية، وكان يرى الاكتفاء بالمعاهدة التي وقعتها بريطانيا مع شيخ البحرين في مايو سنة ١٨٤٧ والخاصة بإلغاء تجارة الرقيق، وهي على غرار المعاهدات التي سبق أن عقدتها بريطانيا مع مشيخات الساحل العماني في نفس ذلك العام. ولكن الواقع أن (هنل) قد أضاع هذه الفرصة السانحة لأننا سوف نجد فيما بعد أن الحكومة البريطانية، تضطر إلى عقد هذه المعاهدة مع شيخ البحرين لإيقاف التدخل الفارسي في شئون الجزيرة عام ١٨٦١، ذلك أن الشيخ محمد بن خليفة لم يبق على تعهدهاته مع الحكومة البريطانية وإنما أخذ يوالى اتصاله بكل من الحكومتين الفارسية والعثمانية طالبا حماية كل منهما بعد أن أحس بالضغط البريطاني عليه، وخاصة بعد توقيع الاتفاقية الثانية لإلغاء تجارة الرقيق في ١٠ مارس سنة ١٨٥٦ والتي تعهد فيها بأن يلقي القبض على جميع الأرقاء الذين يتم إدخالهم في أي جزء من بلادها، وأن يسلمهم إلى سفن الأسطول البريطاني، وأن يحتجز فضلا عن ذلك كل سفينة من سفن رعاياه التي تشغل بتلك التجارة ولم تقع في قبضة الأسطول البريطاني حتى تصله بشأنها تعليمات من المقيم السياسي في بوشهر^(١). وقد بلغ من قوة الضغط البريطاني على البحرين أن تذرع شيخها بحماية كل من الدولتين العثمانية والفارسية معا ورفع العلم العثماني والفارسي على أبراج مدينته^(٢)، ووافق على استقبال وكلاهما^(٣).

على أن فارس لم تلبث أن تحققت أن عدم تمكنها من السيطرة على البحرين إنما يرجع في الدرجة الأولى إلى ضعف قوتها البحرية والعسكرية، وكان هناك بعض من الساسة الفرس الذين يعتقدون بأن حكام البحرين سيعلمون ولاءهم للتاج الفارسي حالما يثقفون حماية كافية من الشاه. وقد شهدت الإدارة الفارسية في عهد

(١) Aitchison, op. cit., Vol. X p. 107.

(٢) البهاني: التحفة النبهانية في إمارات الجزيرة العربية، البحرين، ص ١٦٣.

(٣) حقوقي: البحرين وإيران، النظر أيضا - p. 85 Adamyat, op. cit.

الأمير نظام عام ١٨٤٨ - ١٨٥٢ وكان من دعاة الإصلاح في فارس، وهو الذي خلف ميرزا خان في رئاسة الحكومة، عهداً من الانتعاش، حيث اهتم (نظام) بوضع برامج اقتصادية وسياسية واجتماعية، كما اهتم على وجه الخصوص بتطوير الجيش الفارسي والعمل على إنشاء أسطول قوى في الخليج، ومن الغريب أنه لجأ في ذلك إلى الحكومة البريطانية حيث طلب إمداداً من الضباط والسفن الحربية، وعلى الرغم من أن العلاقة بين الأمير نظام والكولونيل شيل - القائم بالأعمال في طهران - لم تكن على ما يرام، إلا أن (شيل) تحمس مع ذلك لفكرة إنشاء أسطول فارسي في الخليج، بل وأكثر من ذلك كان من رأي (شيل) أن إنشاء أسطول صغير قد لا يحقق الفائدة المرجوة، وكان يجادل بالتالي إنشاء أسطول كبير يمكن الاعتماد عليه في تحقيق التوازن بين تركيا وفارس في منطقة شط العرب، ويكون من ناحية أخرى مانعاً لرومساء الخليج من المنازعات البحرية، وبذلك يخفف العبء على بريطانيا. على أن بالمستوى عارض هذه الفكرة من أساسها ورفضها رفضاً قاطعاً ولم يجد الأمير نظام سوى الاتجاه إلى دول أخرى كالنمسا وبروسيا وفي ١٩ أكتوبر عام ١٨٥١ وقع معاهدة صداقة وملاحة وتجارة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن على أثر المعارضة البريطانية اضطرت فارس إلى حذف بعض مواد من المعاهدة التي كانت تنص على مساعدة الولايات المتحدة الأمريكية لفارس في إنشاء الأسطول وحماية الجزائر والموانئ الفارسية من إنجلترا أو من أية دولة أخرى، ومثل هذه المواد اعتبرتها بريطانيا ماسة بها ^(١). والواقع أن الحكومة الفارسية انصرفت بعد ذلك إلى تعزيز قوتها حتى أننا نلاحظ توقف المباحثات الفارسية البريطانية بشأن البحرين حول ذلك الوقت، ويرجع ذلك إلى عدم ثقة الساسة الفرس بجدوى استمرار هذه المباحثات، ومن ناحية أخرى كان أولئك الساسة يعتقدون أن ضعف القوى الفارسية هو السبب الأساسي في ترك المجال مفتوحاً لبريطانيا، وكان من رأيهم أنه لو قدمت مساعدات فعلية لحكام البحرين فإن من المؤكد أن يكون للشيوخ القدرة الكافية لتوقف التدخل البريطاني وإعلان ولائهم التام لفارس، وطبقاً لتلك الافتراضات بعثت الحكومة الفارسية إلى شيخ

Adamyia, op. cit., pp. 149 - 152. (١)

البحرين طالبة منه إعلان الولاء وأن ينتظر بعثة ممثلة للشاه خاصة بذلك؛ وفي عام ١٨٦٠ وفد إلى البحرين ميرزا مهدي خان أحد موظفي وزارة الخارجية الفارسية على رأس وفد فارسي بغرض التباحث مع الشيخ محمد وكان يحمل البراءات التي تجعل منه ممثلاً لكل من الشاه وحاكم عام مقاطعة فارس والواقع أن ميرزا قد أثبت أنه مفوض ناجح إذ أكد للشيخ محمد حماية الحكومة الفارسية له وأنه يمكنه الاعتماد على فارس اعتماداً تاماً. وانطوت النتائج التي أسفرت عنها مفاوضات ميرزا على إعلانين أصدرهما شيخ البحرين، الإعلان الأول موجه إلى الشاه في ١٢ أبريل عام ١٨٦٠ والآخر موجه إلى الأمير الحاكم لمقاطعة فارس في ١٩ أبريل عام ١٨٦٠ وقد جاء في هذين التصريحين خضوع الشيخ محمد المطلق للحكومة الفارسية. وصرح الشيخ في أحد هذين الإعلانين أنه يقوم على حكم البحرين بفضل الشاه وأن الجزيرة كانت وستكون دائماً جزءاً من فارس، وأنه يتعهد بدفع جزية سنوية إلى خزانة مقاطعة فارس. وذهب الشيخ محمد في تصريحاته إلى القول «إنه منذ أن أظهرت لنا الدولة الفارسية عناية خاصة فباتى أنا وأخي الشيخ على ابنا خليفة وجميع آل خليفة وسكان البحرين نعتبر أنفسنا تابعين للدولة الموقرة». وما تجدر الإشارة إليه أن الكتاب الفرس يعلقون أهمية بالغة على هذه البعثة ويؤكدون أنها تثبت حق فارس في سيطرتها على البحرين. على أننا نعتقد أن إعلان شيخ البحرين الولاء لفارس في ذلك الوقت لم يكن في الواقع ناشئاً عن اعتراف صحيح بالسيطرة الفارسية قدر ما كان ذلك نتيجة لعوامل أخرى نستطيع أن نبورها فيما يأتي

أولاً : استياء شيخ البحرين من استمرار الضغط البريطاني عليه، هذا فضلاً عما لحسه من تعسف السياسة الإنجليزية في علاقتها معه أو مع غيره من رؤساء الخليج. وكان الإنجليز كما سبق أن أشرنا يقومون بالكثير من الاصطدامات مع عرب الخليج وقد دأبوا على التدخل في شئونهم الداخلية، وكانت اقتراحات المقيمين الإنجليز تنفذ دون أي اعتراض من جانب الحكام.

ثانياً : أن ترحيب شيخ البحرين ببعثة ميرزا كان نكايه في الحكومة البريطانية التي ترددت في حمايته ضد أعدائه المنافسين. ومنهم الإمام فيصل بن تركي

السعودي على وجه خاص . وتفصيل ذلك أن أبناء الشيخ عبد الله المنافس السابق للشيخ محمد حاكم البحرين استمروا بعد وفاة أبيهم يقومون بالمناوشات ضده، وقد تمكنوا من تجميع قوات كبيرة من قبائل البوعلي وقاموا بالهجوم على البحرين بعد تحالفهم مع الإمام فيصل في عامي ١٨٥٢ و ١٨٥٦^(١)، وفي الحملة الأخيرة نجح الشيخ محمد بن عبد الله في الهجوم على المنامة، كما حاول إنزال قواته إلى البحرين؛ وعلى الرغم مما قامت به البحرية البريطانية من ضرب ميناء الدمام التابع للسعوديين إلا أن الشيخ محمد بن خليفة لم يرض بهذا العمل لأنه كان يود أن تنتقم له الحكومة البريطانية من حكومة فيصل بن تركي انتقاماً أشد من ذلك، ولما لم تكن بريطانيا مستعدة للاستيلاء مع السعوديين داخل الجزيرة العربية فقد قام الشيخ محمد بنفسه بمحاصرة ميناء القطيف السعودي، ولم يزيد المقيم البريطاني هذا العمل وإنما بعث إليه يؤنبه بخرقه المعاهدات البحرية؛ وهنا التجأ الشيخ محمد إلى فارس طالباً الحماية، ووافق في ذلك الوقت بعثة ميرزا مهدي فكانت فرصة للشيخ محمد لكي يعلن ولاءه لفارس.

ثالثاً : من الخطأ أن نساير الكتاب الفرس فيما يؤكدونه أن بعثة مهدي أدت إلى خضرة للمركز البريطاني في الخليج^(٢)، إذ من المعروف أن المركز البريطاني في ذلك الوقت بالذات وصل إلى درجة كبيرة من القوة، وقد يكون من المناسب أن نعرض لأسباب ذلك بالتعرض مرة أخرى لمشكلة هرات؛ ذلك أن الصراع الإنجليزي الفارسي لم ينته على أثر انسحاب الإنجليز من جزيرة الخرج في مارس عام ١٨٤٢، وإنما عاد الموقف إلى التوتر من جديد بين الحكومتين على أثر انسحاب فارس بالسيطرة على هرات وانتزاعها من حكومة أفغانستان، وكانت بريطانيا تزيد أفغانستان وتعارض بشدة محاولة فارس السيطرة عليها ولخصوصاً بعد ما تأكد لديها أن روسيا هي المحرض الأول لفارس، ومع ذلك لم تمنع الاحتجاجات البريطانية المتوالية لدى الحكومة الفارسية من أن تتحرك حملة فارسية في أكتوبر عام ١٨٥٦ صوب حدود أفغانستان وتمكنت هذه الحملة من الاستيلاء على هرات بعد حصار

قصير لها، وإزاء ذلك مارعت الحكومة البريطانية بعقد معاهدة تحالف مع دوست محمد خان أمير أفغانستان كما سيطرت على نهر قارون ومقاطعة الأهواز^(١)، كما أعادت احتلالها لجزيرة الخرج، وفي العام التالي تقدم الفوائد الإنجليزى السير جيمس أوترام James Outram وتمكن من ضرب الحمرة والاستيلاء على ميناء بوشهر في مارس عام ١٨٥٧^(٢) وكان الغرض من تلك الحملة^(٣) أن تستولي الحكومة البريطانية على بعض المقاطعات الفارسية بقصد إرجاع فارس إلى صوابها وتبصيرها بخطرها تعاونها مع روسيا، وفعلا اضطرت فارس على أثر ذلك أن تعود إلى سياسة التهدئة. وقد انتهت المفاوضات التي دارت بين الدولتين على أن تسحب فارس قواتها من هرات وأن تعترف باستقلال أفغانستان، وقد تم ذلك بموجب معاهدة باريس في مارس عام ١٨٥٧^(٤). وهكذا انتهت الأزمة الفارسية لصالح بريطانيا التي أصبحت بموجب هذا الصلح الدولة التي لا منازع لها في الخليج، وتحول الشيوخ المحليون أكثر فأكثر إلى جانب الحكومة البريطانية؛ وهذا مما يذهب بنا إلى تأكيد أن ولاء شيخ البحرين لفارس عام ١٨٦٠ كان نتيجة ظروف طارئة بدليل أن ذلك الولاء لم تستطع فارس الاحتفاظ به طويلا، فلم يستمر أكثر من بضعة أشهر، فعلى أثر إعلان شيخ البحرين خضوعه للشاه بادر الكاتب جونز المقيم البريطاني في الخليج بالكتابة إلى كل من حكومة الهند والسير هنري رولنسون Rawlinson السفير البريطاني في طهران بطلب منهما استخدام مالهما من نفوذ للضغط على حكومة الشاه؛ ولما كان رولنسون يخشى على وجه

Hoskins, British Routes to India pp. 325 - 527. See also Curzon Persia & The Persian Question Vol. II p. 405. (١)

Danvers, The Persian Gulf Route & Commerce, Asiatic Quarterly Review Vol. V (٢) January, April 1888 pp. 410 - 412.

(٣) التفاصيل الكثيرة عن هذه الحملة يمكن الرجوع إليها في كتاب Outram & Havelock's Campaign by Captain Hunt, pp. 150 - 157 / 187 - 190.

كذلك يمكن الرجوع إلى الوثائق الخاصة بتلك الحملة في Correspondence Relating to Persia.

Christopher, Letters of Queen Victoria Vol. III p. 283 (٤)

للمحور من تدخل روسيا لما لها من نفوذ معروف في فارس، لذلك اكتفى بنصح الحكومة الفارسية بعدم القيام بأي عمل عسكري في الخليج قبل طرح المسألة للبحث في لندن، وعلى أثر ذلك بعث رولنسون إلى رسل Russell وزير الخارجية البريطانية تقريراً حول تطور الموقف بشأن البحرين وقد أحال رسل هذا التقرير إلى وزارة الهند^(١)، حيث تمت تسوية الأمور مؤقتاً بين الحكومتين الفارسية والبريطانية، وجاء في معرض التسوية أن تكف السلطات البريطانية في الخليج عن القيام بأية مظاهرات حرية ضد البحرين، وأن يكتفى الإنجليز بإبقاء بوليس بحري في الخليج على أن لا تعارض الحكومة البريطانية في رفع العلم الفارسي على البحرين كرمز للولاء. ولكن حكومة الهند لم توافق على ذلك الإجراء إذ كان من رأي حاكم عام الهند أنه ينبغي القضاء على أي أثر للتبعية الفارسية على البحرين؛ ولذلك وجد من الضروري القيام بإجراءات من شأنها أن ينتهي تصريحها الشيخ بإعلان الولاء لفارس بتفوية صلات الحكومة البريطانية مع شيخ البحرين، ففي ١٨ فبراير عام ١٨٦١ أعلنت حكومة الهند لفارس بأنها تنظر للبحرين على أنها خاضعة لنفوذها ولم يكن أمام الشيخ محمد بن خليفة ما يفعله سوى وضع إمضاه على الاتفاقية المعقودة بينه وبين الكاتب جونز في ٣١ مايو من نفس العام، ومع أن هذه المعاهدة قد نصت على الاعتراف بالشيخ كحاكم مستقل إلا أنها انحدرت بالبحرين إلى مرتبة المحميات، وبذلك اتخذت الحكومة البريطانية بعقدها هذه المعاهدة الخطوة التي كانت تسرد في اتخاذها من قبل. ولم يكن إعلان الشيخ الولاء لفارس السبب الوحيد الذي دفع بريطانيا إلى عقد المعاهدة، وإنما كان للمطالبات الفارسية والعثمانية التي برزت في ذلك الوقت الأكبر في إصرار بريطانيا لعقدها، وقد وضع ذلك على أثر وصول وفد عثماني إلى البحرين في عام ١٨٥٨. إذ أرسل بالمستون احتجاجاً إلى الأستانة يذكر فيه أن حكومة

(١) في عام ١٨٥٩ انتقلت البعثات الإنجليزية الفارسية من وزارة الخارجية إلى وزارة الهند. وذلك على اثر

خروج الهند للشاح البريطاني. انظر Hamilton, Problem of the Middle East p. 82

Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf part I p. 4 O'P. O. (٢)

78 / 5118)

البحرين مستقلة بحكم ارتباطها مع بريطانيا بمعاهدات خاصة وأهمها معاهدة إلغاء
تجارة الرقيق، فلا يجوز لأية دولة فرض سيطرتها عليها. وعلى الرغم من أن
حكومة الأستانة لم تصر على وقفها، وبادر الوفد العثماني بالانسحاب على
الفور، إلا أن الحكومة البريطانية أخذت تفكر منذ ذلك الوقت في عقد معاهدات
أخرى غير معاهدات تجارة الرقيق أو القرصنة لتدعيم معارضتها لأية قوة أخرى
تحاول السيطرة على البحرين، فكان توقيع هذه المعاهدة التي أشرنا إليها ومن
ناحية أخرى يبدو أن بريطانيا أخذت تتخوف من القوة البحرية التي كان يستحوذ
عليها شيخ البحرين، إذ استطاع الشيخ محمد بن خليفة في الفترة التي سبقت عقد
هذه المعاهدة أن يفرض سيطرته البحرية على الإحساء والقطيف^(١)، كما أخذ يهدد
الموانئ السعودية، وقد خشيت بريطانيا أن يتجه بعد ذلك لتهديد مشيخات الساحل
العُماني^(٢)، وعلى أثر ذلك تقدم الكابتن جونز بأربع سفن بحرية وتمكن من
محاصرة المنامة وطلب من شيخ البحرين بناء على تعليمات الحاكم العام للهند أن
يقلل من السفن التي يستخدمها بحجة أن أسطول البحرين يهدد الملاحة والتجارة
في الخليج، وأن الحكومة البريطانية ستقدم له الحماية الكافية إذا ما احتاج إليها.
وقد تأكدت هذه التمهيدات في المعاهدة التي وقعها مع شيخ البحرين في ٣١ مايو
سنة ١٨٦١ وهي تحتوي على مقدمة وخمس مواد، وقد جاء في مقدمتها «أنه نظراً
لما نأخذه في اعتبارنا من حركات القبائل المضطربة والتي تؤدي إلى حوادث عدائية
في الخليج فإنني أنا الشيخ محمد بن خليفة الحاكم المستقل للبحرين من جانبي وعن
خلفائي وورثتي من بعدى نوافق على عقد معاهدة صداقة وسلام دائمين مع
الحكومة البريطانية التي تهدف إلى تقدم التجارة، وأمن جميع الشعوب التي
تستعمل هذا البحر للملاحة». وقد نصت المادة الأولى على تأكيد جميع المعاهدات
السابقة بين بريطانيا والبحرين، وأن يكف شيوخ البحرين عن جميع الأعمال
العدوانية وعن مزاولة القرصنة والتخاسة بحراً، وفي نظير ذلك يتلقى شيخ
البحرين عون الحكومة البريطانية للمحافظة على سلامة وأمن ممتلكاته ضد ما

Aitchison, op. cit., Vol X pp. 107 - 108. (١)

Rihani, Around the Coasts of Arabia pp. 300 - 301. (٢)

يحدث من أعمال عدوانية من جانب شيوخ الخليج أو قبائله. ونصت المادة الثانية على أن يكف شيخ البحرين عن تجهيز السفن البحرية وإعداد القوات بنفسه، وأن يترك ذلك لمشينة بريطانيا؛ ومعنى ذلك أنه قد سلب بموجب ذلك حق الدفاع الذي يعد أهم مظهر من مظاهر الاستقلال؛ ونصت أيضاً على أنه إذا حدث أى اعتداء من جانبها يكون ملزماً بدفع التعويض عما يرتكبه رعاياها ضد سكان الخليج، وذلك فى حالة عدم حصوله على موافقة سابقة من المقيم البريطانى، كما نصت المعاهدة على بعض التنظيمات القضائية والجزائية فقدرت الضريبة على الواردات بـ ٥٪، وتضمنت أن يخضع الرعايا الإنجليز من الناحية القضائية للمقيم السياسى للخليج أو الوكيل البريطانى فى البحرين، كما تعهد شيخ البحرين بأن يسمح للرعايا الإنجليز بالإقامة أو التجارة فى ممتلكاته^(١)، وفى مقابل ذلك يحافظ المقيم على حقوق رعايا البحرين المقيمين فى موانئ الإمارات الأخرى الواقعة على سواحل الخليج والتي ترتبط بمعاهدات خاصة مع الحكومة البريطانية^(٢). والواقع أن عقد هذه المعاهدة كان نجاحاً بالغاً للسياسة البريطانية فى الخليج العربى إذ أصبحت تستند على قوة هذه المعاهدة فى معارضتها لادعاءات فارس و غيرها من الدول، وإن كانت فارس من ناحية أخرى لم تعترف بشرعية بريطانيا فى عقد المعاهدات مع البحرين التى كانت لا تزال تعتبرها جزءاً من ممتلكاتها، وعلى أى حال فقد فشلت بريطانيا رغماً عن ذلك من موالاة الضغط على شيوخ البحرين وكان منطلقها فى الرد على الاحتجاجات الفارسية بأن البحرين إمارة مستقلة وعلى ذلك فهى فى حرية تامة لأن تضع نفسها تحت الحماية البريطانية، وعندما احتجت فارس لدى السفارة البريطانية فى طهران على عقد هذه المعاهدة كانت كل ما تسلمته إجابة قصيرة أدلى بها المستر أليسون Allison السفير البريطانى فى ذلك الوقت بأنه قد منع طبقاً لتعليمات تلقاها من وزير الخارجية البريطانية من الدخول فى مناقشات مع السلطات الفارسية بشأن هذا الموضوع^(٣). وهكذا مضت بريطانيا فى فرض

(١) Wilson, The Persian Gulf p.246. (١)

(٢) يوسف الفلكى، قضية البحرين ص ٥٢ / ٥٣.

(٣) Bent, Bahrain Islands, Proc. Roy. Geog. Society, Vol. II No. 1st. January 1890. (٣)

سيطرتها على البحرين وساعدها على ذلك شيوع الفوضى والحروب الاهلية التي
 وقعت في الإمارة وملحقاتها بعد سنتين من توقيع تلك المعاهدة. ففى عام ١٨٦٣
 ساءت العلاقات بين الإنجليز والشيخ محمد بن خليفة نتيجة لمطالبة الأخير
 بالسيطرة على شبه جزيرة قطر واعتبارها ضمن توابع البحرين فى الخليج
 العربى^(١). وكانت حجته فى ذلك أن معظم سكان قطر ينتمون إلى قبيلة العنوب
 وهى القبيلة التى ينتمى إليها سكان البحرين، ومن المعروف أن آل خليفة قد
 استقروا فى بادئ الأمر فى شبه جزيرة قطر ومنها انتقلوا إلى البحرين وبالتالي كانوا
 يعتبرون شبه جزيرة قطر تابعة لهم^(٢). وقد حدث فى عام ١٨٦٣ أن أرسل الشيخ
 محمد بن خليفة والياً من قبله على قطر وقد قام هذا الوالى باستعمال الشدة مع
 أهالى البلاد مما جعلهم يناوئونه بالعصيان، وفعلوا قاموا بالثورة عليه وطرده من
 الجزيرة^(٣). وتزعمت قبيلة النعيم التى تسكن على أطراف قطر هذه الثورة فأمر
 الشيخ محمد بن خليفة بإلقاء القبض على زعيمها المدعو على بن ثامر وإرساله إلى
 البحرين حيث اتقى به فى السجن ونتيجة لذلك طلب الشيخ محمد بن ثانى أحد
 زعماء قطر من الشيخ محمد بن خليفة عزل عامله وإطلاق سراح على بن ثامر
 وإعطاء قطر استقلالاً إدارياً عن البحرين، وهدده بأنه إن لم يستجب إلى ذلك فإن
 أهالى قطر سوف يخلعون طاعته ويلتجئون إلى طلب الحماية من السعوديين^(٤).
 وبطبيعة الحال رفض شيخ البحرين الاستجابة لذلك وبادر بطلب العون من زايد بن
 خليفة حاكم أبو ظبى، وكان الأخير يجاهد للامتداد بسيطرته إلى قطر وقد هاجم
 كل من محمد بن خليفة والشيخ زايد الدوحة ووضعوا السيف فى رقاب أهلها عام
 ١٨٦٦. أما قبيلة النعيم فقد رحلت عن شبه الجزيرة خشية من بطش حاكم
 البحرين فتبعهم عامله فى قطر ولكنه هزم، وفى ذلك الوقت عاود أهالى قطر
 الثورة فى عام ١٨٦٧ فأرسل الشيخ محمد بن خليفة أخاه الشيخ على إلى برشهر
 ليطلب من المقيم البريطانى إنجاده بالمساعدات اللازمة طبقاً لاتفاقية عام ١٨٦١

Rihani, Around the Coasts of Arabia p. 289 ff. (١)

(٢) ارجع إلى مقدمة الكتاب، البحرين.

Aitchison, op. cit., Vol. X p. 108. (٣)

(٤) النهاية، التحفة البهانية، البحرين، ص ١٨ - ١٨٤.



المعقودة بينهما، ولكن لما كانت سياسة الحكومة البريطانية تمنع البحرين من الاستيلاء على قطر، لذلك رفض المقيم تقديم المساعدة وإزاء ذلك اضطر الشيخ محمد بن خليفة أن يجمع قواته ويهاجم بها شبه جزيرة قطر وخصوصاً بعد ما نعى إليه أن الشيخ قاسم بن ثاني أخذ يطلب العون من الإمام فيصل بن تركي، وعندما ذهب قاسم بن ثاني إلى البحرين ليطلب إيقاف الهجوم قبض عليه وكان لذلك أثره في اشتداد الثورة^(١). وتلاقت قوات قطر والبحرين في معركة شهيرة تعرف باسم موقعة «دامسة» وتمكن الشيخ محمد إلى حد كبير بفضل المعاونة التي أسداها له فيصل بن تركي الذي خرج عن تحالفه مع قاسم من سحق المتمردين، وتعتبر هذه الموقعة نقطة التحول في علاقة قطر بالبحرين، ومن ناحية أخرى تعد تكريساً للنفوذ البريطاني في كل من البحرين وقطر التي عدت منذ ذلك الحين إمارة مستقلة عن البحرين. فعلى أثر وقوع تلك الاضطرابات أبحر بلي المقيم البريطاني في الخليج بعدة سفن وأطلق المدافع على قلاع البحرين بحجة أن الشيخ محمد بن خليفة قد نقض شروط معاهدة ١٨٦١ (المادة الثانية) وعلى أثر ذلك هرب الشيخ محمد إلى ساحل قطر ووكّل أخاه علياً في الأمر، وطلب بلي من الشيخ على أن يتولى الحكم بدلا من أخيه الذي سقطت إمارته بخرقه المعاهدة والذي عده متنازلاً عن الحكم، كما فرض بلي غرامة مبدئية على البحرين ٢٠,٠٠٠ ريال، كما استولى على جميع السفن التي استخدمت في الحرب^(٢). وبوساطة بلي تم عقد اتفاقية بين شيخ البحرين وشيوخ قطر كانت تنص على دفع زكاة سنوية من قطر إلى البحرين وتنظيم دفعها على ألا يؤثر ذلك في استقلال قطر عن البحرين وإنما مقابل سلامة قطر من اعتداءات التميم والسعوديين وخصوصاً في مواسم صيد اللؤلؤ^(٣). كما وقع الشيخ على بن خليفة وهو تحت الحماية البريطانية على اتفاقية مع المقيم البريطاني بتاريخ ٦ سبتمبر عام ١٨٦٨ أعلن فيها بأن الشيخ محمد بن

(١) البهاني. التحفة النهائية، ص ١٨٢ / ١٨٤.

(٢) عباس إقبال. مخطايتي در باب البحرين وسواحل وجزائر فارس، ص ١٣٧ / ١٣٨.

(٣) Pelly to the Secretary to the Government, Political Dept., Bombay April 12/1/1869 (٣) No. 15 Political & Secret letters received from Bombay Vol. 147 pp. 855 - 860. See also Aushison, op. cit., Vol. 10 pp. 108 - 110.

خليفة قد تخلى عن كل حق له في لقبه كحاكم للبحرين وأنه ليس لديه أية حقوق في الحكم. وفي حالة عودته للبحرين يتعهد علي بن خليفة أن يقبض عليه ويسلمه للمقيم البريطاني، وأعلن الشيخ علي بن خليفة أيضاً بأنه إذا لم يتم تنفيذ تلك الشروط فإنه يعتبر قرصاناً كمحمد بن خليفة نفسه، ونص في هذه الاتفاقية على تسليم جميع السفن الحربية التي تمتلكها البحرين ودفع مبلغ ١٠٠,٠٠٠ ريال غرامة إلى المقيم البريطاني يدفع منها ٢٥,٠٠٠ ريال فوراً ويقط الباقي على ثلاث سنوات وتعين وكيل دائم لحاكم البحرين في بوشهر حتى يتلقى إرشادات المقيم البريطاني. وحدث في ذلك الوقت أن قامت بعض قبائل قطر بعدة حوادث عدائية في البحر وكان ذلك فرصة للمقيم البريطاني لكي يسارع بضرب الوكرة والزبارة (على ساحل قطر) وفرض الحماية البريطانية على هذه المناطق^(١). وهذا العمل بعد أول عمل إيجابي نحو تأكيد السيطرة البريطانية على شبه جزيرة قطر، وعلى الرغم من أن الشيخ محمد بن ثاني لم يكن عضواً في المهادنة البحرية فقد تعهد أمام الكولونيل بلي بالآ يقوم بعمل عدائي في البحر وأن يرجع للمقيم البريطاني في أي نزاع ينشأ^(٢). وحدث في يناير من العام التالي ١٨٦٩ أن التمس الشيخ علي بن خليفة من المقيم البريطاني بأن يسمح لأخيه محمد بالعودة إلى البحرين على مسؤوليته الخاصة؛ على أن محمد بن خليفة ما كان يعود إلى البحرين حتى أخذ يدبر المؤامرات ضد أخيه، وأصبح من اللازم إبعاده عن البحرين فرحل إلى الكويت وقضت مساعي الشيخ عبد الله الصباح حاكم الكويت في التوفيق بين الشقيقتين، وبعد أن قام محمد بن خليفة مدة في الكويت تقدم إلى ميناء القطيف وأخذ يستجمع قوات من بادية الكويت لاستعادة حكمه فانضمت إليه قبيلة بني هاجر، كما لقي تأييداً كبيراً من سكان البحرين الذين أخذوا يتهاونون للثورة على حكم علي بن خليفة الذي أثقلهم بالضرائب الباهظة فيتمكن من دفع الغرامة التي فرضتها بريطانيا على البحرين. ونجح الشيخ محمد في مهاجمة قلعة

Routie, La Question de Golfe Persique, L'Angleterre en Arabie - Etablissement de l' (١) influence Anglaise au Koweït et aux îles Bahrein - Revue des deux Mondes June XXI - 1903 p. 913.

Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf part I p. 9 ff. (E. O. (٢) 78/5108).



أبو ماهر وقتل الشيخ علي وكثير من شيوخ البحرين، كما تمكن من احتلال المنامة
 والمحرق، المدينتين الرئيسيتين في البحرين اللتين تعرضنا لعمليات السلب،
 وكالعادة ادعى المقيم البريطاني بفقد الرعايا الإنجليز لكثير من ممتلكاتهم. ولما كان
 معنى عودة محمد بن خليفة إلى حكم البحرين مناواة النفوذ البريطاني لذلك أسرع
 بلى مرة ثانية للتدخل تتبعه عدة طرادات حربية، وتحطمت سبل مقاومة محمد بن
 خليفة وتمكن بلى من القبض عليه وعلى غيره من الشيوخ وبعث بهم أسرى إلى
 بومباي. وبعد هدوء الاضطرابات طلب بلى من شيوخ البحرين انتخاب حاكم
 جديد فوقع اختيارهم على الشيخ عيسى بن خليفة في عام ١٨٧٠ وقد أيدته بريطانيا
 بقوة بحرية لتأمين حكمه وقد استمر يحكم البحرين مدة طويلة ١٨٧٠/١٩٢٣،
 وفي عهده توثقت الصلات بينه وبين الحكومة البريطانية، والواقع أنه كان أداة طيعة
 لها فعقدت معه الكثير من المعاهدات التي ربطت البحرين بعجلة الاستعمار
 البريطاني. ويرجع السبب في توثق هذه العلاقات إلى تقدير الشيخ عيسى بن
 خليفة أهمية اعتماده على بريطانيا ضد التهديدات الفارسية أو العثمانية، وخصوصا
 منذ عام ١٨٧١ عندما ألحق العثمانيون مقاطعة الإحساء بولاية بغداد وأظهروا
 رغبتهم في أن يمتدوا بممتلكاتهم إلى المقاطعات الأخرى في الخليج وخصوصا
 جزائر البحرين^(١)، حتى أنه عندما كتب له مدحت باشا كتابا يطلب فيه إعلان ولائه
 للعثمانيين أرسل الشيخ عيسى هذا الكتاب إلى بلى وأجاب مدحت باشا بأنه
 لا يرى أية فائدة تعود عليه من تقديم ولائه للعثمانيين بعد تحالفه مع الإنجليز.

كان من الطبيعي أن يتج عن تدخل بريطانيا في شئون البحرين احتجاجات
 شديدة من الحكومة الفارسية، ففي ١٣ أبريل سنة ١٨٦٩ أرسل حاجي منحس
 خان السفير الفارسي في لندن مذكرة إلى اللورد كلارندون وزير الخارجية البريطانية
 يعترض فيها على تدخل بلى وتهديد البحرين وإجبار شيخها على توقيع معاهدة
 مع بريطانيا وأرفق بمذكرته هذه خطابي الولاء اللذين كان قد بعث بهما الشيخ
 محمد بن خليفة إلى الحكومة الفارسية. وقد أجاب كلارندون على هذه المذكرة
 برسالة مشهورة بتاريخ ٢٩ أبريل سنة ١٨٦٩، وهذه الرسالة هي التي كانت تعلق
 عليها الحكومة الفارسية أهمية بالغة كدلالة على اعتراف بريطانيا بمطالب فارس في

البحرين. ولذلك نجد من المناسب أن نعرض لما ذهب إليه كلارندون في رده على المذكرة الفارسية السابق الإشارة إليها ^(١) :

أولاً : أجاب كلارندون على اعتراض فارس بأحقية بريطانيا في عقد اتفاقيات بينها وبين شيوخ البحرين بقوله : إن الغرض الأساسي من عقد هذه الاتفاقيات هو قمع القرصنة وتجارة الرقيق، وأن الذي شجع بريطانيا على عقد معاهدات مع شيوخ البحرين واعتبارهم شيوخاً مستقلين أنه لم يكن للحكومة الفارسية أي تمثيل لدى شيوخ البحرين.

ثانياً : أعلن كلارندون بناء على طلب فارس الاعتراف بسيادتها على البحرين بأن ذلك الطلب قد تجاهلته السلطات البريطانية في الماضي ولكنها تولى ذلك الاحتجاج في الوقت الحاضر أهمية خاصة. ومع ذلك فإن مذكرة كلارندون لم تؤكد صراحة عدالة الادعاءات الفارسية أو أحقيتها تماماً. وإن كانت قد أكدت من ناحية أخرى حرص الحكومة البريطانية بأن تستمر في علاقاتها مع شيوخ البحرين بحجة المحافظة على السلام والأمن في الخليج ^(٢). وقد ذكر كلارندون في ذلك الصدد أنه إذا كانت الحكومة الفارسية مستعدة للاحتفاظ بقوة كافية في الخليج لهذه الغاية فإن الحكومة البريطانية يسهل أن تعفى من القيام بواجب شاق كثير النفقات، أما إذا لم تكن حكومة الشاه مستعدة للقيام بهذه الواجبات فإن الحكومة البريطانية لا يسعها إلا القول بأن صاحب الجلالة الشاه راغب في تشجيع الإخلال بالنظام وارتكاب الجرائم في تلك المياه بإسقاط العضوية عنها ^(٣). وأكد كلارندون إنه إذا تعهدت الحكومة الفارسية بأن تكون مسئولة فيما يختص بتلك الاعتبارات فإن الحكومة البريطانية لن تتعامل مع شيوخ البحرين ^(٤). وما يستلقت

Huerwitz, op. cit., Vol. I pp. 172 - 173. See Lord Clarendon's formula of the British (١) Position on the Bahrein Island 29 April 1869 Great Britain Public Record Office F. O. 248 / 251 - Clarendon to Mohsin Khan.

Charteris, Bahrein Islands, The Australian Geographer Vol. II No. 4 (1934 p. 19. (٢)

(٣) غدوري: البحرين وإيران، ص ٢٩ / ٣٠ انظر أيضاً
Faruqhy, Bahrein Islands pp. 82 - 87

Huerwitz, op. cit., pp. 172 - 173 (٤)



النظر أن الحكومة الفارسية قد اعتبرت هذه المذكرة بمثابة اعتراف من بريطانيا بدعوى سيادتها على البحرين، ويبدو أن السبب الذي دفع كلارندون إلى الإدلاء بتلك الآراء كان محاولة منه لتخفيف الآثار المترتبة على تدخل بريطانيا في البحرين أو محاولة لاستمالة فارس. وعلى أي حال فإن الحكومة البريطانية نفسها ما كانت لتسلم بالتفسيرات الفارسية لتلك المذكرة بدليل أنها عادت فيما بعد لتفسيرها تفسيراً خاصاً، فذكرت أن اهتمامها بالاحتجاج الفارسي - كما ورد في المذكرة - لا يمكن اعتباره ناسياً بصحة الدعوى من الوجهة الشرعية، وأن كلارندون عندما أولى فارس مهمة القيام بحراسة الخليج والمحافظة على الأمن في مياهه كان على أساس ألا يتعارض ذلك مع المعاهدات التي عقدها بريطانيا مع رؤساء الخليج، إلى جانب أن بريطانيا قد اشترطت أن تطلعها فارس مسبقاً على أي إجراء ضد الشيوخ قد يستوجب سلوكهم القيام به ^(١). وبالإضافة إلى ذلك فإن كلارندون نفسه لم يكن مخلصاً فيما وعد به الحكومة الفارسية، ويتضح ذلك فيما يأتي :

أولاً : عارض كلارندون فارس في ممارسة نفوذها على البحرين بدعوى أن ما تقوم به من محاولات لتأكيد سيطرتها يؤدي إلى إثارة الاضطراب في الخليج. ذلك أن فارس سارعت عقب تصريح اللورد كلارندون بإيفاد بعثة إلى البحرين برئاسة ميرزا مهدي، وكان قد أرسل من قبل للحصول على ولاء شيخ البحرين عام ١٨٦٠، وقد انتهزت فارس فرصة الصراع الداخلي في البحرين وعودة الشيخ محمد بن خليفة المحالف لها إلى الحكم في عام ١٨٦٩ لكي تستعيد نفوذها. وقد قام ميرزا مهدي بتجميع قوة من الجنود والسفن لكي يؤيد محمد بن خليفة. كما أعد فرماناً من الشاه يعلن فيه اعترافه بحكمه، ولكن صادق في ذلك الوقت قيام الكولونيل بلي بهجوم مفاجئ على المنامة، وأعلن عيسى بن علي شيخاً على البحرين وقبض على كثير من الشيوخ المناوئين كما ذكرنا. وعندما بعث ميرزا مهدي إلى حكومته يخبرها بتلك الأحداث سارع سعيد خاں وزير الخارجية الفارسية بالاحتجاج لدى المستر طومسون السفير الإنجليزي في طهران ضد ما قام

Liehsney, op. cit. p. 159, (١)

به الكولونيل بلي، واعتبر أن ذلك مخالف تماماً لما جاء في مذكرة كلارندون
السابق الإشارة إليها. وتبع ذلك أن قدمت فارس مذكرتين احتجاجيتين إحداهما
مؤرخة في ٢٢ يناير سنة ١٨٧٠، والأخرى في ١٩ مارس سنة ١٨٧٠، بعث
بهما ميرزا محسن رئيس وزراء فارس إلى اللورد كلارندون وزير الخارجية
البريطانية، وبعد استعراض أحداث البحرين بدأ ميرزا محسن يعرض احتجاج
الحكومة الفارسية ضد ما ارتكبه الكولونيل (بلي) على الوجه الآتي :

أولاً : هجومه المفاجئ، على الجزيرة وعدم سماحه بدخول مبعوث الحكومة
الفارسية والقبض عليه.

ثانياً : عدم اعتراف بلي بالفرمان الفارسي الموجه للشيخ محمد بن خليفة
والقبض على الشيخ وعلى غيره من الشيوخ وتعيين حاكم جديد للبحرين.

وذكر ميرزا محسن أن مثل هذه التصرفات تسيء حتماً إلى العلاقات بين
الحكومتين، وفي رد كلارندون على الاحتجاجات الفارسية وجه هجومًا شديدًا
للسلطات الفارسية حيث اتهمها بمحاولة الاتصال بشيوخ البحرين المناوئين
للمعاهدات البحرية مع بريطانيا والذين هاجموا حاكم البحرين. وفيما يختص
بالقبض على المبعوث الفارسي علل كلارندون أن ذلك المبعوث لم يكن يحمل
البراءات الرسمية اللازمة التي تجعل منه ممثلاً للشاه. وأخيراً وعد كلارندون بأن
تقوم الحكومة البريطانية بإعلان الحكومة الفارسية مقدماً عما تنوي القيام به من
أعمال أخرى (١).

ولعل مما يؤكد لنا أن الحكومة البريطانية لم تكن مخلصه في تعهداتها لفارس
أنها لم تسمح لها ببناء أسطول في الخليج، إذ إن حكومة الهند كانت تعتقد أن
نجاح فارس في ذلك معناه القضاء على مركز بريطانيا في الخليج، ولذلك أرسلت
التعليمات إلى المستر أليسون السفير البريطاني في طهران للتأثير على الحكومة
الفارسية بأن تكتفي بوجود الأسطول البريطاني الدائم في الخليج بدلا من أن تنكبد

(١) Adamyat, op. cit., pp. 176 - 179

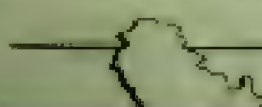
نفقات باهظة في بناء أسطول خاص بها. وفي تلك المناسبة صرح بلي لحاكم عام مقاطعة فارس بأن خطة الحكومة الفارسية في إنشاء أسطول في الخليج هي إنفاق بلا جدوى وسوف يفشل الأسطول حتما في مهمته. وتعترف المصادر البريطانية بأن فارس لم تلق أي تشجيع من الحكومة البريطانية بسبب أطماعها في البحرين وفي غيرها من الإمارات العربية الأخرى، وأن ظهور الأسطول الفارسي في الخليج سيؤدي إلى اضطراب الأوضاع بدلا من إقرارها؛ ومن العجيب أن نفس هذه المصادر تقرر من ناحية أخرى أن سيطرة بريطانيا على الخليج كانت نتيجة لعدم وجود قوة بحرية للدول المجاورة للخليج، فارس والدولة العثمانية. على أن محسن خان رئيس وزراء فارس كان يلح كثيرا في بناء أسطول فارسي وإلا أصبح الخليج - على حد تعبيره - بحر قرابين آخر، لا تملك فيه فارس أية سيطرة فعلية، ولذلك عندما وجد معارضة من بريطانيا اتجه إلى الحكومة الفرنسية لتنفيذ تلك الخطة. وقملا دارت مفاوضات بين الحكومتين الفرنسية والفارسية بغرض حصول فارس على مساعدة فرنسا، وقد وصل إلى طهران مبعوث فرنسي يدعى بوراري Bourary واقترح في مقابل مساعدة فرنسا في بناء الأسطول لفارس أن تنازل لها عن جزيرة الخرج لمدة ٩٩ عاما. والواقع أن تلك المفاوضات قد أفلقت الحكومة البريطانية من وجود قوة أخرى تساعد فارس ضد الإنجليز في الجنوب بالإضافة إلى روسيا في الشمال، ولذلك اقترح السفير الإنجليزي في طهران في ١٥ يونيو ١٨٧٠ أن تنازل الحكومة الفارسية لبريطانيا عن البحرين بطريق الإيجار السنوي، ولكن الخلاف بين الحكومتين كان على أساس مدة النزول، فبينما كانت فارس ترى أن يكون الإيجار لفترة بسيطة من ثلاث إلى خمس سنوات كانت بريطانيا تصر على أن يكون الإيجار لمدة أكثر (١). على أن فرنسا لم تتمكن من مساعدة فارس نتيجة لضغط الحكومة البريطانية من جهة ومن جهة أخرى كانت فرنسا مشغولة في ذلك الوقت بمواجهة التوتر الذي حدث بينها وبين روسيا والذي أدى إلى اشتباكها في الحرب معها في سنة ١٨٧٠، وقد يكون من المناسب في هذا المقام أن نعرض

لما ذهبت إليه وزارة الهند فيما يختص بسياسة الحكومة البريطانية لكل من فارس والبحرين، وهذه الملاحظات أدلى بها اللورد مايو Mayo إلى وزارة الخارجية البريطانية في مذكرة مؤرخة في ١٨ فبراير ١٨٧٠ وقد جاء فيها أنه إذا كان وزير خارجية فارس يعترض على ما تقوم به بريطانيا إزاء السواحل الفارسية فإن الذي لاشك فيه أن فارس تدين بسلامة تجارتها وهدوء مياهها الإقليمية للهندة البحرية والسياسة البريطانية في الخليج بوجه عام، إذ ليس لدى فارس أية قوة لكي تحمي شواطئها، وكان عرب الخليج على استعداد للاستيلاء على الممتلكات الفارسية لولا التفوذ البريطاني في الخليج، وأنه إذا ألغيت المهادنة البحرية فستصبح تجارة الخليج في خطر محقق. ومن ناحية أخرى ثبت عجز الحكومة الفارسية عجزاً تاماً عن قمع الاضطرابات البحرية على سواحلها، إذ ليس لديها أسطول قوى وحتى لو كان لديها فرصة شراء سفن حربية فإن الحكومة البريطانية لن تستطيع أن تتنازل لها عن حماية الخليج لما يتظر أن يقوم بينها وبين مسقط والقبائل العربية والسعوديين من عدااء ظاهر قد يؤدي إلى خرق المهادنة البحرية، هذا فضلاً عن أن الدولة العثمانية سوف تنجح في هذه الحالة إلى تقرير مطالبها على سواحل الخليج أسوة بالحكومة الفارسية. وفي مذكرة أخرى مؤرخة في مايو عام ١٨٧٠ أشارت حكومة اللورد مايو بأن الوضع الحقيقي للجزيرة ينبغي أن يبقى إمارة مستقلة غير خاضعة لفارس أو للدولة العثمانية أو للسعوديين أو مسقط، وذكر اللورد مايو بأن حماية بريطانيا للخليج أمر فرضته عليها حقيقة الأوضاع هناك وأن انسحابها من الخليج سيؤدي إلى عودة القرصنة والفوضى على سواحل الخليج إلى سابق عهدهما^(١).

ومن الملاحظ أن المباحثات بين الحكومتين الفارسية والإنجليزية بشأن البحرين قد توقفت منذ عام ١٨٧١^(٢) إذ انصرفت الحكومة الإنجليزية بعد ذلك لمواجهة خطر آخر كان يتمثل في تقدم الأتراك العثمانيين ومحاولتهم توطيد نفوذهم في

Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf part I pp. 9 - 12 (P. (١) O. 78/5108).

Memorandum Respecting British Interests in the Persian Gulf. See Appendix A. British Declaration to the Persian Government respecting their claims to sovereignty over Bahrain pp. 111 - 113.



الخليج. وفي أثناء ذلك فنعت الحكومة المصرية بما تقوم به بريطانيا إزاء معارضة التقدم العثماني في البحرين وإن كانت قد حاولت في خلال هذه الفترة أن تنشئ لها أسطولاً طلبت من بريطانيا أن تشرف على إعداده^(١)، ولكن على أثر رفض بريطانيا التجات فارس إلى ألمانيا ومجحت أخيراً في الحصول على مساعدتها لتحقيق رغبتها الطويلة في إنشاء أسطول بحري في الخليج عام ١٨٨٥ وعلى الرغم من أن ذلك الأسطول كان على نطاق ضيق إلا أنه كان مسلحاً بأحدث الأسلحة ومعدات القتال^(٢)، ولكن لم يترتب على وجوده أي أثر في علاقة فارس بالبحرين، ويرجع ذلك إلى توطد العلاقات بين بريطانيا وشيخ البحرين وخصوصاً عقب توقيع معاهدة عام ١٨٨٠؛ ولذلك فشلت البعثة الفارسية الثالثة التي بعث بها فتح علي خان حاكم مقاطعة لارستان إلى البحرين في أغسطس عام ١٨٨٦ نظراً لاردياد أواصر الصداقة بين الشيخ عيسى والإنجليز^(٣)، وكان توثق هذه العلاقات أمراً مهماً ليس في علاقة الحكومة البريطانية بفارس بشأن البحرين فحسب، وإنما في مقاومة بريطانيا لمطالب العثمانيين على البحرين، تلك المطالب التي أصبحت أكثر خطورة من الادعاءات الفارسية في السنوات التي أعقبت الحملة العثمانية على الإحساء، كما ستوضح ذلك في فصل نال.

Farouhy, op. cit., p.90. (١)

Adanyiat, op. cit., pp. 180 - 181. (٢)

Farouhy, op. cit., p. 90. (٣)

الباب الثاني



النزاع العثماني البريطاني في الخليج العربي

وتأثيره على الإمارات العربية

تمهيد ...

الفصل الخامس : حملة الإحساء (١٨٧١).

الفصل السادس : التوسع العثماني في الخليج العربي ومقاومة بريطانيا (١٨٧١ - ١٩٠٨).

الفصل السابع : علاقة الدولة العثمانية بالكويت وحكم الشيخ مبارك بن الصباح (١٨٩٦ - ١٩١٥).

الفصل الثامن : نجد وعلاقتها ببريطانيا والدولة العثمانية في السنوات الأولى من عهد عبد العزيز آل سعود (١٩٠٢ - ١٩١٤).

الفصل التاسع : تسوية النزاع بين الدولة العثمانية وبريطانيا في الخليج (مشروع اتفاقية ١٩١٣).

يرجع الأساس التاريخي لعلاقة الدولة العثمانية بالساحل العربي للخليج إلى النصف الثاني من القرن السادس عشر، حينما قام بعض القباطنة العثمانيين في إبان الصراع ضد البرتغاليين بمحاولة توثيق تلك العلاقة، وقد اتجهت الحملات العثمانية إلى كل من القطيف والبحرين وهرموز ومسقط، ولكن لم يتعد الأمر أكثر من احتلال وقتي عاود البرتغاليون الاستيلاء على هذه الأماكن^(١).

ويرجع السبب الأساسي في فشل التوسع العثماني في الخليج إلى بعد مركز البحرية العثمانية عن العمليات العسكرية، فكانت الأساطيل العثمانية تصل من ميناء السويس إلى الخليج منهكة القوى من بعد المسافة ومن مناوشات البرتغاليين لها على طول الطريق، حتى إذا حاولت الدخول في الخليج تصدت لها الحاميات البرتغالية في هرموز، التي كانت تتمتع بشهرة عسكرية عظيمة. ولهذا فشلت الحملات البحرية التي أرسلها العثمانيون بقيادة قباطينهم المشهورين من أمثال : مراد بك ويبري بك وسيدى على ريس، ولم تحقق في النهاية الغرض التي أرسلت من أجله وهو الانتصار على البرتغاليين وطردهم من هذه المناطق^(٢). هذا بالإضافة إلى أن الاختلاف المذهبي واستمرار العداء بين الدولة العثمانية وفارس كان عقبة كبيرة في سبيل التوسع العثماني في الخليج، إذ كانت فارس تنظر إلى هذا التوسع بعين الاستياء؛ نظرا لمطالبتها وادعاءاتها على أجزاء من هذا الساحل التي كانت تعتبره خاضعا لسيادتها.

وهكذا، كما يتفق المؤرخون، لم تستطع هاتان القوتان الإسلاميتان الكبيرتان أن توحيذا جهودهما ضد البرتغاليين. وبعد انسحاب البرتغاليين اكتفى العثمانيون

Wilson, The Persian Gulf pp. 124 - 125. (١)

Vambery, The Travels of Sidi Ali Reis pp. 3 - 4. (٢)



بوضع حاميات لهم فى بعض المراكز كالفطيف، وقمعوا بسط سيادتهم الاسمية على هذه الاجزاء وتركوها لحكامها المحليين، واستمر ذلك الوضع قائم حتى قيام الحركة الوهابية.

والمعروف ان من اهم النتائج التى ترتبت على قيام هذه الحركة هى دخول الإنجليز فى منطقة الخليج واتصالهم بالساحل العمانى على وجه خاص، وذلك بعد أن اعتنق معظم سكان هذا الساحل التعاليم الوهابية وأعطوا للنشاط البحرى الذى كانوا يمارسونه ضد السفن الأجنبية مسحة دينية. وتلى ذلك تدخل مصر فى هذه المنطقة على عهد محمد على، ثم محاولة الدولة العثمانية أن ترث الحكم المصرى على اعتبار محمد على تابعا لها. ولكن هنالك ملاحظة هامة وهى أن هذه المحاولة التى قامت بها الدولة العثمانية فى أعقاب التوسع المصرى (١٨٤٠ - ١٨٦٩) قد انصرفت إلى حد ما داخل الجزيرة العربية، بينما أغفلت الساحل، وربما يرجع ذلك إلى نحاشى الدولة العثمانية للنفوذ الإنجليزى الذى أخذ ينمو باطراد يساعده على ذلك الضعف الواضح للسيادة العثمانية، ومن ناحية أخرى فقد كان أهم ما تحرص عليه الدولة العثمانية هو تأكيد سيادتها داخل الجزيرة العربية حيث الحرمين الشريفين لتعزيز مركزها الروحى بوصفها دولة الخلافة الإسلامية. على أن الاصطدام بين الدولة العثمانية وبريطانيا سيظهر واضحا منذ حملة مدحت باشا على الأحساء، ومرة ثانية تتاح الفرصة للإنجليز لمواصلة التقدم شمالا فى الخليج العربى، يشجعهم على ذلك ضعف الحاميات العثمانية وتذرعهم بضعف الإدارة العثمانية على الساحل الشمالى للخليج مما يفسح المجال للقرصنة وما يتبع ذلك من تهديد للسلاحة البحرية. ومن ناحية أخرى كان للأزمات المختلفة التى تعرضت لها الدولة العثمانية وانغماسها فى مشاكلها الداخلية والخارجية قد أدت إلى إهمال واضح من جانبها لهذه المناطق، وسيظهر نتيجة ذلك حينما تتاح الفرصة للسعوديين فى عام ١٩١٣ لإعادة السيطرة على الأحساء والفطيف واضطرار الدولة العثمانية إزاء ذلك - ولعوامل أخرى - إلى تصفية مشاكلها فى الخليج العربى وتنازلها عن سيادتها، التى أضحت واهية فى هذه المنطقة، لصالح بريطانيا التى أصبحت بحلول الحرب العالمية الأولى الدولة الوحيدة المسيطرة على الخليج العربى.

الشمس، المذاهب

حملة الإحسان ١٨٧١

السيادة العثمانية في الخليج العربي قبل حملة الإحصاء - بوادر
النزاع بين الدولة العثمانية وبريطانيا (١٨٤٠ / ١٨٧١) - دوافع
حملة الإحصاء - النزاع بين عبد الله وسعود - التجاء عبد الله إلى
المعسكر العثماني - اشتراك الكويت في حملة الإحصاء - إعلان
مدحت باشا إلى سكان نجد بالاعتراض على السعوديين، أبريل عام
١٨٧١ - موقف بريطانيا إزاء حملة الإحصاء - الصراع العثماني
السعودي - الحكم العثماني في الإحصاء - مدى أهمية حملة
الإحصاء.

لم تبذل الدولة العثمانية محاولات جديّة لبسط نفوذها على سواحل الخليج
العربي حتى عام ١٨٦٩ فلم يتجاوز ولاية بغداد العثمانيون في القسم الشمالي
الغربي من الخليج ميناء الكويت، ولم يكن لذلك الميناء أهمية كذلك التي سينتفع
بها فيما بعد. فضلا عن أن ذلك التجاور لم يكن بمعنى خضوع الإمارة للسيادة
العثمانية خضوعا تاما فلم تتعد مظاهر النفوذ العثماني أكثر من تقرير سيادة إسمية
على ذلك الميناء الذي كان شيخه يحمل لقب «القائم مقام» دون تدخل من قبل
الدولة في أي شأن من شؤنه. ونجدد الإشارة في هذا الصدد إلى مقاومة سكان
الكويت لجميع المحاولات التي كان يبذلها ولاية بغداد للانتقاص من استقلالهم أو
إلزامهم بدفع الزكاة^(١). وقد بذل نائم باشا (١٨٦٦-١٨٦٩) وإلى بغداد محاولة
من ذلك النوع لم يقدر لها النجاح. والمعروف أنه حاول توطيد علاقاته بشيوخ
الكويت كما اتخذ بعض الإجراءات الأخرى ومنها إرساله البعثات المختلفة التي
كان يهدف بها إلى إعلان السيادة العثمانية على إمارة الكويت، وعلى غيرها من
إمارات الخليج الأخرى ولكن لم تسفر محاولاته عن شيء أكثر من موافقة بعض
أولئك الشيوخ على رفع الراية العثمانية^(٢).

Hayder, The Life of Mirhat Pasha p. 54-55
Campbell, The Political Agent in Turkish Arabia, Baghdad to the Secretary of the
Government of India, Foreign Dept., Calcutta, 23 January 1867 (F. O. 195. 803 A3)

أما البحرين فلم تظهر السيادة العثمانية واضحة بها إلا في ظروف مؤقتة وقصيرة للغاية وفي إبان تفكك داخلى عاتته الإمارة، ويبدو أن شيوخ البحرين أنفسهم لم يمانعوا في إعلان تبعيتهم للدولة العثمانية تخلصاً من النفوذ الفارسي والإنجليزى اللذين كانا يضغطان عليهم. وفي عام ١٨٥٨ أتيحت للدولة العثمانية الفرصة بأن تبعث إلى البحرين وفداً عثمانياً مؤلفاً من بعض شيوخ البصرة وبغداد وقد نجح ذلك الوفد في إعلان تبعية البحرين للدولة ووافق شيخها على رفع الراية العثمانية وإبقاء ممثل من قبل الدولة في إمارته على أنه لم يلبث أن أرغمت كل من البعثة العثمانية وكذا الممثل العثماني للانسحاب إثر احتجاج بريطاني صارم^(١).

وفيما يلي البحرين جنوباً لم تكن هناك آثار واضحة للسيادة العثمانية ويرجع ذلك إلى أن الحكومة البريطانية قد انتهت أو كادت من تقرير سيادتها على الساحل الجنوبي للخليج واعتباره منطقة نفوذها الخاصة. وقد أتاح المركز القوي الذي كانت تتمتع به بريطانيا في البلاط العثماني - والذي تحسنت عليه نتيجة لما منحه للدولة العثمانية من قروض عقب حرب القرم - إلى عدم حدوث تعارض كبير بين الدولتين في تلك الجهات. ولكن مع ذلك ففي استطاعتنا أن نسجل حادثين يمكن الاستدلال بهما على بداية النزاع بين الدولة العثمانية وبريطانيا في منطقة الخليج العربي.

الحادث الأول - يتمثل في اعتراض الحكومة البريطانية على ممارسة الدولة العثمانية لحق التفتيش البحري في الخليج بقصد قمع تجارة الرقيق، ذلك أنه في عام ١٨٤٧ صدر فرمان عثماني يسمح بمصادرة السفن التي ترفع العلم العثماني إذا ما اشتبه في اشتغالها بتلك التجارة، ووجه الباب العالي في نفس العام تعليمات إلى باشا بغداد بأن يعمل ما في وسعه لفتحها، وجاء في تلك التعليمات ما يفهم منه بأن الدولة العثمانية ستبعث ببعض سفنها إلى الخليج للمشاركة في أعمال التفتيش البحري. على أن الحكومة البريطانية بادرت بالاعتراض على ذلك إذ خشيت أن تؤدي هذه الرقابة من جانب الدولة إلى إرسال أسطول حربي في

(١) البيهقي، الصفحة النهائية - القسم السادس - البحرين من ٢٨.



الخليج. وصرح هنل Henkel المقيم البريطاني في الخليج في ذلك الوقت أن الهدف الحقيقي سيبتجه حتما إلى توطيد نفوذ الدولة العثمانية على ساحل الخليج أكثر من العمل على قمع تلك التجارة^(١). ويعزى السبب في اهتمام الحكومة البريطانية في معارضتها للدولة العثمانية ما وضع لها من خطط تقوم بها للسيطرة على إمارة البحرين متهمزة فرصة الصراع الذي استفحل خطره في هذه الإمارة، فحاول ذلك الوقت حاولت الدولة العثمانية إزاء الضغط السعودي المتكرر على البحرين أن تحصل على نعية شيخها. ويذكر أيتشيسون Aitchison في ذلك الصدد أن عروضها كثيرة قدمت إلى شيخ البحرين عن طريق سلطات البصرة تطلب منه الاعتراف بالسيادة العثمانية، وردا على تلك المحاولات أعلنت الحكومة البريطانية أنها لا تعترف بأية اتفاقية أو إجراء يهدف إلى وضع الإمارة تحت سيادة الباب العالي، وبررت ذلك الاعتراض بارتباطها بمعاهدة مع البحرين في عام ١٨٢٠ كإمارة مستقلة^(٢). وربما تكون بريطانيا قد أسرع في ذلك الوقت بالذات (١٨٤٧) إلى عقد معاهدة أخرى مع شيخ البحرين، لكي توجد لنفسها ما يدعم اعتراضها.

أما الحادث الثاني - فيتضح في رفض الحكومة البريطانية الاحتجاج الذي وجهته الدولة العثمانية في عام ١٨٥٩ إلى حكومة بومبي بمناسبة ضرب الأسطول البريطاني لميناء الدمام على أساس أن الإمام فيصل السعودي الذي كان يسيطر على ذلك الميناء لا يخضع للسيادة العثمانية وأن بريطانيا تتعامل معه مباشرة^(٣). كذلك رفضت الحكومة البريطانية احتجاجا آخر وجه إليها في عام ١٨٦٦، ففي مارس من ذلك العام احتج ناصق باشا والي بغداد لدى القنصلية البريطانية في بغداد إزاء ما قام به الكولونيل بلي Pelly المقيم البريطاني في الخليج من أعمال عدوانية على ممتلكات الدولة العثمانية الساحلية في القطيف والدمام وتخريضه للسيد فويش حاكم مسقط بالهجوم عليها، وقد أثير جدل حول هذا الموضوع الخاص بسيادة الدولة العثمانية، فبينما أكدت الدولة العثمانية أن نجد من الأقاليم الخاضعة لها وأن أميرها

Aitchison, op. cit., vol. 8 pp. 16 - 18 (١)

Ibid. (٢)

P. O. The Persian Gulf, Handbook No. 67 p. 54. (٣)

يعترف بسيادتها عليه، لأنه معين قائمقاماً من قبلها، أصرت حكومة الهند بأن حكم السعوديين متوارث ونفت وجود أى مظهر من مظاهر السيادة العثمانية أو حتى الاعتراف الإسمى بها فى هذه الأقاليم وذلك باستثناء مظهر بسيط - يمكن تجاهله - كان يتمثل فى تقديم أمراء السعوديين فى بعض الأحيان مبلغاً سنوياً من المال إلى خزانة الشرافة بمكة باعتبار شريف مكة ممثلاً للباب العالى^(١).

وقد شغل النزاع العثماني البريطاني فى الخليج العربى سنوات طويلة من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين حتى قيام الحرب العالمية الأولى، ومن المعروف أن الدولة العثمانية كانت تنظر إلى إمارات الخليج على أنها إمارات تابعة لها. والواقع أن هذه الإمارات ومعظم سكانها من السنة كانوا يكونون عطفاً ظاهراً للخليفة العثماني رغمًا عن أن السيطرة الفعلية على هذه المناطق لم تكن مؤكدة^(٢). ويبدو أن الضعف الذى ساد الدولة العثمانية وانعكاسها فى مشاكلها المتعددة ترك الفرصة للإنجليز لتنظيم علاقاتهم بشيوخ هذه الإمارات^(٣). وساعدهم على ذلك أن الدولة العثمانية انصرفت عقب الأزمة المصرية التركية إلى محاولة تقوية نفوذها داخل الجزيرة العربية، بينما ظهر إغفالها للساحل وضحال^(٤). واستمر ذلك الوضع قائماً حتى عام ١٨٦٩ حينما عادت الدولة العثمانية تتطلع إلى السيطرة على سواحل الجزيرة العربية وقد دفعها إلى ذلك عدة عوامل تستطيع أن نبرزها على الوجه الآتى:

أولاً - انتهازها فرصة انهيار الدولة السعودية عقب وفاة الإمام فيصل بن تركى لتسيطر على ممتلكات هذه الإمارة خوفاً من أن تعود إلى سابق قوتها وما يتبع ذلك من تهديد السعوديين - كما سبق أن فعلوا ذلك - لمقاطعاتها فى الحجاز والشام والعراق فضلاً عن إخضاع سكان الخليج لدعوتهم^(٥).

From the British Consulate at Baghdad to Lord Lyon's 3rd March 1866, See also (1) Namik to Consul General Baghdad 4th March 1866 (F. O. 195.803 A).

Langrigg, Four Centuries in Modern Iraq p. 301 Lynch, The Persian Gulf, Imperial (2) Asiatic Revue, pp. 215 - 226 vol. XIII No. 12 April 1902.

F. O. Turkey in Asia, Handbook No 58 pp. 10 - 12 (3)

Rouire, La Question de Golfe Persique, L'Angleterre en Asie, Cf. Revue des Deux (4) Mondes Tome XVI - 1903, pp. 902 - 910.

Blunt, A Pilgrimage to Mejd Vol. II pp. 264 - 265. (5)

ثانيا - التنظيمات التي أعقبت حرب القرم وبها أصبح الجيش العثماني جيشا نظاميا مجهزا بالأسلحة الحديثة، وقد أثبت ذلك الجيش صلاحيته عندما استعان به السلطان عبد العزيز (١٨٦١-١٨٧٦) في إخضاع مقاطعات الدولة التي زعزعت من ولائها. كما عمل السلطان عبد العزيز أيضا على مضاعفة حاميات مكة والحجاز وبدأ يتجه بعد ذلك إلى نجد والخليج العربي^(١).

ثالثا - وهو الأهم - تعيين مدحت باشا واليا على بغداد (١٨٦٩-١٨٧١). وينتمي مدحت باشا إلى دعاة الإصلاح في الدولة العثمانية وكان من مبادئه ببط نفوذ الآستانة على المناطق التابعة لها إسميا تعويضيا عن الخسائر الإقليمية التي تواليت عليها في البلقان. كما كان يعتقد بأن تحقيق الانتعاش الداخلي في الدولة لا يمكن أن يتحقق إلا بضم ممتلكات في الخارج إليها^(٢). هذا فضلا عن رغبته الملحة في مناوأة مركز الإنجليز في الخليج وكان يقدر استجابة سكان الخليج السنيين باعتبارهم رعايا أصليين للخليفة العثماني. وتجدد الإشارة هنا إلى صحيفة الزوراء التي أنشأها في بغداد وكانت تصدر باللغتين العربية والتركية والتي استمرت حتى بعد انتهاء ولايته تحفل بالمقالات الكثيرة التي تؤكد السيادة العثمانية على الساحل العسائي ومسقط وعمان والخليج بصفة عامة. وقد نجح مدحت باشا في إقناع الدولة العثمانية بفتح قنصلية لها في بوشهر على الساحل الفارسي بقصد مراقبة إمارة البحرين، وفعلا افتتحت هذه القنصلية في نوفمبر ١٨٧١ وكانت مثارا لقلق السلطات البريطانية في الخليج^(٣). والواقع أنه منذ تولي مدحت باشا على العراق وهو نائب على وضع الخطط للاستيلاء على الكويت والبحرين وقطر والحوال محل الدولة السعودية في نجد والإحياء ومناطق الخليج الأخرى^(٤). وليس من شك في أن اتجاه مدحت باشا إلى الخليج وإلى نجد بالذات كان أهم عمل قام به

Dickson, Kuwait and Her Neighbours p. 125. (١)

Longrigg, op. cit., pp. 301 - 302. (٢)

Pelly to the Secretary to the Government of India-Political Dept. Bombay 26th Nov- (٣)
ember 1871 Ind. Office Pol. & Sec. Dept. Letters from the Persian Gulf July, Sept
1871 Vol. 19.

British Consul General at Baghdad to the British Embassy-Constantinople. 18th (٤)
April 1866 F. O. 195 - 403 A Doc. No. 15 of 1866.

خلال ولايته على العراق. وقد يكون صحيحا أن تفكير الدولة العثمانية في إرسال حملة إلى نجد يرجع إلى ما قبل ولاية مدحت باشا على بغداد، فثبت أن عبد الله آل سعود، نتيجة لما كان يلقاه من صراع داخلي بالإضافة إلى استيائه من الإنجليز لما قاموا به من اعتداءات على مقاطعاته الساحلية في القطيف والدمام، قد دفع ذلك إلى إعلان ولايته للدولة وفعلا أرسل أحد مبعوثيه إلى بغداد طالباً الحماية ولكن ولاية بغداد العثمانيين لم يتمكنوا من انتهاز فرصة الصراع الأسرى في الدولة السعودية إلا بعد أن تولى مدحت باشا ولاية بغداد.

وترجع صلة الدولة العثمانية بالإحساء إلى منتصف القرن السادس عشر حينما حاولت السيطرة عليها إبان صراعها ضد البرتغاليين، وعلى الرغم من أنها لم تنجح في تحقيق ذلك، فقد ساعدتها انسحاب البرتغاليين من الخليج في تقرير سيادتها على الإحساء^(١). غير أن نفوذها كان ضعيفا وكاد يقتصر على الهدايا التي كان يبعث بها حكام الإحساء إلى ولاية البصرة أو بغداد بين حين وآخر، وفي عام ١٦٦٣ خضعت الإحساء لقبيلة بني خالد، وقد حافظت هذه القبيلة بصفة عامة على ولايتها لولاية البصرة، واستمر بنو خالد يحكمون الإحساء حتى أوائل القرن التاسع عشر حينما استولى عليها السعوديون^(٢). على أنه من الملاحظ أن الدولة العثمانية لم تكن تعلق أهمية كبيرة على الإحساء نظرا لقلّة الدخل المتحصل منها، يضاف إلى ذلك كثرة تعرضها لغارات متكررة من جانب القبائل البدوية، فضلا عن أن الدولة العثمانية كانت بطبيعة الحال تعول أكثر على مركزها في البلقان، كما كانت من الوجهة العسكرية أضعف من التدخل.

والواقع أن إهمال الدولة لم يقتصر على الإحساء فقط، بل كان ذلك الإهمال أيضا في مقاطعاتها الأخرى في الجزيرة العربية، حتى أنه لم يكن استنجد السلطان محمد علي ضد السعوديين بقصد تأكيد حق العثمانيين في الجزيرة العربية، بقدر ما كانت الرغبة في القضاء على دعوة معادية، وبدو ذلك واضحا في أنه على الرغم من نجاح الحملة المصرية في إخضاع قوة السعوديين، إلا أن

(١) العمري، تاريخ مقدرات العراق السياسية ج ١ ص ٦٤.

(٢) المصدر السابق، انظر أيضا مجلة لغة العرب تموز ١٩١٣ - السنة ٣ - ج ١ نظرة في الإحساء.



السلطان العثماني لم يظهر مع ذلك تمحسا أو اهتماما للاحتفاظ بنجد كممتلكات خاضعة له، واستمر ذلك الوضع حتى عام ١٨٤٠ حينما أخذت الدولة العثمانية تحاول توطيد سيطرتها واستعادة ما فقدته من ممتلكاتها في الجزيرة العربية عقب انحلال قوة محمد علي العسكرية، فاستولت على الحجاز وإن أبقت السيادة المحلية لأشراف مكة، كما عززت حامياتها العسكرية في المدن المقدسة، وقد مكنها افتتاح قناة السويس بعد ذلك من أن تخضع اليمن لسيادتها في عام ١٨٧٢ والامتداد بسيطرته إلى حدود عدن^(١). على أن أقصى ما كان يتهدد الدولة العثمانية في ذلك الوقت الازدهار القوي الذي تمتعت به الإمارة السعودية في العهد الثاني لحكم الإمام الفيصل (١٨٤٣-١٨٦٥) ولذلك التحت لمساندة آل الرشيد في حائل ويتوسط الشريف محمد بن عون قبل الإمام فيصل الاعتراف بالسيادة العثمانية، وفعلا بعث أحد أخوته إلى المعسكر العثماني في بغداد معلنا الولاء للسلطان^(٢). ويبدو أن موافقة الإمام فيصل على إعلان ذلك الولاء نتيجة لما كان يلقاه من ضغط بريطاني متكرر على ممتلكاته في الخليج العربي. وقد اكتفت الدولة العثمانية من آل سعود وآل الرشيد بالانتماء إليها والاعتراف بسيادتها الاسمية وإن كان موقف آل الرشيد أقرب إلى موالاتها نظرا لاحتياجهم الدائم إليها وإلى مساعدات حكامها في العراق لمقاومة أعدائهم من آل سعود وآل صباح والمتفق وغيرهم^(٣). وقد استمر ذلك الوضع قائما حتى تولى مدحت باشا ولاية العراق، فأخذ يتجه إلى إخضاع نجد، وسرعان ما ساحت له فرصة للتدخل وهي اشتداد الحروب الأهلية بين أبناء الإمام الفيصل؛ ذلك أنه عقب وفاة ذلك الإمام في ديسمبر عام ١٨٦٥ وقع خلاف كبير بين أبنائه الأربعة (سعود وعبد الله ومحمد وعبد الرحمن) وقد أدى ذلك الخلاف إلى إضعافهم جميعا. ولم يوقف تدخل مدحت هذه المنازعات كما كان متوقعا، بل على العكس ساعد على زيادة حدة هذه المنازعات التي استمرت قائمة بصورة أعنف. وما يذكر أن أولئك الأخوة كانوا يتفاسمون السلطة في حياة أبيهم إذ كان محمد حاكما على المنطقة الشمالية من نجد، وسعود أميرا على مقاطعتي

F. O. Turkey in Asia, Handbook No. 58 pp. 10 - 12 (١)

(٢) العزالي، العراق، ج ٧ ص ٢٥٦.

(٣) فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب من ص ٢٩٩ - ٣٠٠

الخرج والأفلاج، وعبدالله أميرا على الرياض وإلى جانبه أخوه عبدالرحمن^(١). ولما كان الإمام فيصل قد أوصى بولاية العهد لابنه الأكبر عبدالله فقد تولى الإمارة عقب وفاته في عام ١٨٦٦ على أنه لم ينجح في إدارته إذ أسند مقاطعات الإمارة إلى ولاية قساة فأجمع إخوته وأبناء عمه على خلع^(٢)ه. ومضى سعود الذي تزعم حركة المعارضة ضد أخيه يبحث عن تأييد خارجي فاتجه إلى محمد بن عائض في عسير ولما لم يجد تأييدا توجه إلى نجران وهناك قدم عليه شيوخ آل مرة وآل شامر كما أمده شيخ نجران بمبالغ من المال واستعد عبدالله من جانب ملافاة أخيه، والتقى الأخوان في إحدى المواقع التي انهزمت فيها قوات سعود فرحل مع آل مرة إلى الإحياء حيث تبعه عبدالله إلى هناك ونكل بقبائل العجمان التي ناصرت^(٣)ه. وإزاء ذلك توجه سعود إلى البحرين فنزل لدى حاكمها الشيخ عيسى بن علي^(٤). ويبدو أن عبدالله خشي من احتمال مساندة شيخ البحرين لأخيه فترأس بدوره مع قاسم بن ثاني حاكم قطر، وكانت المنافسة شديدة بين الحاكمين، وهكذا نستطيع أن نلاحظ أن الصراع الداخلي في نجد قد ظهر أثره واضحا في إمارات الساحل غير أن عبدالله وحاكم قطر لم ينجحا في الهجوم الذي شناه على البحرين فاتجها إلى قبلة التعميم التي تسكن على حدود الإمارة وكانت حليفة لحكام البحرين فأغاروا عليها^(٥). وعاد الأمير سعود مرة أخرى إلى الإحياء وعمل على عقد اتفاق بينه وبين شيوخ العجمان، وقد وجد في هذه القبائل أنصارا أقوياء؛ أما بنو خالد فقد استمروا على عدائهم التقليدي لآل سعود وإن كانوا أقرب إلى موالاته عبدالله، وعلى الأخص عندما ظهر اتجاهه للتعاون مع العثمانيين. وقد سبقت الإشارة إلى أن بنو خالد كانوا أصحاب النفوذ في الإحياء وذلك قبل أن يقضى السعوديون على سلطتهم فيها، ويبدو أنهم حاولوا انتهاز فرصة الصراع بين الأخوين لاستعادة

(١) العزلاوي، العراق ج ٧ ص ٢٠٧.

(٢) مجلة لغة العرب، تشرين الثاني ١٩١٣ الجزء السادس من السنة السادسة إهداء آل سعود من جزيرة

العرب ص ص ٢٩٦ - ٢٩٧.

(٣) صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٣٦٠.

(٤) Hayder, op. cit., p. 56.

(٥) النعماني، التحفة النبهانية - البحرين ص ١٣٢ - القسم السادس.



نفوذهم من جديد تحت السيادة العثمانية وسوف نرى أنهم قد أصابوا قدرا من النجاح في ذلك عندما تركت لهم الدولة العثمانية، بعد احتلالها الإحساء، الحكم المحلي في كثير من الأحيان. كذلك لقي سعود تأييدا كبيرا من الشيعة في القطيف إذ كانوا على استعداد لمناصرته لما عرف عنه من تحرر مذهبي على السقيض من سياسة أخيه عبدالله التعصبية، وبمعاونة الشيخ عيسى حاكم البحرين تقدمت قبائل العجمان صوب الهفوف عاصمة الإحساء مسانداً للكثير من قبائل آل مرة وذلك قبل أن يصل الأمير عبدالله لنصرة السديري عامله على الإحساء، وبلغ عبدالله خبر سقوطها وهو في الطريق إليها. ولم يلبث أن تقدم الرؤساء المتحالفون صوب الداخل حيث انتفوا بعبدالله عند «جودة» على مقرية من الإحساء عام ١٨٧٠، وكانت خساره عبدالله فاشحة فولى هاربا يستصر شيوخ قبائل قحطان وحكام بعض إمارات الخليج ولكن لم ينصره أحد^(١). وعندما استبد به اليأس يمم وجهه شطر بغداد يستصر واليها مذحت باشا عارضا التبعية ودفع الركاة على أن يلقي تأييدا في الاحتفاظ بمكتبه^(٢).

أما سعود فقد أقام بعد انتصاره في جودة بعض الوقت وكتب إلى رؤساء الإحساء يأمرهم بالقدوم إليه ومبايعته ففعلوا ذلك، ثم اتجه إلى الإحساء وسيطر عليها وسلب أموالا كثيرة من أهلها وزعها على حلفائه من العجمان، ثم انتقل سعود ومعه عدد كبير من العجمان إلى العاصمة الرياض وهناك كتب إلى حكام المقاطعات يأمرهم بالمجيء إليه لمبايعته فتم له ذلك^(٣).

ونذكر بعض المصادر التي تناولناها أن نجاح سعود في الاستيلاء على الإحساء ثم تقدمه إلى الرياض كان بمعاونة فعلية أسديتها له الحكومة البريطانية، ويؤكد «علي حيدر» بصدق ذلك أن سعود النجاشي إلى الإنجليز وبعد أن تلقى العون قام بالثورة على أخيه وتمكن من الإحساء والرياض عام ١٨٧٠^(٤). ومن المؤكد أن

(١) طه جبر، قلب جزيرة العرب ص ٣٣٧ - ٣٣٨.

(٢) Hayden, op. cit., pp. 56 - 59.

(٣) صلاح الدين الحارثي، تاريخ المملكة العربية ج ١ ص ٣٦٦ - ٣٦٩.

(٤) Hayden, op. cit., p. 56.

عبدالله كان يعتقد اعتقاداً جازماً بمعاونة الإنجليز لأخيه، ويبدو أن هذا الاعتقاد هو الذي دفعه إلى طلب المساعدة من بغداد، ولا يخفى أن عبدالله كان من أشد السعوديين تعصباً للدعوة الوهابية، ومع ذلك فقد اضطر إلى اللجوء للدولة العثمانية العدو التقليدية لكي يجابه محاولات أخيه في الاتصال بالإنجليز، ومع ذلك فتحن لا ندري طبيعة الدور الذي لعبه الإنجليز في خلال تلك الأزمة ولكن مع ذلك يمكننا أن نلاحظ أنه في أثناء الصراع بين الأخوين اتجأ سعود إلى الشيخ عيسى بن علي حاكم البحرين، بينما تحالف أخوه عبدالله مع قاسم بن ثاني حاكم قطر، وبينما كان الشيخ عيسى على علاقات وطيدة بالإنجليز كان قاسم على العكس من ذلك وكان يتوق للتخلص من المعاهدة التي أرغم شيوخ قطر على توقيعها مع المقيم البريطاني في الخليج في عام ١٨٦٨، وكانت تجربهم على دفع قدر من الزكاة السنوية إلى شيوخ البحرين^(١). وثمة أمر آخر ينبغي ملاحظته في ذلك الصدد، وهو أنه على الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت تعمل على تأكيد الفصل بين إمارتي قطر والبحرين إلا أن الظروف التي جرت في الخليج بعد ذلك وما تبعها من احتمال توسع العثمانيين جعلت بريطانيا تؤيد شيخ البحرين ضد حاكم قطر الذي لم يمانع في قبول السيادة العثمانية، فأنحاء سعود إذن إلى البحرين كان في نفس الوقت اتجاه لبريطانيا ضد أخيه عبدالله الذي وضحت موالاته للدولة العثمانية باتصاله بحاكم قطر؟ على أننا لا نجد في الوثائق البريطانية التي تناولناها ما ينص صراحة على وجود ثمة تعاون فعلي أسده الإنجليز لسعود وإن كانت هذه الوثائق تؤكد من ناحية أخرى على أن الحكومة البريطانية لم تعترض على سعود في رد الهجوم العثماني دون تدخل من قبلها وكانت أميل إلى الظهور بمظهر الحياد في حالة انتصار سعود أو هزيمته^(٢).

والحقيقة أنه ما كاد مدحت باشا يتلقى طلب عبدالله حتى أسرع بإجابته وقد وجد أن حالة الفوضى الضاربة في نجد تهيئ أمامه فرصة طيبة لتقرير سيادة الدولة على الساحل الشمالي للخليج، ويرر مدحت حملته بأنه إذا ما أمكن لسعود

Aitchison, op. cit., vol. x p. 139. (١)

Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf. Part I (F. O. 78/5108) p. 19. (٢)

الانتصار على أخيه فإنه سيعمل حتما على إدخال البلاد تحت حماية خلفائه
 الإنجليز وما ينتج عن ذلك من إتاحة الفرصة للحكومة البريطانية للتحكم في
 العراق، وكان لمدحت باشا بالإضافة إلى ذلك مبررات أخرى إزاء تلك الحملة التي
 أخذ يعمل على إعدادها، فتحت ادعاءاته تقديم العون للأمير عبدالله الذي حل
 أخوه سعود محله في الرياض أعد قواته النظامية وقوات أخرى قوامها البدو
 للهجوم على الإحساء^(١)، مبررا عدائه لسعود بأنه منع أهالي العراق عن نجد
 وقاطع تجارتهم فيها، ومهد مدحت لحملة هذه بإرسال عدد كبير من أعوانه ذهبوا
 إلى الإحساء متكررين ووقفوا على قوة سعود العسكرية وقلاع ورجاله، كما
 تعرفوا على الأماكن التي يمكن الاقتراب منها بالسفن الكبيرة، كذلك وطد مدحت
 علاقته بشيخ الكويت عبدالله بن صباح وعمل على قهر القبائل العربية الساكنة
 على حدود الإحساء^(٢). ويبدو أن هذه المقدمات كانت تتم في سرية تامة ومع ذلك
 فقد استطاعت كل من حكومتى الهند ولندن الإحاطة بتفاصيل تلك الحملة، ففي
 تقرير بعث به الفئصل البريطاني في مصر إلى وزارة الخارجية البريطانية في ٣٠
 ديسمبر عام ١٨٧٠ ذكر فيه بأن الخديوي إسماعيل أكد له بناء على أبناء وصلت
 إليه من الأستانة بأن الحكومة العثمانية تعد حملة في بغداد للسيطرة على بعض
 المناطق الواقعة على الساحل العربي للخليج، وعلى أثر وصول هذا التقرير اقترح
 الدوق أرجيل Argyll وزير الخارجية البريطانية في ٢٠ يناير عام ١٨٧١ بأن
 يستطلع السفير البريطاني في الأستانة حقيقة الموقف وإذا كان ما يحدث صحيحا
 فعليه التحري عن الظروف التي تدفع إلى تلك الحملة. أما حكومة الهند فقد
 علمت بتلك التحركات من تقرير بعث به الكولونيل هيرت Herbert الفئصل
 البريطاني في بغداد في أول مارس عام ١٨٧١، وقد جاء في هذا التقرير ما سبق
 أن أدلى به الفئصل البريطاني في مصر وأضاف أن القوة العثمانية تتألف من ستة
 فرق واثني عشر مدفعا تتجه برا وبحرا إلى القطيف والدمام^(٣).

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية - إدارة العلاقات - شعبة البحث - عمان والساحل الغربي للخليج

الخارجية مصر ٢٩٧

Blunt, A Pilgrimage to Nejd Vol. II pp. 265 - 268. (٢)

Turkish Jurisdiction, Part I (D. 78/3108) pp. 8 - 11. (٣)

على أن مدحت باشا لم يلبث أن أعلن صراحة في أبريل عام ١٨٧١ بأن السيادة العثمانية أصبحت ممتدة على نجد، وأشار إلى الأمير عبدالله باعتبار أنه مفوض من قبل السلطان أو «قائمقام» وذكر أن قوة عثمانية منسربة في الحال لتحافظ على هذه القائمقامية ضد الأخ الثائر^(١). وأكد مدحت باشا أنه ليس القصد من هذه الحملة الاستيلاء على نجد، بل قصد منها فقط توثيق الروابط القائمة بينها وبين الدولة العثمانية بإبقاء سيادة الدولة عليها وتوطيد دعائم الأمن بالقضاء على أعمال سعيود العدوانية. وقد يكون من المناسب أن نشير في هذا المقام إلى الأوضاع القائمة في الخليج العربي أثناء هذه الحملة على الوجه الآتي :

أولاً - الساحل الجنوبي للخليج وكان يخضع للسيطرة البريطانية الممثلة في حكومة الهند على أساس المعاهدات والاتفاقيات التي عقدت مع الرؤساء.

ثانياً - الساحل الشرقي من القسم الشمالي للخليج الممتد من الحصرة إلى جاسك وكان يخضع للسيادة الفارسية ولم يكن موضع المشكلة في ذلك الوقت. والملاحظ أن الحكومة الفارسية لم تثر في هذه الأونة بالذات مشاكل إقليمية مع الحكومة البريطانية حتى أنها قبلت أن تقوم الحكومة البريطانية بالإشراف البحري على هذه السواحل اتقاء لخطر العثمانيين.

ثالثاً - كانت السيادة العثمانية تلقى اعترافاً في المنطقة الواقعة بين شط العرب إلى مقربة من الدمام (جنوب القطيف) بالإضافة إلى الشريط الساحلي الممتد على طول مقاطعة الأحساء. أما المناطق الواقعة إلى الجنوب من الدمام والممتدة في ساحل قطر بموانيه المتعددة - الزبارة والبدعة والعديد - فلم يكن موضع اعتراف بالسيادة العثمانية من قبل الحكومة البريطانية، ولذلك سلاحظ أن حكومة الهند لم تعترض على تحركات مدحت باشا إلى حدود المناطق المعترف بها للدولة العثمانية، أما حينما حاول العثمانيون الامتداد إلى ساحل قطر والبحرين فقد ووجهوا بمعارضة بريطانية قوية^(٢).

(١) Blunt, op. cit., Vol. II pp. 265 - 268

Turkish Jurisdiction Along the Arabian Coast of the Persian Gulf, Part I pp. 3 - 5 (F. (1) O. 78/5108).



وفي ٢٠ أبريل عام ١٨٧١ تحركت الحملة العثمانية من البصرة تحت قيادة الفريق نافذ باشا وتطوعت إمارة الكويت في هذه الحملة إذ اشترك فيها أميرها عبدالله بن الصباح ورافق نافذ باشا بقوات من عنده قادها بنفسه في البحر توثيقاً لعلاقات حسن الجوار بينه وبين الدولة العثمانية^(١). أما مبارك بن الصباح الذي سيمسك الحكم في الكويت فيما بعد (١٨٩٦) فقد زحف إلى الإحساء براً على رأس قوات كبيرة تتألف من أهالي الكويت وعشائرها^(٢). كذلك ساهمت الكويت بأكثر من ثمانين سفينة من سفنها لاستخدامها في تلك الحملة^(٣). ويبدو أن مدحت باشا قدر أهمية هذه المساعدة من قبل حاكم الكويت فمنحه مقاطعات كبيرة من النخيل في منطقة شط العرب معفاة من الضرائب^(٤). كذلك تلقى مدحت باشا معاونة من ناصر باشا السعدون شيخ المشفق^(٥). وبمساعدة قبائل بني خالد أنصار عبدالله تقدمت القوات العثمانية وكانت تتكون من حوالي خمسة آلاف من الجند النظاميين المسلحين إلى رأس التنورة ومنها إلى القطيف^(٦)، ولم تجد أمامها مقاومة تذكر فسلمت الحامية ودخلها العثمانيون دون قتال يذكر ولم يبق إلا قلعته التي تحصن فيها «السديري» عامل الأمير سعود، على أنه لم تقض فترة وجيزة حتى رفع راية التسليم طالباً الأمان لنفسه ولرجالته وانحسرت القوات العثمانية بعد ذلك إلى المبرز ثم الهفوف ووجد حاكمها أن من الحكمة تسليمها دون إراقة دماء، وبذلك سقطت قاعدة الإحساء وتم رفع العلم العثماني عليها^(٧). ويرجع السبب في سرعة تقدم القوات العثمانية إلى استمرار اعتماد سعود على أعوانه من العيصان، وقد سبقت الإشارة إلى أن هؤلاء قد أساءوا معاملتهم لكان الإحساء وكانت الكراهية مستحكمة فيما بينهم ولذلك ما كادت القوات العثمانية تتقدم قرب مقاطعات الإحساء حتى انتفض السكان ضد قوات سعود ورغبوا إلى العثمانيين^(٨).

(١) المرابى، العراق ج ٧ ص ٢٥٧.

(٢) مجلة لغة العرب، نظرة في الإحساء ص ٣٨ - تموز ١٩١٣ ج ٦ من السنة الثالثة.

(٣) الشعلان، من تاريخ الكويت ص ١٣٦.

(٤) Rouire, op. cit., pp. 908 - 910.

(٥) دائرة المعارف الإسلامية، انظر مادة الكويت.

(٦) Dickson, Kuwait & Her Neighbours pp. 126 - 127.

(٧) عبدالعزیز الرشید، تاریخ الكويت - القسم الأول من الجزء الأول ص ٢٩ - ٣٠.

(٨) Report from the Native Agents at Katif to the British Resident in the Persian Gulf. (٨) July 1871 Vol. 18 - Ind. Off. Political & Secret Department.

وبعد أن تم لمذبح باشا الاستيلاء على مقاطعات الإحصاء أطلق عليها اسم لواء نجد وربما كان ذلك تفاؤلاً منه بفتح المنطقة كلها، إذ إن الإحصاء كما هو معروف لا تكون إلا جزءاً بسيطاً من نجد (المنطقة الساحلية)^(١). وقد صرح نافذ باشا عقب سقوط الهفوف بأن غايته هي تقرير السيادة العثمانية على الإحصاء وأنه سيعمل على إعادة الأمير عبدالله إلى الحكم على أن يكون قائمقاماً من قبل الدولة، وفي نفس الوقت أخذ نافذ باشا يعمل على تعيين الولاية والحكام في المقاطعات المختلفة^(٢). ومن الهفوف، وبناء على دعوة تلقاها نافذ باشا من قاسم ابن ثاني، خرجت قوة عثمانية منظمة احتلت قطر وكانت تتألف في الأصل من عشائر بدوية كويتية بقيادة عبدالله الصباح واتخذت من مدينة الدوحة^(٣) مركزاً لها. وعمل مذبح غزوه لقطر بأن القبائل البدوية تحت زعامة سعود يعرضون سلامة الإمارة الإمارة للخطر^(٤). ومما سهل على مذبح ذلك الغزو أن قاسم بن ثاني الذي اغتصب السلطة من أبيه محمد بن ثاني كان في حاجة ماسة إلى تأييد العثمانيين له. أما سعود فإنه بعد عودته إلى الرياض والسماح لقواته بالانصراف لم يبق لديه من يعتمد عليه في الحرب فتار أهل الرياض عليه فاتجه إلى الإحصاء ونزل لدى حلفائه من العجمان وآل مرة فأخذوا يرغبونه في الحرب ضد العثمانيين^(٥). ويبدو أن سعود حاول استمالة شيخ البحرين إليه. ولدينا وثيقة بعث بها إليه يطلب فيها «مساندته ضد أخيه عبدالله الذي لم يجر على تأييد الناس له فأدخل الأتراك في البلاد»، واتهم سعود سكان الكويت وآل الزهير وآل الرشيد بتخريض الجيش العثماني للتقدم إلى داخل نجد^(٦).

(١) مجلة لغة العرب، المجلد الأول من السنة الثالثة - نظرة في الإحصاء ص ٢٨

(٢) Longrigg, op. cit., p. 502.

(٣) راجع الزوراء عنه ٢٠٨، ١٨ شوال ١٢٨٨.

(٤) Summary of a Conversation between Midhat Pasha and An Arab, December 1871 (Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf Vol. 19.

(٥) صلاح الدين الفخار، تاريخ المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٢٧.

(٦) Purport of a letter from Saud Bin Feysal to Eassau Bin Ali 23 August 1870 (Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters From the Persian Gulf Vol. 19.)

ولعل تلك التحركات التي قام بها سعود دفعت مدحت باشا إلى إصدار إعلان وجهه إلى سكان نجد في ٢٠ أبريل عام ١٨٧١ ، وقد أعطى مدحت الفرصة لسعود في ذلك الإعلان لتسليم نفسه للدولة ووعدده بالعفو الشامل . وجاء فيه « أن نجد من الممالك المقدسة الراجعة للدولة العثمانية وإذا كانت الدولة قد تغافلت عنها حينئذ من الزمان فقد كان ذلك لانشغالها عنها ، ونتج عن ذلك استحكام الفوضى في داخلها وأن الدولة تتدخل الآن لإصلاح ما فسد » . وجاء في الإعلان أيضا « أن سعود الفيصل أغرى بعض الجهال وأغفلهم وخرج باغيا على أخيه المنصوب قائما على بقعة نجد من جانب الدولة العلية وجاء إلى أطراف الحسا والقطيف وجاس خلال الديار وأضر الأهالي الموجودين هناك ، فهو في هذه الحال قد حصل على ذنوب كبيرين وجرمين خطيرين ، فأما الذنب الأول فهو التجاوز على حقوق حكومة أخيه عبدالله المودوعة بعهدته من طرف السلطان . وأما الذنب الثاني فهو تشجيع الملة الإسلامية بحيث أن ذلك التشجيع يكون سببا في تفريق القوة الإسلامية ولما كانت محافظة حقوق الحكومة المخولة لعهد عبدالله لازمة وأن جميع البلاد والعياد هي وديعة الله تعالى تحت الظل السلطاني وأن إبقاء هذه الحالات لازم لذلك بتأسيس مأمورية محكمة الأساس . لهذا عينت الدولة فرق عسكرية كافية من بغداد تحت إدارة القسريق فاخذ باشا وها هي قد خرجت إلى ساحل القطيف مع هذا المقدار من السفارين النارية ، فالآن يلزم لكل منكم أن يعلم أن حكومة قطعة نجد بأطرافها وأكتافها لما كانت مخولة من طرف السلطان إلى عهد عبدالله فإنها اليوم قد أقيمت بعهدته وتقررت ، وأن المومن إليه الآن هو قائمقام نجد وراجع إلى ولاية بغداد ، وأما المقصد من تعيين العساكر السلطانية إنما هو محافظة على حقوق الحكومة وإذا أظهر سعود الندامة وأبدى التوبة من أفعاله وجاء إلى الفرقة العسكرية وطلب تحصيل عفو الحضرة السلطانية ورحمتها يفتضى أن يرسل إلى بغداد ، وإذا أظهر المخالفة فإن الساعة تجري بحقه مع الناس تطبيقا للآية الكريمة : ﴿ إِنَّمَا جِزَاءُ الَّذِينَ يُسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا ﴾ . إلى آخر الآية الشريفة ، وأن كافة الناس الموجودين في الحساء والقطيف والواقفين على ساق الخدمة للفرقة العسكرية من الأهالي والعشائر والقبائل فإنهم ما لم يفتنوا بصدد العساكر ولا بوجه الحكومة فإنهم تحت راية الأمان وكل أرواحهم وممتلكاتهم

وأعراضهم محفوظة، وإذا وجد أحد من الناس مع سعود فإن ذنوبهم في رقابهم
كما قال الله تعالى: ﴿مَنْ عَمِلْ صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ
لِّلْعَبِيدِ﴾^(١).

والثابت أن الحكومة البريطانية كانت ترقب تحركات الحملة العثمانية بقلق
واضح، وكان المقيم البريطاني في الخليج العربي على اتصال مباشر بحكومة
الهند، كما أكثر من تعيين الوكلاء الوطنيين في مختلف مناطق السيادة العثمانية
لده بالمعلومات المختلفة عن قوة الحاميات العسكرية العثمانية على الأخص. على
أن أقصى ما كانت تخشاه بريطانيا اتجاه الحملة العثمانية إلى البحرين ولذلك
سارعت بتأكيد علاقتها بالشيخ عيسى بن علي، وفي يونيو سنة ١٨٧١ أرسل له
المقيم البريطاني نسخا من المعاهدات التي سبق للحكومة البريطانية عقدها مع شيوخ
البحرين، وقد ركز بصفة خاصة على المادتين الثانية والثالثة من معاهدة سنة
١٨٦١، وكانتا تنصان على مراعاة الهدوء التام ومساعدة شيوخ البحرين لبريطانيا
في المحافظة على الأمن في الخليج، وقد أكد الشيخ عيسى بن علي شكره
بذلك^(٢).

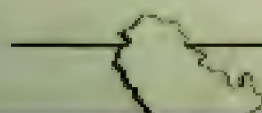
ولم يلبث أن تحققت مخاوف الحكومة البريطانية بعد ذلك بقليل، ففي يوليو
سنة ١٨٧١ ترامى إلى (بلي) اتجاه الحملة إلى البحرين، وعلى أثر ذلك طلب من
الكولونيل لادر Ladder القائد الأعلى للبحرية البريطانية في الخليج مراقبة الساحل
العماني عند تقدم القوات العثمانية، والعمل على تأكيد جميع المعاهدات
والارتباطات السابقة التي عقدت مع رؤساء الساحل. وطلب (بلي) من حكومة
الهند أن توافق على إيفاد الميجور سيدني سميث مساعد له الأول إلى جزيرة البحرين
وتخصيص بارجة حربية تكون على مقربة من الجزيرة استعدادا للطوارئ^(٣).

(١) أرسلت نسخة من هذا الإعلان وفق رسالة بعث بها الشيخ عيسى بن علي إلى الكولونيل بلي المقيم
البريطاني في الخليج في ١٩ يونيو ١٨٧١ انظر

Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf Vol. 18.

Pelly to the Secretary to the Government of India 3rd. July 1871 (Ind. Off. Political &
& Secret Dept., Letters from the Persian Gulf Vol. 19).

Pelly to Commander Ladder, The Senior Officer in the Persian Gulf 3rd. July 1871 (٢)
(Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf Vol. 18).



وعندما وصل (سميث) إلى البحرين بعث إلى (بلي) يؤكد له تحريك الحملة العثمانية صوب الإمارة. ويبدو أن الشيخ عيسى بن علي قد شعر أن سبب تهديد العثمانيين له يرجع إلى صداقته لسعود، ولذلك خشي من أن تؤدي به تلك الصداقة إلى انتقام العثمانيين، ومن الملاحظ بصدد ذلك أن الشيخ عيسى كان على استعداد لمعاونة الأمير سعود طالما لم يخرج ذلك عن النطاق المحلي أي في علاقته مع غيره من الشيوخ، ولكن عندما أدرك ما يجره عليه ذلك من عداوة الدولة العثمانية بدأ يتراجع عن تأييده، وقد أعرب للميجور (سيدني سميث) في ١ نوفمبر سنة ١٨٧١ بأنه يرغب في الوقوف على الحياد في الصراع العثماني السعودي، ولم يلبث أن أكد حياده بفرضه الضريبة المقررة على حمولة من القمح كانت مصدره من الهند لحساب سعود^(١). كما أفصح عن مخاوفه للكونزول (بلي) في أن لا يجد سعود مكانا يأوي إليه بعد تعقب الأتراك له في قطر فيأتي إلى البحرين^(٢). وقد أجابه (بلي) على ذلك أن يكتب إلى سعود بمنعه من زيارة البحرين^(٣). ومن المؤكد أن حملة الإحصاء سببت إحراجا لمركز الحكومة البريطانية في الخليج، ولعل خوف الحكومة البريطانية كان نابعا من طموح الدولة العثمانية نحو الامتداد بسيطرتها على السواحل العربية في الخليج وإيصالها بالسواحل العربية للبحر الأحمر، وذلك لإحكام الحصار على الجزيرة العربية ساحليا وداخليا وخاصة بعد الجهود التي بذلتها في داخل الجزيرة العربية منذ انسحاب القوات المصرية إلى حملة صنعاء (١٨٧١-١٨٧٢)^(٤)، هذا بالإضافة إلى أن الحكومة البريطانية كانت تخشى من أن تحذو فارس حذو الدولة العثمانية في إصرارها على إبقاء أسطول في الخليج لتحقيق مطالبها وبالتالي لن تستطيع الحكومة البريطانية الاعتراض، ومن

Smith to Pelly 7th October 1871 (Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters from the (١) Persian Gulf Vol. 19).

Essau Bin Ali to Pelly 13 November 1871 (Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters (٢) from the Persian Gulf, Vol. 19).

Pelly to Essau 14th November 1871 (Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters from (٣) the Persian Gulf Vol. 19).

Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf Part 1 pp. 2-5 (P. (٤) ١٧٨-١٨٨).

ناحية أخرى خشيت بريطانيا من أن تؤدي زيادة القوات التركية في مياه الخليج إلى تشجيع الدولة العثمانية على اتخاذ موقف هجومي ضد فارس في الوقت الذي تبدو فيه مقدرة الشاه خائرة ضعيفة^(١). هذا بالإضافة إلى أن الحكومة البريطانية لم تستطيع في حالة نجاح الحملة العثمانية في القضاء على قوة الأمير سعود أن تمنع العثمانيين من الامتداد على الساحل العربي للخليج، وبمعنى آخر، فإن النتائج التي يمكن أن تترتب على تلك الحملة ستؤدي حتما إلى إحراج بالغ لمركز بريطانيا في الخليج^(٢).

على أنه مما يستلفت النظر أن الدولة العثمانية لم تكن ترغب في التوسع إلى الدرجة التي كان يتجه إليها مدحت باشا، ولذلك عندما احتجت الحكومة البريطانية على هذه التحركات رد زيور باشا ناظر الخارجية العثمانية على السفير البريطاني في الأستانة في أبريل ١٨٧١ بأن الباب العالي لا تخاف من تأكيد سيادته على البحرين أو مسقط أو القبائل المستقلة في جنوب الجزيرة العربية، كما أنه لا يفكر في القيام بأي هجوم عليها ولا توليها فكرة إخضاعها^(٣). كما تعهد زيور باشا بأن يصدر تعليماته إلى عمال الدولة في العراق بعدم القيام بأي عمل عسكري حفاظا على سلامة وأمن الخليج. ومن المعروف أن هذه التأكيدات تكررت أكثر من مرة من قبل نظارة الخارجية العثمانية نتيجة لقلق الحكومة البريطانية من الاستعدادات العسكرية التي ما انفك يقوم بها مدحت باشا، وهذا مما يدل على أن التوسع العثماني في الخليج العربي في إبان تلك الفترة كان يعود بالدرجة الأولى إلى الجهود الفردية التي كان يبذلها ذلك الوالي، وقد تكررت هذه التأكيدات في ٢٥ أبريل و ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧١، وإن كنا سنرى فيما بعد أن الدولة العثمانية حاولت في عهد الاتحاديين الاستفادة من المركز الذي هبأ لها مدحت باشا في الخليج، إذ عادت فأكدت أنه قد صدر منها مثل تلك التأكيدات وذلك في أثناء المفاوضات التي دارت بينها وبين الحكومة البريطانية لتسوية النزاع القائم بينهما في منطقة الخليج العربي. ويصدد تلك التأكيدات تشرعينا في هذا المقام ملاحظة هامة

Ibid., p. 61 Part II. (١)

Ibid., pp. 8 - 11 Part I. (٢)

Cuzaon, Persia & The Persian Question, Vol. II p. 454. (٣)



وهي أن سياسة الحكومة البريطانية كانت تتجه دوماً إلى المحافظة على الأوضاع الراهنة في الخليج، فإذا قامت أية قوة ألزمتها الاعتراف بذلك الوضع، وقد سبق لها في عام ١٨٦٦ أن انتزعت اعترافاً مماثلاً من الإمام عبدالله الفيصل حينما تولى الحكم عقب وفاة أبيه الذي امتدت السيطرة السعودية في عهده امتداداً كبيراً على الساحل العربي للخليج^(١).

ولما كانت الدولة العثمانية تتجه في ذلك الوقت للحلول محل الدولة السعودية، فكان لابد بالتالي من تكرار التأكيدات السابقة الخاصة باحترام الوضع الراهن لصالح بريطانيا، وليس من شك في أن إصرار مدحت باشا على تحقيق التوسع في الخليج قد جره إلى نزاع مع الحكومة البريطانية التي كانت ترى إنشاء قواعد عسكرية عثمانية أمر يعهد نفوذها، ولذلك عندما حاول مدحت التطلع إلى الإمارات الأخرى في الخليج كالبحرين أو مشيخات الساحل المهادن حالت الحرب البريطانية بينه وبين تحقيق غرضه^(٢).

ويمكننا أن نغضى بشيء من التفصيل في دراسة العوامل التي أدت إلى إثارة العلاقات بين الحكومتين البريطانية والعثمانية في هذه الآونة المعاصرة لحملة الإحساء، ففي ٣٠ مايو سنة ١٨٧١ استعلم نائب الملك في الهند من حكومة لندن عما إذا كان يمكن أن يصدر تعليماته إلى المقيم البريطاني في الخليج بأن يوقف بالقوة أية عمليات بحرية ضد رؤساء الساحل سواء لمصلحة الترك أو لغير مصلحتهم. وعلى الرغم من تأييد اللورد مايو Mayo وزير الهند لهذا الاتجاه، إلا أنه أشار إلى ضرورة إبلاغ ما يحدث أولاً إلى الدولة العثمانية. وعندما أبلغ السير هنري إليوت Eliot السفير البريطاني في الأستانة عالي باشا الصدر الأعظم عن حقيقة الموقف في الخليج أجاب عالي باشا بأن الباب العالي لا يصكر في القيام بأية معارك بحرية، ولا يتجه نحو تقديم أية مساعدة للشيوخ الأعضاء في المهادنة البحرية. وطبقاً لاقتراح اللورد مايو أرسلت التعليمات إلى السفير البريطاني في الأستانة بأن يعد الباب العالي بنسخ من المعاهدات التي سبق أن عقدتها بريطانيا مع

Ibid., p. 454. See also, Aitchison, op. cit., Vol. X p. 404 (١)

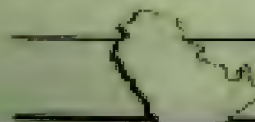
Coke, The Heart Of the Middle East p. 128 (٢)

شيوخ الساحل المهادن وغيرهم من رؤساء العرب، والخاصة بالمهادنة البحرية في الخليج، وأن يؤكد بأن الحكومة البريطانية تتمسك بتلك الاتفاقيات^(١). وتنفيذا لتلك التعليمات انتهز السير هنري اليوت الفرصة لكي يشير إلى زيور باشا ناظر الخارجية العثمانية بأن حكومته ترى أن الحملة العثمانية حمقاء وخطيرة & Folly Danger، وطلب ضرورة كبح جماح مدحت باشا إذا ما اتجه إلى الامتداد بهذه الحملة إلى أبعد من الإحساء. وفي إجابة الباب العالي ذكر أن الحكومة البريطانية تخشى أكثر من اللازم وتبالغ في أهمية هذه الحملة التي لم ترسل إلا لإخضاع نجد. ويبدو أن تأكيدات الباب العالي لم تنظر إليها الحكومة البريطانية بارتياح إذ خشيت من مطالبة الدولة العثمانية بالسيادة على جميع السواحل العربية في الخليج، فلا يخفى أن أمير نجد كان يتلقى الزكاة من مسقط ولم يكف عن المطالبة بالبحرين وساحل قطر وكذلك أيضا أبو ظبي وإذا أعيد الأمير عبدالله فإن هناك شبه شك في توقف مطالبات الأمير وهو تحت السيادة العثمانية مما يعرض الحكومة البريطانية إلى مناعب بالغة الصعوبة في الخليج. وحول ذلك الوقت نتاحت الكولونيل هيريت المقيم البريطاني في بغداد مع مدحت باشا في التعليمات التي أرسلت إليه من حكومة الهند وهي كالآتي :

(أولا) أن يقوم مدحت باشا بإعلان من لهم مصالح في مصادد اللؤلؤ بحمايته لتلك المصالح.

(ثانيا) أن يؤكد لجميع الشيوخ المهادين وغيرهم بأن الحكومة العثمانية لا تفكر في أي هجوم عليهم وليست لديها النية بأن تمارس سيطرتها على أية إمارة أو قبيلة مستقلة. وفي إجابة مدحت باشا أبدى إعجابه بالجهود التي قامت بها الحكومة البريطانية كي توفر الأمن والهدوء في الخليج وذكر بأن حيلته هذه لا علاقة لها بالقبائل أو الإمارات التي لا تدخل ضمن حدود مقاطعة نجد التي تخضع لنفوذ الأمير عبدالله. وبطبيعة الحال لم تطمئن حكومة الهند إذ من المعروف أن الدولة العثمانية كانت تدخل الكثير من إمارات الخليج ضمن حدود مقاطعة نجد كالبحرين

Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf Part I pp. 14 - 15 (١) (F. O. 78 - 5108).



وقطر، بالإضافة إلى مناطق أخرى تتبع الشيوخ المهادين على الساحل العماني. ولا شك أن مدحت باشا سوف يتمسك طبقاً لذلك بالمفهوم الكبير لمقاطعة نجد وهي إسمياً تمتد إلى عمان، ولم تنقضى فترة طويلة حتى سنحت للحكومة البريطانية الفرصة للاحتجاج على تقدم القوات العثمانية إلى شبه جزيرة قطر وعن إنشائهم لبعض المواقع العسكرية في القطيف والعقير وعن احتلالهم لمدينة البدعة^(١)، واستندت في احتجاجها إلى أن ذلك الاحتلال مخالف تماماً للتأكيدات التي صدرت عن كل من الباب العالي ومدحت باشا على اعتبار ارتباط قطر بمعاهدة عام ١٨٦٨ مع الحكومة البريطانية، وأن الأتراك يعملون على تأكيد نفوذهم على الساحل أكثر من مساعدة الأمير عبد الله^(٢).

وفي أغسطس عام ١٨٧١ نقل الكولونيل روس Ross المقيم البريطاني في الخليج العربي شائعات كانت تتردد في القطيف بأن القوات العثمانية تحت قيادة نافذ باشا على وشك الذهاب إلى الساحل العماني ولكنه عاد فتنفى ما جاء بتلك الشائعات وأكد أن الدولة العثمانية لن ترسل أية حملات عدائية إلى أبوظبي أو أية إمارة أخرى على الساحل العماني، ولو تصادف وجود قوات عثمانية فيرجع ذلك إلى دعوة من جانب العرب أنفسهم وهذا - في رأيه - لن يحدث. وأشار «روس» في ذلك الصدد إلى المراسلات التي بعث بها «يوسف أفندي» القائد المساعد للقريب نافذ باشا إلى شيوخ أبوظبي والشارقة ودبي، وذكر أنه ليس في تلك الرسائل ما يؤكد رغبة الدولة العثمانية في السيطرة^(٣)، وإن كان من المعروف أن يوسف أفندي أعرب في هذه الرسائل عن اهتمامه بهذه المناطق واقترح على الحكام أن يتصلوا بالقائد العثماني في الدوحة، وبطبيعة الحال استندت الحكومة البريطانية في مقاومتها للتوسع العثماني على الاتفاقيات التي تربط بينها وبين أولئك الرؤساء، وأن تلك الاتفاقيات قد عقدت في وقت كانت فيه هذه الإمارات مستقلة تماماً عن الدولة العثمانية أو عن أية قوة أخرى.

(١) - انظر على الساحل الشرقي لشبه جزيرة قطر
Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf, Part I pp. 14 - 16 (٢)
(٣) - (٢٨ / ١١٠٨)

Ibid., part II p. 29 (٢٨ / ١١٠٨) (٣)

وفي سبتمبر عام ١٨٧١ أبلغ المقيم البريطاني في الخليج حكومة الهند بوصول ضابطين عثمانيين إلى مياه الخليج وأن الأسطول العثماني يتكون من عشر قطع حربية^(١). وقد احتجت الحكومة البريطانية رسمياً لدى الدولة العثمانية وكتب السفير البريطاني في الأستانة تقريراً عن مقابله لزيور باشا ناظر الخارجية العثمانية بشأن ذلك الاحتجاج ذكر فيه أن الحكومة البريطانية لا تعترض على حق الدولة العثمانية في التدخل في النزاع الواقع بين عبدالله وسعود على نجد جزء متكامل من الإمبراطورية العثمانية بشرط ألا يؤدي ذلك إلى قلب للأوضاع أو للسلام الواقع على القبائل العربية في ساحل الخليج. وأجاب الباب العالي بأنه لا ينوي إخضاع القبائل العربية التي لها علاقة مع بريطانيا ولكنه يتمسك بأحقية في السيادة على نجد كسائر أجزاء أخرى يقع داخل نطاق إمبراطوريته. أما عن وجود أسطول عثماني في الخليج فقد أشار بأن هذا لا غبار عليه، فالخليج بعد إحدى قواعد الأسطول العثماني وخاصة لقربه من نهري دجلة والفرات وأن عدد السفن يتزايد باستمرار. ولما كانت حكومة الهند ترى في تزايد القوة البحرية والعسكرية العثمانية في الخليج أمراً يهددها فقد بادرت بتحذير الباب العالي من عاقبة تلك السياسة وأن زيادة القوة العثمانية ستقابلها الحكومة البريطانية بزيادة قوتها البحرية في الخليج وسوف يرى الشيوخ في القوة البريطانية أكبر مشجع لمقاومة السيادة العثمانية، وكذلك سيفعل العرب الذين يخضعون فعلاً لهذه السيادة ووضح أنهم غير راضين عن العثمانيين، وهذا سيؤدي إلى أن تتكلف الدولة العثمانية الكثير من الأعباء، الأمر الذي لا طائل من ورائه في تلك الجهات. ويبدو أن الدولة العثمانية عادت إلى تراجعها ومن ذلك تأكيد تعهداتها السابقة بتصريح آخر صدر في ٢٣ يونيو عام ١٨٧٢^(٢).

الصراع العثماني السعودي :

لم يلبث أن تكشف للامير عبدالله أن الغرض الأساسي من حملة الإحصاء لم يكن حمايته من أخيه سعود كما كان يتوقع، وأن مدحت باشا يعمل على إزالة

Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf Part I p. 10 (F. O. 78/5108).

Ibid, part I p. 14 (F. O. 78/5108). (٢)



حكم السعوديين نهائياً وإدارة البلاد كأي إقليم عثماني بصورة مباشرة ولذلك فقد هرب من المعسكر العثماني^(١) وترك رسالة موجهة إلى نافذ باشا يقول فيها: «إن العثمانيين بدلاً من أن يعيدوا إليه السلطة انتزعوها منه ومن أسرته وأنه لن يتق بهم مرة أخرى ولن يسمح لهم بمساعدته»^(٢). واستقر عبدالله بعض الوقت على مقربة من البصرة حيث أخذ يبعث من هناك باحتجاجاته ثم لم يلبث أن تحرك تجاه العاصمة الرياض^(٣). وفي ذلك الوقت كان مدحت باشا يعمل على توسيع رقعة الإدارة العثمانية إلى ما حول إقليم الأحساء جنوباً وفي داخل جزائر الخليج نفسها وتأكيداً لهذه الرغبة رحل لزيارة الأحساء في أواخر نوفمبر ١٨٧١، ويستدل من مراقبة الإنجليز^(٤) لتلك الزيارة أن مدحت باشا أعرب عن غاية قلقه وعدم ارتياحه لقرار الأمير عبدالله الفيصل الذي سيعمل على إثارة روح المعارضة ضد العثمانيين في نجد. وقد قام مدحت باشا في خلال زيارته باستبدال حامية الأحساء برجال أقوياء بعد أن استولى المرض على معظم أفرادها^(٥). على أنه لم يهتم بالمكاتبات التي بعث بها الأمير عبدالله إلى السلطات العثمانية والتي شكى فيها من الوضع الذي آل إليه بعد دعوته للعثمانيين للتدخل في بلاده. وكان عبدالله قد أعلن في هذه المكاتبات أنه على استعداد لدفع الزكاة وتنظيم الأمور على أساس اعتراف الباب العالي به إماماً على المقاطعات السعودية وهذا عبدالله بأنه إذا لم يتلق رداً على ذلك فإنه سيحاول الاستقرار في نجد ويثبت أن بلاده ليس من السهل السيطرة عليها^(٦)، ولذلك فإن الأمير عبدالله لم يلب الطلب الذي بعث به مدحت باشا إليه من التهوف يستدعيه فيه، ومن ثم أعلن مدحت باشا أن الأحساء أصبحت من الممتلكات العثمانية وأنكر ادعاء السعوديين عليها وعين نافذ باشا متصرفاً عليها.

Langrigg, op. cit., p. 302, (١)
Pelly to the Secretary of the Government of India 22-11-1871, India Off. Political (٢)
& Secret Dept., Letters from Persian Gulf Vol. 19.

(٣) راجع جريدة (الرؤيا) عدد ٢٤ - ٢٥ شوال سنة ١٢٨٨
(٤) في إطار حملة الإحصاء باشرت السلطات البريطانية في الخليج تحس وكلاء من أعالي البلاد في مختلف المقاطعات الخليج وذلك لإعدادها لتقاريرها أولاً بأول عن تحركات العثمانيين. وكان هؤلاء هم: سحران ملاحقائهم إما إلى المقيم البريطاني في بوشهر أو إلى مستعده في البحرين حيث ترسل هذه المعلومات إلى حكومة الهند.

Langrigg, op. cit., p. 302, (٥)
Pelly to the Secretary to the Government of India 4th December 1871 (India Off. (٦)
Political & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf Vol. 19).

وعلى المقاطعات التابعة لها وشكل بها إدارة عثمانية فجعلها لواء^(١) من ألوية العراق كما عين فيها وفي ملحقاتها حكاما وقضاة للشرع وقسمها إلى ثلاثة أفضية هي : الهفوف والقطيف وقطر، وجعل من الهفوف مركزا لها، أما القطيف فقد اعتبرت مركزا لتموين هذه الأفضية الثلاثة وذلك لوفرة إنتاجها، أما قضاء قطر فقد وضع تحت إدارة الشيخ قاسم بن ثاني أقوى الزعماء نفوذا في تلك الناحية، وقد أجرى عليه مدحت باشا راتبا سنويا كما عين في معبته معاوننا من قبله وكان يبعث إليه في كثير من الأحيان بقوات من الجند، كما جعل من حق الدولة العثمانية تعيين القضاة والمأمورين في مختلف نواحي قطر^(٢).

أما عبدالله فقد فشل في احتجاجاته والتماساته الكثيرة التي بعث بها إلى السلطات العثمانية. وقد نجد من المناسب هنا أن نعرض إلى رسالة بعث بها من المكان الذي استقر فيه عقب هروبه من الإحساء على مقربة من البصرة إلى الخديوي إسماعيل وإلى مصر وفي هذه الرسالة يطلب توسطه لدى الدولة العثمانية ويشرح الظروف التي لا بدت الحملة العثمانية على الإحساء فيقول: «إنه خلافا لأخيه سعود لم يسأر الإنجليز ورد المقيم البريطاني خاسرا، وكان قد طلب منه أثناء ولايته أن يتنازل لحكومة الهند عن بعض مناطق من ساحل الخليج الذي كانت تسيطر عليه الدولة السعودية ولما لم يجد منه إذعانا استمال أخاه سعود وأمه عن طريق شيخ البحرين بالذخيرة والمال. ولما وجد أن سعود يتلقى ذلك التأييد استعان هو بالدولة العثمانية وإلى وإلى بغداد طلبه وقامت الحملة المشار إليها حيث ضيقت الإحساء والقطيف وما جاورها ولكن صدر بعد ذلك من وإلى بغداد إعلانات إلى كافة الرعايا بالاعتراض على آل فيصل وهذا خلافا لما كان يأمله رغم الالتماسات الكثيرة التي بعث بها إلى بغداد»، وأخيرا يطلب الأمير عبدالله توسط الخديوي إسماعيل لدى الدولة العثمانية والعمل على إعادته إلى الحكم^(٣).

(١) اللواء دون مرتبة الولاية ويكون تحت إدارة حاكم بمعنى التصرف ويرجع في أموره إلى الوزير، أما القضاء فيكون عادة من عدة قرى بإدارة حاكم، أما الناحية فهي دون القضاء وهي عبارة عن بعض القرى الصغيرة المتناثرة يحكمها حاكم بنفسه مدير، ويرجع في مهام أموره إلى القائمقام نظر الأمانى، تاريخ نجد ص ٣٧.

(٢) الألبانى تاريخ نجد ص ٣٧.

(٣) خلافاً لثائق الشاذلي - محافظ الحجاز - معظمة رقم ١٩ وثيقة رقم ٢، ذكرت بعد تاريخ من عبدالله آل فيصل إلى الخديوي إسماعيل، ولم يثر على رد الخديوي على هذه الرسالة.

على أنه لم يلبث أن أتاحت للأمير عبدالله فرصة الوصول إلى الحكم من جديد ويرجع ذلك إلى الظروف التي طرأت على نجد ذاتها إذ إن الأمير سعود لم ينجح في حكمه لنجد لعدة أسباب أهمها :

أولاً - الضغط العثماني على الإحساء وخصوصاً بعد أن فشل في الحصول على مساعدات مجدية من الإنجليز أو على الأقل الحصول على تأكيد بسلامة ممتلكاته ضد التهديدات العثمانية^(١). يضاف إلى ذلك المتاعب التي كان يلقاها من آل الرشيد، كذلك خرج أهالي القصيم عن طاعته وصاروا أقرب إلى الولاء للدولة العثمانية ونفوذها في الإحساء^(٢).

ثانياً - اضطراب الأمير سعود إلى الاتفاق مع أخوته وأبناء عمومته على محاربة عبدالله إن عاد إلى الحكم، وقد اشترط هؤلاء أن يشاركوه حكم نجد في مقابل ذلك. وبذلك تجزأت البلاد إلى مقاطعات عديدة وأصبح لكل مقاطعة أمير، فتولى ثنيان بن عبدالله على الخرج وسعيد بن جلوي على العارض وعبد الرحمن ابن فيصل على الرياض إلى جانب أخيه سعود^(٣).

ثالثاً - فشل سعود في إدارته الداخلية فقد أعطى امتيازات كثيرة لأنصاره من العجمان ومطير والمناصير الذين سبق لهم أن عاونوه ضد أخيه^(٤). وقد دفعه ذلك إلى إسرافه في تكبيد السكان من أهالي المدن دفع الضرائب الباهظة لمواجهة احتياجات أنصاره من البدو، ولذلك فقد تكتل ضده سكان الرياض وإزاء ذلك طلب سعود الأمان وترك القلعة متجها صوب الشرق حول نهاية عام ١٢٨٧هـ. وهنا وجد الأمير عبدالله الفرصة سانحة فترك الإحساء ودخل الرياض دون مقاومة تذكر، ومع ذلك فلم يستمر فيها إلا فترة قصيرة عاود سعود احتلالها من جديد وقد أنجحه سعود في هذه المرحلة إلى بذل كل جهده لطرد العثمانيين من الإحساء.

(١) Hogarth, Penetration of Arabia pp. 237 - 139

(٢) الرئيس دحلان، خلاصة الكلام في أمراء البلد الحرام ص ٢١٣

(٣) مجلة لغة العرب - جزيرة العرب - الجزء الخامس من السنة الثالثة نشره القاسم ص ١٩٣ من ٢٢١

(٤) رسالة من أحمد الرشيد، الموثقة في القطيف إلى السيد البريطاني في الخليج ص ٢٤ يوليو سنة ١٨٧١

Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf Vol. 18.

General News Communicated by Sidney Smith to Pelly 4th October 1871 Ind. Off. (٥)

Political & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf Vol. 19

والواقع أن العثمانيين من ناحيتهم لم يجروا على التوغل لمقابلة سعود، الذي لم يلبث أن وصل إلى جدة^(١)، واستطاع بمعاونة حلفائه من آل مرة والعجمان أن يقطع الطريق على الإمدادات العثمانية المتجهة إلى الإحساء^(٢)، وتمكن من تجميع قوات كبيرة من البدو الذين كان يملك عليهم تأثيرا خاصا، ومن أجوده أخذ يتصل سرا بعرب الإحساء الذين كانوا يفضلونه^(٣)، كما حاول في خلال هذه الفترة أن يحصل على تأييد الإنجليز له وفعلًا دارت المراسلات بينه وبين الكولونيل لويس بلي المنسجم البريطاني في الخليج، وقد أعلن سعود في هذه المراسلات احتجاجه على الأعمال العدوانية التي يقوم بها العثمانيون في مياه الخليج وطالب بحماية الإنجليز له. وفي رسالة أخرى بعث بها إلى بلي ذكر فيها أنه قد أصبح حاكما على نجد وغرضه إقرار السلام والهدوء بين السكان وذكر أنه سيطر على ما كان في حوزة أخيه عبدالله الموالي للعثمانيين وأنه يستقر الآن في نجد وقد أصبحت علاقته وثيقة بكل من البدو وسكان المدن، وحتى يتحقق له طرد العثمانيين من الإحساء فإنه يعهد إلى السلطات البريطانية في الخليج مسئولية حماية الساحل. وأكد أن هذه الحماية ستحيط بنشاط أعدائه من سكان الكويت وآل الزهير وآل الرشيد، وثمة احتمال أن يكون سعود قد عرض على الإنجليز في ذلك الوقت أن يتوسطوا بينه وبين العثمانيين فإذا رفض العثمانيون إقرار السلم بينهم وبينه فإنه يضع نفسه في حماية الإنجليز^(٤). ولما رفض الإنجليز القيام بذلك الدور أخذ سعود يتصرف بمفرده فلم يكف عن إرسال إنذارات مختلفة محذرا العثمانيين أن السعوديين أقوياء وأنهم أهل حرب وجهاد وأنذرهم بالانسحاب قورا من القطيف^(٥)، وقد رد العثمانيون على سعود بنقوبة حامياتهم العسكرية في القطيف

Translated of News Received Verbally from A Persian arrived from Lahsa and (1) Communicated to the Residency 9th October 1871, Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf Vol. 19 - General News Communicated by Sidney Smith to Pelly 30th Sept. 1871 (Ind. Off. Political & Secret Dept., Vol. 19.)

(2) راجع جريدة الزوراء عدد ١٩٩ في ١٢ رمضان ١٢٥٨.

Pelly to Secretary to the Government of India, 28th Sep. 1871 (Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf Vol. 18).

Ibid. (1)

وساحل قطر كذلك طلب مدحت باشا استمرار مساعدة الأمير عبدالله بن الصباح حاكم الكويت ورفض طلبا كان قد تقدم به في ذلك الحين للسماح له بالعودة إلى بلاده^(١). كما اتخذ مدحت باشا خطة تقضى بمحاصرة قوات سعود بفرق متعددة نزحف إليها من جهات شتى. ويبدو أن مدحت باشا فكر في اتخاذ البحرين لتكون قاعدة عسكرية لوقف عمليات سعود حيث بذل محاولات لإقناع شيخها بذلك ولكنه رفض بناء على نصيحة المقيم البريطاني الذي حذره من عاقبة استخدام بلاده في النزاع بين العثمانيين والسعوديين^(٢).

على أن مدحت باشا لم يلبث أن واجه ثورة خطيرة في العراق أشعلها ضده الشيخ عبد الكريم حاكم قبيلة شمر وعلى الرغم من تمكن مدحت باشا من إخضاع هذه الثورة وإرسال زعيمها إلى الأستانة حيث أعدم إلا أن الاضطرابات في تلك الأنحاء لم تنته تماما مما صرف مدحت باشا عن الاهتمام جددا بأمر الإحياء مكثفا بتجديد الحاميات العسكرية بين آونة وأخرى^(٣).

وعقب عزل مدحت باشا عن ولاية العراق تولى رؤوف باشا الحكم في أوائل عام ١٨٧٢ وقد صادفت ولايته اضطرابا مستمرا في القوة السعودية نتيجة للتوافق الذي حدث بين الأخوين سعود وعبدالله الذي رأى أن يتحد مع أحد بعد أن فقد الأمل في العثمانيين، وفي أبريل من ذلك العام وصل سعود إلى القطيف وكان يرفقته أخواه عبدالله ومحمد بن فيصل وانتظر الأخوة الثلاث تؤيدهم قوات كبيرة من البدو ما يعرضه القائد العثماني عليهم من شروط السلم وإلا فإنهم سيهاجمون الإحياء^(٤). ولما لم يتم الوصول إلى تسوية بين السعوديين والعثمانيين

Pelly to Secretary to the Government of India, 19th August 1871 Political & Secret (1) Dept., Letters from the Persian Gulf Vol. 19.

Pelly to Eisan Bim Ali 29th Sept., 1871 (Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters (2) from the Gulf Vol. 19.)

(٣) الجوائد عدد ٥٣٤ ٢ أغسطس ١٨٧١، انظر أيضا Hayder, op. cit., p. 55

News Diary from 25th March to 4th April 1872 by Sidney Smith (Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf vol. 20.)

راجع أيضا جريدة الزور - عدد ١٩٩ من ١٢ رمضان ١٢٨٨

عسكر عبدالله في جوده ومعه قبائل من الهواجر والدواسره بينما قاد سعود العجمان وآل مرة، حيث افتضت الضرورة العسكرية - نظرا لوجود عداء بين هذه القبائل إلى فصل القيادتين - ووضعت الخطة بأن يجتاح عبدالله الهفوف في الوقت الذي يجتاح فيه سعود القطيف^(١).

وإزاء ذلك لجأ كل من علي بك حاكم القطيف ونافذ باشا قائد القوات العثمانية في الهفوف إلى طلب الإمدادات العسكرية وطلبا من مبارك بن الصباح الذي كان يملك نفوذا على يد الكويت أن يمددهما بقوات من عنده^(٢). وكان ذلك هو السبب في إغارة سعود بقواته على بادية الكويت ليشغل مبارك عن تقديم العون للقوات العثمانية^(٣)، على أن القوات السعودية على الرغم مما كان متوقعا لها من نجاح لم تلبث أن لقيت الهزيمة، ويرجع السبب في ذلك إلى انقضاص القبائل البدوية عن سعود لعجزه عن تقديم الإمدادات والمؤن لهم والتي كانوا في حاجة مستمرة إليها^(٤)، وفي نفس الوقت عانت القوات العثمانية في الأحساء من انتشار الكثير من الحميات والأوبئة المختلفة مما أدى إلى الإسراع بسحبها إلى البصرة^(٥). ولعل تلك الأسباب أدت إلى احتمال حدوث تقارب بين السعوديين والعثمانيين على أن يبقى حكم الأحساء والقطيف لعبدالله وسعود في نظير دفع الزكاة السنوية للدولة^(٦). وعلى هذا الأساس فتح باب المفاوضات بين رؤوف باشا والامير سعود. ويبدو أن سعود من ناحيته رحب بالوصول إلى تسوية مع العثمانيين بعد فشله في ضمان الحماية اللازمة له من حكومة الهند التي لم تجد ما

News Diary 3rd April 1872 By Sidney Smith (Ind. Off. Political & Secret Dept., (١) Letters from the Persian Gulf Vol. 20).

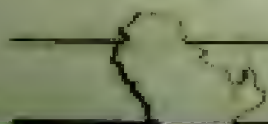
News Diary 6 - 10 April By Sidney Smith (Ind. Off. Pol. & Secret Dept., Letters (٢) from the Persian Gulf Vol. 20).

News Diary 10 April 1872 By Sidney Smith (Ind. Off. Pol. & Secret Dept., Letters (٣) from the Persian Gulf Vol. 20).

News Diary 2nd May 1872 By Sidney Smith (Ind. Off. Political & Secret Dept., (٤) Letters from the Persian Gulf Vol. 20).

News Diary 26th May 1872 By Sidney Smith (Ind. Off. Political & Secret Dept., (٥) Letters from the Persian Gulf Vol. 20).

News Gleaning between 10th & 14th June 1872 Vol. 21. (٦)



يحول دون امتلاك العثمانيين للإحساء وخاصة بعد أن حصلت على تعهدات منهم بعدم التطلع إلى ما يلي الإحساء جنوباً. وقد استقرت الأمور على موافقة الأمير سعود بأن يبعث بأخيه الأصغر عبد الرحمن إلى بغداد كرهينة ولكنه استقر هناك كسجين حتى عام ١٨٧٤^(١).

على أنه مما يستلفت النظر أن الدولة العثمانية أخذت تخفف من قبضتها على الإحساء وكان ذلك مدعاة لثورات سعودية متكررة. ويبدو أن الدولة العثمانية أدركت أن حكم نجد حكماً مباشراً يكلفها الكثير من النفقات الطائلة. وفضلاً عن ذلك فإن الأحوال المناخية السائدة في تلك الأقاليم لم تمكن من بقاء الحاميات العسكرية إذ ارتفعت نسبة الوفيات بين الجنود لدرجة كبيرة مع ملاحظة أن هذه المناطق لم تكن تستفيد منها الدولة فائدة تذكر، ولذلك لجأت إلى الحكم المحلي حيث عهدت إلى ناصر باشا السعدون متصرف البصرة بإدخال نظام قليل التكاليف فزار الإحساء ١٨٧٣ وعمل على سحب معظم الحاميات العثمانية وأحل محلها قوات أخرى من الأكراد والقبائل العربية^(٢). وعين أحد شيوخ بني خالد ويدعى بزيع بن عريعر حاكماً على الإحساء ويرجع سبب ذلك الاختيار إلى عداة تلك القبيلة التقليدية لآل سعود وقد وضع تحت تصرفه حاميات عسكرية من رجال الضابطة العثمانية ولكن ذلك لم يمنع من تجدد الثورات^(٣). إذ صادف في ذلك الوقت قرار الأمير عبدالرحمن من أسرته في بغداد وأتى الإحساء عن طريق البحرين والتف حوله الناس مؤيدين، واتخذت جميع القبائل الموالية لآل سعود من العجمان وآل مرة وبني هاجر. ونجح عبد الرحمن تؤيده الآلاف من حصار سبع بن عريعر، وتناصر سكان الإحساء ذلك الحصار فشقوا عصا الطاعة وقتلوا عدداً كبيراً من الموظفين والجنود العثمانيين معربين بذلك عن استيانتهم من المتصرفين الأتراك الذين تعاقبوا على إدارة الحكومة في الهفوف والذين اشتدوا في معاملتهم للأهالي وإرهاقهم بالكثير من الضرائب^(٤). على أن عبدالرحمن لم ينجح مع ذلك

Philby, op. cit., p. 145. (١)

Atchison, op. cit., Vol. X pp. 104 - 105. (٢)

Longrigg, Four Centuries of Modern Iraq p. 303. (٣)

Atchison, op. cit., Vol. X pp. 104 - 105. (٤)

في الاستيلاء على الأحساء نظراً لتقدم قوات شيخ المتفق ناصر باشا السعدون الذي كان والياً على البصرة^(١)، ومعه قوات كبيرة من الجنود في البحر وعشرة آلاف مقاتل من المنتفق في البر وتمكن من مهاجمة الشايرين وأنقذ الحامية العثمانية من حصارها وخضعت الأحساء لتلك القوات التي عاثت فيها فساداً^(٢). وعلى أثر إخضاع تلك الثورة تولى ناصر باشا السعدون متصرفية الأحساء، وفي عام ١٨٧٥ عاد إلى البصرة تاركاً ابنه مزيداً ليحكم في المنطقة^(٣)، ولذلك أصبح لزاماً على الأمير عبدالرحمن أن يعود إلى الرياض، وعلى أثر عودته كان الأمير سعود قد قضى نحبه في خلال هذه الفترة من الصراع فتأذى السعوديون بعيد الرحمن الفيصل خليفة له غير أن مدة حكمه لم تتجاوز نصف العام إلا بقليل فقد عاد عبدالله بن الفيصل محاولاً استرداد حكمه من جديد، وبعد نزاع توصل الاخوان إلى اتفاق حفظاً لكيان الإمارة وصوناً لها من التفكك، وقنع عبدالرحمن بأن يكون مستشاراً لأخيه وسلم له مقاليد الحكم، وكان عبدالرحمن يتميز بقدره كبيرة في شئون التوفيق. وقد أمكنه في أواخر عام ١٨٧٥ من التوفيق بين عبدالله وبين أبناء سعود الذين ما فتئوا يهددون بإشعال الثورة^(٤).

على أن العهد الثاني لحكم الإمام عبدالله الفيصل لم يكن موفور الخط كعهده الأول في الأيام التي سبقت ثورة أخيه، ذلك أن الضعف قد بدا واضحاً على الدولة السعودية بسبب الصراع الطويل على السلطة، كما كان العثمانيون لا يزالون يحتفظون بمراكز عسكرية كثيرة تعزل نجد عن الاتصال بالبحر عند المناطق

(١) تجدر الإشارة هنا إلى أنه بعد عزل مدحت باشا عن العراق سنة ١٨٧٢ انضمت ولاية البصرة عن بعد وعادت ولاية فائقة بداتها، وفي عام ١٨٧٥ تولى ناصر باشا السعدون ولاية البصرة واعتبرت الأحساء جزءاً من ألوبيها التي كانت تنتمي، بالإضافة إلى الأحساء على لواء القصر والمعارف، انظر الأسطى - مختصر تاريخ البصرة ص ١٥٢ - ١٥٤ وكذلك :

Annuaire Diplomatique de l'Empire Ottoman 1289 pp. XXX - XXXVIII - XLV.
Aitchison, op. cit., Vol. X pp. 104 - 105 see also Blunt, op. cit., pp. 265 - 266 and (٢)
Dickson Kuwait & Her Neighbours pp. 126 - 127.

(٣) سلمان الدجيل، لحة الآباء في تاريخ الأحساء، ص ٦١ - ٦٢.
(٤) الشكبة لتوبة النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية، ج ١ ص ٧٤٦.



المجاورة للإحساء، كذلك كانت سلطنة آل الرشيد الجديدة تنمو باطراد في شمال نجد منافسة لآل سعود وقد أعطاها تفكك السعوديين فرصة للنمو السريع. وعلى أي حال فقد أصبح عبدالله أميراً على نجد بالاسم إذ لم تكن سلطته تتعدى أبعد من عاصمته الرياض إلا بقليل.

ويتفق جميع الرحالة الذين زاروا الجزيرة العربية حول ذلك الوقت على وضع نهاية لآل سعود فتذكر لنا الرحالة آن بلنت Anne Blunt، وهي التي راغبت زوجها في رحلاته في أفريقيا وآسيا، بأن قوة آل سعود أخذت تتحول إلى آل الرشيد ولم يصبح مندوبو آل سعود في حائل أكثر من العنوية في أيديهم. وقد تمكن آل الرشيد من انتزاع الكثير من المقاطعات التابعة للسعوديين كالوشم والقصيم^(١). ومع ذلك فقد حاول عبدالله في ذلك الوقت بالتعاون مع أبناء أخيه سعود استرجاع الإحساء من الحكم العثماني في عام ١٨٧٨ - ١٨٧٩، ونجحت القوات السعودية التي بعث بها إلى الإحساء وكانت تتألف في الدرجة الأولى من قبائل البدو من محاصرة القطيف، وكادت تنجح في الاستيلاء عليها لولا الإمدادات الكثيرة التي أخذت تسدق عليها من البصرة وبغداد مما اضطر هذه القوات إلى التراجع. وبما يستلقت النظر أن السلطات البريطانية في الخليج قد تدخلت في هذه المرحلة بالذات إلى جانب العثمانيين^(٢)، إذ تعقبت السفينة البريطانية فلنشر السعوديين واضطرتهم إلى الانسحاب، ويذكر الكولونيل روس المقيم البريطاني في الخليج بعدد ذلك أن القطيف تدين بخلاصها إلى ظهور تلك السفينة التي كانت تجوب البحر ضد القراصنة. وعندما انسحب السعوديون إلى البحرين أشار الإنجليز على الشيخ عيسى بن علي بعدم منحهم حق اللجوء. ونستطيع أن نسأل هنا لماذا لجأت الحكومة البريطانية لمناصرة الدولة العثمانية؟ وللإجابة على السؤال نقول:

أولاً - إن الحكومة البريطانية خشيت في ذلك الوقت الذي حدثت فيه التهدة بين أفراد الأسرة السعودية أن تعود الإمارة السعودية إلى سابق قوتها.

Dickson, Kuwait and Her Neighbours p. 128. (١)
Antelme, vol. x op. cit., p. 105 See also Blunt, op. cit., p. 268. (٢)

ثانيا - إن الحكومة البريطانية كانت تفضل - كما تؤكد بعض المصادر الرسمية للحكومة السعودية - ضعف العثمانيين النسبي المقترن بالقلقل في البر والبحر على ما كان عليه الحال على قوة العهد السعودي وأمنه^(١). وعقب ذلك اتجهت الدولة العثمانية إلى محاولة القضاء على السعوديين فشجعت آل الرشيد وأمدت الأمير محمد بالمال والسلاح^(٢)، وقد مكنته ذلك من مواجهة عبدالله الفيصل الذي حاول أن يمد سيطرته إلى القصيم فاستولى على عنيزة إلا أن بريدة قاومته مقاومة عنيفة وعندما استنجد أهلها بمحمد بن الرشيد أسرع إليها وحارها لنفسه بعد انتصاره على عبدالله^(٣). ولعل أبناء سعود قد انتهزوا فرصة الهزائم المتكررة التي توالى على عبدالله من قبل آل الرشيد، كما انتهزوا فرصة العداء الشديد الذي استفحل خطره بين الأمرين منذ عام ١٨٨٢ وما بعدها، فتسكنوا في عام ١٨٨٧ من محاصرة عمهم في الرياض وأعلن أحد الأخوة «محمد بن سعود» نفسه أميراً. وقد أتاح ذلك لمحمد بن الرشيد فرصة الزحف جنوباً إلى الرياض ومن المحتمل أن يكون عبدالله قد استنجد به وقد نجح في الاستيلاء على العاصمة والقبض على أبناء سعود وإعدامهم جميعاً في العالم التالي ١٨٨٨، بينما أخذ عبدالله الفيصل معه إلى حائل، وأقام في الرياض عاملاً من قبله إلى جانب عبدالرحمن ثم ما لبث بعد قليل أن استقدم عبدالرحمن إلى حائل ليقيم مع أخيه عبدالله ومنذ ذلك الوقت ولمدة أربعة عشر عاماً اختفى نجم آل سعود في نجد وأصبح النفوذ الفعلي لآل الرشيد^(٤). وفي العام التالي ١٨٨٩ طلب عبدالله أن يعود إلى الرياض حيث توفي عقب وصوله إليها بقليل. وهكذا فقد آل سعود معظم زعمائهم إلا أن عبدالرحمن بن الفيصل بقي وحده ليواصل الكفاح ضد آل الرشيد والعثمانيين حيث عقدت له البيعة بالإمامة في عام ١٨٨٩ كما ستعرض لذلك فيما بعد^(٥).

(١) التحكم السوية للراي الاقليمي بين سخط واطمئني وبين الملكة العربية السعودية - ج ١ ص ٢٥٣.

٢٥٤.

(٢) قواد حنيفة، قلب جزيرة العرب ص ٣٢٨.

(٣) أحمد علي، آل سعود ص ١١٧.

(٤) حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين ص ص ٢٣٥ - ٢٣٧.

(٥) النظر الفصل الثامن الخاص بعلاقة الدولة العثمانية وبريطانيا بالأمير عبدالعزيز بن سعود.

الحكم العثماني في الإحساء :

وقد نجد من المناسب قبل أن نختم ذلك الفصل أن نعرض للإدارة العثمانية في الإحساء، والثابت كما تقرر معظم المصادر البريطانية والسعودية أن حكم العثمانيين للإحساء كان حكما استبداديا متسما بالظلم والجور. ويرجع ذلك إلى استغلال الكثير من الموظفين العثمانيين لسلطتهم وتكبيدهم الأهالي دفع ضرائب باهظة. وعلى الرغم من أن صدحت بأشا قد حاول علاج تلك المشكلة في بداية الأمر، فقرر استثناء القبائل من دفع الضرائب فيما عدا ضريبة العشور إلا أن الموظفين العثمانيين قد تمادوا في عسفهم مما أدى إلى ثورات القبائل المتكررة، وفي عام ١٨٧٤ ذكر الكولونيل روس في تقريره له إلى حكومة الهند بأن العرب المقيمين في الإحساء جاوروا من ظلم الموظفين والجنود الأتراك، وانتقلت المسألة التركية السعودية إلى مرحلة جديدة نتج عنها تفويض نفوذ الأتراك وسلطتهم من تلك المقاطعة، وإذا كان على أهالي الإحساء أن يدعنوا إلى قوة الأتراك العسكرية إلا أنهم كانوا في قرارة نفوسهم يدينون بالولاء لحكامهم الأقدمين من آل سعود^(١)، على أننا لا نريد مع ذلك تجسيم ذلك الاستبداد كما تصوره المصادر البريطانية أو السعودية، فالمعروف أن ضعف الحاميات العثمانية قد ترك فرصا كثيرة للقبائل العربية للتخلص من دفع الضرائب وإعلان الثورات على الحكم العثماني. ومن الإنصاف أن نذكر أن الدولة العثمانية حاولت في مرات كثيرة معالجة إدارتها في الإحساء إلا أنها لم توفق في بغيتها لأن العشائر قد حكمت عليها بالماوئ وخلف الوعود. غير أنه ينبغي مع ذلك أن نتيج للدولة العثمانية شيئا من العذر فإن انشغالها في حروبها وحصوصا ضد روسيا في عام ١٨٧٧ عاقبها ولا شك عن تشديد قبضتها أو إصلاح إدارتها^(٢). وتذكر الرحالة أن بلغت أن الإحساء والشاطئ الممتد من قطر إلى الكويت عانى الكثير تحت سيطرة العثمانيين من ثورات القبائل، وانتهت أهمية الساحل التجارية وعادت القرصنة إلى سابق عهدها تحت حماية الراية العثمانية، وكثرت المزامرات مع شيوخ المقاطعات بسبب ضعف قوة

(١) للحكم لتسوية النزاع الإقليمي بين مملكة وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية مبرر المحرم

السعودية - ج ١ من ٢٤٦ - ٢٤٧

Chenot, The Middle Eastern Question P. 252 (٢)

العثمانيين البحرية، إذ كانت لا توجد سوى بارجشين في حالة غير صالحة للاستعمال بالإضافة إلى بعض السفن الصغيرة القليلة الأهمية^(١). أما لوخرج فيصف الحكم العثماني للإحصاء بانحطاطه وشرائته وجموده، وبأنه لم يلتفت النظر إلى شتونه إلا القرصنة المنتشرة على السواحل ولم يكن في وسع الحكام فمعه^(٢) أما زويمر Zwemer^(٣) فقد ذكر أن طرق القوافل كانت غير آمنة، واعتداءات البدو على التجارة كانت متكررة، كما كثر النزاع حول مصادد اللؤلؤ، وعلى الرغم من أن الحكومة العثمانية قامت بتأسيس وإنشاء كثير من محطات البريد بين الهفوف والبصرة إلا أن ذلك الطريق كان غير آمن، وكان معظم التجار يستخدمون محطات البريد الإنجليزية في البحرين وكذلك كان يفعل رعايا الحكومات الأخرى^(٤). ويمكن مقارنة الإحصاء التي خضعت للحكم العثماني بغيرها من المناطق الأخرى التي بقيت منفصلة عن العثمانيين، إذ ارتقت فيها التجارة نسبياً بدرجة أكبر من الإحصاء التي كان الحكم فيها مباشراً إلى حد كبير. ولم يشهد العهد العثماني في الإحصاء أي تقدم اقتصادي، إذ أهملت الزراعة نتيجة للتعسف في فرض الضرائب من ناحية وعدم الأمان من ناحية ثانية، ويرى زويمر أن هذين العاملين كانا آفة الزراعة في المقاطعات العثمانية^(٥). كذلك أهمل التعليم إجمالاً تاماً، ففي عام ١٩٠٠ لم يكن يوجد سوى ثلاث مدارس فقط في المقاطعة وحسب التقديرات الرسمية التركية كان عدد المعلمين ٢٥٥ من بين مجموع السكان البالغ عددهم كما تشير نفس هذه التقديرات ٢٥٠ نسمة، أي أن النسبة لم تكن تتجاوز ١,٥%^(٦)، على أنه طبقاً لما يذكره (الآلوسي) كان يوجد

Blunt, op. cit., Vol. II pp. 265 - 268. (١)

Longrigg, op. cit., p. 303. (٢)

(٣) صوبيل زويمر مبشر أمريكي كان له نشاط بشري ملحوظ في الحرية العربية والخليج العربي في أواسط القرن التاسع عشر.

Zwemer, Arabia, The Cradle of Islam p. 217. (٤)

انظر أيضاً سليمان الدخيل، نهضة الآباء في تاريخ الإحصاء، ص ٢١٧

Zwemer, op. cit., p. 113. (٥)

Ibid., p. 117. (٦)

عشرين مكتبا للصبيان لتحفيظ القرآن الكريم والتجويد والحساب، وذكر عن وجود ثلاثين مدرسة أخرى كانت تدرس فيها الفنون العربية والعلوم الدينية^(١)، ونحن إذا ما عرضنا لما وصلت إليه الإحصاء من الناحية التعليمية فذلك لما كانت تتمتع به تلك البلاد من شهرة علمية بالغة في أنحاء الخليج.

وحلل زويمر حكومة الإحصاء في العهد العثماني فذكر أنها تنقسم إلى ثلاثة أقضية، ويقيم الحاكم ويطلق عليه باشا المتصرف في العاصمة الهفوف، بينما يقيم قائممقامان عنه في كل من قطر والقطيف، وكان المتصرف يتشاور في شئون الحكم مع ممثلي القبائل العربية من العجمان وآل مرة وحارب والجماعرة، ولعل ذلك أدى فيما بعد إلى سيطرة هذه القبائل على الحكم، وساعد على ذلك أن القوة العسكرية لم تكن قوية فضلا عن أن عدد الجنود كان يختلف من سنة إلى أخرى نمشيا مع سياسة الدولة في مطالبتها على الخليج، فعقب نهاية حكم مدحت باشا في العراق لم يكن في كل قضاء حسب التقارير البريطانية سوى ثلاثين جنديا، وفي عام ١٨٨٨ بلغ عدد الجنود ٢٥٠ في كل قضاء، وسجل زويمر في عام ١٩٠٠ زيادة في عدد هذه القوات، فكان يوجد في الهفوف ستمائة جندي بالإضافة إلى ثلاثمائة آخرين في كل من قطر والقطيف^(٢)، وقد حافظت تلك الجنود على السيادة العثمانية إلى مدى صلاحها لا إلى أبعد منه، وكانت تجمع الضرائب في أزمئة غير مقررة، وقد لزمّت هذه القوات مراكزها ولم تخرج منها، إذ إنها لو فعلت ذلك لانقض رجال القبائل عليها وأهلكوها لأنهم كانوا يكرهون تعرض الاتراك لأموالهم كل الكره^(٣)!

وفي العهد العثماني لم يكن السنة والشيعة اللذين كانا متركزين في القطيف على وفاق، وكان البدو يتجهزون فرصة الاضطرابات التي تحدث بين الطرفين فيقومون بأعمال النهب والتحريب، كما ساءت الأحوال الصحية إلى درجة خطيرة، وفي عام ١٩٠٢ حاولت الدولة العثمانية إصلاح الأوضاع فبعثت السيد

(١) الأهمس - تاريخ نجد ص ٣٨

Zweiner, op. cit., p. 113. (٢)

(٣) تاريخ الحرب العظمى ج ٦ ص ٦٠٥ من المجلد القطيف ص ٤٧٣

طالب بك النقيب^(١) متصرفاً على الإحصاء، وقد استطاع بما كان له من نفوذ على العشائر أن يقمع الفتن والثورات التي كانت تهدف إلى سلخ الإحصاء عن جسم الدولة العثمانية، ولكن ذلك لم يحل دون وقوع الإحصاء في يد السعوديين من جديد في عام ١٩١٣^(٢)، ويرجع السبب في ذلك إلى سحب الدولة لمعظم قواتها الموجودة في الإحصاء^(٣)، ومن المؤكد أن السعوديين قد لا قوا إلى جانب ذلك تأييداً كبيراً من سكان الإحصاء الذين تنفسوا عبء الخلاص من الحكم العثماني بإجحافه ومظالمه^(٤).

مدى أهمية حملة الإحصاء :

لم تترك حملة الإحصاء أهمية تذكر بالنسبة لتأكيد سيادة الدولة العثمانية على إمارات الخليج العربي، وإن كانت مع ذلك قد تركت أساساً ارتكزت عليه الدولة العثمانية فيما بعد في تأكيدها لتلك السيادة، وهو أمر لم يتحقق لها رغماً عن ذلك. ولقد كان من الممكن أن تظهرفاعلية تلك الحملة فيما لو استمرت الدولة العثمانية مواظبة على الجهد الذي بذله مدحت باشا، ولكن من الملاحظ أن ما قام به ذلك الوالي كان يعتمد إلى حد كبير على طموحه الشخصي، إذ سرعان ما أغفلت الدولة هذه المناطق وانشغلت في حروبها مع روسيا ومشاكلها في البلقان حتى عام ١٩٠٨ حينما اتجه الاتحاديون للاهتمام بهذه المناطق واتخذوا من حملة الإحصاء محور ادعائهم لتأكيد السيادة العثمانية على بعض مناطق الخليج، هذا بالإضافة إلى تأثيرهم الواضح بالثبوت الألماني مما كان يدفع بهم إلى معارضة السياسة البريطانية، ومع ذلك فقد كان لحملة الإحصاء أثر واضح في الكويت، إذ كانت فرصة لتأكيد علاقة شيوخ تلك الإمارة بالدولة، كما أدت إلى سيادة السلطان إلى حد ما على السعوديين في داخل الجزيرة العربية^(٥)، كذلك ظهر أثر الحملة

(١) كان طالب بك النقيب المتبعي إلى الأشراف بملك تأثيراً خاصاً - بحكم مكانته الدينية - على معظم

سكان الخليج

(٢) أرجع الطبع في مآثر السيد طالب بك النقيب (الم يذكر اسم المؤلف) ص ١٦ و ١٧

(٣) مجلة لغة العرب ج ١ السنة الثالثة قور ١٩١٣ (انظروا في الإحصاء) ص ٤

(٤) Harrison, The Arab at Home pp. 170 - 176

Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf Part I p. 19 (F. O. 395/148)

واضحاً على كل من قطر والبحرين، أما إلى الجنوب من ذلك فيبدو أن سيطرة
الإنجليز كانت واضحة إلى الحد الذي لم يظهر فيه أي أثر للسيادة العثمانية. على
أننا نرى أن حملة الإحصاء قد أدت في الواقع إلى نتائج عكسية، فبدلاً من أن
تؤدي إلى تأكيد سيادة الدولة العثمانية على الخليج أدت إلى تشديد قبضة الإنجليز،
إذ أسرعت الحكومة البريطانية في السنوات التي تلت هذه الحملة بتأكيد علاقاتها
مع إمارات الخليج التي تعرضت للضغط العثماني، وقد ساعدها على ذلك معاودة
الدولة العثمانية إغفال اهتمامها بهذه المناطق على أثر نهاية ولاية مدحت باشا على
العراق، كما ستوضح ذلك في الفصل التالي.

المكتبة العامة
البحرينية

المكتبة العامة
البحرينية

التوسع العثماني في الخليج

العربي ومقاومة بريطانيا

١٨٧١ - ١٩٠٨

الاعتراف البريطاني بالسيادة العثمانية على الساحل الشمالي
للخليج ١٨٧٨ - تذرع الحكومة البريطانية باستفحال خطر القرصنة
للحصول على حق التفتيش البحري في مناطق السيادة العثمانية -
موافقة الحكومة العثمانية على منح بريطانيا حق التفتيش البحري
١٨٨١ - مشكلة العديد - النزاع بين قاسم بن ثاني وزايد بن خليفة
حول ملكية العديد - قاسم بن ثاني وعلاقته بكل من بريطانيا
والدولة العثمانية - توثيق علاقة بريطانيا بشيخ البحرين ردا على
محاولات التوسع العثماني.

السيادة العثمانية على الساحل الشمالي للخليج :

أكدت حملة الإحصاء السيادة العثمانية على ساحل نجد وبعض مراكز أخرى
وصل إليها العثمانيون في ساحل قطر . على أن ضعف الإدارة العثمانية على هذه
السواحل ترك المجال مفتوحا للقبائل البدوية التابعة للعثمانيين ، كبنى هاجر وآل
مرة ، لسلب السفن التجارية المارة بهذه المناطق ، وكشرت اعتداءاتهم على كل
ما يصادفونه دون تمييز سواء ما كان خاصا بالإنجليز أو الفرس أو حتى بالحامية
العثمانية . والواقع أن أهم العوامل التي تذرعت بها الحكومة البريطانية لمقاومة
السيادة العثمانية في الخليج العربي هو تجسيمها من خطر استفحال القرصنة في هذه
المناطق الخاضعة للعثمانيين ، وقد توالى احتجاجات السلطات البريطانية في الخليج
تدري سلطات البصرة ، إلا أن هذه الاحتجاجات لم تؤد إلى نتيجة فعلية ، وفيما
يبدو أن عبدالله باشا والي البصرة (١٨٧٨ / ١٨٧٩) دأب على عدم الاكتراث بما
يقدم إليه من احتجاجات معللا في كل مرة ضرورة قيام السلطات العثمانية بتحقيق
من قبلها ، ومن ناحية أخرى لم توافق السلطات العثمانية على ما عرضته الحكومة
البريطانية من أن تساهم في تزويد حامياتها بقوات نظامية بدلا من الاعتماد على
القبائل البدوية المتعاقبة كحل لحفظ الأمن في الخليج ، وذلك بعد أن ثبت عقم

الإجراءات التي يتخذها العثمانيون لقمع القرصنة^(١)، فضلا عن أن السفن الحربية العثمانية كان لا يمكن الاعتماد عليها مما ترك الفرصة سانحة لتوالي اعتداءات البدو، وعلى الأخص على جزيرة البحرين، وقد عبر شيخها عن مدى الخطورة التي تهدد جزيرته وطلب من المقيم البريطاني أن تتدخل السفن البريطانية لحمايته أو أن يسمح له بزيادة قواته البحرية، وكان قد منع من زيادتها بمقتضى الاتفاقية التي أرغمه بلى على توقيعها في عام ١٨٦٨^(٢). ويؤكد تقرير الكولونيل روس Ross المقيم البريطاني في الخليج والذي بعث به إلى حكومة الهند في ٤ نوفمبر ١٨٧٨ على كثرة حوادث القرصنة ولذلك فوضت له الحكومة الصلاحية المطلقة لقمع هذه الحوادث، والعمل على اتخاذ إجراءات تأديبية ضد القراصين مهما كانت تبعيتهم، غير أن حكومة لندن لم توافق من جانبها على ذلك، فقد ثبت اللورد سولسبوري وزير الخارجية البريطانية بالألا تقوم أية حركات بريطانية لقمع القرصنة داخل مناطق السيادة العثمانية دون موافقة صريحة من جانب هذه السلطات حتى لا يؤدي ذلك إلى إثارة أزمة في العلاقات بين الدولتين.

وعلى ذلك توالت احتجاجات السلطات البريطانية في الخليج على الاعتداءات المتكررة، ووصلت إلى حد التهديد بتدخل هذه السلطات لوضع حد للقرصنة ما لم تبادر السلطات العثمانية بقمعها. وقد تذرعت الحكومة البريطانية في معارضتها هذه بأنها لا يمكن أن تسمح باستمرار هذه الأوضاع التي تعيق أشد الأخطار بمصالحها وتجارها في الخليج^(٣). وفي ذلك الصدد كتب السير هنري لايارد Layard السفير البريطاني في الأستانة ملفنا نظر الدولة العثمانية بقوله: «إن الباب العالي يقدر ولا شك مدى الجهد الذي بذلته بريطانيا ومدى التضحيات التي تكبدتها لكي تضع نهاية للقرصنة في الخليج»^(٤)، غير أن الدولة العثمانية لم تفعل

Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf, Part II pp. 43 - 45 (١) (F. O. 78/5108).

(٢) راجع ماسبق الإشارة إلى عن علاقة بريطانيا بشيوخ البحرين

Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf, Part II pp. 43 - 45 (٣) (F. O. 78/5108).

Ibid., Part III pp. 6 - 9, 17. (٤)



شيئاً أكثر من تكرار وعودها بتقوية سفنها الحربية في الخليج، أو بموافقتها على إبقاء القيادة البحرية في البصرة في يد حاكم متحرر يرضى عنه الإنجليز غير عبدالله باشا الذي عرف بتعصبه، أو بتعهد عبدالله باشا بأن يبعث بفرطاقة عثمانية للتحقيق في المناطق التي تجتاحها الفوضى، وأن يصدر التعليمات لتصرف القطيف بالتشديد في قمع القرصنة. غير أن إهتمام حكومة الآستانة بهذه الأمور لم يجد شيئاً، رغم إصدار ناظر البحرية العثمانية تعليماته للسفيتين «بروسة وإسكندرية» بالتقدم إلى ساحل نجد، وفضلاً عن ذلك فقد كان عجز البحرية العثمانية يضطر السلطات العثمانية في كثير من الأحيان إلى الاعتراف صراحة بعدم قدرتها على إرسال أكثر من سفينة واحدة إلى الخليج^(١). ومع ذلك فيبدو أن حكومة الهند قد ردت أهمية اعترافها بالسيادة الإقليمية للعثمانيين على ساحل نجد، وقد علل نيكسون Nickson القنصل البريطاني في البصرة أهمية ذلك الاعتراف بقوله، «إنه سيبعد الحكومة البريطانية عن أي تدخل خاص بمنازعات القبائل العربية وسيعطيها الفرصة لتحمل السلطات العثمانية مسؤولية الاعتداءات التي قد ترتكب ضد أرواح أو ممتلكات الرعايا الإنجليز أو اليهود داخل المقاطعات التي تقرر الحكومة البريطانية سيادة الباب العالي عليها مما يترك الفرصة لحكومة الهند للمطالبة بتعويضات»^(٢). وعلى ذلك أصدرت حكومة الهند تعليماتها إلى المقيم البريطاني في الخليج بأن يحيل حوادث الفرصة التي تحدث في المنطقة العثمانية إلى المقيم البريطاني في بغداد وأن تبعد السلطات البريطانية في الخليج عن أي تدخل مباشر^(٣). وعلى الرغم مما بدا من ارتياح حكومة الهند لتلك الخطوة إلا أنها سرعان ما أدركت بأن تحويل جزء من مسؤولية حراسة الخليج لسلطة أخرى سيؤدي حتماً إلى التقليل من المركز البريطاني، فضلاً عن تعقد الموقف إذا ما انتهزت الحكومة العثمانية هذه الفرصة لكي تزيد من أسطولها في الخليج، ومن ناحية أخرى لن تسكت الحكومة الفارسية عن العمليات العثمانية التي قد يترتب عليها ظهور أسطول عثماني قوي في الخليج

Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf, Part II pp. 45 - 50 (1) (F. O. 78/5108).

Ibid., pp. 52 - 60, Layard to Secretary of State for Foreign Affairs 11 - 9 - 1878 (1) (F. O. 78/5108).

Ibid., Part II pp. 52 - 60, Layard to Ross 17th December 1878. (2)

دون أن تطالب بالمثل مما يؤدي إلى تهديد صريح للنفوذ البريطاني إزاء هاتين الدولتين. على أن الكولونيل روس Ross لم يلبث أن تجاهل تلك الاعتبارات وحسم الموضوع برأيه الذي بعث به إلى حكومة الهند بتأكيد ما ذهب إليه الكولونيل نيكمون بأن الحكومة البريطانية لا تملك حق الاعتراض على تقدم الدولة العثمانية على ساحل فطر، وحيث إنها لا تملك أساسا تعتمد عليه في إدارة هذا الجزء من الساحل المشار إليه فإنه من المستصوب أن تقوم الدولة العثمانية بالتعهد بذلك قبل بريطانيا^(١). غير أن روس أشار في تقرير آخر بأن تحتفظ الحكومة البريطانية بحقوقها في قمع عمليات القرصنة وعلى الأخص في حالة خرق السلم البحري^(٢)، وهون روس من تأثير الاعتراف البريطاني بالسيادة العثمانية على الساحل الشمالي من الخليج مؤكداً بأن النفوذ البريطاني سيستمر حتماً في المقدمة. أما فيما يختص بفارس فإن سلطاتها الساحلية قد تعودت على ظهور السفن البريطانية، كما دأبت على الاعتراف دوماً بالمصالح البريطانية في الخليج والاحتمال ضعيف في أن تطالب فارس بما سوف تحصل عليه الدولة العثمانية من مركز في الخليج. غير أن حكومة الهند بعد دراسة دقيقة لهذا الموضوع اعترضت على ما ذهب إليه المقيم؛ فقد رأت بأنه لا يمكن منطقياً أن يطلب من الحكومة العثمانية أن تعنى بمسئولياتها المتزايدة في الخليج دون زيادة في قوانينها البحرية، وعللت رفضها لاقتراح «روس» بأن الحكومة العثمانية لن تعمل على الوفاء بالمسئوليات التي ستلقى على عاتقها بقدر ما ستعمل على الامتداد بنفوذها وتوطيدها في الخليج. ومع ذلك فقد أخذت حكومة الهند حلاً وسطاً وهو يقضي بالاعتراف بالسيادة العثمانية وفصرها على المنطقة الساحلية الممتدة من البصرة إلى العقير، أما فيما يلي ذلك جنوباً فلا يعترف بأية سيطرة عثمانية باستثناء البدعة والوكرة وهما أبعد منطقتين على الساحل وصلت إليهما العمليات العسكرية العثمانية، ومعروف أن الدولة العثمانية قد تحصلت على هذين المركزين عن طريق دعوة رؤسائهما المحليين لإعلان الولاء لها، وفي هذه الأماكن بقيت حاميات عثمانية قليلة العدد وإن ظلت السلطة الإدارية في أيدي أولئك الرؤساء^(٣)، على أنه من ناحية أخرى تشبّث

Turkish Jurisdiction Part II p. 52 ff Ross to the Government of India 2 - 1 - 1879 (1) Enclosure No. 151 (F. O. 78/5108).

Ibid., Part II p. 60. (2)

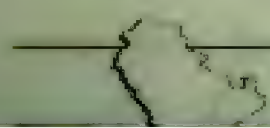
Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf Part II p. 52 ff (3) O. 78/5108).

حكومة الهند بحفظ حقها في ممارسة سيطرتها البحرية وتتبع القراصين حتى في المناطق المعترف فيها بالسيادة العثمانية؛ ورأت ضرورة الحصول على تعهدات من الباب العالي باحترام استقلال شيخ البحرين والاعتراف بخضوعه للحماية البريطانية، وأن يتعهد الباب العالي بدفع تعويضات إذا ما حدث اعتداء على ممتلكات الرعايا الإنجليز في مناطق سيادته، وأكدت حكومة الهند بصفة خاصة معارضتها الشديدة لاسترداد السيادة العثمانية على الساحل المهادن إذ إن السماح بذلك يعد مخالفاً للواجبات الملقاة على عاتقها والتي أثبتت أنها ذات فائدة لقمع القرصنة وتجارة الرقيق وأمان التجارة لصالح جميع الدول في الخليج. وأعربت عن حرصها على ضرورة النص على بقاء هؤلاء الشيوخ بعينهم عن أي تدخل، ليس في الساحل فحسب بل في الداخل أيضاً، بمعنى ضرورة احترام حدودهم الداخلية وإلا فإنه سيكون من السهل على السلطات العثمانية أن تحول ضغطها من الساحل إلى الداخل. وسيجد الرؤساء أنفسهم في هذه الحالة موزعين في الولاء وخاضعين لسلطين متضاربين مما يترتب على ذلك حدوث اضطراب قد يدفع بهم إلى رفع الراية العثمانية أو راية الهند، أو أيتهما أجدى تحت هذه الظروف. والأمر واضح في إعلان شيخ قطر بأنه تابع للعثمانيين، وكذلك محاولة شيخ العديد أن يحدد حدوده^(١). ولما كان من المتوقع أن لا تستطيع الحكومة العثمانية المحافظة على هيبتها في المناطق المعترف لها فيها بالسيادة فقد كان من المنتظر أن تجد الحكومة البريطانية فرصة لكي تنتزع من الحكومة العثمانية حق التفتيش البحري في السوحل التابعة لها، وأن تسمح للسفن البريطانية بالتدخل لقمع القرصنة وتجارة الرقيق نظراً لثغور العثماني الواهن، وبالإضافة إلى تحقيق تلك الامتيازات فإن الاعتراف البريطاني بالسيادة العثمانية سيؤدي ولو في الظاهر إلى تهدئة العلاقات بين الحكومة البريطانية وبين الدولة العثمانية، وتنفيذاً لذلك اتفقت كل من حكومتى لندن والهند على الاعتراف بالسيادة العثمانية في عام ١٨٧٨^(٢). وسرعان ما تحقق ما كانت تنتظره الحكومة البريطانية، فعلى الرغم من وقوع بعض حوادث فردية من جانب بعض القبائل البدوية على السفن التابعة للبحرين إلا أن الحكومة البريطانية

Turkish Jurisdiction Part II p. 52 ff (F. O. 78/5108). (١)

Aitchison, op. cit., vol. X p. 115. (٢)

اتخذت من تلك الحوادث الفردية أساساً لمناهضة الاعتراف بالسيادة العثمانية والحصول على حق التفتيش البحري في تلك المناطق إلى أن تحصل على ما يؤكد بأن السلطات العثمانية تعمل بكفاءة على حماية الرعايا والمصالح البريطانية، وخاصة بعد أن أكدت معظم التقارير البريطانية بأن حاكم البصرة لا يملك وضع حد لاعتداءات بني هاجر على ساحل نجد؛ بل إنه لا يستطيع وضع حد لما يحدث من نهب وسرقات في البصرة نفسها، وأن ذلك الحاكم يعميه التعصب، فهو يكره الإنجليز ويعتقد أن أعمال القرصنة التي تقوم على ساحل نجد نتيجة لتآمرهم. كما أكدت معظم التقارير بأن السبب الرئيسي للأحوال المضطربة على ساحل نجد يرجع إلى سيطرة العثمانيين على الإحساء، وهذه السيطرة التي قامت بها الدولة العثمانية لم تفدها بشيء سوى فقدان الرجال والأموال سنوياً، وإن تلك السيطرة فائدة بالنسبة للحكومة البريطانية لأنها أعاققت - إن لم يكن قد أوقفت - نفوذ الوهابيين في نجد، إلا أنه قد نتج عنها من ناحية أخرى إضرار بالمركز البريطاني في الخليج، فمن الطبيعي بعد استيلاء العثمانيين على الإحساء أن تصبح القبائل العربية الصغيرة التي تعيش على الساحل تحت نفوذهم، وفي الوقت نفسه اعتبرت السيادة العثمانية على هذه المقاطعات بمثابة ملجأ للمعارضين للهدنة البحرية من جانب السكان الذين ضاقوا بها ذرعاً، وقد ذكر الكولونيل ميلز Miles المقيم البريطاني في الخليج في تقريره الذي بعث به إلى حكومة الهند في عام ١٨٧٩ أن سكان ساحل القرصان، الذين حولتهم الحكومة البريطانية إلى تجار وصاندين آمنين، عندما وجدوا إخوانهم في المقاطعات التركية يفعلون ما يبدو لهم دون عقاب، وأن احتجاجات ومظاهرات المقيم البريطاني، الذي يعد السلطة الوحيدة التي يعترفون بها تذهب هباءاً من قبل الأتراك، فإن تلك الأمور أثارت بلا شك عواصف التمرد الكامنة في نفوسهم، وعلى أثر وقوع بعض حوادث من القرصنة في نوفمبر سنة ١٨٧٩ كتب السير هنري لايار السفير البريطاني في الآستانة مفتتاً نظراً الباب العالي بأن ضعف السيادة العثمانية أو إهمالها في حفظ الأمن في الخليج سيؤدي إلى نتائج سيئة ومن صائح الباب العالي أن يمنعها. وإذا كانت السلطات العثمانية تهمل في اتخاذ الإجراءات اللازمة لأمان التجارة البريطانية في الخليج فإن الحكومة البريطانية استناداً إلى قواعد القانون الدولي ستحاول الحصول على مبرر يخول لها



العمل في المياه العثمانية ضد القراصين والنخاسين. وهكذا نجد أنه على الرغم مما سبق أن أدلت به الحكومة البريطانية بتقرير السيادة العثمانية إلى العقير ساحليا، إلا أنها لم تلبث أن تغاضت عن ذلك واعتبرت السيادة مفقودة في الداخل دون الساحل، وصدر تعريف بذلك أكد أن الحكومة البريطانية ستواصل أعمال الحماية المتضمنة قمع القرصنة حتى لو دعى الأمر إلى جمعها في المقاطعات العثمانية أو في أي مكان آخر يذهب إليه القراصنة^(١). وفي عام ١٨٨١ وافقت الحكومة العثمانية على مطالب الحكومة البريطانية، وأعطت للبحرية البريطانية نصريحا رسميا بقمع القرصنة وتجارة الرقيق على ساحل قطر، ولكنها اشترطت أن تسلم السفن المضبوطة للسلطات العثمانية، على أن نقطة الخلاف كانت إلى أي مدى تنتهي السيادة العثمانية على ساحل قطر، فبينما تمسكت الحكومة العثمانية بامتداد نفوذها إلى قرية العديد (التي تقع جنوب ميناء العقير) باعتبارها خاضعة لإمارة قطر، أصرت الحكومة البريطانية على اعتبار العديد خارجة عن نطاق السيادة العثمانية^(٢)، وقد أثار هذا الموضوع خلافا حادا بين السلطات العثمانية والسلطات البريطانية في الخليج على نحو ما سنعرضه فيما يلي :

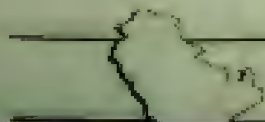
مشكلة العديد :

لم تكن الحكومة البريطانية ترحب إذن بامتداد السيادة العثمانية إلى ساحل قطر، فضلا عن أنها كانت تخشى من أن يستمر العثمانيون في موالاة التقدم نحو إمارات الخليج الأخرى، على أنها وإن كانت لم تعارض في امتداد السيطرة العثمانية على بعض أجزاء من شبه جزيرة قطر إبان حملة الإحصاء، إلا أنها عملت منذ ذلك الوقت على توسيع حدود مشيخة أبو ظبي، وهي المشيخة التي تناخم قطر جنوبا على الساحل، وكان ذلك بناء على نصيحة الكولونيل لويس بلي Pelly المتسهم البريطاني في الخليج، الذي كان من رأيه أن يمنح شيخ أبو ظبي جميع الساحل من أبو ظبي إلى خور العديد. ولم يكن الأمر مجرد اهتمام بالعديد - التي تشير نزاعا إقليميا حادا في خلال السنوات القادمة - بل إن حكومة الهند قصدت

Turkish Jurisdiction Part III p. 26. Foreign Office to Clare Ford 5th January 1879 (F. O. 78/5108).

Memorandum Respecting Kuwait, p. 112 (F. O. 78/5174) 45.

من تأكيد تلك السيطرة إيجاد حد للتوسع العثماني خشية امتداده إلى الساحل
المهادن. وساعد الإنجليز على ذلك أن لشيخ أبوظبي بعض الادعاءات في تلك
المنطقة، وتتلخص هذه الادعاءات في أن سكان العديد كانوا في الأصل أتباعا له.
وقد أنشأت هذه المحلة في عام ١٨٣٥ على يد رجال من القبسات، وهم فرع
منشق من قبيلة بني ياس الكبيرة التي يتبعها سكان أبوظبي، وقد قاموا بقيادة خادم
ابن نهيمن بالانشقاق على (خليفة بن شخبوط) حاكم أبوظبي الذي فرض عليهم
دفع حصة من الغرامة التي كان قد فرضها على المشيخة المقيم البريطاني نظير
ارتكاب السكان بعض أعمال القرصنة. وقد نظرت السلطات البريطانية في الخليج
نظرة عدم رضا إلى هجرة القبسات من أبوظبي، غير أنها أخفقت في المصاعى
التي بذلتها لوضع تسوية للحالة. وبعد إنشاء العديد بقليل خشي الإنجليز من أن
تتخذ قاعدة لأعمال القرصنة. وحول عام ١٨٣٦ أرسل الإنجليز ثلاثة مراكب
حربية رست عند البدع والوكرة والعديد، وتعهد حكام هذه الأماكن ببذل أقصى ما
في طاقتهم لضبط مراكب القرصنة، وأكره خادم بن نهيمن رئيس العديد على أن
يقدم بدوره قدرا معينا من المال أو الضمانات العينية ترد إليه عندما يظهر مدى
ولائه للعهد الذي قطعه على نفسه. وفي عام ١٨٣٧ جرد خليفة بن شخبوط
حملة على العديد بعدما ظفر بالموافقة اللازمة من المقيم البريطاني. وقد هوجم
القبسات بهذه الحملة ولذلك سرعان ما انهزموا وقتل الكثير من السكان ودمرت
جميع المنازل. وعاد خادم بن نهيمن ومعظم رجال القبسات إلى أبوظبي إزاء تعهد
حاكم أبوظبي بالعمو عنهم ورد مراكبهم وممتلكاتهم إليهم على أن يظفروا خاضعين
له، بينما ألجأ عدد قليل منهم إلى الشارقة ودي. وفي أواخر عام ١٨٤٩ قام
القبسات بمحاولة غير ناجحة للتخلص من سيطرة أبوظبي، غير أن سعيد بن
طخون حاكم المشيخة (١٨٤٧/١٨٥٢) استطاع أن يحيط هذه المحاولة، ففي ختام
موسم اللؤلؤ من عام ١٨٤٩ لم تعد مراكب القبسات إلى أبوظبي، وتقدمت
عوضا عن ذلك إلى ساحل قطر حيث احتضت بالبدع، ومن الدوافع إلى هذا
العمل مكائد سلطان بن صقر حاكم الشارقة ومكتسوم بن بطي حاكم دبي، اللذان
أكدوا للقبسات بوصفهما عدوين لدودين لحاكم أبوظبي أن فيصل بن تركي أمير نجد
يعتزم أن يعيد بناء العديد ويعيد إسكانهم فيها، كذلك استاء القبسات من سعيد



ابن طحنون بسبب موقفه الودى تجاه المحاربة، وهم فخذ منافس لهم من فخذ بنى ياس. وفي ديسمبر ١٨٤٩ أرسل سعيد بن طحنون رسلا إلى القبيسات وأقنعهم بأن يعودوا إلى أبوظبى، وقد استقبل سعيد المنشقين استقبالا وديا وجعلهم يعتقدون أنه قد غفر لهم خروجهم عليه، غير أنه أمر بتجريد جميع مراكبهم من أسلحتهم ودفاتهم، وبهذا قطع عليهم كل أمل فى الهرب، ثم أعلن بأن كل من له دعوى على القبيسات أن يطالب بما يريد فورا، كما فرض غرامة كبيرة على المنشقين منهم الذين اضطروا إزاء ذلك إلى بيع مراكبهم وممتلكاتهم الأخرى ليؤدوا ما عليهم، ولا شك أن هذه المعاملة السيئة التى تعرض لها القبيسات دفعتهم إلى مغادرة أبوظبى من جديد، وقد حدث ذلك فى عام ١٨٦٩، حين غادر القبيسات أبوظبى للمرة الثالثة واستوطنوا فى قرية العديد.

وقد طلب الشيخ زايد بن خليفة من المقيم البريطانى أن يسمح له باتخاذ إجراءات ضد العديد بحجة أن هذه القرية تسمى إلى تجارة أبوظبى، ولم يجد خادم ابن تهيمن إزاء ذلك إلا أن يعلن أن العديد خاضعة لقطر، وقد بعث بكتاب إلى المقيم البريطانى فى أغسطس سنة ١٨٦٩ قال فيه إنه تابع لقطر منذ أيام أبيه وجده، ولكنه طلب من السلطات البريطانية المساندة حتى لا يتدخل أحد فى أمره، وعبر عن رأيه فى جعل العديد منطقة مستقلة ترفع راية الصلح البحرى. وكان من الممكن للحكومة البريطانية أن تقبل هذا الوضع الذى كان يتشى مع سياستها، إلا أنه على أثر التقدم العثمانى فى الإحساء وترحيب الشيخ فاسم بن ثانى حاكم قطر بالعثمانيين بعث (بلى) فى مايو سنة ١٨٧١ إلى زايد بن خليفة شيخ أبوظبى يؤكد له بأن العديد جزء من أراضيه، والواقع أن بلى كان يخشى إزاء تقدم الأتراك أن يتجه سكان العديد إلى طلب الحماية العثمانية. ولذلك أثر أن يساند زايد بن خليفة حتى لا يفقد ثقته بالإنجليز، أو قد يطالب هو الآخر بمساعدة العثمانيين له ضد أتباعه المنشقين عليه فى العديد^(١). وجاء فى رسالة بلى إلى حاكم أبوظبى: «إن العديد ليست جزءا من أراضى قطر أصلا، وجميع الأدلة تجمع على أنها ملك لكم، ولذلك فبأنى أرى لكم كل الحق فى أن تطلبوا من بعض سكان العديد أو

Turkish Jurisdiction in the lands and Waters of the persian Gulf, Ind. Off. Political (C) and Secret Library, B. 126 pp 3-8



منهم جميعاً أن يدينوا لحكمكم^(١). وفي نفس الوقت أرسل بلي إلى سكان العديد يقول: «إن جميع الأدلة تجمع على أن العديد قطعة من أراضي أبوظبي، فإذا رغبتهم في الإقامة بها وجب أن تفعلوا ذلك بموافقة شيخ أبوظبي وأن يدينوا لحكمه، وإذا لم تقوموا بهذا فهناك خطر في أن يجبركم على ذلك، ولا سيما أنه استوفى شروط المصلح البحري بإحالة الأمر إلى المقيم نفسه، مضطراً فيما بعد إلى إرغامكم على ذلك بالقوة^(٢)». ومن العجيب أن ذلك الموقف الذي وقفه المقيم البريطاني مع شيخ أبوظبي كان يناقض تماماً الموقف الذي وقفه قبل ذلك بسنوات قليلة، وقد سبق أن ذكرنا أنه في عام ١٨٦٨ اتخذ بلي نفسه عدة إجراءات تأديبية ضد شيخ أبوظبي الذي قام بهجوم على شبه جزيرة قطر بالتعاون مع محمد بن خليفة شيخ البحرين، واضطر الشيخ زايد على أثر ذلك الحادث إلى تسليم المقيم ثلاثة مدافع كانت هي كل ما في حوزته، وإن كان لم يلبث أن أعادها إليه لأنه بدونها عاجز عن الدفاع حتى عن مقر إقامته، كما تنازل أيضاً عن الغرامة التي فرضها عليه^(٣). على أن القيسات لم يتقبلوا إجراءات المقيم البريطاني بهذه الهدوء، إذ قام رئيسهم بطي بن خادم بتذكير الماجور سيدني سميث Smith مساعد المقيم البريطاني في عام ١٨٧١ بأن العديد يمتلكها أجداده من القيسات ونفى تبعيتها لأبوظبي، واستنكر ما طلبه سميث من ضرورة الحصول على إذن من حاكم أبوظبي بالاستقرار في ذلك المكان^(٤)، كما أكد بطي بن خادم أن القيسات استقروا في العديد بتصريح من المقيم البريطاني صدر في كتاب منه بتاريخ ٢٧ أغسطس سنة ١٨٦٩، وكان ذلك أثناء مقاومة الإنجليز لسلطة أبوظبي.

على أن بلي بعد دراسته لتلك المشكلة تراجع عن رأيه الذي سبق أن أدلى به إلى حكومة الهند، إذ كتب في ٣١ يوليو سنة ١٨٧١ تقريراً جاء فيه أن شيخ

(١) شركة الهند العربية الأمريكية، إدارة العلاقات - شعبة البحث - حصار والساحل الجنوبي للخليج

الفاطمية، ص ٢٦ وملاحقها

(٢) المحكم لسبب النزاع الإقليمي بين سلطان أبوظبي وبين المملكة العربية السعودية - إدارة شؤون الحكومة السعودية - ج ١ ص ٧٣

(٣) Notes of Conversation between Major Sydney Smith and Butty Bin Shaiman Head of Colony at Odend taken in 21st July 1871 (Ind. Off. Political & Secret Department. Letters from the Persian Gulf vol. 18).

العديد يؤكد عدم تبعيته لأبوظبي، وأنه وقومه يرغبون في العيش مستقلين تحت راية ساحل الصلح البحري في الوقت الذي يؤكد فيه شيخ أبوظبي تبعية العديد له منذ زمن بعيد^(١). وأكد بلي أن دعوة العديد للأتراك ستؤدي إلى تعقيد الأمور ليس في العديد فحسب، ولكن في جميع الساحل العماني بأسره^(٢)، وأن الحماية العثمانية عرضت على التقييسات ولكنهم رفضوا قبولها حتى الآن، ويؤكد في تقريره بأنه إذا ما حاولت أبوظبي إخضاعهم إليها فإنهم سيقبلون الراية العثمانية وبذلك يعقدون الأمور أكثر فأكثر^(٣)، على أن «إيتشيسون» وكيل وزارة الهند عقب على تقرير (بلي) بقوله، «لعل الكولونيل بلي على حق في قوله بأن العديد جزء من أراضي أبوظبي غير أننا لم نقرر شيئاً بصدده ذلك، وإن كان بلي قد فصل فيه فعلاً». والواقع أن الموقف أخذ يتعقد أكثر مما كان عليه عندما استولى العثمانيون على الإحساء في مايو سنة ١٨٧١ وما تبع ذلك من امتدادهم إلى قطر، ففي عام ١٨٧٣ زارت العديد بعثة عثمانية برئاسة حسين أفندي قائد بحرية البصرة ووضعت الترتيبات التي تقضي بأن يدفع السكان سنوياً مبلغ يتراوح بين أربعين أو خمسين ريالاً إلى الشيخ قاسم بن ثاني في الدوحة، ثم انصرفت البعثة بعد أن حال نوع الماء الرديء دون إنشاء حامية عثمانية في العديد^(٤)، ومع ذلك فقد حرص بلي بن خادم على أن يتسلم الراية العثمانية من على أفندي الممثل العثماني في البدع، وكان يعتمد إلى رفع تلك الراية من أن إلى آخر ولاسيما عندما كان يترقب مجيء العثمانيين إلى بلاده، وفي مناسبات أخرى كان يرفع راية رؤساء ساحل الصلح البحري التي أعطاها الكولونيل بلي لوالده خادم بن نهيمان، بل مضى بلي إلى

Zaid Bin Khalifa to Pelly 20th Sept. 1871 (Ind. Off. Political & Secret Department. (١) Letters from the Persian Gulf vol. 19).

Pelly to Secretary to the Government of India 31 - 7 - 1871 (Ind. Off. Political & Secret Department, letters from the Persian Gulf vol. 18) pp. 40 - 42 (F. O. 78/5108).

Turkish Jurisdiction in the lands and waters of the Persian Gulf. (Ind. Off. Political & Secret Library B. 126 pp. 6 - 8) see also Pelly to the Secretary to the Government of India 1 - 11 - 1891 (Ind. Off. Political & Secret Dept., letters from the Persian Gulf vol. 19).

(١) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مخطط وأبوظبي وبين المملكة العربية السعودية - عرض الحكومة السعودية - ج ١ ص ٢٤٢، ٢٤٣.



حد إبلاغ السلطات البريطانية بأنه إذا لم تحترم حقوقه في العديد فيطلب الحماية العثمانية، ويستدل من ذلك على أن بطي كان يريد أن يوجد لنفسه وضعاً مستقلاً في هذه المنطقة، ويرغب في أن يعترف به الإنجليز كأحد رؤساء ساحل الصلح البحري، بل لقد ذهب إلى أبعد من ذلك في رسم حدود خاصة لمنطقة نفوذه التي تصورها تمتد من (رأس الحالة) في الشمال متجهة صوب الجنوب الشرقي على الساحل العربي إلى نقطة تقع في مواجهة جزيرة (صير بني ياس)، كما أدعى أيضاً بملكية جزيرة (دلا) والجزائر الأخرى في تلك المنطقة من الخليج، والاحتمال كبير في أنه كان من المتوقع أن يحظى بإقرار الحكومة البريطانية لذلك لولا تقدم العثمانيين.

إن مشكلة العديد ومعالجتها في ظروف التدخل العثماني يمكن توضيحها من خلال وجهة نظر حكومة الهند في مذكرتها المؤرخة في ١٢ مايو سنة ١٨٧٩، والتي استندت فيها على ثلاث نقاط رئيسية :

(أولاً) : مدى ما وصلت إليه السيادة العثمانية على ساحل قطر.

(ثانياً) : عما إذا كان استيلاء الأتراك على الإحياء أو احتلالهم لقطر قد وضع أساساً للمطالبة العثمانية على العديد.

(ثالثاً) : رغبة السكان أنفسهم في تحديد نوع التبعية.

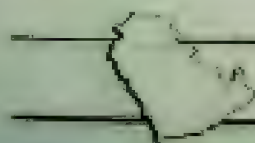
فيما يختص بالموضوع الأول طلبت حكومة الهند أن يقوم المقيم البريطاني في الخليج بوضع تقرير عما إذا كان هنالك اتجاه من العثمانيين للاستيلاء بسيفرتهم إلى العديد. وفيما يختص بالأمر الثاني استندت حكومة الهند إلى ما سبق أن أكدته الكولونيل بلي في عام ١٨٧١ بأن العديد لا تدخل ضمن حدود مقاطعة قطر. وكان (بلي) قد أكد ذلك صراحة إلى رؤساء أبوظبي والعديد كما سبق أن أشرنا.

وفيما يختص بالموضوع الثالث أوضحت حكومة الهند أن شيخ العديد يتوق أن يعتبر نفسه شيخاً مستقلاً، وأن تعترف به بريطانيا عضواً عاملاً ضمن الشيوخ المهادنين على الساحل العماني، وأن يكون خاضعاً لحمايتها بوضعه المستقل، وقد ركزت حكومة الهند بصفة خاصة على ادعاءات شيخ أبوظبي على العديد وسكانها، وذكرت أن أولئك السكان تعدهم بريطانيا أتباعاً لشيخ أبوظبي، وأن رغبتهم في الاستقلال لم يعترف بها.

واستنادا إلى تلك الظروف وتقديرا من حكومة الهند لأهمية الوضع الجغرافي للعديد فإن الدولة العثمانية لا ينبغي أن يترك لها مجال الحصول على ولاء من المناطق البعيدة عن حدودها المعترف بها. وبالتالي فقد أقرت حكومة الهند ادعاءات أبوظبي على العديد فذكرت أنه منذ سنوات عديدة وشيوخ أبوظبي يطالبون بها بل ومارسوا السلطة فعلا في أحيان كثيرة عليها، كما أن سكان العديد طيفا لما هو سائد بين عرب الخليج تابعين لشيخ أبوظبي، فضلا عن أن عطالية أولئك الشيوخ بالعديد لقيت اعترافا من جانب السلطات البريطانية في الخليج، وكذلك من الحكومة البريطانية نفسها بناءً على التقارير التي وردت إليها من قبل موظفيها في الخليج وأن اتجاه العثمانيين إلى الشيوخ المحليين يقوم على أساس تجاهل صريح للحقائق الواقعة فضلا عن أن سيطرتهم على العديد سنؤدي إلى تهديد للمصالح البريطانية في الخليج، ومن ثم فإن العديد سوف تصبح من جديد وكرا للقرصنة. ولذلك أكدت حكومة الهند أن العديد تخضع لشيخ أبوظبي، الذي تربطه بالحكومة البريطانية علاقات ومعاهدات مباشرة منذ عدة سنوات، وأن ادعاءات الدولة العثمانية ومطالبها لجعل العديد مقاطعة عثمانية مطلب أحق لا يتركز على أساس سليم. وتمسكت حكومة الهند بأنه على الرغم من أن الشيخ بطي كان يرفع الراية العثمانية، وأنه كان يطالب بالحماية العثمانية وكان يدفع ضريبة إلى شيخ البدعة، إلا أنه لم يثبت مع ذلك وجود مشيخة منفصلة ومستقلة في العديد. وأن التصرف الذي قام به الشيخ في الاستمرار في هذه المنطقة يعد خرقا للحقوق الإقليمية التي يمارسها شيخ أبوظبي، والواقع أن حكومة الهند كانت تخشى من أن يترتب على إعلان شيخ العديد خضوعه للسيادة العثمانية تشجيع بقية الرؤساء الصغار على الساحل العربي للخليج، باتخاذ نفس الأسباب لنقض السيطرة البريطانية^(١).

ومن ناحية أخرى فإن اتجاه حكومة الهند نحو مد سيطرة شيخ أبوظبي إلى بحور العديد كان متماشيا مع السياسة البريطانية التي كانت لا تحب ضم أراضي في سواحل جزيرة العرب بشكل مباشر، وبالتالي فإن أحسن وسيلة لتحقيق هذا الهدف كان عن طريق الحكام الذين هم أداة طيعة في أيديها، وأن محاولة توسيع

Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf, Part II pp. 50 - 52 (١)
(C. O. 78/5108)



سلطنة زايد بن خليفة حاكم أبوظبي إلى مسافة خمسمائة كيلومتر في اتجاه الغرب، كان المقصود به أيضا خدمة الأهداف البريطانية وذلك بإقامة حاجز في وجه السعوديين إذا ما حاولوا الامتداد إلى هذه المناطق الساحلية. على أن إصرار بريطانيا على تبعية العديد لأبوظبي قد أثار مشكلتين على جانب كبير من الأهمية :

المشكلة الأولى - المعارضة العثمانية، والمشكلة الثانية - تجدد النزاع بين سكان العديد وشيوخ أبوظبي. ففي سبتمبر سنة ١٨٧٤ طلب خادم بن نهيمن من المقيم البريطاني أن يمنع زايد بن خليفة من الهجوم على قريته، وحول ذلك الوقت أبلغ زايد بن خليفة الكولونيل روس Ross أنه تلقى خطابا من السلطات العثمانية في قطر يتضمن خضوع العديد للحماية العثمانية. وأنه يجب أن يمتنع عن التدخل في شؤون السكان المقيمين في العديد. ونتيجة لذلك تلقى المقيم البريطاني في الخليج تعليمات من حكومة الهند بأن يعمل على التوفيق بين سكان العديد وشيخ أبوظبي، وإذا تعذر التوفيق فعليه ألا يتردد في استخدام القوة للعمل على تثبيت سلطة هذا الحاكم على العديد^(١).

ولعل قرار حكومة الهند كان مستندا ولو في جزء منه إلى أن العديد كانت تتخذ ملجأ للقراصنة، ولاسيما عصابات من قبيلة آل مرة الموالية للعثمانيين، وبالإضافة إلى ذلك فيبدو أن الحكومة البريطانية قد نظرت بعدم رضا إلى الصلات الوثيقة بين بطي بن خادم وقاسم بن ثناني في قطر، حيث استقرت آنذاك سلطة الدولة العثمانية، وكان سكان العديد يدفعون خمسمائة قران سنويا لقاسم بن ثناني مقابل استخدام مصائد اللؤلؤ في بلاده^(٢). وفي فبراير سنة ١٨٧٧ انتهزت حكومة الهند فرصة تعدي سكان العديد على قارب يتبع شيخ أبوظبي عند عودته من مصائد اللؤلؤ لتؤكد رأيها في خطورة انضمام العديد عن أبوظبي على الوجه الآتي :

British Admiralty, Handbook of Arabia vol. I p. 325 see also Archibson, op. cit., vol. (١) X p. 115.

Turkish Jurisdiction, Part I p. 39 (E. O. 78/5108). (١١)

(أولاً) : إن هذه الأعمال من القرصنة ارتكبتها أفراد من قبيلة آل مرة، وهذه القبيلة تتبع أسمى الدولة العثمانية.

(ثانياً) : إن القراصنة يتخذون هجماتهم من موانئ تابعة لشيخ العديد.

(ثالثاً) : قد يكون صحيحاً أن شيخ العديد لا يساعد أو يشتغل شخصياً بالقرصنة، ولكنه ضعيف بحيث لا يستطيع أن يمنع قبيلة مثل آل مرة أو بني هاجر من اتخاذ موانئ مناطق نشاط مثل تلك الأعمال.

(رابعاً) : السبب في ضعف شيخ العديد أنه هو وقومه انفصلوا عن القبيلة الكبيرة (بني ياس) في أبوظبي، ولما كان شيخ أبوظبي ممنوعاً بأوامر من الحكومة البريطانية من أن يضم هؤلاء الأفراد المنشقين إلى سلطته، لذلك فإن حكومة الهند ترى أنه يجب بذل الجهود لاستمالة الحكومة العثمانية بأن تتخذ الخطوات التي من شأنها ألا يصبح ميناء العديد نقطة التقاء للقراصنة. ولما كان من مصلحة الحكومة البريطانية ضمان الأمن في الخليج، فإنه لابد لكل قبيلة من القبائل المهادنة على الساحل العربي أن تكون على درجة كبيرة من القوة بمعنى أنه لا داعي لإقرار التقسيم في مشيخة أبوظبي، فضلاً عن ضرورة مساعدة حاكمها لإعادة نفوذه على أتباعه المنشقين عليه، سواء بالطرق السلمية أو بالقوة لو استدعى الأمر ذلك^(١).

وقد أفصحت حكومة الهند عن سياستها هذه بإصدار تعليماتها إلى المقيم البريطاني في الخليج في ٧ مايو سنة ١٨٧٧، وكانت تلك التعليمات تعطى له صلاحيات واسعة بأن يستخدم كل جهوده لكي يشجع الارتباط بين سكان العديد وشيخ أبوظبي، كما طلبت منه أن يساعد شيخ أبوظبي في تحقيق ذلك الهدف، وقد حدث ذلك في الوقت الذي كان فيه شيخ العديد على اتصالات أكيدة بالسلطات العثمانية ويقوم برفع الراية العثمانية. وفي نفس الوقت بعث سولسبوري وزير الخارجية البريطانية إلى السفير البريطاني في الأستانة في ٢٥ يونيو ١٨٧٧ يطلب منه أن يوجه نظر حكومة الباب العالي إلى أعمال القرصنة المتفشية على ساحل قطر، والتي تتزايد باطراد نتيجة لامتداد السيطرة العثمانية على تلك الأنحاء، ويؤكد بأن الحكومة البريطانية لن تسمح بخرق الأمن في الخليج عن

Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf, Part II pp. 40 - 42 (1)
(F. O. 78/5108).



طريق حملات بحرية معادية تقوم من إحدى الموانئ الواقعة تحت السيادة العثمانية أو من موانئ شيوخ مستقلين بلغوا من الضعف درجة لا يستطيعون معها الوقوف ضد إساءة استخدام موانئهم، كما وافق اللورد سولسبوري على تعليمات حكومة الهند التي أرسلت إلى المقيم البريطاني في الخليج فيما يختص بمشكلة العديد، ولكن كان من رأيه أنه لا ينبغي الإشارة إلى العديد بالذات في أية مراسلات يبعث بها السفير البريطاني في الأستانة إلى الحكومة العثمانية، لأن هناك ثمة شك في ممارسة الدولة العثمانية فعلا لسيادتها على تلك المنطقة، ومن ناحية أخرى تحاشي الدخول في مناقشات حول هذا الموضوع^(١).

وعندما أرسل السير هنري لايارد السفير البريطاني في الأستانة مذكرة بنفس هذا المعنى إلى الباب العالي بتاريخ ٩ يوليو ١٨٧٧ أجاب زيور باشا مؤكدا بأن وإلى البصرة أعلن أن الوضع هادئ للغاية في الخليج. وقد استمر ذلك الهدوء حتى يونيو سنة ١٨٧٨ حين قام شيخ أبو ظبي ورفقته سبعين قاريا تحميهم إحدى السفن البريطانية الكبيرة والمقيم البريطاني في بوشهر حيث أرسوا قلاعهم في العديد، ويسدو أن سكان العديد كانت قد بلغتهم أمر هذه التحركات فأمرعوا بالفرار بعد أن خربوا قراهم وودعوا ما بها من آبار^(٢). ولجأ القبيسات إلى قطر حيث احتموا بقاسم بن ثاني في البدع، وظلوا هناك حتى عام ١٨٨٠ عندما عادوا إلى أبو ظبي بعد العفو عنهم وقد عمل قاسم بن ثاني على انتهاز فرصة لجوء القبيسات إليه لكي يؤكد نعيه العديد إلى قطر ولكنه سرعان ما عدل عن ذلك بعد احتجاج بريطاني صارم.

وكان قاسم بن ثاني قد بعث برسالة إلى المقيم البريطاني في الخليج يقول فيها بأنه سيتقدم من القطيف لمهاجمة قبيلة العجمان، وفي رسالة أخرى أعرب عن رغبته في القبض على بطي بن خدام أمير القبيسات، وسجل روس Ross ملاحظاته على ذلك بأن تقدم قاسم إلى ساحل القطيف سيؤدي إلى إقلاق الوضع. ورغم أن قطر قد ارتبطت مع بريطانيا بمعاهدة عام ١٨٦٨ إلا أن وضع الإمارة قد تغير تماما في عام ١٨٧١ عندما قام قاسم بن ثاني برفع الراية العثمانية واستقرت إحدى

Turkish Jurisdiction in the lands and waters of the Persian Gulf. (Ind. Off. Print) (1) & Secret Library B. 125 pp. 8 - 6).

Turkish Jurisdiction, op. cit., Part II pp. 40 - 42 (F. O. 78/5108). (2)

الحمايات العثمانية في بلاده، وعلى ذلك فيرى (روس) أنه لا فائدة من تذكير قاسم بتلك المعاهدة، ولما كان يرى عدم استطاعة قاسم بن ثاني القبض على أمير القبيسات دون مساعدة العثمانيين، لذلك أرسل إليه إنذاراً بالآ يقوم بأي عمل عدائي ضد العديد^(١).

وفي نفس الوقت قدم المقيم البريطاني إلى الشيخ زايد بن خليفة مساعدات مجددة بقصد استعادة نفوذه على المنطقة، والملاحظ أن زايد بن خليفة قد رفض أن يستمر القبيسات في العديد حتى في حالة اعترافهم بسيادته عليهم لأنه كان لا يثق بهم، ولكنه كان على استعداد أن يعقد معهم شروطاً مرضية إذا ما وافقوا على العودة إلى أبوظبي، وأن تستمر العديد خالية من السكان كما كانت في الماضي، وقد أبدى في ذلك المقيم البريطاني في الخليج. وأخيراً التزم شيخ أبوظبي أمام الكولونيل روس بأنه مسئول مسئولية تامة عن كل ما يحدث من قبيلة بني ياس ابتداء من خور جهنم إلى خور العديد^(٢)، ولم يفعل والي البصرة أكثر من تقديم احتجاج ضد ما قامت به السلطات البريطانية في الخليج^(٣).

وفي عام ١٨٨٠ نشب نزاع بين قاسم بن ثاني وزايد بن خليفة نتيجة للإغارات التي قامت بها بعض القبائل الخاضعة لهما. والواقع أن الدولة العثمانية حاولت استغلال النزاع الحادث بين قطر وأبوظبي والذي استمر ما يقرب من عشر سنوات لتأكيد سيطرتها على المناطق الداخلية المتاخمة للساحل بعد أن عجزت عن تأكيد سيطرتها الساحلية نظراً للمعارضة البريطانية، واتضح ذلك في عام ١٨٨٩ حينما قام الشيخ قاسم بن ثاني بشن حملة على (الجواء) التي تقع على مسافة قصيرة من أبوظبي من الجهة الغربية^(٤)، وعلى أثر نجاح قاسم في هجومه عمل الشيخ زايد بن خليفة حاكم أبوظبي بدوره على استغلال العداء بين الشيخ قاسم

Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf. Part II pp. 28 - 30 (١)
(F. O. 78/5108).

Turkish Jurisdiction, Ind. Off. B. 125 pp. 8 - 10, (٢)

News Report by Confidential Agent 25th January 1889 (F. O. 78/5108) (٣)

Residency Agent at Bahrain to the Political Resident in the Persian Gulf 20th (٤)
January 1889 (F. O. 78/5108).



بن ثاني والشيخ عيسى بن علي حاكم البحرين ليعقد حلفاً مع الأخير^(١)، وفي مواجهة ذلك الحلف اتجه الشيخ قاسم ابن ثاني إلى التحالف مع ابن الرشيد في حائل، كما بعث يطلب عون الدولة العثمانية في صراعه المرتقب^(٢)، ولدينا رسالة بعث بها إلى الأمير عبدالله بن ثنيان أحد أعضاء آل سعود وكان مقيماً في الآستانة يطلب توسطه لدى الدولة، للحصول على تأييد فعلي منها في مهاجمته لأبوظبي. وقد أعلن في هذه الرسالة شدة إخلاصه وولائه للدولة العثمانية وأشار إلى ضرورة إخضاعها لشيخة أبوظبي، وقد جاء في تلك الرسالة: «أنه منذ أن سيطرت الدولة العثمانية على نجد أهملت شئون الساحل العماني على الرغم من تبعيته المباشرة لنجد، وليس بخافياً أن الشيخ زايد بن خليفة وغيره من الرؤساء العمانيين كانوا يدفعون الزكاة إلى نجد زمن خضوعها للسعوديين، وقد وصل زايد بن خليفة إلى الحكم عقب الحملة العثمانية على نجد، على أنه استبد بالرعية استبداداً سيئاً ولم يتمكنوا من مقاومته. ولم تغف الدولة العثمانية من ناحيتها بجانبهم وإنما تركتهم لمفاسده كما لو كانوا غير أتباع لها». وذكر قاسم أنه نتيجة لمظالم زايد بن خليفة توجه الكثيرون من أتباعه إلى قطر يطلبون عونه. على أنه لم ينجح في استمالة الولاة والمتصرفين في البصرة والإحساء، ولم يقدّم أحد منهم بعمل جدي ضد زايد الذي استرسل في غيه وإرهاقه للرعية. وقد قام الشيخ زايد عندما علم باتصالات قاسم بالسلطات العثمانية بمفاجأته بالهجوم، فهدم غارة عنيفة على قطر مخرباً معظم قرأها ومعتدياً على سكانها، وعلى الرغم من تمكن قاسم من رد العدوان إلا أنه كان يأمل أن يتعقب المهاجمين إلى بلادهم والاستيلاء على أبوظبي، ولكنه أثر أن يتم ذلك بعون من الدولة العثمانية، وأبدى استعداداً لإعطائها الخياري فيما أن تأخذ الدخول بنفسها أو تعهد به إليه^(٣)، والثابت أن قاسم حاز على عون فعال من

Ross to the Government of India - Foreign Department 31st. January 1889 Enclosure (1) No. 1 of a letter to Her Majesty's Secretary for India No. 2. C. (F. O. 78/5108).

Ibid., pp. 42 - 43. (٢)

Jasim Bin Thani to His Highness Abdullah Pasha Ibn Thanyan al Saud, 28th (٣) Raddan, 1305 (9th June 1889) Enclosure No. 5 of a letter to Her Majesty's Secretary for India No. 2. C. (F. O. 78/5108).

قبل الدولة العثمانية التي وجدت فيه خير معين لها. وما كاد قاسم يتلقى العون من ابن الرشيد حتى اجتاحت مقاطعة (الظفرة) وغيرها من المقاطعات التي تدخل ضمن حدود مشيخة أبوظبي، وامتدت جحافل تلك القوات إلى مشارف عمان واليوريمي حيث تلقى معونة فعلية أسداها له محمد بن علي شيخ النعيم، وكانت قوات قاسم تتألف من المعاصيد، وهي القبيلة الرئيسية في قطر، وكذلك من القبائل التابعة له والموالية للعثمانيين وأهمها بنو هاجر والمناصير وآل مسلم وآل بوكرة والبوعيين والمزاريع وغيرهم، وقد بلغت أكثر من ١٠٠٠ راكب وعدة آلاف راجل^(١).

وأكدت معظم التقارير البريطانية أن زايد بن خليفة عانى الكثير من الخسائر، كما لجأت جميع القبائل إلى المقاطعات الساحلية مفسحة الطريق لذلك التقدم الذي حازته قوات قاسم وابن الرشيد في معظم مقاطعات الداخل، وإزاء ذلك التطور السريع كتب الوكيل الوطني في الشارقة إلى مساعد المقيم البريطاني في البحرين في ٢٥ يناير سنة ١٨٨٩ يؤكد له خطورة الموقف، وأن شيوخ الساحل إذا لم يجدوا تأييدا كافيا فيساقون كما يفعل زعماء الداخل إلى قاسم وابن الرشيد^(٢). ومن المؤكد أن هذا التقدم كان بعيد المدى. إذ لم يقتصر على أبوظبي وهي موضوع النزاع فحسب، بل كان اجتياحا شاملا من قبل الدولة العثمانية التي يمثلها قاسم وابن الرشيد، حتى أن السلطان فيصل بن تركي حاكم مسقط شعر بخطورة ذلك التقدم نحو حدوده، فكتب إلى حاكم رأس الخيمة يطلب منه إيفاء رجال لتعزيز مفارق الجبال والممرات التي تؤدي إلى مداخل الباطنة حتى لا يستطيع القادمون الوصول إليها^(٣). وقد نتج عن هذا التقدم أن استنجد الشيخ زايد بن خليفة

News Report by the Residency Agent (Shargah) dated 31st. January 1889, Enclous. (١) No. 12 of a letter to Her Majesty's Secretary for India No. 2 C. (F. O. 87/5108).

Residency Agent at Bahrain to the Political Resident in the Persian Gulf 28th March (٢) 1889, Enclousure No. 5 of a letter to Her Majesty's Secretary for India No. 2. C. (F. O. 78/5108).

Extract from a note written by the officiating Residency Agent at Shargah to the (٣) assistant Resident 25th January 1889 (F. O. 78/5108).

بزملائه من شيوخ الساحل العماني، ولكن الغافريين من شيوخ ذلك الساحل (الشارقة - العجمان - أم القيوين) لم يرغبوا في التحالف مع شيخ أبوظبي الهناوي رغم المحاولات التي بذلها لمقاومة العدو المشترك، بل إنهم عمدوا إلى عدم الرد على الرسائل التي بعث بها إليهم بصدد ذلك، ولم يتقدم لمساعدته سوى شيخ دبي (وهو هناوي الأصل) وقبائل بوفلاسه وبوقلاح^(١). وقد فشل زائد ابن خليفة وشيخ دبي رغما عن تعاونهما الفعال في رد ذلك الهجوم^(٢). على أن ذلك التقدم لم يلبث أن انحصر نتيجة للمساعدات الكبيرة التي أسرعت الحكومة البريطانية بتقديمها إلى حاكم أبوظبي، كما يرجع ذلك أيضا إلى الضغط الذي تعرض له قاسم بن ثاني من قبل السلطات البريطانية في الخليج. وقد اضطرت الدولة العثمانية عقب ذلك إلى أن تسلك الطريق الدبلوماسي بشأن مطالبتها بالعديد وغيرها من الموانئ الواقعة على ساحل قطر، ففي ١١ يوليو سنة ١٨٩١ أكد ناظر الخارجية العثمانية للسفير البريطاني في الأستانة بأن الزبارة والعديد بدخلان ضمن ولاية البصرة، وأنهما منذ وقت طويل يديرها القاسقامون والمديرون العثمانيون^(٣).

وفي ٢٦ يناير سنة ١٨٩٢ قدم ناظر الخارجية العثمانية احتجاجا آخر للسفير البريطاني في الأستانة ضد ما تقوم به السلطات البريطانية في الخليج. وفي ١١ نوفمبر سنة ١٨٩٢ بعثت الحكومة البريطانية بمذكرة إلى حكومة الباب العالي جاء فيها بأنه لما كانت سواحل الخليج تحت الحماية البريطانية فإنها لا تنظر بعين الرضى إلى تدخل الموظفين العثمانيين في شئون الخليج، وقد رد الباب العالي مصرًا على التمسك بحقوق سيادته. وفي مذكرة ثالثة بعث به سعيد باشا ناظر الخارجية العثمانية في ٢٢ أبريل سنة ١٨٩٣ إلى السير كلارفورد Clare Ford السفير

(١) Residency Agent at Shargah to the Political Agent in the Persian Gulf 7th Feb. 1889 (F. O. 78/51081).
(٢) Enclosure No. 14 of a letter to Her Majesty's Secretary for India No. 2. C. (F. O. 78/51081).

(٣) Jasim to the Political Resident in the Persian Gulf Feb. 1889 (F. O. 78/51081). (٢١)
Aide-Memoire Communicated by Tewfik Pasha, April 15, 1912. see Annex El Katr (٢٢)
Gosch & Temperley. British Documents on the origins of War vol. ٨ part II pp. 62 - 63.

البريطاني في الأستانة أشار فيها إلى أنه إذا كانت الحكومة العثمانية قد تغافلت في السنوات السابقة عن تعيين مديرين عثمانيين في الزبارة والوكرة والعديد فإن ذلك لم يكن إلا بصفة مؤقتة وبقصد منع الاحتكاك بين الدولتين الصديقتين، ولكن الحكومة العثمانية لا تزال تتمسك بحقها المطلق في السيادة على هذه المديریات^(١).

وعندما حاولت الدولة العثمانية في عام ١٨٩٦ إنشاء مخافر عسكرية في العديد وفي غيرها من الموانئ الواقعة على الساحل العماني، عارضت الحكومة البريطانية وأبلغت الباب العالي بأن السلطات البريطانية تعتقد أن إنشاء مناطق عسكرية في العديد أمر يتعارض مع نفوذ شيخ أبو ظبي الذي له حقوقا هناك. وبما يستلقت النظر أن العديد ظلت موضوعا للمباحثات بين الحكومتين البريطانية والعثمانية حتى السنوات الأولى من القرن العشرين، ففي عام ١٩٠٢ أعلنت الدولة العثمانية عزمها على ضم العديد إلى إمارة قطر غير أنها عدلت عن ذلك لاحتجاج بريطانيا، وفي عام ١٩٠٥ أبلغت الحكومة البريطانية الدولة العثمانية بأن العديد تدخل ضمن المقاطعات الإقليمية لشيخ أبو ظبي الذي يخضع للحماية البريطانية وبعد ذلك بعام واحد وصلت الحكومة البريطانية إلى اتفاق مع شيخ أبو ظبي اعترفت فيه بأن المناطق المجاورة لخور العديد تعد جزءا من أراضيها، وتعهدت من جانبها بالحيلولة دون أن تجعل أية قوة من الخارج تسيطر عليها^(٢)، وإن كان ذلك لم يحل دون عودة العثمانيين إلى السيطرة على العديد في عام ١٩١٠ مما كان مبعث اعتراض شديد من الحكومة البريطانية حتى توقيع اتفاقية ١٩١٣ وبها قبلت الدولة العثمانية الانسحاب نهائيا من هذه الأماكن وإلغاء ما بها من مديريات. وعلى الرغم من أن هذه الاتفاقية لم تأخذ موضع التنفيذ، إلا أن قيام الحرب العالمية الأولى قد أتاح الفرصة لبريطانيا لكي تطرد ما بقي من قلول القوات العثمانية من هذه الأماكن.

(١) Gooch & Temperley, op. cit., vol. x part II p. 63.

(٢) شركة الزيت العربية الأمريكية، إدارة العلاقات، شعبة البحث، عمان والساحل الجنوبي للخليج القاموس

من ص ٢٦٠ / ٢٦١.



التوسع العثماني في البحرين :

أشرنا فيما سبق إلى أنه في خلال العهد الثاني من حكم الإمام فيصل (١٨٤٣-١٨٦٥) كان النفوذ السعودي أهم ما يحق بإمارة البحرين من أخطار. ونتيجة لذلك استمر حكام البحرين يلتجأون إلى الحماية الفارسية أو العثمانية، والثابت أن عروضاً كثيرة قدمت إلى شيخ البحرين عن طريق السلطات العثمانية في البصرة تطلب اعترافه بالسيادة العثمانية، ولكن عارضت الحكومة البريطانية في ذلك على أساس ارتباط البحرين بمعاهدات معها وعلى ذلك فإنها لا يمكن أن تعترف بأية اتفاقية تهدف إلى وضع الإمارة تحت سيادة الباب العالي. على أن السيادة الفعلية للدولة العثمانية على البحرين لم تتضح إلا على عهد مدحت باشا في ولايته على العراق، أما المحاولات التي بذلتها الدولة العثمانية قبل ذلك فمن الملاحظ أنها كانت محاولات بسيطة لم يترتب عليها نتائج ذات أثر حدي. ومن الملاحظ أن الحكومة البريطانية كانت قبل حملة الإحصاء تبدي اهتماماً أكثر بمقاومة الأخطار والادعاءات الفارسية على الإمارة أكثر من محاولتها رد التحركات العثمانية التي لم تثبت فاعليتها، على أن مدحت باشا عقب سيطرته على الإحصاء بذل محاولة قوية لتأكيد السيادة العثمانية على البحرين، ولذلك كان من الطبيعي أن يحدث تصادم بينه وبين الحكومة البريطانية التي كانت لا ترحب بامتداد السيطرة العثمانية إلى ما يلي الإحصاء جنوباً بل وحتى الإحصاء نفسها، إذ إن الكثير من المصادر البريطانية تلقى اللوم على الحكومة البريطانية لتسليمها بامتداد السيطرة العثمانية على الإحصاء وإن كان من الممكن تعليل ذلك بأن الحكومة البريطانية لم تكن قد أظهرت بعد اهتمامها بهذه المناطق فضلاً عن أنها لم تكن تريد أن تثير نزاعاً بينها وبين الدولة العثمانية إذ كانت تخشى على نفوذها في الآستانة من أن يتعرض للانهدام بعدائها للدولة، ويبدو أنها بالإضافة إلى ذلك فضلت الدولة العثمانية عندما تقدمت إلى الإحصاء لتحل محل السعوديين الذين أخذت إمارتهم في التفكك عقب وفاة الإمام فيصل بشكل خشيت منه الحكومة البريطانية عدم مقدرتهم على الوفاء بتعهداتهم السابقة، وعلى الأخص تصريح الإمام عبد الله الفيصل ١٨٦٦، وإن كانت الحكومة البريطانية ما فتئت تردد بأن الضعف في الإدارة العثمانية أدى إلى استفحال خطر الفرصة مما كان عليه الحال في أي عهد من عهود السيطرة السعودية.

على أنه إذا كانت الحكومة البريطانية قد سلمت للعثمانيين باحتلال الإحساء وإبقاء حاميات عسكرية فيها إلا أن محاولتهم التدخل في البحرين أو في المناطق التي تلي الإحساء جنوباً لم تلاق النجاح المنتظر، ففقد ووجه التدخل العثماني في البحرين والذي بدأه مدحت باشا بموقف صارم وقفته البحرية البريطانية في الفترة من ١٨٧١ - ١٨٩٥، وعندما كانت تبذل المحاولات الرسمية أو غير الرسمية لتأكيد السيادة العثمانية كانت الحكومة البريطانية لا ترد في إظهار قوتها البحرية^(١).

والواقع أن اتجاه مدحت باشا لاحتلال البحرين كان يعد واحداً من المشروعات التي كان يهدف بها إلى السيطرة على شبه الجزيرة العربية وتوابعها من إمارات الخليج، فعقب نجاح حملة الإحساء في مايو سنة ١٨٧١ أرسل فرقة عسكرية إلى البحرين بقيادة عارف بك قائد بحرية البصرة لبناء ما يلزم من مستودعات الوقود اللازمة للسفن العثمانية، وفعلاً توجه عارف بك إلى البحرين وتقابل مع شيخها الذي أظهر له حفاوة بالغة وعبر عن سروره عند رؤيته للسفيتين العثمانيين (لبان وإسكندرية) والذين كان قد اصطحبهما معه في زيارته قاتلاً، «إن البحرين لم تر منذ قرنين سفناً عثمانية في هذا البحر»، ثم تبرع بما يلزم من الأراضي لبناء مستودعات الوقود اللازمة للسفن العثمانية^(٢). على أنه لم يكن الغرض من تلك البعثة مجرد الحصول على مستودعات للوقود بقدر ما كانت للعمل على جعل البحرين تابعة للتصرفية الإحساء والحصول على ولاء فعلي من شيخها^(٣).

والواقع أن مهمة عارف بك لم تقتصر على البحرين، وإنما أرسل في مهمات أخرى في الخليج العربي، وكانت البحرين إحدى الإمارات التي عرج عليها. وقد بدأ رحلته بصحبة هاتين البارجتين عن طريق قناة السويس إلى مسقط، وتفسير التقارير البريطانية إلى أن عارف بك عمد إلى تخدي السلطات البريطانية في الخليج، فذكر للقنصل البريطاني في مسقط أن أعداداً من السفن العثمانية سوف تتبعه، وأنها ستستخذ مراكز لها في الخليج، كما صرح للكونان دور

Philby, Arabia p. 161. (١)

Hayder, The Life of Midhat Pasha p. 60. (٢)

Ibid., p. 60, see also Ross to Pelly 9th Sept., 1871 (Ind. Off. Political & Secret Dept., (٣) letters from the Persian Gulf Vol. 18).



لادر Ladder قائد البحرية البريطانية في الخليج بأن عيّد السفن العثمانية المنظر وصولها تقدر بعشرة سفن. على أن عارف بك قد فشل في الحصول على ولاء من قبل تركي بن سعيد سلطان مسقط الذي رفض استقباله مما كان مبعثاً لاستيائه^(١).

وإزاء التحركات العثمانية في البحرين أثّرت مجادلات بين مدحت باشا وحكومة الهند حول وضع الإمارة، فكتب مدحت إلى اللورد مايو Mayo حاكم الهند، محاولاً تبرير موقفه بإظهار الأدلة القانونية والتاريخية التي تثبت حق الدولة العثمانية في السيادة على البحرين، ولكن اللورد مايو أصر من جهته على استقلال البحرين. ويبدو أن السبب الذي دفع مدحت باشا لذلك التفاهم السلمي أن ولاية بغداد كانت تعتمد على مصانع بومباي البحرية لاستيراد السفن التي أكثر مدحت باشا من شرائها للملاحة في الخليج وفي نهري دجلة والفرات على أمل أن تحمل محل الشركة الإنجليزية^(٢). وكان الشيخ عيسى بن علي حاكم البحرين لا يفتأ يردد مخاوفه من توقع وصول العثمانيين إلى بلاده، وعن احتمال تدخلهم في معاصات اللؤلؤ بفرضهم الرسوم على القوارب المشغلة بالصيد، وخاصة أن نافذة باشا قد فرض حول ذلك الوقت مائة قران على كل قارب يشتغل في تلك المصائد على سواحل قطر^(٣). كما أكثرت البواخر العثمانية من التردد على البحرين بحجة التزود بالماء والوقود^(٤).

والثابت أن الدولة العثمانية كانت تفكر جدياً في مد سيطرتها على البحرين وقد أكد المراقبون لأوضاع الخليج إبان هذه الفترة عن توقع وصول أربعة بواخر عثمانية للسيطرة على الجزيرة^(٥)، ونتيجة لتلك التحركات كان المقيم البريطاني في

Ross to Pelly 4th October 1871 see also Pelly to the Secretary of the Government of India 1st November 1871 Ind. Off. Political & Secret Dept., letters from the Persian Gulf Vol. 19.

(٢) صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج الفارسي من ص ١٧٠/١٧٣.

Conversation between Captain Grant and Essau Bin Ali 30th April 1871 (Ind. Off. (٣) Political and secret Dept., letters from the Persian Gulf vol. 19).

News diary 19th May 1871 (Political and Secret Dept., letters from the Persian Gulf (٤) vol. 20).

News Clipping 22nd June 1872 (Ind. Off. Political and Secret Dept., letters from the Persian Gulf vol. 21).

الخليج لا يمل من تكرار زيارته للشيخ عيسى بن خليفة حاكم البحرين مجدداً له في كل مرة التأكيدات بالحماية البريطانية ضد الخطط التوسعية التي يتتبعها العثمانيون. ومن ناحية أخرى يبدو أن الشيخ عيسى على الرغم مما أظهره في بداية الأمر من ترحيب بالعثمانيين قد وعى جيداً الدروس التي لفتها بريطانيا للشيخ المناوئين لها، فتراجع عن مساندته للدولة العثمانية، وأكد للمقيم البريطاني حرصه الثام على تأكيد المعاهدات السابقة وعلى الأخص معاهدة ١٨٦١. وبما هو جدير بالملاحظة أن الصلات كانت تتوثق باستمرار بين الشيخ عيسى والإنجليز كلما حدث تقدم عثماني^(١).

أما الدولة العثمانية فإنها لم تكف عن بذل المحاولات الكثيرة المباشرة أو غير المباشرة، عن طريق أتباعها في الجزيرة العربية وسلطانها في البصرة والإحساء، لكي يتسنى لها التدخل في شئون البحرين، وبطبيعة الحال كان ذلك التدخل مشيراً لكل من الإنجليز والفرس^(٢)، وفيما يبدو أن فارس قد وجدت في اليادة العثمانية ما يهدد نفوذها، ولذلك تركت للإنجليز مهمة مقاومة العثمانيين، ويؤكد لنا ذلك توقف مطالباتها الجديدة بالسيطرة على البحرين عقب استيلاء الأتراك على الإحساء، والمتعقب لسير المباحثات الإنجليزية الفارسية آنذاك يجد اكتفاء الحكومة الفارسية بتقديم احتجاجات واهية كانت تبعث بها إلى الحكومة البريطانية بين حين وآخر، ولم تعاود مطالبها بأثر ملحوظ إلا في أعقاب الحرب العالمية الأولى. بيد أن محاولة الدولة العثمانية السيطرة على البحرين قد أثارت بريطانيا أكثر من فارس، فبينما لم تعد مطالبة فارس بالسيطرة على البحرين إلا سبع مرات في القرن التاسع عشر وصلت المطالب العثمانية إلى سبعة عشر مرة، وفي بعض الأحيان كانت تطالب بالجزيرة مرتين أو ثلاث مرات في العام الواحد^(٣).

Philby, Arabia p. 165. (١)

Farouhy, Bahrein Islands p. 161. (٢)

(٣) يمكن تتبع المطالبات الفارسية والعثمانية على البحرين والردود البريطانية بالرجوع إلى :

Memorandum Respecting British Interests in the Persian Gulf Appendix A. by Mr. Parker "British Declaration to the Persian and Ottoman Government respecting their claims to sovereignty over Bahrein", pp. 111 - 113. (Ind. Off. Political & Secret library B. 166 Confidential 9161).

وتبرر المصادر البريطانية تدخل الإنجليز في البحرين بأنهم قد حموا الجزيرة من أن تصبح ساحة للنزاع بين الفرس والعثمانيين، إذ كانت مصائد اللؤلؤ واعتبار الجزيرة مركزاً لتلك التجارة التي كانت تقدر آنذاك بأكثر من خمسة ملايين من الجنيهات مما يحفز الرغبة في امتلاكها^(١). والواقع أن ولاية بغداد - حتى بعد رحيل مدحت باشا - لم تجد وسيلة إلا واتخذتها في سبيل تأكيد سيادتها على البحرين وغيرها من إمارات الخليج طورا بالطريق السياسي وطورا بالمؤامرات الداخلية. وقد حدث في عام ١٨٧٣ أن أدخلت بغداد بعض البحرينيين المقيمين بها في الجيش العثماني، وعندما احتج القنصل الإنجليزي في بغداد على ذلك حلت تلك المسألة حلا وسطا باعتبار أن هؤلاء المجندين ولدوا في بغداد، ومع ذلك اضطرت الدولة العثمانية إزاء الضغط البريطاني عليها أن تعلن بأنه على الرغم من ادعاءاتها المتكررة على البحرين فإنه ليست لديها أنية لاعتبار البحرينيين أتباعا لها. ولم يقتصر الأمر على احتجاج الحكومة البريطانية وإنما احتج أيضا السفير الفارسي في الأستانة ولم يجد الباب العالي إزاء الاحتجاج الفارسي إلا أن يبعث بتعليماته إلى بغداد بأن يعتبر البحرينيين الموجودين في الولاية رعایا فرسا لا يأخذ منهم زكاة أكثر مما كانوا يدفعونه من قبل^(٢).

وفي العام التالي بعث اللورد ديدلي Dudley وزير الخارجية البريطانية بمذكرة رسمية إلى السفير العثماني في لندن يقول فيها بأن مطالب الدولة العثمانية على البحرين ومحاولتها الاستيلاء عليها أو اعتبارها جزء من أقاليمها أمر لا تنظر إليه الحكومة البريطانية بارتياح^(٣). ولم تلبث بعد ذلك أن تطورت مطالب الدولة العثمانية في البحرين حينما أخذت تقوى حامياتها العسكرية في قطر وراى أن تعيد بناء ميناء الزبارة، وهو ميناء يقع على الساحل وتسيطر عليه قبائل النعيم التابعة لشيخ البحرين^(٤). ويبدو أن ذلك كان بتحريض من الشيخ قاسم بن ثاني حاكم قطر، والذي لم يكن على وفاق مع شيخ البحرين. وقد احتجبت الحكومة

Philby, Arabia p. 163. (١)

Farouqhy, Bahrain Islands p. 88. (٢)

Ibid., pp. 88 - 89. (٣)

Adamanyan, Bahrain Islands p. 80 see also Antchison, op. cit., vol. XI p. 111. (٤)

البريطانية على ذلك وأوضحت في مذكرة بعثت بها إلى الباب العالي بأنها لن تسمح بإيجام أي مركز معادي لها في الزيارة أو في أي مكان آخر. ومن ناحية أخرى احتجت باسم شيخ البحرين على أساس أن ذلك الميناء يخضع له وأن للبحرين مطالب قديمة عليه، وأن كثيرا من شيوخها كانوا يتخذون منه مقرا للحكم في خلال شهور الصيف الفائضة. وهكذا نستطيع أن نلاحظ سرعة تغير السياسة البريطانية، فقبل ذلك بسنوات قليلة (١٨٦٨) كانت قد شجعت انفصال قطر عن البحرين، كما سبق أن أوضحنا. وكان وجود العثمانيين في قطر فرصة لتحريض القبائل البدوية من بني هاجر للهجوم على البحرين ويؤخذ من التقارير المختلفة التي كان يبعث بها المقيم البريطاني في الخليج إلى حكومة الهند أن تقدم هذه القبائل كان بمساندة من السلطات العثمانية، واتضح ذلك في عام ١٨٧٤ حينما قامت عدة محاولات للهجوم على البحرين بتحريض من (يزيع بن عريعر) متصرف الإحساء الذي حاول الاستيلاء على البحرين بعد أن فشل مدحت باشا في تحقيق ذلك الهدف. على أن السفن البريطانية كانت توقف تلك المحاولات ولكنها كانت تعود من جديد من الموانئ التابعة للعثمانيين. وحول ذلك الوقت أصدرت حكومة الهند تعليماتها إلى الكولونيل روس Ross المقيم البريطاني في الخليج بأن يعمل على حماية البحرين من أي اعتداء يقع عليها من أية قبيلة أو شيخ في الخليج، كما أرسلت التعليمات إلى السفير البريطاني في الأستانة بأن يطلب من الباب العالي أن يكبح جماح قبيلة (بني هاجر) في حالة ما إذا اعتبرها واقعة تحت نفوذه. ويؤخذ من التقرير التفصيلي الذي بعث به الكولونيل روس Ross إلى حكومة الهند في ٢١ سبتمبر عام ١٨٧٤ بأن قبائل بني هاجر تحصلت على قوارب في البدعة وأنهم في الاتجاه إلى البحرين غير أن محاولتهم لم تنجح نظرا لظهور السفينة البريطانية ماي فريير May Frere. كذلك استطاعت السفينة البريطانية Hugh Rose أن ترد الهجوم الذي وجهته تلك القبائل على ميناء الزيارة. على أن تلك الحملات التي قامت بها الحكومة البريطانية وجدت معارضة شديدة من موزورس باشا السفير العثماني في لندن الذي احتج رسميا وذكر أن اثنين وعشرين فردا من قبيلة بني هاجر لاقوا حتفهم من مدافع السفن البريطانية. وعلى الرغم من تأكيد السير هنري إليوت السفير البريطاني في الأستانة بأن الحكومة البريطانية لا تنكر



سيادة الدولة العثمانية على شبه جزيرة قطر^(١)، إلا أنه أصر على أن يستع الشيخ قاسم بن ثاني وكذلك والي بغداد (رءوف باشا) عن تخريض قبائل بني هاجر في الهجوم على البحرين أو ساحل قطر وذلك استنادا إلى ما أكدته الكولونيل هيربرت Herbert القنصل البريطاني في بغداد من قيامهما بذلك الهجوم^(٢)، كما أكد السير هنري إليوت بأن الحكومة البريطانية لن تسمح إطلاقا بأن يتعرض استقلال شيخ البحرين لأي خطر، ويبدو أن ما ذكره إليوت كان بلغة حاسمة مما جعل اللورد سولسبوري يقتنع بما أدلى به السفير ووصفه بأنه احتجاج كاف^(٣).

وبينما كانت الدولة العثمانية تشجع الهجوم على البحرين كان شيوخ البحرين يردون على ذلك بمواصلة الهجوم على ساحل قطر وبالأخص على مباء الزبارة الذي يسكنه آل النعيم. وعلى الرغم من أن هذه القبيلة وغيرها من القبائل التي تكن على ساحل قطر كانت مستقلة عن البحرين إلا أن سيطرة شيوخ البحرين على تلك القبائل كانت ترتبط بقوة أولئك الشيوخ أو ضعفهم. ومما سنتلف النظر أن الحكومة البريطانية كانت إلى ذلك الوقت لا تريد أن تشبك مع الدولة العثمانية في صراع سياسي مكشوف وإنما أخذت تتحاشى ذلك بقدر الإمكان، وعلى الرغم من أنها لم تعارض السيادة العثمانية في ساحل قطر بطريق مباشر إلا أنها عملت على مناوأة العثمانيين بتحريضها لشيخ البحرين للتقدم نحو المناطق العثمانية، وتحقيفا لذلك شجع شيخ البحرين ناصر بن جبر شيخ قبيلة النعيم الموالية له والفاطنة في أطراف قطر لكي تستقر في الزبارة، وردا على ذلك زارت بعثة عثمانية ذلك الميناء، وقد عمل رئيس البعثة (حسين أفندي) على استمالة الشيخ ناصر لكي يعلن ولاءه للدولة ولكنه رفض ذلك رفضا باتا وطلب مددا من البحرين، وحين طلب الشيخ عيسى بدوره مساعدة الحكومة البريطانية تردد المقيم البريطاني في تقديم المساعدة له، وعلل ذلك بأن الحكومة البريطانية لا

Goesh & Temperley, op. cit., vol. 8 part II Aide Memoire communicated by Tewfik (C) Pasha pp. 62 - 63 Annex El Kutr.

Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf, Part II pp. 29 - 32 (٢) Derby to Elia 6 - 3 - 1876 (F. O. 78/5108).

Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf, Part II pp. 29 - 35 (٣) (F. O. 78/5108).

تملك الحق في حماية القبائل المقيمة في قطر وأنه ليس للشيخ عيسى أن يتنظر أن تتدخل بريطانيا في أمور يحوطها الشك. كذلك رفض المقيم البريطاني أن يسمح لشيخ البحرين بإقامة تحصينات في الزبارة لحماية حلفائه من آل نعيم في حالة تعرضهم لهجوم يقع عليهم من القبائل المجاورة، على أن هذا الموقف سرعان ما تغير على أثر ظهور خطر جديد تمثل في اتجاه الأتراك لضم البحرين بحجة الانتقام من الشيخ عيسى بن علي الذي قدم مساعدات للأمير عبدالرحمن الفيصل عقب فراره من أسره في بغداد، وكان هذا الأمير على علاقات سيئة مع الحكومة العثمانية. وعلى الرغم من دفاع بريطانيا لدى الحكومة العثمانية عن حاكم البحرين مؤكدة أن عبدالرحمن الفيصل اتخذ له ملجأ في البحرين ولم يجد هناك أكثر من مظاهر الكرم العربي المعتاد وأنه ليس هنالك ما يستدل منه على أن شيخ البحرين قد نقض حياده في الصراع العثماني السعودي، إلا أن الحكومة العثمانية أضرت على إرسال حملة تاديبية إلى البحرين، وهكذا وجدت حكومة الهند أنه من الضروري التراجع عن خططها المهادنة، ويتضح ذلك من مذكرة بعثت بها إلى حكومة لندن جاء فيها «أن شيخ البحرين يعتمد اعتمادا كليا في الحماية علينا ويتقبل تعليماتنا ونصائحنا وقد اتجهنا في الوقت الحاضر إلى تعزيز قوته البحرية وسمحنا له بأن يعزز حلفائه من آل النعيم في الزبارة»^(١).

ولم يلبث أن تآزم الموقف في العام التالي (١٨٧٥) عندما أرسلت السلطات العثمانية في البصرة الشيخ ناصر بن مبارك زعيم قبيلة بني هاجر لتحصيل الزكاة المستحقة للدولة من قبيلة النعيم في قطر، وكان هذا الشيخ مناوئا لحاكم البحرين، وكان يعمل لحساب الأعضاء المنفيين من بيت آل خليفة، وقد وجد تأييدا كبيرا من قاسم بن ثاني ومن العثمانيين الذي وجدوا أن الفرصة أصبحت مهيأة لهم للتدخل في شئون البحرين^(٢).

(١) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf, Part II pp. 29 - 35 (P. O. 78/5108).

(٢) Guuch & Temperley, op. cit., vol. x part II pp. 62-65 Aide - Memoire communicated by Tewfik Pasha Annex - El Katr.



وفي ١٥ نوفمبر سنة ١٨٧٥ تمكن ناصر بن مبارك بمعاونة قاسم بن ثاني من الاستيلاء على ميناء الزبارة، وعلى الفور طلبت حكومة الهند من الكولونيل روس بأن يقوم بالسفينة تيزر Teazer لرد ذلك الهجوم، وأعطته الصلاحية النامة للمحافظة على الهدنة البحرية في الخليج، وقد اشترك الشيخ عيسى بن علي مع الكولونيل روس في ذلك الهجوم سعلا ذلك بأنه إذا تم لأعدائه (قاسم بن ثاني وناصر بن مبارك) الاستيلاء على الزبارة فسوف تصبح البحرين معرضة لهجمات مفاجئة، وأكثر من ذلك فإن فشل في مساعدة قبائل النعيم سوف يجعل منهم بمثابة أعداء له، وعلى أثر ضرب الزبارة قامت السفينة البريطانية بنقل الكثير من الشيوخ الذين كانوا قد كلفوا من قبل السلطات العثمانية بتحصيل الزكاة ومعظمهم من قبيلة بني هاجر.

وعلى الرغم من الفصف الذي تعرضت له الزبارة فقد رفض قاسم بن ثاني الاقتراح الذي قدمه له شيخ البحرين والذي يتضمن تأسيس مستوطنة هناك، وأن تقر الأمور بين الإمارات حيث أعلن التمسك بتبعيته للباب العالي، وعندما احتجت الدولة العثمانية إزاء تدخل السلطات البريطانية في شبه جزيرة قطر أنكر السير هنري إليوت السفير البريطاني في الأستانة هذا التدخل، وأكد لناظر الخارجية العثمانية أنه من المحتمل أن السفينة الإنجليزية التي هاجمت الزبارة كانت تقوم بحفظ الأمن في الخليج^(١).

كما حاولت وزارة الخارجية البريطانية أن تخفف من الأثر الذي نتج عن ضرب الزبارة، فذكر اللورد دربي إلى مودروس باشا السفير العثماني في لندن بأن ضرب الزبارة لا يعنى أبدا انتقاما للنفوذ العثماني في شبه جزيرة قطر. وعقب ذلك أخذت السلطات العثمانية تضع العراقيل أمام شيخ البحرين، ففي نوفمبر سنة ١٨٧٥ طلب منه حاكم الإحساء أن يدفع التعويضات المستحقة على رعاياه من التجار، وقد نصح المقيم البريطاني شيخ البحرين بأن يسوى هذه الأمور بهدوء، ووافقت حكومة الهند على هذه السياسة وطلبت من المقيم البريطاني في الخليج أن يواظب على نصيح شيخ البحرين باتخاذ موقف هادئ، ولكنها أشارت من ناحية

Church & Temperley, op. cit., vol. x part II pp. 62-65 Aide - Memoire (1)
Communicated by Tewfik Pasha Annex - El Kan.

أخرى أنه إذا ما حدث من حاكم الإحصاء عدم اقتناع أو ظهرت منه بوادر عدوانية فإنه يمكن التدخل في هذه الحالة طبقا للمادة الثالثة من المعاهدة الموقعة مع شيخ البحرين في ٣١ مايو سنة ١٨٦١ والتي تقضي بحماية بريطانيا لممتلكات شيخ البحرين^(١).

وحدث بعد ضرب الزبارة بثلاث سنوات أي في عام ١٨٧٨ أن تمكن ناصر بن مبارك زعيم بني هاجر من تجميع قوة من البدو ومهاجمة الميناء وتحطيم ما به من قلاع. ونتيجة لذلك خشى الشيخ عيسى على مركزه في البحرين فقامت بعض السفن التابعة له يفودها ضابط إنجليزي بالتحرك إلى شبه جزيرة قطر وتمكنت من رد ذلك الهجوم، وبرر المقيم البريطاني ذلك التصرف بأنه في نطاق الالتزامات المنصوص عليها في المعاهدات التي عقدها بريطانيا مع شيوخ البحرين^(٢).

والواقع أن السلطات البريطانية كانت قلقة من التحركات التي كان يقوم بها الشيخ ناصر بن مبارك، وكان قد اتخذ من ساحل قطر منطقة لنفوذته ولتهديده إمارة البحرين بوجه خاص، وكان يمت بصفة فراية إلى الشيخ محمد بن خليفة الذي أجبرته السلطات البريطانية على التخلي عن حكم البحرين عام ١٨٦٨، كما كان من ناحية أخرى يمت بصفة مصاهرة إلى الشيخ قاسم بن ثاني حاكم البدعة، وقد ثبت أن السلطات العثمانية كانت تمنح ناصر راتبا شهريا وتتخذ منه أداة لتوطيد سيطرتها على ساحل قطر والبحرين.

وحدث في ديسمبر سنة ١٨٨٠ أن استطاع ناصر بن مبارك تجميع قوة قوامها عدة مئات من البدو وتمكن بها من احتلال الرويس على ساحل قطر، وقد عمل الكولونيل روس على تحذير الشيوخ المحليين من مساعدته. كما استلقت الكولونيل هربرت المقيم البريطاني في بغداد نظر السلطات العثمانية إلى ضرورة العمل على منعه من إثارة الفوضى ومن خرق الهدنة البحرية، ومع ذلك لم تؤد تحركات ناصر في هذه المرة إلى نتيجة حاسمة واضطر للانسحاب إلى قطر بعد فشله في تجميع قوة بحرية مناسبة.

Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf, part II pp. 29 - 33 (١)
(F. O. 78/5108).

Farouhy, op. cit., p.90. (٢)



وفي يناير عام ١٨٨١ كتب الشيخ ناصر إلى المقيم البريطاني بأن لديه عدة طلبات من أناس كثيرين في البحرين يعرضون عليه المجيء وذكر للمقيم أنه على الرغم من إهماله لتلك الدعوة في الماضي إلا أن الظروف الآن تبدو ملائمة له للتقدم صوب البحرين، وأنه يأمل أن تساعد الحكومة البريطانية في ذلك. وبطبيعة الحال لم يتلق ناصر رداً على رسالته هذه، وقد دفعه ذلك إلى أن يكتب للشيخ قاسم بن ثاني في فبراير عام ١٨٨١ بأن يسمح له باستخدام موانئ قطر مركزاً للهجوم على البحرين، وعلى الرغم من أن ذلك الخطاب بعث به قاسم إلى المقيم البريطاني في الخليج وأعلن إخلاء مسؤوليته عن جميع ما يرتكبه ناصر إلا أن روس Ross كان يعتقد أن كلا من الاثنين يعملان بالتعاون، ولذلك وجه تحذيراً إلى الشيخ قاسم بأن أي هجوم يرتكبه ناصر ضد البحرين سيعد هو مسئولاً عنه، وقد ثبت من التقرير الرسمي الذي كتبه المبعوث الذي أرسله الكولونيل روس للتحقيق مع كل من قاسم وناصر بأن الأول غير مخلص في إعلاته بأنه غير قادر على كبح جماح ناصر وأكد أن الشيخ ناصر بن مبارك بالإضافة إلى أخذه راتباً شهرياً من الحكومة العثمانية فإنه كان يتلقى دوماً تحريضاً من السلطات العثمانية في الخليج بالهجوم على البحرين، ونتج عن ذلك أن قررت حكومة الهند تأكيد وجهة نظرها في أمرين:

الأول : إبلاغ قاسم بأنه هو المسئول الأول عن أي اعتداء يقع على البحرين.

والثاني : إبلاغ السلطات العثمانية عن طريق المقيم البريطاني في بغداد بأنها مسئولة عن أي هجوم تتعرض له البحرين من المناطق التي تسيطر عليها الدولة العثمانية^(١).

وحول ذلك الوقت رسمت حكومة الهند محاور سياستها في الخليج لمواجهة التوسع العثماني والتي نستطيع أن نجملها فيما يأتي :

أولاً : استمرار قيامها فيما أسمته بواجبها في حماية الخليج وحراسته وإبقاء السلام في مياهه.

ثانياً : معارضة بريطانيا لظهور أية سفينة عثمانية في مياه الخليج جنوب ميناء العقير.

(١) Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf, part III pp. 22.

ثالثا : عدم الاعتراف بأية سيادة عثمانية على الخليج أو سواحل الجزيرة العربية تحت أية ادعاءات سواء كانت تاريخية أو عفائية باعتبار أن هذه الأماكن كانت من الممتلكات التابعة للخلافة الإسلامية^(١).

إثارة بريطانيا مصالح البحرين في قطر لمقاومة التوسع العثماني في الخليج العربي :

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية قد سلمت بامتداد السيادة العثمانية على بعض أجزاء من شبه جزيرة قطر إلا أنها سرعان ما أدركت ما تهدف إليه الدولة من توسع، ومن ثم أصبحت حريصة على ألا تعترف بأي مركز للأتراك في شبه الجزيرة ولهذا أثارت موضوع مصالح البحرين فيها باعتبارها مبررا تستند إليه في مقاومة السيادة العثمانية^(٢). وقد ساعدها على ذلك أن مغاصات اللؤلؤ في قطر ظلت في أيدي تجار البحرين حتى بعد أن استولت الدولة العثمانية على قطر^(٣).

وقد يكون من المناسب في هذا المقام أن نعرض لمطالب البحرين في قطر، لما لهذا الموضوع من علاقة بالتوسع العثماني في الخليج. فالمعروف أنه عندما احتل العثمانيون الإحياء أصبحت هذه المتصرفية تمتد إلى الجنوب حتى مواجهة البحرين، وقد وضعت حاميات عثمانية على طول الساحل في القطيف والعضير والبدعة، وتم تعيين قاسم بن ثاني قائمقاما على قطر وعقدت هذه الأماكن تابعة لمتصرفية الإحياء^(٤). وبطبيعة الحال كان هذا الوضع مخالفا تماما لعلاقة بريطانيا بهذه الإمارة الناشئة «إمارة قطر»، وكان تقديم قاسم بن ثاني ولاء للدولة العثمانية مناقضا لأولى المعاهدات التي عقدها أبوه محمد بن ثاني مع بريطانيا في عام ١٨٦٨، ولذلك اتجهت الحكومة البريطانية لمناوئته وتشجيع حاكم البحرين على الاستيلاء على إمارته باعتبار أن شبه جزيرة قطر كانت تعد من الممتلكات التابعة

Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf, part I pp. 3 - 9 (F. (١) O. 78/5108).

Ibid., p. 29. (٢)

(٣) المظفر عدد ٧٤٦٩ في ٢٠ / ١٠ / ١٩١٣.

Aitchison, op. cit., vol. x pp. 100 - 101. (٤)



للبحرين حتى عام ١٨٦٨، ويستدل من ذلك أنه لم يكن لبريطانيا أى اتصال سابق بشيوخ قطر الذين كانوا يدفعون زكاة سنوية لحاكم البحرين فضلاً عن أن معظم سكان قطر كانوا ينتسبون إلى «العتوب» وهى نفس القبيلة الحاكمة فى البحرين، ويبدو أن سكان قطر لم يكن لهم نشاطا بحريا يستوجب تدخل بريطانيا، ويمكن ملاحظة ذلك فى الاتفاقيات التى وقعتها بريطانيا مع شيوخ البحرين، فرغما عن أن معاهدة عام ١٨٢٠ لم تنص صراحة على قطر باعتبار أنها تابعة للبحرين إلا أن معاهدة ١٨٣٥ ذكرت بعض قبائل قطر، وفى التعديل الذى أدخل على اتفاقية عام ١٨٤٧ لمكافحة تجارة الرقيق فى مايو عام ١٨٥٦ اعترف محمد بن خليفة أن مسئولياته تشمل أراضى أو أى مكان آخر يخضع لسلطته دون تحديد. كما جاء فى مقدمة اتفاقية عام ١٨٦١ أن محمد بن خليفة يحكم البحرين، غير أن المادة الثالثة تذكر البحرين ونوابعها فى الخليج. ولم يحاول شيوخ قطر حتى منتصف القرن التاسع عشر الاستقلال عن البحرين، ولكن ابتداءً من ذلك الوقت بدأت تظهر حركات صريحة تهدف إلى الاستقلال. ويبدو أن رأس الأسرة التى لا تزال تحكم إلى الآن فى قطر واسمه (ثانى) قد ظفر لنفسه ولقبيلته «المعاضيد» ببعض السلطة فى المنطقة المجاورة للبدع «الدوحة» وبعد وفاته اعتنق ابنه محمد الدعوة الوهابية وبهذا ازداد نفوذه. وفى أوائل عام ١٨٦٣ أصبح لمحمد بن ثانى بعض الحق فى ارتفاع الشأن عن غيره من الشيوخ باعتباره كبير جباة الزكاة السنوية التى كانت تدفع للبحرين، غير أنه من الملاحظ أن سلطته كانت ضئيلة خارج البدع وأنه قد جرى العرف بأن يسوى الزعماء المحليون شئونهم فى قراهم. وكانت سلطة شيخ البحرين محمد بن خليفة قائمة على أولئك الشيوخ جميعاً؛ وفى عام ١٨٦٣ عين محمد بن خليفة أحد أفراد أسرته ثانياً عنه فى قطر، وعندما وصل ذلك النائب أبعد زعيم الوكرة المحلى وقام بأعمال تصفية نفرت منه السكان، فاضطر أن يعود إلى البحرين بعد عامين أو ثلاثة، وفى ذلك الوقت ناشد أهالى قطر الإمام فيصل ابن تركى أن يقدم لهم عوناً ضد البحرين^(١).

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية، إدارة العلاقات شعبة البحث - عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي
ص ٢٩٣ - ٢٩٦.



وعندما اغتصب الشيخ قاسم بن ثاني السلطة من أبيه محمد بن ثاني عام ١٨٦٨ قام يدعو العشائر كلها إلى الاستقلال فلبت دعوته، وبعد موافق برية وبحرية مع أهل البحرين حازت قطر على استقلالها وكادت تستولي على البحرين، ولما كانت سياسة الحكومة البريطانية منع قطر من الهجوم على البحرين فقد تدخلت في الأمر وضربت ميناء الزبارة ومنعت القطارة عن التوسع، ثم أرضتهم بأن فصلت شبه جزيرتهم عن البحرين، وكان ذلك من ناحية أخرى موافقا لسياسة التفكيك التي جرت عليها بريطانيا. ويمكن أن يسجل عام ١٨٦٨ على أنه العام الذي انفصلت فيه شبه جزيرة قطر رسميا عن حكومة البحرين مع وجود سيطرة اسمية تتمثل في دفع قدر من الزكاة، وقد وافق الشيخ محمد بن ثاني بموجب المعاهدة التي وقعتها معه بريطانيا عام ١٨٦٨ على أن يمنع عن خرق السلم البحري وعلى صون جميع العلاقات التي ظلت قائمة بينه وبين حاكم البحرين حتى ذلك الوقت وأن تحال جميع المنازعات إلى المقيم البريطاني في الخليج. وثمة وثيقة أخرى مؤرخة في اليوم التالي لتوقيع تلك الاتفاقية حددت مقدار الزكاة التي يدفعها تسعة من زعماء قطر وعينت محمد بن ثاني وكيلًا يتولى جميع هذه الزكاة وتسليمها إلى حاكم البحرين، وقد وقعت هذه الاتفاقية في ١٣ سبتمبر عام ١٨٦٨ وقد جاء فيها «نتعهد نحن شيوخ قطر الموقعون على هذه الاتفاقية بأن ندفع لشيخ البحرين على بن خليفة مبلغا من المال سنويا»، وعينت الاتفاقية محمد بن ثاني المقيم في الدوحة وكيلًا يتولى جمع هذه الأموال وتسليمها للمقيم البريطاني وعن طريقه يتم توصيلها إلى شيخ البحرين.

ويذكر أيتشيسون Aitchison أن زكاة قبائل قطر دفعت خلال عامين بعد ذلك^(١)، على أنه لا يوجد في مجموعة أيتشيسون اتفاق ذكرت بعض المصادر أنه عقد في شهر أبريل من العام التالي، أي بعد ستة أشهر من توقيع تلك الاتفاقية، وهو موجود ضمن محفوظات حكومة الهند، وفيه اتفق ممثلو حاكم البحرين ومحمد بن ثاني وزعماء قطر الآخرون على أن يدفع كل عام مبلغ ٩٠٠٠ قران لحساب جميع المطالب من قطر، وعلى أنه يدفع لراشد بن جسر النعيمي ٤٠٠٠ قران من هذا المبلغ مقابل حماية قطر، على أن يؤخذ إيصال منه ويسلم عن طريق المقيم إلى شيخ البحرين، أما الباقي وقدره خمسة آلاف قران فهو لحساب الزكاة

Aitchison, op. cit., vol. ٨ p. ٢١٩. (١)

المستحقة لأل سعود، وعندما أحال بلى المقيم البريطاني في الخليج هذا الاتفاق إلى رؤسائه في حكومة الهند قال إن خمسة آلاف تدفع آخر الأمر إلى الحكومة السعودية، وأن هذا الدفع لا يؤثر في استقلال قطر عن البحرين، بل مساهمة ثابتة من جانب قطر في المبلغ الإجمالي الذي يستحق دفعه عن البحرين وقطر مجتمعين رغبة في صون حدودهما ضد أي هجوم يقوم به البدو من النعيم أو من السعوديين، كما قصد به منع الاعتداءات وخصوصاً في مواسم صيد اللؤلؤ، وبفهم من ذلك أن الحكومة البريطانية كان لا تمنع في دفع أموال للسعوديين من جانب إمارات الخليج دراءاً لأخطار توسعهم. وأكد (بلى) في نفس رسالته التي بعث بها إلى حكومة الهند أن محمد بن خليفة سيعمد إذا ما أتاحت له الفرصة إلى إساءة استعمال سخاء الحكومة البريطانية في سماحها له بالعودة إلى البحرين، وقد صدق ما تنبأ به (بلى)، فبعد ذلك ببضعة أشهر نال محمد بن خليفة مساعدة أسداها من قطر أحد زعماء بني هاجر ويدعى ناصر بن مبارك، فهاجم قوات أخيه على حاكم البحرين وهزمها وقتل على في المعركة، وقد وصلت نتيجة لذلك قوة بحرية بريطانية لتعيد الأمن إلى نصابه ونصب عيسى بن خليفة حاكماً على البحرين^(١).

وفي عام ١٨٧١ اغتتم الشيخ قاسم بن ثاني فرصة وصول العثمانيين للإحساء فأراد التخلص من قيود تعهدات أبيه محمد بن ثاني مع الحكومة البريطانية والتخلص بالتالي من دفع الأموال المفروضة على قبائل قطر لشيخو البحرين فأعلن خضوعه للدولة العثمانية ورحب مدحت باشا بقاسم بن ثاني إذ كان يخشى من محمد بن ثاني وكان معتنقاً الدعوة الوهابية من أن يعمل على شد أزر السعوديين بالإضافة إلى خضوعه للإنجليز، وفي يوليو ١٨٧١ عينه مدحت باشا قائمقاماً على قطر، وأنشأ في الدوحة محطة للمفحم ومرسى للسفن، كما أقام حامية عثمانية في البدعة^(٢) مما كان مثار احتجاج الوكيل البريطاني في بغداد الذي بعث إلى مدحت باشا يذكره بأن ذلك العمل مخالف للتأكيدات التي سبق أن أدلت بها الحكومة العثمانية. وفي إجابة مدحت باشا على ذلك ذكر أن التأكيدات المشار إليها صدرت خاصة بالبحرين^(٣)، ومع ذلك فإن البحرين من نوابغ نجد أيضاً

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية إدارة العلاقات شعبة البحث. عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ص ٢٩٣ - ٢٩٦.

Foreign Office - Handbook No. 67, the Persian Gulf P.46. (٢) Herbert to Midhat 17th. July 1871 (Ind. Off. Political and Secret Dept., Letters from (٣) the Persian Gulf No. 43 - 44 vol, 16.)



ولكنه وعد بعدم التدخل في البحرين حتى يسوى الموضوع الخاص بها بين الحكومتين^(١)، ومن ناحية أخرى أدى تدخل العثمانيين في قطر إلى إخراج بالغ لمركز محمد بن ثاني الموالي للإنجليز وعندما ذهب الماجور سيدنى سميث Smith لمساعد المقيم البريطاني في الخليج إلى قطر للتحقيق في هذا الموضوع ذكر أن قاسم ابن ثاني يرفع الراية العثمانية بينما لا يزال محمد بن ثاني يرفع راية الصلح البحري^(٢)، وذكر أيضا أن في مقابلة أجراها مع قاسم بن ثاني زعم له الأخير أن بعثة عثمانية برئاسة شيخ الكويت عبدالله بن صباح وصلت إلى البدعة وقدمت له رسالة من الحكومة العثمانية تطلب تعيينه قائمقاما وإقامة حامية عسكرية في بلاده وأنه سيتعرض لتهديد عسكري إذا لم يوافق على ذلك وحفاظا للمسلم فقد قبل العروض العثمانية لأنه لم يجد حماية بريطانية كافية^(٣). والواقع أن قاسم بن ثاني قد قبل رفع الراية العثمانية^(٤)، وواضح في سوات كثيرة على دفع ضريبة الدخل لتتصرف الإحياء. وعلى أثر هذه التحركات حاولت الحكومة البريطانية أن توقف التدخل العثماني فذهبت إحدى السفن الحربية إلى مياه قطر وقدم فائدها باسم شيخ البحرين عدة مطالب على شبه الجزيرة، وإزاء ذلك اعتمد القطرانة على تبعيتهم للدولة العثمانية وأعلنوا رفضهم القاطع لادعاءات شيخ البحرين. وهذه الحادثة أدت بمدهت باشا إلى أن يطلب رسميا وكتابة عن طريق القنصل البريطاني في بغداد توضيحا عن هذا الموضوع، وفي نفس الوقت بعث باحتجاج على تدخل السفن الإنجليزية في المياه الإقليمية لقطر. وعندما أنكر القنصل البريطاني هذا التدخل أرسلت الدولة العثمانية احتجاجا للحكومة لندن على التهديدات البريطانية للمقاطعات الخاضعة للسلطان في الخليج^(٥).

Midhat to Herbert 17th July 1871 (Ind. Off. Political and Secret Dept., Letters from (1) the Persian the Gulf vol. 12).

Smith to Pelly 20th. July 1871 see Pelly to the Secretary to the Government of India (2) 14 th. August 1871 (Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf vol. 18).

Smith to Pelly 21th 1871 (Ind. Off. Political & Secret Dept., Letters from the (3) Persian Gulf vol. 18).

Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf part IX pp. 35 - 37 (4) (F. O. 78/8108).

Guschi & Temperley, British Document on the Origins of War vol. X Part II, Aide (5) Memoire Communicated by Tewfik Pasha annex El Kahr pp. 62 - 63.

وقد أوضح اللورد جرانفيل Granville وزير الخارجية البريطانية للسفير العثماني في لندن بأن على حكومة الباب العالي أن تتأكد بأنه ليس من رغبة حكومة صاحبة الجلالة التدخل في شئون الخليج إلا فيما يحفظ الأمن والسلام طبقا لنصوص المعاهدات الخاصة بذلك^(١).

وردا على المظاهرات البحرية البريطانية أرسل مدحت باشا أحد الضباط العثمانيين ويدعى عمري بك الذي أبحر بالسفينة آشور بغرض حماية سكان قطر ضد الاعتداءات الموجهة أو المحتمل حدوثها من جانب البحرين^(٢)، وفي نفس الوقت قامت الباخرة (اسكندرية) بالاشتراك مع إحدى السفن الإنجليزية بعدة جولات على ساحل قطر للتحقيق في أعمال القرصنة والمشاكل القائمة هناك، وقد ثبت أن ضريبة الدخل السنوي التي تدفعها قبائل قطر للدولة العثمانية تصل إلى عشرة آلاف قران^(٣). والواقع أن قاسم بن ثاني على الرغم من ترحيبه بالعثمانيين والاعتماد عليهم في توطيد سيطرته في قطر إلا أنه مع ذلك استمر أقرب ما يكون إلى التردد في علاقته بكل من بريطانيا والدولة العثمانية، فالتاب أنه حاول في بعض الأحيان الحصول على حماية الإنجليز له، ولكن الحكومة البريطانية لم تستجب له، بل على العكس كانت تعتمد إلى الضغط المتكرر عليه، ومن المؤكد أنها انتهزت فرصة مناوئته للتجار الهنود وإجبارهم على مغادرة البدعة حتى تتخذ من ذلك سببا من أسباب العداء بينها وبين قاسم. ففي عام ١٨٨٢ أرغمه المقيم البريطاني على دفع غرامة قدرها ٨,٠٠٠ روبية تعويضا عما حدث من تعدى علىمتلكات التجار الهنود، وفي عام ١٨٨٧ ألزم بدفع غرامة أخرى بحجة اشتراكه في عمل من أعمال القرصنة الموجهة ضد بعض سفن البحرين.

ويمكننا أن نفرق بين مرحلتين مرت بهما سياسة قاسم بن ثاني :

(١) Farouqy, Bahrain Islands pp. 87 - 88.
(٢) Gooch & Temperley, op. cit., vol. x Part X Aide - Memoire communicated by Tewfik Pasha Annex - El Kahr pp. 62 - 63.

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية، إدارة العلاقات شعبة البحث - عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي



المرحلة الأولى :

وتتسم بتردد ظاهر في سياسته فتارة كان ينجه إلى الدولة العثمانية لتناوأة الإنجليز في البحرين، وتارة كان يلجأ إلى الحماية البريطانية ليتخلص من ضغط العثمانيين المتزايد عليه وقد استمرت هذه المرحلة من عام ١٨٧١ إلى عام ١٨٩٣ وفي عام ١٨٧٦ زار الدوحة ضابط بريطاني في الخليج وقد ألح عن مدى ما يعانيه قاسم من فساد الإدارة العثمانية وذكر أن شيوخ آل ثاني الذين رحبوا بالاحتلال العثماني اعتقاداً منهم أنه وسيلة لتعزيز كيان الحكم البريطاني قد ضاقوا به الآن ذرعاً^(١).

وفي عام ١٨٧٧ اتجه قاسم إلى طرد العثمانيين من البدعة وتوطيد مركزه بالالتجاء إلى الحماية البريطانية، ويبدو أن السبب الذي دفعه إلى ذلك ظهور رغبة من جانب العثمانيين في تشديد قبضتهم ومحاولتهم تأسيس دائرة مكوس جبركية نتيجة لمطالب تقدم بها التجار الفرس إلى متصرف الإحساء وفيها أوضحوا مدى إرهاب قاسم لهم بالضرائب، ولذلك أخذ قاسم يعمل على تدبير حوادث اعتداءات حتى يسبب الدعر للسلطات العثمانية ويشيها عن إنشاء دائرة المكوس المشار إليها، ولعله كان يهدف إلى أبعد من ذلك وهو تحطيم البدعة وإلحاق سكانها حتى يضطر الأتراك نتيجة لذلك إلى الانسحاب منها فيعود إلى حكمها كشبح مستغل وتنفيذاً لتلك الخطة هرب من البدعة إلى رأس الزعين على بعد ثمانية أميال من الساحل^(٢). وطلب من المقيم البريطاني حمايته وإخلاء مسؤوليته عما يحدث في قطر أو ما يفعله سكانها ويقرر مسؤولية الدولة العثمانية عنها متنازلاً عن لقيه كقائمقام على قطر^(٣).

والثابت من تقارير السلطات البريطانية في الخليج أن ما فعله قاسم كان

(١) المصدر السابق، ص ٢٩٣ - ٢٩٦

Russ to the Secretary to the Govt. of India 25th July 1877 Enclosure No. 5 and a letter (٢) to Her Majesty's Secretary of State for India No. 2 c. 14th December 1887 (F. O. 78/5108).

Jasim Bin Thani to the Political Resident in the Persian Gulf 24th May 1877 (F. O. (٣) 78/5108).

مجرد حيلة هدف بها الإيقاع بالسلطات العثمانية فقد عكف على تدبير المؤامرات وإثارة الفوضى من مكان فراره في رأس الزعين وساعده في ذلك كل من أخيه أحمد بن ثاني وابنه خليفة وكانا قائمين في البدعة. على أن الحكومة البريطانية لم توافق على ما ذهب إليه قاسم كما كان يتوقع، فرفضت تقديم الحماية له، ومن ناحية أخرى عدته مسئولاً عن إثارة الفوضى وتحريض رعاياها الهنود للاعتداءات، وفي نفس الوقت أصدرت حكومة الهند تعليماتها إلى السفينة سفنكس Sphinx لاستطلاع الحالة في قطر والعمل على سحب الرعايا الهنود^(١)، وكلف قائد البحرية البريطانية في الخليج بأن يعزز القوات البحرية في البحرين وتحميل مسئولية ما يحدث للشيخ قاسم بن ثاني^(٢).

ويمكننا أن نسأل هنا عن مغزى هذا الموقف الذي اتخذته الحكومة البريطانية ضد قاسم؟ وللإجابة على ذلك نقول: إنه من المؤكد أن الحكومة البريطانية خشيت أن يترتب على تحميلها للسلطات العثمانية تبعة هذه الفوضى من تأكيد حقوق سيادتها على ساحل قطر ولذا ائتمت أن تستمر على الاعتراف بقاسم والتعامل معه مباشرة.

وبما كان قاسم يبذل كل ما في وسعه لتدبير هذه المؤامرات انتهز أخوه أحمد الفرصة ليظهر أمام السلطات البريطانية بمظهر المحب للأمن، والواقع أنه كان يهدف بذلك إلى الوصول إلى الحكم، فعمل على حماية الرعايا الهنود. ومع ذلك استمر قاسم في الاعتماد على ابنه خليفة في إثارة الفوضى، وقد حدثت اعتداءات كثيرة على الفرس سببها قبيلة بنو هاجر، وقد تقدم فتح علي خان حاكم لارستان بشكوى ضد قاسم إلى المقيم البريطاني في الخليج تتضمن المطالبة بالتعويضات اللازمة^(٣). ومع ذلك استطاع قاسم أن يستمر في تدبير حوادث الفوضى في قطر حتى أن رئيس دائرة المكوس الجمركية العثمانية رفض أن يتقلد منصبه^(٤).

Ross to the Secretary to the Govt. of India 15th July 1887 No. 150 (F. O. 78/5108) (١)

Ross to the Government of India 25th July 1887 No. 160 (F. O. 78/5108) (١)

Report From Hakim (Native Agent) to the Political Resident 20th July 1887 (F.O. (٢) 78/5108).

Despatch from one of the Native Agents to the Political Resident in the Persian Gulf (٤) 16th July 1887 (F.O. 78/5108).



ويستدل من التحقيقات التي قامت بها البحرية البريطانية على ساحل قطر أن القوضى كانت شائعة عقب مغادرة قاسم للبدعة ولم يكن فى وسع الحامية العثمانية الضعيفة أن تفعل شيئا، ووقعت الكثير من حوادث السلب وتحت هذه الظروف قامت الباخرة لورنس Lawrence فى أغسطس عام ١٨٨٧ بسحب جميع الرعايا اليهود من قطر إلى البحرين^(١). وحملت الحكومة البريطانية الشيخ قاسم بن ثانى تبعه جميع التعديبات التي تعرض لها الباتيان والبحارنة والفرس، وقد أشار الشيخ عيسى بن على حاكم البحرين بصفة خاصة إلى كثرة اعتداءات قبيلة بنى هاجر وانهم الشيخ قاسم بإثارتها وذكر أن هذه القبيلة آخذة فى القوة لعدم وجود سلطة تكبح جماحها وأكد أنه ليس ضعيفا لكي ينتقم منها ولكنه لا يفعل ذلك إرضاء للحكومة البريطانية، وإن كان يصر على ضمان حماية رعاياه وسلامتهم أو الإذن له بمعاينة أولئك المعتدين^(٢).

ونتيجة لاستمرار حوادث الإعتداءات فى قطر طلب الكولونيل روس Ross انقيم البريطانى فى الخليج من الشيخ عيسى بن على الحجز على ممتلكات قاسم فى البحرين وأن يقوم بالإستيلاء عليها من وكيله المدعو عبدالرحمن بن عبيدان، كما طلب روس من الشيخ عيسى الاحتفاظ بما يصدره حتى تصل تعليمات من حكومة الهند^(٣). وقد استجاب عيسى بطبيعة الحال وصادر تسعة صناديق من اللؤلؤ قدرت بمبالغ طائلة^(٤).

ويبدو أن الشيخ عيسى انتهز فرصة الأحوال المضطربة فى قطر لكي يحقق أمله فى السيطرة على المشيخة كما انتهز أيضا فرصة محاولة العثمانيين انتزاع مقاليد الحكم من قاسم بن ثانى إلى ناصر بن مبارك لكي ينمى إلى علم السلطات البريطانية فى الخليج بعدم جدوى إحلال ناصر محل قاسم، ونعهد بأنه إذا ما

Telegram Dated 15th August 1887, From Resident to the Foreign Secretary to the Govt. of India (F.O. 78/5108).

Essau Bin Ali to Ross 11th August 1887 (F.O. 78/5108) (١)

Ross to Essau Bin Ali 14th 8/1887 (F.O. 78/5108) (٢)

Essau to Ross 19th August 1887 (F.O. 78/5108) (٣)



عاونته الحكومة البريطانية في الاستيلاء على قطر فإنه سيقوم بما هو ضروري لحفظ الأمن وإقرار السلام واستند في مطلبه بادعاء تاريخي ذكر فيه أن ساحل قطر كان في الماضي تحت حكم البحرين وعبر عن رأيه أنه لا رجاء في وضع أي شخص في قطر أولاًستبواب الأمن فيها إلا إذا كان ميسراً وفي استطاعته أن يقرض الأموال للبدو ويقدم لهم الزاد والمأوى، ولما كان ناصر بن مبارك فقيراً وكذلك الترك، فليس من المنتظر أن يستجيب لهم سكان قطر الفقراء الذين لا يملكون وسائل للمعيشة سوى صيد اللؤلؤ^(١). ولكن الحكومة البريطانية لم توافق على وجهة نظر الشيخ عيسى وإنما استمرت في اتباع سياسة التفكك التي سارت عليها، ومن الملاحظ أن قرار حكومة الهند بمصادرة ممتلكات قاسم أدت إلى تغير واضح في سياسته يمكن ملاحظتها في تردده بين مخالفة الشيخ عيسى والإنجليز أو الاعتماد على الدولة العثمانية في تخليصها لممتلكاته.

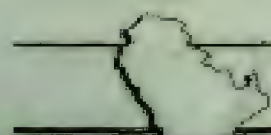
والموافق أن قاسم سلك الطريقين معاً، ففي ١٢ سبتمبر عام ١٨٨٧ أعد وثيقة «استشهاد» وقعها معظم سكان قطر وأكدوا فيها أن قاسم غير مسئول عن الأحداث التي وقعت في الإمارة، ومع ذلك لم تأخذ الحكومة البريطانية بذلك الاستشهاد وذكرت في تعليقها أن قاسم أملاه على أحد كتبه ووقعه الناس عن جهل فضلاً عن أنه لا يستطيع أحد معارضة قاسم باعتباره شيخاً وحاكماً على قطر^(٢).

وقد حاول قاسم أن يجرى محاولة للتصادق مع الشيخ عيسى في نفس الوقت الذي كان فيه يوثق صلاته بالسلطات العثمانية في الإحساء وزاد من حلق قاسم على السلطات البريطانية أنها لم تكن بمصادرة ممتلكاته في البحرين، بل

From the Resident Agent of Bahrain to the Political Resident in the Persian Gulf (١) Dec. No. 80 dated the 30th. August 1887 (F.O. 78/5108).

The Residency Agent (Bahrain) to the Political Resident (Persian Gulf) No. 90 Dated (٢) 12th Sept. 1887 (F.O. 78/5108).

Ross to Eassau Bin Ali 14th 8/1887 (F.O. 78/5108). (٣)



أمرت أيضا بمصادرتها في بومباي، وإزاء ذلك طلب الشيخ قاسم من أحد وكلائه في البصرة المدعو عيسى بن قرطاس أن يطلب من الحكومة العثمانية أن تحتج على بريطانيا وتعمل على استعادة ممتلكاته منها^(١).

ولدينا رسالتين هامتين تبودلنا بين قاسم بن ثاني ووالي البصرة وفيها يحتج قاسم على مصادرة المقيم البريطاني لممتلكاته في البحرين وبومباي ويعلن ولاءه للدولة العثمانية وأنه من نوابيها المخلصين^(٢). وإزاء ذلك انتهزت الدولة العثمانية هذه الفرصة لمحاولة تأكيد نفوذها على حاكم البحرين، فكتب محمد بن صالح حاكم الأحساء إلى عيسى بن خليفة يطلب منه رفع الحجز عن أموال قاسم وعن عدم مشروعية الاستيلاء على هذه الأموال^(٣). وطلب سرعة إعادتها إليه محذرا إياه بتحملة دفع الفوائد المقررة على أي تأخير يحدث في تسليم تلك الممتلكات التي قدرت بأكثر من ٨١,٠٠٠ روبية، أما إذا كانت هنالك ادعاءات من شيخ البحرين أو أحد من رعيته لدى قاسم فلا بد في هذه الحالة من الالتجاء إلى إحدى المحاكم العثمانية في نجد أو في البصرة^(٤). والواقع أنها كانت متاوردة بديعة قام بها صالح باشا، ليؤكد بها السيادة العثمانية، ولكن كان الرد قصيرا وحاسما في نفس الوقت، فقد بعث الشيخ عيسى بناء على مشورة المقيم البريطاني إلى صالح باشا يخبره بأن المصادرة وقعت بأمر من الحكومة البريطانية^(٥)!

Jasim Bin Thani to Essau Bin Kirtas (Merchant of Basra) 27th August 1887. (١)
Enclosure to a letter No. 321 Dated 7th Sept. 1887 from Her Majesty's Consul and
assistant Political Agent (Bahrein) to the Political Resident (Baghdad) (F.O. 78/5108).

Jasim Bin Thani to the Wali of Basra 5th August 1887, Enclosure to a letter No. 322 (٢)
Dated the 7th Sept. 1887 from the Assistant and Political Agent (Bahrein) to the
Political and Consul General, Baghdad (F.O. 78/5108).

Political Resident in the Persian Gulf to the Foreign Secretary to the Government of (٣)
India, Telegram dated the 4th. October 1887, (F.O. 78/5108).

Muhammed Bin Sahh to Essau Bin Ali 18th Sept. 1887 (F.O. 78/5108). (٤)

Essau Bin Ali to Colonel Russ 5 th October 1887 (F.O. 78/5108). (٥)

ويبدو أن حكومة الهند حاولت أن تتخذ من تلك الأزمات الواقعة فرصة لكي تدد سيطرتها على قطر أو على الأقل محاولة جس نبض الدولة العثمانية؛ وفعلا بعث السير كلارفورد Clareford السفير البريطاني في الأستانة إلى سعيد باشا ناظر الخارجية العثمانية مذكرة بتاريخ ٢٢ أبريل ١٨٩٣ يخبره فيها عن عزم حكومة الهند إرسال حملة عسكرية إلى قطر لاستلام مقاليد المشيخة. وقد أظهر سعيد باشا تعجبه من هذه اللهجة وأخبر السفير أن بلاده تعتبر جميع المناطق الواقعة على ساحل جنوب البصرة حتى ساحل عمان مناطق تابعة لها. وفيما يختص بشبه جزيرة قطر فقد أكد تبعيتها التامة للدولة العثمانية وذكر أنه تلقى عدة برفيات بعث بها الشيخ قاسم بن ثاني وسكان قطر جاء فيها إن الموقعين على هذه الرسائل يعتبرون أنفسهم رعايا مخلصين لصاحب الجلالة السلطان، واحتجوا فيها على رغبة الإنجليز إقامة وكيل بريطاني في بلادهم. وعلق سعيد باشا على ذلك بقوله إن هذا العمل لا مبرر له إطلاقاً وإنه على يقين بأن الحكومة البريطانية ستوافق على وجهة نظره بعد إطلاعها على تلك البرقيات، ودلل سعيد باشا على عدم رغبة شيوخ قطر في الخضوع للإنجليز أنه عندما حاولت السفينة البريطانية سفنكس Sphinx تأييد شيوخ البحرين في الهجوم على قطر في ٣٠ يونيو ١٨٩٠ قام أحد أحد الضباط الإنجليز بزيارة الشيخ أحمد بن ثاني وبحث معه السلطة العثمانية الممارسة في شبه الجزيرة وكانت النتيجة أن سارع الشيخ أحمد على الفور بإبلاغ ما حدث إلى الباب العالي الذي قام من جانبه بتقديم احتجاج شديد اللهجة على موقف الضباط الإنجليز. كذلك عندما حاولت الحكومة البريطانية تشجيع البحرينيين على الاستيلاء على الزبارة في العالم التالي ١٨٩١ رفض الشيخ قاسم ما عرضه عليه الوكيل البريطاني في البحرين بأن يقبل استيطانهم في ذلك الميناء مقابل ١٠٠٠٠ روية وذلك حرصاً منه على ولائه للدولة^(١).

Gooch & Temperley, op. cit., vol. X part II Aide - Memoire Communicated by (١) Tewfik Pasha annex 13 - Katr pp. 62 - 64.



على أن الحكومة البريطانية لم تعترف إطلاقاً بامتداد النفوذ العثماني إلى شبه جزيرة قطر وقد ساعد ذلك كون الأتراك من الضعف بحيث لم يستطيعوا التدخل في الشئون المدنية أو الإدارة الداخلية. وقد اتهمت السلطات البريطانية الموظفين الأتراك بأنهم كانوا يشجعون أعمال القرصنة بسماعهم للبلدو الذين يعيشون على حدود الإمارة من مهاجمة أتباع شيخ البحرين ولعل ضعف العثمانيين هو الذي دعى شيخ قطر إلى أن يكون أقرب إلى الولاء لبريطانيا^(١). وقد ظهر ذلك واضحاً على وجه خاص في المرحلة الثانية من حكم قاسم بن ثاني التي بدأت من عام ١٨٩٣ إلى عام ١٩١٣ وقد اتسمت بتغير واضح في سياسة الشيخ قاسم وتحويل ولائه من الدولة العثمانية إلى الحكومة البريطانية، ففي عام ١٨٩٣ طلب الشيخ قاسم من أخيه أحمد بن ثاني الدخول في مفاوضات مع السلطات البريطانية في الخليج لإعادة اتفاقية عام ١٨٦٨ بنفس الشروط التي توصل إليها الإنجليز مع شيخ البحرين في عام ١٨٩٢، ولكن لم توافق الحكومة البريطانية على عقد معاهدة مع قطر حتى لا تثير العلاقات بينها وبين الدولة العثمانية، ويرجع السبب في تحول قاسم للإنجليز إلى العوامل الآتية :

العامل الأول : عجز السلطات العثمانية عن التعاون معه وتكوصها عن مساعدته في عدائه لشيخ البحرين وفي تأكيد سيطرته على ميناء الزبارة.

ففي عام ١٨٩٤ وقعت أحداث تفكك في البحرين وتتلخص في أن أحد أخوة الشيخ عيسى اعتدى على أحد شيوخ قبيلة البوعلى، وقد شكى سلطان بن سلامة رئيس تلك القبيلة إلى الشيخ عيسى، ولكن يبدو أن الأخير أهمل ترخيصه ترصية كافية، ولذلك قرر هو وقومه الهجرة من البحرين إلى قطر، وعندما استقر في قطر أعد خطته لغزو البحرين ملتصقا العون من الشيخ قاسم، وقد أيدت الدولة العثمانية هذا العمل وطلبت من الشيخ قاسم أن يسمح لهم بالإقامة في ميناء الزبارة وسمحت لهذه القبيلة برفع العلم العثماني على القوارب التابعة لها والمشاركة بصيد اللؤلؤ. وعندما شكى الشيخ عيسى للإنجليز وطالب بالزبارة على أنها من الممتلكات التابعة للبحرين احتجت الحكومة البريطانية لدى الباب العالي

Frazer, India under Curzon and after p. 102. (١)

على كرم الضيافة التي تمنحها الدولة للقراصنة، وفي رد الدولة العثمانية على ذلك الاحتجاج اقترحت أن تفر الأسور محليا مع الشيخ قاسم، وحول ذلك الوقت قام المقيم البريطاني ويلسن Wilson بزيارة قاسم وطلب منه تسليم البوعلى للبحرين، ولكنه رفض الطلب. وكان جورج هاميلتون Hamilton وزير الهند يؤمن بضرورة استخدام القوة لإضعاف الادعاءات العثمانية على كل من البحرين وقطر والقطيف ولذلك صدرت الأوامر للأسطول البريطاني بمهاجمة سفن البوعلى الراسية في ميناء الزيارة. وفعلا قامت الباخرتان سفنكس Sphinks والبيجون Pignon بتحطيم تحصينات ذلك الميناء وألقت القبض على ١٩٣ قاربا يتبعون القبيلة العاصية وأخذتهم بمن فيهم أسرى إلى البحرين^(١)، وقد قام البوعلى بالانتقام لذلك واستولوا على مجموعة من القوارب التابعة للبحرين كانت في طريقها إلى الزيارة^(٢).

وفي عام ١٨٩٥ انحازت الدولة العثمانية للبوعلى فكتب متصرف الإحصاء رسالة إلى المقيم البريطاني بطلب منه رد السفن التي استولت عليها السفن البريطانية وإلا فإن هجوما مسلحا سوف يوجه إلى البحرين وعلى الرعايا الإنجليز مغادرة الجزيرة في خلال سبعة عشر يوما، وفعلا ساندت الدولة العثمانية قبائل قطر في الهجوم، وعلى أثر ذلك تحركت بعض السفن البريطانية وتمكنت من تحطيم ميناء الزيارة ولم يجد الشيخ قاسم إلا أن يعلن خضوعه للإنجليز وطرد قبيلة البوعلى من ممتلكاته وقبل أن يدفع ٣٠,٠٠٠ روبية غرامة عن الخسائر التي تسبب فيها^(٣).

أما العامل الثاني الذي كان سببا في تحويل قاسم ولاءه من الدولة العثمانية إلى الإنجليز فيرجع إلى أن المأمورين والمديرين الذين كانت تعينهم الدولة العثمانية في قطر كانوا يعتقدون دوما على رعاياه، كما وقعت منازعات كثيرة بين العسكريين من رجال الخامية العثمانية وبين القبائل البدوية الضاربة على حدود قطر والتي كانت تدين له بالولاء^(٤)، ولما كان من أهم الأسباب التي دفعت قاسم بن ثاني

D'Arville, le Golfe Persique pp. 8 - 9. see also Sykes, A Fourth Journey in Persia (١) Asiatic Journal No. 2 vol. 8 Feb. 1902.

Paroughy, op. cit., p. 42 see also Wilson, the Persian Gulf p. 247. (٢)

Ibid., pp. 92 - 95. (٣)

(٤) الأتومي : تاريخ نجد ص ٣٨.



لإعلان ولائه للدولة العثمانية هو التخلص من دفع الأموال التي كانت مفروضة عليه من قبل حاكم البحرين وكانت تقدر بتسعة آلاف قران، إلا أنه سرعان ما ثبت لديه أن السيطرة العثمانية لم تكن لتعفيه من الضرائب إذ وصلت الأموال التي كان يدفعها إلى سلطات البصرة أكثر من عشرة آلاف قران فارسي.

والعامل الثالث الذي دفع بالشيخ قاسم لتحويل ولائه للإنجليز يرجع إلى محاولات الدولة العثمانية المتكررة تشديد قبضتها على شبه جزيرة قطر إذ إنها خشيت من وقوعها هي الأخرى تحت الحماية البريطانية كما حدث مع البحرين، فاستدعت الشيخ قاسم إلى البصرة وأمرت واليها أن يفاوضه في امتلاك الدولة لقطر، ولكنه أبى الذهاب ولما تحققت من رفضه سيرت عليه جيشا بقيادة حافظ باشا والي البصرة في ذلك الحين (عام ١٨٩٥)، ولكن انتهى الأمر بهزيمة شنيعة تعرض لها حافظ باشا. ولما كانت هذه الهزيمة تؤدي بالتالي إلى القضاء على مركز الدولة في أعين العشائر البدوية، فقد أعلن الباب العالي أن ما فعله والي البصرة كان دون علم منه واتجهت الدولة العثمانية إلى التفاوض مع قاسم وقبل أن يتناول لها عن ميناء الزبارة تعويضا عما ضاع من كرامتها^(١). ولكن عندما حاولت الدولة تعيين مديرا لها هناك وأرسلته مع جماعة من الجند لاستلام الميناء والاحتفال برفع الراية العثمانية عارضت الحكومة البريطانية ذلك وطلبت من الدولة العثمانية أن تبادر فورا بإزالة العلم وسحب الموظف العثماني وبررت ذلك بأن سكان الزبارة ومعظمهم من المشتغلين بتجارة اللؤلؤ مدينون لتجار البحرين^(٢).

ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت تفكر أن بقاء الزبارة تحت السيطرة العثمانية يؤدي حتما إلى اتخاذها مركزا لتوجيه الضغط على البحرين. ولذلك عندما رفضت الدولة العثمانية ذلك الاحتجاج وصل المقيم البريطاني في الخليج إلى الزبارة في سبتمبر ١٨٩٥ وعمل على حجز السفن الراسية في الميناء لتكون رهنا من التجار الذين وافقوا على رفع الراية العثمانية ونزع ذلك أن أبخر الكوماندور بلي الفائت الأعلى للبحرية البريطانية في منطقة الخليج حيث قام

(١) المظلم عدد ٣١٨٩ في ١٨٩٩/٩/٢٢ - كلام محفل عمر ولاية البصرة.

(٢) المصدر السابق.

بتحطيم الميناء بما فيه من السفن التي قدر عددها بأكثر من ٤٤ سفينة مسلحة كانت على أهبة الاستعداد للقتال^(١)، وأسرع المديبر العثماني بالفرار تاركاً راية الدولة العثمانية تحت الانتقاض^(٢). غير أن الحكومة العثمانية لم تفعل إزاء ذلك أكثر من الاحتجاج لدى وزارة الخارجية البريطانية وطلبت منها أن تتخذ موقفاً صريحاً إزاء البحرية البريطانية التي هددت البحرين الخاضعين للشيخ قاسم الذين استقروا في الزبارة ورفعوا عليها الراية العثمانية^(٣).

وقد عللت حكومة الهند في اجابتها على ذلك بأن المتصرف العثماني لم يفعل شيئاً إزاء تعدى القبائل على البحرين والرعايا البريطانيين. على أن الدولة العثمانية لم تسلم تماماً بضباع نفوذها من الزبارة وعلى غيرها من الأماكن الواقعة على ساحل قطر إذ أصبحت هذه الأماكن موضع مطالبات من جانب الدولة العثمانية في أثناء المفاوضات التي أجريت بينها وبين الحكومة البريطانية منذ عام ١٩١٢ والتي ستعرض لها فيما بعد^(٤).

والموقع أن تدبير ميناء الزبارة كان يعد قضاء على النفوذ العثماني في ساحل قطر، ووجد الشيخ قاسم بن ثاني نفسه وجهاً لوجه أمام الإنجليز، وإزاء العجز الظاهر في السلطة العثمانية أعلن الشيخ قاسم انسحابه من منصبه كقائم مقام عثماني^(٥). وسارع بالكتابة إلى المقيم البريطاني في الخليج عارضاً عليه التسليم، وذلك على أثر اتهامه بالاشتراك مع السلطات العثمانية في تدبير الهجوم الفاشل على الزبارة^(٦)، على أن قاسم حاول مع ذلك أن يتفنى عن نفسه تهمة الاشتراك في تدبير الهجوم المشار إليه. ففي رسالة بعث بها المقيم البريطاني في الخليج التي التبتة على العثمانيين وحدهم وأكد أنه عندما أتى إلى الزبارة لم يقصد شيئاً^(٧).

(١) Wilson to the Secretary to the Govt. of India 15th Sept. 1895 Enclous. No. 1 of a letter to the Secretary of State for India No. 44, 11th March, 1896 (F.O. 78/5108).

(٢) المقطع عدد ٣١٨٩ في ١٨٩٩/٩/٢٢ - كلام مجمل عن ولاية البصرة.

(٣) Gooch & Temperley, op. cit., vol. X part II Aide - Memoire Communicated by Tewfik Pasha annex El - Katr p. 93.

(٤) انظر الفصل السابق.

(٥) Turkish claim on the Arabian Coast of the Persian Gulf Ind. Off. pub. & Secret Library, B. 141.

(٦) Pelly to Wilson 7th Sept., Report of H. M's. Ship "Sphinx" at Zubarah (F.O. 78/5108) (٦)

Jasim to Pelly 7th September 1895 (F.O. 78/5108) (٧)



وقد عرض المقيم البريطاني على قاسم إزاء ذلك شروط التسليم وهي :

أولا : أن يستخدم نفوذه لإجلاء آل بوعلی عن الزيارة وأن يعمل على عودتهم إلى تبعية الشيخ عيسى بن علی حاكم البحرين .

ثانيا : أن يعمل علی تفريق البدو المجتمعين علی مقربة من الزيارة .

ثالثا : أن يعيد بعض السفن التابعة للإنجليز والتي كان قد استولى علیها فی إبان تلك الأزمة .

رابعا : أن يقوم بنسليم جميع القوارب الموجودة فی حوزته للمقيم البريطاني كنوع من الضمان حتى يدفع التعويضات اللازمة ، وقد وافق قاسم علی تنفيذ هذه الشروط .

والمواقع أن تدمير الزيارة كان بمثابة نوع من الخلاص للشيخ عيسى الذي أرسل إلى المقيم البريطاني بخبره بأنه لولا تحطيم ذلك الميناء لأضحى فريسة كبيرة دبرها لها الكثيرون فكانت الخطوة ، كما يعتقد ، مهاجمة قاسم ورجاله البحرين من المتامة فی نفس الوقت الذي يتقدم فيه كل من سلطان بن سلامة وآل بوعلی علی مقربة من المحرق ، ورجال المتصرف مع مدير الزيارة من غرب البحرين . و أبدى الشيخ عيسى امتنانه الكبير لبريطانيا التي حمته من هذا الهجوم الأثيم^(١) ، كذلك أعرب التجار الهنود فی البحرين عن سرورهم للعمل الحارم الذي قامت به البحرية البريطانية والذي لولاه لضاع مركز بريطانيا فی الخليج^(٢) .

وأخيرا بدأت مرحلة جديدة فی العلاقات بين قطر وبريطانيا بتوقيع الاتفاقية الإنجليزية العثمانية فی يوليو عام ١٩١٣ ، والتي لم يصادق علیها وذلك بنشوب الحرب العالمية الأولى ، حيث أجلت السفن الحربية البريطانية ما بقى من فنول الحامية العثمانية من الدوحة فی عام ١٩١٥ ، وبعد بضعة أشهر وقع الإنجليز معاهدة العثیر مع عبد العزيز آل سعود أشهر فیها إلى أن شيخ قطر تحت حماية الحكومة البريطانية ومن المنتظر أن تقرر حدود أراضيها فيما بعد ، والعجيب أنه لم

Essau to Wilson 15th September 1895 (F.O. 78/5108). (١)

The British India Subjects to Petty 14 th September 1895 (F.O. 78/5108). (٢)

يكن هنالك حتى عام ١٩١٥ أى اتفاق رسمى يسمى على شيخ قطر هذا الوضع إذ لم يدخل عبدالله آل ثاني، وهو الذى خلف أباه قاسم، فى علاقات رسمية مع الإنجليز ولم يحدث ذلك إلا فى نوفمبر عام ١٩١٦ حينما اشترك فى المعاهدات والاتفاقيات التى كان قد سبق أن أرتبط بها أمراء الساحل المهادن مع الحكومة البريطانية.

توثيق بريطانيا علاقتها بشيخ البحرين كرد على حركات التوسع العثمانى :

وإذا كانت الحكومة البريطانية قد عملت على تأكيد سيطرتها على ساحل قطر ونوسيع مشيخة أبوظبي إلى حدود ذلك الساحل لمقاومة التوسع العثمانى فى الخليج فقد كان توثيق علاقتها بشيخ البحرين وبغيره من الشيوخ أكثر فعالية، والواقع أن الشيخ عيسى بن على كان فى حاجة إلى المساعدة البريطانية منذ أن الحق العثمانيون منطقة الإحساء بولاية البصرة وأظهروا رغبتهم فى أن يستدوا بيطرتهم على المقاطعات الأخرى فى الخليج^(١)، ونتيجة لذلك توطدت العلاقات بين الشيخ عيسى والإنجليز وعاهدهم على الاعتراف بالاتفاقيات التى سبق أن عقدتها بريطانيا مع الإمارة وبلغ من إخلاصه لبريطانيا أنه كان يبعث بالعروض العثمانية إلى المقيم البريطانى مبرها له على حسن ولائه، كذلك أبى التعاقد مع أية دولة أوربية أخرى فى الوقت الذى كان فيه الخليج ساحة للمعارك الناشبة بين مختلف القوى فى السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر أوائل القرن العشرين^(٢). وقد رأت حكومة الهند أنه من الضرورى حماية البحرين بارتباطات خاصة كانت تنص على ما يأتى :

(أولا) المحافظة على مقاطعات شيخ البحرين تحت الحماية البريطانية.

(ثانيا) فى حالة الهجوم على مقاطعاته يستطيع أن يقوم بعد موافقة المقيم البريطانى فى الخليج باتخاذ الإجراءات الدفاعية اللازمة، حتى لو قام بدفع هذا الهجوم من المناطق التى تخضع للسيطرة العثمانية، وذلك لوقوع البحرين على

(١) Adamyat, Bahrein Islands pp. 182 - 183.

(٢) التريحاني، ملوك العرب ص ٢٣٨.



مقربة من تلك المناطق وهي بذلك معرضة لهجمات من جانب القبائل البدوية التي يمكنها الهرب بسهولة إلى مناطق السيادة العثمانية^(١).

والواقع أن اتجاه بريطانيا إلى تقوية علاقتها بشيخ البحرين كان رد فعل لتحركات العثمانية، وفعلا ساندت الحكومة البريطانية الشيخ عيسى في الحالات التي شنها عليه أعداؤه وخصوصا من قبائل بني هاجر. وقد سبق الإشارة إلى الحملات المختلفة التي بذلتها الدولة العثمانية للسيطرة على البحرين. وقد تجددت هذه المحاولات في عام ١٨٧٩ حينما عملت الدولة العثمانية على اتخاذ البحرين مستودعا لتزويد السفن بالوقود والماء نظرا لنُدرة المياه في موانئ القطيف والعيقر^(٢). وفي تقرير المستر روبرتسون Robertson مساعد المقيم البريطاني في البصرة أكد فيه بأنه في النية أن تضع الحكومة العثمانية في هذه المحطة مندوبا من قبلها تكون مهمته إثارة شعور الخط وعدم الرضا بين السكان وتحريضهم على إعلان ولائهم للدولة ومعارضة الحكومة البريطانية. ولذلك فقد صدرت التعليمات إلى السفير البريطاني في الأستانة بأن يطلب من الدولة العثمانية أن تتجنب مثل ذلك المشروع كذلك بعثت حكومة الهند بتعليماتها إلى مقيمها في الخليج بأن يطلب من شيخ البحرين عدم الموافقة على إنشاء ذلك المستودع. وفي يونيو عام ١٨٧٩ تمكن المقيم البريطاني في الخليج من أن يحصل على وعد شيخ البحرين ألا يتصرف فيما يختص بذلك الموضوع وألا يستقبل أي مبعوث عثماني إلا بعد موافقته. وكان من نتيجة التحركات العثمانية في شبه جزيرة قطر أن وفد إدارة روس Russ إلى البحرين وقد رأى أن يضع الإمارة تحت حماية بريطانية صريحة، فقد وجد أن هذا خير وسيلة لمنع تحركات الدولة العثمانية لضم البحرين إلى أراضيها، ولما كان مركز المقيم البريطاني في الخليج قد أصبح من الأهمية منذ عهد بلي Pelly - حيث تحصل المقيمون على صلاحيات مطلقة لمعالجة شئون الخليج - فقد استطاع روس أن يرسم بنفسه اتفاق عام ١٨٨٠ الذي جاء على صورة تعهد من طرف واحد هو شيخ البحرين أمام السلطات البريطانية ويشمل هذا التعهد ما يأتي:

Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf Part I pp. 55 - 60 (١)
(L.S. 78/5108).

Pelly to the Sec. to the Govt. of India, Political Dept. No. v 1895 (Political & Secret) (٢)
Dept. Letters from the Persian Gulf Vol. 19.)

(أولاً) عدم دخول شيخ البحرين في مفاوضات أو اتفاقيات مع حكومة أخرى تكون موافقة الحكومة البريطانية.

(ثانياً) منع أية حكومة غير الحكومة البريطانية من إيجاد أى تمثيل سياسى أو قنصلى أو إنشاء مستودعات لوقود السفن فى ممتلكاته دون موافقة الحكومة البريطانية، أما فيما يتعلق بالمسائل الأقل أهمية فيجوز للحكومة البحرين الاتصال المباشر بجيرانها. وقد أوضح الكولونيل روس دوافع عقد هذه الاتفاقية للحكومة الهند على الوجه الآتى :

(أولاً) هذه الاتفاقية تعتبر بمثابة رد فعل للمحاولات التى تبذلها الدولة العثمانية وسلطاتها فى الخليج لإقامة نوع من النفوذ فى البحرين عن طريق إنشاء وكالة عثمانية بها.

(ثانياً) اتجاه الدول الأخرى إلى حد ما نحو تجارة الخليج فإن السفن الفرنسية والأمريكية واليابانية ترسل إلى هذه المياه فى بعثات خاصة، كما أن هنالك قوى أخرى لها ممثلين فى المناطق المجاورة على الساحل الفارسى.

(ثالثاً) أن الأمر قد يكون محرجاً بالنسبة لحاكم ضعيف كـالشيخ عيسى بأن يعترض على إنشاء وكالات أو مخازن للوقود دون أن يشير إلى معاهدات رسمية تمنعه من ذلك صراحة.

ومن ثم فإن عقد الاتفاق مع شيخ البحرين سيكون مفيداً بالنسبة له إذ سيعطيه مبررات قوية لكى يعترض بها على مقترحات الدولة العثمانية أو غيرها، ونحت هذه الظروف رأت حكومة الهند التصديق على الاتفاقية وما جاء بها من مواد^(١).

وفى مارس عام ١٨٩٢ عملت حكومة الهند على إدخال التزامات جديدة على اتفاقية عام ١٨٨٠ نظراً لظهور المصالح الأوربية فى الخليج، وقد تعهد الشيخ عيسى أمام المقيم السياسى الكولونيل تالبوت Talbot بتأكيد شروط الاتفاقية السابقة



وأضاف إلى ذلك التزاما مانعا يقضى بعدم التنازل أو البيع أو الرهن لأي جزء من بلاده إلا للحكومة البريطانية^(١). وبهاتين الاتفاقيتين (١٨٨٠ و ١٨٩٢) تحولت البحرين إلى إمارة تحت الحماية بل تجاوزت هاتان المعاهدتان قيما مسته من الشئون تلك التي تتضمنها عادة المعاهدات التي تعقد بين الدولة الحامية والدولة المحمية إذ إن شيوخ البحرين لم يتنازلوا عن بعض سلطاتهم بالنسبة لتوجيه العلاقات الخارجية فحسب ولكنهم تخلوا أيضا عن بعض اختصاصاتهم الخاصة بالسيادة الداخلية^(٢). وعلى أي حال فقد أعطت هاتان المعاهدتان السلطة الكافية لبريطانيا لتناوذة مطالب العثمانيين، فحين ادعى الباب العالي في السنة التالية ١٨٩٣ اعتبار البحرين رعيا عثمانيين وعارض في قيام الموظفين الإنجليز بمباشرة القضايا الخاصة بهم أجابت الحكومة البريطانية على ذلك بأن البحرين واقعة تحت الحماية البريطانية، وقد ساعد بريطانيا في تشديد سيطرتها على البحرين حاجة الإمارة المستمرة للحماية البريطانية ضد القبائل المناوئة لها في قطر، وهكذا نجحت بريطانيا في توطيد سيطرتها على البحرين وأست وكالة بها في عام ١٨٩٣^(٣)، واتخذ الوكيل البريطاني مقرا له في المنامة وأصبح المنصرف الوحيد في شئون الإمارة^(٤)، وخصوصا بعد أن استحوذ على حق الفصل في قضايا الأجانب ثم توسع في هذا الحق حتى شمل القضايا التي فيها صالح الأجانب^(٥).

وفي عام ١٨٩٨ وقع الشيخ عيسى إعلانا يحرم فيه استيراد أو تصدير الأسلحة من البحرين وإليها، كما أعطى لهلسن الفارسية والإنجليزية تصريحاً بتفتيش السفن المشتغلة بتلك التجارة في المياه الإقليمية للبحرين^(٦). وقد صدر ذلك الإعلان على أثر تقديم العثمانيين مساعدات لأتباعهم من القبائل العربية الذين كانوا يقومون بتجارة السلاح في الخليج^(٧).

Huerwilt, Diplomacy in the Near and Middle East Vol. I p. 209. (١)

(٢) حموري، البحرين والفران - المجلد ٨ من منشورات صوت البحرين ص ٥٢ - ٥٣.

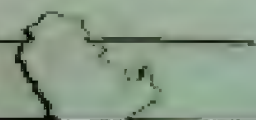
(٣) الرجائي، ملوك العرب ص ٢٣٨ - ٢٣٩.

Belgrave, Welcome to Bahrain p. 64. (٤)

(٥) كعالة، حفرافية شبه جزيرة العرب ص ٢٦١.

Faroughy, op. cit., p. 942. (٦)

Adamiyat, op. cit., pp. 184 - 185. (٧)



جدير بالذكر أن الدولة العثمانية كانت لاتزال تتحين الفرصة لتأكيد سيادتها على سواحل الخليج، ففي ديسمبر عام ١٩٠٠ حدث أن هاجمت قبيلة آل مرة الفاطنية على مقربة من القطيف بعض أقارب شيخ البحرين، وكانوا في طريق عودتهم من رحلة صيد. وقد حاولت السلطات العثمانية في البصرة أن تتخذ من هذه الحادثة وسيلة لبسط السيادة العثمانية على جميع الساحل الممتد من الكويت في الشمال إلى قطر في الجنوب، فعلى أثر اتهام الشيخ عيسى السلطات العثمانية بأن الحادث وقع ضمن أراضيها تسلم رسالة خاصة من السلطان العثماني يعلمه فيها بأن قواته المسلحة ستتخذ في البدع والقطيف كل الإجراءات الصارمة ضد آل مرة، وكان من الطبيعي أن تفزع بريطانيا من ذلك الإجراء لأن ذلك قد يتطور إلى اعتراف ضمني بامتداد السيادة العثمانية على الساحل. ولذلك نصحت شيخ البحرين بأن يلزم الهدوء إزاء ما حدث^(١). وقد عملت بريطانيا على تأكيد سيطرتها الفعلية على البحرين والمحافظة على استتباب الأمن بها وتمثل ذلك في تعيينها في عام ١٩٠١ مستشار بريطاني في البحرين وإبقاء قوة بولسية تابعة لحكومة الهند وتزويد الوكيل البريطاني في البحرين بصلاحيات واسعة^(٢). وفي عام ١٩٠٥ استولت الحكومة البريطانية على الزبارة وقد ساعد ذلك على سلامة البحرين من التهديدات التي كانت كثيرا ما تحدث من ذلك الميناء بسبب تحريض السلطات العثمانية، وفي عام ١٩١١ تعهد الشيخ عيسى بالآلا يسمح بتأسيس أية وكالة للبريد في البحرين دون موافقة المقيم البريطاني، كذلك جعلت الحكومة البريطانية لنفسها الحق في استغلال ثروة البحرين بمقتضى اتفاقيتين عقدتهما مع شيخ البحرين الأولى في أواخر عام ١٩١١. وهي خاصة باستغلال مصادد اللؤلؤ والإسفنج، والثانية في ١٤ مايو عام ١٩١٤ وفيها تعهد شيخ البحرين بالآلا يسمح باستغلال البترول لأي شخص، ولا حتى يقوم باستغلاله بنفسه، إلا بعد الحصول على موافقة الوكيل السياسي في البحرين. وفي عام ١٩١٣ عمدت الحكومة البريطانية إلى تطبيق القانون المدني والجنائي الصادر في الهند في عام ١٨٩٠ على

(١) الداود، الخليج العربي والعلاقات الدولية من ص ١٢٩ - ١٣٠.

Government of India to John Brnderick 19th Sept. 1905 (Ind. Off. Doc. No. 187 of 1) 1905 Foreign Dept., Secret - External).



إمارة البحرين باعتبارها إحدى المستعمرات البريطانية، وقد جاء في مقدمة المرسوم الصادر في ذلك العام والمعروف باسم Bahrain Order in Council أنه من حيث إن جلالة ملك بريطانيا حق التشريع في الإمارة بما تقرره المعاهدات المبرمة بين بريطانيا والبحرين فإنه يصير تطبيق قانون عام ١٨٩٠ على البحرين، ويمتد حدود هذا التشريع عليها وعلى الجزائر المجاورة والمياه الإقليمية التابعة لها، وقد اختصت المواد ١١، ١٢، ١٣ من هذا التشريع بالقوانين المدنية والجنائية التي تطبق في الإمارة^(١). وهكذا انتهى الأمر ببريطانيا إلى تأكيد سيطرتها الفعلية على البحرين وعلى غيرها من المناطق المجاورة الأخرى في الخليج التي تعرضت للنزوح العثماني منذ مجيء حملة مدحت باشا على الإحساء في عام ١٨٧١.

Bahrain Order in Council, 1913 (Ind. Off. Political & External Files, Vol. 520 of (1) 1912, File 951 Part 1).



الشخصيات

علاقة الدولة العثمانية بالكويت

وحكم الشيخ مبارك

بن الصباح (١٨٩٦-١٩١٥)

الكويت والدولة العثمانية قبل ولاية مدحت باشا على العراق -
 مساهمة الكويت في حملة الإحصاء - وصول مبارك إلى الحكم في
 الكويت - مقدمات الحماية البريطانية على الكويت - ظروف عقد
 اتفاقية ١٨٩٩ - التنافس الدولي في الكويت - تحريض الدولة
 العثمانية لابن رشيد ضد مبارك بن الصباح - معركة الصريف
 ١٩٠١ - محاولة الدولة العثمانية استغلال هزيمة الصريف لإقصاء
 مبارك عن الحكم - احتلال الدولة العثمانية للمناطق الشمالية من
 الكويت ١٩٠٢ - تصريح بلفور بإعلان الحماية على الكويت
 ١٩٠٣ - انضمام مبارك لحزب الحرية والائتلاف في البصرة -
 مؤتمر المحصرة - مؤتمر جزيرة العرب - تطور العلاقات بين إنجلترا
 والكويت.

على الرغم من أن الكويت كانت تعتبر من أقرب إمارات الخليج العربي
 لممتلكات الدولة العثمانية في العراق إلا أنه لم يثبت وجود سيطرة عثمانية فعلية
 على هذه الإمارة قبل عام ١٨٦٩، وإنما اقتصر الأمر على مجرد نوع من التبعية
 الاسمية، ذلك أن المستوطنين الأول في الكويت من آل صباح لم يجدوا مناصباً من
 تأمين مركزهم إلا بالاعتراف بشيء من الولاء للوالي العثماني في بغداد، وكانت
 له السيادة على هذه المنطقة وماحولها من بلاد الخليج دون تحديد واضح، وقد
 حدث ذلك في عام ١٧٦٨ على الأرجح. على أن التحرر من التبعية العثمانية كان
 من العوامل السائدة في سياسة شيوخ الكويت في غضون القرن الثامن عشر،
 وحتى في أوائل هذا القرن حينما تعرضت الإمارة لهجمات السعوديين لجأ حكامها
 إلى بريطانيا ولم يفلحوا إلى الدولة العثمانية. ومن الثابت أن شركة الهند الشرقية
 البريطانية قدمت لهم مساعدات فعالة في ذلك الوقت^(١).

(١) نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي ص ١٥٢ - ١٥٣.



على أن هذه النزعة الانفصالية عن الدولة العثمانية لم تلبث أن تغيرت تماماً في عام ١٨٢٩ باعتراف الشيخ جابر بن الصباح بالسيادة العثمانية، وظهر ذلك في رفعه العلم العثماني في قصره نتيجة لمحاولة بذلها الإنجليز للنفوذ إلى إمارته. وفي عام ١٨٤٥ بلغت قوة الكويت البحرية القدر الذي جعل الدولة العثمانية تطلب من حاكمها حماية ميناء البصرة، وقبل حاكم الكويت بسط تلك الحماية لقاء راتب سنوي كان يدفع له من خزانة الولاية^(١).

وما كاد مدحت باشا يصل إلى ولاية بغداد ١٨٦٩ حتى أخذ يعمل على تنظيم علاقة الدولة العثمانية بشكل يضمن لها سيادتها على هذه الإمارة. وظهر ذلك في العام التالي لولايته حينما أصدر فرماناً يقضي بإعلان الكويت صنفها مستقلاً استقلالاً ذاتياً على أن يتبع ولاية بغداد وبشكل في نفس الوقت قضاء عثمانياً تتوارثه أسرة الصباح^(٢). ونص فرمان أيضاً على أن يحمل الشيخ العربي من هذه الأسرة لقب القائمقام ويقتل بتنظيم شئونه الداخلية، كما تضمن أيضاً أن ترفع السفن الكويتية العلم العثماني وتعهده لأصحاب هذه السفن بالألا يؤخذ منهم ضرائب أو جمارك^(٣). ويرجع السبب الذي دفع مدحت باشا إلى منح هذه الاستثناءات الأخيرة إلى أن معظم أصحاب هذه السفن في الكويت كانوا يلتجئون إلى رفع الأعلام الأجنبية، وبخاصة الأعلام الهولندية والإنجليزية، حتى يستعوا بالامتيازات الممنوحة للرعايا الإنجليز في ولاية بغداد. وحسب تقدير مدحت باشا أن بقاء هذه الأعلام تعني بؤار الحماية البريطانية على الكويت مما يهدد بالتالي استقلال البصرة والعراق^(٤). ولما كان مدحت باشا يقدر موقف حكام الكويت وجنوحهم للاستقلال فقد عمل على إعفائهم من الضرائب بل وأكثر من ذلك قرر استمرار صرف الرواتب السنوية لهم من خزانة البصرة^(٥).

(١) حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين ص ٨٢.

(٢) Hogarth, Penetration of Arabia p. 240.

نظر أيضاً، حربة الإصلاح (بيروت) العدد ٦٨ أغسطس والكويت ١٥ يوليو سنة ١٩١٣

(٣) العزوي، العراق ج ٢ ص ٢٣١.

(٤) Hayder, The Life of Midhat Pasha pp. 54 - 55.

(٥) Rouire, La Question de Golfe Persique - le Reglement des Questions de Mascate et de Kowen - Revue des Deux Mondes pp. 370 - 371 LXIII Année. Cinquieme Periode tome XVII. 1903



وظلت علاقة المحكام بالدولة العثمانية علاقة وثيقة حتى عهد مبارك بن الصباح وظهر ذلك واضحا في تعاون شيخ الكويت عبدالله الثاني بن الصباح ١٨٦٦-١٨٩٢ مع مدحت باشا في حملة الإحساء ١٨٧١، وقد أعلن شيخ الكويت في هذه المناسبة بأنه تابع للعثمانيين وكان عاملا فعالا في تحريض رؤساء الساحل العربي بأن يحدوا حذوه، وقام عبدالله بدور قائد الجيش، كما وقف إلى جانب مدحت في جميع مشاكل شبه الجزيرة العربية وساعد على إخماد معظم الثورات التي قامت في الإحساء والقطيف^(١). والثابت أنه قد تطوع بنفسه لحمل الفرمانات والرايات العثمانية وعمل على توزيعها على رؤساء الخليج ولكنه لم يلق نجاحا إلا في إمارة قطر، فقد صادف في ذلك الوقت منازعة قاسم بن ثاني لأبيه محمد السلطة فسارع برفع العلم العثماني وإعلان ولائه للدولة للتخلص من نفوذ أبيه الموالي للإنجليز^(٢). وربما كان للمساعدات التي قدمها الشيخ عبدالله بن صباح أثرها في أن منحه مدحت لقب باشا وأغدق عليه مساحات واسعة من مزارع النخيل على شاطئ القرآت على مقربة من الفاو معفاة من الضرائب. على أن محاولة مدحت استغلال هذه العلاقة الوثيقة بينه وبين حاكم الكويت لتأسيس دائرة مكوس جمركية في الكويت، لم تنجح في البقاء إلا لفترة بسيطة^(٣). والواقع أنه على الرغم من كل تلك الامتيازات التي أغدقها مدحت على الإمارة فإنه لم يسلم من وجود المعارضة ضده، وقد تمثلت تلك المعارضة في سكان الكويت أنفسهم ثم في الحكومة البريطانية التي كانت بطبيعة الحال لا تحبذ وجود مثل هذه العلاقة^(٤). ومع ذلك فقد ظل أمراء آل الصباح يتقاضون من الدولة الرواتب السنوية ويتبعون إسميا السلطات العثمانية في البصرة دون وجود قوات أو موظفين عثمانيين حتى وصول مبارك بن الصباح إلى الحكم في عام ١٨٩٦ وهنا قلبت التيارات الأوربية والسياسية ما كان بين هذه الإمارة والدولة من صداقة^(٥).

(١) دائرة المعارف الإسلامية، انظر مادة الكويت، انظر أيضا حكومة الكويت، دائرة المطبوعات والنشر، سجل الكويت، ص ٨.

(٢) Herbert to Midhat No. 43 - 44, 17th July 1871 (Ind. Off. Political & Secret (T) Department, Letters from the Persian Gulf vol. 19).

Memorandum Respecting Koweit p. 1 (F.O. 78/5108) (٣)

Revue, op. cit., pp. 370 - 371. (٤)

(٥) القطم عدد ٣١٩ في ١٨٩٩/٩/٢٣ حديث مجمل عن ولاية البصرة، انظر أيضا حكومة الكويت،

دائرة المطبوعات والنشر، سجل الكويت، ص ٨.

وصول مبارك إلى الحكم في الكويت :

عقب وفاة محمد بن صباح في عام ١٨٦٦ صارت شئون الإمارة بيد أربعة من أبنائه وهم: عبدالله وهو الابن الأكبر، ومحمد وجراح ومبارك، ويبدو أن عبدالله قنع بمركز الإمارة وترك مقاليد الأمور لأشقائه الثلاثة، فمحمد يباشر شئون الحضر، ومبارك يختص بأغلب الأحكام بين بدو الكويت، أما جراح فأغلب عمله في الشئون المالية. والحق أن جراحا أحرز نجاحا كبيرا في تنظيم مالية الإمارة، إذ لم يكن للكويت قبل ذلك - كما تتفق الكثير من المصادر الكويتية - مالية تذكر، فالدخل ضعيف لا يسد حاجة الأمراء وربما أحوجهم الأمر في كثير من الأحيان إلى الاستدانة من الأهالي. ولكن جراحا انفتحت إلى منطقة الفاو^(١)، فأصلحها حتى أصبحت تدر أموالا كثيرة كما وجه عناية خاصة بالتجارة، وأخذ الدخل ينمو سريعا. ويبدو أن حرص جراح على تنظيم المالية جره إلى نزاع مع أخيه مبارك وقد ظهر الخلاف بصورة واضحة عقب وفاة عبدالله بن صباح عام ١٨٩٢، ذلك أن مبارك كان يريد أن يظهر بمظهر الحكام، بينما جراح يفتقر عليه ومحمد بن صباح ينصاع لما يراه جراح، ولما بلغ الخلاف أشده توسطت السلطات العثمانية في البصرة لإصلاح ما فسد بين الأخوة الثلاثة وحددت لمبارك راتبا سنويا مقداره عشرة آلاف روبية يتقاضاه من أخويه ولكن لم يستمر الوفاق طويلا بين الأشقاء^(٢)، فقد عمد كل من محمد وجراح على سلب مبارك كل نفوذ وبدا كرههما له وخوفهما منه في التزايد فكانا لا يواليان عن إذلاله وإيقائه في حاجة مستمرة إلى المال ويضيفان عليه تضييقا شديدا يصل إلى ضروريات الحياة حتى اضطر في إحدى الأزمات للرحيل إلى بومباي حيث بقى فيها بعض الوقت معانيا الكثير من شظف العيش^(٣). وظل مبارك ينتقد سياسة أخويه ويصفهما بالضعف وعدم الكفاءة، وما

(١) انظر قرية صغيرة كانت تقع على الحدود التي تفصل إمارة الكويت عن إمارة الكويت، وكان آل الصباح يستثمرون أراضيها. انظر عبدالمسيح الطائي، الرياض الزهرية بين الكويت والقطيف ص ٩-٨.

(٢) الطائي، صفحات من تاريخ الكويت ص ١٧-١٢.

(٣) Armstrong, Lord of Arabia p. 36.



زاد في حنقه عليهما وضعهما الإمارة تحت نفوذ الشيخ يوسف بن عبدالله آل إبراهيم، حيث جعلهما منه مستشارا لهما في الحكم، وكان يوسف من كبار تجار اللؤلؤ في الكويت وله مصاهرة مع أسرة الصباح وقد أتى من مقاطعة دورة التي تقع على مسافة قصيرة من عبدان على الجانب الشرقي لسط العرب، ويبدو أنه كان يتطلع إلى السيطرة هو وأسرته على الحكم في الكويت بمساعدة الدولة العثمانية، كما سيتضح لنا ذلك فيما بعد. ولذلك أخذ مبارك يحرض سكان الكويت الذين خشوا من أن يؤدي ذلك فعلا إلى سيطرة الدولة على الإمارة^(١). ومن ناحية أخرى فقد أتاح الحكم الضعيف لمحمد وجراح لقبائل البدو الفرصة لكي تهاجم الكويت مرات عديدة إذ أخذت قبائل شمر والظوافر تغزو الإمارة من نجد في الغرب، كما أخذت الدولة العثمانية تتوغل من الشمال في حدود جارتها الصغيرة حتى لم تعد هنالك حدود معينة ثابتة للإمارة^(٢).

كذلك عجز محمد وجراح عن السيطرة على القبائل الخاضعة لهما وهي قبائل مطير والقسم الشمالي من قبائل العجمان^(٣). وبناء على نصيحة يوسف آل إبراهيم بعث جراح بمبارك إلى الصحراء بلقب «أمير البادية» وفوض له شئون الحكم إذا ما استطاع ذلك. وكان حكام الكويت يأملون بذلك إما التخلص من مبارك أو الاستفادة من جهوده في حالة نجاحه وخصوصا أن هذه القبائل كانت تسبب مناعب بالغة لسكان الكويت. على أن مبارك نجح إلى حد كبير في تكوين صداقات وطيدة مع شيوخ القبائل البدوية، كما استطاع أن يجتذب إلى تأييده رؤساء قبائل الرشايدة والعجمان الأقوياء، وبمعية هؤلاء استطاع أن يجرد الحملات المتتالية على قبائل مطير وشمر والظوافر حتى أصبح اسمه ملء الأسماع في البادية، ولكنه مع ذلك كان في أمس الحاجة إلى المال، وفي البادية يحدث دائما أن تخبو الحماسة ما لم يكن هناك مال يدفع أو منونة تسلب^(٤). وعندما تأكد مبارك من التفاف البدو حوله استقر عزمه على التخلص من أخويه بالقتل وقد أثر

Freeth, Kuwait was my Home p. 26. (١)

Ibid. (٢)

Dickson, The Arab of the Desert pp. 267 - 268. (٣)

Ibid. (٤)

أن تتم حركته في سرية تامة لأن قيامه بحركة مكشوفة ستعرضه حتما إلى الهزيمة، فضلا عن انتقام الدولة العثمانية. وقد استعان مبارك في تنفيذ مؤامراته هذه بابيه جابر وسالم وكانا لا يزالان حديثين صغيرين، كذلك عاونه رجال من العجمان والرشايدة. وفي ١٧ مايو سنة ١٨٩٦ وفد مبارك من البادية وقبل أن تتصف الليلة كان قد زحف إلى القصر وتمكن من قتل أخويه. وقد يكون من المناسب أن نذكر هنا أن عبدالعزيز آل سعود استعاد إمارته بطريقة مشابهة كثيرا لتلك الطريقة مما يدل على تأثيره الشديد بمبارك.

على أن مبارك وإن كان قد نجح في قتل أخويه إلا أنه عجز عن التخلص من يوسف آل إبراهيم الذي تصادف وجوده ليلة القتل في الصبيحة في شمال الكويت، وما أن بلغت حوادث القتل حتى فر هاربا^(١)، وتبعه أبناء محمد وجراح فتحول معهم إلى البصرة خوفا من تعقب مبارك لهم^(٢). وفي الكويت فوجيء مجلس الحكم في اليوم التالي بمبارك يتصدر المجلس بدلا من أخيه محمد، ولم يجد مبارك غضاضة في أن يعلن وفاة محمد وجراح وأنه أصبح الحاكم الشرعي للإمارة^(٣). والثابت أنه أكره الشيوخ على مبايعته مهددا إياهم بالبدو قاضطروا إلى تأييده بعد أن عاهدهم على أن يقيم العدل وأن يستشيرهم في شئون الحكم وأن يخلصهم من الاعتداءات الداخلية والخارجية، وهكذا استطاع مبارك أن ينال تأييد كل من البدو وسكان المدينة معا الذين قبلوا وصوله إلى الحكم بارتياح بعد أن عانوا الكثير من استبداد محمد وعسف جراح في جمع الضرائب، فضلا عن وقوع الاضطرابات القبلية الكثيرة في عهدهما^(٤).

وعلى الرغم من أن حوادث القتل تعد من الأحداث البسيطة التي كثيرا ماتقع في هذه الجهات إلا أن وقوعها في الكويت في ذلك الوقت بالذات أدى إلى

(١) Ibid. (١)

(٢) القناعي. صفحات من تاريخ الكويت، ص ٢٤ - ٢٥.

(٣) عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت، ص ٣٧ - ٣٨ انظر أيضا :

Armstrong, op. cit., p. 36 see also Dickson, The Arab of the Desert p. 271.

(٤) المظلم عدد ٣١٩٠ في ١٨٩٩/٩/٢٣ حديث مجمل عن ولاية البصرة انظر أيضا :

Armstrong, op. cit., p. 25.

أن يخلق وضعاً جديداً^(١)، فضلاً عن أن مبارك أثار بذلك الحادث نزاعاً داخلياً استمر ما يقرب من عشر سنوات ١٨٩٦ - ١٩٠٥^(٢). وكان ليوسف آل إبراهيم من الطموح والثروة الطائلة ما يتمكن بهما من إقلاق راحة مبارك وتكدير صفوه، وفعلاً عمل على استمالة حمدي باشا والي البصرة إليه وتآليب السلطات العثمانية متهماً مبارك بقتل أخويه لأنهما كانا يتجهان إلى طلب الحماية العثمانية لمواجهة المؤامرات البريطانية في الخليج. وأكد يوسف لوالي البصرة أن مبارك عميل للإنجليز وألح بضرورة تدخل الدولة العسكري لطرده مبارك وتسليم زمام الإمارة إلى أحد أبناء الشيخ محمد^(٣). وبينما كان يوسف آل إبراهيم يعمل على تحريض حمدي باشا والي البصرة كان مبارك يعمل في نفس الوقت على استمالة رجب باشا والي بغداد إليه بالهدايا فكتب إلى الأستانة يقول: بأن الحادث بسيط وهو من الحوادث العادية المألوفة بين البدو، وحذر الدولة من التدخل خوفاً من تربع الإنجليز وما يترتب على ذلك من ضياع آمالها في الخليج^(٤). والملاحظ أن السلطان عبد الحميد الثاني حاول أن يتصرف إزاء تلك الأزمة بطريقة لا تخلو من دهاء ولكن أثبت مبارك بأنه لا يقل عنه دهاءاً.

فقد بعث السلطان إلى مبارك عن طريق حمدي باشا والي البصرة يقول بأنه لا يعتقد بأنه هو القتال، وطلب منه أن يظهر مدى ولاءه للسلطان بأن يرسل القاتل الحقيقي إلى البصرة لمحاكمته، ولم يتردد مبارك في أن يجيب على الفور بأن القاتل هو يوسف آل إبراهيم. واستكتب شيخوخ الإمارة استشهاداً بذلك الصدد بعث به إلى البصرة متهماً يوسف بأنه كان يعمل على الاستيلاء على الحكم، وأنه تصادف في اليوم الذي حاول فيه تنفيذ مؤامراته أن بعث به الله من البادية في اللحظة الأخيرة، ولولا ذلك لأعلن يوسف نفسه حاكماً على الكويت، وبطبيعة الحال اضطرت السلطات العثمانية إلى تصديق هذه الرواية الزائفة، وصدر فرمان

(١) Whigham, The Persian Problem pp. 96 - 97.

(٢) حافظ وهبة، جزيرة العرب في القرن العشرين ص ٨٥.

(٣) Dickson, The Arab of the Desert p. 272.

(٤) عبد العزيز الرشيد، تاريخ الكويت، ص ٥٣ - ٥٤ انظر أيضاً الزبيدي، مشوك العرب ص ١٥٤.



بتعيين مبارك قائمقاماً والاعتراف به شيخاً على الكويت في عام ١٨٩٧^(١).
والثابت أن مبارك قبل ذلك اللقب وإن كان لم يعامل والي البصرة باحترام كبير،
ولعل انجاء مبارك إلى قبول السيادة العثمانية كان خوفاً منه على ضياع ممتلكات
أسرته في الفساو، وخصوصاً وقد رأى من الحكمة أن يتقرب إلى الدولة لمواجهة
بأزمات داخلية في ذلك الوقت، ومع ذلك لم تهادن الدولة العثمانية مبارك، وإنما
أخذت تنظر بعين القلق إلى تسلط الإنجليز في الخليج، ولذا عملت على تأكيد
سيطرتها على الإمارة. والواقع أن السلطان عبد الحميد لم يطمئن إلى حكم مبارك
بعد أن نعى إليه حياة البذخ التي يحياها، حتى أنه كان يجلب القيان لمعته من
الهند، وكان هذا يجعله بحاجة دائمة إلى المال، ويوقعه في أزمات مالية متعددة
تسهل انسياقه تحت تأثير الإنجليز وغيرهم. ومن هنا عاد السلطان إلى احتضان
قضية أبناء أخوة مبارك ويوسف آل إبراهيم^(٢).

كان موقف الدولة العثمانية يتجه إذن إلى مناوئة مبارك، ولذلك أضحي في
حاجة ماسة إلى تأييد خارجي، وظهر ذلك في فبراير سنة ١٨٩٧ على أثر إرسال
العثمانيين موظفاً للحجر الصحي إلى الكويت، إذ طلب مبارك مقابلة المقيم
البريطاني وأبلغه أنه يرغب في الحماية البريطانية اتقاء من الدولة العثمانية^(٣)،
ولكن لم تظهر الحكومة البريطانية استجابة لذلك الطلب، فالوقت لم يكن قد حان
بعد لتدخلها في الكويت، ومن ناحية أخرى كانت لا تريد زيادة التوتر الحادث
بينها وبين الدولة العثمانية في الخليج العربي. وقد أصرت حكومة لندن بناء على
تعليمات بعثت بها إلى حكومة الهند أن يظل الاعتراف البريطاني الذي صدر في
عام ١٨٧٨، والخاص بتقرير السيادة العثمانية على الساحل الشمالي للخليج ساري
المفعول. ومن المعروف أن ذلك الاعتراف صدر باتفاق هاتين الحكومتين. ولكن
على الرغم من ذلك أخذت الحكومة البريطانية توجه اهتمامها بالغاً إلى الكويت،
ويمكن الاستدلال على ذلك بمذكرتين رسميتين وضعنا في الوقت الذي كان فيه
شيخ الكويت يبذل جهوده لتهدئة الموقف الذي نتج عن قتله لأخويه، والملاحظ

(١) Dickson, The Arab of the Desert p. 272.

(٢) فون ميكوش، عبدالعزيز ص ٤٤.

(٣) Whigham, The Persian Problem pp. 101 - 105.



فيسا جاء في هاتين المذكرتين أن الحكومة البريطانية كانت لاتزال تعترف بتبعية الكويت للدولة العثمانية، وقد سجل المسنر ستوريدس Stavrides المستشار القانوني لسفارة الحكومة البريطانية في الأستانة رأيه في وضع الكويت، فذكر أنه على الرغم من استقلالها عن الدولة العثمانية، إلا أنها تبدو ولو من الوجهة الجغرافية كجزء من الإمبراطورية العثمانية، هذا بالإضافة إلى ممتلكات الأسرة الحاكمة لأراضي كثيرة في البصرة والفاو.

أما المذكرة الثانية فقد وضعها الكاتب وايت Walbye الفتنصل البريطاني في البصرة، وذكر فيها أن قبول الشيخ للقب القائم مقام يجعل من الصعب على الحكومة البريطانية الاعتراف به شيخاً مستقلاً عن الدولة العثمانية. على أنه لم يلبث أن تخلت الحكومة البريطانية عن سياستها هذه نتيجة لاشتداد خطر التنافس الأوربي في الخليج، وفي إمارة الكويت بوجه خاص، فأكد فيليب كرى Philip Curie السفير البريطاني في الأستانة في عام ١٨٩٨ بأن الحكومة البريطانية لم يسبق لها أن اعترفت بالسيادة العثمانية على الكويت في أي وقت من الأوقات. وأخذت بريطانيا عقب ذلك توالى اتصالاتها غير الرسمية بشيخ الكويت، ولعل ما دفع الحكومة البريطانية لمباشرة نشاطها في الكويت ما أكدته المراقبون لأوضاع الخليج من تجمع القوات العثمانية في البصرة وقيامها بالاستعدادات المختلفة لإقصاء الشيخ مبارك عن الحكم، والأهم من ذلك ما أكدته السير فيليب كرى من أن السفارة الروسية في الأستانة تعمل على تحريض الدولة العثمانية ضد الإنجليز وما يقومون به من تعدى على ممتلكات السلطان في مصر والخليج^(١).

ولعل الحكومة البريطانية كانت تفكر في ذلك الوقت أهمية الاستفادة من ميناء الكويت ليكون نهاية لخط حديدي كان يقترح مده من بورسعيد عبر صحراء نجد. ولذا أخذت تنظر إلى الشيخ مبارك باعتباره شيخاً مستقلاً على الرغم مما كان لا يزال عالقا به من دماء، واستقر الأمر على ضرورة تقديم الحماية له على أساس أنه ربما يلجأ إلى أية قوة أخرى إن أهملت بريطانيا تقديم العون له. وكان اقتراح

Koweit, Confidential 1908 Section I pp. 1 - 4 (Ind. Off. Political and Secret Library (1)
35. 127)

امتداد خط حديدي روسي من طرابلس (على البحر المتوسط) إلى الكويت قد وضع الأمور في غاية الخطورة، ولهذا أعلن سولسبوري وزير الخارجية البريطانية بأنه يوافق على جعل الكويت محمية بريطانية، وأنه سيعمل على الضغط السياسي في حالة اعتراض الباب العالي. وعلى الرغم من أن السير نيقولا أوكونور O'Connor السفير البريطاني في الأمستادة كان يذهب إلى ما ذهب إليه كل من سولسبوري وحكومة الهند من ضرورة جعل الكويت تحت الحماية، إلا أنه أشار بضرورة الحذر من ذلك، واقترح الدخول في اتفاقية منفصلة تأخذ صورة تعهد سري من شيخ الكويت ألا يتنازل عن أي مقاطعة من أراضيها إلى أية قوة أخرى^(١).

كان يتحتم إذن لإعلان الحماية البريطانية على الكويت تأكيد استقلال الإمارة عن الدولة العثمانية، وكانت كل من حكومة لندن والهند نخشى من أنه إذا بقيت الكويت تحت السيادة العثمانية أن تتصرف فيها الدولة العثمانية بالتنازل عن أجزاء منها إلى الدول الأجنبية وخاصة ألمانيا التي كانت تعمل في ذلك الوقت على إنشاء خط سكة حديد بغداد. ولذلك طلبت حكومة الهند من المقيم البريطاني في الخليج أن يبحث الوضع السياسي للكويت وعلاقتها بالدولة العثمانية كتعهد لإعلان الحماية. وقد قام كمبال Kempall المقيم البريطاني في الخليج بكتابة تقرير مفصل هام عن إمارة الكويت^(٢)، نفى فيه تبعية الكويت للدولة العثمانية، وجاء فيه: إن الدولة العثمانية تركز مطالباتها على الكويت على اعتبار أن السكان الأصليين وفدوا من منطقة أم القصر على رأس خور عبدالله التابعة لها. غير أن تقارير حكومة بومباي تؤكد أن السكان الأصليين وفدوا من نجد، ويرى (كمبال) أن هذا هو الأصح. وفي خلال القرن الثامن عشر كان شيوخ الكويت مستقلين تماما عن الدولة العثمانية، ويؤكد ذلك ما ذكره السير هارفورد بريدجز Brydges أنه في عام ١٧٩٢ انتقل المركز البريطاني التجاري من البصرة إلى الكويت نتيجة لتزاع بين السلطات العثمانية في البصرة وموظفي الوكالة البريطانية. وهذا يثبت عدم وجود سيطرة عثمانية على الكويت، وذكر بريدجز أيضا أن شيخ الكويت ألجأ الشيوخ النافرين على السلطات العثمانية من عرب المنتفق ورفض تسليمهم إلى سلطات العراق.

(١) Memorandum Respecting Koweit (F.O. 78/5174).

(٢) Whigham, op. cit., pp. 101 - 103.

وفي عام ١٨٥٤ كتب المقيم البريطاني في الخليج تقريراً أكد فيه أن سفن الكويت ترفع الرايات العثمانية ويتسلم شيخها سنوياً مائتي كارة من التمر مقابل تعهده بالدفاع عن ميناء البصرة من أي اعتداء أجنبي، على أنه لا يوجد في هذا التقرير أي تلميح للتبعية العثمانية، كما يستدل من واقع الأمور أن سكان الكويت قاوموا بنجاح جميع المحاولات التي بذلت لجعلهم تحت سيادة الدولة العثمانية أو تحت نفوذ القضاء العثماني وأنهم حافظوا على استقلالهم^(١).

وخلص الكولونيل (كمبال) في تقريره بأنه قد يكون حقيقة أن سكان الكويت يعترفون بالسيادة العثمانية، إلا أن الأمر في واقعه لا يتعدى أكثر من كونه اعترافاً إسمياً إذ إن السلطان العثماني في نظر جميع حكام الخليج يعد رأس العقيدة الإسلامية. ومنذ أن تأسس الكويت في منتصف القرن الثامن عشر استطاعت هذه الإمارة الصغيرة، أن تحمي نفسها من التدخل في شئونها من ثلاث قوى هي الفرس والعثمانيين ودولة السعوديين النجدية^(٢). وارتكز (كمبال) في إنكاره السيادة العثمانية على الكويت بعدم الاستدلال على وجود دفع ضريبي من الكويت إلى الدولة العثمانية في أي وقت من الأوقات حتى منذ تأسيس الإمارة. فضلاً عن أن الدولة العثمانية كانت هي التي تدفع رواتب سنوية إلى شيوخ الكويت لتحصلها خزانة البصرة نظير حماية شط العرب، ولكن ذلك كان اتفاقاً محلياً لا يعني وجوده التأكيد بقيام سيطرة فعلية، ولم يترتب عليه إلزام الكويت بالقيام بهذه الحماية. وإن كان يمكن مع ذلك استثناء بعض فترات تمتعت فيها الدولة العثمانية بسيطرة فعلية على الكويت، ولكنها كانت فترات قصيرة بدرجة يمكن تجاهلها. ومضى (كمبال) بدليل على عدم تبعية الكويت للدولة العثمانية فذكر أن رفع الراية العثمانية، وهو مظهر للسيادة يرجع إلى أن الكويت وغيرها من إمارات الخليج، كان من الصعب على سفنها أن تهجر تحت أعلامها الخاصة نظراً لعدم وجود اعتراف دولي بهذه الأعلام من جهة، ومن جهة أخرى أن رفع الراية العثمانية لم

Frazer, India under Curzon and after pp. 97 - 98. (١)

Roune, op. cit., p. 373. (٢)



يكن يفترون في الأذهان في ذلك الوقت بالدولة العثمانية أكثر مما كان يفترون بأنها راية إسلامية وعلى أنها مظهر روحي لاحترام دولة الخلافة الإسلامية^(١).

وصادف في ذلك الوقت تولى اللورد كيرزون Curzon منصب نائب الملك في الهند وقد احتسب سياسته بضرورة توجيه اهتمام بالغ إلى الكويت، وعلى الرغم من أن كيرزون كان قد سبق له الاعتراف بالسيادة العثمانية على تلك الإمارة وسجل ذلك في كتابه عن فارس والمشكلة الفارسية Persia & The Persian Question والمنشور في عام ١٨٩٢، إلا أنه عاد إلى القول إنه على الرغم من اعتراف الحكومة البريطانية بالسيادة العثمانية على الأراضي الواقعة فيما يلي الكويت جنوباً إلا أنه لم يتأكد أن الدولة العثمانية قد أثبتت سيادتها على الكويت في أي وقت من الأوقات، واستشهد كيرزون فيما ذهب إليه بتأكيدات كل من القنصل البريطاني في بغداد الكولونيل Lock والكولونيل ميد Meade المقيم البريطاني في الخليج اللذان أكدا أنه لا يوجد ثمة اتصال فعلي بين الدولة العثمانية وسكان الكويت، وأن السكان يبدوون كراهبتهم التامة للعثمانيين، هذا فضلاً عن انعدام مظاهر السيادة المعروفة من دفع الضرائب أو وجود حاميات عسكرية عثمانية في الإمارة. وكان كيرزون يرى أن استمرار بريطانيا في الاعتراف بالسيادة العثمانية سيؤدي إلى إضرار بالمصالح البريطانية في الخليج وإيجاد متاعب بالغة الخطورة. وقد أعرب عن رؤية بضرورة إعلان الحماية البريطانية على الكويت واقترح أن تعقد معاهدة على نفس الوتيرة التي اتبعت مع شيخ البحرين في عام ١٨٩٢، ولا يرى كيرزون ضرورة التدخل البريطاني في الشؤون الداخلية للإمارة ولكن يكتفي بتفدية حرية تزور الكويت من أن إلى آخر كي تمنع محاولات العثمانيين السيطرة عليها.

(١) Whigham, op. cit., pp. 101 - 103.

يلاحظ أن حتى بعد توقيع الاتفاقية الإنجليزية مع الكويت في عام ١٨٩٩ لم تلح الحكومة البريطانية أن يرفع شيخ الكويت الراية العثمانية، كما استمرت السفن الكويتية ترفع الراية العثمانية حتى بعد نشوب الحرب العالمية الأولى رغم أن الكويت قد انضمت إلى بريطانيا ضد الدولة العثمانية ولم تغير هذه الراية إلا بعد أن ضربت إحدى السفن الحربية البريطانية سفينة كويتية لرفعها الراية العثمانية على اعتبار أنها من ضمن الأعداء، ومن ثم بدأت الكويت ترفع الراية الخاصة بها.



أو أية دولة أخرى من الوصول إليها^(١). وقد نجد من المناسب قبل أن نعرض لاتفاقية عام ١٨٩٩ أن نلم بالظروف التي أدت إلى توقيعها.

كانت هذه الاتفاقية نتيجة ظروف عسكرية وسياسية أثرت على كل من بريطانيا وشيخ الكويت فلم تكن بريطانيا في بدء الأمر مقبلة على إبرام اتفاقية مع الكويت في هذا الوقت بالذات على الأقل، ولم تكن تريد أن تثير الدولة العثمانية بخلق مشاكل جديدة في الخليج إذ كان من شأن ارتباط بريطانيا بالكويت أن يترتب عليه خطورة منافسة الكويت لميناء البصرة الذي كان منفذا للتجارة الآتية من الهند؛ ولذلك أخذت الدولة العثمانية تسعى إلى بسط نفوذها على الإمارة بدعوى أنها جزء من أقاليمها وأمام هذه المحاولات اتجه حاكم الكويت إلى السعي للاحتواء التقليدي - كما كان الأمر سائدا في عهده - بإحدى القوى الكبرى وكان يرجو من وراء توقيع هذه الاتفاقية جذب بريطانيا لتحويل تجارتها في الخليج إلى ميناء الكويت، وللكويت ذكريات رغبة من فترات الرخاء والانتعاش حين تحولت التجارة إلى مبائنها على أثر احتلال الفرس البصرة وفرار تجارها إلى الكويت ١٧٧٦/١٧٧٩. وبالإضافة إلى موقف الدولة العثمانية المعادي للشيخ مبارك كان التنافس الدولي في الكويت قد أخذ يشتد بين مجموعة من الدول الأوربية، وفي هذه الفترة بالذات أخذت الكويت تنتعش انتعاشا كبيرا وتوضح أهميتها وبرر على أثر ذلك أهمية مبائنها الطبيعي وأصبحت تلعب دورا رئيسيا في تجارة الخليج. ويتضح لنا ذلك من مذكرة سرية بعث بها الكولونيل ميد Meade المقيم السياسي في الخليج ذكر فيها: «تملك الكويت ميناء ممتازا وإذا أصبحت تحت حمايتنا فستكون بلا شك من أهم المراكز في الخليج، فبالإضافة إلى احتمال جعلها في المستقبل نهاية لخط حديدي من الإسكندرية أو بورسعيد فستكون في وضع يساعدنا لحماية هذا الخط فإن تجارتها مع البصرة ناجحة وكذلك مع نجد ومستنال تجارة

Extracts from the Confidential Memorandum of Lord Curzon 19th Nov. 1896 (F.O. 1)
60/599).

نقلا عن الخليج العربي والعلاقات الدولية لعمود على الداود المثلث رقم (٧) من ص ٢١٦ - ٢٢١.



الرفيق وكذلك الفرصة ضربات قاضية فيما إذا أصبحت الكويت في ظل حمايتها وبذلك يمكن القول إن الحماية البريطانية على الكويت تعني تركيز مصالحنا السياسية في ميناء الخليج وعلى سواحلها^(١).

وكانت ألمانيا وفرنسا وروسيا بالإضافة إلى بريطانيا والدولة العثمانية أهم الدول المتنافسة في الخليج، وكانت الكويت أهم منطقة تركز فيها ذلك التنافس وذلك لموقعها الجغرافي القريب من العراق وسهولة اتصالها بالجزيرة العربية شمالاً وشرقاً وجنوباً، وفي وسط هذه المنافسة الدولية كان على مبارك أن يلعب دوره^(٢). وهكذا تبدل وضع الكويت^(٣)، ففي الوقت الذي كان شيخ الكويت - كما ورد في تقرير بلي عام ١٨٧٤ - يتعامل مع القبائل البدوية أصبح الآن يتعامل مع القوى الأوروبية العالمية^(٤).

وقد اتجهت السياسة الألمانية من بين هذه الدول المتنافسة إلى التوسع نحو الشرق، وكانت العقبة التي تعترض التوسع الألماني أن الإنجليز يسيطرون على كل الطرق الموصلة إلى الشرق فيما عدا الطريق الذي يمر بآسيا الصغرى عبر البلدان العربية في الخليج، وعلى ذلك فقد تألف القيصر الألماني مع السلطان العثماني وأعلن نفسه الصديق المخلص لخليفة المسلمين وبعث بخبراء إلى الدولة العثمانية في مختلف نواحي الإصلاح والتنظيم، وكانت الخطة الألمانية تتركز في إنشاء خط حديدي من الآستانة إلى حلب فيفداد على أن تكون الكويت نهاية لذلك الخط المقترح. وفي هذا التنافس الدولي لم يستطع مبارك أن يحدد موقفه غاماً فعمل في بادئ الأمر على استغلال قناصل إنجلترا وروسيا وألمانيا^(٥). وقد عرض عليه

(١) المرجع السابق.

(٢) حكومة الكويت - دائرة المطبوعات والنشر - سجل الكويت من ص ٨ - ٩.

(٣) يلاحظ أن فترة النزاع الدولي في الخليج كانت فرصة ثانية لتعيش فيها إمارة الكويت وقد جاءت هذه الفرصة الأولى في عام ١٧٧٦ عندما استل القرمس المصرية وفر عدد كبير من تجارها الأثرياء إليها وبقيت الكويت بفضل ذلك الحادث طيلة سنوات عديدة تحمى من التجارة البحرية في الخليج. أما الفرصة الثالثة فلا تزال تعيش فيها الكويت باستغلال الثروات بها، انظر بيريس، الخليج العربي ص ٥٣١.

(٤) Whigham, op. cit., p. 96.

(٥) Armstrong, op. cit., pp. 36 - 37.



القناصل الروس في بغداد وبوشهر مزايا صداقته لروسيا^(١). ومعروف أن روسيا كانت تعمل في ذلك الوقت على تأسيس محطة للوقود في الكويت، كما بذلت محاولة أخرى للحصول على موافقة من السلطان العثماني لكي يقوم أحد رعاياها ويدعى الكونت كابنست Kapnist لإنشاء خط حديدي يمتد من أحد موانئ البحر المتوسط إلى ميناء الكويت وهذا المشروع لو تحقق فإنه من المؤكد أن ينتهي بإرساء عدة مطالب روسية على الكويت^(٢). كذلك كان الفرنسيون يكثر من زيارتهم للشيخ مبارك^(٣). والواقع أن خوف بريطانيا من أن تصبح الكويت مستودع فحم روسي أو نهاية خط حديد ألماني أو ورسي أو منطقة نفوذ فرنسية هو الذي أدى بها إلى الإسراع في توقيع اتفاقية عام ١٨٩٩ مع شيخ الكويت^(٤). ومن المؤكد أيضا أن الأوضاع الداخلية في إمارة الكويت نفسها بالإضافة إلى الصراع الخارجي، هي التي دفعت شيخ الكويت إلى الارتباط ببريطانيا، فمن المعروف أن الأوضاع الداخلية في الإمارة لم تسمح بإيجاد علاقات طيبة بين شيخ الكويت وبين سلطات الدولة العثمانية في البصرة كما جرت العادة قبل تولي مبارك الحكم، ومع ذلك لم يشأ مبارك أن يجاهر الدولة العثمانية بالعداء فظل يحمل لقب قائمقام وحرض على أن تكون علاقته سرية مع الدول الأوربية، ولكنه أصبح مع ذلك في موقف حرج إذ كانت حدود إمارته معرضة لنزاع دائم بينه وبين شيوخ المتفق وأتراك البصرة في الشمال، أما في الجنوب فالتهديد قائم من قبل ابن الرشيد أمير حائل^(٥)، ثم إن اشتراك الكويت مع حدود العراق كان يسهل على الدولة سرعة إرسال جنودها من بغداد والبصرة إلى الكويت. وعندما لم تجد الدولة العثمانية أملا في انصياع مبارك لها اتجه السلطان إلى ألمانيا واشتركا معا في تحريض جازة ابن الرشيد في نجد، وكان ابن الرشيد أداة عثمانية قوي البأس غالبا في ميادين القتال، ويلاحظ أن آل الرشيد بعد تخلصهم من السعوديين في عام ١٨٨٨ كان عليهم تقوية مركزهم

Chirul, The Problem of Asia pp. 239 - 240. (١)

Wilson, Persian Gulf pp. 252. (٢)

Whigham, The Persian Problem p. 102 see also Freeth, op. cit., p. 23. (٣)

بربي - الخليج العربي (مترجم) ص ١٢١. (٤)

British Admiralty, A Handbook of Arabia Vol. I, pp. 39 - 40. (٥)

بالتأويل بولائهم للخليفة العثماني، وعلى الرغم من أن الدولة العثمانية كانت تعمل للسيطرة على نجد إلا أنها رأت أن تتقبل ولاءً اسمياً بدلاً من أن تلقى بنفسها في مغامرة قد يكون من نتيجتها تحطيم كل ظل للسيادة العثمانية في شبه الجزيرة العربية، ولم يكن آل الرشيد يلتزمون بدفع ضرائب سنوية إلى الدولة وعلى العكس من ذلك كانوا يتلقون إعانة سنوية مقابل حماية الحجاج القادمين إلى الحرمين الشريفين، وعلى أي حال فقد رأت الدولة العثمانية أنه إذا حدث نزاع بين شيخ الكويت وابن الرشيد فسوف تناصر ابن الرشيد، ولكن الموقف أثنى بعكس ذلك، ففي عام ١٨٩٩ أخذت الدول العثمانية تقوم بحركات عدائية ضد الكويت قبل أن يتجدد النزاع بين الحاكمين^(١). على أن عبدالعزيز بن الرشيد لم يلبث أن قدر المزايا التي قد يتحصل عليها من وراء اشتراكه مع الدولة العثمانية فبادر إلى إعلان شيخ الكويت العداء على أمل الحصول على ميناء الكويت لتصرف تجارته باعتبار ذلك الميناء المنفذ الطبيعي الذي تنطلق إليه نجد^(٢). وربما يكون قد تلقى وعداً من السلطات العثمانية بذلك، وكان آل الرشيد قد استطاعوا قبل ذلك الوقت تفويض حكم آل سعود واحتلال عاصمتهم في الرياض حتى اضططر عبدالرحمن الفيصل وابنه عبدالعزيز إلى اتخاذ الكويت ملجأً يأويان إليه في محنتهما. وقد يكون من المناسب أن نذكر أن العداء بين نجد والكويت كان قائماً في السنوات السابقة لولاية مبارك الحكيم وإن لم يكن بنفس العنف الذي سيصير إليه، فقد كان هنالك تعاون فعلي بين محمد بن الرشيد والشيخ قاسم بن ثاني حاكم قطر للهجوم على الكويت، ولكن ذلك الهجوم لم يتحقق نظراً لوفاة محمد بن الرشيد في عام ١٨٩٦ أي في نفس السنة التي وصل فيها مبارك إلى الحكم^(٣).

واستمر الهدوء قائماً قرابة ثلاث سنوات إلى أن أخذت الدولة العثمانية تشجع عبد العزيز بن الرشيد على غزو الكويت، وبالإضافة إلى تشجيع الدولة

(١) Whigham, op. cit., pp. 99 - 100.

(٢) Coke, The Heart of the Middle East 135.

(٣) مجلة لغة العرب ج ٣ من السنة الثالثة - تشرين الثاني ١٩١٣ أمراء آل سعود في جزيرة العرب ص ١٥

فقد تلقى تحريضا من الشيخ يوسف آل إبراهيم عدو مبارك اللدود، وكان لا يكف عن إثارة الشعور ضد مبارك، وقد تحالف مع شيخ قاسم بن ثاني حاكم قطر. ولذا عمل مبارك على التخلص من هذه المحالفة فاستمال إليه متصرف الإحصاء وأخذ يوغر صدره ضد قاسم بن ثاني، متهمًا إياه بأنه غير مطيع للدولة. وكان من أثر ذلك أن أرسل والي البصرة سفينة لتأديبه^(١)، فتحول كل من قاسم ويوسف آل إبراهيم إلى عبدالعزيز بن الرشيد، وكتب قاسم إليه بغريه باحتلال الكويت ويعده بالمساعدة الحربية^(٢). وأخذ ابن الرشيد يستعد فعلا لمهاجمة مبارك وخاصة أنه صادف في ذلك الوقت قتل أعوان مبارك لعدد من تجار حائل عند خروجهم من الكويت، وكان ابن الرشيد فضلا عن ذلك يستكر على مبارك قتله لأخويه، ولكن حدث في الوقت الذي أوشك فيه ابن الرشيد أن ينتهي من إعداد قواته لغزو الكويت من الشمال وقاسم من الجنوب، أن عاجلت المنية الأول وكسفت الحكومة العثمانية عن مناصرة الثاني. وبذلك اتراح عن ظهر الكويت ومبارك عبء ثيل^(٣). غير أننا لا نعتقد فيما نذهب إليه بعض المصادر أن الإنجليز هم الذين حرضوا الدولة العثمانية على التتكيل بمبارك مباشرة أو عن طريق حليفها ابن الرشيد على أمل أن يجد مبارك نفسه في موقف خرج فيزج بنفسه في أحضان الإنجليز، وإن كان هناك ثمة احتمال في تخاضعي الإنجليز عما قام به يوسف آل إبراهيم بعد ذلك بسنوات، وكان معروفًا لحكومة الهند في الهجوم على ميناء الكويت لنفس الغاية^(٤). ويستدل على ذلك في أن يوسف إبراهيم لم يجد معارضة بريطانية عندما كان قائما بتجهيز سفنه على الساحل الفارسي، وسواء أكان الهجوم الذي كان معرضا له مبارك بتحريض من بريطانيا أو بعدم تحريض منها، فإن مبارك لجأ بناء على مشورة صديقه الشيخ عيسى حاكم البحرين إلى طلب الحماية البريطانية.

(١) عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت من ص ٥٩ - ٦٢

(٢) Coke, The Heart of the Middle East p. 135

(٣) عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت من ص ٦٢ - ٦٤

(٤) المصدر السابق، ص ٥٩ وما بعدها، انظر أيضا فؤاد حمزة، قلب جزيرة العرب، ص ٢٩٢

وكانت المصلحة تقتضي تنظيم العلاقة بين الكويت وبريطانيا عن طريق اتفاقية تعقد من أجل ذلك، وكان اللورد كيرزون نائب الملك في الهند هو الذي بادر إلى تنظيم تلك العلاقة، ولم تكذ تنقضى سوى أيام قليلة على تعيينه في ذلك المنصب^(١). غير أنه كان يرى ضرورة أن تتضمن الاتفاقية المقترحة فرض حماية رسمية على الكويت، ولذلك أبدى اعتراضه على الصيغة التي تقرر أن تعقد بها الاتفاقية وإغفالها النص الصريح للحماية، وإن كان قد اضطر إلى الموافقة عليها بناء على تعليمات تلقاها من اللورد سولسبوري وزير الخارجية البريطانية، إذ كانت حكومة لندن ترى أنه يمكن الاكتفاء بمساعدة الشيخ على مقاومة أية هجمات على ممتلكاته، ولكنها لم تكن مستعدة في الوقت نفسه لمواجهة المشاكل التي قد تنشأ نتيجة لإعلان الحماية، بينما كان كيرزون يخشى في أن يكون من السهل على الدولة العثمانية أن تقوم بعزل شيخ الكويت باعتبارها تابعاً لها، وكان السبيل الوحيد لتلافي ذلك الخطر هو تحويل الاتفاقية إلى حماية رسمية. وهذا الرأي هو الذي وجدت الحكومة البريطانية نفسها مضطرة إلى تنفيذه في آخر الأمر^(٢). وهكذا نجد أن كيرزون سرعان ما يتنكر لأرائه التي كان قد أعلنها في عام ١٨٩٢ من أن السيادة العثمانية ممتدة من ميناء العقير إلى الفاو^(٣)، وسوف يتضح لنا من اتفاقية الحماية أن الحكومة البريطانية قد تغاضت عن سيادة الدولة العثمانية، وهي السيادة التي كانت قد فرضت على الكويت إبان حملة الإحساء عام ١٨٧١^(٤).

ويتضمن أهم شرط في الاتفاقية التي وقعتها كل من الشيخ مبارك والكلونيل ميد Meade في ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩ تعهداً من شيخ الكويت عن نفسه وورثته وخلفائه من بعده بالألا يقبل وكيلاً أو قائمقاماً من جانب دولة أو حكومة في الكويت أو في أي منطقة أخرى من حدوده بغير رخصة الدولة البهية القيصرية، كما يلزم نفسه وورثته وخلفائه من بعده بالابتزال ولا يبيع ولا يؤجر ولا يرهن ولا يعطى للملك أو لأي غرض آخر أي جزء من أراضيه إلى حكومة أو رعايا دولة أخرى بدون الموافقة السابقة للحكومة البريطانية على هذه الأغراض^(٥).

Hurwitz, op. cit., vol. I p. 218. (١)

Earl of Rolandsghay, The Life Lord Curzon Vol. III p. 50. (٢)

Curzon, Persia & The Persian Question vol. III p. 462. (٣)

British Admiralty, A Handbook of Arabia vol. I p. 39. (٤)



وقد فسرت هذه الاتفاقية أن تظل الكويت مرتبطة بمحالفه أبدية مع بريطانيا التي تتعهد بحماية مصالحها في الخارج وتدافع عنها مع احتفاظ الإمارة بالاستقلال التام في شئونها الداخلية. وقد ألحقت بهذه الاتفاقية فيما بعد بعض التنظيمات الإدارية الأخرى ومن بينها أن قضايا الأجانب تكون من اختصاص الوكالة البريطانية في الكويت. كما تنازل الشيخ مبارك لبريطانيا عن منطقة من الأرض تقع في الشمال الشرقي للكويت على مقربة من شط العرب، كذلك خص بريطانيا بعدة امتيازات واستثناءات جمركية، كما قبل إقامة وكيل قنصلي في بلاده ورفع العلم الإنجليزي إلى جانب الراية العثمانية^(١). وكانت بريطانيا في نظير عقد اتفاقية الحماية تدفع إلى الشيخ مبارك سنويا مبلغ ١٥,٠٠٠ روبية من خزانة بوشهر^(٢). كما تساهلت بصفة خاصة في تصدير الأسلحة إلى الإمارة لكي يستخدمها مبارك ضد أعدائه، وتنج عن هذا التساهل أن تحولت الكويت إلى مركز هام لتجارة السلاح في المنطقة، وكانت هذه الأسلحة توزع من قبل السلطات البريطانية على رجال القبائل من أجل استخدامها في منازعة السلطات العثمانية، وعلى الرغم مما كان يترتب على اتفاقية الحماية أن تقوم الحكومة البريطانية بالوقوف ضد أية محاولة من جانب العثمانيين لمهاجمة الكويت حتى لو أدى الأمر إلى استخدام القوة، إلا أن هذه الاتفاقية قد أثارت من ناحية أخرى مصاعب بالغة بالنسبة لمركز شيخ الكويت وممتلكاته في الأراضي العثمانية في شط العرب، إذ بمجرد عقده لتلك الاتفاقية وقبله الحماية البريطانية أن صارت ملكيته لهذه الأراضي ملغاة بالنسبة للقوانين العثمانية^(٣). وكانت هذه الممتلكات تدر عليه وعلى أفراد أسرته دخلا سنويا يقدر بأكثر من ٤٠٠٠ جنيه^(٤). ولعل ذلك كان من أهم الأسباب التي دعت إلى اتفاق وجهات نظر كل من مبارك والحكومة البريطانية على إبقاء هذه الاتفاقية في سرية تامة. والملاحظ بصدد ذلك أن اتفاقية عام ١٨٩٩ لا تحمل توقعات من أفراد أسرة

Rouire, L'Angleterre en Arabie, Revue des Deux Mondes vol. x, 1903 pp 910-911. (١)
Memorandum Respecting Koweit p. 30, Meade to Mulark January 23rd. 1899, see (٢)
also Clouch and Temperley, op. cit., vol. 1 p. 333 cf. Memorandum Respecting the
relations between Germany and Great Britain by Mr. A. Tilley

Memorandum Respecting Koweit pp. 13-16 (F.O. 78 5174) (٣)

Rolandshay, The Life of Lord Curzon vol. III pp. 98-100 (٤)

مبارك كشهود على توقيعها، فلم يشترك مع مبارك في توقيع هذه الاتفاقية سوى أحد أصدقائه في البحرين، ولعل حرص مبارك على أن تكون علاقته سرية بريطانيا هي التي دفعته إلى إخفائها حتى عن أفراد أسرته، أو قد يكون مبارك وجد معارضة شديدة منهم خوفاً على ممتلكاتهم في الأراضي العثمانية، فلم يقبلوا الاشتراك معه في توقيعها، هذا على الرغم من وعود الإنجليز بحفاظتهم على حقوق مبارك وأسرته في هذه الممتلكات.

والواقع أن اتفاقية عام ١٨٩٩ فتحت المجال لبريطانيا للتدخل ليس في شئون الكويت فحسب وإنما في شئون نجد وجنوب العراق أيضاً بحكم تسلط نفوذها في هذه المنطقة ومراقبتها لما يجري من أمور في البلاد الواقعة بجوارها، كما ساندت هذه الاتفاقية بصفة خاصة شركة لينش Lynch للملاحة النهرية في دجلة والفرات والتي كان نفوذها قد أخذ في التداخي، وعلى الرغم مما أدت إليه هذه الاتفاقية من التمكين للنفوذ البريطاني في المنطقة الشمالية للخليج إلا أنه يتضح لنا من نصوص الاتفاقية ومن الظروف التي أحاطت بها أنها وضعت لمواجهة ظروف طارئة ويقرر ذلك اللورد كيرزون نفسه فيقول، «إن التحفظ الذي تضمنته هذه الاتفاقية، إلا بموافقة الحكومة البريطانية، قد أمّلت اعتبارات سياسية خاصة ومحاولات من تركيا لاستفزازنا»^(١). وقد قصد بذلك التحفظ منع تسرب نفوذ دولة أخرى منافسة لبريطانيا في الكويت، وإن كان مما يسترعي الانتباه أن الاتفاقية لم تنص صراحة على فرض الحماية على الكويت وإنما تضمنت قيدين هما عدم نقل الملكية وعدم استقبال مبعوثين سياسيين، وكان عدم النص على الحماية يرجع لاعتبارات سياسية دفعت بريطانيا آنذاك ألا تعلن ارتباطها مع الكويت بل لقد عمدت إلى إخفاء الاتفاقية ذاتها. ومن ثم كان من الطبيعي أن تلغى هذه الاتفاقية بمجرد زوال الظروف التي أدت إلى عقدها أي عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى على أكثر تقدير، ولكن من المعروف أن بريطانيا ظلت تملك بهذه الاتفاقية حتى استقلال الكويت في عام ١٩٦١. وبالإضافة إلى ما في هذه الاتفاقية من غيب سياسي فإنها

(١) نوقل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي من ١٩٥٦.

Gooch & Temperley, op. cit., vol. I, Part II pp. 52 - 60, Layard to Ross 17th (٢) December 1878.



لا تستند إلى أي مبرر قانوني حيث إنها عقدت في ظروف خاصة وبين بلدين غير متكافئين ومع أناس تنقصهم الخبرة السياسية على المستوى الدولي^(١).

والواقع أن أهم ما كان يحرص عليه شيخ الكويت وغيره من الشيوخ الذين عقدت معهم مثل هذه الاتفاقيات هو المحافظة على نفوذهم لإدراكهم أنه من الصعب عليهم البقاء في الحكم دون حماية الحكومة البريطانية التي أصبحت القوة ذات النفوذ الملموس في المنطقة^(٢). ويبدو أن الدولة العثمانية قد شعرت بارتباط مبارك بالحكومة البريطانية فعادت إلى إثارة المناصب ضده، وظهر ذلك في إعادتها لتعيين حمدي باشا واليا على البصرة وكان قد سبق لها إقالته من الولاية، وكان حمدي معروفا باحتضانه لقضية أبناء أخوة مبارك، كما بعث بأحد المديرين ليتسلم دائرة مكوس جمركية عرّضت على إنشائها في الإمارة. وفي سبتمبر ١٨٩٩ تلقى السير نيقولا أوكونور السفير البريطاني في الأمارة تعليقات من حكومته بأن يحتاج لدى الباب العالي عما سيؤدي إليه الأمر من توتر إذا ما أضرت الدولة العثمانية على إقامة دائرة مكوس في الكويت دون اتفاق سابق مع الحكومة البريطانية، وكان أوكونور يخشى على وجه خاص من اتفاق ألمانيا والدولة العثمانية، وعلى ذلك اقترح ضرورة تعيين أحد الوكلاء النمريين في الكويت، وزاد من خوف بريطانيا كثرة تعدد زيارات البواخر الألمانية إلى الكويت^(٣). وعلى أي حال فقد استطاعت الحكومة البريطانية بموجب اتفاقية ١٨٩٩ أن تواجه التنافس الأوربي في الكويت ووجدت الدول الأوربية نفسها أمام أمر واقع، على أن هذه الاتفاقية كانت على وجه خاص ضربة موجّهة للدولة العثمانية وتهديدا لمصالحها في العراق^(٤). كما كانت موجّهة أيضا ضد النفوذ الألماني في الخليج. وقد ظهرت أهمية تلك الاتفاقية في العام التالي (١٩٠٠) إذ كانت رغبة ألمانيا بتأييد من الدولة العثمانية أن تقوم بشراء منطقة ساحلية من شيخ الكويت تبلغ مساحتها حوالي عشرين ميلا مربعا لجعلها نهاية لخط سكة حديد بغداد المقترح^(٥). فضلا زارت الكويت من أجل ذلك الغرض بعثة ألمانية برئاسة الهر ستمرش Siemirsh، وكان يرافقه الملحق العسكري

(١) الفرحان، مختصر تاريخ الكويت ص ١٢٧.

Hay, The Persian Gulf States p. 13. (٢)

Memorandum Respecting Kuwait (F. O. 78/5174). (٣)

Graves, The Life of Sir Percy Cox p. 101. (٤)

Earl Meade, Turkey, The Great Powers and Baghdad Railway p. 198. (٥)

الألماني في سفارة الأستانة، وقد حاول والي البصرة التأثير على مبارك ليستجيب لمطالب البعثة والتنازل عن بعض الأراضي في منطقة كاظمة ولكن مبارك، وكان قد أصبح معتمدا على النفوذ الإنجليزي، رفض أن يمنح البعثة ما طلبته من أراضي، كما رفض قبول الهدايا التي قدمها إليه ستمرش. وفي ٢٠ مارس عام ١٩٠٠ اضطر أوكونور أن يبلغ كلاً من الدولة العثمانية والسفارة الألمانية في الأستانة حقيقة العلاقات بين بريطانيا وشيخ الكويت، وأن الاتفاقية التي وقعها شيخ الكويت لصالح بريطانيا في عام ١٨٩٩ تمنعه من التنازل عن أراضيه للدولة أخرى^(١)، وهكذا تضطر الظروف الدولية الحكومة البريطانية إلى إفشاء تلك الاتفاقية السرية. والملاحظ أن العلاقات بين شيخ الكويت والدولة العثمانية أخذت تتوتر توترا شديدا، فعلى أثر عقد اتفاقية ١٨٩٩ فرض الشيخ مبارك ضرائب باهظة على الواردات العثمانية إلى الكويت كما حظر تمويل السفن العثمانية من ميناء الكويت وأخضعها للتفتيش خشية تهريب الأسلحة أسوة بغيرها من السفن الأجنبية، كما رفض استقبال الموظفين العثمانيين في إمارته^(٢). كذلك أخذ يساند الحكومة البريطانية في محاولتها إضعاف سيطرة العثمانيين في الخليج، وخصوصا في منطقة الأحساء، ويمكن الاستدلال على ذلك التصرف الأخير من رسالة بعث بها عبدالعزيز بن الرشيد إلى الباب العالي يتهم فيها مبارك بتحالفه مع الإنجليز. أما الدليل الثاني، وهو الأهم، فيتمثل في قبض السلطات العثمانية في البصرة على وكيل الشيخ مبارك المدعو الشيخ عبدالعزيز، وصودرت منه بعض الوثائق التي تنم على وجود ثمة تعاون بين الإنجليز ومبارك^(٣).

أخذت الدولة العثمانية تنظر بعين القلق إلى تغيير الأوضاع في الكويت، وكما هو معروف أن الدولة العثمانية كانت قد قررت منذ الحروب البلقانية مد عدة خطوط حديدية تربط بين أجزائها المختلفة، ووجود إمارة كالكويت كانت تعد عقبة في المحافظة على نفوذ السلطان على ساحل الخليج. ومن نظرة إلى خريطة

(١) Koweit, Confidential 1900 pp. 6 - 7 (Ind. Off. Political and Secret Library B. 127).

(٢) نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي ص ١٤٣.

(٣) Zaki Saleh, Iraq pp. 275 - 279.



جغرافية يمكن ملاحظة أن الكويت تفصل ما بين مقاطعة الإحساء ومقاطعة البصرة ووقوع الكويت بين هاتين المقاطعتين العثمانيتين من شأنه أن يقطع امتداد السيطرة العثمانية. ومن ناحية أخرى كانت هنالك مشكلة المناطق التي تنازل عنها شيخ الكويت للحكومة البريطانية بموجب اتفاقية الحماية السابقة، ولا شك أن هذا الموقف المناوئ من جانب الكويت كان يمنع السلطان بطبيعة الحال من ممارسة نفوذه على القبائل الواقعة في شمال الخليج^(١). ولذلك لجأت الدولة العثمانية كعادتها إلى سياسة التحريض للتخلص من مبارك، ووجدت في ابن الرشيد بغيته، فحرضته على الاستيلاء على الكويت بعد أن تراءت لديها الشبهات عن علاقة مبارك بالإنجليز^(٢)، وقد أنعم السلطان على ابن الرشيد بلقب (باشا) وربما كان هذا بناء على مشورة والي البصرة لإبقاء ابن الرشيد على ولائه وتحويله عن مصالحه مبارك، وذلك لما كان يشك من اتصالات قام بها الأميران للتصادق فيما بينهما. وقد أخذ والي البصرة يعمل على تحريض ابن الرشيد على مهاجمة الكويت وذكر له أن الإنجليز لن يتدخلوا بين تابعين من أتباع الدولة^(٣). كما قدم إليه الوعود بمساندته بالمال والسلاح وأكثر من ذلك تلقى ابن رشيد وعدا بحكمه للكويت إذا ما نجح في الاستيلاء عليها^(٤). وفعلا ساندته الدولة العثمانية بقوة عسكرية بقيادة فيظلي باشا في عام ١٩٠١. وكان عبدالعزیز بن الرشيد من تاحيته يرنو إلى الكويت باعتبارها المنفذ الرئيسي لإمارته على الخليج والمنطقة التي تلتقي فيها القوافل التجارية القادمة من مختلف بلاد العرب بالبضائع والسلع المستوردة مما يسبغ عليه أهمية اقتصادية، فضلا عن أن ابن الرشيد كان يرى أن استيلائه على الكويت يمكنه من توطيد ممتلكاته وتوسيعها بضم أجزاء من الساحل إليها مما يدر على خزائنه الضرائب المفروضة على البضائع المصدرة أو المستوردة، والتي كانت

Rauze, op. cit., Le Règlement des Questions de Mascate et de Kowen pp. 371 - 373

Kowen, 1900 p. 4 (Ind. Off. Political and Secret Library B. 129) (٢)

(٣) المقطم عدد ٢٠٥٠ من ٢٤/٥/١٩٠٢.

Armstrong, op. cit., pp. 38 - 42. (٤)

تذهب إلى خزانة مبارك، الأمير القاتل المعتصب، يضاف إلى ذلك أن توطيد دعائم إمارة غنية تعضدها الدولة العثمانية من شأنه أن يفقد أعدائه من آل سعود آخر أمل في استعادة حكمهم ويجعلهم عاجزين عن أن يشكلوا مرة أخرى خطراً عليه^(١). وكان مبارك في مركز خطير فلم يكن يمتلك جيشاً، وكان لا يستطيع الاعتماد على الكويتيين وجلهم منصرفين إلى التجارة كارهين للقتال. ولكن مبارك كان يمتلك بلا شك خزائن عامرة زاد امتلاؤها بعد الاتفاقيات التي عقدها مع الإنجليز. كما أن مبارك لم يكن يفتقر إلى السلاح الذي تساهلت بريطانيا في تصديره إلى الإمارة، فتمكن بذلك من اكتساب بعض القبائل المجاورة وفي مقدمتها آل مرة والعجمان، وهي قبائل كثيرة العدد تضرب على الحدود بين نجد والكويت، وقد عرفت بتمرداتها على كل حاكم واستعدادها دوماً للقتال لكل من يحسن لها البذل أو يجذل لها العطاء، كذلك نجح مبارك في استمالة قبيلتي المطير والمنفق الضاربين في الشمال عند النفرات، فلبثا دعوته، وأخيراً رأى أن يستعين بعبد الرحمن وابنه عبدالعزيز آل سعود ومساعدتهم استرداد إمارتهم في الرياض ليشغل بهما ابن الرشيد، ومن ناحية أخرى يساهم في قيام أسرة حاكمة صديقة له في نجد تكون في المستقبل بمثابة الدرع الواقى له من امتداد آل الرشيد.

ولم تلبث أن اشتدت العداوة بين مبارك وعبد العزيز متعب بن الرشيد، وساعد على ذلك وصول يوسف بن عبد الله آل إبراهيم إلى حائل، فسارع مبارك بتحريك عبد الرحمن الفيصل لغزو عشائر ابن الرشيد وتمكن فعلاً من هزيمتهم في الروضة، كذلك جهز مبارك أحد إخوته للهجوم على الرخيمة فاستولى على طرف منها، ومضى مبارك في تجهيز قوات كبيرة من عرب البادية من العجمان ومطير والعوازم والمنفق وبنى هاجر، وأكمل هذا الجيش البدوي بالحضر من سكان الكويت ويمن كان في الكويت من أتباع عبد الرحمن الفيصل وآل سليم والمهنا، أمراء عنيزة وبريدة، وكانوا ملتجئين إلى الكويت. وسار هذا الجيش بقيادة مبارك نفسه ولم يجد أمامه أدنى مقاومة، فدخل آل سليم بلدتهم عنيزة ونجح آل مهنا في

(١) فون ميكوش، عبدالعزيز من ص ٤٧ - ٤٨.



العودة إلى بريدة، ودخل عبدالعزيز آل سعود الرياض واستولى عليها فيما عدا
 القصر الذي كان فيه عامل ابن الرشيد. ولكن عبدالعزيز سرعان ما تراجع بعد أن
 تلقى أنباء انكسار مبارك^(١). وترجع عوامل هزيمة مبارك أمام ابن الرشيد إلى
 اختراجه بكثرة العمدية، ولكن هذه الكثرة لم تمنع من أن تكون في حد ذاتها
 مشكلة، ذلك أن الصراع كان دائما بين المنتفق والمطير. وعلى الرغم من أن قبائل
 العجمان كانت تعترف بنفوذ مبارك إلا أنها كانت كثيرا ما تتورضه^(٢). وانتهى
 الأمر بعدم استطاعة هذه القوات الصمود أمام قوات ابن الرشيد المدربة على
 الحرب، والتي كانت تشد أزرها القوات العثمانية بقيادة فيظي باشا، فاستسلمت
 قوات البدو وتبعته قوات الحضر حيث أعمل فيها ابن الرشيد ما شاء من قتل
 وتعذيب.

دارت هذه المعركة عند مكان يسمى بالصريف يقع عند منتصف الطريق بين
 حائل والكويت، ومن المؤكد أنه كان لهذه الهزيمة الرها البالغ في تخوف الناس
 من آل الرشيد، ومن هنا يرجع فشل الحملة التي قام بها عبدالعزيز لاستعادة ملكه
 في الرياض، وعاد مبارك أدراجة إلى الكويت وحاول أن يخفي هزيمته ولكنه كان
 في حالة كئيسرة من اليأس، فبالإضافة إلى ما نكب به من هزيمة، انحطت تجارتها
 في الداخل وانقطعت حركة الحجاج بالتالي^(٣).

إن الملاحظ في هذه المرحلة من الصراع بين مبارك وابن الرشيد أن الحكومة
 البريطانية لم تعاون مبارك، ويبدو أنها كانت تردد بين أمرين : إما أن تعاون
 مبارك بالفعل فتثير مشاكل بينها وبين الدولة العثمانية، أو عدم معاونتها له فيؤدي
 ذلك إلى تضعيفها بالمزايا الممنوحة لها بمقتضى اتفاقية عام ١٨٩٩، فلا شك أنه لا
 يمكن التوقع بأن شيخ الكويت يحترم تعهدا لا يتحصل بموجبه على أي ضمان من
 الحماية أو من المساعدات المادية المجدية. على أن بريطانيا لم تتدخل في الواقع

(١) القناعي، صفحات من تاريخ الكويت من ص ٢٦ - ٢٩
 British Admiralty. A Handbook of Arabia vol. I, p. 29. (٢)
 Whigham, op. cit., p. 108. (٣)

لنصرة مبارك إلا بعد أن وقعت الهزيمة فعلاً، ففي ٢٩ مارس سنة ١٩٠١ وصلت تقارير الوكلاء الوطنيين في الخليج إلى حكومة الهند بهزيمة مبارك، وقد أشيع في بعض منها بأن مبارك نفسه قد قتل في المعركة، وعلى الفور سارعت بريطانيا بإرسال إحدى سفنها الحربية إلى الكويت نظراً لما قد يسببه وفاة الشيخ من ضياع لمركزها، وفي ١٨ أبريل سنة ١٩٠١ زار الكولونيل كمبال الكويت ليتحقق من صحة وفاة الشيخ، ومن العجيب أن مبارك أخفى على كمبال نياً هزيمته^(١)!

كان لصدى معركة الصريف وقع كبير على السلطات العثمانية التي حاولت انتهاز فرصة هزيمة مبارك لكي تقضيه عن الحكم، فأرسلت السيد رجب نقيب الأشراف في البصرة يعرض على مبارك عروض الدولة التي كانت تخبره بين الحضور إلى الأستانة فيعين عضواً في مجلس شورى الدولة، أو يقبل المنفى الاختياري إلى أي مكان تخصصه فيه الدولة بمعاشر دائم، وإما القوة تستخدمها ضده إذا رفض أن يعمل بأحد الأمرين^(٢). وبطبيعة الحال كان موقف مبارك غاية في الحرج، فالبصرة والإحساء مسحتلتان من قبل الدولة إلى يمينه ويساره ومن ورائه ابن الرشيد في نجد الذي يمتد نفوذه حتى يلاصق جدران إمارته، ولم يجد مبارك إلا أن يلجأ إلى المقيم البريطاني في بوشهر، وعندما وعده بالحماية شجعه ذلك على مواصلة الجدل مع رجال الوفد العثماني^(٣). فذكرهم بما يعرفون من إخلاصه للدولة وإعائته لها بالمال وبما كان من محاربه هو وأسلافه لقبائل المتنق وجعلها في حكم الدولة، كما ملكها هو وعشيرته الإحساء وغيرها وطلب من رئيس الوفد العودة إلى البصرة لإقناع الوالي بمراجعة الأستانة. وفي ذلك الوقت وصلت سفينتان حربيّتان بريطانيّتان حيث تتبعتا القوات العثمانية ومنعتها من النزول إلى البر وأنذر قائدها الوفد بالرحيل فامتل على الفور^(٤). على أنه كان من المتوقع إزاء

Memorandum Respecting Kuwait pp. 14 - 16 (P. O. 78/5174). (١)

(٢) الربيعاني، ملوك العرب ص ١٥٥.

(٣) جريدة الإصلاح - بيروت - عدد ٦٨ إنجلترا والكويت ١٥/٧/١٩١٣.

(٤) مجلة المنار ج ١٦ / ١٣٣١ ص ٣٩٨ من حديث للشيخ مبارك بن الصباح عن علاقته بالدولة العلية والإنجليز.



ذلك أن يحدث تصادم بين الإنجليز والقوات العثمانية، ففي أبريل عام ١٩٠١ وصل قاسم باشا، القائد العام للقوات العثمانية في العراق، إلى البصرة على رأس قوة عثمانية حيث كان في استقباله محسن باشا والي البصرة، وكان من المتوقع أن تتجه هذه القوة إلى الكويت للتخلص من الشيخ مبارك تنفيذاً لبرقية وردت من الأستانة بذلك الصدد^(١). وفي نفس الوقت وصلت بارجة عثمانية إلى الكويت، الأمر الذي دفع وزارة الخارجية بلندن إلى الإسراع بالكتابة إلى السفير البريطاني في الأستانة السير نيقولا أوكسونور، طالبة منه لفت نظر حكومة الباب العالي إلى خطورة الوضع في شمال الكويت وإلى احتمال مساندة الإنجليز لشيخ الكويت تنفيذاً لارتباطاتهم معه بموجب اتفاقية عام ١٨٩٩^(٢). والواقع أن الأسطول البريطاني تدخل بالفعل وعمل على منع إزال الجنود العثمانيين إلى الكويت^(٣). ولكن السياسة التي اتبعها محسن باشا والي البصرة أنقذت الموقف إلى حد كبير، إذ قام بزيارة ودية عاجلة إلى الكويت، وصرح بأنه يقصد من تلك الزيارة مصلحة مبارك وابن الرشيد أو على الأقل تهدئة العلاقات بينهما^(٤). وفي أثناء وجوده بالكويت حاول إقناع مبارك بالرضوخ لأوامر الباب العالي على اعتبار أن الإمارة صبحت تابع للدولة، ولكن مساعيه فشلت في إقناع الشيخ مبارك بالسماح بإبقاء حامية عثمانية في الكويت، وإن كان قد نجح في إقناع مبارك بمرافقته إلى الفاو ومن هناك بعث ببرقية إلى السلطان يحدد فيها ولاءه، وهكذا أصبح مبارك مرتبطاً بولاء كل من الدولة العثمانية وبريطانيا^(٥). أما فيما يختص بابن الرشيد فقد وقف الإنجليز ضده ونصحوه بالإقلاع عن الهجوم على الكويت، كما تدخلت حكومة

(١) D'Avrille, op. cit., pp. 36 - 35.

(٢) Memorandum Respecting Kuwait (F. O. 78/5174).

(٣) D'Avrille, op. cit., pp. 36 - 37.

(٤) انظر أيضاً جريدة المقطم عدد ٣١٨٩ في ١٩٠٣/١/٥.

(٥) الكويت لكاتب إنجليزي نقلًا عن جريدة التيمس.

Koweit - Confidential 1900 see Warislow to O'Connor 8th. July, 1901 (Int. Off. Political and Secret Library B. 127).

Memorandum Respecting Kuwait pp. 11 - 14 (F. O. 78/5174). (٥)

لندن لدى حكومة الباب العالي وأفهمتها بأنها غير راغبة في نشوب حرب بين الأميرين ووافق السلطان على ذلك واضطر ابن الرشيد إلى الانسحاب محروماً من جنى ثمرة ظفريه بعد معركة الصريف^(١)، وإن كانت ثورة القبائل على ابن الرشيد هي التي جعلته يسرع في العودة إلى بلاده لإقرار وضعه الداخلي. ولكن من المؤكد أن ابن الرشيد قد ساء ذلك الموقف الذي وقفته السلطات العثمانية فبعث بأحد مستشاريه ويدعى فهد باشا إلى البصرة محتجاً على التساهل الذي أبدته الحكومة العثمانية إزاء الشيخ مبارك، كما انتقد محسن باشا لذلك الموقف، وتذكر بعض المصادر أن فهد باشا عندما يش من السلطات العثمانية التجأ إلى القنصلية البريطانية في البصرة حيث قابل وارتيسلو Wartizlow القنصل البريطاني وذكر له أن سيده قد عجل صبره مع الأتراك الذين لم يقدموا له مساعدات مجدية في الوقت الذي كانوا يطلبون منه الكثير، وانتقد فهد باشا وإلى البصرة محسن باشا لانتجابه لتهديده العلاقات مع مبارك بن الصباح، وأكد أنه يتلقى رشوة منه واقترح لدى وارتيسلو ضرورة عزل الشيخ مبارك عن الكويت وإقرار الحكم لأحد أبناء أخوته، كما طلب تقديم الحماية البريطانية لتجدد، ولما كانت منطقة الخليج تزخر بالنشاط الأوربي في ذلك الوقت، لذلك لجأ إلى التهديد بالالتجاء إلى الموظفين الروس في حالة رفض بريطانيا تقديم الحماية^(٢). أما إذا وافقت بريطانيا فإن ابن الرشيد يتعهد في مقابل ذلك بأن يضمن سلامة بناء سكة حديد كاك من المقترح أن يقوم الإنجليز بسدها عبر شمال نجد من بورمسعيد إلى الكويت، وعندما بعث القنصل البريطاني في البصرة بهذه العروض إلى حكومة لندن تلقى رد اللورد سولسبوري الذي كان يتضمن عدم موافقته على ما جاء بها. وإذا كانت حكومة لندن قد اتخذت هذا الموقف فقد كان اللورد كيرزون نائب الملك في الهند يحيل في الواقع إلى مصادقة آل الرشيد واقترح ضرورة تنظيم العلاقات مع إمارة نجد بواسطة بعثة عسكرية تذهب إلى حائل، ومع ذلك لم يكن اللورد كيرزون على استعداد في نفس الوقت

Armstrong, op. cit., pp. 38 - 42

(١) نود ميكوش، عبدالعزيز من ٥١ وكذلك
Koweit - Confidential, 8th July 1901 (Ind. Off. Political and Secret Library B. ٢٢)

(127).



للتضحية بصداقة الشيخ مبارك وإنما كان يرى أن يستمر الشيخ قائما بالحكم في الكويت على أن يضمن لآل الرشيد عدم تعدى كل من مبارك أو العثمانيين على إمارة نجد. وكان من الممكن أن تسير هذه المحاولة إلى شوطها الأخير لو لا تأزم الموقف بين الدولة العثمانية وبريطانيا نتيجة لمشروع سكة حديد بغداد الذي كان من أثره أن خشى ابن الرشيد عاقبة انسياقه وراء السياسة البريطانية ففضل الاستمرار في تحالفه مع الدولة العثمانية. ومن ناحية أخرى كان من رأي جورج هاميلتون وزير الهند في الرسالة التي بعث بها إلى اللورد كيرزون بأن الحكومة البريطانية ليست مستعدة لتحمل النتائج والصعوبات البالغة التي يمكن أن تترتب على إعلان الحماية البريطانية صراحة على نجد أو الكويت، واقترح هاميلتون إيجاد تهدئة في العلاقات بين كل من الأميرين^(١). وقد استقر الأمر بناء على ذلك أن يقوم كميل بزيارة إلى الكويت وأن يعمل على إيجاد نوع من التهدئة بين الشيخ مبارك وابن الرشيد، كما فوض مبارك صديقه خزعل خان حاكم المحمرة ليكون وسيطا بين وبين مبعوث ابن الرشيد في البصرة على أن هذه المحاولات لم تؤد إلى أثر جدي. ومن المؤكد أن استمرار ضغط السفارة الألمانية على الأستانة كان له أثر كبير في تفكير الدولة العثمانية في معاودة التدخل بالقوة المسلحة في الكويت، وفي تلك المناسبة أخير توفيق باشا ناظر الخارجية العثمانية السفير البريطاني في الأستانة بأن حكومته تنظر إلى الكويت على اعتبار أنها جزء متكامل من الإمبراطورية العثمانية وأن محاولة بريطانيا إعلان الحماية عليها أمر لا يمكن التسليم به^(٢). وفي نفس الوقت صدرت التعليقات من وزير خارجية ألمانيا إلى السفير الألماني في لندن بمساندة الدولة العثمانية في المطالبة بسيطرتها على الكويت، وأن يعمل على تذكير الحكومة البريطانية بسيادة السلطان على الإمارة ويستشهد بما ذكره اللورد كيرزون في كتابه فارس والمشكلة الفارسية وهي الفقرات السابق الإشارة إليها^(٣).

Kowen - Confidential 1900 - Section I. Hamilton to the Government of India 6th (1) July 1901 (Ind. Off. Political and Secret Library 48. 127)

Memorandum Respecting Kuwait pp. 9 - 11 (F. O. 78/51741) (٢)

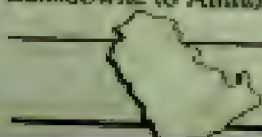
Zaki Safah, Iraq pp. 275 - 278 (٣)

وفي نفس الوقت تسلمت السفارة الألمانية في لندن تعليمات مشددة بأن محاولة بريطانيا تأسيس محمية في الكويت أمر مخالف لمعاهدة برلين سنة ١٨٧٨ وأنه بالنظر للمصالح الألمانية في الكويت كنهاية محتملة في المستقبل لسكة حديد الأناضول فإن ألمانيا ترى أن التحركات التي تقوم بها بريطانيا في الكويت بمثابة عمل غير ودي^(١). وقد أجاب سولسبوري بأن الحكومة البريطانية لن تعترض على اتخاذ الكويت نهاية لسكة حديد بغداد ولكنه اشترط أن يسبق ذلك مباحثات بين الحكومتين لما لبريطانيا من علاقات خاصة بالإمارة^(٢). كما كان سولسبوري يعلن في كل مرة بأنه ليس في نية الحكومة البريطانية إعلان الحماية على الكويت ولكنه أضاف هذا التحفظ وهو، بشرط ألا ترغمنا تركيا على ذلك بتدخلها في شئون الإمارة. وفي تقرير بعث به «أوكونور» إلى حكومة لندن ذكر فيه أنه في أثناء مباحثاته مع ناظر الخارجية العثمانية حول وضع الكويت كان الأخير يؤكد بإصرار حقوق الدولة على الإمارة والملح أن حكومته تنظر إلى التحركات التي تقوم بها بريطانيا لصالح شيخ الكويت باعتبارها نوع من الإثارة الموجهة ضدها، وأكد أوكونور في تقريره أن الدولة العثمانية تجد تأييدا في موقفها المعارض لبريطانيا من السفارة الألمانية في الأستانة ومن المحتمل أن يكون للسفارة الروسية أيضا نصيب في ذلك^(٣).

والواقع أن بريطانيا حاولت أن تخفف من حدة النزاع بينها وبين الدولة العثمانية فقدم أوكونور نصيحة إلى السلطان العثماني بأن يفتح بالتأكيدات التي بعثت بها حكومته إلى الكونت مترنيخ Metternich السفير الألماني في لندن، وأن الحكومة البريطانية على استعداد لتأكيد هذه التعهدات للدولة العثمانية، وعلى الفور صدر تأكيد رسمي بتاريخ ١١ سبتمبر عام ١٩٠١ ضمن رسالة بعثت بها اللورد لانزدون Lansdowne وزير الخارجية البريطانية إلى أنثوبولو باشا السفير العثماني في لندن^(٤). ويقضى هذا التأكيد بأن الحكومة البريطانية ليس في نيتها أن

Memorandum Respecting Kuwait p. 9 ff (F. O. 78/5174). (١)
Gough & Temperley, op. cit., vol. I pp. 333 ff. Memorandum by Mr. A. Tilley (٢)
Respecting the relations between Turkey and Great Britain 1892 - 1904.

Memorandum Respecting Kuwait p. 9 ff (F. O. 78/5174). (٣)
Gough & Temperley, op. cit., vol. II Tewfik to Anthopoulos 9 sept. 1901 see also (٤)
Lansdowne to Anthopoulos 11th sept. 1901 p. 49.



تفرض حمايتها على الكويت وهي لن ترسل قوات إلى الإمارة طالما لا تبعث الدولة من ناحيتها بقوات إلى الكويت، ولكن إذا حدث أي تعد، سواء من جانب الدولة مباشرة أو بواسطة حليفها ابن الرشيد، فإن ذلك يضطر بريطانيا إلى القيام بواجب الحماية^(١).

وعندما وافقت الدولة العثمانية على ذلك صدر نصريح عثماني بالمحافظة على الوضع الراهن في الإمارة^(٢). وقد نجد من المناسب أن نذكر بصدد ذلك أن الدولة العثمانية لم تنبه إلى هذه المسألة بالذات فعادت فيما بعد إلى تقرير أن موافقتها على إبقاء الوضع الراهن في الكويت هو الوضع الذي كان قائما قبل عقد اتفاقية ١٨٩٩ وليس الوضع الذي نجم عن عقد هذه الاتفاقية. وعقب صدور ذلك التصريح اقترحت حكومة الهند بالألا برفع شيخ الكويت الراية العثمانية إذ ليس من المنطق أن تمنع القوات العثمانية من حق الوصول إلى الإمارة في الوقت الذي يرفع فيه شيخ الكويت الراية العثمانية، ولكن اللورد لانزدون عارض ذلك الاقتراح بل أصر إلى أنه لن يذهب إلى تأييد الاستقلال الكامل للإمارة، كذلك رفض اقتراحا في العام التالي بإيجاد راية خاصة للكويت، وانتهى الأمر بتبني علم الكويت بإضافة كلمة الكويت على إحدى جوانب الراية العثمانية، ولكن شيخ الكويت أبدى اعتراضه بحجة أن ذلك سيلقى عليه متاعب من جانب السلطات العثمانية إذا لم يزود بحماية بريطانية كافية^(٣). ويبدو أن الدولة العثمانية كانت لا تكف عن المطالبة بتأكيد سيادتها على الكويت مما اضطر اللورد كرانبورن وكيل الخارجية البريطانية إلى أن يصرح في يناير عام ١٩٠٢ بوجود بعض الحقوق لتركيا على الإمارة وإن كان قد وصفها بأنها حقوق غير واضحة^(٤). أما الشيخ مبارك فقد

Runde, La Question de Golfe Persique, Le Reglement de Mascate et de Koweit pp. (١) 370 - 371.

Telegram de la Sublime Porte au Representant Ottoman à Londres 9/9/1901, Gosch (١) & Temperley, op. cit., vol. ٨ part II p. 49, see also Memorandum Respecting Koweit p. 70 (F. O. 78/5474).

British relations with Turkey in the Persian Gulf cf. Tel. repeated in Government of (٣) India's telegram of 1st. December 1910 (Ind. Off. Pol. & Secret Library B. 181).

Whigham, op. cit., p. 103, 111

أضحى عقب الأزمة التي مر بها أشد اعتمادا على بريطانيا، وقد بعث إلى الكولونيل كمبال المقيم البريطاني في الخليج العربي في ١٢ أغسطس سنة ١٩٠٢ يطلب منه وقوف بريطانيا دائما جانبه، وأنه يضع نفسه وكل إمكانياته تحت الحماية البريطانية الصريحة خوفا من الدولة العثمانية وألمانيا^(١). وربما كان الدافع وراء إلحاح مبارك في طلب الحماية البريطانية هو مساندة الدولة العثمانية للشيخ يوسف آل إبراهيم، وخاصة بعد أن اعترفت به حاكما على مقاطعة دوة على الساحل الفارسي وشجعتة على غزو الكويت^(٢). وفعلا أعد جيشا سلم قيادته لأحد أبناء أخوة مبارك، كما أعد سفنا حربية بقيادة ابن آخر، كذلك اشترك في هذه الحملة أيضا قبائل من عرب الدوة في شط العرب في سبتمبر سنة ١٩٠٢. وعلى أثر ذلك استنجد مبارك بحلفائه الإنجليز وأسرت السفينة لاوينج Lapwing إلى الفاو في ديسمبر سنة ١٩٠٢، وتقدمت صوب الكويت وألذرت المغيرين^(٣)، واقتفت أثرهم وأكرهتهم على الالتجاء إلى السواحل الفارسية^(٤). والجدير بالذكر أن الدولة العثمانية أنكرت علمها بتجهيز هذه الحملة، واكتفت الحكومة البريطانية بحرق السفن^(٥). على أن الدولة العثمانية لم تكف عن التطلع إلى الكويت، وقد اتجهت بعد فشل حملاتها المتعددة عليها إلى العمل على تقليص نفوذ الشيخ من المناطق الشمالية للكويت، كما بعثت بحاميات عسكرية للإقامة في أم القصر وسفوان وبويان، على اعتبار أن هذه الأماكن ستكون ضمن الأراضي التي يمر بها خط حديد بغداد وهي على الطريق بين البصرة وخور عبدالله^(٦). كما أنشأ العثمانيون محطات للبريد في بويان وأم القصر. والثابت أن ألمانيا كانت وراء هذه التحركات العثمانية وذلك بعد اكتشافها بأن المخارج الضيقة العميقة لخور عبدالله والزبير يمكن استخدامها كنهاية لخط حديد بغداد^(٧). كما عملت الدولة العثمانية على احتلال

Earle, Turkey the Great Powers and The Baghdad Railway p. 198. (١)

Chirif, The Problem of Asia p. 235. (٢)

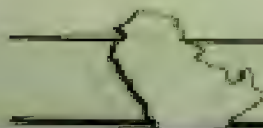
Dickson, Kuwait and Her Neighbours p. 14. (٣)

(٤) المظلم عدد ٢٩٨٩ في ١٩/٦/٥ الكويت لكاتب إنجليزي - نقلا عن التيمس.

(٥) التملان، من تاريخ الكويت ص ٢٩٤

(٦) Chirif, op. cit., p.233 see also Foreign Office Handbook No. 67 the Persian Gulf P.53.

Frazer, India under Curzon and after pp. 101 - 102. (٧)



الضريبة التي تقع على مفرجة من الركن الشمالي الشرقي لميناء الكويت^(١). كما أخذت تحمل على زيادة حامياتها العسكرية في القطيف بقصد احتلال الأماكن المجاورة لها^(٢). وكانت حجة الدولة العثمانية في سيطرتها على هذه المناطق بأنها تابعة لها وتدخل ضمن حدود العراق، بينما كانت حجة مبارك أن هذه الأماكن قد استوطن فيها الكويتيون في بادئ الأمر ولكن الدولة العثمانية طردتهم منها^(٣). ودلل مبارك على ذلك بوجود آثار لأسلافه تتمثل في بعض قلاع بنوها في هذه المناطق، فضلاً عن استمرار القبائل الخاضعة لسيطرته بالعمل في صيد اللؤلؤ في هذه الجهات^(٤). ومن المحتمل أن تكون ألمانيا قد عدلت على أثر مطالبة شيخ الكويت بهذه الأماكن واعتقاداً منها بمسيرة الإنجليز له في ادعاءاته عن جعل هذه المناطق نهاية لسكة حديدها، وأخذت تفكر في جعل نهاية لذلك الخط عند الفاو في شط العرب^(٥). ولكن من العجيب أن الحكومة البريطانية قد تقاعست عن مناصرة ادعاءات الشيخ مبارك بشأن تلك المناطق، وإن كانت قد أوصت في عام ١٩٠٤ بضرورة انسحاب الأتراك منها، وأن يحل مبارك قواته محل العثمانيين، كما وعدته بالمساعدة في إنشاء مركز عسكري في جزيرة بوبيان لموازنة الحاميات العثمانية في أم القصر^(٦). بيد أن مبارك خشي مغبة ذلك ما لم يزود بحماية كافية، وأن تتبرع له الحكومة البريطانية بما يلزم لأعمال الحراسة، كما طلب أن ترد السفن البريطانية على الكويت ونحو عبدالله من أن إلى آخر^(٧). ولم يحدث إلا في عام ١٩٠٧ أن اهتمت حكومة الهند بالامر، وتألقت لجنة لتخطيط الحدود

Chinn, op. cit., p. 243 see also P. O. Handbook No. 67 The Persian Gulf P. 53. (١)

(٢) القطم عدد ٣٩٣٨ في ١٩٠٣/٣/١٠، الكويت لكاتب إنجليزى - نقلاً عن التيسر.

Whigham, op. cit., pp. 105 - 106. (٣)

British relations with Turkey in the Persian Gulf, see Memorandum on Lieutenant Colonel Cox's telegram repeated in Government of India's telegram of 1st. December 1903 (Ind. Off. Pol. & Secret Library B. 181).

Cherulame, Le Chemin de fer de Baghdad p. 237. (٤)

Memorandum of information received during the month of May 1905, Ind. Off. Pol. (٥) & Ex. Files vol. 35 of 1904, file 1855 - Part III - XX.

British relations with Turkey in the Persian Gulf (Ind. Off. Pol. & Secret Library B. 181).

حيث قررت اعتبار جزيرة بوبيان خاضعة لفضاء الكويت^(١). أما بقية ادعاءات الشيخ مبارك والتي كانت تتمثل في جميع الساحل من خليج فيلكا إلى شط العرب^(٢)، فقد ظلت هذه المشكلة معلقة حتى مباحثات الاتفاق الإنجليزى العثمانى فى عام ١٩١٣، حينما أبدى السير إدوارد جري فى تلك المباحثات شدة اهتمامه بتوسيع حدود المشيخة حتى تشمل هذه المناطق^(٣)، وإن كان اللورد لانزدون Lansdowne وزير الخارجية البريطانية قد سبق له أن اضطر نتيجة لمعارضة الصحف البريطانية واحتجاجات كيرزون الشديدة اللهجة، إلى أن يصرح فى مجلس العموم البريطانى حول بداية عام ١٩٠٣ بأن شيخ الكويت محمي بريطاني وترتبط معه بريطانيا بموجب معاهدات واتفاقيات خاصة، وهذا التصريح يعد فى الواقع أول إعلان رسمى بشأن الحماية البريطانية على الكويت^(٤).

وعلى ذلك فيمكننا أن نقرر هنا عدم احترام كل من الحكومتين العثمانية والبريطانية لما سبق أن أكدها بابقاء الوضع الراهن فى الكويت بمقتضى إعلان سبتمبر سنة ١٩٠١ السابق الإشارة إليه.

وبينما كان الموقف يتأزم بين الدولة العثمانية وبريطانيا حول الكويت، استمرت العلاقات البريطانية مع الشيخ مبارك الصباح فى طريقها إلى التقدم، ففي مايو سنة ١٩٠٠ تعهد بأن يمنع حركة مرور الأسلحة إلى الكويت وأن يسمح للسفن البريطانية بتفتيش ومصادرة السفن المشتغلة بتلك التجارة، وإن كانت بريطانيا أخذت تساهل فى تصدير الأسلحة إلى إمارة الكويت بالذات على خلاف غيرها من إمارات الخليج الأخرى التى انتزعت منها تعهدات مشابهة، ويرجع ذلك إلى أنها كانت تخشى إذا ما تشددت فى منع توريد الأسلحة إلى الكويت أن تعطى فرصة للعثمانيين لمواصلة تقدمهم، فضلا عما كان يتعرض له الشيخ مبارك من تهديدات آل الرشيد، كما كانت الحكومة البريطانية تهدف من ناحية أخرى إلى مساعدة عبدالعزيز آل سعود بعد استعادته لإمارته فى عام ١٩٠٢ بمدة بالأسلحة

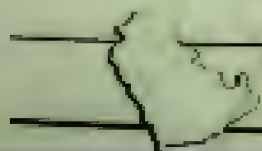
Cheradame, Le Chemin de fer de Bagdad p. 237, (١)

Handbook No. 67 The Persian Gulf p. 53, (٢)

Gouch & Temperley, op. cit., vol. x Part II pp. 83 et. annex No. 4 to the English (٣)

Memorandum dated July 4, 1912

Rouire, op. cit., Le Reglement de Mascate et de Koweit pp. 370 - 371 (٤)



عن طريق حليفه الشيخ مبارك حتى يتمكن من إضعاف سيطرة العثمانيين على سواحل الخليج، ويظهر ذلك من التعليمات التي بعثت بها حكومة الهند بالآلا يتدخل المقيم البريطاني في الخليج في حركة مرور الأسلحة إلى إمارة الكويت لمدة معينة^(١). وفي نوفمبر سنة ١٩٠٣ قام اللورد كيرزون نائب الملك في الهند بزيارة إلى الكويت، وقد دلت هذه الزيارة في الواقع على دعم النفوذ البريطاني في الإمارة، كما أقرت علاقة الشيخ الودية بالحكومة البريطانية^(٢). وكان كيرزون أول نائب للملك في الهند يزور الكويت. ويصف كيرزون الاحتفال الذي لقيه منذ وفد بسفنته إلى الكويت حتى دخوله قصر مبارك بطريقة لا تخلو من طرفة^(٣). وفي تلك الزيارة منح كيرزون لقب سير لمبارك، كما قلده وشاح نجمة الهند الذي كان مبعث زهوه باعتبار أنه قد أصبح ضابطاً في الإمبراطورية البريطانية^(٤)!! وفي العام التالي بادر كيرزون بتعيين الكابتن نوكس Knox وكيلاً سياسياً في الكويت (أغسطس ١٩٠٤)، والجدير بالذكر أن كيرزون كان يعمل على تعيين وكيل سياسى في الكويت قبل ذلك الوقت، ولكن لم يوافق وزير الخارجية البريطانية على ذلك، ولذلك استمر الوضع قائماً منذ توقيع اتفاقية عام ١٨٩٩ بإرسال المقيم البريطاني في الخليج أحد مندوبيه إلى الكويت بين آن وآخر لتسفد شئون الإمارة، ولكن الذي دفع إلى تعيين نوكس هو تدخل القوات العثمانية في النزاع الذي حدث في عام ١٩٠٤ بين ابن الرشيد وعبدالعزیز آل سعود، فعى أثر ذلك بادر كيرزون بتعيينه دون أن يلقى اهتماماً لاعتراضات حكومة لندن، وإن كان قد طلب إليه بالآلا يسترعى وجوده في الكويت انتباء السلطات العثمانية^(٥). ولكن على أثر احتجاج الحكومة العثمانية، بأن وجود وكيل بريطاني في الكويت يعد خرقاً للوضع الراهن الذي اتفقت الحكومتان على إبقائه في الإمارة اضطرت الحكومة البريطانية إلى سحب مؤقناً ولكنها سرعان ما أعادته إلى الوكالة من جديد. ويبدو

Dickson, Kuwait and Her Neighbours pp. 140 - 141. (١)

Graves, op. cit., p. 102. (٢)

Curzon, Tales of Travel p. 247. (٣)

Frazer, India under Curzon & After p. 102. (٤)

Curzon to John Rodrick 19-1-1905 (Ind. Off. Political & External Files in 11/3/546 (٥)
Doc. No. 18).

أن بريطانيا كانت تهدف عندما سحبت فوكس الوصول إلى نتائج مجزية مع الدولة العثمانية، إذ صادف في ذلك الوقت بداية المفاوضات بين الدولتين والخاصة بتخطيط الحدود بين اليمن وعدن. وقد نجحت الحكومة البريطانية في السنوات التي تلت ذلك حتى نشوب الحرب العالمية الأولى أن تحصل على مجموعة من التعهدات من شيخ الكويت، حيث تعهد في فبراير سنة ١٩٠٤^(١) بالآلا يسمح لأية دولة أن تنشئ محطات للبريد باستثناء المحطات التي تنشئها الحكومة البريطانية. كذلك تعهد بموجب ارتباط سري آخر وقعه في ١٥ أكتوبر سنة ١٩٠٧ بأن يؤكد ما سبق أن تعهد به للحكومة البريطانية بموجب اتفاقية سنة ١٨٩٩ بالآلا يتنازل عن أي جزء من ممتلكاته للحكومة الأجنبية دون موافقة بريطانيا^(٢)، وإن كان قد تنازل في نفس العام للحكومة البريطانية عن مساحة كبيرة من الأراضي تقع على بعد ميلين من غرب ميناء الكويت في بندر الشويخ، وقد اتفقت معه بريطانيا على أن تدفع له شهريا مبلغ ١٠.٠٠٠ روبية بمثابة إيجار لهذه المنطقة، وتعهد من قبله بالآلا تفرض ضرائب في المنطقة المؤجرة أو في أي منطقة أخرى تأخذها بريطانيا في المستقبل^(٣). ومن المعروف أن بريطانيا لم تنسحب من هذه المناطق إلا في أعقاب الحرب العالمية الأولى وبعد زوال الأخطار التي كانت تهددها. وما استلقت النظر أن الدولة العثمانية اعتبرت من بين الدول الأجنبية التي لا يجوز للشيخ مبارك أن يتنازل لها عن أي مقاطعة داخلية ضمن حدود إمارته، ولم يكن المقصود الدولة العثمانية ذاتها بقدر ما كان القصد ألمانيا التي أصبحت القوة الأوربية الوحيدة التي تهدد بريطانيا في الخليج، وذلك بعد أن انتهت بريطانيا من الوصول إلى تسوية مع روسيا في عام ١٩٠٧ واعترفت روسيا من جانبها بمصالح بريطانيا في الخليج. كما أكدت الحكومة البريطانية للشيخ مبارك توارث الحكم في أسرته^(٤).

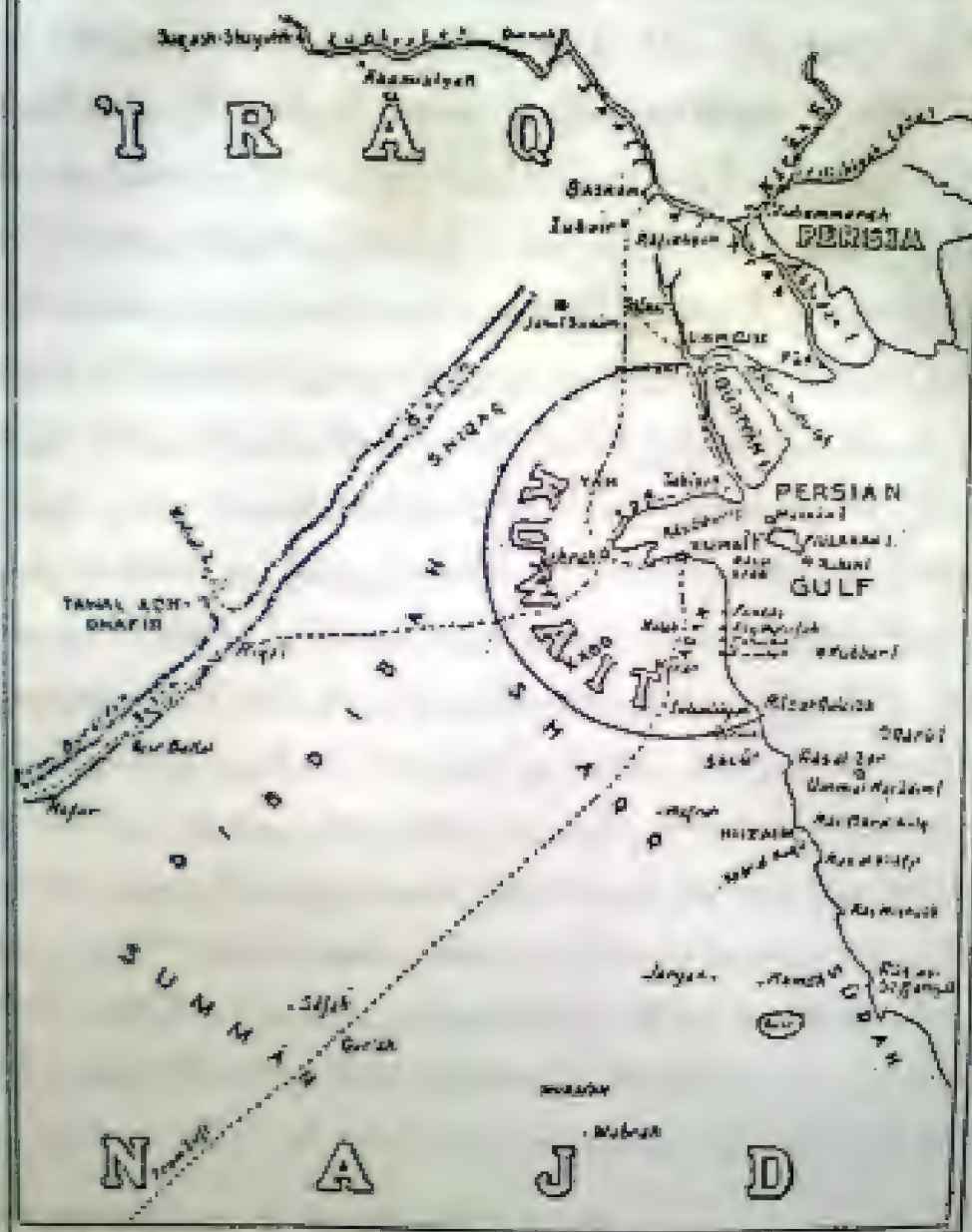
Gosch & Temperley, op. cit., vol. x Part II p. 108. (١)

Marling to Grey 9-1-1911 (Gosch & Temperley, op. cit., vol. x Part II pp. 12-13). (٢)

British relations with Turkey in the Persian Gulf Doc. No. 92, Memorandum on Lieutenant Colonel Cox's telegram repeated in Government of India's telegram of 1st. December 1910 (Ind. Off. Pol. & Secret Library B. 181).

Dickson, Kuwait and Her Neighbours pp. 140 - 141. (٣)

KUWAIT



دائرة نفوذ الشيخ مبارك الفعالية طبقاً لما استقر عليه الوضع في الاتفاقية الانجليزية
العثمانية يولييه ١٩١٣

والواقع أن بريطانيا كانت تخشى برغم توثق علاقتها بمبارك أن يقع تحت إغراء المال فينشق بالتالي إلى إنشاء خط حديدي في بلاده، ولذلك كانت تدفع له سنويا أربعة آلاف جنيه كى لا يستجيب لألمانيا على وجه خاص^(١). وفى أغسطس ١٩١٠ وقع الشيخ مبارك عدة تعهدات أمام الكابن شكسبير Shakespeare الوكيل البريطانى فى الكويت بالألا يسمح للأجانب بالبحث فى مياهه الإقليمية عن الإسفنج أو اللؤلؤ قبل استشارة الوكيل البريطانى فى الكويت وموافقة حكومة الهند^(٢). وفى أكتوبر سنة ١٩١٣ تعهد بالألا يمنح امتياز استغلال البترول لأى شخص دون الرجوع إلى الحكومة البريطانية. وتقدر الإشارة إلى أن عمليات الكشف عن البترول لم تتم فى عهد الدولة العثمانية، ويرجع السبب فى ذلك كما يرى Longrigg إلى مساوى الإدارة العثمانية على المقاطعات التى تسيطر عليها والموقف المريب الذى كان يقفه الموظفون العثمانيون أمام بعثات الكشف. وكان مشروع سكة حديد بغداد وما سوف يؤدى إليه إنشاء هذا الخط من اضطراب فى مركز بريطانيا فى الخليج قد دفع الحكومة البريطانية إلى أن تعقد مع شيخ الكويت ثم شيخ البحرين فى العام التالى اتفاقيات تقضى بأن استغلال البترول لا يقوم به إلا رعايا الحكومة البريطانية^(٣). ويبدو أن اكتشاف البترول فى جنوب فارس واحتمال اكتشافه فى منطقة الخليج هو الذى دفع بريطانيا إلى توقيع تلك الاتفاقيات^(٤).

وإذا كان مبارك قد نجح بفضل صداقته للإنجليز فى تأمين إمارته من البحر فقد استطاع بتأييده لفضيلة آل سعود وتشجيعهم على استعادة ملكهم أن يؤمن نفسه من التعديلات التى كان كثيرا ما يوجهها ضده أمراء آل الرشيد وذلك بأن يشغلهم بالسعوديين، ولكن مبارك كان حريصا فى نفس الوقت على تحقيق التوازن بين الفوتين^(٥). ولذلك يلاحظ أن علاقته بآل الرشيد والسعوديين كانت تتميز بالتقلب

Hardinge, My Indian Years p. 111. (١)

(٢) نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربى ص ١٥٩

Longrigg, Oil in the Middle East pp. 25 - 26. (٣)

Hay, The Persian Gulf States p. 18. (٤)

Rouffé, op. cit. Le Reglement de Mascate et de Koweït pp. 370 - 371. (٥)



وعدم الثبات، فحينما كان يساعد آل سعود لإضعاف نفوذ آل الرشيد، وحينما آخر كان يعتمد إلى تقوية صلاته بآل الرشيد خوفاً من توسع عبدالعزيز آل سعود^(١). وقد ظهر ذلك واضحاً في عام ١٩٠٥، ففي الوقت الذي كان يتظاهر فيه بتحريض عبدالعزيز آل سعود على احتلال القصيم في أواسط نجد قام بعقد الصلح مع آل الرشيد، ويبدو أن لذلك الصلح سببين :

الاول - محاولة مبارك استرضاء الدولة العثمانية حتى تكف عن معاونة يوسف آل إبراهيم في محاولاته للهجوم على الكويت^(٢). **والسبب الثاني -** وهو الأهم - يرجع إلى أن الشيخ مبارك كان يخشى من امتداد سيطرة عبدالعزيز في نجد ومن نتائج ذلك على الكويت فبطبيعة الحال أن عبدالعزيز بعد أن يتمكن من الاستيلاء على القصيم سوف يتطلع حتماً للوصول إلى منفذ لإمارته على البحر. وعلى الرغم من أن مبارك كان يحرص على التظاهر بصداقته لعبد العزيز إلا أنه أخذ يستميل إليه آل الرشيد فبعث إلى عبدالعزيز بن سعود يطلب منه إعادة الممتلكات التي اغتصبها من آل الرشيد^(٣). وفي أحبان أخرى كان يكتب إليه بحرضه على ابن الرشيد في الوقت الذي يكتب فيه للأخير بأن مصلحة البلدين واحدة. ومن الطريف طبعاً لما يذكره الريحاني أنه قد حدث خطأ في تبادل المكاتبات فتسلم عبدالعزيز بن سعود رسالة ابن الرشيد ولسوء حظ مبارك وصلت تلك الرسالة في الوقت الذي كان فيه عبدالعزيز بن سعود قد انتهى من قتل أمير حائل في روضة المهنا عام ١٩٠٦، وهنا أسقط في يد مبارك فكتب إلى عبدالعزيز يعتذر له ويقول: إنه لم يصالح ابن الرشيد إلا ليقهر الترك^(٤).

والواقع أن الحكومة البريطانية كانت تعمل على إيجاد تحالف بين كل من عبدالعزيز آل سعود وآل الرشيد ومبارك بن الصباح يكون هدفه طرد العثمانيين من نجد والإحساء على أن هذه المحاولة لم تتحقق، فالصراع كان لا يكاد ينقطع بين آل

(١) عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت من ص ٨٧ - ٨٠.

(٢) جاعظ وهبه، جزيرة العرب في القرن العشرين ص ٨٧.

(٣) نوري الشيخ يوسف في عصر العام (١٩٠٥).

(٤) الريحاني، نجد الحديث وملحقاته من ص ٢٤٦ - ٢٤٣.

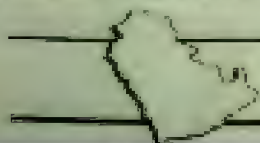
سعود وآل الرشيد، فبينما كان عبدالعزيز يعمل على طرد العثمانيين من نجد والقصيم كان آل الرشيد على أتم الاستعداد للولاء للعثمانيين والسماح لقواتهم بالتدخل في نجد إذا كان في ذلك تحطيم لأسرة آل سعود، وفضلاً عن ذلك فإنه على الرغم مما بدا من صداقة مبارك لعبدالعزيز بن سعود إلا أن عبدالعزيز - في رأي كوكس - لولا انشغاله بالأتراك لبدا نزاعه مع مبارك. كما كان الخلاف على تحديد الحدود بين هؤلاء الحكام هو الذي أدى إلى فشل محاولة كوكس في تحقيق التحالف إذ أصر مبارك على السيطرة على الكويت والقصيم والوشم وأن يقتصر ابن الرشيد على حائل والمنطقة المجاورة لها، بينما ينزوي ابن سعود في نجد ووادى الدواسر.

وعلى الرغم مما ظهر من علاقة مبارك الواضحة بالإنجليز إلا أنه أبقي مع ذلك على ولائه الظاهري للدولة العثمانية. وكانت الدولة العثمانية بطبيعة الحال تشك كثيراً في حقيقة هذه النوايا ولذلك كانت تعامله بحذر بالغ بل إنها كانت في كثير من الأحيان لا تتردد في التضييق عليه، فقد حدث في عام ١٩٠٨ أن اشترى الشيخ مبارك أرضاً من آل الزهير في البصرة دفع فيها ثمانين ألف ليرة، وعندما طلب من السلطات العثمانية في البصرة تسجيل هذه الأراضي باسمه في الدفتر الخافاني لم تقبل ذلك بحجة أنه ليس بعثماني وليست بيده «الوثائق العثمانية» التي تشهد بصحة تبعيته للدولة، وهذا ما يمنعها القبول بملكيته على هذه الأراضي، وهي لا تزال تعتبره أجنبياً ما لم يسارع إلى تقييد نفسه وأسرته في «سجل النفوس» ولكن مبارك رفض العمل بذلك الإجراء^(١)، وعلى ذلك بادرت السلطات العثمانية بالتعدي على أراضيه وبساتينه^(٢). وإزاء ذلك طلب مبارك تشكيل لجنة للتحقيق في الأمر على أن يكون طالب بك التفتيش أحد أعضائها، كما بعث بشكواه إلى السلطات البريطانية في الخليج^(٣). ومع ذلك ظل مبارك يحرص على

(١) جريدة الإصلاح، بيروت العدد ١٦٦٩ لفر ١٩٢٥، إنجلترا والكويت.

(٢) Trans. of a letter from Mubarak to Cox 19th Jummadie El-awal 1326 (June, 1906) (Ind. Off. Political Files vol. 6 of 1908, External).

Report on the claims of Sheikh Mubarak against Turkish Authorities in Basra in (٣) respect of the alleged encroachments by Turkish Soldiers (Ind. Off. Pol. & External Files vol. 6 of 1908).



علاقاته الودية بالدولة العثمانية بل لقد ذهب إلى حد التظاهر بالانسحاب عن الاتفاقيات التي وقعها مع بريطانيا. ولم يضع أية فرصة إلا واتهزها لإعلان ولائه للدولة، فتبرع لكثير من الأزمات التي واجهتها، وكان من أشهر تبرعاته تبرعه لإزالة آثار الحريق الكبير الذي شب في الأمانة في عام ١٩١١، كذلك تبرع لإغاثة الدولة في حرب طرابلس الغرب (٣٠٠٠ ليرة)، وكذلك تبرعه للمخط الحديدى الحجازى بمبلغ ١٠٠٠ ليرة عثمانية، وأعلن عن استعداده لإمداد الدولة بالعشائر التابعة له^(١). كما كان يدفع للسلطات العثمانية فى البصرة نحو خمسين واردة أصلاكة بالفاو وكانت تقدر بأكثر من ٥٠٠٠ ليرة عثمانية^(٢). ومن المهم أن نذكر بصدد ذلك اشتراك معظم إمارات الخليج فى التبرع للدولة فى أزماتها كالبحرين وعمان وقطر وديى والشارقة مما يدل دلالة واضحة على عمق الصلات الروحية التى كانت تربط هذه الإمارات بدولة الخلافة الإسلامية^(٣). وقد قدرت الدولة العثمانية من مبارك هذا التصرف فمنحته الوسام المجيدى من الدرجة الأولى ووصل وفد عثمانى يحمل هذا الوسام برئاسة مفتى البصرة^(٤). وكان مبارك كثيرا ما يصرح بإخلاصه للدولة وإنها : «لو أصغت إليه لأصغى إليها وأغناها عن القليل الهمايونى السادس المخيم فى بغداد»^(٥). كما حرص على أن يعامل القوات العثمانية التى كانت تمر بالكويت فى طريقها إلى البصرة آتية من الإحسان أو فاهبة إليها معاملة حسنة^(٦). على أنه من المعروف أن مبارك كان مشتركا مع السيد طائب بك النقيب والشيخ خزعل خان حاكم المحصرة فى زعامة فرع لحزب الحرية والائتلاف فى البصرة^(٧). وكان هذا الحزب معارضا لحزب

(١) السداد، من تاريخ الكويت ص ٢١٧

(٢) مجلة لغة العرب، كانون الثانى ١٩١٢ السنة الثانية ج ٣ ص ٢٤٦ - ٢٧٣

(٣) أوج الطيب فى مآثر السيد طائب بك النقيب (لم يذكر اسم المؤلف) ص ٢٤٠ رسالة من مبارك إلى طائب النقيب بخصوص التبرع ١ صفر سنة ١٣٣٢ هـ.

(٤) المصدر السابق، ص ٢ - ٤١ انظر أيضا سجل الكويت، إصدار وزارة المظروفات والنشر بحكومة الكويت، ص ١

(٥) السداد، من تاريخ الكويت ص ٢٦٧

(٦) المصدر السابق، ص ٢٦٨

(٧) المعبر، شخصيات عراقية ص ٢٦

الاتحاد والترقي^(١)، وقد تأسس ذلك الفرع في البصرة على أثر ثورة الاتحاديين الذين انتهجوا سياسة تعسفية ترمى إلى مركزية الحكم وإضعاف سيطرة شيوخ الخليج، وكان شيوخ المحمرة والكويت والبحرين وغيرهم من شيوخ الخليج يجدون في السيد طالب النقيب خير من يتولى مصالحهم ضد تعسف الإدارة العثمانية إزاء العناصر غير التركية؛ والواقع أن انتهاج مبارك سياسة عدائية ضد الدولة العثمانية كانت سببا مباشرا في تأليب الاتحاديين لشيخ المنتفق سعدون باشا لأن مبارك في نظرهم ذو سوابق سياسية، وتكررت الهجمات من قبائل المنتفق على الشيخ مبارك في أعوام ١٩١٠، ١٩١١، ١٩١٢^(٢)، ومع ذلك استمر نشاط مبارك السياسي قائما. ولم يلبث أن أفلت زمام الحكم من أيدي الاتحاديين في أثناء حرب البلقان ١٩١٢/١٩١٣ وقامت وزارة من حزب الحرية والائتلاف وكان لذلك أثر كبير في نشاط الحزب^(٣). وفي الخليج عمل زعماء حزب الحرية والائتلاف في البصرة في عقد مؤتمر عربي في المحمرة حضره الشيخ خزعل خان وشيخ الكويت والسيد طالب النقيب، ودار في هذا المؤتمر البحث حول مستقبل العراق ووصل المجتمعون إلى أن يبذل كل واحد من الرؤساء جهده لتحقيق مطالب العراق في الاستقلال. ويرى إيرلاند Ireland أن هذا المؤتمر كان بفصد محاولة أولئك الزعماء تولي حكم العراق^(٤). ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت تعلم بذلك، إن لم يكن قد تم هذا تحت إشرافها وبشجيع منها^(٥). وقد نجد من المناسب أن نعرض لمؤتمر آخر اشترك فيه بعض أمراء العرب عقد حول ذلك الوقت أيضا على مقربة من الأحساء وعرف باسم مؤتمر جزيرة العرب، وفيه تباحث مندوبو الرؤساء في وسائل المحافظة على الإمارات العربية وتدعيم حقوقها ومطالبة

(١) تأسس حزب الحرية والائتلاف في نوفمبر ١٩١١ وكان الحزب جامعا لكل المشغفين من حزب الاتحاد والترقي وغيرهم من المناوئين للاتحاديين. وقد تعددت فروع الحزب في أقاليم الدولة ولا سيما في البلاد العربية حيث انسحب الكثيرون من نواحي الاتحاد والترقي وانضموا إليه وكان الحزب ينص على إبقاء مبدأ الرابطة العثمانية مع ضمان حرية الحياة الاجتماعية والنشاط الطبيعي لكل عنصر من عناصر الدولة وأن تكون لبعض الولايات إدارة خاصة تتفق مع أحوالها وشتونها، انظر - توفيق يرو، العرب والترك من ص ١-٢-٣.

(٢) الريحاني، تاريخ نجد الحديث وملحقاته من ص ١٨٤ - ١٨٩.

(٣) دروز، حول الحركة العربية الحديثة ج ١ ص ٣٤.

(٤) Ireland. Iraq p. 233.

(٥) أشتالان، من تاريخ الكويت ص ٢٧١.



الدولة العثمانية بالإصلاح^(١)، ولعل هذه الملامح تؤكد لنا أن إمارات الخليج لم تكن بمعزل عن الحركة العربية التي ظهرت حول ذلك الوقت والتي كانت تطالب الدولة العثمانية بالإصلاح وتحقيق اللامركزية في الحكم. ويمكن الاستدلال على ذلك بأن حركة عبدالعزيز آل سعود عام ١٩١٣ كانت ترمي أساساً إلى امتداد سيطرته على أنقاض السيادة العثمانية المتداعية في الخليج، وقد كتب إلى شفيق كمال باشا حاكم عسبر بأنه يرى تقسيم البلاد العربية إلى دويلات مستقلة في داخليتها على أن تكون في نفس الوقت تابعة للدولة العثمانية وتحت سيادتها^(٢).

وعند نشوب الحرب العالمية الأولى ظهر في الكويت عطف نحو دولة الخلافة الإسلامية، ولكن استطاعت الحكومة البريطانية أن تقنع مبارك بالوقوف إلى جانبها وتضمن ذلك في الرسالة التي وجهها المقيم السياسي في الخليج إلى الشيخ مبارك في ٣ نوفمبر عام ١٩١٤، وتتضمن تلك الرسالة أن يعمل بالتعاون مع غيره من شيوخ الخليج المواليين لبريطانيا وهم الشيخ خزعل خان والأمير عبدالعزيز بن سعود والشيخ عيسى حاكم البحرين وغيرهم من المشايخ الممكن الاعتماد عليهم لتحرير البصرة من السيطرة العثمانية، أو على الأقل العمل على منع الإمدادات العثمانية من الوصول إليها أو إلى فرقة، وذلك حتى وصول القوات البريطانية؛ وفعلاً ساعد كل من الشيخ خزعل والشيخ مبارك الحكومة البريطانية في الحرب ومهدا لها سبيل احتلال البصرة وكان الشيخ خزعل العامل المباشر في هزيمة الجيش العثماني الذي قدم لتدمير عبادان^(٣). كما شجعت الحكومة البريطانية الشيخ مبارك على استعادة ممتلكاته في أم القُصير وسفوان وبوبان وهي المناطق التي استولت عليها الدولة العثمانية منذ عام ١٩٠٢، كما سبقت الإشارة إلى ذلك، كما تعهدت أن تحمي الشيخ مبارك من أي أثر يترتب على الهجوم الذي سيقوم به ومن ثم أعلنت أن الكويت بلد مستقل تحت الحماية البريطانية^(٤). ويلاحظ أن هذا هو الإعلان الثاني

(١) جريدة الإصلاح، بيروت عدد ١٩٨ - مؤتمر جزيرة العرب ١٩ تشرين الثاني سنة ١٩١٣

(٢) انظر بعض الخطب في تاريخ عبد الحديث لأمير الكويت المطبوعة الثانية من ص ٢٠٢ - ٢٠٣ - ٢٠٤ - ١٩٥٤

(٣) التسلل، من تاريخ الكويت ص ٢٧٢

(٤) بوقل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي ص ١٦٩ - ١٧٢

بشأن الحماية الرسمية على الكويت. وكان القصد من ذلك الإعلان حماية الكويت من نتائج الأعمال التي يقوم بها الشيخ مبارك لصالح بريطانيا في الحرب، ومع أنه كان من الطبيعي أن تنتهي الحماية بانتهاك الأسباب التي أدت إليها، إلا أن بريطانيا فرضت نفسها وصية على الكويت. والواقع أن مناسبة قيام الحرب دفعت بريطانيا إلى عقد اتفاقيات خاصة مع معظم حكام الخليج العربي ابتداء من مسقط حتى المحمرة، وقد وعدت أولئك الشيوخ بضمان نفوذهم وإعلانهم سيوفا مستقلىن تحت الحماية البريطانية، كما وعدت شيخ المحمرة بإبقائه مستقلا عن فارس، وهو وعد لم يتحقق كشأن الوعود البريطانية. وفي أثناء الحرب احتلت القوات البريطانية الكويت لتأكيد الحصار على العثمانيين في حائل والعراق. على أننا نكاد نلمح بوضوح عدم ارتياح سكان الكويت لإعلان الحرب على الدولة العثمانية، ولا شك أن الشيخ مبارك قد واجه بوادر حركات عصيانية من ذلك النوع فقد رفض أهالي الكويت التطوع لشد أزر الشيخ خزعل خان حينما واجهته ثورة السادة في بلاده إبان نشوب الحرب، كذلك أعرب كثيرون من أهالي الكويت للشيخ مبارك أنهم يعتبرون الخروج عن الدولة العثمانية بمثابة ارتداد صريح عن الإسلام^(١).

وعلى أثر إعلان الحرب قام اللورد هاردينج نائب الملك في الهند بزيارة إلى الخليج ورافقته كوكس، وأرسل دعوة إلى أمراء العرب جميعا للنظر في مسألة الخلافة ومبايعة أمير عربي، ولكن لم ينجح هاردينج في مهمته، إذ شغل سلطان مسقط في ذلك الوقت بقمع الثورة الأباضية في داخل بلاده، وكان عبدالعزيز بن سعود مشغولا بدوره في حروبه مع آل الرشيد، وشيخ المحمرة مشغولا هو الآخر بهجوم الأتراك على بلاده وبالتالي فلم يلب الدعوة إلا شيخ الكويت وابن شيخ البحرين فاكضى هاردينج بتقليدهما الثباشين^(٢).

وبخصوص موضوع الخلافة نذكر بعض المصادر أن السير برسي كوكس عرضها على عبدالعزيز في دارين عام ١٩١٥، وتكفل له باسم دولته بنيل كل

(١) الشمالي، من تاريخ الكويت ص ١٧١

Hardinge, My Indian years pp. 111 - 114, (٢)



مساعدة وحماية، ولكن عبدالعزيز اعتذر عن عدم قبول هذا المنصب الذي قد يجر عليه عدااء الأمراء، ولكنه أشار بترشيح الحسين بن علي شريف مكة لأن له من نسبه ومطامعه ما يؤهله لذلك^(١).

الكويت في عهد مبارك بن الصباح :

لا شك أن إمارة الكويت انتعشت انتعاشاً بالغاً في عهد الشيخ مبارك بن الصباح وزاد عدد سكانها زيادة كبيرة^(٢). وعلى الرغم من حرص مبارك على إقامة العدل وتحقيق الأمن إلا أنه كثيراً ما كان يرهق شعبه بالضرائب، والكثير من هذه الأموال كان يتفقاها لمتعته الخاصة، وقد اعتنى بالتجارة عناية كبيرة وأنشأ وكالة خاصة للكويت في بومباي، كذلك عمل على ربط الكويت تجارياً بالهند وذلك بتشجيعه الشركات الملاحية على إرسال سفنها إلى الكويت لنقل البضائع والبريد^(٣). كما بلغ الغواصون على اللؤلؤ الحد الأقصى في الإنتاج. وعلى الرغم من شدة تأثير مبارك على القبائل البدوية الضاربة على حدود إمارته إلا أن سلطته الفعلية لم تكن تتعدى أكثر من مدينة الكويت، أما فيما يلي ذلك فكانت تأخذ في التلاشي، ولذلك كان كثيراً ما يستميل إليه هذه القبائل بالأموال والهدايا ويشجع زواج أتباعه منها حتى لقد تزوج هو نفسه من قبيلة مطير^(٤). ويبدو أنه كان يهدف من ذلك إلى كف تلك القبيلة وزعيمها الدويش عن التعاون مع شيخ المنتفق لتهديد ممتلكاته الشمالية^(٥).

والواقع أن هذه السياسة قد أثمرت إذ يشهد لعهد مبارك استتباب الأمن في بادية الكويت استتباباً لم نعهده الإمارة من قبل^(٦). وعلى الرغم من جنوح مبارك إلى الحكم الفردي إلا أنه كان يحرص دائماً على إبقاء مجلس استشاري إلى جانب

(١) جمال الدين، ميثاق الوحدة، الجزيرة العرب أثناء من ص ١ - ٢ - ٣ انظر أيضاً صلاح الحماد - تاريخ

المملكة العربية السعودية ج ١ ص ١٢

Rihani, Around the Coasts of Arabia p. 251. (٢)

(٣) الطاهر، الراسخ الزهرة بين الكويت والحدرة ص ١٧١

British Admiralty, A Handbook of Arabia vol. I pp. 289 - 290. (٤)

(٥) مجلة لغة العرب، العدد الثاني ١٩١٢ سنة الفدية ج ٢ ص ١٢ مبارك الصباح وحفظ

(٦) الفاسي، صفحات من تاريخ الكويت ص ص ٢٢ - ٢٣

ينعقد يومياً في الأسواق العامة^(١). وكان من عادة مبارك أن يقضي في السوق الرئيسي للمدينة ساعة كل صباح يستعرض في خلالها بعض القضايا الهامة ويحكم فيها، وكثيراً ما كان يستعين بنجله الأكبر الشيخ جابر، وللأخير مجلس آخر أعد في طرف المدينة، وما عدا ذلك فكل فرد من أفراد آل الصباح يفصل في الأحكام ويكون حكمه نافذاً بعد إجازة الشيخ مبارك له. وقد عهد مبارك بالشئون الداخلية إلى ابنه جابر، بينما انصرف هو إلى السياسة الخارجية^(٢). ويلاحظ أن وجود الشيخ مبارك وأبنائه في الأسواق بين الرعايا يومياً كان عاملاً قوياً في كف الناس عن المنازعات والخصومات^(٣). ولا شك أن الطريقة التي اتبعها مبارك في الوصول إلى الحكم جعلته يتوجس دائماً من مؤامرات أقاربه فحرص على تأليف معظم حاشيته وجميع المناصب من المواليين له^(٤). وعلى الرغم من أن مبارك كان يحرص دائماً على استرضاء مواطنيه وإقامة العدل بينهم إلا أنه كان كثيراً ما يضطر إلى التعسف في جمع الضرائب لاحتياجه الزائد إلى المال في مصاريفه الخاصة، فقد عرف عن مبارك شدة ولعه بالترف والمتع مما كان يحز كثيراً في نفوس مواطنيه، وقد أمعن في ذلك حتى ضج الناس من مجونه ومن الضرائب الباهظة التي كان يفرضها عليهم^(٥).

وكانت الصلة وثيقة بينه وبين الشيخ خزعل خان حاكم المحمرة، فالزيارات متبادلة لا تنقطع بينهما وقد بنى كل منهما للآخر يخبثاً في بلاده. وعلى الرغم من النشاط السياسي والاقتصادي الذي عاشته إمارة الكويت إلا أن عهد مبارك لم يشهد مع ذلك أي أثر للإصلاح العمراني أو الإداري، ويبدو أن المشاكل الخارجية والسياسية لم تترك لمبارك وقتاً كافياً ليرز في الإصلاحات الداخلية كما برز في النواحي الخارجية، ولم تشهد السنوات الأخيرة من حكم مبارك إلا تأسيس المدرسة

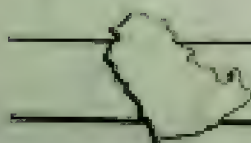
(١) Rihani, Around the Coasts of Arabia p. 237.

(٢) مجلة لغة العرب، تشرين الثاني ج ٤ ص ٢١١.

(٣) أنطاكى، الرياض المزعرة بين الكويت والمحمرة ص ٧٣ - ١٧٥١.

(٤) British Admiralty, A Handbook of Arabia vol. I pp. 289 - 290.

(٥) عبدالغفور عطار، حفر الجزيرة ص ٥ - ٢ وكذلك حافظ وهبه، جزيرة العرب ص ٨٥.



المباركية عام ١٩١٢، وحتى هذه المدرسة ساهم في إنشائها تجار البلاد وأعيانها^(١).
 أما شخصية مبارك فلا نجد وصفا لها أبلغ مما وصفها الريحاني بأسلوبه الممتع
 بقوله: «كان حاد المزاج، شديد البأس، كثير الثقل، فيه شيء من الأسد وأشياء
 من الحرياء، بدوي الطبع، حضري الذوق، تارة يحبه الخصم، وطورا يجمله،
 كان كريما جوادا، بل كان مسرعا يسترسل إلى البذخ والتسرف ويقدم بعد حبه
 للمجد نواعم العيش ونوافله على كل شيء سواه، أما سيفه فكان مثل سياسته ذا
 حدين... كان يلقب بالحسوفة من حاق ومرادفاتهما مثل دار ولف، أي ما يراى به
 السير على عكس الخط المستقيم، نصف عمله سر لا يدركه سواه، والنصف الآخر
 خدعة باهرة أو خدع كثيفة مدلهمة»^(٢).

^(١) الحكومة الكويتية، دائرة المخطوطات والنشر سجل الكويت من ١٦ انظر، أيضا، مجلة لفة العرب، أيار
 ١٩١٢ السنة الثانية ج ١٢ ص ٤٩٣

^(٢) الريحاني، ابن سعود من ص ٩٥ - ٩٦

الفصل الثامن

مجد وعلاقتها ببريطانيا

والدولة العثمانية

في السنوات الأولى من عهد

عبدالعزیز آل سعود ١٩٠٢ - ١٩١٤



استعادة عبدالعزيز بن سعود للرياض عام ١٩٠٢ - محاولات فاشلة
للتفاوض مع الإنجليز بين عامي ١٩٠٤ و ١٩٠٦ - دوافع استعادة
عبدالعزیز للإحساء - وصول عبدالعزيز إلى الساحل الغربي
للخليج وتأثير ذلك على إمارات الساحل - علاقة عبدالعزيز بن
سعود بكل من بريطانيا والدولة العثمانية بعد استيلائه على الأحساء
- مؤتمر الصيحة - رحلة شكبير إلى الرياض - قيام الحرب
العالمية الأولى ووقوف عبدالعزيز إلى جانب بريطانيا .

عقب تخلص آل الرشيد من معظم أمراء آل سعود حول عام ١٨٧٩ (*) أصبحوا هم القوة المسيطرة على أواسط الجزيرة العربية لعدة سنوات، ولكن على
أثر وفاة الأمير محمد بن الرشيد في نوفمبر ١٨٨٩ عاد أهالي نجد للاعتراف بعبد
الرحمن بن الفيصل إماما عليهم من جديد. وعلى الرغم من أن حوادث الماضي
القريب قد استنفدت قوة أتباعه إلا أنه حافظ بعناد على نواة الدولة السعودية
ووقف وحده زعيما للقضية السعودية حتى اضطر آل الرشيد إلى الاعتراف به
حاكما على الرياض وجنوب نجد^(١). على أن الأمور لم تستتب على هذا الوضع،
ففي نوفمبر عام ١٨٩١ أحرز ابن الرشيد نصرا عظيما في المليداء على حلفاء
عبدالرحمن في القصيم وانسحب عبدالرحمن الذي جاء لتجديدهم أثناء أمام قوة ابن
الرشيد الفاتكة فجلا عن الرياض ثم توجه ليقبض مع إحدى قبائل البدو في
الصحراء^(٢)، واستمر احتلال الرياض وأواسط نجد من قبل آل الرشيد ما يزيد على
عشر سنوات ١٨٩١ - ١٩٠٢ على أنهم فشلوا بسبب مساوئ حكمهم في تقويض

(*) انظر الفصل الخامس.

(١) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية، عرض الحكومة
السعودية ج ١ ص ٢٦٢ انظر أيضا :

Dickson, Kuwait & Her Neighbours p. 128.

(٢) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية، عرض الحكومة
السعودية ج ١ ص ٢٦٢، انظر أيضا فواد حمزة ، البلاد العربية السعودية ص ٤

دعائم الولاء القديم لآل سعود الذين كان الناس في نجد والمقاطعات السعودية الأخرى يترقبون عودتهم باشتياق^(١).

وكانت سياسة العثمانيين في الجزيرة العربية تعمل على منع قبائل الداخل من الثورة عليهم، ولذلك فقد كانوا يجتهدون في حفظ التوازن بمساندتهم زعيما ضد آخر، فاتحين الباب للتشاحن والتنافس، معضدين الضعيف ضد القوي. وعلى ذلك لم تلاق الهزيمة الساحقة التي ابتلى بها آل سعود هوى في نفوس العثمانيين، فمعنى ذلك أن يصبح آل الرشيد أكثر قوة مما يؤدي إلى قلب الأوضاع التي ساروا عليها، ولذلك فعند ارتحال عبدالرحمن بن الفيصل عقب هزيمته إلى الإحساء عامله الحاكم العثماني هناك باحترام بالغ وعرض عليه أن تؤيده السلطات العثمانية في العودة إلى نجد وانتزاع الحكم من آل الرشيد، ولكنه اشترط عليه في مقابل ذلك الاعتراف بالسيادة العثمانية والموافقة على إقامة حامية من الجنود العثمانيين في بلاده وأن يدفع الخراج للدولة. ويذكر الريحاني أن هذه المفاوضات قد أجريت فعلا في يناير عام ١٨٩١ وقام بها أحد ضباط الجيش العثماني ويدعى زاخور عازار وهو لبناني الأصل. وقدرت الزكاة بألف ريال في السنة، ولكن عبدالرحمن رفض هذه الشروط بجملة لعدم ثقته بالعثمانيين الذين كان يعتبرهم أعداء للدعوة الوهابية وغزة لبلاده^(٢)، ولذلك أخذت السلطات العثمانية تنظر إليه على أنه عدو ينبغي صده. ولا شك أن العثمانيين كانوا لا يزالوا يتذكرون تلك الثورة التي كان قد أشعلها ضدهم في الإحساء قبل ذلك بعشرين عاما. وقد صادف في ذلك الوقت وقوع عدة اضطرابات في مقاطعة الإحساء نتجت عن ثورة قاسم بن ثاني على الدولة العثمانية، وزاد من خطورة هذه الأمور أن قام عبدالرحمن بزيارة إلى قطر وترامت الشبهات أمام السلطات العثمانية بأن ثمة مؤامرة يديرها الرجلان، ولذلك اتجه العثمانيون إلى تدعيم حامياتهم العسكرية، وأرسلوا حملة نأدبية إلى

(١) التحكيم لسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية، عرض الحكومة السعودية ج ١ ص ٢٦٤ - ٢٦٥.

(٢) أمين الريحاني، تاريخ نجد الحديث وملحقاته، ص ١٠٥ / ١٠٦، انظر أيضا :
Armstrong, Lord of Arabia pp. 30-35 see also Mechin, The Arabian Destiny p. 69.

قطر، ومن المحتمل أن يكون قاسم بن ثاني قد تلقى إنذاراً من السلطات العثمانية بعدم الإبقاء على عبدالرحمن في بلاده. فانتقل على أثر ذلك مع ابنه عبدالعزيز إلى واحة بئرين. وأخذ في كل جهة يذهب إليها يعمل على نيل تأييد القبائل لاستعادة حكمه. وبدأ في الأفق أمل جديد حينما بعث شيخ الكويت محمد بن الصباح (١٨٩٢-١٨٩٦) إلى عبدالرحمن يدعوه للإقامة في الكويت ووعده بأن يجرى عليه راتباً شهرياً طوال المدة التي يقيم فيها عنده. ولا تدرى على وجه الدقة سبب ذلك العرض إذ ليس من المحتمل أن يكون أمير الكويت قد سعى إلى آل سعود في تلك الفترة ضد آل الرشيد، ذلك أن النزاع بين آل صباح وآل الرشيد لم يتضح إلا في السنوات التالية من وصول مبارك بن الصباح إلى الحكم. ولعل أصح ما يقال في ذلك الصدد أن السلطات العثمانية في الإحساء كانت تخشى من اشتداد سطوة آل الرشيد بعد هزيمتهم للسعوديين في المليداء وعن احتمال تقدمهم إلى القصيم ومنها إلى تهديد مركز العثمانيين في المناطق التي يسيطرون عليها في سواحل الخليج، ولذلك وجد حافظ باشا حاكم الإحساء أن عبد الرحمن هو أصلح منافس لآل الرشيد. ولما كان حافظ باشا يعلم أن عبدالرحمن سيرفض العروض العثمانية، كما سبق أن فعل ذلك، فقد اتفق سرا مع حاكم الكويت محمد بن الصباح على تنظيم المساعدة المالية بحيث يشعر عبدالرحمن بأن الراتب يدفع له من قبل حاكم الكويت وليس من العثمانيين. وقبل عبدالرحمن الدعوة وانتقل بأفراد أسرته دون أن يدرى ما دار بشأن ذلك سرا بين الكويت وحاكم الإحساء، واستقر عبدالرحمن في إمارة الكويت في عام ١٨٩٣ وإن كان لم يتلق الراتب المقرر له^(١)، فكان قليلاً ما يدفع له حاكم الكويت لأنه كان نادراً ما يتلق بدوره الراتب المتفق عليه^(٢)، ثم لم نلبث أن توقفت المنحة في عهد الشيخ مبارك بن الصباح الذي لم يحظ برضااء الدولة العثمانية ولذا لم تكن على استعداد لتأييده

(١) لم يكن الراتب يتجاوز ستين ريالاً في الشهر.

(٢) الريحاني، محمد الحديث وعلانياته من ١٤٢، انظر أيضاً: محمود كامل، العلاقات الدولية للصربية السعودية منذ أوائل القرن التاسع عشر، مجلة الاقتصاد والتجارة - العدد الثاني - السنة السادسة سنة ١٩٤٨ ص ١٠٥.

وبالتالى لإعطاء معونة لافراد الأسرة التى أخذ يخصصها بعنايته الزائدة ووجد فيها عوناً هاماً للتخلص من آل الرشيد، ولذا تحولت على الفور سياسة الدولة العثمانية إلى تأييد آل الرشيد.

وبدا لعبدالرحمن أن الأمل فى استعادة إمارته ضعيفا لولا أن تعاقبت بسرعة حادثتان كان لهما أبعد النتائج :

الأولى - هو تولي الشيخ مبارك بن الصباح الحكم فى الكويت عام ١٨٩٦.

والثانية - النزاع الذى قام بين ذلك الحاكم وآل الرشيد. وعلى الرغم من أن عبدالرحمن كان صديقا حميما لشيخ الكويت السابق ولمنافس مبارك الشيخ يوسف آل إبراهيم، وكان يكره مبارك إلا أن عبدالعزیز بن سعود كان صديقا لمبارك سرا وخفية عن والده الذى عزف عن التقرب من الحاكم الجديد الذى كان يعيش فى اعتقاده حياة دنيوية لا يرضى بها الله^(١). وكان قصد عبدالعزیز من صداقة الشيخ مبارك الاستعانة به على قضاء أمانيه، وكان يعلم المناقصة الشديدة بين مبارك وابن الرشيد فرأى فيها فرصة له ومساعدة على تحقيق آماله. وحارب عبدالعزیز إلى جانب مبارك فى مواقع عديدة ضد ابن الرشيد وأشار عليه بالخطط الحربية غير أن الفوز فى معظم الأحيان كان من نصيب ابن الرشيد، ولم يفل هذا من عزم عبدالعزیز الذى كان يأمل فى مساعدة مبارك له على خصمه وأن يمدد بالمال والعتاد. وتحققت أمنية عبدالعزیز عقب معركة الصريف الشهيرة عام ١٩٠٦ فقام بمجازفة هى الأولى من نوعها وهاجم الرياض ودخلها، بيد أن القلعة قاومت مقاومة عنيفة أعجزته، ولم يكن له من القوة ما يمكنه من الحصار ففضل الانسحاب إلى الكويت بعد أن أصبح فى موقف لا يحتمل الدفاع^(٢). غير أن الفرصة لم تلبث أن سنحت له فى العام التالى حين خرج من الكويت على رأس قوة صغيرة من أتباعه متظاهرا بالغزو على بادية الجنوب وأقام هناك مدة إلى أن صفا له الجو فهبط الرياض مع جملة من رجاله ليلا فاستولى على القلعة بطريقة

(١) فون ميكوش، عبدالعزیز ص ص ٢٦ - ٢٨.

(٢) فؤاد حمزة، البلاد العربية السعودية ص ١١.



تذكرنا بالأساطير^(١). ولم يحاول آل الرشيد الاشتباك مع عبدالعزيز بعد أن استقر في الرياض وإنما أثروا الإنسحاب وانتشر خبر سيطرة عبدالعزيز على البلاد فوفد عبدالرحمن وبنايع ابنه أميراً على نجد، وكان قد تنازل له عن الحكم إذا ما تمكن من استعادة الإمارة عقب معركة الصريف^(٢). ولم يجد عبدالعزيز بعد أن استولى على الرياض أية عقبات تعترض طريقه بعد أن أظهر له الناس الكثير من التأييد والولاء. احتل عبدالعزيز بن سعود الرياض في ١٥ يناير عام ١٩٠٢ وتلفت السلطات العثمانية أنباء ذلك الاحتلال عن طريق الشيخ مبارك بن الصباح الذي أبلغ والي البصرة، وساعد مبارك بدوره صديقه وحليفه عبدالعزيز بن سعود في القضاء على المناوشات التي قام بها عبدالعزيز بن الرشيد لاستعادة الرياض. والحقيقة أن انتصار عبدالعزيز بن سعود واحتلاله للرياض كان بعد في الواقع انتصاراً لمبارك على خصمه آل الرشيد. على أنه من الملاحظ أن الدولة العثمانية قد تلفت نبأ استيلاء عبدالعزيز بن سعود على الرياض بفتور ظاهر ويبدو أنها لم تقدر في هذه الأونة مغزى هذا الانتصار.

وعقب فتح الرياض بدأ عبدالعزيز بتأسيس ملكه فعمل على ضم المقاطعات الجنوبية من نجد والتي كانت مسار حروب دائمة بين آل سعود وآل الرشيد وهي الخرج والشعيب والوشم، وتم له ذلك بسهولة بين عامي ١٩٠٢-١٩٠٣، وساعده على ذلك أن هذه المقاطعات لم تكن تخضع تماماً لآل الرشيد^(٣). وفي مايو عام ١٩٠٤ سار ابن سعود إلى القصيم (بريدة وعنيزة) في أواسط نجد، وهنا أظهرت كل من السلطات العثمانية ومبارك قلقاً واضحاً وعدم ترحيب بهفظة السلطة السعودية في نجد وما قد يتبع عنها من تطلع السعوديين إلى الساحل. وقد لجأ مبارك إلى الدهاء والوقية وغيرها من الصفات التي اشتهر بها، أما الدولة

(١) عبدالعزيز الرشيد، تاريخ الكويت ج ٢، ص ٨٠ - ٨٣، انظر أيضاً

Dickson, Kuwait & Her Neighbours p. 128.

ولتفصيل ذلك يمكن الرجوع إلى مواد حمزة، البلاد العربية السعودية من ص ٢٢ - ٢٣ عن حديث للملك عبدالعزيز آل سعود وكيفية استيلائه على الرياض.

Philby, Arabia p. 173. (٢)

Ibid., p. 175. (٣)

العثمانية فإنها عضدت ابن الرشيد وشدت أزره بالمال والجند بل واشتركت القوات العثمانية بقيادة فيظي باشا والي البصرة مع قوات آل الرشيد في التصدي للسعوديين مما اضطر عبدالعزيز إلى التراجع عن القصيم مؤقتاً، وفي ذلك الوقت اقترحت الدولة العثمانية أن تبقى القصيم منطقة محايدة بين ممتلكات الأميرين وأن توضع حاميات عثمانية في بريدة وعنيزة وأن يعين على المنطقة حاكم عثماني. وقد دارت هذه المفاوضات فعلاً في الكويت وألح مبارك عسلي عبدالرحمن وابنه بقبول شروط الدولة لأنه وجد فيها حماية لإمارته، ولكن لم تلبث أن توقفت المفاوضات نتيجة لانشغال العثمانيين بالثورة التي أشعلها الإمام يحيى في اليمن في عام ١٩٠٤ بغية التخلص من السيطرة العثمانية^(١). ومع ذلك فقد نفذت تلك النسوية غير أن الحامية العثمانية لم تستطع البقاء في القصيم بعد أن تكرّر الاعتداء على أفرادها^(٢). وفي عام ١٩٠٦ أرسل عبدالعزيز بن سعود إنذاراً إلى سامي باشا الحاكم العثماني في القصيم بأن أهل البلاد لا يريدون الأتراك وخيبره بين الحرب أو الرحيل، فقرر الباشا الرحيل على الفور، وتم لعبد العزيز السيطرة على القصيم وولى عليها أخاه سعد بن السعود^(٣). ويبدو أن الدولة العثمانية قدردت منذ ذلك الوقت قوة عبدالعزيز فاتجهت إلى تهدئة العلاقات بينها وبينه وخاصة حين أرسل عبدالعزيز في ذلك الوقت وفداً إلى البصرة ليعلمن ولائه للدولة العثمانية أو بمعنى أصح لبتظاھر بذلك الولاء^(٤). والثابت أن الدولة العثمانية منحته ثلاثين جنياً شهرياً من خزانة البصرة ومائة قطعة من الأقمشة وبضع حمولات من القمح سنوياً^(٥). غير أن الذي يعيننا من حملة القصيم هذه وما تبعها من حملات عثمانية أنه قد ترتب عليها

(١) Ibid., pp. 189-190 see also Coke, The Heart of the Middle East pp. 135 - 136.

(٢) محمود كامل، العلاقات الدولية للعربية السعودية - مجلة الاقتصاد والتجارة، المجلد السادس سنة ١٩٥٨ ص ٧-١٠.

(٣) Philby, op. cit., pp. 189 - 190 see also Dickson, Kuwait and Her Neighbours p. 141.

انظر أيضاً فواد حمزة، قلب جزيرة العرب من ص ٣٦٦ - ٣٦٩

(٤) مجلة المنار ج ١٠ سنة ١٩٠٧ ص ٢٤٠

(٥) British Consul (Baghdad) to Cox 15th Sept. 1906 (Ind. Off. Political & External Files Vol. I, 1907 Doc. No. 28.)

احتكاك عبدالعزيز بالإنجليز فعليا. ومما يستلقت النظر أن هذه لم تكن هي المرة الأولى التي حاول فيها السعوديون الاتصال بالإنجليز فقد حدث في مايو ١٩٠٢ عندما تأهب الإمام عبدالرحمن لمغادرة الكويت للانضمام إلى ابنه عبدالعزيز في الرياض أن أرسل كتابا إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج طلب فيه أن يوثق الإنجليز صداقتهم بالسعوديين بعد أن نجحوا في استعادة إمارتهم، وكان مما ذكره في تلك الرسالة، «أنه من قبيل تفضيل السعوديين للصداقة البريطانية فقد رفض عروضاً قدمت إليه في الكويت من جانب أحد الموظفين الروس»، ولكن الحكومة البريطانية قابلت هذه الدعوة بتفوق غير متوقع بل عمد المقيم البريطاني إلى عدم الرد على هذه الرسالة، وقد أقرته حكومة الهند على ذلك وأصدرت إليه التعليمات بعدم إظهار أى تشجيع للسعوديين لأن السياسة البريطانية كانت تميل إلى الابتعاد التام عن شئون نجد وخاصة أن الأمور لم تستقر فيها^(١).

وفي خلال حملة القصيم عام ١٩٠٤ حاول عبدالعزيز إزاء مساعدة العثمانيين لآل الرشيد أن ينال مساعدة الإنجليز، وفعلا بعث برسالة إلى برسي كوكس عن طريق الشيخ مبارك بن الصباح أعرب فيها عن احتجاجه لتدخل العثمانيين في نجد^(٢)، ولكن الحكومة البريطانية أصرت على موقفها رغم ما أظهره عبدالعزيز من أنه إذا لم يجد تأييدا من الحكومة البريطانية ضد العثمانيين فإنه سيضطر إلى قبول مساعدة الروس الذين عرضوا عليه المساعدة من قبل^(٣)، ولكن لم تفعل الحكومة البريطانية أكثر من إسراعها بتعيين الكابتن نوكس في الكويت وطلبت منه أن يتجاهل حركة مرور الأسلحة لصالح عبدالعزيز، وفي حالة احتجاج الدولة العثمانية فعليه أن يطلب منها في هذه الحالة عدم التدخل في النزاع بين عبدالعزيز وآل الرشيد^(٤)، والواقع أن حكومة الهند قد اتخذت هذه الإجراءات

(١) التعكيم لتسوية النزاع الإنجليز بين مسقط وأبو ظبي وبين الملكية العربية السعودية - عرض الحكومة السعودية ج ١ ص ٢٨٠.

(٢) Memorandum of Information received during the month of May 1904 (Ind. Off. Political & External Files Vol. 35 of 1907, Part III - IX).

Graves, The Life of Sir Percy Cox p. 101. (٣)

Memorandum of Information received during the month of May 1904 (Ind. Off. Political & External Files Vol. 35 of 1907, Part III - IX). (٤)

خوفا من انتصار ابن الرشيد وما يترتب على ذلك من إتاحة الفرصة للدولة العثمانية للسيطرة على أواسط شبه الجزيرة العربية وبالتالي تهديد المصالح البريطانية في الخليج العربي^(١). على أن أوكونور السفير البريطاني في الأستانة اعترض على تقديم المساعدة البريطانية لعبد العزيز وذكر أنه يشك في أن الدولة السعودية بعد إعادة تأسيسها قد أصبحت سياستها إقليمية وليست تعصية وأن سيطرة الأتراك على الإحساء لن تكون أخطر من السيطرة السعودية إذ إن عبدالعزيز لن يساعد بريطانيا أكثر من العمل على الامتداد بنفذه^(٢). وبينما كانت هذه هي وجهة نظر حكومة لندن كانت حكومة الهند على الرغم من عدم إحصائها أية أهمية للحوادث الداخلية في نجد من قبل قد اتخذت في ذلك الوقت موقفا آخر، يدفعها إلى ذلك المحافظة على الوضع القائم في الكويت وحماية المشيخة من الخطر الألماني. وكان كيرزون يخشى من احتمال وصول عبدالعزيز آل سعود والعثمانيين إلى اتفاق قد يكون من نتيجته اعتراف عبدالعزيز بالسيادة العثمانية وعسما يحتمل بعد ذلك من إرغامه لمبارك على تحويل ولائه عن بريطانيا^(٣). وكان كيرزون بالإضافة إلى ذلك يرى ضرورة مساعدة عبدالعزيز حتى أنه فكر في إرسال ضابط بريطاني إلى الرياض ليزداد معرفة بالحالة هناك، ولكن وزير الهند جون برودريك أصدر تعليماته إلى اللورد كيرزون بعدم اتخاذ أية خطوة للدخول في علاقات مع نجد أو إرسال أي مبعوثين إلى هناك دون موافقة الحكومة البريطانية في لندن، وفي أواخر عام ١٩٠٤ أعربت حكومة لندن عن رغبتها في أن يفهم بجلال بأن نفوذها ومصلحتها يجب أن تقتصر على ساحل الخليج دون دواخل الجزيرة العربية^(٤). وفي الوقت الذي كانت تتخذ فيه الحكومة البريطانية في لندن هذا الموقف قام عبدالعزيز في عام ١٩٠٥ بالزحف بقواته على شبه جزيرة قطر بعد توقف

British Consul (Baghdad) to Cox 15th Sept. 1906 (Ind. Off. Political & External (1) Files Vol. 1 1907 Doc. No. 28).

O'Connor to the Foreign Office Doc. No. 198 of 1st April 1907 "annexed to a letter (٢) from the Secretary of State of India in Council" (Ind Off. Pol. & Ex. Files Doc. No. 17). Curzon to Broderick 19th January 1905 (Ind. Off. Pol. & Ex. Files. La/3/546 No. 18 (٣) of 1905).

(٤) التحكيم لنسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية. صرخى الحكومة السعودية ج ١ ص ٢٨٥.



المنازعات مؤقتا في نجد بينه وبين آل الرشيد وكان ذلك نتيجة لدعوة تلقاها من الشيخ قاسم آل ثاني الذي كان يعاني من ثورة داخلية أشعلها ضده أخوه أحمد، وكانت المنازعات واقعة أيضا في ذلك الوقت بين العجمان وآل مرة فناصر الشيخ قاسم العجمان، وناصر أخوه آل مرة فاشتدت الاضطرابات^(١). ولعل عبدالعزيز قد وجد في تلك المنازعات فرصة سانحة قد تساعد في أن يدخل إمارة آل ثاني - التي كانت تتبع الدولة العثمانية - في حكمه. ولكنه عندما وصل إلى قطر سارع أحمد بن ثاني بالانضمام إلى حاكم أبوظبي الهناوي الذي كان يخشى بدوره من امتداد سلطة عبدالعزيز على الساحل مما اضطره إلى التراجع بعد أن ووجه بمعارضة قوية^(٢). واضطر إزاء ذلك أن يتظاهر بأنه قدم ليوفق بين قبائل البدو من آل مرة والعجمان الذين كانوا يتنازعون فيما بينهم وبين زعماء قطر، ولعله فعل ذلك ليظهر أمام السلطات البريطانية بمظهر المحب للأمن والنظام.

وعلى الرغم من فشل محاولة ابن سعود في قطر إلا أن قوته كانت تزداد يوما بعد يوم حيث اتجه إلى البويرمي، وكانت تلك الواحة قد تخلت عنها السعوديون في أثناء منازعاتهم الداخلية منذ أكثر من ثلاثين عاما^(٣)، كما وجه رسائل إلى جميع رؤساء الساحل العماني يبلغهم فيها عن نجاحه في التوفيق بين القبائل وعن أمله في زيارة أقاليمهم في الربيع القادم، ويصف «لوريمار» رد الفعل المنطوي على الترحيب أو الفرع من جانب الزعماء لهذه الأنباء فيقول، لقد تلقى شيوخ الهناوية في أبوظبي ودبي هذه المراسلات بخوف لأنهم توقعوا تضاؤلا عظيما لنفوذهم. وعلى عكس ذلك تلقى الشيوخ الغافريون من بين هؤلاء الرؤساء هذه المراسلات بته وزهو لأنهم كانوا يتطلعون إلى الخلاص من أولوية أبوظبي التي دامت أكثر من عشرين عاما^(٤). أما سلطان مسقط فقد خشي أن يشجع ظهور السعوديين رعاياه من بني غافر على الثورة عليه فتراسل مع شيخ أبوظبي حليفه

(١) الريحاني، نجد الحديث وملحقاتها ص ١٥٤

(٢) Philby, Arabia p. 191.

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ص ٧٥

(٤) Larimer, Gazetteer of the Persian Gulf vol. I pp. 746 - 747.

وصديقه الهناوى للاتفاق على ما يتعين عمله لوقف السعوديين، ويبدو أن هذه المسألة كانت على جانب كبير من الأهمية الأمر الذى دفع زايد بن خليفة شيخ أبوظبي إلى زيارة مسقط فى نوفمبر عام ١٩٠٥، وقد أعرب كل من حاكم مسقط فيصل بن تركى وشيخ أبوظبي عن مخاوفهما للإنجليز من تلك الرسائل التى بعث بها ابن سعود إلى رؤساء الساحل العثمانى، ونتيجة لذلك أرسل برسى كوكس تعليماته إلى الكابتن بوكس الوكيل البريطانى فى الكويت كى يتصل بالشيخ مبارك بوصفه صديقا حميما لعبدالعزیز ويؤكد له أن الحركة التى يقوم بها صديقه بالنسبة للإمارات تربطها ببريطانيا عدة اتفاقيات أمر لا يروق للحكومة البريطانية ولا تنظر إليها بارتياح^(١). والواقع أن الحكومة البريطانية كانت تخشى من عبدالعزیز الذى كان يمثل السلطان العثمانى، ولو من الوجهة الإسمية فى ذلك الوقت، ولذلك طلب كوكس من مبارك أن يستفهم من عبدالعزیز آل سعود عما إذا كان يود أن يستمر فى التمسك بتعهدات أسلافه، وكان كوكس يقصد من ذلك بطبيعة الحال تصريح الإمام عبدالله بن فيصل الذى بعث به إلى حكومة الهند فى عام ١٨٦٦^(٢)، وكان ينص على عدم تدخل السعوديين فى شئون الإمارات التى لها علاقة ببريطانيا، وقد أجاب عبدالعزیز مبررا رحلته إلى الساحل بأن كل ما يقصده هو الحصول على بعض الأموال والأسلحة ماعدا له فى حروبه ضد الترك وآل الرشيد^(٣).

على أنه عقب انتصار ابن سعود على عبدالعزیز بن متعب آل الرشيد فى القصيم وقتله فى روضه المهنا عام ١٩٠٦، أصبح هو القوة المسيطرة فى وسط الجزيرة العربية وبدأ يفكر جدبا فى الحصول على منفذ له على البحر فأرسل وكيله المدعو مسعود بن سويلم إلى البحريين الذى أكد للمقيم البريطانى الكابتن بريدو Bridaux بأن سيده يجد نفسه قويا للدرجة تمكنه من أن يطرد الأتراك من مقاطعة

Government of India Doc. No. 7 of 1905 Secret, see also Graves, op. cit., p. 104 (١)

(٢) سبق الإشارة بالتفصيل إلى ذلك التصريح، انظر الفصل الثانى.

British Relations With the Wahabees (Ind. Off. Pol. & Ex. Files vol. 37 of 1904, file (٣) 1655).



الإحساء وأنه يرغب في أن يدخل في معاهدة مع الحكومة البريطانية وأنه يوافق على أن يقوم الإنجليز بتعيين وكيل سياسي في الإحساء أو القطيف إذا ما قدمت له الحماية من هجمات العثمانيين، وعلى الرغم من أن بريدو لم يشجع تلك المقترحات إلا أن كوكس نظرا لتقديره الحقيقة الواقعة في أن نفوذ عبدالعزيز قد أصبح الآن سائدا في أواسط نجد شعر بأنه يجب رسم سياسة في هذا الشأن لعرضها على الحكومة البريطانية للنظر فيها، وفي ١٦ سبتمبر عام ١٩٠٦ بعث كوكس برسالة إلى حكومة الهند عرض فيها الفوائد التي تنجم عن التوصل إلى اتفاق مع عبدالعزيز وهي :

أولا - إن تجاهل محاولات الأمير عبدالعزيز المتكررة لإنشاء صداقة مع الحكومة البريطانية قد يؤدي إلى نظرتة العدائية لنا.

ثانيا - إن التفاهم معه سيزيل قلق سلطان مسقط وشيوخ الساحل العماني ويزيد من ثقتهم في الحكومة البريطانية؛ ويقول كوكس بصدد ذلك : لو أنني استطعت أن أبلغ أمراء الساحل المهادن بأننا على اتفاق معه لانتهى الأمر ولكنتي لن أستطيع، ونتيجة لذلك سبطل أولئك الأمراء في حالة مضطربة من القلق والاضطراب.

ثالثا - إن تأييد ابن سعود سيساعدنا على قمع أعمال القرصة في المناطق الشمالية للخليج وهي المناطق التي أخذت القرصة تستفحل فيها نتيجة لنفوذ الدولة العثمانية الواهن.

رابعا - إن هنالك دلائل تشير إلى أن تدخل الأتراك في أواسط جزيرة العرب سيوحد القبائل لمقاومتهم تحت زعامة ابن سعود وإذا لم تبادر الحكومة البريطانية بتأييده فقد يؤدي به الأمر إلى الاستعانة بدولة أخرى^(١).

والحقيقة أن كوكس لم يكن يتوقع أن تقبل وزارة الهند أو وزارة الخارجية البريطانية اقتراحه بمقيد محالفة مع ابن سعود، وخصوصا وأن الأخير لم يكن يخفى نواياه بمهاجمة الأتراك طالما يستكمل قوته لأن تدخل الإنجليز قد يدعو إلى

British Relations With the Wahabees (Ind. Off. Pol. & Ex. Files vol. 37 of 1904. file (١) 1655).



تكدير صفو العلاقات بينهم وبين الأتراك، وإلى أن يتم التفاهم مع روسيا على فارس ومع تركيا وألمانيا على خط سكة حديد بغداد، كان رأى وزارة الخارجية البريطانية الابتعاد عن الزج بنفسها فى مشاكل جزيرة العرب، ومن ناحية أخرى كانت بريطانيا ترى أنه لا يمكن أن تضغط على الدولة العثمانية وتمنعها من إرسال قوات لآل الرشيد فى الوقت الذى يظهر فيه الإنجليز صداقتهم لابن سعود، وكان من رأى أوكونور أنه لا يمكن الارتباط مع عبدالعزيز إلا إذا انسحب العثمانيون نهائيا من أواسط نجد، أما مطالب عبدالعزيز بالحماية فإن بريطانيا تغامر مغامرة كبيرة إذا ما ساعدته فى السيطرة على الإحساء والقطيف، ومع ذلك فإن الأمرين على جانب من الخطورة سواء إذا تركت القوة العثمانية فى نجد، وما يؤدى إليه ذلك من تهديد للنفوذ البريطانى فى الكويت والساحل المهادن، أو إذا نجح عبدالعزيز فى ممارسة سيطرته المطلقة على نجد والقطيف والإحساء، ومع ذلك فإنه فى هذه الحالة فقط يمكن أن ترتبط معه بريطانيا بعلاقات خاصة^(١).

ورغب كوكس فى أن يبرز لرؤسائه فى حكومتى الهند ولندن النتائج المنطقية للسياسة التى كانت تدير عليها بريطانيا فأخبرهم أنهم فى الواقع لا يستطيعون حماية الزعماء الصغار فى جزء كبير من ساحل جزيرة العرب على الخليج فى الوقت الذى لا يبالون فيه بالأحداث التى تجري داخل جزيرة العرب، ولا يمكن مثل هذه السياسة أن تصيب نجاحا إلا إذا شل زعماء أواسط الجزيرة نشاط بعضهم بعضا بانقسامهم كما كان يحدث ذلك فى الماضى، أما إذا وجدوا فائدا فلا بد للإنجليز عندئذ من إنشاء علاقات معه وقد ظهر هذا القائد الآن^(٢).

مضى وقت طويل والحكومة البريطانية فى لندن تدرس اقتراحات كوكس ولم تنقطع اتصالات عبدالعزيز طوال هذه الفترة بالإنجليز، وقد حدث ذلك فى مرتين كانت الأولى عن طريق قاسم بن ثنى فى أكتوبر عام ١٩٠٦ حيث أبان عبدالعزيز للإنجليز عن طريقه بأن موارد نجد المادية قد استنفدت نتيجة للحروب الأخيرة التى

Government of India to John Morley (Ind. Off. Pol. & Ex. Files vol. I 1907 Doc. No. (١) 28).

Graves, op. cit., p. 105. (٢)



خاضها مع ابن رشيد والعثمانيين وأنه ببناء على هذا يفكر في استعادة الإحساء والقطيف اللتين يستطيع منهما الحصول على دخل كبير، وعلى هذا اقترح التفاهم سرا مع بريطانيا على أن تقدم له حماية بحرية إذا نجح في طرد الأتراك، وأعلن استعداده بأن يرتبط معها بمعاهدة على غرار المعاهدات التي عقدت مع الرؤساء المهادين وبموافقته على إبقاء مثل بريطاني في بلاده، كما أعلن أيضا أنه إذا نجح في طرد الحماية العثمانية من الإحساء فإنه في هذه الحالة سيطلب الحماية البريطانية ولكن إذا فشل في ذلك فإنه لن يخون التعاهد السري بإفشائه، ومع ذلك فإنه لن يقوم بهذه المحاولة إلا بعد أربع أو خمس سنوات، وهذا ما حدث تقريبا^(١). والمرة الثانية التي اتصل فيها عبدالعزيز بالإنجليز كانت عن طريق مبارك بن الصباح حيث من المحتمل أن يكون مبارك قد اقترح عليه أن يدخل تحت الحماية البريطانية على شروط منها أن يتنازل عن مطالبه في الساحل المهادن ومسقط مقابل تعويضات مالية تدفعها له الحكومة البريطانية وأن يمنع دخول الأسلحة إلى هذه المناطق، وأن يحتل الإحساء وتساعد الحكومة الإنجليزية بمنع أي دولة تريد محاربته من جهة البحر، وأن تعاونه في مد سيطرته داخل جزيرة العرب. وبهنا أن نذكر أن بعض المصادر أكدت وجود اتفاقية بهذا المعنى^(٢). ولكننا لم نجد ما يؤيد ذلك ويبدو أن الأمر اقتصر على مجرد اقتراحات قدمت إلى الحكومة البريطانية في ذلك الوقت. وفي مايو ١٩٠٧ قطعت الحكومة البريطانية هذه المحاولات حين صرح جون مورلي (وكان متوليا وزارة الهند) عن رغبته في ألا تنشأ أية علاقة رسمية بأي شكل كان مع ابن سعود لأن الموقف الدولي لا يسمح بذلك، وكتب إلى حكومة الهند بأن يقتصر اهتمامها على الساحل دون الداخل. ومن الملاحظ أن الحكومة البريطانية في الهند لم تقبل بدورها الاقتراحات السابقة؛ لأنها خشيت لو استطاع عبدالعزيز أن يدعم نفوذه على أنقاض السيطرة العثمانية في الجزيرة العربية فإن السعوديين يستطيعون بالتالي تهديد النفوذ البريطاني في الكويت والساحل المهادن،

(١) British Relations With the Wahabees (Ind. Off. Pol. & Ex. Files vol. 37 of 1904 file (1) 1655).

(٢) الكتاب الأسود - لم يذكر اسم المؤلف من ص ٧ - ٨.

وخاصة لما كان يشك في ذلك الوقت من احتمال توطيد عبدالعزيز علاقته مع حاكم قطر والمقاطعات المجاورة للإحساء، وأكد جون مورلي أنه من غير المعقول أن تخشى بريطانيا في مساندة عبدالعزيز في الوقت الذي تعترف فيه بسيادة الباب العالي على الأحساء^(١).

وعندما طلب كوكس من حكومته ضرورة الرد على عبد العزيز حتى لا يعتبر عدم الرد مجافاة أو عدم تقدير له اقترحت حكومة الهند أن يكون الرد كالآتي : «مع رغبة الحكومة البريطانية الشديدة في توثيق العلاقات الودية مع الأمير طالما هو يحترم مصالحها ومعاهداتها مع أمراء الساحل فإنها لا ترى أية ضرورة في الوقت الحاضر لإعطائه وعدا رسميا بحمايته فإن ذلك قد يحرض الحكومة التركية على مناوئته»، كان هذا هو الرد المقترح من حكومة الهند ولكن الدوائر البريطانية في لندن - بناء على نصيحة أوكونور - أخبرت حكومة الهند بأنها لا توافق على صيغة الرد السابق على كتب الأمير عبدالعزيز لأنه يوافق ضمنا على تركيز سلطة السعوديين، وأنه إذا كان لابد للمقيم البريطاني في الخليج أن يعطي جوابا فله أن يبلغ وسطاء ابن سعود أن مقترحات الأمير تنطوي على اعتبارات ترى حكومة جلالة الملك استحالة قبولها في الوقت الحاضر وإذن فليس عليه أن يتوقع ردا^(٢).

ويعلق فيليب جريفز Graves مؤرخ حياة السير برسي كوكس بأن كوكس كان أول سياسي بريطاني تنبأ بأن عبدالعزيز كان يرنو إلى السيطرة على الجزيرة العربية، وكان أول من قدر أهمية صداقة بريطانيا لذلك الزعيم الذي أصبحت كلمته فيما بعد هي القانون على أكبر أجزاء الجزيرة العربية^(٣).

الاستيلاء على الأحساء :

قضى عبدالعزيز السنوات بين سنة ١٩٠٦ وهي السنة التي نشأت فيها محاولاته الاتصال بالإنجليز وسنة ١٩١٣، وهي سنة استيلائه على الأحساء في

Secretary of State of India to the Government General of India in Council. See (١) annex, O'Connor to the Foreign Office No. 19 Ist. April 1907. (Ind. Off. Political and External Files vol. I of 197).

British Relations With the Wahabees (Ind. Off. Pol. & Ex. Files vol. 37 of 1904). (٢)

Graves, op. cit., p. 105. (٣)



شئون داخلية صرفة عاقته عن التطلع إلى الساحل، فبين عامي ١٩٠٩ و ١٩١٠ واجهته ثورة أسرية من جانب المطالبين بالحكم للفرع الأكبر من أحفاد عمه سعود وقد قام هؤلاء بثورة في مقاطعتي الحريق والخرج، وفي نفس الوقت كان هناك نزاع بينه وبين شريف مكة الحسين بن علي الذي بعث ابنه عبدالله إلى القصيم مطالبا بحقوق بعض القبائل العربية هناك، وقد تم عقد الصلح بين الطرفين على ألا يتعرض ابن سعود لقبائل القصيم وألا يأخذ منهم الزكاة وإطاعة شريف مكة في كل ما يأمر به حسبما تقتضيه منافع الدولة العلية. على أن أهم ما جاء في هذا الاتفاق هو السماح لأهل القصيم باختيار حكاهم وأن يدفعوا مبلغا سنويا من المال إلى خزانة الشرافة بمكة^(١). غير أن تلك الاتفاقية لم توضع موضع التنفيذ فبعد رحيل عبدالله اتجه ابن سعود إلى ضم المقاطعات الشائرة وتمكن من سحق الاضطرابات في كل مقاطعات نجد^(٢)، وفي عام ١٩١٣ كان عبدالعزيز قد أصبح قويا لدرجة تمكنه من الزحف على العثمانيين في الإحساء دون الارتباط بمخالفة مع الإنجليز كما كان يظن ذلك ضروريا من قبل، وتجلت صحة تقديراته في السهولة التي استسلم بها العثمانيون كما ستوضح ذلك. وتذكر بعض المصادر أن انشغال الدولة العثمانية في حروب البلقان حول ذلك الوقت كان مما ساعد عبدالعزيز على فتح الإحساء إذ ترتب على تلك الحروب سحب سليمان نظيف بك وإلى البصرة الاتحادى معظم القوات العثمانية من الإحساء بحيث لم تزد القوات الموجودة هناك على أربعمائة نفر منهم ٩٠ في القطيف^(٣)، كما أن سيطرة العثمانيين على جزيرة العرب لم تكن قائمة على أسس متينة. وهنالك عدة أسباب رئيسية دفعت عبدالعزيز إلى الاستيلاء على الإحساء أهمها حاجته الملحة إلى منفذ لممتلكاته في وسط الجزيرة العربية، وكانت الإحساء هي المنفذ الطبيعي لتجدد الذي تصرف منه تجارتها. يضاف إلى ذلك أن العلاقات بينه وبين السلطات العثمانية في الخليج

(١) مجلة المنار ج ١٣ سنة ١٣٢٩ هجرية موافقة لسنة ١٩١٠ م من ص ٧٩٢ - ٧٩٣.

(٢) Dickson, Kuwait & Her Neighbours p. 142.

(٣) فون ميكونس، عبدالعزيز من ص ١٢٢ - ١٢٣، وأيضاً سليمان الدخيل، تحفة الألياء في تاريخ الإحساء ص ٦٢.



بلغت أشد درجة من التوتر في ذلك الوقت. إذ دأبت هذه السلطات على استفزازهم فحرضوا عليه الشريف حسين وابن الرشيد وابن السعدون حاكم المتفق واستقروا عليه العشائر الكبرى كمطير- والعجمان ويجرب في أطراف الحجاز وكان الثوار من قبائل العجمان الضاربة على حدود الإحساء كثيرا ما يعتدون على القوافل التجارية المذهبة إلى الكويت أو القادمة ثم يفرون إلى الإحساء، وفضلا عن التحريض الذي كان يلقاه العجمان من السلطات العثمانية في البصرة كانوا يتلقون تحريضات أخرى من جانب المنافسين من آل سعود. وبالإضافة إلى ذلك كانت الإحساء قاعدة العثمانيين في الأعمال العسكرية التي كانوا يبعثون منها إمداداتهم لآل الرشيد. والملاحظ أن تحريك عبدالعزيز للسيطرة على الإحساء حدث في الوقت الذي كانت تدور فيه المفاوضات بين الدولة العثمانية وبريطانيا في لندن ولعل عبدالعزيز كان يخشى من تنازل الدولة العثمانية لبريطانيا عن سيادتها في الإحساء ولذلك حاول أن يسبق الإنجليز إليها ليتيح لإمارته منفذا على الساحل قبل أن توقع الاتفاقية بين الحكومتين سارع عبدالعزيز بضرب ضربته^(١)، وبدأ بإيفاد رسله إلى قبائل نجد بدعوتهم للتكاتف، ومن المؤكد أنه ارتبط مع الأمير ابن الرشيد في مهادنة مؤقتة لتأمين ظهره إبان حملته على الإحساء^(٢)، ويعمل عبدالعزيز فتحه للإحساء بقوله، «إن الدولة العلية غصبت آثاني هذا اللواء بدون مشروع بحجة دعوة عبدالله، ومن بعد أن أخذته لم تحسن إليه صنعا وكان والدي يومئذ ولي العهد بعد عبدالله بن سعود على إمارة نجد التي يدخل فيها هذا اللواء وما يتبعه وعمان وسواحلها، ولما اشتد الخصام بين عبدالله وسعود على الإمارة أرسل عبدالله مندوبا إلى بغداد لمفاوضة واليها في مسألة مع أشقائه، غير أن الدولة وجدت أنه قد آن زمن الاحتلال فوضعت يدها من ذلك الوقت على الإحساء وأبعدت أمراءها عنها مع أنه لم تبدر منهم بادرة تستوجب ما آتته، ولبت الدولة احتلت ما يداني الحسا من البلاد كعمان وغيرها التي تركتها هملًا ومكنت الدول الأجنبية من أن تقذف فيها نار الفتنة لتحصل على ما تنويه، ثم جاءني مضابط فيها نواقيع كثير من

(١) مجلة المنار ج ١٦ سنة ١٣٣١ هـ من ٧٧٣ - ٧٧٤، تركيا في بلاد العرب.

(٢) مجلة لغة العرب، «ابن السعود شباط ١٩١٣».



العلماء والوجوه قائلين إن لم تسعفنا نضطر إلى مالا نحمد عقباء، وفي تلك المطاوي سمعت أن الدولة تنازلت عن حقوقها في خليج فارس وسواحلها فاستندت على مالى من الحقوق الشرعية في هذا القطر بمنزلة أساس قبادرت إلى تلبية طلب الأهالي ليكونوا في حرر حريز من تلك أبواب الفساد فيهم وإبعاد الأجانب عن ديارهم»^(١).

تحرك عبدالعزيز بن سعود في أبريل سنة ١٩١٣ متجها نحو الشرق بسرعة فائقة، ففي أول مايو سقطت الهفوف بعد أن خسر الحامية العثمانية بين التسليم أو الموت المفاجئ وتلتها القطيف بعد بضعة أيام، وفي غضون الشهر خرج الأتراك من الأحساء بعد أن أعطاهم الأمان فانسحبوا إلى العقير ومنها إلى البحرين. ومن هناك حاولوا مواجهة عبدالعزيز بعد اتخاذهم الجزيرة مركزا لمناوراتهم الحربية وإزاء ذلك احتج عبدالعزيز لدى الإنجليز الذين تغافلوا عن ذلك فكتب إلى الشيخ عيسى يقول : «أبليق بكم تحريض العدو علينا ونحن أصدقاءكم فإذا كنتم لا تتلافون مثل هذه الأعمال فالتبعة في ما قد يعقبها عليكم»^(٢). كما بعث إلى المقيم البريطاني يحنج على ذلك ويطلب مرة أخرى بتأسيس علاقات ودية معه، ويذكر كوكس بصدد ذلك أن عبدالعزيز كتب إليه كتابا وديا وشكا فيه أولا من سماح الإنجليز للأتراك باستخدام البحرين قاعدة لهم ثم استورد فقال، إنه راغب أشد الرغبة في أن تربطه بالحكومة البريطانية علاقات ودية وهو يرجو أن يحاط علما بما سيكون عليه موقفنا ويطلب أن يقوم بيتنا وبینه تفاهم خالص ومع هذا فهو يلح في أن يعلم صراحة إذا كنا غير راغبين في هذه الصداقة ليكون على بينة من أمره ولتبرير السبل إلى حماية مصالحه^(٣). ولعل السبب في سماح بريطانيا للمحاميات العثمانية باستخدام البحرين قاعدة للعمليات العسكرية ضد ابن سعود إلى أنها أرادت إلهاء بحركات صغيرة خشية أن يتقدم بفتوحاته إلى سواحل الخليج وعلى الأخص في

(١) نص بيان أدلى به الأمير عبدالعزيز آل سعود إلى مندوب جريدة الدستور المصرية أكتوبر ١٩١٣ نقلًا عن عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، شركة الزيت العربية الأمريكية من ص ٨٧ - ٨٨.

(٢) الربيعاني، نجد الحديث وملحقاته ص ١٤٢.

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ص ٨٦.

الساحل العماني، فشجع الإنجليز الحماية العثمانية إثر وصولها إلى البحرين على استرجاع قلعة العقير، وقام العثمانيون بمحاولتهم فعلا ولكن تمكنت قوات عبدالعزيز من هزيمتهم، ومنذ ذلك الوقت أخذت الحكومة البريطانية تغير موقفها بالنسبة لعبدالعزیز وتعمل على اكتسابه إلى جانبها، فلم تجد بدا من التدخل في الأمر ومنع العثمانيين من الهجوم على الإحساء^(١).

تم برحيل القوات العثمانية استيلاء ابن سعود على منطقة من أغنى مناطق الجزيرة العربية وبات متصلا بالعالم الخارجي رأسا فتبدل موقفه كما تبدل الموقف في الخليج بصفة عامة بدخول هذا العنصر الجديد في سياسته؛ إذ عبد عبدالعزيز باستيلائه على العقير والقطيف بمثابة أمير من أمراء الخليج. ولما كانت مقاطعة الإحساء تعتبر من أبرز المقاطعات التابعة للدولة العثمانية في الخليج وأهمها فقد اختار عبدالعزيز لها ابن عمه وموضع ثقته عبدالله بن جلوي وكيلا له فيها فأدار شئونها بيد عادلة^(٢)، حتى لقد اتفق المؤرخون على أن الإحساء تمتعت بالحكم السعودي باستقرار وأمان تام لم تشهد في الحكم العثماني الذي انتشرت فيه الاضطرابات وتمكنت فيه القبائل البدوية أن تكون هي السلطة المطلقة^(٣)، ولم يكن للولاة العثمانيين أي سلطان عليها^(٤)، وقد استطاع عبدالله بن جلوي أن يجبي الزكاة على صورة مستظمة وكان الناس يقبلون طواعية، كما تؤكد المصادر السعودية، على دفعها ماهرة منهم في النظام الذي منحهم الأمن والطمانية في ظل حماية الحكومة^(٥). ويبدو أن عبدالعزيز كان يأمل من وراء تنظيمه للإحساء أن

(١) صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية ج ٢ ص ١٢١.

(٢) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية. عرض الحكومة السعودية ج ١ ص ٣٠١ - ٣٠٢.

(٣) Meekie, Hava - An Arabian Oasis, Geog. Journal vol. IXBI No. 3 March (1924) p. (٣) 195.

(٤) عطار، صغر الجزيرة ص ٢٤٩ - ٢٥٠.

(٥) تذكر المصادر السعودية أن سنة فتح الإحساء تعد عند أهالي شرق الجزيرة من أشهر الأحداث في تاريخهم الحديث حتى أن كثيرا من الحوادث تؤرخ بها.



توافقه الدولة على تأييد نفوذه في هذه المنطقة، فقد ذكر في حديث صحفي له،
«أنه لا شك في أن رجال الدولة يجهدون عملهم، ولا سيما إذا علموا أنني قطعت
دابر المعتدين وحقت دماء الأهلين وبسطت أروقة الراحة بين العالمين»^(١).

كان طرد الحامية العثمانية من الإحساء أمراً لم تتوقعه الدوائر العثمانية ولا
شك أن ذلك الحدث أثر في مركز الدولة العثمانية عموماً قبل عام من إعلان
الحرب^(٢)، فعندما سددت الضربة كانت كل من إنجلترا والدولة العثمانية مشغولتين
في مفاوضات تهدف إلى تعيين الحد الشرقي للمنطقة التي تحتلها الدولة العثمانية
في الجزيرة العربية على سواحل الخليج. وبينما كان ممثلو الإنجليز والعثمانيين في
لندن يقومون بين عامي ١٩١٢-١٩١٣ بالتصرف في حدود جزيرة العرب غيابياً
على هذا النحو أخذتهم الأحداث التي جرت هنالك على حين غرة، ولعل الشيء
الذي يقابل بنوع من التهكم أن فتح عبدالعزيز للإحساء حدث في الوقت الذي كان
فيه حفي ياشا في لندن يبدى شدة تمسك الدولة بها وتوابعها من السواحل العربية
الواقعة في جنوب الكويت، وعلى الرغم من أن توقيع الاتفاقية حدث بعد بضعة
أسابيع من فقد العثمانيين للإحساء إلا أنه من العجيب حقاً أن الاتفاقية التي وقعت
في يوليو عام ١٩١٣ لم تراع المركز الجديد لعبد العزيز بن سعود بوصفه مسيطراً
على أغنى مقاطعة من الأراضي التي تمتد إلى الساحل الجنوبي من الخليج، وبدلاً
من هذا أشارت الاتفاقية إلى صنّيق نجد العثماني، وكان من المفروض أن الإحساء
جزء من هذا الصنّيق. وعندما وقعت الاتفاقية لم يكن قد بقي للدولة العثمانية
في هذا الصنّيق أية سلطة. ومع ذلك فرغم توقيع الاتفاقية إلا أنها لم تدخل إلى
مرحلة التنفيذ قط ولم يكن لها من أثر ملزم لأي طرف فيها^(٣)، وقد كتب السير
برسي كوكس المقيم السياسي في الخليج يصف احتلال عبدالعزيز للإحساء بقوله :
«لو تم هذا التحول في أي وقت حتى اللحظة التي بدأنا فيها المفاوضات مع الأتراك

(١) من حديث الأمير عبدالعزيز آل سعود مع مثاويب جريدة الدستور البصرية، انظر مجلة لغة العرب تشرين

الثاني ١٩١٣ ج ٥ السنة الثالثة.

(٢) Hogarth, Arabia p. 124.

(٣) انظر الفصل الثاني.

على هذه الاتفاقية الودية التي اعترفنا فيها تعييننا وضمنا بأن الإحساء ملك لهم
لكان هذا الفتح خليقا بأن يكون مفيدا وذا أهمية لنا ولكن حدوث ذلك الآن جاء
غير ملائم إلى حد كبير فنحن الآن في موقف عسير إزاء عبدالعزيز إذا أننا لا
نستطيع مساعدته»^(١).

على أنه من الملاحظ أن الدولة العثمانية لم تحاول استعادة الإحساء ويبدو
أنها قدرت أخيرا عدم فائدتها لها فضلا عن أن إرسال حملة لاستعادتها تفتضي
نفقات طائلة لا يسعها احتمالها وهي في أزمة مالية شديدة، وأن تسير قوة صغيرة
عليها لهذا الغرض قد يعود بالفشل ويؤدي إلى عواقب وخيمة، ثم إن إبقاء حاميه
عسكرية في بلاد غير موالية وأهلها نازعون إلى الثورة والمقاومة أمر محضوف
بالأخطار، كما أن الجنود الذين تحت تصرف الدولة في ذلك الوقت كان كلهم من
العرب ومعظمهم من عرب العراق، وقد وسعت جمعية الاتحاد والترقي شقة
الخلاف بينها وبينهم ونصرتهم منها فكان يسعد عن الظن أن تقوم قبائل المنتفق
بمساعدة العثمانيين وشد أزرهم ضد أهل الإحساء، ثم إن قبائل المنتفق كانت لهم
مطالب وكانوا ثائرين لأجلها في ذلك الوقت فلا يمكن للحكومة والحالة هذه أن
تعتمد على ولاء هذه القبائل وإخلاصها إلا بعد أن تحييم إلى مطالبهم، فضلا عن
أن أهل الإحساء كانوا يمانعون كل الممانعة في الرجوع إلى حظيرة الدولة لأنهم
خضعوا لها ثلاثة وأربعين عاما ١٨٧١-١٩١٣ فلم يستطيعوا احتمالها. ولم تكن
هناك فائدة من الإحساء فالدولة لا تجني منها ضرائب ولا تأخذ منها عساكر
ولذلك رأت أن تكفي بأن يقبل عبدالعزيز بن سعود سيادتها الإسمية وأن تصدر
إليه فرمانا سلطانيا بذلك إذا كان في هذا حفظا لشرف الباب العالي^(٢).

استقر رأي الحكومة العثمانية إذن على أن تعترف بالأمر الواقع وذلك بعد
فشلها عسكريا في محاصرة ميناء العقير، إذ وقفت الحكومة البريطانية أمامها ولم
تسمح لها بإرسال سفن عسكرية بحجة المحافظة على أمن الخليج، كما فشلت

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، ص ٨٢٧ - ٨٤.

(٢) جريدة المظفر عدد ٧٥٩٠ في مارس ١٩١٤.



محاولتها الأخرى في إرسال جنود على سفينة روسية بقيادة والى البصرة سليمان شفيق باشا، إذ ما كادت هذه القوات تدخل البصرة حتى تفشت بها الأوبئة ففت ذلك في ساعده واضطر إلى توزيعها على المستشفيات، وحين رأت الدولة العثمانية أنه لا قبل لها بمقابلة عبدالعزيز ولا تسير جيش عليه وأن جيش العراق كان مشغولا في ذلك الوقت بإخماد الفتن في جهات أخرى كالموصل والمنتفق^(١)، فقد دفعتها تلك الأسباب إلى اتخاذ سياسة سلمية إزاء عبدالعزيز حيث رأت أن تصالحه وتجعله صديقا لها كما فعلت مع إمام اليمن - قبل ذلك بزمن قليل^(٢) - كي تستطيع أن تنصرف إلى مشاكلها الأخرى^(٣)، وأخيرا كان تقدير الدولة أن الوصول إلى تسوية مع عبدالعزيز كفيل بالحيلولة دون تسرب النفوذ الإنجليزي إلى منطقة الأحساء وتجنيب الأمير الارتباط بالحماية البريطانية على غرار ما نسج أمير الكويت وغيره من أمراء الخليج^(٤). وفي مايو عام ١٩١٤ وصل السيد طالب النقيب رئيس الوفد العثماني إلى الكويت لمفاوضة عبدالعزيز في أمر الأحساء حيث التقى بالأمير السعودي عند قرية الصبيحة (الواقعة بين حدود نجد والكويت) وتفاوض معه على هذه الأمور :

أولا - أن يقبل سيادة الدولة عليه وعلى بلاد نجد.

ثانيا - أن يكون منصرفا للأحساء عشر سنوات من قبل الدولة ويجوز تجديد هذه المدة.

ثالثا - أن يؤدي ستة آلاف ليرة سنويا إلى خزانة البصرة.

رابعا - أن يوافق على أن ترابط حامية عثمانية في العقير لتحصين القلاع وبسط الأمن في داخلية البلاد.

خامسا - أن لا يبرم معاهدة مع دولة ما وأن يخضع للمعاهدات التي تعقدها الدولة العثمانية^(٥).

(١) المصدر السابق.

(٢) محمد رشيد رضا، المهاجرون والحجاز ص ٨٩.

(٣) مجلة المشار ١٦ سنة ١٣٣١، تركيا في بلاد العرب ص ٧٧٦.

(٤) فون ميكنوش، عبدالعزيز ص ١٢٥.

(٥) جريدة المقطم عدد ٧٦٨٢ في ١٩١٤/٧/١.

ولكن عبدالعزیز رفض هذه الشروط إلا البند الأول منها. وعلى الرغم من أن الشيخ مبارك حاول أن يعرقل سير المفاوضات إلا أن الدولة العثمانية لم تر من صالحها أن تتمسك بتنفيذ الشروط التي يرفضها الأمير وانتهى الأمر بأن اعترفت به واليا على نجد ومتصرفية الأحساء^(١)، وأصدر السلطان فرمانا منحه لقب باشا وورد فيه، «إن جلالة السلطان واثق من حمية ابن السعود وصدق عثمانيته وأنه يمنحه سلطة تجنيد الجنود وتسليحهم والمحافظة على الأمن والنظام في بلاد العرب وإجراء العدل بين القبائل واكتساب ولايتها للعرش العثماني»^(٢). كما نص في ذلك فرمان أيضا على أن تنتقل ولاية نجد بالوراثة بين أبناء عبدالعزیز، واشترط فرمان أن يبقى علم البلاد ومصلحة السرى والبريد والطوابع عثمانية وأن تنقضى الدولة ربع صافي الإيرادات، وتتعهد حكومة نجد بمؤازرة الدولة العثمانية في جميع محنتها^(٣). ويقرر شفيق باشا والي البصرة (١٩١٣-١٩١٤) في مذكراته عن بلاد العرب: «إن هذه التسوية كانت نموذجا صالحا لطريقة الحكم اللامركزي التي كان يجب أن تقررها الدولة في بلاد العرب منذ وقت طويل»^(٤).

صدر ذلك فرمان في ١٥ مايو عام ١٩١٤، أي بعد عام تقريبا من فتح الأحساء، والجدير بالملاحظة أن الحكومة البريطانية أخذت تستد فيما بعد على أن حاكم نجد قبل بموجب اتفاقه هذا جميع الاتفاقيات الإنجليزية العثمانية التي سبق توقيعها في عام ١٩١٣ وصرح عاضعا لها، غير أن المصادر السعودية تنفي وجود اتفاق من هذا النوع، وتستند في ذلك إلى أنه لم يعثر في المحفوظات السعودية على نصوص رسمية تتعلق بالاتفاق العثماني السعودي المشار إليه. وإن كنا نرى أن قبول ابن سعود للفرمان العثماني يقضي بوجود مثل هذا الاتفاق، وبالإضافة إلى ذلك فإن شفيق كمالی باشا والي البصرة الذي قضاوس عبدالعزیز باسم الدولة

(١) Philby, Arabia p. 373.

(٢) جريدة المقطم عدد ٧٦٩٧ في ١٨/٧/١٩١٤.

(٣) جريدة الأهرام عدد ١٥٩٧ في ١٧/٢/١٩٢٥ عن مقالة للسيد طالب بك النقيب.

(٤) انظر مذكراتي في بلاد العرب لوالي البصرة شفيق كمالی باشا نشرت تباعا في جريدة الأهرام ٢٢ نوفمبر سنة ١٩٢٤ العدد ١٤٥١٠ وما يلي ذلك.



العثمانية أكد أنه قد وقع على اتفاق سعودي عثماني بصفته المفوض الأول عن الدولة العثمانية وذكر أن المفاوضات والرسائل التي دارت في هذا الشأن محفوظة لديه. وذكر في مستهل مذكراته عن بلاد العرب أنه سوف يتعرض لها فيما بعد، ولكن بتبعنا لهذه المذكرات وجدنا أنها قد توقفت قبل أن يعرض لما سبق أن أشار إليه من هذه الوثائق^(١). وسواء كان هنالك اتفاق من هذا النوع أم لا فذلك أمر قليل الأهمية بالنظر إلى الموقف الذي كان فيه زعماء الجزيرة العربية في ذلك الوقت فالمنافسات كانت حادة بين عبدالعزيز والشريف حسين وآل الرشيد، وبالإضافة إلى ذلك فإن الدولة العثمانية لم تحترم اتفاقها مع عبدالعزيز، ففي الوقت الذي كانت لاتزال فيه المفاوضات دائرة في مؤتمر الصيحة كان رئيس الوفد العثماني قد وقع اتفاقية أخرى من ابن الرشيد وعده فيها بإمداده بالأسلحة مما أوغر صدر عبدالعزيز ضد الأتراك^(٢).

الجلترا وعبدالعزيز بعد فتح الأحساء :

لا شك أن عبدالعزيز بن سعود بعد فتحه للأحساء قد أصبح في مركز دقيق وفي ملتقى التيارات السياسية المختلفة، فبريطانيا أصبحت جارة له من جهة الشرق في الخليج ومن جهة الشمال الشرقي في إمارة الكويت الخاضعة لنفوذها، وهي في هذه المرة تطلب إليه أن يتعاقد معها ويتنضم إليها في سياستها ضد الأتراك، في الوقت الذي أخذت فيه الدولة العثمانية تتوحد إليه في الظاهر وإن كانت لا تزال راضية عن أعمال خصومه فهي تشجع خصمه ابن الرشيد وتقدمه بالمال والسلاح، كما أنها تنظر بعين الرضا إلى ما يقوم به من جهة الغرب الشريف الحسين من محاولات يبنى بها التوسع في نجد. وعلى أي حال فقد وجد عبدالعزيز بعد فتحه الأحساء منفذا إلى البحر ومساعد ذلك على الاتصال مباشرة بالسياسة الإنجليزية وأصبح بإخضاع الأحساء لحكمه يشترك اشتراكا فعليا في توجيه السياسة في دائرة الخليج فضايف ذلك من أهميته وخصوصا بعد أن سيطر على ميناءين هاميين من موانئ الخليج (العقير والقطيف) ومن هنا أخذت السلطات الإنجليزية في الخليج

(١) المصدر السابق.

(٢) Philby, Arabia p. 230.



توجه اهتمامها إليه، والملاحظ أن عبدالعزيز لجأ إلى استشارة صديقه مبارك قبل أن يبدأ اتصالاته بالإنجليز ولكن مبارك نصحه بأن يتعد عن ذلك وكان مبارك يقصد بطبيعة الحال حصر عبدالعزيز داخل الجزيرة العربية ولكن عبدالعزيز سرعان ما أدرك ما يرمى إليه مبارك فبدأ يفتح في الحال المجال لعلاقاته الخارجية^(١). والثابت أن فرنسا قد تقربت أيضا إلى عبدالعزيز آل سعود فأرسلت إليه مبعوثا من قبلها تقابل معه في الرياض وتباحث معه في تجارة الأسلحة وبيعها في العقيق والقطيف على أن تمنحه مبلغا من المال فضلا عن تخفيض ثمن الأسلحة اللازمة له^(٢). كذلك فتح عبدالعزيز علاقاته مع السلطات العثمانية في البصرة وبغداد وبأدلهم التجارة^(٣). على أنه إذا كانت الحكومة البريطانية قد منعت بمقتضى الاتفاق الإنجليزى العثمانى الموقع فى يوليو ١٩١٣ من الدخول فى علاقات دبلوماسية مع ابن سعود، حيث استقر الأمر بمقتضى تلك الاتفاقية على أن سلطته فى داخل نجد، إلا أنه وصل الآن إلى الخليج واستولى على العقيق وبذلك تغير الموقف تغيرا تاما، ذلك أنه بظهور عبدالعزيز إلى سواحل الخليج دب الرعب فى قلوب الرؤساء المهادين فرأت الحكومة البريطانية أن تتفق معه لإعادة الاطمئنان إليهم والمحافظة على الهدنة البحرية وقمع تجارة الرقيق^(٤)، وهكذا تسعى بريطانيا فى هذه المرة إليه. وعلى الرغم من أن اتفاق بريطانيا مع عبدالعزيز كان يعنى نقضا من جانبها لاتفاقيتها مع الدولة العثمانية إلا أنها وجدت أن مصلحتها تحتم عليها ذلك، على أن هذه السياسة التى كانت تتجه إليها بريطانيا لم تلق موافقة إجماعية حتى داخل الحكومة البريطانية نفسها إذ كان معنى ذلك المساس بالدولة العثمانية، غير أن تلك الآراء النظرية لم تحمل دون الاتصالات الضعيفة التى أجرتها الحكومة البريطانية مع عبدالعزيز إذ لم يكن أمامها سبيل آخر للاختيار^(٥). ذلك أن بوصول عبدالعزيز إلى سواحل الخليج أعرب قاسم بن ثانى حاكم قطر عن خوفه فى أن يتجه عبدالعزيز

(١) Armstrong, op. cit., pp. 96 - 97.

(٢) مجلة لغة العرب - السنة الرابعة - المجلد الثانى - شباط ١٩١٤.

(٣) Armstrong, op. cit., pp. 96 - 97.

(٤) Graves, op. cit., p. 171.

(٥) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمى بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية، عرض الحكومة السعودية ج ١ ص ٣٧٢.



بعد ذلك إلى السيطرة على إمارته ولا سيما أنها كانت تحت النفوذ السعودي على عهد الإمام الفيصلي. وقد لقي شيخ قطر فعلا كثيرا من التهديدات من قبل عبدالعزيز حتى لقد أصبح من المتوقع أن تنشب الحرب بين الأميرين بين أونة وأخرى، ولكن صادف في ذلك الوقت وفاة قاسم بن ثاني وخلفه ابنه الذي أبقى علاقات الود مع عبدالعزيز^(١). أما شيخ أبوظبي «حمود بن زايد» فقد أسرع إلى الحصول على الأسلحة بحجة أن عبدالعزيز ربما يتجه إلى غزو مقاطعته كما تفاوض في عقد محالفة بينه وبين سلطان مسقط فيصل بن تركي وغيره من الزعماء^(٢). ومما يستلفت النظر أن الحكومة البريطانية لكي توقف طموحات عبدالعزيز في الساحل المهادن اتخذت من مسقط وأبوظبي ودبي وهي بلاد هناوية أداة لمعارضة الحكم السعودي الغافري على الساحل العماني المهادن مستغلة في ذلك التعصب القبلي بالإضافة إلى خوف الزعماء من امتداد السيطرة السعودية إلى متبجحاتهم واتضح ذلك من مراسلات عبدالعزيز إلى سلطان مسقط يطلب منه أن يكون تابعا لإمارة نجد وهدده بأنه سيزحف على عمان إذا لم يقبل ذلك^(٣). ومن المحتمل أن يكون عبدالعزيز قد اتفق مع بعض رؤساء القبائل في عمان الداخلية المناوئين لحكم السلطان فيصل بن تركي على أن يؤيدوه ويساعدوه بالمال والرجال عند تقدمه لبلادهم^(٤). ومما يؤكد ذلك أنه قد صادف في ذلك الوقت اشتعال الثورة الأباضية وما أسفر عنها من إعادة بعث الإمامة في عمان. كما يوجد ثمة احتمال أيضا عن اتفاق عقده عبدالعزيز مع الأمراء الغافريين في الشارقة وأم القيوين ورأس الخيمة ولكننا لم نجد نصوصا خاصة بتلك الاتفاقيات^(٥). أما الحكومة البريطانية فقد لجأت إلى سياسة التهديد وكسب عبدالعزيز إلى جانبها، فحول نهاية عام ١٩١٣ جرى بين عبدالعزيز وبين الوكيلين السياسيين لبريطانيا في كل من البحرين والكويت^(٦)

(١) أحمد علي، آل سعود، ص ١٣٦-١٣٧ وكذلك الريحاني، تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ٢١٩.

(٢) British Admiralty, A Handbook of Arabia vol. I p. 337.

(٣) الملاحظ هنا أن عبدالعزيز كان يتجه فعلا إلى الاستيلاء على عمان. وقد خص فلقا من جيشه بكونه من البدم والعشائر وأطلق عليه اسم فلق عمان. انظر مجلة لغة العرب، تشرين الثاني سنة ١٩١٣.

(٤) مجلة التاريخ ج ١٦ سنة ١٣٣١ ص ٥٦ «استيلاء ابن السعود على الإحساء».

(٥) مجلة لغة العرب نيسان سنة ١٩١٣.

(٦) كان الوكيل البريطاني للكويت هو الكايف (شكشبير) الذي أصبح فيما بعد أول ممثل بريطانيا في بلاط

عبدالعزیز.



اجتماع ودى فى ميناء العقير وكان الغرض من ذلك الاجتماع التمهيد لعقد اتفاق مع الأمير السعودى ليكون لبريطانيا عضدا فى الخليج ويقف سدا منيعا دون النفوذ الألماني الذى كان قد ازداد فى العراق حول ذلك الوقت^(١). وتذكر بعض المصادر أن عبدالعزيز قد اتفق مبدئيا مع الممثلين الإنجليز فى العقير على النقاط الآتية^(٢):

أولا - تبقى جزيرة البحرين على حالتها الراهنة، أى تحت سيطرة الإنجليز.

ثانيا - تبقى المناطق الداخلية فى عمان لعبد العزيز. وفى اعتقادنا أن هذه كانت وجهة نظر ملائمة لبريطانيا إذ أنها كانت تريد أن تترك لعبد العزيز مهمة القضاء على الثورة القائمة فى عمان.

ثالثا - يتعهد عبدالعزيز بالمحافظة على رعايا الإنجليز وممتلكاتهم.

رابعا - حماية الإنجليز لعبد العزيز من البحر والعمل على منع أى اعتداء يقع عليه، على أن الطرفين قد أخفقا فى الوصول إلى اتفاق فيما يتعلق بمسألة إدخال الأسلحة ومسألة مسقط. والمعروف أن اجتماع العقير لم يفض إلى شىء سوى تأكيد العلاقات الودية بين الأمير والحكومة البريطانية، ويبدو أن عبدالعزيز لم يبلغ فى هذه المحادثات بشىء من المفاوضات الإنجليزية التركية التى كانت دائرة فى لندن والتى كانت تتعامل فيها بريطانيا مع غيره بشأن الأراضى التى فى حوزته. وحتى بعد اتفاق عبدالعزيز مع العثمانيين فى العام التالى ١٩١٤، لم تتعرض العلاقات بينه وبين الإنجليز لعقبات تذكر^(٣).

وكان لنشوب الحرب العالمية الأولى أثرها فى زيادة اهتمام الإنجليز بالجزيرة العربية حيث وفد الكابتن شكسبير الوكيل البريطانى فى الكويت فى نهاية عام ١٩١٤ إلى الرياض وقد استقبله عبدالعزيز فى عاصمته، وكان الهدف من هذه البعثة تحقيق أمرين: الأول إنهاء السعوديين عن متابعة توسعهم فى الخليج بتوجيههم لمحاربة آل الرشيد، والأمر الثانى إضعاف قوة الأتراك بمحاربة حلفائهم من آل الرشيد^(٤).

(١) الريماني، تاريخ نجد الحديث وملحقاته ص ٢١٢.

(٢) مجلة لغة العرب السنة ٣ المجلد ٨ أبريل سنة ١٩١٤ سنة ١٩١٣.

(٣) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٢٧٢.

(٤) بيرسي، جزيرة العرب (مترجم) ص ٥١.



وكان شكسبير^(١) مزودا بتعليمات من برسي كوكس المقيم البريطاني في الخليج بأن يستغل طموح الأمير عبدالعزيز فيجعله يعلن الحرب على تركيا على أن تتعهد بريطانيا بمساعدته إذا ما قام بهجوم على الشام أو العراق لتحرير العرب من سيطرة الترك^(٢). وقد كررت له هذه العروض مرتين في العام التالي. وتؤكد المصادر السعودية أن عبدالعزيز رفض تلك العروض وأفسهم الإنجليز أنه يرغب في إقامة أحسن علاقات الود مع بريطانيا ولكن دون الارتباط بشروط معينة^(٣). ولكننا نرى مع ذلك أن عبدالعزيز كان يريد الارتباط بالإنجليز ويستدل على ذلك من محاولاته السابقة الاتصال بهم ومفاوضته لوكلائهم في العقير، وفضلا عن ذلك ففي خطاب بعث به شكسبير إلى برسي كوكس في ١٥ يناير ١٩١٥ وضع فيه صداقة عبدالعزيز لبريطانيا وأنه عاد يطلب عقد معاهدة خاصة؛ لأن حالته غير المعبنة تثير حيرته، وأنه قد يجد نفسه مكرها إذا لم تعقد معه معاهدة من هذا القبيل على اصطناع موقف يميل في الظاهر إلى صالح تركيا^(٤). والواقع أن عبدالعزيز كان يخشى أن تحتل إنجلترا موانئ نجد والإحساء باعتبارها من ممتلكات الدولة العثمانية ولذلك كان إلحاحه في عقد اتفاق تعترف له فيه بريطانيا بأن هذه البلاد بلاده وأنه مستغل فيها^(٥). غير أن المعاهدة التي كان يلح في عقدها لم تعقد إلا في ٢٦ ديسمبر عام ١٩١٥ حين اجتمع كوكس بعبدالعزيز في دارين (بالقرب من القطيف) لتوقيع تلك المعاهدة وقد جاء فيها :

(١) يلاحظ أن الدول الأوروبية قد ثوقت عن التدخل في الجزيرة العربية منذ أيام الرحالة الذين ارتادوها في سبعينات وثمانينات القرن التاسع عشر من أمثال بيرتون Burton ودوتي وبشت وهير Hubert وقد انقضت بعد ذلك عدة سنوات قبل أن يعاود الرحالة الأوروبيون الاهتمام بالجزيرة العربية ويرتادوها رحالة آخرون أمثال ليشمان والويس موصل Alois Musil وشكسبير ولعل الأحداث المفترقة في الجزيرة العربية كانت عاقبا دون قيام أولئك الرحالة بارتدادهم للجزيرة العربية في خلال تلك السنوات. ولكن نشوب الحروب العالمية الأولى كان دافعا لإنجلترا على وجه الخصوص لمواصلة نشاطها في الجزيرة العربية حتى تكتسب الزعامة إلى جانبها انظر :

Carruthers, Captain Shakespeare's Last Journey, Geog. Journal vol. lix May - June 1922 pp. 521 - 525.

Canning, France British Rivalry p. 14. (٢)

(٣) انظر مقدمة كتاب صلاح الدين المختار، تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها ج ١ ص ١٢. وكذلك فون ميكوش، عبدالعزيز من ص ١٢٦ - ١٢٧.

(٤) شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي من ص ٩١ - ٩٢.

(٥) جريدة الانعام عدد ١٤٥٩٤ في ١٣ فبراير سنة ١٩٢٥، الوهابيون والنجار، مقالة لمحمد رشيد رضا.

أولاً - تعترف الحكومة البريطانية بأن نجد والإحساء والفطيف وملحقاتها
وتغورها على سواحل الخليج كلها تابعة للأمير عبدالعزيز.

ثانياً - تلتزم الحكومة البريطانية بمساعدتها لابن سعود ضد أي دولة أجنبية.

ثالثاً - يتعهد عبدالعزيز بالآلا يعقد معاهدات أو اتفاقيات مع أي دولة أخرى
غير بريطانية.

رابعاً - يتعهد بالآلا يمنح أي امتياز لاستغلال أراضيه لأية دولة غير الحكومة
البريطانية.

خامساً - يلتزم عبدالعزيز بالآلا يعتدى على حكومات جيرانه من عرب
البحرين أو الكويت أو قطر أو عمان أو رؤساء الساحل المهادن الذين تربط معهم
بريطانيا بموجب اتفاقيات ومعاهدات خاصة^(١). والملاحظ أن هذه المعاهدة قد
عدلت في ١٨ يوليو سنة ١٩١٦^(٢)، وظلت سارية المفعول حتى عام ١٩٢٧ عندما
استبدلت بمعاهدة جدة.

أما عن الدولة العثمانية فلإنها لم تضع الفرصة فطلبت عند نشوب الحرب
مساعدة كل من عبدالعزيز آل سعود والأمير ابن الرشيد، وأرادت أن يمددا ابن
سعود بمجاهدين يشتركون في حرب قناة السويس وأن يساعدوا أيضاً في صد
هجمات الإنجليز على العراق، وأرسل أنور باشا مقدارا من المال والهدايا مع وفد
من بغداد إلى الأمير عبدالعزيز ولكن لم تنجح مهمة ذلك الوفد فقد أجاب
عبدالعزيز أنه لا يستطيع مساعدة الدولة العثمانية في الحرب ما لم تكف عن تأييد
آل الرشيد. والواقع أن عبدالعزيز كان مقدرا أكثر للقوة البريطانية وخصوصا بعد
أن رأى تقدم الإنجليز في العراق؛ ولذلك أكد لشكبير أنه ملتزم بجانب بريطانيا
وقلبه ملىء بالسرور من هذه الفرصة التي استوجبت تأسيس علاقات جديدة
وصحيحة مع دولة كبريطانيا. وهكذا دخل عبدالعزيز في قائمة الأمراء الذين

(١) محمد رشيد رضا، الوهابيون والحجاز ص ٧٣ - ٧٤، انظر أيضا :

Philby, op. cit., pp. 234 - 235.

Foreign Office, Handbook No. 67 The Persian Gulf p. 76. (٢)



ساعدوا إنجلترا في إبان الحرب العالمية الأولى. وإن الإخلاص الذي ساند به عبدالعزيز الإنجليز طوال سنوات الحرب ليُعبّر عنه الدبلوماسي البريطاني السير ريدر بولارد بقوله : «لقد كانت مساعدة ابن سعود قيمة ولو كان تسلم مقدارا أكبر من السلاح لكان حليفا أكثر نفعا».

وقد اجتمعت المصلحة المشتركة بينه وبين الإنجليز على قتال ابن الرشيد فدارت المعركة في عام ١٩١٥ وأسفرت عن انكسار الجانبين دون أن يفز أحدهما بظائل وقتل شكسبير في هذه المعركة (جواب)، ويلاحظ أن الدولة العثمانية كانت تساعد ابن الرشيد لحقدها على عبدالعزيز بسبب محالفته للإنجليز^(١).

Carruthers, Captain Shakespeare's Last Journey, Geog. Journal vol. LI - May, June (1) 1922 pp. 251 - 253.

من المعروف أن عبدالعزيز ابن سعود لم يتخلى عن آل الرشيد إلا في أعقاب الحرب العالمية الأولى وعلى وجه التحديد في ٢ نوفمبر سنة ١٩٢٢ حين أسقط عاصمتهم ضائل، انظر حافظ وهبة، خمسون عاما في جزيرة العرب ص ٢٨.



الضمحل الخامس



تسوية النزاع بين الدولة العثمانية

وبريطانيا في الخليج العربي

مشروع اتفاقية ١٩١٣

محاولات الدولة العثمانية توطيد سيطرتها جنوب العقير - وصول
حامية عثمانية إلى جزيرة الزخوية عام ١٩١٠ - تضارب المصالح
العثمانية والبريطانية في منطقة الخليج العربي - الأسباب التي دعت
الدولة العثمانية إلى التفاوض - مشروع الاتفاق الإنجليزى العثمانى
٢٩ يوليو ١٩١٣ - تحليل الاتفاق - مشكلة تسليح منطقة شط
العرب والملاحاة في دجلة والفرات - اتفاقية شط العرب .

مشكلة الخليج العربى :

أثارت محاولات الدولة العثمانية توطيد سيطرتها في الخليج على عهد
مدحت باشا في ولايته للعراق وما بعدها معارضة الحكومة البريطانية^(١) . وعندما
تولى السلطان عبد الحميد الثانى الحكم ١٨٧٦/١٩٠٨ اتجهت سياسته نحو تدعيم
السيطرة العثمانية في الإمارات المحيطة بالخليج العربى . ومن المعروف أنه كان يحقد
على بريطانيا اقتطاعها أجزاء من إمبراطوريته كقبرص ومصر كان ينظر إليها على
أنها ممتلكات حيوية ولذلك ظلت بريطانيا تلافى عراقيل كثيرة منذ تولى السلطان
عبد الحميد الثانى ، ولكن على الرغم من الجهود التى بذلتها الدولة العثمانية لتوطيد
نفوذها في إمارات الخليج منذ حملة الإحساء إلا أنها لم تتمكن من تثبيت سيطرتها
بصورة فعالة ، ويرجع ذلك إلى انشغال الدولة بشئون أخرى غير الجزيرة العربية
الامر الذى كان يضطرها بين حين وآخر إلى سحب معظم حامياتها العسكرية من
الخليج حتى أصبحت سيطرتها إسمية إلى حد كبير . ويبدو أن الدولة العثمانية قد
قنعت نظرا للظروف التى كانت تجتازها باعتراف الحكومة البريطانية بمركزها في
شمال الخليج وهو الاعتراف الذى صدر في عام ١٨٧٨ . ولكن كان من المتوقع
إزاء انصراف الدولة العثمانية عن توطيد سيطرتها أن تترك الفرصة سائحة لبريطانيا
لتقوية مركزها حتى في مناطق السيادة التى اعترفت بها للدولة العثمانية .

(١) انظر الفصل السادس .

على أن الدولة العثمانية لم تلبث أن عادت في السنوات الأولى من القرن العشرين إلى الاهتمام بهذه المناطق^(١)، ولعل هذا الاتجاه كان راجعاً بالدرجة الأولى إلى زيادة أواصر الصداقة بينها وبين ألمانيا على أثر الانقلاب العسكري الذي أطاح بحكم السلطان عبد الحميد الثاني والذي تزعمه ضباط كان أكثرهم مشبعين بالنزعة الألمانية^(٢)، وقد اتجهت سياسة رجال تركيا الفتاة إلى تقوية السيطرة العثمانية في الخليج فأوفدوا أعوانهم للعمل على إضعاف سلطة الشيوخ واجتذابهم إلى فكرة الجامعة الإسلامية التي أخذوها عن السلطان عبد الحميد. وقد اتصف عمال الدولة هؤلاء بالحماس الشديد نحو تدعيم السيطرة العثمانية. ففي بغداد رسم إسماعيل حقي مبعوث الدولة العثمانية في تلك الولاية صورة كتيبة من الفوضى التي تسير عليها القبائل العربية، وظهر في ٢٨ ديسمبر عام ١٩١٠ أقوى تقاريره في جريدة (طنين)، وكان ذلك التقرير يتضمن دراسة لأحوال العراق والمناطق المجاورة وقد ركز على وضع الإنجليز في الكويت وعلاقة بريطانيا بشيخ المحمرة^(٣)، ووضح في ذلك التقرير مبلغ استيائه وكرهه للإنجليز، ورأى أنه لا بد من قمع تجارة السلاح التي تمارس بعلم من السلطات البريطانية. ومن المعروف أن هذه السلطات كان تتساهل في ذلك الوقت في حركة مرور الأسلحة لاحتمال استخدامها من جانب سكان هذه المناطق للثورة على الأتراك^(٤). والواقع أن كتابات إسماعيل حقي كانت تعبر عن شعور العداء من جانب الاتحاديين للسياسة البريطانية^(٥)، وكان إسماعيل حقي - وقد عرف بشدة عدائه للعرب - يرى اتخاذ القوة الصارمة ضد القبائل العربية في الخليج، وإرغام شيوخها على إعلان ولائهم للدولة بالضرورية والتجديد^(٦)، غير أن الحماسة التي اتصف بها عمال الدولة في

Bell, Great Britain and the Persian Gulf - Journal of the United Empire Vol. VI. (١) April 1915 p. 276.

Marlowe, The Persian Gulf in the 20th Century p. 29. (٢)

Marling to Grey 4 th January 1911 (Gooch & Tomperley op. cit., Vol. 10 Part II pp. (٣) 10 - 12 Doc. No. 6) .

Marling to Grey 29/12/1910 (Gooch & Tomperley, op. cit., Vol. 10 Part II pp. 9 ff) . (٤)

Ibid., Doc. No. 37 Grey to Lowther 8/8/1911 pp. 51 - 52. (٥)

Ibid., Doc. No. 7 Bertie to Grey 10 October 1910. (٦)



رغبتهم تقوية السيطرة العثمانية في الخليج كان معناها من ناحية أخرى تجدد النزاع بين الحكومتين البريطانية والعثمانية، ويفهم ذلك من التصريحات الصارمة ضد الدولة العثمانية التي أدلى بها كل من اللورد كيرزون نائب الملك في الهند واللورد لانزدون وزير الخارجية البريطانية. ومما يستلفت النظر أن التقارب العثماني الألماني كان كافياً ليخيف الإنجليز إذ ليس من المستبعد، كما قدر البعض، أن تستغل ألمانيا مطالب الدولة العثمانية في هذه المناطق الحيوية لكي تحصل على ما تشاء من قواعد عسكرية^(١)، ومعنى ذلك أنه لم يكن خوف بريطانيا من الدولة العثمانية بقدر ما كان تخوفها من الدولة التي تكمن وراءها وهي ألمانيا^(٢). والملاحظ أن الحكومة البريطانية أخذت تعلق أهمية بالغة على التحركات العثمانية باعتبار أن هذه التحركات تهدد نفوذها في الخليج وإن كنا في الواقع لا نرى أن تلك التحركات قد اتخذت الشكل الذي يخيف بريطانيا إلى هذا الحد ولكن الأمر يرجع في الحقيقة إلى تخوف بريطانيا من قوة الدولة العثمانية الروحية أكثر من قوتها المادية.

على أن الخلاف بين الدولة العثمانية وبريطانيا لم يتخذ صورة جدية إلا في يوليو من عام ١٩١٠ حينما أرسلت السلطات العثمانية في البصرة فرقة من الجنود لاحتلال جزيرة الزخنية، وهي جزيرة صغيرة تقع في الجنوب الشرقي من ميناء العقير على مسافة عشرة أميال تقريباً^(٣)، وقد قامت هذه الفرقة برفع الراية العثمانية، وإزاء ذلك سارعت الحكومة البريطانية بالاحتجاج باعتبار أن احتلال الزخنية جزء من خطوة تخطوها الدولة العثمانية للسيطرة على ساحل قطر وربما على إمارات الساحل المهادن. وجاء في الاحتجاج الذي بعث به لوثر Lowther السفير البريطاني في الأستانة إلى الباب العالي بأن جزيرة الزخنية تقع جنوب العقير وهو الحد الأقصى للسيادة العثمانية في الإحساء طبقاً لاعتراف الحكومة البريطانية وأن محاولة الدولة العثمانية التقدم فيما وراء هذه المناطق أمر يؤدي إلى إثارة وضع حرج بين الدولتين^(٤)، ولكن الدولة العثمانية لم نعبأ باعتراضات

(١) Bell, op. cit., p. 267.

(٢) سنعالج هذا الموضوع بقدر أكبر في الفصل الثاني عشر.

(٣) يقع ميناء العقير في مقاطعة القطيف التي كانت تابعة لولاية نجد العثمانية في ذلك الوقت.

(٤) Lowther to Grey 22 August 1910 Doc. No. 1 (Gooch & Temperley, op. cit., vol. 10 (1) Part 2 pp. 1/6).

الحكومة البريطانية إذ استمر والى البصرة يعزز الحاميات العسكرية في الجزيرة واعتبارها مقاطعة عثمانية وأنكر على القنصل البريطاني حقه في أن يناقش معه هذه المشكلة رسمياً أو شخصياً. والواقع أن إصرار الدولة العثمانية على دعم سيطرتها في الخليج أدى إلى اتجاه الحكومة البريطانية إلى التخلي عن سياسة التهذئة الظاهرة التي اتبعتها مع الدولة العثمانية، تلك السياسة التي كانت في رأى كوكس غير ذات جدوى؛ وقد علل كوكس رأيه بأن ما يقوم به الاتحاديون من نشاط كفيل بتغيير هذه السياسة^(١). أما عن الدولة العثمانية فقد ذكرت في ردها على الاحتجاج البريطاني أن ظهور الجنود العثمانيين في هذه المنطقة أمر لازم لحفظ الأمن بين قبائل الدواسر الذين يترددون على الجزيرة، وكان من المعروف أن الزخونية تتبع هذه القبائل الموالية لحاكم البحرين. وقد استمرت السلطات العثمانية في البصرة تجهد للامتداد بسلطانها جنوباً ويظهر ذلك من تقرير بعث به متصرف الإحساء إلى الباب العالي مؤكداً بأن السيادة العثمانية لا تمتد إلى الزخونية فحسب، بل على جميع الساحل الواقع جنوب شرقى العقير، كما اتخذ والى البصرة خطوة أخرى أكثر جرأة بأن عمل على تعيين مديرين أتراك في العديد والوكرة والزبارة وغيرها من المناطق المجاورة على ساحل قطر، وكانت هذه الموانئ موضع منازعات سابقة بين حكام قطر وأبو ظبي والبحرين، أو بالأحرى بين السلطات البريطانية والسلطات العثمانية في الخليج^(٢). وقد خشيت السلطات البريطانية أن يكون وجود مديرين أتراك في هذه الموانئ بالإضافة إلى تحركات الدولة العثمانية في الزخونية وإكثارها من إرسال الحملات العثمانية بحجة حماية مواسم صيد اللؤلؤ من اعتداءات القبائل المجاورة تمهيداً لتأكيد سيادة الدولة على ساحل قطر، وقد سبق الإشارة إلى أن الحكومة البريطانية لم تسمح مطلقاً بامتداد تلك السيادة، ففي عام ١٨٩٥ كانت المدفعية البريطانية قد عملت على طرد الأتراك من الزبارة بحجة تهديدهم

British Relations with Turkey in the Persian Gulf - (Ind. Off. Political and Secret (1) Library B. 161).

British Relations with Turkey in the Persian Gulf - (Ind. Off. Political and Secret (2) Library B. 181).



للبحرين، وكانت قد عملت قبل ذلك أيضا على ضم العديد لمشيخه أبوظبي. وقد كفت الدولة العثمانية منذ عام ١٩٠٣ عن إنشاء تلك المديرية بسبب الاحتجاجات البريطانية المتكررة، والواقع أن الحكومة البريطانية اعتبرت التحركات التي تقوم بها الدولة العثمانية معارضة لنفوذها في تلك المناطق، وإزاء ذلك أبلغ لوثر السفير البريطاني في الأستانة السير إدوارد جري وزير خارجية بريطانيا في ذلك الوقت بأنه من الواجب اتخاذ موقف أكثر حرصا نحو ما تقوم به الدولة من خطط في مناطق الخليج، وأكد بأن رجال تركيا الفتاة لا يخلون بالمال ولا بالقوة العسكرية لإيجاد مراكز قوية لهم في هذه المناطق فهم يعملون على الضغط على القبائل وعزلها من السلاح ليتسنى لهم إخضاعها؛ وذكر لوثر أنه من المحتمل أن يضرب الاتحاديون ضربة قد تكون أشد عنفا وهي إثارة عرب الخليج ضد الإنجليز باعتبارهم أعداء للإسلام، وقد تأكد لديه ذلك من إطلاعه على اقتراح بعث به الفئصل العثماني في بومباي إلى حكومته وهو يعرض مقارنة بين الطريقة التي اتبعتها بريطانيا في سيطرتها على الخليج عن طريق الرواتب أو الإعانات التي كانت تدفعها للشيوخ العرب وبين ما تسير عليه الدولة العثمانية من إهمال، وحث التقرير السلطات العثمانية أن تفعل مثل ما تفعله بريطانيا فإن ذلك سيؤدي بها حتما إلى تحقيق نجاح أكبر مما حققت بريطانيا نظرا للروابط الإسلامية بين الدولة العثمانية وعرب الخليج. ويؤكد لوثر أن تنفيذ برنامج الاتحاديين سيؤدي إلى تدهور مصالح بريطانيا في العالم العربي، وعلى الأخص في الخليج والعراق، وعلى ذلك بما نشره داود بك ناظر المالية في جريدة طين التركية، بأن الاتحاديين سيبدلون أقصى ما في وسعهم لزيادة قوتهم العسكرية وبالتالي زيادة التوسع في الممتلكات العثمانية، وأن زيادة الاعتماد المالي للقوة البحرية سيجعل الدولة العثمانية على استعداد أكثر للانتقام من الذين أساءوا إلى أملاكها. وعرض لوثر لتقارير فئاصل بريطانيا في العراق والخليج وعن التهديدات التي يتعرض لها المقيم البريطاني في بغداد وما يبذله الاتحاديون من محاولات لانتزاع امتيازات شركة لينش. وأوضح أن الآثار التي سوف تترتب على فكرة الجامعة الإسلامية تعد خطرا كبيرا على مركز الحكومة البريطانية في الخليج، وعن احتمال تدخل الاتحاديين بوصفهم حماة

لفارس، الدولة الإسلامية الضعيفة. ويرى لوثر أن الاتحاديين يتصفون بحماس بالغ وأنه من الحكمة ألا تعمل الحكومة البريطانية على إثارة أعصابهم سواء بالحملات الصحفية أو بالمراسلات الرسمية بما يؤكد تفوق النفوذ البريطاني في العراق والخليج إذ إن مثل ذلك قد يدفع بهم إلى مزيد من المحاولات التي يقومون بها لإضعاف المركز البريطاني في الخليج^(١). وإن كان من الممكن لبريطانيا أن تكفي بالاحتجاج على المعاملة السيئة التي يلقاها رعاياها في بغداد، وعن نقض السلطات العثمانية للموضع القائم في الخليج وعما تقوم به الصحافة التركية وأعضاء مجلس المبعوثان من تحد خطير للسياسة البريطانية^(٢). ويمضي لوثر في تقريره بتحليل ادعاءات الدولة العثمانية على الخليج، وقد ذكر عن الكويت أن الدولة العثمانية لا تترك أية مناسبة دون التأكيد بأن هذه الإمارة جزء متكامل منها، فالعلم العثماني يرفع عليها ولقب الباشا يمنح لحاكمها، ولكن الحكومة البريطانية لا ترى في ذلك أكثر من مظهر روحي في حين تؤكد الدولة العثمانية تبعية الكويت وأن شيوخها كانوا في مناسبات كثيرة يعلنون ولائهم لها. وتؤكد أنه في أثناء حملة الإحصاء عام ١٨٧١ سمح شيخ الكويت للقوات العثمانية بعبور مقاطعته، بل وساهم في هذه الحملة مساهمة فعالة. أما فيما يختص بقطر والبحرين وبقية إمارات الخليج فإن الدولة العثمانية تستند في محاولاتها السيطرة على تلك المناطق إلى ادعاءات تاريخية ترجع إلى أوائل القرن السادس عشر حينما قام القائد العثماني پيرى باشا بضم جوادور على ساحل بلو خستان وأبحر في الخليج مجبرا قبائل الساحل على الاعتراف بالخليفة العثماني، هذا فضلا عن اعتقاد العثمانيين بأنهم حماة لجميع المسلمين في الجزيرة العربية والخليج^(٣). وأوصى لوثر بضرورة عقد معاهدة مع الشيخ قاسم بن ثاني، ومن المعروف أن بريطانيا قد فكرت في ذلك فعلا على أثر إلغاء منصب مدير الوكرة التركي منذ عام ١٩٠٣، وكانت التبريرات لعقد هذه

Lowther to Grey 28 August 1910 (Gooch & Temperley, op. cit., vol. 10 Part 2 pp. (١) 1-6).

Lowther to Grey 23 January 1911 (Gooch & Temperley, op. cit., vol. x Part II Doc. (٢) No. 8 pp. 18-19).

British Relations with Turkey in the Persian Gulf - (Ind. Off. Political and Secret (٣) Library B. 181).



المعاهدة أنها لازمة لاستعداد النفوذ البريطاني ليشمل الساحل المهادن والبحرين، بالإضافة إلى أن عدم ارتباط قطر بمعاهدة مع بريطانيا يلقي صعوبة بالغة على السفن البريطانية التي تقوم بقمع القرصنة على الساحل وإلى عدم مقدرتها على حماية مصائد اللؤلؤ في البحرين والتي تتعرض دوما للإغارات متكررة من جانب بعض القبائل البدوية على حدود قطر. على أن الأهم من ذلك كله هو موقف شيوخ آل ثاني المواليين لعبد العزيز آل سعود ويعتقدون الدعوة الوهابية. ولذلك قدرت حكومة الهند أن الاحتمال قوى في أن يتجه الأتراك إلى عزل الشيخ قاسم بن ثاني وتسليم مقاليد قطر إلى شيخ آخر معادي للسعوديين. ولذلك رأت أن تنظم عقد معاهدة مع قاسم بن ثاني لكي تحنط لمثل ذلك الاحتمال^(١)، ولكن معارضة السير نيقولا أوكونور السفير البريطاني في الأستانة حالت دون ذلك. وأخيرا يختتم لوثر تقريره بقوله : إنه إذا كان تصريح اللورد لانزدون الخاص بالخليج والذي أدلى به في مجلس اللوردات في مايو عام ١٩٠٣^(٢)، كان يقصد به تهديد روسيا أو أية قوة أخرى غير تركيا، فإن تركيا أصبحت الآن أكثر نشاطا بعد أخذها قروضا من فرنسا وبعد مساعدة ألمانيا لها في تقوية أسطولها، وعلى ذلك فإنه من المحتمل ظهور سفن حربية تركية في الخليج تحمل العلم العثماني، وسيكون لظهور هذه السفن تأثيرا أشد لدى القبائل العربية عن غيرها من السفن الأوروبية الأخرى، وأن تركيا سوف تنجح حتما في مسعاها نظرا للروابط الدينية والروحية التي تربط بينها وبين عرب الخليج. وفي ذلك الوقت أيضا كان اللورد هاردينج نائب الملك في الهند يعمل على مواجهة العثمانيين، وكان من رأيه نقض الاعتراف بأية سيادة للدولة العثمانية على منطقة الخليج بأسرها. وكان يرى أن الاعتراف البريطاني بما للعثمانيين من سيادة على الكويت سيؤدي إلى تشجيع تركيا وألمانيا للتقدم لتهديد غيرها من الإمارات كقطر والبحرين، وعلى ذلك فقد كان يؤكد على ضرورة استخدام القوة في أية محاولة تقوم بها الدولة العثمانية للاستعداد

British Relations with Turkey in the Persian Gulf - (Ind. Off. Political and Secret) (١)
Library B. 1511.

(٢) انظر الفصل الحادي عشر.



بسيطرتها. كما أشار بوجوب حماية شيخ الكويت دوما حتى لا يؤدي إهمال تقديم الحماية له إلى فقد ثقته بالحكومة البريطانية^(١). وكان من رأى هاردينج عقد معاهدة مع شيوخ آل ثاني على غرار المعاهدات التي عقدت مع أمراء الساحل المهادن وذلك لوقف التوسع العثماني. ومن الملاحظ أن موضوع فرض الحماية على قطر كان قد أثير قبل ذلك في عام ١٩٠٢ عندما تقدم الشيخ أحمد بن ثاني بناء على رغبة أخيه قاسم بطلب الحماية البريطانية، ولكن لم توافق الحكومة البريطانية حرصا على إبقاء الوضع الراهن بينها وبين الدولة العثمانية وخاصة أنه في العام التالي تم انسحاب الأتراك من ساحل قطر وإلغاء المديرية التركية في موانئ الوكرة والغديد. ولكن إزاء عودة هذه المديرية في أغسطس سنة ١٩١٠ ظهر اقتراح هاردينج بعقد معاهدة مع شيخ قطر، غير أن كوكس عارض هذه الفكرة مؤكدا أنه لافائدة من ذلك إن لم يطرد الأتراك أولا من هذه المناطق حتى لا يكون شيخ قطر تحت التهديد العثماني مما يؤدي إلى عدم جدوى ما يعقد معه من معاهدات^(٢).

وبينما كان الموقف يتأزم بين الدولة العثمانية وبين الحكومة البريطانية ظهر واضحا أن الدولة العثمانية لم تكن تستطيع أن تواصل سياستها ضد بريطانيا في منطقة الخليج، وربما رأت بسبب متاعبها مع إيطاليا في ليبيا وبسبب ما تصادفه من مشاكل في البلقان ومتاعبها مع روسيا، فضلا عن أن الجيش العثماني كان لا يزال تحت التنظيم الألماني، أنه لا بد أن تنقضي سنوات عديدة قبل أن تستطيع الدولة توجيه سياستها إلى هذه المناطق البعيدة، ولذلك فقد كان رجال الدولة من الاتحاديين يجذون أن تسوى الدولة العثمانية مشاكلها مع بريطانيا بالطرق السلمية أملا في الحصول على تأييد من الحكومة البريطانية إزاء ما تصادفه من مشاكل^(٣). وأنه في سبيل الحصول على هذه التسوية كانت الدولة العثمانية مستعدة لأن تتنازل

Hardinge to Nicolson 29 March, 1911 - (Gooch & Temperley, op. cit., vol. x part II (1) Doc. No. 25 p. 38).

British Relations with Turkey in the Persian Gulf - (Ind. Off. Political and Secret (٢) Library B. 161).

Graves, The Life of Sir Percy Cox p. 136. (٣)



لمصلحة بريطانيا عن امتيازات محسوسة وخصوصا في مناطق مثل الخليج، ومن ناحية أخرى كانت تعلق آملا بالغا على أنه من الممكن أن تحل الأوضاع لصالحها في حالة توصل كل من إنجلترا وألمانيا إلى اتفاق خاص بسكة حديد بغداد؛ ذلك لأن الدولة العثمانية كان تربط بين تدخل بريطانيا في الخليج، وفي الكويت على وجه الخصوص، وبين منافستها لألمانيا^(١).

وتسجل الفترة الواقعة بين انتهاء الحرب البلقانية وابتداء الحرب العالمية الأولى اتجاه الدولة العثمانية إلى تسوية جميع خلافاتها مع الدول الأوروبية الأخرى. وكان حتى باشا ناظر الخارجية العثمانية على رأس القائلين بضرورة التسوية السلمية للخلافات للوصول إلى اتفاق مع هذه الدول وعلى الأخص مع بريطانيا، ولهذا الأسباب بدأت سلسلة من المفاوضات بين الحكومة العثمانية وكل من روسيا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا من جهة، وبين كل واحدة من الدول المذكورة والدول الأخرى من جهة ثانية^(٢)، وانتهت المفاوضات بالتوقيع بالأحرف الأولى على مشروع اتفاقيات ستتناول منها الاتفاقيات الخاصة بموضوع دراستنا. والجدير بالذكر أن الاتجاه المعقد الذي سارت فيه هذه المفاوضات لم يعرف إلا منذ عام ١٩٣٨ عندما نشرت الحكومة البريطانية القسم الثاني من المجلد العاشر من السلسلة الرسمية للوثائق البريطانية بشأن أسباب الحرب العالمية الأولى ١٨٩٨-١٩١٤. بإشراف المؤرخين الكبارين جوش وتمبرلي Gooch & Temperley. والوثائق التي طبعت في هذا المجلد من المؤكد - في تقديرنا - أنها تقدم سجلا يكاد يكون تاما للمفاوضات التي دارت في ذلك الحين. على أنه مما يستلفت النظر أنه بينما كانت سياسة الدولة العثمانية في الأستانة تميل إلى التفاوض كانت سياسة ولاية الدولة من الاتحاديين في البصرة وبغداد تنصف بالنحس الشديد والرغبة في تدعيم السيطرة العثمانية في الخليج. وبينما كانت الدولة العثمانية ترغب في الوصول إلى تسوية مع الحكومة البريطانية كانت ألمانيا تعارض ذلك تماما، والجدير بالذكر بصدد ذلك

(١) Lowther to Grey 22 August 1910 (Gooch & Temperley, op. cit., vol. 10 Part II Doc. (1) No. 1, P. 16).

(٢) المصري، البلاد العربية والدولة العثمانية من ٢٠١ - ٢٠٢.



أن الدولة العثمانية قد ارتبطت مع ألمانيا باتفاقية وقعت في 5 مارس سنة ١٩٠٣ كانت تنص على عدم عقد معاهدة من جانب الدولة العثمانية مع أية دولة أخرى دون الحصول على موافقة من ألمانيا، ولذلك احتج السفير الألماني في الأستانة لدى الباب العالي عن اتجاه تركيا إلى التفاوض مع بريطانيا^(١). على أن الذي أدى إلى سرعة إقبال الدولة العثمانية على الاتفاق مع بريطانيا يرجع بصفة خاصة إلى نشر محادثات بوتسدام Potsdam، وقد أثار نشر تلك المحادثات استياء الدولة العثمانية البالغ إذ جرى في مؤتمر بوتسدام مناقشة الأوضاع بين القيصر الألماني والقيصر الروسي دون استشارة ألمانيا للحكومة العثمانية. وقد انتهزت بريطانيا فرصة إساءة الثقة بين الدولة العثمانية وألمانيا لكي تحصل على تسوية بينها وبين الدولة العثمانية في الخليج. ولا شك أن الدولة العثمانية كانت على استعداد للتساهل مع بريطانيا وخاصة أنها كانت تخشى أن تصل كل من ألمانيا وبريطانيا إلى تقرير الأوضاع في الخليج دون الرجوع إليها كما حدث في مؤتمر بوتسدام بالنسبة لروسيا. وقد ذهب بعض الساسة الإنجليز إلى حد المطالبة بإثارة حرب أعصاب مع الدولة العثمانية حتى لو أدى الأمر إلى تظاهر بريطانيا بدخولها في محادثات مع ألمانيا وذلك لإجبار الدولة العثمانية على التفاوض معها^(٢). غير أن الحكومة البريطانية كانت تقدر من ناحية أخرى أهمية الوصول إلى اتفاق مع تركيا إذ إن عقد اتفاق مع ألمانيا لن يؤثر على المصالح المتبادلة بين بريطانيا والدولة العثمانية في منطقة الخليج^(٣).

استمرت المباحثات الإنجليزية العثمانية أكثر من سنتين من فبراير عام ١٩١١ إلى يوليو عام ١٩١٣، وقد أدرجت المسائل التي ستبحث في مؤتمر لندن تحت العناوين الآتية :

Bertie to Grey 10th October 1910 (Gooch & Temperley, op. cit., vol. x part II Doc. (1) No. 2 p. 7).

Lowther to Grey 22nd March, 1911 Gooch & Temperley, op. cit., vol. x Part II pp. (2) 34 - 35).

Ibid., p. 36. (3)



أولاً : خطط سكة حديد بغداد وكان في ذلك الوقت موضوعاً للمباحثات الإنجليزية الألمانية.

ثانياً : المصالح المتبادلة بين بريطانيا والدولة العثمانية في منطقة الخليج.

ثالثاً : زيادة الرسوم الجمركية التركية في ولاية بغداد والتي كانت حسب نظام الامتيازات الأجنبية السائدة تتطلب موافقة الحكومات الأجنبية التي يعينها الأمر. وقد بدأت أولى هذه المحادثات بين بريطانيا والدولة العثمانية في فبراير ١٩١١^(١)، وفي ١٧ أغسطس عام ١٩١٢ أعلن السير إدوارد جري في مجلس العموم البريطاني بأن المفاوضات بين الحكومتين تسير في تقدم وإن كان موقف الموظفين الرسميين في العراق لا يزال ضد الحكومة البريطانية^(٢). والواقع أن المفاوضات قد مرت بمراحل كثيرة من التعثر ويرجع ذلك إلى إصرار بريطانيا على عدم الاعتراف بأكثر من ميناء العقير نهاية للنفوذ العثماني في الخليج. وقد أشارت الحكومة البريطانية بصدد ذلك في مذكرتها الرسمية إلى حكومة الباب العالي بتاريخ ٢٩ يوليو سنة ١٩١١ إلى ما سبق أن أكدته ناظر الخارجية العثمانية ويور باشا للسفير البريطاني في الأستانة في عامي ١٨٧١، ١٨٧٢ بأن الباب العالي لا ينوي التدخل مطلقاً للحصول على سيادة في البحرين ومسقط وغيرها من الإمارات المهادة، وأضافت المذكرة على أنه بعد ذلك التاريخ لم تراع الدولة العثمانية تأكيداتها فكانت تعمل على الامتداد بسيطرتها إلى جنوب العقير في الوقت الذي تتعامل فيه بريطانيا مع شيوخ هذه المناطق التي تتعرض للتحركات العثمانية، فالبحرين ترتبط ببريطانيا بعلاقات بدأت منذ أوائل القرن التاسع عشر ١٨٠٥ وأعقب ذلك عقد عدة اتفاقيات مع شيوخها منذ عام ١٨٢٠ خاصة بالقضاء على القرصنة وتجارة الرقيق وتنظيم وراثته الحكم وحماية الإمارة مما تتعرض له من تهديدات خارجية، أما في مسقط ومشيخات الساحل العماني فإن الحكومة البريطانية كانت ولا تزال تعمل على المحافظة على الهدنة البحرية وتأمين التجارة

Memorandum Communicated to Tewfik Pasha No. 34, The Respective Interests of (١) Great Britain & Turkey in the Region of the Persian Gulf, July 29, 1911 and July 18, 1912.

Goose & Temberley, op. cit., vol. 3 part II pp. 45 - 48, 78 - 79, Graves, op. cit., p. (٢) 136.



المشروعة لجميع الدول وحماية رعاياها الهنود في تلك المناطق، وعلى ذلك فإن الحكومة البريطانية لا يمكن أن توافق على أي تنظيم أو اتفاقية بينها وبين الدولة العثمانية من شأنها تحديد السلطة التي مارستها ولا تزال تمارسها. وأنكرت المذكورة البريطانية الادعاءات العثمانية في هذه الإمارات وأعلنت أنها ستقاوم بالقوة المسلحة أية محاولات تبذلها الدولة العثمانية للوصول إلى تلك المناطق. أما بالنسبة لإمارات الخليج الأخرى فقد اقترحت بريطانيا أن أي اتفاق يتم بين الحكومتين يجب أن ينص على طرد العثمانيين نهائياً من البحرين وتوابعها وكذلك من شبه جزيرة قطر التي لشيوخ البحرين مطالب هامة عليها. أما الكويت فإن الحكومة البريطانية لا تعترف مطلقاً بتبعيةها للدولة. وقد اعتمد المفاوضون الإنجليز على ما جاء في تقرير «بلي» من أن لبريطانيا علاقات وثيقة بشيوخ هذه الإمارة، وذلك على الرغم من عدم وجود معاهدات خاصة بذلك حتى عام ١٨٩٩. وكان بلي قد كتب منذ عام ١٨٦٦ عن مزايا حكم شيوخ الكويت وعن تأثير ذلك الحكم الممتاز في تجارة الخليج وعن أهمية إبقاء علاقات ودية مع أولئك الشيوخ. ولذلك فإن بريطانيا كانت تقدر أنها لو أهملت الكويت وتركته للدولة العثمانية فيؤدي ذلك إلى الإضرار بمركزها في الخليج^(١). والواقع أن الكويت عدت شوكة خطيرة في جنب الدولة العثمانية حيث أدى اتضاح علاقة بريطانيا بالإمارة إلى توجس الدولة العثمانية بشأن أهداف بريطانيا في العراق على الرغم مما كانت تؤكد الحكومة البريطانية من أن علاقتها بالكويت لا تتعدى أكثر من خوفها على وقوع الإمارة في أيدى دولة أجنبية أوروبية^(٢). وفي مذكرة رسمية من وزارة الخارجية البريطانية إلى وزارة الهند عرض جرى لعلاقة بريطانيا الطويلة بالكويت وعن أسباب توثق هذه العلاقة في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر، وكان من رأيه أنه لا ينبغي إطلاقاً أن يترك الشيخ إلى تركيا فإن ذلك سيترب عليه خسارة كبيرة وإضرار بمركز بريطانيا؛ إلا أنه رأى في حالة إشراك بريطانيا في سكة حديد بغداد فإن ذلك سيؤدي إلى وضع خاص في الكويت وعليه فإنه لا مانع تحت هذه الظروف فقط

Memorandum by Sir Balinston Hyth (Interview with Hakky Pasha 29 December (1) 1910) Gooch & Temperley, op. cit., vol. 10 Part II, pp. 13 - 16

Ibid. (2)



من الاعتراف بالسيادة العثمانية على الكويت على أن يترك للإمارة حرية التصرف في شئونها الداخلية، كما يلتزم الشيخ بدفع زكاة سنوية للدولة العثمانية وتكون ممتلكاته في البصرة ضمانا للحكومة العثمانية في ذلك، وكان من رأى اللورد جري أن شيخ الكويت سيوافق على هذا الوضع طالما أنه قد قبل لقب القائمقام، فضلا عن أنه كان يرغب في أن تنتهي سكة حديد بغداد إلى الكويت لما يحتمل أن يجنيه من فوائد مادية كثيرة^(١). وفي ١٨ يوليو عام ١٩١٢ أشار السير إدوارد جري في مذكرة أخرى بعث بها إلى توفيق باشا السفير العثماني في لندن إلى التصريح الإنجليزي الذي صدر في سبتمبر عام ١٩٠١ ووافقت عليه الحكومة العثمانية بأنه طالما أن الحكومة العثمانية لا ترسل قوات إلى الكويت وتحترم الوضع الراهن فإن إنجلترا لن تحتل الإمارة، ومع ذلك أشار جري إلى أنه لا يجد مانعا من الاعتراف بالسيادة العثمانية وبأن الشيخ قائمقام للدولة على شريطة الاحتفاظ بالوضع الراهن واعتراف الدولة العثمانية من جانبها بحيوية جميع الاتفاقيات والمعاهدات التي عقدها بريطانيا مع شيخ الكويت وعلى الأخص بأن جزيرتي وربة وبويان يدخلان ضمن حدود الإمارة، وأن تقوم الدولة بسحب حامياتها العسكرية وموظفيها من الإمارة. وبالنسبة لمشاكل الخليج الأخرى فإن الحكومة التركية عليها أن تعترف بحق بريطانيا في حراسة الخليج ومسححه وأن توافق على الإجراءات التي تتخذها الحكومة البريطانية فيما يختص بقواعد الحجر الصحي^(٢). والجدير بالذكر بصدد ذلك أن منطقة الخليج كانت تعاني الكثير من سوء الأحوال الصحية فكانت تنتشر الكثير من الأوبئة (الكوليرا - الملاريا - والطاعون) وساعد على سرعة انتشار هذه الأمراض عدم وجود تنظيمات صحية خاصة بقواعد الحجر الصحي حتى إلى السنوات القليلة التي سبقت نشوب الحرب الأولى، وكانت النظم الصحية تحت إدارة الدولة العثمانية وبريطانيا، غير أن الإجراءات التي كانت تقوم بها الدولة العثمانية لم تكن سليمة حيث أجمع الكثير من القناصل الأوروبيين في موانئ

F. O. to L. O. 2/1/1911 Doc. No. 7 see Gooch & Temperley, op. cit., vol. 10 Part II pp. (١) 16 - 17.

Grey to Tewfik 18/7/1912 Gooch & Temperley, op. cit., vol. x Part II pp. 78 - 79. (٢)



الخليج بأن الطريقة التي يسير عليها مجلس الصحة في الأستانة تعرقل التجارة بينما لا تأتي بنتائج فعالة في تحسين الأحوال الصحية ومكافحة الأوبئة^(١). ولعل مما تجدر الإشارة إليه أن مشكلة الحجر الصحي كانت موضع خلاف بين بريطانيا والدولة العثمانية منذ سنوات كثيرة سبقت ذلك إذ كانت السلطات العثمانية تفرض حجرا صحيا على جميع السفن الآتية من الخليج عند مرورها في الموانئ العثمانية في البحر الأحمر، بينما كانت تكتفى قبل حملة مدحت باشا على الإحسان بفرض هذا الحجر على السفن الآتية من الفاو والبصرة، ولكن بتطور الادعاءات العثمانية على الخليج أصبحت تعمل على فرض هذا الحجر على جميع السفن الآتية من موانئ الخليج رغم احتجاجات الحكومة البريطانية بأن لدى هذه السفن الشهادات الصحية الخاصة بها^(٢). ولذلك اشترطت الحكومة البريطانية أثناء مفاوضاتها مع الدولة العثمانية أن تكون هذه الإجراءات من اختصاصها بمفردها.

وفي رد على مذكرة الحكومة البريطانية بعث به توفيق باشا السفير العثماني في لندن^(٣)، ركز فيه بصفة خاصة على وضع إمارة الكويت فاحتج على عدم اعتراف الحكومة البريطانية بتبعيتها للدولة العثمانية ثم نأمل عن الوضع الراهن الذي تشترط بريطانيا ضرورة إبقائه في الكويت مشيرا إلى أن الوضع الراهن في نظر حكومته هو الوضع الذي ارتبطت الدولة بالاحتفاظ به بموجب نصريح سبتمبر عام ١٩٠١ وليس الوضع الذي أوجدته الاتفاقية السرية التي عقدها بريطانيا مع شيخ الإمارة في عام ١٨٩٩؛ إذ إن الدولة لم تعترف من ناحيتها بذلك الوضع الذي وجد لمصلحة بريطانيا بمقتضى الاتفاقية سالفة الذكر. ومضى توفيق باشا في إثبات أحقية الدولة على الكويت فأكد أن أسرة الصباح كانت في كل عصورها تابعة للدولة العثمانية، وكان معظم حكامها يحملون لقب القائمقام. أما عن عبدالله الثاني الصباح (١٨٦٦-١٨٩٢) فقد اشترك بل وخدم في عام ١٨٧١ في

Foreign Office, Handbook No. 67 the Persian Gulf. p. 28. (١)

(٢) وثائق القاهرة: الوثائق المتولة عن وزارة الخارجية البريطانية حافظة رقم ٢٦.

Sir Henry Eliot to Earl of Derby Consular No. 68 (Extract) Quarantine in Red Sea against Persian Gulf ports 18 July 1898.

Aide - Memoire communicated by Tewfik Pasha, Annexes "Katr - Kuwait, Quoch & (٣) Temperley, op. cit., vol. x part II pp. 60 - 65.



صفوف الجيش العثماني كتابع من أتباع الدولة، وأن العلم العثماني الذي يرفع على الكويت أمر اعترفت به الحكومة البريطانية، وفي جميع المراسلات التي كان يبعث بها شيوخ الكويت إلى ولاية البصرة كانوا يعتبرون أنفسهم في كل مناسبة أتباعا مخلصين للسلطان، وكانوا يوقعون مراسلاتهم بلقب قائمقام، وأخيرا كانوا يلحون على ولاية البصرة منحهم براءات لهم ولأفراد أسرهم بأنهم مواطنين عثمانيين، أما عن السكان سواء كانوا من التجار أو من عامة الشعب فكانوا يوجهون التماساتهم في مناسبات عديدة إلى السلطات العثمانية على أساس أنهم رعايا عثمانيين. وقد أكد توفيق باشا تبعية الكويت لولاية البصرة وعلل عدم وجود قوات عثمانية في الكويت بأن هذا لا يعنى مطلقا أن السيادة العثمانية ليست قائمة وقال إنه لا يعتقد بوجود حاجة للاحتفاظ بقوات عسكرية في الكويت نظراً لوجود معسكرات عثمانية على مسافة ١٥٠ ميلاً جنوب الإمارة، كما أن الدولة العثمانية لا تحتفظ بقوات مسلحة في كثير من البلاد العربية الواقعة تحت حكمها مثل اليمن وعسير؛ ولكن هذا لا يعنى عدم اعتراف تلك المناطق بسيادة السلطان عليها. وتعرض توفيق باشا بعد ذلك إلى حدود إمارة الكويت فذكر أن الحدود التي تدعيها الحكومة البريطانية والتي تتكون من منطقة مساحتها ١٦٠ ميل عرضاً و ١٩٠ ميل طولاً غير مقبولة حيث إن منطقة نفوذ الشيخ تمتد من الشمال الغربي إلى الجنوب فيما يلي الكاظمة والجهراء ولا وجود لنفوذ الشيخ في الجنوب مسافة تزيد عن عشرين كيلو متراً بالقرب من قبيلة العجمان. وأخيراً لا يمكن اعتبار الكويت سوى قائممقامية عثمانية وأن إدارتها معهودة إلى الشيخ مبارك المعين بمقتضى مرسوم شاهاني قائمقاماً على هذه الإمارة، على أننا نلاحظ فيما ذكرناه تناقضاً واضحاً للسياسة العثمانية فهي من جهة تحاول إثبات تبعية الكويت لها ومن جهة ثانية تحاول الانتفاص من حدود الإمارة إذا لم تنجح في تحقيق ادعائها!

وعلى الرغم من تلك الخلافات فقد أعترف توفيق باشا بأن حكومته تود الوصول إلى تسوية مع بريطانيا في الخليج وأنه يرى أنه ليست هنالك ثمة صعوبة للوصول إلى اتفاق فيما يختص بالبحرين وقطر ولكن قد يختلف الأمر بالنسبة

(١) Aide - Memoire communicated by Tewfik Pasha Annexes Kahr - Kuwait, Gooch & Temperley, op. cit., vol. x part. II P. 60 ff.

للكويت بالنظر إلى ما للدولة من حقوق واضحة عليها. وطلب توفيق باشا أن تبعث الحكومة البريطانية بنسخ من الاتفاقيات التي عقدها مع الكويت وغيرها من الإمارات حتى تتم المفاوضات بطريقة سليمة لأن الدولة العثمانية تجهل ما ورد في هذه الاتفاقيات، وأكد توفيق باشا بأنه ليس من اتجاه حكومته التنازل عن أي جزء من أجزاء الخليج وأن الدولة العثمانية لا ترغب في أن ترى أية قوة أخرى غير بريطانيا في مياه الخليج، وأن كل ما يهم حكومته ألا تكون الكويت مسودعا لتوزيع الأسلحة على الثائرين ضد السلطان. وأخيرا اقترح توفيق باشا أن تعقد تسوية خاصة بهذا الموضوع مع الحكومة البريطانية على الأسس الآتية :

أولا : يبقى النفوذ العثماني على بوبيان والجزائر المجاورة لها في شمال الكويت.

ثانيا : تستمر بريطانيا في التمتع بالمزايا الاقتصادية والسياسية في الكويت، ويعنى ذلك أن الدولة العثمانية كانت تسلم بجميع المعاهدات والاتفاقيات التي عقدها بريطانيا مع الكويت.

ثالثا : تعترف الحكومة البريطانية بنبعية الكويت للدولة العثمانية وخضوعها لولاية البصرة. وهكذا يتضح لنا تخطيط السياسة العثمانية إذ كيف يمكن التوفيق بين خضوع الإمارة للدولة العثمانية وبين اعترافها بجميع الاتفاقيات التي ربطت الكويت ببريطانيا ربطا محكما!!

رابعا : تطبيق القوانين العثمانية على الإمارة تطبيقا عمليا⁽¹⁾.

وفيما يتعلق بالامارات المجاورة للكويت أشار توفيق باشا إلى أن السيادة العثمانية كانت ممتدة في جميع الأوقات على شبه جزيرة قطر، أما فيما يختص بجزائر البحرين فإن الحكومة العثمانية على استعداد لكي تتنازل عن سيادتها على هذه الجزائر تحت هذه الشروط :

أولا : ألا يتدخل القناصل الإنجليز في شئون البحرينيين الموجودين في أقاليم الدولة العثمانية.

Aide - Memoire communicated by Tewfik Pasha 15/4/1912 Gooch & Temperley, op. cit., vol. x part. II pp. 65 - 66.



ثانيا : تخفيض الضرائب التي يقوم بتحصيلها شيخ البحرين على مصائد اللؤلؤ وقوارب الصيد نظرا لتردد رعايا الدولة العثمانية على تلك المصائد.

ثالثا : اعتبار جزيرة الزخنوية جزءا من صنجقية نجد العثمانية.

وقد أحالت الحكومة البريطانية المقترحات العثمانية إلى لجنة خاصة، برئاسة السير آرثر هرتزل Hirtzel^(١)، وعضوية المستر باركر Parker لوضع تقرير عما ورد بها. وفي تقرير هذه اللجنة، أشارت إلى جميع إمارات الخليج وعما ينتظر أن توضع تسوية بشأنها بين الحكومتين وذهبت اللجنة إلى أنه ينبغي أن لا تعقد الحكومة البريطانية أى اتفاق مع الدولة العثمانية طالما كانت الحاميات العثمانية باقية في جزيرة بوبيان وغيرها من الأماكن التي اقتطعتها الدولة العثمانية من الحدود الشمالية للكويت، أما فيما يختص بشبه جزيرة قطر فقد أشارت اللجنة إلى أن المفاوضات العثمانية أعربوا عن الصعوبة التي تواجههم في إقناع مجلس المبعوثان العثماني بنبازل الحكومة العثمانية عن هذه الإمارة وأن ذلك سيثير الرأي العام العثماني في الوقت الذي لم تكف تفيق فيه الدولة من فقدائها لطرابلس. وعلى الرغم من اقتناع اللجنة بوجهة النظر هذه إلا أن موافقتها على اعتراف الحكومة البريطانية بالسيادة العثمانية سيثير من ناحية أخرى ثائرة حكومة الهند والسلطات البريطانية في الخليج، ومع ذلك فإنه يجب تحت هذه الظروف الأخذ بوجهة نظر العثمانيين والاعتراف بتبعية قطر للدولة العثمانية على أن تتضمن الحكومة العثمانية من جانبها بما سبق أن أدلت به من تأكيدات سابقة بأنها لا تنوى مطلقا الحصول على سيادة على البحرين أو مسقط أو القبائل المتقلة على الساحل العربي للخليج^(٢).

وفيما يختص بالبحرين أشارت اللجنة في تقريرها بضرورة خضوع رعايا البحرين للحماية القنصلية البريطانية في أقاليم الدولة العثمانية، وأن يبقى النفوذ البريطاني سائدا على هذه الجزر، وأخيرا أشارت اللجنة إلى نقاط أخرى لم تتناولها

Joint Minutes by Sir A. Hirtzel & Mr. Parker on Tewfik Pasha Memorandum (١)
Communicated on 15/4/1912 Gooch & Temperley, op.cit., pp. 70-73.

Parker to Dejeval Bey April 18, 1912 Gooch & Temperley, op. cit., vol. 8 part II (٢)
Doc. No. 48 p. 66.



المذكورة العثمانية ورأت ضرورة التعرض لها عند توقيع تسوية بين الحكومتين، ومنها ضرورة إبقاء ضباط إنجليز في الخليج وأنه لا ينبغي الموافقة على مطالب الدولة العثمانية بالاشتراك مع بريطانيا في أعمال الحراسة في الخليج إذ إن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى توطيد أقدامها، وعليه فلا بد من تذكير الدولة العثمانية بنصريح اللورد لانزدون في مجلس اللوردات الصادر في ٥ مايو عام ١٩٠٣.

وعلى ضوء توصيات هذه اللجنة أجابت الحكومة البريطانية بمذكرة بتاريخ ١٨ يوليو عام ١٩١٢^(١) رداً على مذكرة توفيق باشا حيث أكد السير إدوارد جري أن حكومته تقرر أنه قبل حملة مدحت باشا على الإحساء لم يكن هناك على الساحل العربي للخليج أي مظهر من مظاهر السيادة العثمانية، وفي الوقت الذي لا تمنع فيه الحكومة البريطانية في الاعتراف بالسيادة العثمانية على الأراضي الواقعة بين الحدود الجنوبية للكويت إلى العفير إلا أنها لا تستطيع أن تعترف بالادعاءات الواردة في المذكرة العثمانية بامتداد السيطرة العثمانية جنوب العقير، واقترح جري أن تتركز المفاوضات بين الحكومتين على النقاط الآتية :

(أولاً) يجب أن يخرج الأتراك فوراً من شبه جزيرة قطر بما في ذلك مدينة البدعة، وهي المدينة التي وصلت إليها القوات العثمانية عند حملة مدحت باشا.
(ثانياً) تؤكد الحكومة البريطانية الحكم المحلي لشيخ الكويت وتعترف به قائماً وأنه خاضع للسيادة العثمانية، على أنها تهتم بجزيرتي وربة وبويان وترى ضرورة اعتبارهما داخليتين ضمن حدود الكويت، وأن تنسحب الحاميات العثمانية من هذه المناطق.

غير أن حقي باشا، المفاوض العثماني في لندن، لم يوافق على هذه المقترحات، وقدم من جانبه مقترحات أخرى قبلت كأساس للمناقشة. وبما استلقت النظر أن وجهات النظر العثمانية والبريطانية كانت تتعارض فيما يخص بموضوع السيادة العثمانية الإسمية على الكويت Suzerainty وبين السيادة الفعلية Sovereignty

Grey to Tewfik Pasha, Memorandum Enclosed to Doc. No. 50 Baghdad Railway. (١)
The Respective Interests of Great Britain and Turkey in The Region of the Persian Gulf.
Gosch & Temberley op. cit., vol. X, Part II pp. 78 - 79



nity. وعلى الرغم من أن الأمر قد استقر على الاعتراف بالسيادة الاسمية للدولة العثمانية على الكويت وأن الإمارة تشكل قضاءً عثمانياً إلا أنه ظهر خلاف آخر حول مدى سلطة الدولة العثمانية في التدخل في شئون الإمارة، فبينما كانت الحكومة البريطانية ترى أن تمتنع الدولة العثمانية عن التدخل في الشئون الداخلية ومنها مشكلة الوراثة والشئون الخارجية كان حتى باشا يرى قصر عدم تدخل الدولة في الشئون الداخلية دون الخارجية، وأن تقوم الحكومة العثمانية بالتصديق على ما يعقده شيخ الكويت من اتفاقيات أو معاهدات اقتصادية أو سياسية. وأخيراً، طالب حتى باشا بتنظيم وراثة العرش في أسرة الصباح، ولكن جاء اعتراض الحكومة البريطانية لأن من شأن ذلك تدخل الدولة العثمانية في الشئون الداخلية للكويت، فضلاً عن أنه مناقض لسياسة الحكومة البريطانية التي تعترف بالحاكم الفعلي بحكم الواقع بصرف النظر عما إذا كان من نفس الأسرة أو غيرها^(١).

وتنقسم اتفاقية الخليج التي وقعت من قبل إبراهيم حتى باشا عن الدولة العثمانية والسير إدوارد جري عن الحكومة البريطانية في ٢٩ يوليو سنة ١٩١٣ إلى خمسة أقسام^(٢). فتعالج في القسم الأول الكويت، حيث تتناول وضع الإمارة وحدودها، وكانت الكويت بارزة حيثل كمحطة نهائية محتملة لسكة حديد بغداد، فنصت على اعتبارها قضاءً مستقلاً عن الدولة العثمانية، وأن يمارس شيخ الكويت في إمارته إدارة مستقلة تحت السيادة العثمانية^(٣). ونصت المادة الثانية من الاتفاقية على أن يرفع شيخ الكويت العلم العثماني، ولكن تضاف كلمة الكويت على أحد جانبيه إذا أراد الشيخ ذلك، كما تعهدت الدولة العثمانية ألا تعمل على تجنيد أحد من رعايا الكويت النازلين في العراق ولا تأخذ من صياديهما رسوماً، كما تمتنع عن أي تدخل وخصوصاً في فترة خلو مقعد الإمارة، وأن تكتفي فقط بإصدار فرمان ينص على من يخلف الشيخ، كما يجوز لشيخ الكويت أن يعين

Baghdad Railway and the Persian Gulf. The Negotiations with Hakki Pasha. Report (١) by Mallet & Hirtzel 3/5/1913 Gooch and Temperley, op. cit., vol. x Part II pp 114 - 116.
Convention Concernant le Golf Persique cf. Gooch & Temperley, op. cit., vol. x part (٢) II pp. 190. 194 & Huerwitz, op. cit., vol. I pp. ١

F. O. Handbook No. 67, The Persian Gulf p. 90. (٣)



مبعوثين في مقاطعات الدولة العثمانية لرعاية مصالح رعاياه، ولا يجوز للدولة احتلال أى جزء من الإمارة. ونصت المادة الثالثة على اعتراف الدولة العثمانية بحماية جميع المعاهدات والاتفاقيات التي عقدها شيخ الكويت مع بريطانيا في ٢٣ يناير سنة ١٨٩٩ و ٢٤ مايو سنة ١٩٠٠ و ٢٨ فبراير سنة ١٩٠٤. ومن المعروف أن هذه الاتفاقيات كانت سرية، ولذلك قبل أن توقع الاتفاقية الانجليزية العثمانية طلبت الحكومة العثمانية من الحكومة البريطانية أن تمدها بنسخ من هذه الاتفاقيات، وفعلا بعث السير إدوارد جرى إلى توفيق باشا بنسخ منها بالإضافة إلى المعاهدات الأخرى التي عقدها الحكومة البريطانية مع شيوخ البحرين^(١). وقد أكدت بريطانيا أن لها علاقات طويلة مع أولئك الشيوخ، وعلى أثر ذلك أكد حفي باشا في تصريح سرى أن حكومته لن تعقد مع شيخ الكويت أية معاهدات مناقضة للاتفاقيات الموقعة بينه وبين بريطانيا^(٢).

وقد تعهدت الدولة العثمانية أيضا بأنها لن تتنازل لأية دولة عن أية مقاطعة في الخليج، وأن تسلم تسليمًا مطلقًا بالمصالح البريطانية، وأن كل ما تهتم به الحكومة العثمانية ألا تصبح الكويت مستودعا لتوزيع الأسلحة والذخائر الحربية التي قد تستخدمها بعض القبائل العربية للانفصال عن السلطان، كما وافقت على الاعتراف بما استحوذته الحكومة البريطانية أو بما استحوذه رعاياها من أراضي بموجب تنازل من شيخها. أما الحكومة البريطانية فقد تعهدت في المادة الرابعة من الاتفاقية الانجليزية العثمانية بأنه طالما لا يحدث أى نقض من جانب الدولة العثمانية للوضع الراهن في الكويت كما هو محدد بذلك الاتفاقية، فإنها من جانبها لن تحدث أى تغيير في علاقتها بالإمارة ولن تعلن عليها الحماية أو ترسل قوات لاحتلالها^(٣).

وللمادتين الخامسة والسابعة من هذه الاتفاقية أهمية خاصة، إذ إنهما يحددان حدود الإمارة، فنصت هاتان المادتان على أن يمارس شيخ الكويت سيطرته في

Convention Concernant le Golfe Persique, Gooch and Temperley, op. cit., vol. x (١) part II P. 190 ff.

Grey to Tewfik 24 October 1911, Gooch & Temperley, op. cit., vol. X. Part II pp. (٢) 195 - 196.

Declaration Secrete de Hakki Pasha, Gooch & Temperley, op. cit., vol. x Part II p. (٣) 196.



المقاطعات التي تكُون شبه دائرة تتوسطها مدينة الكويت وخور الزبير وجزر وريا وبوبيان وفيلكة والمفتة وأم المراديم مع الجزر الأخرى، والمياه التي تحتويها هذه المنطقة في الحد الشمالي والقرين في الحد الجنوبي، ويعنى ذلك خروج أم القصر وسفوان من حدود الإمارة، وكانت هاتان المقاطعتان كما ذكرنا موضوعا لمطالبة شيخ الكويت^(١).

وتعرضت المادة الشامة من الاتفاقية لسكة حديد بغداد وعلاقتها بالكويت فنصت على أنه في حالة مد خط بغداد - البصرة إلى الخليج وتكون نهايته الكويت أو أى مكان آخر ضمن الحدود المعينة للإمارة، تتفق الحكومتان عما يتخذ من الإجراءات لحماية الخط المنشئ^(٢). أما فيما يختص بتسليم المجرمين اللاجئين في الكويت إلى السلطات العثمانية، وهو أمر كانت تلح الدولة العثمانية على ضرورة النص عليه في الاتفاقية، فقد كان من رأى حقى باشا أن يلتزم شيخ الكويت بتسليم السلطات العثمانية فوراً الأشخاص الفارين من المحاكم العثمانية. ولكن الحكومة البريطانية لم تأخذ بوجهة النظر هذه، وادعت أن مبدأ تسليم اللاجئين أمر رفضه شيوخ الكويت في الماضي، حينما كان يلتجئ إلى الكويت الأشخاص الفارين من سلطات البصرة، فضلاً عن أن عملية تسليم اللاجئين ضد التقاليد المعمول بها في بلاد العرب إذ ليس من عادة العرب تسليم من يلجأ إليهم. واستشهدت بريطانيا على ذلك بحادثة وقعت في عام ١٩٠٤ حينما حدث اعتداء من جانب بعض القبائل العربية في الإحساء على أحد تجار البحرين وقتله، وعندما طلبت السلطات الإنجليزية تسليم المجرمين أجابت السلطات العثمانية بأن المجرمين التجأوا لدى إحدى القبائل العربية وليس من الممكن تسليمهم، ومع ذلك فقد اقترحت بريطانيا ما يأتى :

أولاً : أن يقتصر التسليم على رعايا الدولة العثمانية المتهمين في قضايا جنائية.

Huerwitz, op. cit., vol. I p. 270 see also Dickson, Kuwait & Her Neighbours pp. 147 (١) - 148.

Earle Meade, Turkey, The Great Powers and The Bagdad Railway p. 255. (٢)



ثانيا : أن يأتي طلب التسليم مباشرة من الباب العالي وليس من السلطات العثمانية في البصرة^(١). وأخيرا، استقر رأي الحكومة البريطانية على أن تستخدم ما في وسعها لكي تجعل شيخ الكويت يقوم بطرد المجرمين الفارين من السلطات العثمانية من مقاطعاته على أن تقوم السلطات العثمانية في المقابل بطرد مجرمي الكويت الملتجئين إلى الأراضي العثمانية. وقد استخدم لفظ «طرده» بدلا من «تسليم»، ومع ذلك فقد جاءت الاتفاقية خلوا من هذا الشرط لرفض شيخ الكويت الموافقة عليه^(٢).

ومما يسترعى الانتباه في هذا القسم من الاتفاقية الخاص بالكويت أن الحكومة البريطانية أبدت تساهلا ملحوظا إذا ما قيس بالأقسام الأخرى التي تناولتها الاتفاقية، ولذلك علقت الحكومة البريطانية موافقتها على هذا القسم بالذات على عدة شروط، منها أن تتنازل الدولة العثمانية عن حق مراقبتها على القروض المصرية^(٣)، ومن ذلك أن يعمل الباب العالي على إلغاء الضمان الصادر في ٧ أغسطس عام ١٨٧٩ بالنسبة للخديو، وأن يترك له حرية التصرف بمقتضى الضمانات الصادرة في ٢٥ سبتمبر عام ١٨٧٢ و ٨ يونيو عام ١٨٧٣^(٤)، وذلك لإصلاح الشئون الداخلية في مصر^(٥). ومهما يكن من أمر فإن النص على تبعية الكويت للدولة العثمانية الذي ورد في هذه الاتفاقية لم يلبث أن انتهى حين آذنت الكويت بريطانيا عند نشوب الحرب العالمية الأولى ضد الدولة العثمانية، ووقع الشيخ مبارك تعهدا بأن يقوم بمهاجمة بعض المواقع العثمانية في الخليج العربي وجنوب العراق وإغلاق ميناء الكويت لإحكام الحصار على المقاطعات العثمانية في العراق^(٥).

(١) Gooch & Temperley, op. cit., vol. x Part II p. 144. (٢) Note by Captain Wilson regarding the proposed provision for the extradition from (٣) Koweit of persons wanted by the Turks 10/6/1913, Gooch & Temperley, op. cit., vol. x Part II pp. 146 - 147.

(٣) جريدة المقطم عدد ٧٣٤٥ من ٢٦ مايو ١٩١٣ (اتفاقية الكويت وعلاقتها بمصر).
(٤) عقب حوز الخديو إسماعيل سنة ١٨٧٩، حاول الباب العالي إحكام سيطرته على مصر، فبادر إلى إلغاء فرمان ١٨٧٣ بما كان فيه من امتيازات وخاصة فيما يتعلق بإبادة القروض الخارجية وأصدر فرمانا آخر سنة ١٨٧٩ يحدد من سلطة الخديو في عقد هذه القروض.

Gooch & Temperley, op. cit., vol. x Part II p. 233. (٥)

(٥) نوفل، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي من ١٥٤



أما شبه جزيرة قطر فقد عولجت في القسم الثاني من الاتفاقية، وقد اختلف الأمر كثيرا عنها عما كان عليه الحال بالنسبة للكويت، إذ تنازلت الدولة العثمانية عن حقوقها في السيادة عليها، ونصت على أن يحكم الإمارة شيخ مستقل من آل ثاني ويتوارث خلفاؤه الحكم من بعده، كما نص في مادة أخرى على أن تعهد الدولة العثمانية بعدم سيطرتها على قطر، وفي نظير ذلك تعهدت الحكومة البريطانية بالآلا توحيد شيخ البحرين إذا ما حاول الاستيلاء عليها. كما تعرض هذا القسم من الاتفاقية أيضا إلى صندق نجد العثماني، فنص على أن حدود ذلك الصندق تنتهي جنوبا إلى مواجهة جزيرة الزخنوية التي تدخل ضمن حدوده، وقد اعترفت الحكومة العثمانية بخط يمتد إلى الجنوب رأسا من الطرف الأقصى للخليج المواجه لجزيرة الزخنوية باعتباره خطا يفصل نجد عن شبه جزيرة قطر. ولا شك أن استيلاء الأمير عبدالعزيز آل سعود على الأحساء ١٩١٣ قد شجع الدولة العثمانية على إقرار ذلك الوضع. ولما كانت جزيرة الزخنوية التي استقر الأمر على أنها تدخل ضمن حدود صندق نجد يدعى شيخ البحرين لنفسه فيها ادعاءات كثيرة، فقد توسطت الحكومة البريطانية على أساس أن تدفع الحكومة العثمانية ألف جنيه لشيخ البحرين، وذلك في مقابل تنازله عن جميع ادعاءاته، وقد تحقق ذلك فعلا بمقتضى تصريح خاص ألحق بالاتفاقية^(١). ولكن اشترط على أن تسمح السلطات العثمانية لرعايا البحرين بزيارة الزخنوية لأغراض الصيد أو التجارة، وأن يقيموا هناك بحرية تامة دون مطالبتهم برسوم جديدة. ولعل مما سهل للحكومة البريطانية عقد هذه الاتفاقية الخاصة بقطر والنص فيها على ضرورة خروج الأتراك من شبه الجزيرة أن الشيخ قاسم بن ثاني أخذ يتصرف في الفترة السابقة لتوقيع تلك الاتفاقية بكيفية جعلته مستقلا عن الدولة العثمانية استقلالا يكاد يكون تاما^(٢). وذلك على الرغم من أن الحماية العثمانية كانت لا تزال مرابطة في بلدة الدوحة، وعلى الرغم مما كانت تشير فيه المطبوعات الرسمية العثمانية إلى قاسم باعتباره قائمقام قضاء قطر في صندق نجد العثماني. ويبدو أن الحكومة البريطانية لم تكن تسلم بالمنزلة التي حازتها الدولة العثمانية في قطر، ولذلك أصرت عند توقيع

Declaration Secrete de 6 May 1913. Guich & Temperley, op. cit., vol. x Part II pp. 109.

(٢) انظر الفصل السادس الخامس بالتوسع العثماني في الخليج.

الاتفاقية على أنه من الأمور المهمة لتسوية مشكلات الخليج خروج الأتراك نهائياً من قطر^(١). والواقع أن مرحلة جديدة في العلاقات بين قطر والحكومة البريطانية بدأت بتوقيع هذه الاتفاقية، فعندما قامت الحرب أسرعت السفن البريطانية بإجلاء ما بقي من فلول القوات العثمانية في الدوحة. ووقع الإنجليز مع عبدالعزیز آل سعود، بوصفه وريثاً لأشلاء الدولة العثمانية في مناطق الخليج، معاهدة في عام ١٩١٥ أشير فيها إلى شيخ قطر بأنه تحت حماية الحكومة البريطانية.

أما القسم الثالث من الاتفاقية فقد عالج البحرين حيث أعلنت الدولة العثمانية تنازلها عن كافة حقوقها في جزائر البحرين بما فيها جزيرتي لبنا العليا ولبنا السفلى، كما أقرت بأن رعايا البحرين يعدون بمثابة أجناب في المقاطعات التابعة للدولة العثمانية لا يحق للدولة تجديدهم أو إجبارهم على دفع الضرائب، وأن الذي يشرف على مصالحهم هو القنصل البريطاني في بغداد، ويلاحظ أن الحكومة البريطانية استطاعت في نظير ضمان قرض للحكومة الفارسية أن توقف اعتراضاتها على حقوق القنصل البريطاني على رعايا البحرين وعرب الساحل المهادن^(٢). وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية قد نفت رغبتها في ضم البحرين إليها إلا أنها عملت في نفس العام الذي وقعت فيه على الاتفاقية إلى تطبيق القانون المدني والجنائي الخاص بالهند على جزيرة البحرين Behrein Order in Council وقد نصت المادة الثانية عشرة من هذا القانون على تطبيق القوانين البريطانية السارية في الهند على البحرين وأن تعتبر هي وغيرها من إمارات الخليج وجنوب الجزيرة من مجموعة الممتلكات البريطانية^(٣).

وفي القسم الرابع عالجت الاتفاقية وضع بريطانيا في الخليج، وقد وافقت الدولة العثمانية على أن تسمح لبريطانيا باتخاذ ما تراه من إجراءات لتنفيذ المعاهدات البحرية وتعترف الدولة العثمانية من جانبها بأهمية ما تقوم به بريطانيا

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ص ٣٠٤ - ٣٠٥

Graves, op. cit., p. 164. (٢)

Adamiyat, op. cit., p. 190. (٣)



والأ تعارضها في القيام بحراسة الخليج أو مسحه أو فيما تتخذه من إجراءات خاصة بالحجر الصحي أو الإبقاء على سريان المهادنات البحرية^(١).

أما القسم الخاص والأخير فقد نص على أن تقوم لجنة بترسيم الحدود المختلفة التي أشارت إليها الاتفاقية في المادتين الخامسة والسابعة وهي الخاصة بإمارة الكويت وصنّجق نجد، وأن يلحق ما تتخذه اللجنة من قرارات في نصوص الاتفاقية، ولكن من المعروف أن قيام الحرب العالمية الأولى حال دون قيام هذه اللجنة^(٢).

ورغم الامتيازات التي تحصلت عليها بريطانيا في هذه الاتفاقية إلا أن «تساهل» بريطانيا مع الدولة بشأن الكويت كان هدفاً لاحتجاجات شديدة من جانب بعض الرسميين الإنجليز، وعلى الأخص السير بيرسي كوكس المقيم البريطاني في الخليج الذي كتب في ذلك الصدد إلى حكومة الهند معلقاً على الاتفاقية بقوله : «إنني أعتقد أننا قد وصلنا إلى أسوأ جانب في الاتفاق فإنه في مقابل استقلال الشيخ سمحت الحكومة البريطانية للأتراك بإبقاء وكيل في الكويت، والشيخ مبارك بطبيعة الحال يقلق من وجود الموظفين الأتراك. وسوف أقوم في بعثة خاصة إلى الشيخ مبارك لكي أحصل على تأكيدات منه بأن يستمر في الاعتماد علينا». وبعد أن زار كوكس الشيخ مبارك ذكر أن الشيخ لا يوافق على الاعتراف بالسيادة العثمانية، ويعلق كوكس على ذلك : «بأننا لم نعلم حاكم الكويت الاعتراف بتلك السيادة مطلقاً، لقد خسر مبارك أم الفصر وسفوان، ولكن هذه المراكز لم يحس شيئاً بفقدانها، ولكن تعيين وكيل تركي هو الأمر الذي يستغره بشدة». وأشار كوكس أيضاً إلى الشيخ لخزعل خان حاكم المحمرة فأكد أنه يعارض بدوره النفوذ العثماني على حدود بلاده بمقتضى اتفاقية شط العرب التي وقعت حول ذلك الوقت، ولكنه اضطر إلى قبول ذلك الوضع طالما أن الحكومة البريطانية

Goode & Temperley, op. cit., vol. 8 Part II pp. 190 - 194. (١)

انظر أيضاً جريدة الإصلاح، إنجلترا والكويت ١٥ تموز، اتفاق ١٩١٣ العدد ٥٦.

Huerwitz, op. cit., vol. I p. 269 - 271 Anglo Ottoman Draft Convention on the (٢) Persian Gulf Area 29 July 1923.

تحافظ على مصالحه وتحميه، وختم كوكس مذكرته بقوله : «إن الشيخين مبارك وخزعل مستاءان للغاية من وجود الموظفين الأتراك إذ إن ذلك سيترك لهم المجال للمؤامرات والدسائس مع السلطات التركية في البصرة، وعلى ذلك فإن تخلي بريطانيا عن حماية شيخ الكويت سيترك للدولة العثمانية الفرصة لتأكيد سيطرتها على الإمارة، مما يؤدي إلى إضرار بمركز بريطانيا في الخليج»^(١). ولعل الحكومة البريطانية قد فطنت إلى ذلك فأصرت على أن تصدر الحكومة العثمانية تصريحاً توافق فيه على سحب جميع موظفيها من الكويت والمحمرة، وصدر ذلك التصريح بالفعل وألحق بنصوص الاتفاقية^(٢). أما المعلق السياسي مونتاج بل Bell^(٣) فقد عارض بدوره القسم الخاص بالكويت، وذكر أن الاتفاقية أعطت للدولة العثمانية وبالتالي ألمانيا أكثر مما كان لهما لأنه في تلك الأثناء كان حرب الخليج قد رفضوا اليادة العثمانية عليهم، ولما كانت ألمانيا قد تنازلت في عام ١٩١١ عن مد الخط الحديدي إلى البصرة تعويضاً عن خطوط أخرى صرح لها بإفائها في آسيا الصغرى، فإن نص الاتفاقية على وصول الخط إلى البصرة يعد كسباً كبيراً لألمانيا، فمن المعروف أن البصرة بالرغم من أنها مدينة داخلية إلا أنها واقعة على نهر كبير يصلح للملاحة، وأنه من الممكن لألمانيا أن تصل إلى الخليج بسهولة دون أن تتحمل الكثير من النفقات.

أما من حيث وقع الاتفاقية الإنجليزية على البلاد العربية فقد استنكرت الصحف العربية ما جاء بها واعتبرتها بمثابة تفريط من جانب الاتحاديين بحقوق الدولة في الخليج والعراق والطرف الشرقي من شبه الجزيرة العربية^(٤). أما الصحف العثمانية الرسمية فقد بررت هذه الاتفاقية بأن الدولة العثمانية وافقت على ما جاء بها من امتيازات للحكومة البريطانية في مقابل إقراضها بعض الأموال التي تنفقها على إصلاحاتها ولإنشاء سفن حربية^(٥).

Gosch & Temperley, op. cit., vol. x Part II p. 16. (١)

(٢) التحكم لنسبة النزاع الإقليمي بين سقط وأبو ظبي بين السلطنة العربية المعروفة ج ١ ص ٣٦٦

Bell, Great Britain in the Persian Gulf p. 277. Journal of the United Empire vol. VI (٣) April 1931

(٤) حريدة الإصلاح، بيروت الاتفاق الإنجليزي العثماني ٢٢ آب ١٩١٣ العدد ١٢٠ تعليقات فلا ص الصحف العثمانية



ولعل مما تجدر الإشارة إليه ما نصت عليه الاتفاقية في المادة الثانية عشرة على أنه سيصدق على هذه الاتفاقية وسيجرى تبادل التصديق في لندن حالما يتسنى ذلك وعلى أقصى تقدير في غضون ثلاثة أشهر من توقيعها، وعلى الرغم من هذا النص فإن حقي باشا قال في تصريح أفضى به يوم التوقيع بأن الاتفاقية لن تصبح سارية ما دامت الحكومة البريطانية تتمسك بتحفظات معينة، وقد صيغت هذه التحفظات في مذكرة بنفس التاريخ من السير إدوارد جري وهذه التحفظات جعلت موافقة بريطانيا على بعض الإصلاحات الضرورية والإدارة التركية معلقة على توقيع الدولة العثمانية لاتفاقية السكة الحديد^(١). ولم يحدث فيما بعد أن سحب أي تحفظ من هذه التحفظات كما لم يسحب تصريح حقي باشا. وعندما لم يصادق على الاتفاقية في فترة الثلاثة أشهر المحددة أعيدت المفاوضات وتم توقيع اتفاقيات إضافية أخرى مدت مدة التصديق من قبل بريطانيا والدولة العثمانية وحدد ٣١ أكتوبر عام ١٩١٤ آخر موعد لتبادل وثائق التصديق. وبحلول ٣١ أكتوبر من عام ١٩١٤ أصبحت الدولتان على مسافة قريبة من الحرب وأصبح عدم التصديق على هذه الاتفاقية حقيقة واقعة في التاريخ.

(ب) مشكلة تسليح منطقة شط العرب والملاحة النهرية في دجلة والفرات.

وكما ظهر احتكاك كل من بريطانيا والدولة العثمانية في الخليج العربي فقد ظهر ذلك الاحتكاك أيضا في منطقة شط العرب التي كان لبريطانيا فيها شيء من النفوذ بفضل تأييدها لشيوخ المحمرة واعتمادها عليهم في توظيف نفوذها في جنوب فارس، ولذلك عندما أرادت الدولة العثمانية توطيد سيطرتها في هذه المنطقة واجهت اعتراضات الحكومة البريطانية، ويتضح لنا ذلك في مايو عام ١٨٨٣ حينما بعث الكونتويل مولكلير الوكيل السياسي في البصرة تقريراً إلى حكومة الهند عن رحلة قام بها القائد العثماني العام في بغداد بصورة سرية إلى شط العرب وأكد أن هدف الرحلة القيام بدراسات لبناء استحكامات عسكرية في هذه المنطقة. وإزاء ذلك بعثت حكومة الهند المستر سميت إلى الفاو في مهمة سرية للتعرف على مدى

(١) الشحيم لجمعية الدفاع الإنجليز بين مصطفى وأبو علي وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٣٦٨

قوة هذه الاستحكامات وكتب سميث تقريراً مفصلاً ذكر فيه أن هذه الاستحكامات ستكون من القوة بحيث تهدد إيران من جهة وحسرة الملاحة في الخليج ومستؤثر على التجارة الهندية من جهة أخرى. واتجهت الحكومة البريطانية إزاء ذلك إلى تخريض الحكومة الفارسية ضد ما يقوم به الأتراك وتأثير ذلك على الملاحة الإيرانية في شط العرب. وعلى أثر ذلك تقدم محسن خان السفير الإيراني في الأستانة إلى السير وليم وايت السفير الإنجليزي في العاصمة ذاتها لاتخاذ سياسة موحدة حيال هذه المشكلة. وعندما رفضت الحكومة العثمانية الاحتجاج الإيراني تقدم السفير الإنجليزي المستر نيكلسون إلى سعيد باشا ناظر الخارجية العثمانية طالباً منه الكف عن بناء تلك الاستحكامات ولكن سعيد باشا رفض الاحتجاج البريطاني، وأكد أنه من حق أية دولة أن تبني ما تشاء داخل أراضيها وأن هذه الحصون التي بنيت على شط العرب ليست موجهة ضد السفن البريطانية في الخليج أو ضد الملاحة النهرية في شط العرب بل على العكس لحمايتها، وإن ما تقوم به الحكومة العثمانية لا يتعارض مطلقاً مع اتفاقية أرضروم عام ١٨٤٧، وهي الاتفاقية الخاصة بتخطيط الحدود بين الدولة العثمانية وفارس وخاصة البند الثاني منها^(١).

والمواقع أن الحكومة البريطانية كانت تعتقد أن تسليح منطقة شط العرب إنما هو موجه ضد مصالحها أكثر من كونه يشكل خطراً على إيران. واعتبرت المحاولات العثمانية تهدف إلى فرض السيطرة على الملاحة في جميع أنهار العراق والعمل على إبعاد شركة لينش Lynch، ومن ثم سارت قضية تسليح منطقة شط العرب جنباً إلى جنب مع مشكلة الملاحة البريطانية في دجلة والفرات. وبصد ذلك قاومت بريطانيا الجهود التي بذلها سليمان نظيف بك وكان واحداً من الولاة الاتحاديين الذي تولوا ولاية البصرة ١٩١١-١٩١٣، وكان يعرف بين أعوانه باسم مدحت الثاني - لتأكيد سيطرة الدولة العثمانية على المحمرة حيث انتهر فرصة تعدى قبيلة البختيارية - وهي قبيلة واسعة النفوذ في إيران - على ممتلكات الشيخ خزعل الموالي للإنجليز فتحالف معهم للتخلص منه. وأسرع فكتب تقريراً إلى طلعت بك ناظر الداخلية العثمانية نسب فيه كل ما يقع من اضطرابات في البصرة إلى شيخ المحمرة، وفي نفس الوقت أرسل إنذاراً شديداً للهِجَة إلى الشيخ خزعل بطلب منه

(١) الباز، الخليج العربي ص ٤٢ - ٤٣.



ضرورة تسليم جميع مثيري الشعب، وعندما رفض الشيخ الرد على هذا الإنذار قام سليمان نظيف بضرب المحمرة^(١)، وكان هدفه من ذلك الإطاحة بحكم الشيخ خزعل، ولكنه لم ينجح في تحقيق هذا الهدف نظرا لمساندة السلطات البريطانية للشيخ واحتجاجها لدى الدولة العثمانية إزاء ذلك^(٢). وعندما بدأت المفاوضات بين الحكومة البريطانية والدولة العثمانية حول تسوية المشاكل المعلقة بينهما في الخليج وافقت بريطانيا على الاعتراف بالسيادة الإسمية للدولة العثمانية على شط العرب، وفي نظير ذلك تمسكت بريطانيا بأحقيتها في الملاحة في نهري دجلة والفرات، واستندت إلى أن ذلك الحق كانت قد تحصلت عليه منذ القرن السابع عشر وأن هنالك عدة اتفاقيات رسمية بين الحكومتين أهمها اتفاقية عقدت في فبراير عام ١٨٤٦، وهذه الاتفاقية تحيز لبريطانيا الملاحة في هذين النهرين دون تحديد لعدد السفن أو تحديد زمني (إلى أن تجف مياه هذه الأنهار)، وقد وقع هذه الاتفاقية السير سترا نفورد دي ريد كليف السفير البريطاني في الأستانة في ذلك الوقت^(٣). كما أصرت بريطانيا عند توقيع الاتفاقية الانجليزية العثمانية في عام ١٩١٣ أن يفتح النهران للملاحة لجميع السفن وإن كانت قد منحت الدولة العثمانية حق تعيين عضو واحد في إدارة الشركة^(٤).

والملاحظ أنه في نفس اليوم الذي وقعت فيه اتفاقية الخليج وقعت الاتفاقية الخاصة بشط العرب، وفيما يختص بهذه الاتفاقية الأخيرة تمسكت الحكومة البريطانية بأنه لا يوجد أي دليل لسيادة الدولة العثمانية على هذه المنطقة وأضافت أن معاهدة أرزروم الموقعة بين فارس والدولة العثمانية عام ١٨٤٧ لا تنص صراحة على سيادة الدولة العثمانية على هذه المنطقة، ومع ذلك فقد تعهدت الحكومة

(١) عبدالمسيح لطائي، الدرر الجمان في إمارة عربستان ص ٢٥

(٢) عامر - المحمرة والوحدة العثمانية، مترجم عن التركية من ص ٤٤ - ٤٥.

(٣) Mallet to Haeki Pasha, Gouch & Temperley, op. cit., vol. 8 Part II Doc. No. 60 (٣) 26/2/1913 pp. 90 - 91.

(٤) Draft Convention for the of Shua El Arab Navigation Commission annex - The Respective Interests of Great Britain and Turkey in The Persian Gulf Region. Gouch & Temperley, op. cit., pp. 81 - 83.



البريطانية بأن تنتزع اعترافاً من فارس وأمير المحمرة بممارسة الدولة لسيادتها على هذه المنطقة على أن تتعهد الدولة العثمانية من جانبها بالسماح بحرية الملاحة، وألا لا يؤدي الاعتراف بسيادة الدولة إلى أي مساس بالنسبة لحقوق الصيد على الضفة الفارسية، كما لا يعتمد القضاء العثماني على تلك المناطق. وأخيراً، أن يمارس شيخ المحمرة حقوقه كالمعتاد في الأراضي التي تقع ضمن الممتلكات العثمانية^(١). وقد جاءت اتفاقية شط العرب مطابقة إلى حد كبير لهذه الموضوعات إذ اشتملت على ما يأتي :

أولاً - يصادق لبريطانيا على امتيازاتها في نهري دجلة والفرات وتأمين متاجرها في البلاد العربية، ومن الملاحظ أن الموضوع الخاص بالملاحة في نهري دجلة والفرات لم يدرج في اتفاقية خاصة وإنما كان بمثابة بيان وقعه توفيق باشا السفير العثماني في لندن جاء فيه أن تمنح الدولة العثمانية امتيازاً لشخص بريطاني لتسيير السفن في نهري دجلة والفرات، وبالتالي فقد أجازت لشركة لنش الاستمرار في عملها وذلك بعد انتهاء امتياز الشركة المذكورة^(٢). وفي عام ١٩٠٩ رأت الدولة العثمانية أن توافق بين الإدارتين إدارة شركة لنش وإدارة شركة البواخر العثمانية^(٣).

ثانياً - تؤلف لجنة من الإنجليز والعثمانيين لتسيير السفن وتطهير الأنهر وإنشاء الفئارات على شط العرب، وتتألف هذه اللجنة من عضوين أحدهما إنجليزي والآخر عثماني، وأن يظل شط العرب مفتوحاً لسير السفن التابعة لجميع الدول.

ثالثاً - المحافظة على حقوق الشيخ خزعل على المحمرة وتنظيم وراثته العرش في أسرته.

رابعاً - تسوية الحدود العثمانية الفارسية.

خامساً - إطالة امتياز شركة لنش وبيع البواخر العثمانية لها.

(١) Ibid., pp. 83 - 86.

(٢) يرتقى امتياز شركة لنش إلى عام ١٨٣٤.

(٣) مجلة لغة العرب، أيلول عام ١٩٢٦، الملاحه على القرأتين.



سادساً - منح الشركات الإنجليزية حق استخراج المعادن والتنقيب عن زيت
البتروول في العراق^(١).

ومن الملاحظ أن اتفاقية شط العرب أدخل عليها تعديل أصبحت بموجبيه
الملاحه في نهري دجلة والفرات بصفة احتكار لشركة دولية توزعت أسهمها بنسبة
النصف للحكومة البريطانية والنصف الآخر للحكومتين العثمانية والألمانية. ويبدو
أن الحكومة البريطانية وافقت في هذا التعديل على إشراك الحكومة الألمانية حتى
توافق الحكومة الألمانية من جهتها على تعيين عضوين إنجليزين في مجلس إدارة
سكة حديد بغداد^(٢).

أما الاتفاقية الثالثة وهي الخاصة بسكة حديد بغداد فقد حالت الصعوبات
التي نشأت حولها دون توقيعها في ذلك الحين إلى أن وقعت في ١٢ أغسطس أي
بعد خمسة عشر يوماً من توقيع اتفاقيتي الخليج وشط العرب، ونصت على أن
يكون في الشركة عضوان إنجليزيان يتم اختيارهما بالاتفاق مع الحكومة البريطانية،
وأن يكون امتداد سكة الحديد إلى ما بعد البصرة بعد اتفاق الحكومتين. كما الحق
بهذه الاتفاقية نص أعلنت فيه الحكومة العثمانية بأن شركة خط حديد بغداد تخلت
عن جميع الحقوق التي كانت قد منحت لها من قبل الدولة العثمانية لد السكة
الحديدية إلى ما بعد البصرة وإنشاء مرفأ في الخليج. وقد وقع هذه الاتفاقية حتى
باشا والمستر باركر أحد كبار وزارة الخارجية بلندن^(٣). وفي ٢٩ مارس عام ١٩١٤
أدخل على هذه الاتفاقية التعديل الآتي بالنسبة للخط الحديدي في حالة مده إلى
البصرة وهو «أن تمنح إحدى الشركات الإنجليزية امتياز الوصلة الممتدة ما بين
البصرة حتى ميناء الكويت». ولكن من المعروف أن نشوب الحرب العالمية الأولى
أوقف تنفيذ جميع ما ورد في هذه الاتفاقية من شروط^(٤). وبما تجدر الإشارة إليه
أن ثمة إتفاقيات أخرى وقعتها الحكومة العثمانية في مارس عام ١٩١٤ تناولت

(١) المار جـ ١٦ ص ٤٧٢ لسنة ١٣٣١ هـ اتفاقية شط العرب.

(٢) جريدة الإصلاح. ٨ كانون الأول سنة ١٩١٣ تعديل اتفاقية ١٩١٣ العدد ١٧٥

(٣) الحصري، البلاد العربية والدولة العثمانية ص ٢١ - ٢١٢.

(٤) التحكم السوية للزعج الإقليمى بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية جـ ١ ص ٣٦٨

بعض مناطق في الجزيرة العربية لم تتعرض لها اتفاقية الخليج العربي وهي اليمن والمحميات وحضرموت، حيث عينت بمقتضاها الحدود بين اليمن وعدن والمحميات التسع، كما تعهدت الدولة العثمانية والحكومة البريطانية باحترام الاتفاقيات السابق توقيعها والخاصة بهذه المناطق (اتفاقيات عام ١٩٠٣ - ١٩٠٤ - ١٩٠٥)، وهي تتناول تنازل الدولة العثمانية عن مطالبتها في حضرموت، وإن كانت قد استثنت بعض مناطق أخرى تعهدت الدولة العثمانية بعدم التنازل عنها لأية دولة أجنبية دون الرجوع في ذلك إلى الحكومة البريطانية^(١).

Anglo Turkish Convention Respecting Boundaries of Aden 9/3/1914, Gooch and (١) Temperley, op. cit., vol. x part II pp. 340 - 341.



الباب الثالث



التنافس الدولي في الخليج العربي

تمهيد ...

الفصل العاشر : التنافس الإنجليزي الفرنسي في سلطنة مسقط

(١٨٩١ - ١٩١٤).

الفصل الحادي عشر : التنافس الإنجليزي الروسي في فارس والخليج العربي

ونسوية ١٩٠٧

الفصل الثاني عشر : النشاط الألماني في الخليج ومشروع سكة حديد بغداد

تمهيد

تميزت السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين بازدياد حدة النشاط الأوربي في مياه الخليج العربي، وخاصة من جانب فرنسا وروسيا وألمانيا، وقد ركزت فرنسا نشاطها في مسقط والواقع أن فرنسا كان لها نفوذ كبيراً في هذه السلطنة من قبل وخصوصاً في النصف الثاني من القرن الثامن عشر واستمر مركز فرنسا في التزايد إلى أن ضاع ذلك النفوذ بفقدانها لمستعمرة موريس في عام ١٨١٠. ونحوّل الضغط الفرنسي عن سلطنة مسقط إلى الضغط على الشرق الأفريقي، وقد أتاح لفرنسا امتداد سلطنة مسقط إلى هذه المنطقة فرصة عقد معاهدة بينها وبين السيد سعيد سلطان مسقط وزنجبار في عام ١٨٤٤. وعندما عملت بريطانيا على تقسيم سلطنة مسقط أرادت أن تضمن من فرنسا موافقتها على ذلك التقسيم وتم لها ذلك بمقتضى التصريح الإنجليزي الفرنسي المشترك الصادر في باريس في مارس ١٨٦٢. وقد وجدت فرنسا في هذا التصريح فرصة لإقلاق بريطانيا على أساس أن مركزها قد أصبح مساوياً ولو من الوجهة النظرية على الأقل، مع مركز بريطانيا في كل من مسقط وزنجبار.

واتجهت بريطانيا في مقاومتها للنشاط الأوربي في الخليج إلى سياسة التهديد والتهدة معاً، واتضح سياسة التهدة في التسويات التي عقدتها مع كل من فرنسا (١٩٠٤) وروسيا (١٩٠٧)، ثم محاولتها الاتفاق مع ألمانيا للإشراف على خط بغداد الحديدي في حالة امتداده إلى الخليج. أما سياسة التهديد فقد أعلنها اللورد لانزدون Lansdowne في ٥ مايو سنة ١٩٠٣ في مجلس اللوردات بتمسك بريطانيا بأن يكون الخليج منطقة نفوذ لها ومنع أية دولة أخرى من الوصول إليه، ولا شك أن هذا التصريح يعد تأكيداً للسياسة التي أخذت بريطانيا تستهجها في الخليج العربي وهي سياسة إبعاد أية دولة تحاول أن يكون لها مركز في الخليج، ثم كان لإعلان الحرب العالمية الأولى في عام ١٩١٤ فرصة لبريطانيا لإحكام سيطرتها على الخليج وجعله منطقة نفوذ خاصة بها.



الشمس المشرقة

التنافس الإنجليزي الفرنسي في

سلطنة مسقط ١٨٩٠ - ١٩١٤



احتلاء فيصل بن تركي الحكم - استمرار بريطانيا في الضغط على
السلطنة - معاهدة ١٨٩١ - المركز السياسي لبريطانيا وفرنسا في
مسقط - ثورة ١٨٩٥ - محاولة فرنسا الحصول على مستودع
للقود - تنازل السلطان لفرنسا عن ميناء بندر الجصة فبراير عام
١٨٩٩ - توتر العلاقات بين فيصل والإنجليز - مشكلة الأعلام
الفرنسية - تجارة السلاح - الأوضاع الداخلية في عمان - ثورة
١٩١٣ وانبعث الإمامة الأباضية - قيام الحرب العالمية الأولى -
تسوية النزاع مؤقتا بين الإمامة والسلطنة.

على أثر اتفاق كل من الحكومتين الإنجليزية والفرنسية على إعلان احترام
استقلال سلطنتي مسقط وزنجبار بمقتضى تصريح مارس عام ١٨٦٢، أصبح وضع
كل من الدولتين متساويا في كلتا السلطنتين من الوجهة النظرية على الأقل. ولما
كانت مسقط تحتل مركزا هاما على الطريق الموصل بين عدن وبومباي لذلك
أصبحت أهميتها بمكانة كبيرة للحكومة البريطانية، ولهذا السبب أخذت فرنسا
تعارض السياسة البريطانية التي تستهدف السيطرة على تلك الإمارة، وكثيرا ما
لجأت إلى إثارة العقبات ضدها مستندة إلى ما لها من امتيازات سابقة أو على الأقل
إذا رفضت بريطانيا الاعتراف لفرنسا بتلك الامتيازات فعليها أن تعود إلى تأكيد
تمسكها بالتصريح المشترك الذي سبقت الإشارة إليه. ومع ذلك إذا أرادت الحكومة
البريطانية الاستمرار بمفردها بسلطنة مسقط وفرض حمايتها عليها فينبغي أن تقدم
لفرنسا مقابل ذلك تعويضات مناسبة. ويبدو أن هذه الرغبة قد أبدتها الحكومة
الفرنسية رسميا في عام ١٨٩٠، كما يفهم من المراسلات المتبادلة بين السيو
وادمجتون Waddington السفير الفرنسي في لندن ورييو وزير خارجية فرنسا في
ذلك الحين^(١). وما يستلقت النظر أن الحكومة البريطانية استطاعت أن توثق صلتها
بسلطنة مسقط وأن تحقق لنفسها الكثير من الامتيازات وقد تطورت علاقتها

بالسلطنة بوجه خاص على أثر وفاة السيد تركي بن سعيد في عام ١٨٨٨^(١)، الذي خلفه ابنه الأصغر فيصل بعد أن نجح في إقصاء أخيه الأكبر محمود الذي كان من المفروض أن ينول إليه الحكم^(٢)، ولذلك أضحي فيصل في حاجة ماسة إلى تأييد خارجي يعتمد عليه ضد المتاعب التي كان يلقاها من أخيه ومن زعماء بعض المقاطعات في عمان الداخلية. ولعل الحكومة البريطانية وجدت في ذلك الوضع فرصة ملائمة لتوالي الضغط على السلطان الجديد فلم تعترف به في بداية الأمر، ومن المؤكد أنها أخذت تساوره في نظير اعترافها بولايته حتى أعلنت هذا الاعتراف في عام ١٨٩٠^(٣)، والذي أكدت فيه استمرارها في دفع الإعانة السنوية للسلطان بعد أن قدم من جانبها تعهدات كافية بأن يستمر مرتبطاً بالمعاهدات التي عقدها أبوه مع بريطانيا^(٤). وكان أول عمل سياسي قام به فيصل هو توقيع معاهدة صداقة وتجارة وملاحة في ١٩ مارس عام ١٨٩١ بينه وبين الحكومة البريطانية، وهذه المعاهدة حلت محل المعاهدة البريطانية التي سبق لبريطانيا عقدها مع السيد سعيد بن سلطان في عام ١٨٣٩، وكانت تعني في مضمونها خضوع السلطان للحكومة البريطانية في الهند^(٥)، وتقرر الوثائق البريطانية أن هذه المعاهدة كانت جزءاً من سياسة عامة كانت تهدف بريطانيا من ورائها إلى تأكيد سيطرتها على جميع الساحل العربي الممتد من عدن إلى الكويت. وتمتاز هذه المعاهدة بكثرة المواد المنظمة للعلاقات التجارية وإعفاء البضائع الإنجليزية من كثير من الرسوم الجمركية وإشراف السلطات البريطانية على التجارة الخارجية للسلطنة، كما نصت في موضوع السلطة القضائية للفنصل البريطاني على شمولها الرعايا الهنود وغيرهم من رعايا المستعمرات البريطانية الأخرى، كما تضمنت نصاً (المادة ١٢) بمنع سلطان مسقط من التدخل في المنازعات التي تقوم بين رعايا الحكومة البريطانية أو بينهم وبين رعايا الدول الأوربية الأخرى^(٦)، إذ إن هذه المسائل سواء كانت مدنية أو جنائية تقرها السلطات القضائية البريطانية^(٧)، كما تضمنت المعاهدة نصاً آخر

Philby, Arabia p. 165. (١)

Bent, Southern Arabia pp. 56 - 57. (٢)

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ص ٦

Rouire, La Question de Golfe Persique cf. L'Angleterre en Arabie - Revue des Deux Mondes Tome VI p. 906.

Muscat Confidential 1901 (Ind. Off. & Secret Library B. 129) p. 2. (٤)

British Institute, The Middle East pp. 136 - 137. (٥)

Aitchison, op. cit., vol. XI pp. 83 - 84. (٦)



يفرض على السلطان توجيه سياسته طبقا لما تمليه عليه الحكومة البريطانية ولا ينبغي له أن يتقبل أية مساعدة أو روائب من أية حكومة أخرى^(١). وواضح أن عقد هذه المعاهدة كان مخالفا للتصريح الانجليزى الفرنسى المشترك فى عام ١٨٦٢، ولذلك كان من المفروض أن تكون هذه المعاهدة سرية، وفعلا ظلت بريطانيا تتمسك بهذه السرية حتى اضطرت إلى أن تعلنها لفرنسا فى عام ١٨٩٩، عقب اشتداد الأزمة فى مسقط بين الحكومتين الانجليزية والفرنسية فى نفس ذلك العام^(٢). وقد ألحق بهذه المعاهدة تعهدا من جانب السيد فيصل جاء فيه "إنه يتعهد عن نفسه وعن ورثته وعن خلفائه من بعده بعدم التخلي عن ممتلكات مسقط وعمان أو أى من ملحقاتها أو بيعها أو رهنها أو السماح باحتلالها لغير الحكومة البريطانية وأن يظل خاضعا لحكومة الهند"^(٣).

وليس من شك فى أن من أهم الأسباب التى دفعت بريطانيا إلى تقوية نفوذها فى سلطنة مسقط وإلى توقيع تلك المعاهدة ظهور النشاط الفرنسى فى السلطنة بشكل واضح، وزاد الأمر خطورة أنه فى عام ١٨٩١ انضمت روسيا إلى فرنسا فى اتفاقية سرية كانت تهدف إلى معارضة النفوذ الانجليزى وخصوصا فى منطقة فارس والخليج^(٤). وقد اتخذت الحكومتان سياسة موحدة فى هذا السبيل، وفى نفس العام ظهرت سفينة روسية فى ميناء مسقط وقابل قائدها السلطان، وفى العام التالى بذلت روسيا محاولة لكى تقسم لها قنصلية فى مسقط. ويبرر الانجليز معارضتهم للنفوذ الأوروبى الذى أخذ يخرب إلى الخليج بأن تلك القوى التى تحاول أن تنال حظا من النفوذ لم تساهم فى عمل أى شيء لتقدم التجارة أو ضمان الأمن فى مياه الخليج كما فعلت بريطانيا^(٥). وفيما يبدو أن الحكومة البريطانية كانت تريد رفع القناع عن أغراضها الحقيقية وإعلان الحماية الرسمية على مسقط، ولكنها - حتى لاثير مشاكل دولية، وخاصة بينها وبين فرنسا - فضلت الاستمرار فى سياسة عقد المعاهدات بالإضافة إلى الاستمرار فى دفع الراتب السنوى لسلطان مسقط الذى تعهدت بتقديمه منذ عام ١٨٧٣ على أثر إلغاء تجارة الرقيق فى سلطنة زنجبار، وقد وجدت فى ذلك ضمانا ماديا لخضوع السلطان لما تمليه عليه فى سياستها.

British Admiralty, A Handbook of Arabia vol. I p. 246. (١)

Muscat Confidential, 1901 (Ind. Off. Pol. & Secret Library B. 129). (٢)

Ruete, The Al Bu Said Dynasty p. 12. (٣)

Philby, Arabia p. 166. (٤)

Whigham, op. cit. p. 20. (٥)

كانت العلاقات الإنجليزية الفرنسية تمر في ذلك الوقت بأزمات متتالية وخاصة في أواسط إفريقيا، وأضافت الاصطدامات التي حدثت في الخليج وفي سلطنة مسقط بالذات مزيداً من هذه الأزمات. والجدير بالذكر أن حزب المستعمرين في فرنسا كان يجد تأييداً كبيراً من دلكاسية وزير الخارجية الفرنسية في متانة النفوذ الإنجليزي^(١). وكان وادنجتون السفير الفرنسي في لندن لا يكف عن تقديم احتجاجاته الشديدة إلى حكومة لندن. وعلى الرغم من عقد سلطان مسقط معاهدة ١٨٩١، إلا أنه لم يكف ينقضي عاوان على توقيع هذه المعاهدة حتى استطاعت فرنسا بمعاونة روسيا إنشاء قنصلية لها في مسقط، ولم يكن للحكومة البريطانية حق الاعتراض على ذلك طبقاً لمعاهدة فرنسا مع السلطنة في عام ١٨٤٤^(٢). وقد عينت فرنسا في عام ١٨٩٤ نائب قنصل ثم رفعتة إلى درجة قنصل في عام ١٨٩٨^(٣). ولا شك أن إنشاء فرنسا قنصلية في مسقط ومحاولتها إيجاد خط من البواخر بالإضافة إلى مندوبيها ووكلائها الموقدين في مهمات سرية إلى الخليج العربي، كل هذه المظاهر كانت تؤذن بأزمات متتالية مع الحكومة البريطانية^(٤). ومن المؤكد أن بريطانيا لم تكن لتقلل إطلاقاً من أهمية ظهور الفرنسيين في مسقط لأنه كان لفرنسا بعض القطع البحرية في المحيط الهندي وشرق إفريقيا ولم تكن بعيدة تماماً عن الهند. ولما كان لا يوجد لفرنسا تجارة بالغة الأهمية مع الخليج العربي أو البلاد المجاورة له، فإن إنشاء القنصلية الفرنسية في مسقط كان في حقيقته أمراً سياسياً أكثر من كونه هدفاً اقتصادياً، أو على الأقل هذا ما قدرته بريطانيا^(٥). وزاد الأمر خطورة حينما تولى الوكالة الفرنسية في مسقط داهية في المؤامرات السياسية يدعى أوتافي Ottavi، وكان أوتافي يجيد العربية إجادة تامة، وقد نقلته فرنسا من وكالتها في زنجبار تحت ضغط بريطانيا. ولذلك لم يكف بعضي وقت طويل على وصوله إلى مسقط حتى كان قد استحوذ على اهتمام السلطان^(٦). وأخذ أوتافي يعمل في بداية الأمر على زعزعة ثقة السيد فيصل

Graves, op. cit., p. 60. (١)

Hamilton, Problems of the Middle East p. 92. (٢)

Bertrby, Le Golfe Persique p. 183. (٣)

Zweimer, Arabia, The Cradle of Islam p. 214. (٤)

Hamilton, op. cit., p. 92. (٥)

Graves, op. cit., p. 50. (٦)



بالإنجليز، وانتهر فرصة الاضطرابات التي نشبت في مقاطعات عمان الداخلية من جانب المعارضين للسلطنة، فجاب هذه المقاطعات في زى عربى وزار أعداء السلطان وأوعز لهم أن لديه التأيد الكافى من حكومته. وقد ترغم هذه الثورة التي نشبت في عام ١٨٩٥ الشيخ صالح بن على حاكم سمس واشتركت فيها معظم القبائل الهناوية. وترجع العداوة بين الشيخ صالح وفيصل إلى ما قبل ذلك، ولكن استمرت المهادنة بين الطرفين من تاريخ تولية فيصل الحكم عام ١٨٨٨ حتى نشوب الثورة؛ إذ أقر فيصل أن يهادن الشيخ صالح في الوقت الذي كان قائما فيه بأعمال حرية في الرساق، وهو الحصن الجبلى الذي كان يقطنه إبراهيم بن قيس أخو الإمام عزان بن قيس. وقد فشل السلطان في هجومه المتواصل في استرداد هذه المقاطعة. ولم تلبث بعد ذلك أن انضحت الخلافات بين الشيخ صالح وفيصل^(١). وبلغ العداء أوجه نتيجة لتعاون السلطان فيصل مع الإنجليز في محاولة تقييد حركة تهريب الأسلحة، وإن كان السبب المباشر يرجع إلى الخلاف على مقدار الضريبة التي كان مقررا أن يدفعها الشيخ صالح إلى السلطان^(٢). والثابت أيضا أن سلطان ونجبار عمل على تحريض القبائل النائرة ضد فيصل وأمدتهم بالمال وآلات الحرب^(٣). وقد استطاع الثوار أن يستحوذوا على مسقط بالخديعة^(٤)؛ بحجة أنهم أتوا إلى المدينة لأغراض سلمية وأنهم يريدون الاجتماع بالسلطان للتباحث معه في بعض الأمور، وعندما نجح الثوار في دخول مسقط هرب فيصل إلى القلعة الشرقية ونهب الثوار قصره وطالبوه بالتنازل عن الحكم واستمروا محاصرين لقلاع مسقط ستة أسابيع^(٥)، ولم يتم تراجعهم إلا بعد أن استنجد السلطان بالقبائل الغافرية وبعد أن دفع للثائرين اثني عشر ألف ريال^(٦)، كما وعد أن يصدر عفوا عما قاموا به من خروج عليه^(٧). وعلى الرغم من الخديعة التي استخدمها الثوار

(١) Zwemer, op. cit., p. 203.

(٢) شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ص ٥٩ - ٦٢.

(٣) Bent, op. cit., p. 56.

(٤) انظر تقرير من المقيم البريطانى في مسقط إلى حكومة بومباي عن حوادث هذه الثورة.

Muscat Confidential 1901 (Ind. Off. Pol. & Secret Library B. 129)

(٥) Zwemer, op. cit., pp. 203 - 205.

(٦) Boehm, The Persian Gulf pp. 101 - 102.

(٧) Thomas, The Al Bu Said Dynasty p. 22.



في احتلال مسقط، إلا أن استسلام العاصمة بتلك السهولة كشف إلى حد كبير عن مدى تفوق رجال الداخل تفوقاً عسكرياً على قوات السلطان، ولم يكن ينقصهم لبعث الإمامة الإباضية إلا تحقيق التعاون بين فئتي الغافرية والهنأوية، إذ كان من أهم أسباب فشل الثوار أن كثيراً من الغافرية خفوا لمساعدة السلطان، كما أنه لم تظهر شخصية دينية مهيمنة^(١). وكان للموقف السليبي الذي اتخذته الإنجليز إبان حوادث تلك الثورة أثر كبير في استياء السلطان إذ أثر الوكيل البريطاني في مسقط أن يترك فيصل يساوم القبائل، ونصحته بأن يعقد الصلح معهم، وفضلاً عن ذلك أرسلت الحكومة البريطانية قائمة بالخسائر التي حدثت لرعاياها من التجار الهنود وقدرتها بأكثر من ٦٠,٠٠٠ روبية^(٢). ومن ناحية أخرى اتهم المقيم البريطاني السلطان فيصل بالضعف، وأنه لا يمكن للإنجليز وضع ثقة كبيرة فيه في المستقبل، ومن ثم درست حكومة الهند إمكانية إعلان الحماية على مسقط، ولكن حينما أدركت أنه ليس من الحكمة فتح باب المفاوضات مع فرنسا لسحب تصريح ١٨٦٢، اضطرت إلى إبلاغ رؤساء عمان الداخلية الثائرين بقرار حكومة بريطانيا، وكان هذا البلاغ ينص على أنه بالنسبة للمصالح البريطانية في ميناء مسقط ومطرح، فإن الحكومة البريطانية لا توافق على أي هجوم يقع على هذين الميناءين يقوم به رؤساء القبائل مهما كان الخلاف بينهم وبين السلطان^(٣). ولما كان السلطان فيصل مستاء لعدم مساعدة الحكومة البريطانية له مساعدة فعالة خلال تلك الأزمة، فقد تلقى ذلك الإعلان بفتور تام وتظاهر بأنه يعتبره أمراً طبيعياً واعتراض بحجة التكاليف على إقامة حفل رسمي لإعلام رؤساء القبائل بأوامر الحكومة البريطانية واكتفى بدلاً من ذلك بكتابة إعلان وزعه على زعماء البلاد بعد أن وافق على صيغته المقيم البريطاني وكان ذلك في أواخر عام ١٨٩٥. والواقع أنه حتى لو لم يصدر هذا الإعلان فإنه كان من المستبعد أن يتكرر وتوقع الهجوم، لأن أهالي الداخل تكبدوا خسائر فادحة بوفاة زعيمهم صالح وأبنه. وفي يونيو من العام التالي ١٨٩٦ كان اللورد «ألجن» نائب الملك في الهند يعمل على انتهاز فرصة

(١) Graves, op. cit., p. 60.

شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي من ص ٦٠ - ٦٢.

(٢) Wigham, op. cit., p. 24.

(٣) Muscat Confidential 1961 (Ind. Off. Pol. & Secret Library B. 129).

الأحداث الواقعة في مدغشقر وانشغال فرنسا في توطيد نفوذها في الشرق الأفريقي للحصول على موافقة الحكومة البريطانية على فرض الحماية على مسقط، غير أن وزارة الخارجية البريطانية أجابت على ذلك بأنه على الرغم من تقديرها لأهمية إعلان الحماية على مسقط، إلا أنها ترى أنه لا يمكن القيام بهذا الإجراء بنجاح في الوقت الحاضر^(١). ونصحت بالاكثفاء بتأكيد الإعلان السابق لرؤساء الداخل، كما طلبت من السلطان أن يكون أكثر حزمًا في مقاومة أي هجوم يقع عليه، وطلبت من حكومة الهند أن تقدم له كل مساعدة فعالة، وفعلاً سلحت حكومة الهند في ذلك العام، كما عرضت عليه مساعدات بحرية لاستعادة ظفار^(٢). وكان هذا الإقليم قد سيطر عليه الإياضيون في خلال ثورة ١٨٩٥. وقد قبل السلطان مساعدة الإنجليز وهو وجل من أطماعهم في هذا الإقليم واحتمال إعلان بريطانيا حمايتها عليه وخاصة بعد أن ساهمت بنصف النفقات في تلك العمليات العسكرية، وعلى أي حال فقد استطاع فيصل بفضل المساعدات البريطانية أن يقوى سلطته في مقاطعات عمان الداخلية فسيطر على إزكي ونزوي. بيد أن المشكلة التي واجهته كانت تعويض الرعايا الإنجليز عن الخسائر التي ادعت بريطانيا أنها وقعت لهم، وقد حاول أن يعالج تلك المشكلة بفرض ضرائب جديدة على التجار الإنجليز، ولكن اعترضت الحكومة البريطانية على ذلك الإجراء لمخالفته نصوص معاهدة عام ١٨٩١^(٣).

أدت ثورة عام ١٨٩٥ إلى انفصال يكاد يكون تاماً بين الحكومة البريطانية وسلطان مسقط، وليس من شك في أن الأسباب الرئيسية لتحول السلطان عن ولائه للإنجليز يرجع إلى الموقف المحايد الذي وقفته الحكومة البريطانية في خلال تلك الأزمة ومحاوله المقيم البريطاني إرغامه على قبول الصلح مع الثوار، كذلك منعت حكومة الهند تصدير احتياجات مسقط من الأرز في خلال تلك الفترة^(٤).

(١) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية ح ٢ ص ٢٦٩-٢٧٠.

(٢) إقليم يقع على ساحل حضرموت وهو من الممتلكات التي كانت تملكها الدولة العثمانية خاضعة لها. ولكنه الحق بسلطة مسقط منذ عام ١٨٨٠ واستمرت مطالبة الدولة العثمانية عليه، انظر جريدة الجوائب عدد ١٠٠٨ و ١٠٧٠ - ١٠٧٢ / ٦ / ٢٨ و ١٨٨٠ / ٢ / ١٤.

(٣) Graves, op. cit., p. 60.

(٤) Rouire, La Question de Golfe Persique, see L'Angleterre en Arabie, Revue des Deux Mondes Tome VI p. 906.



يضاف إلى ذلك مطالبتها السلطان بتعويضات باهظة، وكانت إحدى المشاكل الخاصة بطلبات التعويض هي أن السلطان رأى أن لا يكون للرعايا الإنجليز أسبقية على الرعايا العثمانيين، وهي وجهة نظر كانت خطيرة في نظر الحكومة البريطانية، إلا أن السبب المباشر لتدهور العلاقات بين الطرفين كانت الصداقة المتزايدة بين السلطان ونائب القنصل الفرنسي. وكانت المصالح الفرنسية في مسقط تزدهر على يد الشيخ عبدالعزيز وكان يشغل منصبا مزدوجا فهو كاتم سر السلطان وترجمان نائب قنصل فرنسا في نفس الوقت، وفي مركزه هذا كان في وسعه أن يقف على مراسلات السلطان مع الوكيل البريطاني فالرسائل المرسلة من السلطان إلى الوكالة البريطانية كان يقوم هو بكتابتها^(١). وكانت الحكومة البريطانية لا تترتاح لوجود الشيخ عبدالعزيز^(٢). وكان قد سبق لها أن طردته من زنجبار للمؤامرات التي كان يديرها ضد السلطات البريطانية، كذلك استطاع أوتافى أن يجذب إليه السلطان الذي اتخذ منه مستشارا له، وكان يطلع على مراسلاته، وفي أحيان كثيرة كان يضع له الردود عليها ومثل ذلك الأمر كان يعد تصرفا خطيرا يعارض المصالح البريطانية. والواقع أن أوتافى لم يكتف بمؤامراته في مسقط ضد الحكومة البريطانية وإنما تطلع أيضا إلى رؤساء الساحل المهادن^(٣). ولعل السيد فيصل قد أحس بقوة النفوذ الإنجليزي فأراد استغلال التنافس بين فرنسا وبريطانيا فأكثر من الاجتماعات التي كان يعقدها مع أوتافى^(٤).

لم يكن سلطان مسقط راضيا عن الإنجليز ولم يكن الإنجليز راضين عنه، أما أهل عمان فكانوا غير راضين عن الطرفين، وكان أحد إخوة الإمام الراحل عزان ابن قيس قد استولى على مدينة الرستاق إحدى عواصم الإمامة القديمة وحكمها مستقلا عن السلطان في الداخل نحو خمسة وعشرين عاما ولدى وفاته في صيف

(١) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٢٧١.

(٢) كان الشيخ عبدالعزيز سكرتيرا خاصا لسلطان زنجبار، وعندما تقلد السيد حمد بن علي الحكم في زنجبار عمل على طرده بإيعاز من بريطانيا، وقد التحق بخدمة السلطان فيصل، وعند وصوله إلى مسقط طلب أوتافى من السلطان فيصل أن يسمح بمعاونة عبدالعزيز له في الوكالة الفرنسية، وكان معروفا له أثناء وجوده في زنجبار، انظر: Muscat Confidential 1901 (Ind. Off. Pol. & Secret Library B. 129).

(٣) Muscat Confidential 1901 (Ind. Off. Pol. & Secret Library B. 129).

(٤) Graves, op. cit., p. 60.



عام ١٨٩٨ خلفه ابن أخيه سعود وهو الابن الثاني للإمام عزان بن قيس. وعندما تولى سعود زمام الحكم في الرستاق كتب إلى زعماء الإباضيين بدعوتهم إلى الاجتماع به وكان من بين الذين حضروا الاجتماع الشيخ عيسى بن صالح زعيم الشرقية، وقد أعلن سعود في هذا الاجتماع أن الرستاق ستصبح معقلا من معاقل المسلمين ومثلا من أمثلة الحكم العادل في البلاد إذ هم تعاونوا معه، وقد اتفقت كلمتهم على أن يعملوا معه وتبادلوا الرأي فيما بينهم على احتمال اختياره إماما، غير أن الأمال لم تتحقق فليسب ما لم يذكره السالمى لم يتم له العقد وانفض اجتماع الرستاق دون الوصول إلى نتائج مهمة. وعلى الرغم من أن سعود بن عزان كان صالحا في حكمه فإنه لم يعمر في حكومة الرستاق طويلا ففي مارس عام ١٨٩٩ دبر رجال الحامية مؤامرة بالاشتراك مع شقيق سعود الأكبر وأسفرت تلك المؤامرة عن مقتل سعود عام ١٨٩٩^(١).

كان للنشاط الكبير الذي يقوم به الفرنسيون في عمان الداخلية أثر كبير على السلطان ففي بداية الأمر تقدم بشكوى إلى الحكومة البريطانية بأن الفرنسيين يقومون بتوزيع الأعلام الفرنسية على رعاياه في البحر وأن هذه الحماية أخذت تنتقل إلى رعاياه في الداخل مما يتج عنها ثورات القبائل عليه بدليل زيارة أوتاهي لقبائل عمان الداخلية. ويبدو أن الحكومة البريطانية لم تتخذ إزاء ذلك موقفا حازما، الأمر الذي اضطر السيد فيصل إلى الالتجاء إلى صداقة الفرنسيين وناكدت تلك الصداقة بزيارة بعض السفن الفرنسية ميناء مسقط، وعقد قوادها عدة اجتماعات سرية مع السلطان. وفي عام ١٨٩٨ قامت السفينة الفرنسية Scorpion بزيارة إلى ميناء يقع على مسافة خمسة أميال في الجنوب الشرقي من مسقط يدعى بندر الحصنة حيث قامت بالتقاط بعض الصور على اعتبار أن ذلك الميناء يعد أفضل ميناء للموقود على ساحل مسقط وأنه من الممكن أن فرنسا تحصينه بسهولة نظرا لوجود جزيرة صغيرة عند مدخله^(٢)، وقام ضباط السفينة بتقديم الكثير من الهدايا

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبي لتخليج الفارسي من ص ٦٣ - ٦٤، انظر أيضا التحكم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي بين المملكة العربية السعودية ص ١ ص ٢٦٩ - ٢٧٠.

Wilson, op. cit., p. 239 see also Frazer op. cit., p. 87. (٢)



للسلطان ولم يتردد السلطان فيصل في إعلان ترحيبه بالفرنسيين^(١). وعلى ذلك استطاع أوتافى أن يحصل من السلطان على اتفاقية سرية كانت تتضمن تنازله للحكومة الفرنسية عن ذلك الميناء^(٢). وفعلا أصدر السلطان عقد إيجار لمستودع بندر الجصة^(٣). وأثار ذلك التصرف استياء الوكيل البريطاني في مسقط، وكان على اللورد كيرزون نائب الملك في الهند أن يتدخل إزاء ذلك خاصة وأنه منذ عام ١٨٩٢ كان قد كتب عن مسقط بأنه ينبغي أن ينظر إليها على أنها من نواحي بريطانيا^(٤). وعلى الرغم من أن الإعلان الرسمي للتنازل من جانب السلطان لم يصدر إلا في فبراير عام ١٨٩٩ إلا أن مجلة المناقشات البرلمانية الفرنسية نشرت في ٢٠ نوفمبر عام ١٨٩٨ إعلان التنازل، وذكرت أن سفينة حربية فرنسية أنشأت بعد موافقة السلطان محطة للترود بالفحم في ميناء بندر الجصة. ولذلك عندما احتجت الحكومة البريطانية رد دلكاسيه وزير الخارجية الفرنسية على السفير البريطاني في باريس بأنه لا يعرف شيئا عن ذلك الموضوع. وعندما وجهت الحكومة البريطانية احتجاجها لسلطان مسقط بأن تنازله يعد نقضا لمعاهدة عام ١٨٩١ ظهر أن السلطان قد وافق على التنازل بالفعل ولكنه ذكر بأنه كان يشروط مقيدة وأنه لا يستطيع إلغاءه بعد أن منحه^(٥).

بدأت الأزمة بين فرنسا وبريطانيا في فبراير عام ١٨٩٩ م على أثر إعلان الميسو «كامبون» السفير الفرنسي في لندن رسميا بأن فرنسا قد تحصلت من سلطان مسقط على مستودع للوقود بطريق الإيجار^(٦). وينبغي أن نلاحظ أن الموقف كان دقيقا بين فرنسا وبريطانيا من الوجهة السياسية وقد زاد من دقته عاملان:

Muscat Confidential 1901 (Ind. Off. Pol. & Secret Library B. 129). (١)

Philby, Arabia p. 166. (٢)

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ص ٦٥.

Rolandshay, op. cit., vol. III p. 45. (٤)

Wilson, op. cit., p. 240. (٥)

Gooch & Temperley, op. cit., vol. I Doc. No. 255 p. 209. (٦)



العامل الأول : معاهدة فرنسا مع سلطان مسقط عام ١٨٤٤ ، وكانت فرنسا تستمد حقها بموجب المادة السابعة عشرة من هذه المعاهدة في الحصول على مستودعات الوقود في موانئ السلطنة .

والثاني : التصريح الإنجليزى الفرنسى المشترك فى مارس عام ١٨٦٢ ، وكان هذا التصريح يجعل المركز السياسى لكل من الدولتين متساويا ولو من الناحية الاسمية على الأقل ولذلك فقد كانت هناك فرصة كبيرة أمام فرنسا لمعارضة النفوذ البريطانى^(١) ، ونطالب بأن يكون لها مثل ما للحكومة البريطانية من امتيازات فى السلطنة . وكانت وجهة نظر الحكومة الفرنسية أنه إذا كانت بريطانيا تعترض فى حصولها على مستودعات الفحم على أساس أن عملها هذا يتنافى مع الإعلان المشترك الخاص باستقلال السلطنة فقد كان من باب أولى ألا يكون لإنجلترا معاهدات تناقض ذلك الإعلان وبالتالي فلا ينبغي المجادلة فى حق اكتسبه الحكومة الفرنسية بمقتضى معاهدة عام ١٨٤٤ بالحصول على مستودعات للوقود كما تفعل الحكومة البريطانية^(٢) .

وفى الوقت الذى كان فيه مستودع الوقود موضع مجادلات سياسية بين الحكومتين الفرنسية والبريطانية كانت حكومة الهند لا تأبه بما يدور فى تلك المحادثات قدر حرصها على تأمين هذه المناطق الحيوية بطريقة عملية ومنع أية قوة تحاول النفاذ إليها؛ فعلى أثر صدور إعلان التنازل فى فبراير توجهت السفينة البريطانية سفنكس إلى بندر الجسرة لرفع العلم البريطانى فتعرضت لها مدمرة فرنسية وهددت بإطلاق النار إذا ما قامت بأية محاولة لانزال العلم الفرنسى عن الميناء . ويذكرنا هذا الحادث بما فعله الإنجليز بالنسبة للفرنسيين فى حادثة فاشودة فى نفس ذلك العام . وتبع ذلك وصول الكولونيل ميد Meade المقيم البريطانى فى الخليج إلى مسقط قادما من بوشهر ، وكان قد تلقى التعليمات من المورّد كيروزون بأن يطلب من السلطان إلغاء التنازل على أساس أن تنازله المنفصل الفرنسى عن

Paulby, Arabia p. 167. (١)

Rolandshay op. cit., vol. III p. 47. (٢)

محطة الموقود بعد نقضا للمعاهدة التي تربطه بالحكومة البريطانية وأن إلغاء تلك المعاهدة ينبغي أن يكون علانية. ويبدو أن الكولونيل ميد قد حرص في تلك المناسبة أن يذكر السلطان بحقيقة مركزه الخاضع للإنجليز بقوله ٤٠٠,٠٠٠ كورونة تدفع له سنويا من حكومة الهند^(١). كما كان عليه أن يتباحث معه في أمور أخرى من بينها طرد الشيخ عبدالعزيز من خدمته^(٢)، إلى جانب تسوية الخلافات التي كانت قائمة بينه وبين الإنجليز ذلك لأن السلطان قد فرض ضرائب باهظة على الرعايا الإنجليز، كما عجز عن تقديم التعويضات الكافية عن الخسائر التي لحقت بهم في غرضون ثورة ١٨٩٥. وعلى الرغم من أن الكولونيل ميد كان موقفا إلى مسقط أصلا للنظر في تلك الأمور إلا أن حكومة الهند لم تلبث أن علمت بنأ التنازل عن محطة الفحم أثناء وجوده بمسقط ومن ثم أصبح العمل على إلغاء التنازل هو الموضوع الأهم^(٣).

وقد ظهر خلاف كبير بين حكومة لندن وحكومة الهند، فعلى الرغم من أن سولسبوري قد وافق على إصدار إنذار للسلطان إلا أنه لم يوافق على إجباره على إلغاء التنازل نظرا لما لفرنسا من امتيازات في السلطنة، والواقع أن اللورد سولسبوري كان مشغولا مع الفرنسيين في المنازعات التي كانت قائمة في أعالي النيل وأواسط أفريقيا ولم يكن يرغب في توسيع شقة الخلاف ولكن إزاء تمسك اللورد كيرزون وعد سولسبوري بتنفيذ اقتراحات حكومة الهند وإعطاء السلطان مهلة ليلغى التنازل، ويوافق على رفض استقبال الشيخ عبدالعزيز كمندوب للفصل الفرنسي، وأن يعلن تنازله عن الضرائب المفروضة على الإنجليز^(٤).

وكان الإنذار الذي وجهه الكولونيل ميد إلى السيد فيصل يتضمن الاحتجاج

على أمرين :

Rouire, La Question de Golfe Persique cf. La Question de Mascate et de Koweit. (١)
Revue des Deux Mondes, tome XVII pp. 369 - 370.

Graves, op. cit., p. 60. (٢)

Frazer, op. cit., p. 87. (٣)

Graves, op. cit., p. 60. (٤)



الأول : فرض السلطان الضرائب الباهظة على البضائع الإنجليزية، والأمر الثاني : تنازله لفرنسا عن مستودع للوفود^(١)، وعلى أثر انتهاء المدة المحددة للإنذار أقفلت بعض السفن الحربية برئاسة الأميرال دوجلاس من بومباي على ظهر السفينة Eclipse في ٩ فبراير عام ١٨٩٩، وظل دوجلاس في ميناء مسقط حتى ١٦ فبراير، حينما دعى السلطان على ظهر سفينته التي كانت قد وجهت مدافعها على القصر، وفي مقابلة السلطان للأميرال دوجلاس وافق على خضوعه لأوامر حكومة الهند، وعادت العلاقات الودية من جديد كما يقول جريفز بين الولد العاصي وحاميه^(٢)، ونعهد فيصل أن يتخذ إجراءات مشددة إزاء أولئك الأشقياء الذين قادوه إلى مثل ذلك العصيان^(٣). وعلى أثر ذلك أصدر الكولونيل سيد المقيم البريطاني أوامره إلى السلطان بأن يعلن إلغاء التنازل في مجلس عام. ويبدو أن سيد وصل إلى تلك القرارات بنفسه أو بإيعاز من كيرزون، ولكن وزير الهند اعتبر ذلك نوعاً من التمادي واستنكر بشدة هذا النوع من الإجراءات. لقد استاءت الحكومة الفرنسية كما استاء اللورد سولسبوري نفسه الذي وصف عمل المقيم بأنه خطأ كبير قد يؤدي إلى الكثير من المشاكل، وفي ٢٧ أبريل سنة ١٨٩٩ بعد أن أطلع سولسبوري على تقرير حكومة الهند بصدد هذه المسألة دون رأيه بأنه يجب أن يلزم المقيم البريطاني نفسه بمكاتبات رسمية في أي إجراء يتعلق بالمسائل القائمة بين الحكومتين (الإنجليزية والفرنسية) وألا يقوم بالتصرف تلقائياً دون تخويله السلطة الكافية^(٤). وإزاء اعتراض حكومة لندن على اقتراحات حكومة الهند صدرت التعليمات بتعديل المطالب الموجهة إلى سلطان مسقط بحيث لا يكون هنالك إصرار على إلغاء التنازل في مجلس عام، كما استبعد أيضاً طلب المقيم البريطاني بالضغط على السلطان بعدم استقبال القنصل الفرنسي على أساس أن ذلك يتعارض مع تصريح مارس عام ١٨٦٢^(٥).

Memorandum Respecting British Interests in the Persian Gulf part III, P.10 (Ind. (1) Off. Pol. & Secret Library B 166 Confidential 9161).

Graves, op. cit., p. 62. (2)

Philby, op. cit., p. 218. (3)

(٤) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٢٧٢.

Graves, op. cit., p. 62. (5)

كان اختلاف وجهات النظر بين كل من اللورد سولسبوري واللورد كيرزون واضحا غاية الوضوح، ففي رسالة بعث بها الأول إلى الثاني بتاريخ ٢١ أبريل عام ١٨٩٩ يظهر فيها احتجاج سولسبوري على التصرفات المتشددة التي تتخذها حكومة الهند ضد السياسة الفرنسية في الخليج، والواقع أن سولسبوري كان يرى ضرورة تهدئة العلاقات بين بريطانيا وفرنسا لإبعادها عن روسيا فضلا عن أن هناك مشاكل أهم كان يرى ضرورة حلها أولا مع فرنسا وهي الخاصة بتقسيم مناطق النفوذ في إفريقيا الوسطى أو قضية النزاع حول حقوق الصيد في مياه نيوزيلاندة والنزاع حول الهند الصينية. ولا يعنى ذلك أن حكومة لندن كانت تتجاوز عما لبريطانيا من نفوذ في السلطنة وإنما كانت تعمل على تهدئة الموقف بينها وبين فرنسا إذ أنها كانت تصر على ضرورة التمسك بما أصدره السلطان فيصل من تعهدات خاصة بعدم التنازل عن أراضيه^(١). فضلا عما يمكن أن تنحصل عليه من نفوذ أدبي ومادى في السلطنة نتيجة لاستمرار حكومة الهند في دفع الراتب السنوي لسلطان مسقط. أما عن كيرزون فلم تغف اعتراضاته على فرنسا فحسب بل على أية قوة أخرى تنتهج ذلك، وكان مما أدلى به بصدده ذلك، صحيح أن للفرنسيين معاهدات مع سلطان مسقط كما للإنجليز أيضا ولكن لماذا لا ينبغي أن نسمح لهم بالحصول على مستودع وقود في ممتلكات السلطان؟ يعلل كيرزون ذلك الأمر بتساؤله: «ماذا يريد الفرنسيون بذلك المستودع؟ ذلك أنه في الوقت الذي تزور فيه كثيرا من السفن الإنجليزية ميناء مسقط فإنه لا يمر بمسقط أية سفينة فرنسية. . . ربما سفينة واحدة في العام. . . سفينة واحدة بمدفع واحد ومثل تلك السفينة لا يمكن أن تعدم وسيلة للحصول على الوفود بل إننا نسمح عن طيب خاطر بأن تزود تلك السفينة من محطاتنا، إن فرنسا تنظر إلى حصولها على محطة للفحم نظرة أكثر عمقا إنها تريد أن تتطلع إلى مركز سياسى مساو للإنجليز في غرب آسيا؛ فإن مستودع للفحم اليوم قد يعنى شيئا آخر في الغد^(٢). والواقع أن كيرزون كان ناقما للغاية فإن فرنسا يمثلها في مسقط قنصل ولكن دون رعاية أو تجارة ورغم ذلك

Parliamentary Debates 4th Series Vol. LXVII 1899 House of Commons 23rd Feb. (١)
1899 P. 293 - House of Lords 24th Feb. 1899 pp. 427 429.

Rutlandshay, op. cit., vol. III pp. 48 - 49. (٢)



تؤكد الحقائق أنها مرتبطة بالسلطان بمعاهدة على غرار المعاهدة البريطانية ورغم حماس كيرزون الرائد فإن حكومة لندن كانت تنظر إلى سلطان مسقط باعتباره حليفا مستقلا وتعترف بفاعلية التصريح المشترك لعام ١٨٦٢^(١). ومع ذلك فإنه مما لا شك فيه أن نجاح الحكومة البريطانية في مواجهة النفوذ الفرنسي خلال تلك الفترة كان قسما بأن يصبح ضئيل الشأن لولا تأثير كيرزون الذي بعد واحدا من أهم الرجال الاستعماريين الذي ظهر في تاريخ الإمبراطورية البريطانية، وكان كيرزون يربط بين فرنسا وروسيا ويعتقد أن سلطان مسقط قبل رشوة من فرنسا لكي يسمح لها بإنشاء ذلك المستودع^(٢).

ليس من شك في أن اضطراب سلطان فيصل إلى إلغاء قرار التنازل عن محطة الفحم لفرنسا أعطى مركزا قويا للحكومة البريطانية على سواحل الخليج العربي والجزيرة العربية، وهذا الوضع أساء بطبيعة الحال إلى الحكومة الفرنسية كما يفهم ذلك من المحادثات التي دارت بين اللورد سولسبوري والمسيو كامبون السفير الفرنسي في لندن، كما أدى إرغام بريطانيا السلطان فيصل لإعلان إلغاء التنازل إلى تهديدات صاخبة أثارها المسيو دلكاسيه في الجمعية الوطنية وقد أعلن عن أسفه للعمل الذي قامت به حكومة الهند ووصفه بأنه عمل مخجل^(٣). واحتج كامبون على الطريقة التي تصرف بها حكومة الهند والتي أدت إلى إثارة الصحف ضد الحكومة الفرنسية معلنة بنجمة الغضب الصفحة الجديدة لفرنسا، وأكد كامبون أن دلكاسيه وزير خارجية فرنسا يواجه غضبا صاخبا في الجمعية الوطنية للاقتراح الذي قدمه الإنجليز وهو أن تقبل الحكومة الفرنسية الاشتراك في مستودعات الفحم البريطانية القريبة من مسقط. ولكن سولسبوري أجاب على ذلك بقوله بأنه لو حدث امتياز لفرنسا في مسقط فإن حكومة الهند ستفقد ثقة جميع الرؤساء العرب في منطقة الخليج، وأن كل ما ستأثر به فرنسا في حالة عدم الموافقة على إعطاء امتيازات لها لا يتعدى انقسام في الرأي بين أعضاء الجمعية الوطنية^(٤).

Graves, op. cit. p. 91. (١)

Mosley, Curzon, The End of an epoch pp. 82 - 83. (٢)

Rolandshay, op. cit., vol III p. 45 (٣)

Salisbury to Menon, Doc. No. 260, 7/10/1899 of Gooch & Temperley, op. cit., vol. (٤)
1 pp. 213 - 214.



ولما كان من الضروري إقرار العلاقات بين الحكومتين الإنجليزية والفرنسية فقد توصلت الحكومتان في ٤ مايو عام ١٨٩٩ إلى اتفاق يقضى بأنه طالما أن مركز الحكومة الفرنسية مساو لمركز الحكومة البريطانية في مسقط فإنه من الممكن لفرنسا أن تحصل على مستودع للوقود في السلطنة مثل ما لإنجلترا^(١). وحاول سولسبوري في هذه الفترة إرضاء فرنسا فعرض عليها اختيار إحدى المواقع في خليج المكلا (على ساحل حضرموت) لتكون محطة للوقود من قبل الأسطول الفرنسي في غرب آسيا. وصرح هاملتون وزير الهند بأنه إذا ما رفضت الحكومة الفرنسية هذا العرض فمعنى ذلك أن أطماعها في الخليج أطماع سياسية ويجب أن تجابه بقوة الأسطول. على أن الحكومة الفرنسية سارعت بالموافقة على العرض البريطاني وتوصل أوتافى مع القنصل البريطاني في مسقط إلى اتفاق وقع في ١٨ أغسطس عام ١٩٠٠ حول حصول فرنسا على محطة للوقود في ميناء المكلا^(٢). كما تعهدت الحكومة البريطانية أن تقدم للفرنسيين ما يشاؤون من مستودعات الوقود الأخرى، وإن كان حدوث وباء الطاعون في نفس ذلك العام مكن الإنجليز من أن يؤكدوا سيطرتهم على المواقع الفرنسية عن طريق فرض الحجر الصحي على جميع الموانئ، كذلك كان مد الخط البرقي من جاسك إلى مسقط في عام ١٩٠١ تأكيداً آخر للسيطرة الإنجليزية^(٣). وعلى الرغم من النجاح الذي حظى به اللورد كيرزون فقد وجد أن ذلك غير كاف وقرر تعيين برسي كوكس وكيلا في مسقط على اعتقاد أن كوكس سينجح فيما فشل فيه سلفه. والكولونيل كوكس خير مثال لأولئك الضباط الشبان الذين كان يختارهم كيرزون بصرف النظر عن رتبهم ويسعطيهم مسئوليات كبيرة^(٤). وكان كيرزون قد تحقق في خلال تلك الفترة بخطورة الوضع

Romire. La Question de Golfe Persique et. La Question de Mascate et de Koweit. (١)
Rev. des Deux Mondes, tome II pp. 369 - 370.

(٢) انظر مواظفة دلكاميه على المشروع البريطاني لاستبدال مستودع المكلا بدلا من رأس الخيمة بتاريخ ١٩ مارس سنة ١٨٩٩ في الجمعية الوطنية العمومية.

Philby, op. cit., p. 184. (٣)

Frazer, op. cit., p. 89. (٤)



في جنوب أفريقيا كما أن ألمانيا وفرنسا وروسيا يبدلون أقصى ما في وسعهم للحصول على مراكز لهم في الخليج، ولذلك فإن تعيين وكيل يمكن الاعتماد عليه في مسقط سيربح المقيم البريطاني في الخليج وحكومة الهند من القلق ويدعم من هيئة الإنجليز في مسقط^(١). وكان كوكس ضابطا شابا في الرابعة والثلاثين من عمره وقد خطت الأعوام الخمسة التي قضاها في مسقط الفصل الأول من حياته السياسية الحافلة والتي ترك في خلالها أثرا واضحا في شئون الخليج على صورة لم يسبقه إليها سياسي آخر، والواقع أن الفضل الأكبر للانتصارات البريطانية مع المزاومة الفرنسية في مسقط يرجع إلى هذا الضابط الشاب الذي استعمل كل دبلوماسية ناجحة للإيقاع بين أوتافى والسيد فيصل والشيخ عبدالعزيز والتفريق بينهم، ويجدر بنا أن نذكر هنا إلى أنه شجع عبدالعزيز على ترك السياسة والفرع للتجارة في الهند. أما الفرنسيون فإنهم لم يدخروا وسعا في استغلال الشعور العربي المعادي للإنجليز في منطقة الخليج فكانت الحكومة الفرنسية تطبع صحيفة عربية في باريس باسم «فتح البصائر» وتوزعها في عدن وحضرموت ومسقط والبحرين، وكان من شعارها «تأييد العدل لجميع المسلمين دون تمييز وتخليصهم من الاستعمار البريطاني»^(٢).

وقبل أن يتوجه كوكس إلى منصبه الجديد زوده كيرزون بنصحه فقال: «دع السلطان يفهم أن كل اعتبار من اعتبارات السياسة والروية والخبرة الماضية وأمال المستقبل كل هذا يرغمه على أن يظل إلى جانبنا وليس بالضرورة ضد أي طرف آخر، ولكن الواجب عليه أن يسلم بأن مصالحه مرتبطة بولائه لبريطانيا العظمى»^(٣). وكان أمام كوكس فسحة كافية من الوقت ليرز براعته السياسية في انتهاج سبيل يرمي إلى الظفر برضا نائب الملك في الهند وحكومة لندن معا^(٤).

ثم تعيين كوكس في أول أكتوبر عام ١٨٩٩ قنصلا ووكيلا لبريطانيا في مسقط وكان أول ما فعله تكوين علاقات شخصية وطيدة مع السيد فيصل^(٥).

(١) Graves, op. cit., p. 62.

(٢) انظر رسالة من كيرزون إلى هاملتون تاريخ ١٩/١/١٨٩٩.

(٣) «الشرق»، الخليج العربي من ص ٣ - ٤ - ٦.

(٤) شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والمعامل الخوص للخليج الفارسي ص ٦٧.

(٥) Graves, op. cit., p. 65.

ويصف لنا كوكس حالة مسقط في خلال هذه الفترة فيذكر كثرة عدد الهنود بها مما كان يلقي على عاتقه عبثا إداريا أكبر من الواجبات السياسية، كما كانت هنالك عناصر أخرى من الفرس والزنوج وكانت توجد مستعمرة صغيرة في مسقط يقوم فيها الدكتور كاثون عضو الإرسالية الأمريكية وكذلك الدكتور زويمر عضو البعثة الأمريكية الهولندية للتبشير، وكانت الكوليرا قد حدثت في مسقط في شهر سبتمبر من عام ١٨٩٩ والمئات من السكان يموتون يوميا، وعلى أي حال فلم يكذب يمضي وقت طويل على وجود كوكس في مسقط حتى وصل إلى نتيجة مؤداها أن السلطان أبعد ما يكون ضد الإنجليز كما هو معتقد وهو أشد ما يكون قلنا على اتجاهات الحكومة البريطانية، ويبرر كوكس ذلك بأن جهل السلطان هو السبب فإنه لم يتدرب على حكم مسقط أو التفاوض مع منافسين هم في نفس الوقت حامين استقلال سلطنته. وفي ٢٣ أكتوبر عام ١٨٩٩ كتب كوكس في تقرير له إلى حكومة الهند أن السلطان لا يفعل أكثر من توقيع اسمه وكان يعتمد على مستشارين جهالة وعندما تصل إليه رسالة هامة كان يبادلها مع أولئك المستشارين وكانوا غالبا ما يفسرونها تفسيرا خاطئا أو يحملونها معان لا تحتملها.

استطاع كوكس في شهور قليلة أن يستميل إليه السلطان فيصل حتى أخذ الأخير بصرح له بكل متاعيه فتناقص معه في مشكلة الكوليرا وعن قطع الحكومة البريطانية للراتب المقرر له، وقد أجابه كوكس على ذلك بأن تنازله لفرنسا عن محطة الوقود هو سبب تلك الأزمة وتحول الحديث مع السلطان إلى النواحي السياسية وقد تحقق كوكس بنفسه من عدم ترحيب السلطان بالاقتراح الإنجليزي بشأن أن يكون للسفن العمانية علم قائم بذاته بدلا من العلم العثماني وقد علل الأمر ببساطة، وكان مما ذكره بأنه لو رفع علما جديدا اعتبره الناس كافرا ولو أهين علمه الخاص فهو في موقف ضعيف لا يستطيع حمايته وسيفقده ذلك مركزه بين قومه. أما فيما يختص بالراتب السنوي فقد ألح السلطان لكوكس بأنه حينما كان يستفيد من المنحة الفرنسية بعد تنازله عن ميناء بندر الجصة، ولكنه فقد ذلك نتيجة للضغط البريطاني عليه، وقد داهمته الأوبئة وأن تطبق الحكومة البريطانية لنظام الحجر الصحي في موانئ مسقط ومطرح التي في أيدي الإنجليز وتشدهم في



تطبيق هذه الإجراءات قد أفقده قدرا كبيرا من الدخل وقال: «إنه اعتمد على أن يترك الجمارك في أيدي الملتزمين من الهنود الذي كانوا يعطونه مبلغا من المال يوميا لسد احتياجاته الخاصة وقد ذكر له ملتزمون الجمارك بأنه لو استمر نظام الحجر الصحي قائما فسوف يعجزون عن الدفع»^(١).

وتحت هذه الظروف التي عرضها السلطان أخذ كوكس المسؤولية على عاتقه ودفع للسلطان مبلغ ٧٢ روية من راتبه الخاص وطلب من حكومة الهند الموافقة على إعادة الراتب المقرر للسلطان، وكعلاج للأزمة المالية قرر السلطان عملا بنصيحة كوكس أن يقوم بنفسه بتحصيل الضرائب بدلا من أن يعهد بها إلى ملتزمين، وأنه يعين اثنين من التجار الهنود المسلمين في بمباي لتنظيم تلك الإدارة وقد تم تنفيذ تلك التجربة بنجاح. وفي شهر يناير عام ١٩٠٠ وافقت حكومة الهند على إعادة دفع الراتب المقرر للسلطان من بداية شهر أكتوبر من العام السابق. وقد سر السلطان فيصل بذلك القرار كثيرا وتوثقت أواصر الصداقة بينه وبين كوكس، وقد لاحظ ذلك الكولونيل ميد القيم البريطاني في الخليج فذكر أنه عندما زار مسقط في نوفمبر عام ١٨٩٩ وجد السلطان فيصل مع كوكس في الوكالة البريطانية يحتيان الشاي وقد صحب فيصل أبناءه الصغار معه^(٢).

لم تكن مشكلة التنازل عن محطة الفحم هي كل ما واجه العلاقات البريطانية الفرنسية في مسقط وإنما يعود أصل التصادم إلى أن القناصل الفرنسيين كانوا يمنحون الأعلام الفرنسية للتجار العمانيين وللسفن المشتغلة بتجارة الرقيق، وعلى الرغم من أن مؤتمر بروكسل الدولي لقمع تجارة الرقيق قد أصدر مرسوما عاما صار قابلا للمفعول منذ عام ١٨٩٢. إلا أن الأعلام الفرنسية استمرت تقدم لرعايا عمان الذين كانوا يتقدمون لطلبها من رنجبار، كما تقدم كثير من تجار الرقيق إلى الوكالة الفرنسية في مسقط لتسجيل أنفسهم على أنهم رعايا فرنسيون، وذلك

Graves, op. cit., pp 65 - 66. (١)

Ibid., p. 67. (٢)

منذ تأسيس الوكالة الفرنسية في السلطنة منذ عام ١٨٩٣ وما بعدها^(١). ويرجع استخدام الأهالي للأعلام الفرنسية إلى عام ١٨٦٠. حينما أخذت السلطات الفرنسية في أوبوك ومدغشقر وجزائر الكومور على الساحل الشرقي الأفريقي تقديم الوثائق الفرنسية للسفن الوطنية المشغلة بتلك التجارة من رعايا مسقط. وكان هؤلاء ومعظمهم من أهالي صور يتقبلون الحماية الفرنسية لماواتهم الدائمة للسلطان^(٢). وفي عام ١٨٦٣ استرعت هذه الظاهرة نظر الحكومة البريطانية التي اعتبرت أن مثل ذلك الإجراء الذي تقوم به السلطات الفرنسية يقف حجر عثرة في سبيل إلغاء تجارة الرقيق، ذلك أن السفن الفرنسية كانت مستثناة من تفتيش السفن البريطانية، وقد جاء في التقارير الرسمية القنصلية أن كثيرا من السفن الوطنية كانت تبحر تحت الأعلام الفرنسية حاملة الأسلحة والرقيق وأدوات الحرب الأخرى^(٣). وعلى الرغم من الاحتجاجات الرسمية التي قدمتها وزارة الخارجية بلندن إلى حكومة باريس، فقد استمر القناصل الفرنسيون يعملون على خلق أجواء من الاضطرابات في وجه السلطات البريطانية في الخليج^(٤)، وكان كثير من أصحاب السفن العمانية يسعون للحصول على الجنسية الفرنسية لسفنهم حتى يستطيعوا رفع الأعلام الفرنسية وتهربوا من تفتيش السفن البريطانية من جهة ومن سلطات الإمام من جهة أخرى، والجدير بالذكر أن فرنسا كانت دائما ضد مبدأ التفتيش البحري، وقد استطاعت منذ عام ١٨٦٧ أن تتخلص من جميع المعاهدات الدولية الخاصة بهذا الشأن، بل إنها لم توقع على المواد الخاصة بتفتيش السفن التي أقرها مؤتمر بروكسل الدولي الذي انعقد في يوليو من عام ١٨٩١، للنظر في الإجراءات الخاصة بإلغاء تجارة الرقيق، وكانت الحكومة الفرنسية تستمد حقها من المادة الرابعة من معاهدة عام ١٨٤٤ التي كانت تعطي للقناصل الفرنسيين سلطات

(١) Philby, op. cit., p. 184.

Memorandum (Grant of French Flags to Mascat Dhows) p. 2 (Ind. Off. Pol. & Secret Library Confidential 8574 B. 134).

(٢) Wilson, op. cit., p. 240 & Frazer op. cit., p. 50.

(٣) Berreby, Le Golfe Persique p. 185.

قضائية على الرعايا الفرنسيين في مسقط وتوابعها، وكانت تنص على أن من يعمل في خدمة الفرنسيين من رعايا السلطان يتمتع بنفس الامتيازات التي يتمتع بها الفرنسيون في السلطنة، وقد خشي السلطان فيصل من أن تكون ممارسة القناصل الفرنسيين للسلطات القضائية على رعاياه في البحر قد تتطور بحيث تشمل رعاياه في الداخل. والملاحظ أن المصالح الفرنسية كانت تزدهر بصفة خاصة في ميناء صور الذي يقع على ساحل مسقط إلى الجنوب، ويتكون سكان ذلك الميناء من بحارة أقوياء من قبائل الجنبه^(١)، وكانوا على علاقة وثيقة بالمستعمرات الفرنسية على الساحل الأفريقي، وعلى الأخص في جزائر الكومور وأنجوان وغيرها، وكانوا يذهبون في رحلات دورية إلى الساحل الأفريقي حيث يشتغلون بتجارة الرقيق تحت حماية العلم الفرنسي، وقد دأبت السلطات الفرنسية على التدخل لحماية سكان هذه المنطقة، وكانت كثيرا ما تطالب سلطان مسقط بدفع تعويضات عما يقع لهم من تعدى سلطاته عليهم^(٢). وهكذا كان رفع الأعلام الفرنسية يمنع السلطان من ممارسة سيطرته حتى في مقاطعاته الداخلية أو في مياهه الإقليمية.

ولم تلبث الأزمة أن وصلت إلى أقصى حد لها حول نهاية عام ١٨٩٩، ففي ذلك العام كان أوتافى قد وصل إلى درجة قنصل، ووجد له مساعدا نافعا في شخص المسيو جوجير، وقد كتب كوكس عن جوجير هذا بأنه تاجر لؤلؤ ولكنه اشبه في كونه يعمل جاسوسا من قبل روسيا^(٣). وكان كيرزون من ناحية أخرى يربط التغلغل الروسي في فارس بالعلاقات الودية بين روسيا وفرنسا، وكثيرا ما كان يطلق على المسيو أوتافى بأنه الممثل الروسي الفرنسي في مسقط. وحدث في عام ١٩٠٠ أن قام أوتافى بمحاولة فرض الحماية الفرنسية على صور، وعلى الرغم من

(١) الأصل في هذه القبائل أنها بدوية على أن قلما منها قد استقر استقرارا حتميا في ميناء صور وغيره من الموانئ الصغيرة على الساحل الشرقي. وقد ساهموا بتسبب في الاضطراب الذي دفع الإنجليز إلى القيام بحملتهم التأديبية على صور سنة ١٨٩٥، ثم احتجوا بالفرنسيين على صورة انضمت للإنجليز وسلطات مسقط معاً انظر شركة الزيت العربية الأمريكية - عمان والساحل المحرق لتخليج فارس من ص ١٢٢ - ١٢٤.

Memorandum (Grant of French Flags to Mascari Dhows) of (Ind. Off. Pol. & Secret) (٢) Library Confidential 8574 B. 1341.

Graves, op. cit., pp. 69 - 70. (٣)

أن هذا الميناء كان يخضع للسلطان فيصل، إلا أنه في الحقيقة كان أكثر خضوعاً لرؤسائه المحليين، وكان هذا الميناء مركزاً لتجارة الرقيق الأتني من شرق إفريقيا^(١). وكانت محاولة أوتافى فرض الحماية الفرنسية على هذا الميناء قد أثارت كوكس وردا على ذلك اصطحب معه السلطان في زيارة رسمية إلى ذلك الميناء في يونيو عام ١٩٠٠^(٢). والجدير بالذكر أنه قبل ذلك الوقت لم يكن سلطان مسقط ليخرج على الخروج من عاصمته، وقد أصدر السلطان نداء إلى أهالي صور أشار فيه إلى عدم اعترافه بسيادة أية دولة أجنبية على هذا الميناء وأن يكون له وحلفائه الإنجليز مطلق الحرية في تفتيش السفن التابعة لأهالي صور وفرض الضرائب المشروعة عليها وطالب بضرورة تسجيل السفن المملوكة لهم، وأنه على استعداد لتزويدهم بالوثائق والأعلام الخاصة بسلطنة مسقط. ولكن فيصل لم يستطع الحصول على عدد كبير من الوثائق الفرنسية التي كانت ممنوحة لأهالي صور، ولم ينجح في الاستيلاء إلا على الأوراق الخاصة بثلاثة سفن فقط، بينما وعده أصحاب السفن الأخرى أن يسلموا ما في حوزتهم من الأوراق والأعلام إلى الفصل الفرنسي في مسقط^(٣). وقد ظهر أن بعض هذه الأوراق كانت ممنوحة من قبل حاكم جيبولي وبعضها من حاكم الكومور^(٤)، وعندما عاد السلطان إلى مسقط بعث رسالة إلى أوتافى ويرفقها هذه الأوراق، ولكن أوتافى رفض أن يتسلمها وجاء في رسالة السلطان إلى أوتافى: لقد لاحظنا أن رعايانا يأخذون الرايات عن حبل من حكومات أجنبية، ولذلك فإن استناد تلك الحكومات إلى حق الحماية عليهم أمر غير منطقي، وإذا كان ذلك حدث في الماضي فلن يحدث من الآن، ولن نسمع لأحد من رعايانا بالحصول على تلك الرايات ما لم يكن ذلك بعلمنا وموافقتنا^(٥). وتبع ذلك أن أصدر السلطان إعلاناً يمنع فيه رعاياه من قبول أية

Wilson, A Periplus of the Persian Gulf see Geog. Journal Vol. LXIX No. 3 March (١) 1927 p. 237.

Graves, op. cit., pp. 69 - 70. (٢)

Jourain, Sur les Rives de Golfe Persique p. 65. (٣)

Whigham, The Persian Problem p. 120. (٤)

Muscat. Confidential 1901 p. 7 (Ind. Off. Pol. & Secret Library B. 129). (٥)



حماية أجنبية في مقاطعاته أو مياهه الإقليمية. وكان الدافع لهذا الإعلان هو خوف السلطان من الحكومة البريطانية ولم يكن قد مضت سوى أيام قليلة على صدور الإنذار البريطاني الخاص بمستودع الوقود ولكن ثبت فيما بعد أن إعلان السلطان لم يكن له أية آثار مجدية رغم شدة تمسكه بعدم الاعتراف بالأوراق الفرنسية على اعتبار أن ما يقوم به الفرنسيون مخالف لتصريح مارس عام ١٨٦٢ الخاص باستقلال السلطنة^(١). وفي ٢٥ يونيو عام ١٩٠٠ ألح المسيو كامبون السفير الفرنسي في لندن إلى اللورد سولسبوري بالتزاع بين مسقط وفرنسا وأن حكومته نصر على ضرورة إعادة تسليم الأوراق إلى أصحابها مع تقديم اعتذار كاف، وبينما كانت النية متجهة إلى أن ينحني السلطان للمطالب الفرنسية أصر اللورد هاملتون وزير الهند على ضرورة لفت نظر الحكومة الفرنسية للمساوئ التي ترتكب من جراء رفع الأعلام الفرنسية على السفن الوطنية، واتهم كثيرا من أصحاب تلك السفن بأنهم يقومون بالاشتغال بنجارة الرقيق وتهريب الأسلحة عبر الخليج إلى فارس والعراق وأصدر أوامره بعدم تسليم تلك الأوراق، وعلى ذلك اتخذت الحكومة الفرنسية خطوة جريئة إذ أبحرت إحدى السفن الفرنسية إلى ميناء مسقط بحجة قيامها بدراسة ميناء المكلا، وهو الميناء الذي كان قد تقرر أن تستحوذ عليه لتموين سفنها، وقد جرت محادثة بين قائد السفينة والمسيو أوتافى من جهة والسيد فيصل من جهة أخرى، حيث طلب قائد السفينة بضرورة إعادة تسليم الأوراق إلى أصحابها، كما طلب أوتافى من جميع الذين سلموا أوراقهم وأعلامهم للسلطان أن يبادروا باستلام غيرها من القنصلية الفرنسية في مسقط، وهدد أوتافى وقائد السفينة الفرنسية السلطان باستخدام القوة لو رفض الانصياع لهذه المطالب. بيد أن السلطان صمم على رايه وبعث يستنجد بالمساعدة البريطانية إلى أن اضطرت السفينة الفرنسية للانسحاب^(٢)، وعاد السلطان يطلب من أهالي صور نزع الأعلام الفرنسية بيد أن أهالي صور رفضوا الخضوع لأوامره، وكان معظمهم من تجار الرقيق الذين كانوا يستفيدون بطبيعة الحال من الحماية الفرنسية عليهم^(٣).

Wilson, the Persian Gulf p. 247. (١)

Graves, op. cit., pp. 70 - 71. (٢)

Jouanin, op. cit., p. 66. (٣)

وعلى الرغم من أن السلطان فيصل كان يرغب مخلصا في تأكيد حقوقه الشرعية إلا أنه لم يكن يستطيع معارضة النفوذ الفرنسي دون أن يجد سندا قويا من الحكومة البريطانية؛ صحيح أن فيصل كان على علاقة طيبة بكوكس إلا أن ذلك لم يكن هو كل ما يستطيع أن يعتمد عليه. وليس من شك في أن بريطانيا قد أدركت أن الموقف المعارض الذي تقفه الحكومة الفرنسية ضد ما تقوم به من جهود لإلغاء تجارة الرقيق كان في حد ذاته دليلا للتأكيد بأن للفرنسيين أهداف أخرى أبعد من مجرد حماية العرب الذين يشتغلون في تلك التجارة الشائنة^(١).

والمواقع أن موقف السيد فيصل كان حرجا، وقد كتب المستر كاتين عضو الإرسالية الأمريكية في مسقط مقالة يؤكد فيها حرج مركز السلطان فذكر أنه لو أغضب بريطانيا فسيفقد راتبه السنوي وهو أمر مهم بالنسبة له، ولو اتبع النصيحة من الحكومة البريطانية وتغادى في علاقاته معها فسيؤدي ذلك حتما إلى حدوث عداوات بينه وبين شيوخ عمان الذي يمارس عليهم بعضا من سلطاته وقد يؤدي الأمر إلى حدوث ثورة كبيرة عليه^(٢).

ولا شك أن من أهم أسباب انتعاش النفوذ الفرنسي في مسقط يرجع إلى انشغال بريطانيا في حرب البوير، ولذلك ما كادت بريطانيا تنتهي من هذه الحرب في عام ١٩٠٣ حتى عادت إلى الاهتمام بمناوأة النفوذ الفرنسي في مسقط. وقد وصل النزاع الإنجليزي الفرنسي إلى ذروته بحادثتين، الأولى وقعت لسفينة شراعية حجزت في ميناء صور، والثانية اعتقال السيد فيصل لحسنة من أهالي صور حاولوا خرق قوانين الحجر الصحي وطالبوا بالحماية الفرنسية^(٣). وعندما لم تشعر تهديدات أوتافى لإطلاق سراح المعتقلين وصلت سفينة فرنسية أخرى إلى ميناء مسقط فإذا بها تجرد البوارج الإنجليزية قد سبقتها إلى هناك وكان الموقف حرجا يهدد باضطدام مسلح بين الطرفين، ولكن لما كان هذا الوقت يوافق وإجراء المفاوضات الخاصة بالاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا عام (١٩٠٤) فقد آثرت الدولتان حل

(١) Whigham, op. cit., pp. 20 - 21.

(٢) Ibid., p. 23.

(٣) سيتون وليامز، بريطانيا والدول العربية (مترجم) ص ٢١٠ - ٢١٢.

المشكلة بالطرق السلمية وعندئذ انتقل مركز الثقل في المفاوضات إلى لندن حيث تقرر بهدوء رفع الأمر إلى هيئة التحكيم الدولية بلاهاي، وفي انتظار صدور قرار التحكيم أفرج سلطان مسقط عن المعتقلين في أوائل عام ١٩٠٤ وجاء قرار المحكمة الدولية في يونيو عام ١٩٠٥ يدين القناصل الفرنسيين لتصرفاتهم غير المشروعة^(١)، ويؤكد أن وضع مسقط هو وضع سلطنة مستقلة، وذلك في القرار الخاص الذي أصدرته عن هذه المشكلة والمعروف باسم Muscat Dhow Case^(٢). وقد صدر هذا القرار بمقتضى مرسوم بروكسل الدولي الصادر في عام ١٨٩٠^(٣). وحسب قرار محكمة العدل وضعت حدود للسلطنة من رأس الصقر في الجنوب إلى خور كلبا في الشمال، كما اعترف بملكية السلطان لشبه جزيرة موساندم، أما بقية المناطق الساحلية إلى خورديبا، فقد اعتبرت خاضعة لشيخ الشارقة^(٤). والجدير بالذكر أن تحديد حدود السلطنة قد اقتصر على الساحل دون الداخل إذ لم يكن نفوذ السلطان على الداخل في ذلك الوقت أكثر من تخطي حدود عاصمته بقليل^(٥). وقد يكون من المناسب أن نعرض لأهم ما نص عليه هذا الحكم بشأن رفع الأعلام الفرنسية على السفن المسقطية :

(أولاً) : يستمر أصحاب السفن الذين يحملون الأعلام الفرنسية في رفعها طالما أنهم قد تمتعوا بتلك الحماية قبل ٢ يناير سنة ١٨٩٢ أي قبل تعديل مرسوم بروكسل. أما الذين ثبت أنهم يحملون الأعلام الفرنسية بعد ذلك التاريخ فيسقط عنهم هذا الحق ويتبعون القضاء الإقليمي لسلطان مسقط، ولكن يستثنى من ذلك أولئك الذين ثبت أنهم كانوا يعاملون معاملة المحميين من جانب فرنسا قبل عام ١٨٦٣.

(١) Berreby, op. cit., p. 184.

(٢) Liebsney, International Relations of Arabia p. 163.

(٣) انظر حكم محكمة العدل الدولية بلاهاي في يونيو سنة ١٩٠٥ بشأن سلطة السلطان القنصلية في المياه الإقليمية لمسقط.

Revue de Droit Internationale, tome 131, 1906 p. 145

Revue de Droit Internationale, tome 131, 1906 p. 145.

Memorandum Respecting British Interests in the P. G. part II p. 7.



(ثانياً) : لا ينبغي التعرض لأية سفينة من السفن العمانية التي تقوم برفع العلم الفرنسي حتى في المياه الإقليمية للسلطنة، وذلك طبقاً لمعاهدة نوفمبر سنة ١٨٤٤ التي تميز للحكومة الفرنسية ذلك الحق.

(ثالثاً) : لا يجوز أن ينتقل حق رفع الأعلام الفرنسية من سفينة إلى أخرى أو حتى لشخص آخر من عائلة صاحب العلم.

(رابعاً) : للسلطان الحق في ممارسة القضاء على مياهه الإقليمية حتى لو كان رعاياه يحملون الأوراق الفرنسية^(١).

وبالنظر إلى هذه القرارات يتضح أن قرار التحكيم لم يكن في صالح فرنسا وعلى الأخص القرار الذي يقضى بأن الترخيص برفع الأعلام الفرنسية لا ينتقل بالتوارث، ولذلك فإن هذا المظهر من مظاهر النفوذ الفرنسي كان مقدراً له أن يختفى بعد سنوات قليلة. وبناء على هذا التحكيم اتفقت الحكومتان البريطانية والفرنسية على أن يقوم اتصالهما في مسقط بوضع قائمة بالسفن التي ترفع العلم الفرنسي. وفي عام ١٩٠٨ تم وضع القائمة وقد اشتملت على ثلاثة وعشرين سفينة فقط. وفي عام ١٩١٧ لم تكن سوى اثنتي عشر سفينة عمانية تحمل العلم الفرنسي، وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى اختفاء آخر مظهر من مظاهر النفوذ الفرنسي في سلطنة مسقط^(٢).

وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة البريطانية حاولت في أثناء المفاوضات التمهيدية للاتفاق الودي أن تحصل من الحكومة الفرنسية على التخلي لها عن كل امتياز في مسقط، ففي فبراير سنة ١٩٠٤ أبلغت وزارة الخارجية البريطانية حكومة الهند أنه في معرض الثبوت العامة للأمور السياسية التي هي الآن قيد المفاوضات مع فرنسا ستبذل محاولة للحصول على اعتراف فرنسا بالحماية البريطانية على مسقط، ولكنها في الوقت نفسه استعلمت عما إذا كان هناك أي امتياز أقل من ذلك

Encyclopaedia of Islam See Article of Oman by Grohmann, see also Frazer, op. cit., (1) p. 87. Wilson op. cit., p. 243.

Encyclopaedia of Islam, See Article of Oman by A. Grohmann. (2)



تستطيع. أن تسعى للحصول عليه إذا تعذر التوصل إلى الاعتراف بالحماية، وقد أجاب كيرزون على ذلك أنه لا يوجد حل مرضي لقضية مسقط سوى الاعتراف بها محمية بريطانية، أو بالأحرى إلغاء تصريح مارس سنة ١٨٦٢^(١). والجدير بالذكر أن ذلك التصريح قامت بإصداره حكومة لندن دون الرجوع إلى حكومة الهند. ويؤكد أيتشيسون أن حكومة الهند لم تعلم بذلك التصريح إلا بعد صدوره بعشر سنوات. غير أن المفاوضات الانجليزية الفرنسية لم تسفر عن نجاح، إذ إن فرنسا كانت غير مستعدة للتخلي عن أية حقوق لها بموجب ذلك التصريح، وعلى أي حال فقد ساعد الوفاق الودي على تخفيف حدة التنافس بين الدولتين في مسقط. ومع أن ذلك الوفاق لم يكن ودياً بالفعل في هذه المنطقة بالذات فإنه ساعد بمرور الزمن على تخفيف حدة المنافسة بين الإنجليز والفرنسيين، وبخاصة عندما أدرك الفريقان عظم الخطر الذي يهدد مصالحهما بسبب نمو الإمبراطورية الألمانية المتزايد وانتهاجها سياسة التوسع نحو الشرق.

والجدير بالذكر أنه في الوقت الذي كانت فيه الأزمة مشتعلة بين الدولتين حاولت إنجلترا أن تمد نفوذها إلى المناطق الداخلية من عمان، ولكن ما سعت إليه لم يكن نصيبه التوفيق. وكان الهدف من الرحلة التي قام بها برسي كوكس إلى المقاطعات الداخلية لعمان لتحقيق أمرين :

(الأول) التحقق من مدى سلطة السلطان على القبائل الداخلية.

(الثاني) الحصول على تنازل من السلطان عن إحدى مناجم الفحم في منطقة الرفصة على مقربة من صور، وكانت الحكومة البريطانية قد حصلت على تعهد من السلطان في مايو سنة ١٩٠٢ أن يترك لها استغلال المصادر الطبيعية في أراضيها^(٢). وقد أوفدت حكومة الهند أحد الجيولوجيين لكي يرافق كوكس في هذه الرحلة ولكن تأخر وصوله إلى مسقط أدى إلى أن سيبقهما أوتافى إلى القبائل الداخلية،

(١) التحكيم النسوية النزاع الإنليبي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٢٨٤ انظر أيضا :

Thomas, The Al Bu Said Dynasty p. 22.

Liebsney, International Relations of Arabia p. 164. (7)



وأخذ يعمل على تحريض هذه القبائل ضد الإنجليز . وفي أثناء الرحلة علم كوكس أن الرسل تأتي من صور إلى جميع رؤساء الداخل تبليغهم أن السلطان فيصل يبيع صور للإنجليز ، وأن الناس هناك في حالة ثورة وهياج . وفي منطقة قلبيات حتى بهما السلطان فيصل ، وبالرغم من الرشاوى العديدة التي قدمت للرؤساء فقد استمروا يعملون على خلق الصعاب ، حتى أن الدكتور فون كرافت الجيولوجي قد أطلقت عليه النار من إحدى القبائل وقتل^(١) .

قام كوكس برحلتين : الأولى من أبوظبي إلى البويعي ومنها إلى الجبل الأخضر ثم إلى مسقط عن طريق وادي سمائل . والرحلة الثانية من رأس الخيمة إلى البويعي ومنها إلى الساحل حتى شيناص ثم إلى صحار عن طريق الساحل^(٢) . ويذكر كوكس أنه لقي الكثير من الاعتداءات من القبائل في عبرى ، وأن الأهالي كانوا يطلقون عليه (النصراني)^(٣) . وفي تقرير كوكس عن رحلاته هذه أظهر عدم ارتياحه لأحوال صور ، واقترح على حكومة الهند أن تعد السلطان بيارجة حربية يستطيع بها توطيد نفوذه في ذلك الميناء ، ويذكر كوكس أنه استطاع أن يؤثر في القبائل المعادية من الهناوية والمشارفة عن طريق الرشوة حتى أظهروا ندمهم البالغ على انصياعهم للدعابات المعادية للإنجليز وعبروا عن ارتياحهم لقيام كوكس بزيارة المنجم . ولما كان فون كرافت قد قتل في خلال الرحلة فقد قام كوكس بتلك الزيارة مع المستر أولدهام أحد الجيولوجيين في مساحة الهند . وكتب أولدهام تقريراً عن عدم جدوى استغلال ذلك المنجم^(٤) .

وقد يكون من المناسب أن نعرض لما سجله السالمي عن أخبار رحلة كوكس وهو يخالف في وقائعه ما ذكره كوكس من نجاحه في التأثير على القبائل بقول السالمي : « في أوائل عام ١٣١٩ خرج من مسقط بالنور الإنجليز ويقال له القنصل

Graves, op. cit., pp. 73 - 74. (١)

Cox, Some Excursions in Oman pp. 193 - 194, 210 - 212 Geog. Journal Vol. LXII (٢)
No. 3 Sept. 1925.

Idem. (٣)

Graves, op. cit., p. 75 ff. (٤)



وكان قد استأذن من السلطان في ذلك وكان قد هم أن يدخل الشرقية وانتدب لمنعه شيخنا الأمير ورؤساء القبائل وساروا جميعا حتى نزلوا بالفيلج من بلدان المشارقة ثم ركبوا من هناك قاصدين الفرصة لمنع البالوز وأعوانه فإذا هم قد دخلوا الفرصة... فوجهت إليهم المدافع وهموا بقتلهم إن لم يرجعوا على أعقابهم. ولما بنس البالوز من دخول الشرقية طلب أن يرى معدن الصخام ويسمى الفحم وهو جبل فيه حجر يحمل ليقود النار في المراكب ولم يرض بعض الناس وأصيب حصان البالوز بفتله ووقع البالوز على بطنه في الأرض، ثم ساروا حتى وصلوا إلى جبل الصخام وأروه إياه على عجل وأزعجوه بالرجوع فلم يتمكن من رؤيته، وأرسل البالوز إلى أمير الشرقية أن يأتيه أو يأذن له في أن يأتي إليه فقال الأمير لا أراه ولا يراني^(١). ومع ذلك فقد دلت السنوات التالية على تقدم النفوذ الإنجليزي في مسقط بشكل ملحوظ وظهر ذلك على أثر رحيل أوتافى من مسقط في عام ١٩٠٢، وفي ذلك العام أرسل السيد فيصل ابنه تيمور إلى الهند ومعه هدايا لإرسالها إلى الملك إدوار السابع منها مذهبين للملك^(٢). وفي العام التالي ١٩٠٣ قام اللورد كيرزون نائب الملك في الهند برحله المشهورة إلى الخليج وزار ميناء مسقط، ودبر كيرزون الأمر لكي تترك الرحلة وما يصاحبها من احتفال أثرا كافيا في نفوس الناس. وقد صاحب معه ستة من القطع الحربية، وسجل لنا الرحالة الذين زاروا مسقط في ذلك الحين جميع مظاهر الاحتفالات التي قامت في مسقط حتى بات الناس يقارنون بين عظمة الإنجليز وبؤس الفرنسيين^(٣). وقد استقبل كيرزون في مسقط استقبالا حافلا حيث كان الناس غير الراغبين عن الإنجليز راضين بحرارة عن الولايم والالاعاب النارية كما يقول جريفر. ونظرا للحفاوة الودية التي أظهرها فيصل لنائب الملك أقر كيرزون دفع الراتب السنوي للسلطان^(٤) مشيرا إلى الصلات الوثيقة التي تربط بين بريطانيا وأسرة البوسعيد التي أنهت حكاما ناجحين منذ أيام السيد سعيد سواء في مسقط أو زنجبار^(٥).

(١) التالي، نغمة الاعيان بسيرة آل عمان ج ٢ من ص ٢٩٩ - ٣٠١

Graves, op. cit., p. 85. (٢)

Journanin, op. cit., pp. 68 - 69. (٣)

Graves, op. cit., p. 92. (٤)

Hardinge, A Diplomatist in the East Vol. II p. 306. (٥)



وكتب كيرزون إلى جون برودريك وزير الهند بعد زيارته لمسقط مسجلا انطباعاته عن السلطان فيقول : «لقد كان سلوكك عظمة السلطان في جميع المناسبات منظوبا على البساطة والوقار، وكان يتصرف تصرفا التابع المخلص للحكومة البريطانية أكثر منه حاكما مستقلا ولم يلتزم أية ارتباطات أخرى، وكانت الحالة وما أحاط بها في نظره برهانا كافيا لتعزيز اعتماده على صداقتنا وبث روح الاستجابة لرغباتنا الأمر الذي يعكس الفضل العظيم للماجور كوكس الوكيل السياسي الذي عيسته في مسقط ١٨٩٩ والذي جعل الحاكم في أقل من أربع سنوات يتحول من شعوره بالشك إن لم يكن بالعداء المباشر إزاء بريطانيا إلى الإحساس بالثقة والتقدير، وإن التناقض ما بين ذلك الوضع الفعلي لحاكم يكاد يعتمد هو وشعبه وتجارته علينا، وبين الوضع النظري الذي تتمتع بموجبه فرنسا الممثلة بقنصل والتي لا رعايا ولا تجارة لها قد سار بمعاهدة متساوية مع بريطانيا، هذا التناقض يؤكد الرغبة في أن تنتهي بأدنى تأخير ممكن هذه الحالة الشاذة التي يجب أن يقال عنها إنها تثير السخرية»^(١).

والواقع أن الغرض الأول من رحلة كيرزون كما صرح بنفسه هو أن يوضح في أذهان الدول الأوروبية أن الحكومة البريطانية لن تتردد في استخدام القوة، وأنها ليست على استعداد لكي تتخلى عن جهودها الطويلة التي بذلتها في الخليج وأن تتركه بالتالي في أيدي طائفة من تجار الأسلحة أو الرقيق للمتاجرة أو للإثراء غير المشروع، ويتضح من ذلك أن رحلة كيرزون قد حدثت على أثر تصريح اللورد لانزدون في مايو عام ١٩٠٣. وعقب زيارة كيرزون رقي كوكس إلى منصب المقيم البريطاني في الخليج وقد جعله ذلك المركز على اتصال أوثق ليس بشئون مسقط فحسب وإنما بجميع إمارات الخليج الأخرى^(٢).

تجارة السلاح في مسقط :

على أن المشكلة الأخيرة التي واجهت العلاقات الفرنسية الإنجليزية في مسقط كانت تتعلق بتجارة الأسلحة وكانت هذه التجارة منحصرة في أيدي الفرنسيين

(١) التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبو ظبي وبين المملكة العربية السعودية ج ١ ص ٢٢٨ -

٢٨٣

Graves, op. cit., p. 92. (٢)

عموما وكانت مسقط مركزا لهذه التجارة، ويرجع ذلك إلى أن بريطانيا لم تستطع أن تنفرد بالنفوذ في مسقط مثلما فعلت في بقية إمارات الخليج الأخرى فإن مركز مسقط من الوجهة الدولية على الأقل كان محددًا باتفاقيات ومعاهدات تجارية عقدها السلاطين مع دول أخرى ومنها المعاهدة التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٨٢٣ والمعاهدة الموقعة مع فرنسا عام ١٨٤٤، هذا بالإضافة إلى إعلان تجاري كان قد أصدره السلطان تركي بن سعيد لصالح هولندا في عام ١٨٧٧. والملاحظ في هذه المعاهدات والاتفاقيات التجارية أنها كانت لا تضع عراقيل بشأن استيراد أو تصدير البضائع المختلفة، هذا بالإضافة إلى أن مركز السلطنة الدولي كان محددًا بمقتضى التصريح الإنجليزي الفرنسي المشترك الصادر في مارس عام ١٨٦٢ والذي كان يتيح لفرنسا مركزًا مساويًا لمركز بريطانيا في مسقط، ولذلك كان هذا التصريح هدف السياسة البريطانية للتخلص منه^(١) والواقع أن تجارة السلاح قد سببت الكثير من المتاعب للحكومة البريطانية في السنوات الخمس التي سبقت الحرب العالمية الأولى، وكانت هذه الأسلحة تستورد من أوروبا حيث تصدر إلى ساحل بلوچستان وفارس، وكانت تتجه إلى أفغانستان ومقاطعات وسط آسيا مما يخلق الاضطرابات على الحدود الشمالية الغربية للهند^(٢). وقد بدأت تجارة السلاح منذ عام ١٨٤٤ ولكن لم تنبيه الحكومة البريطانية إلى خطورة هذه التجارة إلا في أثناء الحرب الأفغانية الثالثة حين أدركت أن وجود هذه الأسلحة مما يشجع على الثورة في حدود الهند الغربية^(٣). وفي عام ١٨٨٠ اتخذت حكومة الهند عدة خطوات تمهيدية لإيقاف مرور الأسلحة في حدودها، وفي عام ١٨٨١ صدر مرسوم يقضى بتحريم استيراد الأسلحة إلى فارس وقد تأكد ذلك المرسوم بقانون صدر في عام ١٩٠٠. وفي عام ١٨٩٧ أعطت السلطات الفارسية السلطة للسفن البريطانية بمصادرة الأسلحة في الموانئ الفارسية^(٤). وعلى الرغم من أن مؤتمر بروكسل الدولي عام ١٨٩٠ قد وجد ضربة

Arms Traffic at Muskat (Ind. Off. Pol. & Secret Library B. 182). (١)

Harrison, The Arab at Home p. 96 See also Ware - Field, The Gates of Asia p. 8. (٢)

(٣) يشون : بواعث الحرب العالمية في الشرق الأدنى ص ٢٧

Arms Traffic at Muskat (Ind. Off. Pol. & Secret Library B. 182). (٤)



قاضية لتجارة السلاح في إفريقيا إلا أن منطقة الخليج لم تكن ضمن نطاق ذلك المرسوم. وكان تهريب الأسلحة يتزايد تزايداً ملحوظاً حتى عام ١٨٩٢ فقد بلغ عدد البنادق المصدرة إلى مسقط في ذلك العام ١١,٥٠٠ بندقية ومن هناك كانت توزع على بقية أنحاء الخليج وقد تضاعف ذلك الرقم عدة مرات في السنوات التي تلت ذلك وقد سببت هذه الأسلحة الكثير من القلق للسلطات الإنجليزية والفارسية إذ كانت فارس تخشى من أن تستخدمها القبائل الفارسية لئلا تخرج عن سيطرة الحكومة المركزية^(١). وربما كان ذلك مما دفعها لكي تصدر بالاتفاق مع الحكومة البريطانية عدة مراسيم مانعة لتلك التجارة، كما صادرت مخازن الأسلحة في بوشهر^(٢). وفي عام ١٩٠٠ أعلنت الحكومة البريطانية أن تصدير الأسلحة إلى الخليج عبر الموانئ الهندية عمل غير شرعي وتبع ذلك صدور مرسوم برلماني يقضي بعدم شرعية تصدير الأسلحة إلى المناطق التي يمكن أن تستخدم فيها ضد القوات البريطانية. وحول ذلك الوقت عملت الحكومة البريطانية على عقد معاهدات لحريم تجارة السلاح بينها وبين إمارات الخليج، ففي عام ١٨٩٨ عقدت اتفاقاً بينها وبين البحرين ومع الكويت في عام ١٩٠٠ ومع شبوح الساحل المهادن عام ١٩٠٢. وفي عام ١٨٩٨ وافق سلطان مسقط على أن يمنع تصدير الأسلحة من مسقط إلى الهند أو فارس، وذكر أن استيراد الأسلحة بعد عمل غير شرعي وإن كان يلاحظ أن استيراد الأسلحة إلى مسقط أو إعادة تصديرها باستثناء البلاد المذكورة لم تكن محرمة وترتب على ذلك أن أصبحت مسقط مركزاً لتجارة الأسلحة. والكميات الكبيرة كانت تهرب عن طريق القوافل إلى ساحل مكران ثم إلى أفغانستان وكانت المصانع البلجيكية والألمانية والفرنسية وحتى الإنجليزية هي التي تقوم بتصدير هذه الأسلحة إلى مسقط^(٣). وعلى الرغم من نجاح الحكومتين البريطانية والفارسية في إعاقة جميع موانئ الخليج من ممارسة تلك التجارة فقد استمرت تجارة الأسلحة تقوم بنجاح في مسقط رغمًا عن عمليات الحصار البحري المتكررة. وفي ديسمبر ١٩٠٩ عقد مؤتمر دولي في بروكسل وكان أهم ما يهدف إليه قمع تجارة الأسلحة

Coke, op. cit., p. 136. (١)

Encyclopedia Britannica, Article Persian Gulf. (٢)

Arms Traffic at Muskat (Ind. Off. Pol. & Secret Library B. 182). (٣)



في مسقط والخليج وحدود الهند الغربية وشبه الجزيرة العربية، ولكن لم ينجح ذلك المؤتمر بسبب معارضة الحكومة الفرنسية ورفضها الاشتراك فيه، والواقع أن الشركات الفرنسية التي كانت تشتغل في تلك التجارة كانت تضغط على الحكومة الفرنسية ضغطاً شديداً لكي تستمر في ممارسة نشاطها^(١). وتسجل الوثائق الفرنسية الاحتجاجات المتوالية من شركة الأسلحة والصيد في باريس إلى وزير الخارجية الفرنسية حتى يتدخل لحماية حرية التجارة^(٢). وكانت معظم الأسلحة تصدر من ميناء جيپوتى على البحر الأحمر الخاضع للفرنسيين. ونتيجة لازدياد حركة مرور الأسلحة ذهب كوكس المقيم البريطاني في الخليج إلى مسقط في يونيو عام ١٩١٢ وطلب من السلطان إصدار قانون لإنشاء مستودع للأسلحة Warehouse حيث يجرى في ذلك المستودع تسجيل وترخيص جميع الأسلحة ولا يسمح بإعادة تصديرها إلا بإذن من السلطات المختصة، وألح كوكس على السيد فيصل في تلك المناسبة - كما تؤكد الوثائق الفرنسية - أن يقوم بإلغاء معاهدة عام ١٨٤٤ مع فرنسا^(٣)، وفعلاً تأسس ذلك المستودع في سبتمبر عام ١٩١٢ وقد أقاد وجوده فائدة كبيرة إذ انكسرت حركة تجارة الأسلحة إلى نسبة كبيرة، بيد أن ذلك الإجراء كان مثار احتجاج الحكومة الفرنسية، وفي ١٨ سبتمبر عام ١٩١٢ قام السير فرنيس بارتى Bertie السفير البريطاني في باريس بمناقشة ذلك الموضوع مع السيد بوانكاريه وزير الخارجية الفرنسية، وسارت هذه المباحثات بنجاح تام ويرجع ذلك إلى تمكن السياسة البريطانية من إقناع الحكومة الفرنسية بخطورة تجارة الأسلحة على مستعمراتها في كل من إفريقيا وآسيا. وفي ٢٤ يوليو عام ١٩١٢ بعث كامبون السفير الفرنسي في لندن إلى بوانكاريه وزير الخارجية الفرنسية يشير إلى موضوع محادثة جرت بينه وبين وزير الخارجية البريطانية ذكر فيها الأخير عن إمكانية دفع تعويض لفرنسا في نظير إلغاء تجارة السلاح، وقد أجاب كامبون على ذلك بأنه في حالة قبول الحكومة الفرنسية للتعويض فينبغي ألا يكون منخفضاً.

Graves, op. cit., pp. 141 - 142. (١)

D. D. F. Affaires de Mascate, Commerce des Armes 1912 - 1914 Doc. No. 6 Yee à (٢)
Poincaré 29/5/1912.

Poincaré à Camhon 29/5/1912 (D. D. F. Doc. No. 5). (٣)

والمعروف أن المفاوضات دارت بعد ذلك في باريس بين الميسو بوانكاريه وزير الخارجية الفرنسية والسير فرنسيس بارتى وقد أصر الأخير على ضرورة إخضاع هذه المشكلة للتحكيم، وفي فترة الانتظار هذه يجب تجميع الأسلحة في المستودع المقام في مسقط. على أن بوانكاريه عارض فكرة التحكيم وذكر أنه من غير المقبول اللجوء إلى ذلك الحل لأن المسألة في الواقع تتعلق بمعاهدة معقودة بين الحكومة الفرنسية وسلطان مسقط ولم تكن الحكومة البريطانية طرفاً فيها. أما السير إدوارد جري وزير الخارجية البريطانية فقد عبر عن وجهة نظره بأنه يجب أولاً التحقق عما إذا كانت الاحتجاجات الفرنسية ضد الإجراءات التي يتخذها السلطان والخاصة بمصادرة السفن المشتغلة بنهريب السلاح نقضاً لتصريح مارس عام ١٨٦٢ الذي يكفل للسلطان حرية إدارة شئونه الداخلية^(١). وفي ٢٢ أكتوبر عام ١٩١٢ استقر رأي الحكومة الفرنسية على قبول مبدأ التحكيم وطلب الميسو بوانكاريه من السفير البريطاني في باريس تحديد النقاط التي سيجري عليها التحكيم، وفي ٢٩ أكتوبر أرسل بوانكاريه إلى كامبون يطلب منه إبلاغ الحكومة البريطانية بأنه انتظارا لما يسفر عنه التحكيم ينبغي رد جميع الأسلحة التي تم الاستيلاء عليها بحيث يكون ذلك شرطاً أساسياً للاستمرار في إجراءات التحكيم المشار إليها، على أن الحكومة البريطانية رفضت بطبيعة الحال تنفيذ هذا الشرط^(٢). وقد فصل كامبون وجهة نظر الحكومة البريطانية في مذكرة بعث بها إلى بوانكاريه ومؤداها أن الحكومة البريطانية تميز بين أمرين المصادرة والحجز، وأنه حتى الآن لم يتخذ أي إجراء مصادرة وإنما كل الإجراءات التي اتخذت كانت من قبيل الحجز، وفي رد بوانكاريه على ذلك عبر عن استيائه من موقف الحكومة البريطانية الخاص بهذا التفسير وأكد أن ما قامت به بريطانيا بعد استيلاء وبالتالي نقضاً لمعاهدة عام ١٨٤٤ وضد النظام المتبع في البلاد الخاضعة لنظام الامتيازات الأجنبية^(٣). وكان من نتائج الدراسة القانونية الخاصة بهذا الموضوع أن رأى التمييز بين الأسلحة التي صودرت قبل صدور المرسوم الخاص بإنشاء مستودع الأسلحة في سبتمبر عام ١٩١٢ وبين الأسلحة التي

Cambon à Poincaré Doc. No. 26, 22/9/1912 (D. D. F.). (١)

Cambon à Poincaré Doc. No. 1, 11/1912 (D. D. F.). (٢)

Poincaré à Cambon Doc. No. 2, 26/11/1912. (٣)



استولى عليها بعد ذلك وأنه يجب الإفراج عن تلك التي صودرت قبل صدور المرسوم وردها إلى أصحابها، على أنه إظهارا لروح التفاهم يمكن رد هذه الأسلحة إلى القنصل الفرنسي في مسقط حيث يتولى منح التراخيص ببيعها مراعىا في نفس الوقت المصلحة البريطانية ويمكن عمليا إيقاف التجارة بهذه الطريقة. أما عن الأسلحة التي وصلت إلى مسقط بعد صدور المرسوم فإنها توضع تحت الحراسة وتترك تحت حماية القنصل الفرنسي على ألا يتصرف فيها^(١)، وفي ٢٠ ديسمبر اقترح السير أدوارد جرى الحلول الآتية بقصد تسوية ذلك الموضوع بصورة ودية :

أولا - تقبل الحكومة البريطانية أن تنازل عن حقوقها في المساواة التامة بالنسبة لمعاملة البضائع الإنجليزية والفرنسية التي تمر في موانئ الجزائر ومراكش طبقا للمادة الرابعة من الاتفاق الودي لسنة ١٩٠٤.

ثانيا - تعترف الحكومة الفرنسية من ناحيتها بشرعية مرسوم السلطان وتتعهد بالامتناع عن وضع العراقيل في سبيل تنفيذه.

ثالثا - تتعهد الحكومة الفرنسية ألا تنشر لمدة خمسة عشر عاما تسوية ١٨٩٧ الخاصة بمستوردات بريطانيا من القطن في تونس والتي تنص على أن الحد الأقصى للضريبة الجمركية على هذه المستوردات لا يتجاوز ٥٪^(٢).

على أن الحكومة الفرنسية عارضت هذه المقترحات وذكرت أنها تجرأ إلى التنازل عن حق مقرر لها مقابل الحصول على امتيازين كما يبدو، ولكنه في الحقيقة امتياز واحد، وأن الفائدة الأخيرة ستعود في النهاية إلى بريطانيا، إذ إن التنازل عن المساواة التامة في موانئ الجزائر ومراكش لا بد أن ينطبق أيضا على الموانئ في مصر، وعلاوة على ذلك فإن الحكومة الفرنسية ستفقد تجارة رابحة في مسقط، ولذلك فإنها تقترح العودة إلى فكرة التحكيم، ولا بد في هذه الحالة من إعطاء تعويض مناسب^(٣).

Poincaré à Cambon Doc. No. 33,6/12/1912 (D. D. F). (١)

Cambon à Poincaré Doc. No. 34, 20/12/1912 (D. D. F). (٢)

Cambon à 18/2/1913 Doc. No. 36 (D. D. F). (٣)

والواقع أنه لم يتقرر حل تلك المشكلة بصفة نهائية، وإن كان من المعروف أن قيام الحرب العالمية الأولى قد أعطى للحكومة البريطانية الفرصة لتقوية نفوذها في منطقة الخليج العربي، وأن تتخلص من جميع منافسيها بطريقة فعالة.

الأوضاع الداخلية في سلطنة مسقط :

ليس من شك في أن السلطان فيصل وجد في قيام الحكومة البريطانية بالقضاء على تجارة الأسلحة في بلاده فائدة جلية، إذ أصبح رعاياه الثائرون عليه عاجزين كل العجز عن التزود بالأسلحة لاستخدامها ضده، إلا أن عدم ارتياح القبائل لذلك الوضع قد وصل إلى ذروته. وتعود أسباب الثورة التي وقعت في عمان الداخلية في عام ١٩١٣ إلى زيادة النفوذ البريطاني في مسقط وإلى خضوع السلطان لمطالب بريطانيا فيما يتعلق بأمور التجارة بالسلاح والرقيق، وقبوله استغلال بريطانيا لموارد عمان، ففي عام ١٩٠٢ تعهد السلطان بأن يمنح امتياز البحث عن الإسفنج في مياهه الإقليمية لشركة بريطانية وبطبيعة الحال اعتبر أهالي عمان أن قيام هذه الشركة منافسا لهم، وأغلبتهم يعتمدون في معاشهم على البحر^(١). وبالإضافة إلى ذلك كان تشجيع السيد فيصل لبعض الجمعيات التبشيرية أثر كبير في استياء أهالي عمان. والجدير بالذكر أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت أولى الدول التي كان لها نشاط تبشيري واضح في مسقط. وكان المبشرون الأمريكيون يجدون في العناصر المختلطة في مسقط من البلوش والزوج مرئعا خصبا لنشر التعاليم المسيحية. وفي عام ١٨٩٣ وصل إلى مسقط الفس صمويل زويمر، وكان يعمل قبل ذلك في البحرين. ولكنه لم يحقق في تلك الإمارة نجاحا يذكر، فقد رفض شيخ البحرين أن يبيع له أرضا في بلاده لبناء كنيسة، على الرغم من تعهد زويمر ألا يضع فيها ناقوسا أو غيره من آثار المسيحية ولا يدعو فيها إلى دينه، ولكن زويمر تدرع بالإنجليز في بوشهر فالح الإنجليز على الشيخ عيسى بن علي فقبل تأسيس مستشفى ومدرسة لتعليم العبيد المحررين^(٢). على أنه لم يكدهم بمضي أكثر من ستين من وصول زويمر إلى مسقط حتى اشتعلت ثورة ١٨٩٥.

وكان لهذه الثورة أثر كبير في إعاقة ذلك المبشر عن نشاطه مما اضطره إلى الفرار

Britain Omani Dispute. Published by Arab Information Center, Newyark. (١)

(٢) مجلة المنار ج ١٦ (دعاة النصرانية في البحرين وبلاد العرب) ص ٣٨١ - ٣٨٦.

إلى القنصلية البريطانية للاحتواء بها، ولم يلبث أن عاد إلى بلاده متأثراً من سوء الطقس وكثرة الأوبئة وغضب الناس^(١). وما يذكر أيضاً أن الدكتور كانتين عضو البعثة الأمريكية الهولندية نجح في تأسيس إرسالية تبشيرية في مسقط^(٢). واعتد نشاط هذه الإرساليات فشمّل بالإضافة إلى مسقط الساحل المهادن بين رأس الخيمة وأبو ظبي بالإضافة إلى جزائر البحرين، وهي مناطق تقع خارج نطاق السيادة العثمانية وتخضع لسيطرة بريطانيا، وعلى ذلك فقد كان من الممكن ممارسة النشاط التبشيري بنجاح لولا استياء السكان، ونمساكهم الشديد بدينهم، ويقرر زويمر نفسه أن كثيراً من الأناجيل أحرقت عمداً في وضح النهار^(٣).

وقد حقق علماء الدين في عمان على السلطان فيصل اعتماده على الإنجليز فضلاً عن عدم نمساكهم بالتعاليم الأباضية الصحيحة ولذلك أخذوا يعملون مع رعماء القبائل الداخلية على إعادة بعث الإمامة. على أنه من الملاحظ أن الثورة التي نحن بصدددها لم تكن ثورة دينية صرفة تهدف إلى تطبيق التعاليم الأباضية كما أنها لم تكن مجرد انقلاب في أحد فروع الأسرة الحاكمة، كما حدث في إمامة عزان بن قيس، وإنما تكاد نلمح في هذه الثورة بوادر الحركة القومية في عمان التي أشعلها الشاعر العماني الشيخ ناصر بن سالم الرواحي بمقصوداته الوطنية الحماسية^(٤). ويبدو أن السيد فيصل حاول تهدئة الثورة بمحاولة تنصيب نفسه إماماً

(١) Sanger, The Arabian Peninsula pp. 190 - 191.

(٢) Graves, op. cit. pp. 65 - 66.

(٣) Zwemer, op. cit. pp. 376 - 382.

(٤) بعد الشيخ ناصر الرواحي من طليعة أدباء عمان المعاصرين، وكان يتعبّر بحماسة الإثارة وسلامة الذوق، وقد ذكر في إحدى قصائده في استنارة الوعي العماني ما يأتي :

وأصبح استقلالكم فرجة	بين كلاب النار يا أمد الشرى
أليس عسارا أن تعيش أمة	مثل اللقأ أو غرضاً لمن رمى
بلغنا الحزنى إلى أوكار	ويحكم النذل علينا ما يرى
أهن بنو الاحرار ما سكونكم	ولللك والدين عراب والحررا
هلمسوا شدوا شلة قاصدة	مربضة الشمس حمية الوحي
ثبوا إلى الموت كراماً واقتلوا	هزاعماً شمير سعار الصلا

انظر مجلة الكويت ج ١ - طوال سنة ١٣٤٨ - ج ٢ ص ٣٨، وكذلك الجزء السابع من المحلّك الأول ربيع الأول سنة ١٣٤٧.

على المذهب الإباضي بالإضافة إلى مركزه كسلطان على مسقط، ومن الثابت أن فيصل بن تركي كان يلقب نفسه بإمام مسقط أملا في الظفر بتأييد القبائل الإباضية، كما كان يجمع عنده علماء الإباضية كالسالي والفارضي وغيرهم حتى يؤثر على عامة الناس، كما شجع أولئك العلماء على الكتابة في تاريخ الإباضية وأحكامها. على أن نقطة الخلاف بين فيصل وزعماء الإباضية يرجع إلى تمسك فيصل في أن يكون سلطانا وإماما معا، كما رفض الموافقة على مطالب الزعماء بشأن تحريم استيراد الخمر والدخان وتجول المبشرين في مسقط. وعلى أثر ذلك اجتمع الشيخ عبدالله السالي والشيخ عيسى بن صالح والشيخ عبدالله بن سعيد، وعقدوا مجلسا سريا في سمائل (قرب صحار) وقرروا أن يبعثوا الشيخ عبدالله بن حمير إلى جميع أنحاء عمان ليدعوا أهلها إلى النهوض ومحاربة السيد فيصل فجري الأمر على ما قرروه ومكنوا الصلح في قبائل عمان المختلفة وربطوا بعضها ببعض من غافرية وهناوية ليكونوا يدا واحدة على السلطنة، ثم سار الشيخ عبدالله بن حمير إلى الطنوف وهي بلدة تقع على سفح الجبل الأخضر على مقربة من نزوي وواجه شيخها حمير الإمامي الذي أمر فجمع علماء الإباضية وعرض عليهم الأمر فاستقر رأيهم على تعيين إمام ومبايعته فأموا عليهم سالم بن راشد الخروصي^(١)، صهر السالي وتلميذه وأحد أفراد قبيلة خرج منها أئمة كثيرون قبل ذلك بعدة قرون^(٢). وما يشرعى الانتباه أن الشعور ضد أسرة اليوسعيد قد أصبح قويا إلى درجة أن أي اهتمام لم يوجه لانتخاب أي فرد من أفراد هذا البيت كما حدث في حالة الإمام عزان بن قيس عام ١٨٦٨. ويرجع نجاح بعث الإمامة إلى عدة أسباب أهمها تحقيق الانساق بين القبائل الهناوية والغافرية. وكان يتزعم الهناوية عيسى بن صالح الحارثي والغافرية حمير بن ناصر النبهاني^(٣). وقد أشرنا فيما سبق إلى أن عدم اتحاد هاتين القبيلتين كان سببا في فشل جميع الثورات التي اندلعت قبل ذلك التاريخ^(٤).

(١) مجلة لغة العرب - مسقط مسقط، نقلا عن جريدة الشارح ١٦/١٣٣٦ من ص ٩٣٦ - ٩٤٣.

(٢) انتخب أول إمام من هذه القبيلة في القرن الثاني الهجري الموافق للقرن الثامن الميلادي.

(٣) شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي، ص ٨٢ وما بعدها انظر أيضا Ruete, Said Bin Sultan, Appendix B. (The Imamate of Oman p. 180).

Thomas, op. cit., p. 23. (٤)

وقد تمكن الثوار من دخول نزوى سرا ودعوا سكانها إلى المبايعة فبايعوا الإمام، ولما بلغ الخبر أمير نزوى وهو من أسرة البوسعيد قام يناهضهم ولكنهم أبلوا بلاءا حسنا فسلمت المدينة وقبض الإمام على زمام الأمور فيها ثم استولى على بيت السليط والريستاق^(١)، وزحف المهاجمون على بلاد الحزم، ولما رأى فيصل ذلك التقدّم أعد جيشا قوامه خمسة آلاف مقاتل ولكن لم يلبث أن انقاد الجيش للثوار، وفي نهاية الأمر رأى فيصل أن يستنجد بحلفائه الإنجليز. وكتب كوكس المقيم البريطاني في الخليج يوجه نظر حكومة الهند إلى ضرورة مساعدة السيد فيصل ضد الثائرين، ويذكر بتجاهل تأييده في الماضي وعن أثر ذلك في نشاط الفرستين، وفي نفس الوقت بعث الوكيل البريطاني في مسقط برسالة إلى الإمام الخروصي متهما إياه بتناوأة عظمة السلطان فيصل ومحذرا له بأن الحكومة البريطانية لن تسمح لأى أحد بمهاجمة مسقط ومطرح. وقد أجاب الخروصي على ذلك الخطاب طالبا من القنصل أن يكف عن التدخل في أمور المسلمين.

وفي ٧ يوليو عام ١٩١٣ بعثت حكومة الهند بخمسمائة جندي وعددا من السفن^(٢). واحتل الإنجليز بعض القلاع، كما قامت الحامية العسكرية في مسقط باحتلال بيت الفولاج وهو أشهر مضائق عمان (ويقع على بعد ثمانية أميال إلى الشمال من ميناء مطرح)^(٣). كما دفعت حكومة الهند للسيد فيصل ٦٤ ألف روبية مقدما قيمة الإعانة التي تدفعها له عن أربعة شهور وطلبت منه أن ينفقها في إعداد جيش يقاوم به الثائرين^(٤). ويبدو أن إسراع الحكومة البريطانية لمعاونة السلطان كان يرجع بالدرجة الأولى إلى ما أحدثته تلك الثورة من آثار معادية للمصالح الإنجليزية وعلى الأخص عودة نشاط حركة تهريب الأسلحة^(٥). ولكن على الرغم من تلك المساعدة ومن تقدم التفوذ الإنجليزي في المقاطعات الداخلية من عمان فقد استمر تقدم الثوار بنجاح بالغ، ففي أغسطس عام ١٩١٣ سقط وادي سمائل.

(١) مجلة لغة العرب - مسقط، مسقط، تشرين الثاني ١٩١٣ السنة الثالثة - ج ٤ ص ٢٢ - ٢٢٤

(٢) جريدة الإصلاح - (الثورة في مسقط) ٧ آب ١٩١٣

(٣) القطم، العدد ٧٤٦٩ في ٣ / ١٠ / ١٩١٣

(٤) القطم، العدد ٧٤٦١ في ٢١ / ٤ / ١٩١٤

(٥) Thomas, op. cit., p. 23.

وكان لذلك الوادي أهمية حرية بالغة فهو المتخذ الوحيد الموصل بين الساحل والداخل وأدى سقوط سمائل إلى زعزعة مركز السلطان، فبدون ذلك الوادي لا يعدو السلطان أكثر من شيخ على قرية صغيرة، كما يقول كوكس، كما أخذ الثوار يستولون على القلاع الهامة القريبة من مسقط مما اضطر قوات السلطنة إلى التراجع. وفي أكتوبر ١٩١٣ توفي السلطان فيصل وخلفه ابنه تيمور، وقد حاول تيمور وهو صديق قديم للشيخ عيسى بن صالح أن يصل معه إلى تسوية ودية ولكن لم يسفر ذلك عن أية نتيجة فعلية^(١). على أن نشوب الحرب العالمية الأولى كان له أثر واضح في تلك الثورة إذ أخذت الدعاية الألمانية تعمل في شرق إفريقيا وتزيد من حماس الثائرين. وفي العام التالي لنشوب الحرب عام ١٩١٥ تحرك الإمام الخروصي والشيخ عيسى بن صالح لطرد الحامية الهندية في مسقط بيد أنهما عجزا عن ذلك^(٢)، وظلت قوات الإمامة تحيط بمسقط من كل جانب وبات سقوط العاصمة قاب قوسين أو أدنى وعجزت الحكومة البريطانية بسبب اشتراكها في الحرب عن الاستمرار في المقاومة. وعندما زار اللورد هاردينج نائب الملك في الهند إمارات الخليج في فبراير عام ١٩١٥ نصح السلطان تيمور أن يسالم الثائرين وأن يعقد معهم صلحا يتنازل بموجبه عن المناطق التي تم للثوار احتلالها، وقد أعلن له بصراحة أن الإنجليز لن يتمكنوا من تقديم ما يحتاج إليه من حماية إلى أجل غير مسمى. وأوضح وينجات الوكيل السياسي في مسقط الأسباب التي دعت الحكومة البريطانية لتقرير هذه السياسة على النحو التالي :

أولا : أن قوات الإمام تقبض على مفتاح الموقف، وذلك لأنها تحتل وادي سمائل وحصنه.

ثانيا : أن دعوة الإمام إلى الجهاد ضد الإنجليز وأعوانهم دعوة مخيفة في تلك الظروف الدقيفة في ذلك الوقت على الأقل لأن الإنجليز كانوا يفاوضون حينئذ شريف مكة الحسين بن علي لإعلان الجهاد المقدس ضد العثمانيين، ولا بد أن تؤدي دعوة إمام عمان للجهاد الديني ضد الإنجليز إلى مصاعب بالغة ولا سيما في الهند وجزيرة العرب وشمال أفريقيا.

(١) شركة الزيت العربية الأمريكية، عمان والساحل الجنوبي للخليج الفارسي ص ص ٨٢ - ٨٣

(٢) المصدر السابق



ثالثا : لا يمكن حل المشكلة عن طريق استخدام الرشوة، وكان قد اقترحها عليهم سلطان مسقط لأن الحكومة البريطانية قد جربت ذلك في الماضي وفشلت. وأخيرا لن تستطيع السفن البريطانية مساعدة سلطان مسقط حينما يحتاج إليها بسبب انشغالها في الحرب. وهكذا استقر الأمر على عقد هدنة مؤقتة بين السلطان والناشرين. ومن المعروف أن الوضع بين السلطنة والإمامة لم يتقرر إلا في أعقاب الحرب العالمية الأولى حينما عقدت معاهدة السيب في عام ١٩٢٠ وبها اعترفت بريطانيا وسلطان مسقط باستقلال الإمامة عن السلطنة استقلالاً من شأنه أن يكفل للإمامة تصريف شئونها وفقاً لنظمها الخاصة. على أن اعتراف الحكومة البريطانية بالإمامة لم يثبت طويلاً إذ عادت فتقضت ما سبق أن اعترفت به وأخذت تخرص سلطنة مسقط المواليين لها على بسط نفوذهم على المقاطعات الداخلية التابعة للإمامة مما أدى إلى عودة النزاع من جديد بين الإمامة من ناحية وبين السلطنة والإنجليز من ناحية أخرى بطريقة أكثر عنفاً.

الفصل
الحادي عشر

التنافس الإنجليزي الروسي في

فارس والخليج العربي

وتسوية ١٩٠٧

التغلغل الروسى فى فارس - المشروعات الروسية فى الخليج
العربى - مقاومة بريطانيا للنفوذ الروسى فى فارس والخليج -
توطيد بريطانيا علاقتها بإمارة المحمرة - البعثات التجارية البريطانية
إلى فارس - تصريح لانزدون فى مايو ١٩٠٣ - الاتفاق الودى بين
إنجلترا وفرنسا ١٩٠٤ - هزيمة روسيا فى الحرب مع اليابان عام
١٩٠٥ - اتجاه روسيا إلى سياسة المهادنة - محادثات أوسفلسكى
ونيكلسون - تعثر سير المباحثات - استبعاد الخليج من نصوص
الاتفاقية البريطانية الروسية - تحليل ونقد الاتفاقية.

على الرغم من نجاح بريطانيا فى تدعيم سيطرتها على السواحل الجنوبية
الغربية من الخليج، فقد كان أمامها كل من السواحل الشرقية والسواحل الشمالية
لكى تجعل منه بحيرة إنجليزية على حد تعبيرها. وقد أشرفنا فيما سبق إلى أنها
اضطدمت فى السواحل الشمالية بالدولة العثمانية ومن ورائها ألمانيا، كما وجدت
فى الساحل الشرقى فارس ومن ورائها روسيا، وإن لم يكن أثر فارس فى معارضة
النفوذ البريطانى ظاهرا فى هذه الفترة بالذات نظرا للظروف السيئة التى كانت تمر
بها، ولذلك كان الاحتكاك يكاد يكون مباشرا بين كل من روسيا وبريطانيا^(١)،
والمعروف أن روسيا كانت تبذل محاولات عديدة لإيجاد منفذ لها على الخليج،
وقد انتهزت فرصة حروبها مع الدولة العثمانية عام ١٨٧٧ لتحقيق ذلك الهدف
ولكن الحكومة البريطانية فوتت عليها هذه الفرصة. وينضح لنا ذلك من تحذير
بعث به اللورد دى إلى اللورد شيفلوف Shuvolov السفير الروسى فى لندن بالآ
تتهيز روسيا فرصة حربها مع الدولة العثمانية للقيام بأى عمل عدائى إزاء قناة
السويس والخليج العربى^(٢). على أن روسيا استمرت تعمل على تنفيذ خططها
والتعميد لها بمحاولات كثيرة بذلتها للتقدم إلى وسط فارس وجنوبها. وكان أمام

Curzon, Russia in Central Asia p. 377. (١)

Tyler, The European Powers and the Near East p. 87. (٢)

روسيا الخليج العربي الذي يمكن أن تصل إليه من شواطئ بحر قزوين، وبالتالي يمكن أن تتقدم نحو مضيق هرموز والمحيط الهندي وتهدد الممتلكات البريطانية في الشرق^(١). وكانت روسيا تعتمد في خلال ذلك الوقت أن تأتي إلى الخليج بسفن كبيرة وبمحمولات أكثر من طاقتها، الأمر الذي أثار قلق السلطات البريطانية في الخليج^(٢).

على أن روسيا كانت تدرك جيداً أن ازدياد النفوذ الإنجليزي في جنوب فارس لن يمكنها من تحقيق هدفها، وبالتالي يصبح كل من الخليج العربي والمحيط الهندي ممتلكات خاصة لبريطانيا ليس لها أية فائدة بالنسبة إليها^(٣)، وقد ظهر اتجاه روسيا الواضح في محاولتها إيجاد خط حديدي عبر فارس^(٤)، وكانت ترى أن نجاحها في الوصول إلى الخليج لن يتم إلا بأحد أمرين : إما بإعلان الحرب على فارس، أو تنازل الأخيرة عن بعض مقاطعاتها الجنوبية حتى سواحل الخليج. وبطبيعة الحال أن نجاح روسيا في تحقيق ذلك الهدف سيسهل لها الوصول إلى الهند^(٥). والواقع أن روسيا فضلت الطريق الثاني، فبذلت نشاطاً ملحوظاً للنفوذ في فارس حتى لقد بدا أن فارس تسير سيرا سريعاً لكي تصبح تابعة لروسيا^(٦). وتؤكد كثير من المصادر البريطانية أن التقدم الروسي كان خطيراً للدرجة التي أخذ يهدد بها مركز بريطانيا^(٧). على أننا نعتقد أن هناك مبالغاة كبيرة فصد بها في الواقع توجبه اهتمام الحكومة البريطانية لخطر النشاط الروسي في الخليج. وقد بحث قضايا الدفاع والهجوم على الخليج العربي في مختلف التقارير السياسية والعسكرية

Curzon, Russia in Central Asia p. 377. (١)

Wilson, Periplus of the Persian Gulf see Geog. Journal vol. LXIX No. 3 March, (١) 1927 p. 256.

(٢) عن مقال لجريدة التايمز في ٢٥/١١/١٩٠٤.

Charles, Le lutte d'influence au Golfe Persique p. II. (٣)

Curzon, Russia in Central Asia p. 377. (٤)

Mahan, The Problems of Asia pp. 25 - 26. (٥)

Lynch, The Persian Gulf pp. 226 - 230 See also Faris, The Decline of the British (٦) Prestige in the East p. 90 see Chap. III. The Rivalry between England and Russia for Prestige in the East.



والبحرية. ومن أهم الدين ناقشوا أهمية الخليج الأدميرال لو L.O.W في كتابه المعروف عن تاريخ البحرية الهندية، وكذلك الكاتب العسكري ماكريجوت في كتابه الدفاع عن الهند. أما في الولايات المتحدة الأمريكية فكانت كتابات الأدميرال ماهان ذات أهمية خاصة، وقد ذكر في كتاب أصدره في عام ١٩٠٣ باسم (مشكلات آسيا وتأثيرها على السياسة الدولية) أنه لا يجب التغلبل من أهمية الخطر الروسي على فارس والخليج. وقال: «إن مجرد سيادة روسيا على إيران وأفغانستان سيسهل لها السيطرة على الخليج، وإن خطر الروس ليس خطراً عسكرياً فحسب، وإنما يتمثل في استثمارها الاقتصادي لمنطقة الشرق الأوسط وتنفيذ مشروعاتها الخاصة بربط البحر المتوسط بالخليج عن طريق سكك حديدية، وأن روسيا ستوسع في بلاد العرب وستهدد الاحتلال البريطاني في مصر إذا ما استولت على الخليج» ووجه ماهان انتقاداً لاذعاً للسياسة البريطانية، فذكر أن قيام بريطانيا بإضعاف الإمبراطورية العثمانية والعمل على تفكيكها جعل تلك الإمبراطورية لا تقوى على الدفاع عن نفسها ضد أي خطر، وأنه ينبغي على بريطانيا أن تعالج مسألة فارس كدولة ذات سيادة وليست مجرد غنيمة تتنافس عليها مع روسيا، وأن وجود دول مستقلة قوية في أفغانستان وفارس والإمبراطورية العثمانية فخرم الدول الأوروبية حيادها أمر كفيل بإزالة ما يسود أذهان الساسة الإنجليز من مخاوف حول مستقبل نفوذهم في الخليج^(١). وأكد ماهان أن بريطانيا كانت تقدر أن المحافظة على نفوذها في الخليج أمر لازم للدفاع عن الهند، ومجرد وجود دولة أخرى سيفضي إلى اضطرابات بالغة في الهند نفسها، وسيؤدي إلى عدم ثقة سكان الخليج بقوة بريطانيا. وحذر ماهان الإنجليز بقوله: «إن التنازل عن شيء في خليج فارس سواء كان ذلك باتفاق رسمي أو بإهمال المصالح التجارية التي هي أساس السيطر السياسي والعسكري يعرض للخطر مركز إنجلترا البحري في الشرق الأقصى، ومركزها السياسي في الهند ومصالحها التجارية في المكانين. وأن إنجلترا هي الدولة ذات الاختصاص الأول لمسألة خليج فارس، وذلك في حالة إخفاق

(١) البارود، الخليج العربي والعلاقات الدولية، ص ١٥١ - ١٥٢

تركيا وإيران إخفاقا واضحا، وليس ما تقوم به بريطانيا ناشئا عن حقوقها فحسب، بل عن مسئوليتها الإمبراطورية وحمايتها على الهند^(١).

والواقع أن بريطانيا أخذت تقدر خطر المنافسة الروسية لها في الخليج منذ عام ١٨٩٩ حينما كانت روسيا تبذل أقصى الجهود للحصول على ميناء في الخليج وكانت تهدف من وراء ذلك أن تربط الميناء بخط حديدي يمتد من طهران إلى بوشهر عن طريق أصفهان وشيراز، وقد اعترضت الصحف البريطانية على ذلك وأكدت أن فكرة استخدام روسيا لخط حديدي يمر من هرات وبلوخستان ويصل إلى أحد موانئ الخليج، يعنى أن الروس ينوون جعل الخليج طريقا بحريا إلى الهند. والواقع أن الرأي العام في إنجلترا انقسم إلى قسمين؛ قسم يريد اتخاذ القوة ضد روسيا وإحباط خططها، بينما كان من رأى الفريق الآخر أنه ليس من المعقول أن روسيا تريد أن تكرر في الخليج ما صادفها من مناعب في منشوريا في خليج بيكلى وكيانوشاو وبورت آرثر فتقدم على السيطرة على ميناء بعيد كالكويت أو بندر عباس أو شوربار وأن روسيا لا تنوى في الواقع معاداة بريطانيا وكل ما ترغب فيه فقط هو توسيع نطاق تجارتها مع فارس وأن تبحث عن ميناء للتصدير في الخليج أما عن مد سكة حديدية فليس من المؤكد أن يتم ذلك لأن إنشائها بحملها نفقات كبيرة فضلا عن وعورة الأراضي التي يجتازها الخط، وعلى العكس من ذلك نادى هذا الفريق أنه بمساعدة روسيا تستطيع إنجلترا أن تبعد الألمان^(٢). ولكن المشكلة كانت على أي أساس تستطيع إنجلترا أن ترفض مطالب ألمانيا إذا ما طلبت المعاملة بالمثل؟ وهكذا تأكد رأى الفريق الأول أنه لا يجب على بريطانيا أن تستسلم لأي خرق للموضع الذي من شأنه أن يمس مصالحها في الخليج، فإذا لم تفعل ذلك فإنها ستكون عرضة لأن ترى كلتا الدولتين روسيا وألمانيا يؤسسان مراكز لهما على الطريق الموصل لإمبراطوريتها^(٣).

Memorandum Respecting the Baghdad Railway. Confidential 8698 Part V The (١) Influence of the Railway on British Interests pp. 23 - 25 (Ind. Off. Pol. & Secret Library B. 153).

The Times. 1-1-1902. (٢)

Lynch. op. cit., pp. 326 - 330. (٣)



وكان كيرزون قد ظهر وقتئذ في ميدان السياسة وصار في عداد المتخصصين في سياسة الهند والشرق الأوسط فصرح في عام ١٨٨٩ برأى معتدل في الموضوع جاء فيه: «إن زحف الروس في اتجاه الهند ليس الغرض منه الغزو وإنما هو بمثابة تعمية تحول نظر بريطانيا عن غرضهم الحقيقي في البلقان»، غير أنه عندما عين وكيلا لوزارة الهند بعد ذلك بثلاث سنوات تناول الموضوع بنغمة أخرى فقال: «إن نزول أي دولة لروسيا عن ثغر ما من ثغور الخليج ذلك الحلم الجميل الذي كثيرا ما دأب الزعماء الوطنيين في روسيا من نهر نيفا إلى نهر فولجا يعتبر إهانة متعمدة لبريطانيا وعبثا صارخا للحالة الراهنة واستفزازا إلى إشعال نار حرب دولية وإني أنهم الوزير البريطاني الذي يسكت عن مثل هذا النزول لخائفا لبلاده»^(١). وقد صدر هذا التصريح على أثر محاولة روسيا إجراء مفاوضات مع الحكومة الفارسية كان الهدف منها أن تتنازل لها عن ميناء من موانئ الخليج. وعلى الرغم من أن تلك المفاوضات لم تنته نهاية تامة فإن كيرزون تبين منها محاولة روسيا التغلغل في وسط وجنوب فارس^(٢). وبعد هذا التصريح من أقوى التصاريح التي قيلت في الإبقاء على النفوذ الإنجليزي في الخليج^(٣). والواقع أن من أهم المبادئ التي استمر كيرزون يدين بها طوال حياته هو أن سلامة الهند تكمن في سيطرة بريطانيا على الخليج^(٤). وهذه السياسة لم يكن يوجهها كيرزون ضد روسيا فحسب وإنما ضد أية دولة أخرى تفكر أو تعمل على التقليل من النفوذ البريطاني في الخليج^(٥). ولا شك أن تصريح كيرزون كان له تأثير قوي لدى حكومة لندن الأمر الذي دفع اللورد سولسبوري وزير الخارجية البريطانية إلى أن يبعث احتجاجا إلى الحكومة الفارسية محذرا إياها من مغية تنازلها لروسيا عن أي ميناء من موانئ الخليج^(٦). وإذا كان اللورد كيرزون في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين قد أبدى اهتماما خاصا بالهند والشرق الأوسط فقد عمل طوال تلك الفترة، بصفته

Rolandsay, The Life of Lord Curzon Vol. III p. 398. (١)

Huerwits, op. cit. vol. I pp. 319 - 320. (٢)

Frazer, India under Curzon & after p. 65. (٣)

Idem. (٤)

Tyler, op. cit., p. 167 (٥)

Huerwits, op. cit., vol. I p. 235. (٦)

الشخصية والرسمية، أكثر من أى سياسى آخر فى عصره على أن يلفت النظر إلى مناوءات الدول الأخرى فى الشرق الأوسط وإلى ضرورة سيطرة الإنجليز على الخليج وإلى تقوية وسائل الدفاع عن الهند ضد أخطار كان يعتقد أنها على أعظم درجة من الخطورة فقد كان مقتنعا أن التهديدات الروسية فى فارس والخليج لا يمكن أن تحمل سواء من الوجهة التجارية أو السياسية^(١). والواقع أن السبب فى حماسة كيرزون الزائدة يرجع إلى أنه وصل إلى منصب نائب الملك فى الهند فى وقت اشتد فيه النشاط الأوروبى فى الخليج، فروسيا توجه سياستها من شمال فارس إلى شواطئ المحيط الهندى، وألمانيا تبحث عن مخرج لها فى الخليج تمارس عليه سيطرة فعلية، وفرنسا تنشط فى مسقط، والدولة العثمانية تعمل على القضاء على نفوذ المشيخات المرتبطة بعلاقات مع بريطانيا. ويذكر فريزر بقصده ذلك أن كثيرا من الدول الأوروبية تضافرت فى ذلك الوقت على تأسيس قنطرة للوصول إلى الهند وإيقاف التفوق البريطانى فى الخليج^(٢). وقد أوضح كيرزون سياسة بريطانيا فى الخليج بعدة أسئلة جاء فيها، هل بريطانيا مستعدة للتنازل عن سيطرتها على الخليج وإشراك غيرها فى السيطرة على المحيط الهندى؟، وهل هى على استعداد لأن يكون مشروع سكك حديد القرات أو غيره من المشروعات المتشابهة أمرا مستحيلا لبريطانيا ومؤكد بالنسبة لروسيا؟، وهل توافق على أن ترى قاعدة لأسطول أجنبى تؤسس على بعد عدة أميال من كراتشى؟، وأن تسلم بوجود قوة معادية تهدد بومباي؟^(٣). على أن كيرزون عندما أصبح وزيرا للخارجية فى وزارة سولسبرى فى عام ١٨٩٢ و ١٨٩٨ ثم نائبا للملك فى الهند من ١٨٩٩ إلى ١٩٠٥، وضع آراءه موضوع التطبيق بتعزيز حدود الهند وتأسيس الولاية الشمالية الغربية فنشأت عن ذلك حدود خاصة ودرست قضية الدفاع عن الهند ضد الدول الأوروبية فى مذكرة بعث بها إلى وزارة الهند فى ٢١ / ٩ / ١٨٩٩ وقد جاء فيها تحليل لموقف الدول الأوروبية فى تلك الجهات فأشار إلى النشاط الفرنسى الزائد الذى عده

Curzon, Russia in Central Asia p. 378. (١)

Frazer, op. cit., pp. 85 - 86. (٢)

Curzon, Russia in Central Asia p. 378. (٣)

مخالفا لتصريح الميو كامبيون السفير الفرنسي في لندن إلى اللورد سولسبوري في ١٩ يوليو عام ١٨٩١ والذي تضمن أنه ليس لفرنسا أية أطماع سياسية في الخليج وأنها لا تطمع في إنشاء استحكامات أو الحصول على امتيازات سياسية أكثر مما هو مقرر لها في المعاهدات. وأشار كيرزون إلى أن الحكومة البريطانية إذا كانت قد رحبت بذلك التصريح إلا أنها كانت تود في نفس الوقت أن يحافظ الفرنسيون على تلك التأكيدات، وذكر أنه بأسف لأن الوكلاء الفرنسيين فيما يبدو لا يعرفون اتجاهات الحكومة التي يقومون بخدتها. وبعد أن أشار كيرزون إلى النشاط الألماني في الخليج اتجه إلى روسيا وأكد تحريضها للدول الأوروبية وعن نشاطها الزائد في الخليج، ومن ذلك حصولها على امتياز لصيد اللؤلؤ في الشواطئ الفارسية عام ١٨٩٨. كما أن الجمارك الفارسية أصبحت في أيدي ضباط بلجيكا أو إسبان تحت الإدارة الروسية وأكد كيرزون التقدم الملحوظ الذي وصلت إليه روسيا في جنوب فارس والخليج رغما عن أن هذه المناطق تعتبرها إنجلترا خارجة عن نطاق نفوذ روسيا، كما أن حكومة الهند تنظر إلى تقدم روسيا عبر الصحاري التي هي بمثابة حدود طبيعية بين جنوب فارس وشمالها بعدم الارتياح^(١). وينبغي الإشارة هنا إلى أن السياسة البريطانية التقليدية كانت تؤمن بضرورة إبقاء سلسلة من الدول المستدة من آسيا الصغرى غربا فإيران وأفغانستان والتبت والصين شرقا دولا مستقلة سياسيا ولكن بدرجة تكفي أن تشكل سدا يمنع التقدم الروسي إلى جنوب آسيا والمحيط الهندي بما في ذلك امتداده إلى الخليج وكانت هذه الدول تشكل حسب المصطلح السياسي الدولي في القرن التاسع عشر ما يعرف باسم الدول العازلة Buffer States بيد أن هذه الدول لم تسلم من التدخلات الخارجية نظرا لضعفها الاقتصادي. وقد أفصح اللورد كيرزون عن رأيه بالنسبة لوضع فارس بين بريطانيا وروسيا في المذكرة التي بعث بها إلى وزارة الهند والتي جاء فيها بأنه منذ أكثر من نصف قرن تتكرر تأكيدات من جانب الدولتين بخصوص استقلال فارس، وكانت أولى هذه التأكيدات من اللورد بالمستون والكونت نيسلورد في عام ١٨٣٤، ثم تأكيد آخر في عام ١٨٧٨ بعث به الكونت دي برنو إلى اللورد جرانفيل وزير

الخارجية البريطانية وأخيرا، دارت مراسلات في عام ١٨٩٨ بين السيودى جيزو واللورد سالسبورى أكد فيها الاثنان أنه ليس للحكومتين أية اعتراضات على الوضع المستقر لفارس بين بريطانيا وروسيا. وختم كيرزون مذكرته بضرورة تقوية النفوذ البريطانى فى الخليج الفارسى لضمان حماية الهند، وأظهر الحاجة إلى سلوك سياسة جديدة تكون أكثر حزما كما أوضح بأن السماح لأية دولة أوروبية أخرى وعلى الأخص روسيا أن تحتاج أواسط فارس وجنوبها حتى تصل إلى الخليج لو أن تمتلك قواعد للأسطول فيه دون أن تكون لها علاقة بالملكيات المحيطة به يعد تهديدا للمصالح البريطانية، ومن البديهيات الأساسية فى السياسة البريطانية ألا ترضى عن مثل ذلك^(١).

والواقع أن الأمر الذى استفز كيرزون هو وصول النفوذ الروسى إلى جنوب فارس (أصفهان وشيراز وبوشهر) ومن ثم تطلعها إلى الخليج وكان من رأى كيرزون أن السكة الحديدية التى تأمل روسيا إنشائها فى جنوب فارس ينبغى أن توضع فى أيدي الحكومة البريطانية، وأن سيطرة روسيا فى الشمال ينبغى أن توازن بسيطرة بريطانيا فى الجنوب. على أن كيرزون رغما عن ذلك لم يكن موافقا على فكرة تقسيم فارس وإنما عارض هذه السياسة معارضة شديدة وكان من رأى أنه لو حدث التقسيم فإن روسيا ستحقق الهدف نفسه عن طريق بغداد وبلاد النهرين الأمر الذى عدة مقلقا للغاية^(٢). ويبدو أن حماس كيرزون الزائد قد دفع هاميلتون وزمير الهند إلى تأييد ما ذهب إليه كيرزون فى مذكرته السابقة مع شيء من التحفظ فمع تسليمه بأن الموقف البريطانى أصبح مهددا إلا أنه أشار إلى أن الحكومة البريطانية لا تستطيع برغم ذلك أن تنكر حق الدول الأخرى فى الحصول على موانئ فى الخليج.

وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية كانت لاتزال تستحوذ على احتكار التجارة فى تلك الأنحاء إلا أن مثل هذا الوضع كان معرضا للتغيير، ويرجع السبب فى ذلك إلى امتداد الخطوط الحديدية إلى البحر، وثانيا إلى النشاط المتزايد للتجارة الخارجية وبالتالي فإن حصول روسيا أو غيرها من الدول على موانئ فى الخليج سيؤدى إلى خرق للاحتكار التجارى الذى تستحوذه بريطانيا منذ عدة قرون.

The Government of India to the Sec. of State: see Gooch & Temperley, op. cit., Vol. (1) 4 pp. 357 - 359.

Curzon, Russia in Central Asia p. 378. (٢)

ويمكننا أن نتتبع النشاط الروسى فى الخليج منذ عام ١٨٨٧ حينما زار فى هذه السنة عدد من الضباط الروس كانوا فى خدمة الحكومة الفارسية فى أصفهان وشيراز وبوشهر، وتلى ذلك أن قام أحد المهندسين الروس برحلة من بندر عباس إلى هرموز وعند عودته قام بإجراء مسح للجزيرة وقد رأى اتخاذها محطة للوقود، وفى عام ١٨٩٦ كان ظهور وباء الطاعون فى الهند قد أعطى فرصة لروسيا بحجة تخوفها على رعاياها من الناحية الصحية للتدخل فى الخليج فأرسلت بعثة من الأطباء لدراسة الطاعون فى ميناء بوشهر رغما عن أن الوباء لم يكن قد ظهر بعد فى ذلك الميناء، وأعقب ذلك وصول عدة بعثات أخرى بين عامى ١٨٩٨ و ١٨٩٩ وتحت حجة الدراسة الصحية كان الأطباء من الضباط يقومون بزيارات متكررة لبندر عباس والبصرة، كما فرضت الحكومة الروسية حجرا صحيا على أفغانستان. وقد احتجت الحكومة البريطانية على ذلك وأعلن هاردينج القائم بالأعمال البريطانى فى طهران بأن الحكومة البريطانية فى الهند سوف ترسل قوات لفرض حجر صحى فى شمال سينان، وكان من الواضح أن روسيا تبغى التقدم جنوبا إلى هذه المنطقة وذلك لكى تقترب من حدود الهند وقد لقى هاردينج تأييدا كبيرا من سولسبورى^(١). وفى عام ١٨٩٧ عينت الحكومة الروسية المسيو كروجلو M. Kru- glo قنصلا لها فى بغداد، واتصف ذلك القنصل بنشاط بالغ إذ كان يتطلع للحصول على محطة وقود لروسيا فى الخليج كما كان يأمل فى أن يمتد بالسيطرة الروسية حتى الكويت ولعل ذلك مما جعله يساند أحد الرعايا الروس ويدعى الكونت كابنست Kapnist فى مشروع كان يهدف إلى مد خط حديدى يصل شرق البحر المتوسط بالخليج. وقد حاولت الحكومة الروسية تنفيذ ذلك المشروع فعلا فى عام ١٨٩٩ وكان من المقترح أن يمتد هذا الخط من طرابلس إلى الكويت^(٢). وقد استطاع السفير الروسى فى الأستانة أن يحصل على موافقة من الباب العالي على تنفيذ ذلك المشروع^(٣).

Hardinge, old Diplomacy p. 64. (١)

Rufandshay, op. cit., Vol. III p. 309. (٢)

Huerwitz, op. cit., vol. I p. 231. (٣)



ويسجل كيرزون آراءه فيما يختص بمشروع كابنت في مذكرة رسمية في ٩ نوفمبر عام ١٨٩٨ يقول فيها إن جماعة من الاقتصاديين الروس، كان يمثلهم الكونت كابنت، الذي يلقى تأييدا من السفارة الروسية في الأستانة، يعملون للحصول على امتياز لمد خط حديدي من الإسكندرونة إلى الفرات والخليج، وأنه لمن المشكوك فيه عما إذا كانت الأموال التي يتطلبها هذا المشروع يمكن أن تحصلها روسيا في ذلك الوقت، ولذلك يرى كيرزون أن هنالك محاولات يبذلها الروس لإقناع البيوت المالية البريطانية للمشاركة في تنفيذ ذلك المشروع. غير أن كيرزون يعلن رأيه بصراحة بأنه إذا استغلت الأموال البريطانية فينبغي أن تستغل في مشروع بريطاني صرف. وواضح أن اعتراض كيرزون على مشروع كابنت بأنه كأي مشروع حديدي آخر بين البحر المتوسط والخليج يجعل الكويت منطقة انتهاء وفي ذلك تهديد للمركز البريطاني في الخليج وبالتالي تحويله إلى خليج بتشلي^(١).

والواقع أن روسيا كانت تدخل الكويت في نطاق محاولاتها للسيطرة على الخليج بدليل زيارة قناصلها في بغداد والبصرة وبوشهر لحاكم الإمارة الشيخ مبارك بن الصباح وبذل غاية جهدهم لإقناعه بالفوائد التي يجنيها من صداقة روسيا له^(٢). ومن ثم احتجت روسيا احتجاجا شديدا على توقيع بريطانيا اتفاقية عام ١٨٩٩ مع شيخ الكويت لأن من شأن تلك الاتفاقية إحباط خطط روسيا وبالتالي مشروع كابنت^(٣)، واتهمت الحكومة البريطانية بخرقها للوضع الراهن في الخليج على أساس أن الكويت تتبع السلطان العثماني وأنها تعمل على بسط الحماية عليها وعلى حاكمها. والواقع أن روسيا استفادت إلى حد كبير من الأزمة التي جابهتها السياسة البريطانية في حرب البوير في جنوب إفريقيا؛ إذ تفهقرت المشاريع البريطانية في إيران في خلال تلك الأزمة وخاصة في عام ١٩٠٢ أمام السيطرة الاقتصادية الروسية الجديدة التي وضعها الكونت وايت الذي لم يتوان عن تقديم

Extracts from Lord Curzon's confidential Memorandum 19th Nov. 1898 F.O. 60/399 (1) Appendix XII.

نقلا عن النازد، الخليج العربي والعلاقات الدولية من ٢١٦ - ٢٢١

Chirul, The Middle Eastern Question pp. 334 ff. (٢)

(٣) المقطم، العدد ٣٨٨٤ في ١٩٠٢/١/٢ الكويت ومقالة الشرق الأوسط لكتاب الإنجليزي نقلا عن جريدة

الناشر

القروض إلى الحكومة الفارسية علاوة على مشاريعه الأخرى المتعلقة بضم المناطق الشمالية من فارس ضمن سكة الحديد الروسية التي ربطت باكو بفلاديفستك. كما ارتبطت السياسة البريطانية أكثر من ذلك نتيجة للتوغل الفرنسي في مسقط، وكان المسئولون الروس يؤكدون دوماً أنهم لا يعترفون بالأفضلية للإنجليز في جنوب فارس فقط بل وفي الخليج أيضاً. وكان تحالف روسيا مع فرنسا رسمياً في عام ١٨٩١ قد أفلتت الحكومة البريطانية غاية القلق فعلى أثر ذلك التحالف وقعت الدولتان اتفاق روسي فرنسي عسكري عام ١٨٩٢ تمت المصادقة عليه في ديسمبر سنة ١٨٩٣. وقد أدى ذلك إلى تخوف بريطانيا على الرغم من أن الاتفاق بين الدولتين كان موجهاً أصلاً ضد ألمانيا والنمسا، وقد جددت هذه المحالفة في أغسطس عام ١٨٩٩^(١). غير أن المؤكد أن كلا من روسيا وفرنسا كانتا تتعاونان معاونة فعالة لإحراج مركز بريطانيا في الخليج وكان فئاصلهما يعملون في طهران والآستانة على إثارة كل من فارس والدولة العثمانية تجاه المصالح البريطانية في إمارات الخليج^(٢). ولدينا عدة أمثلة عن تعاون فرنسا مع روسيا ففي عام ١٨٩٧ عينت الحكومة الفرنسية الميسر فران Ferrand نائب قنصل لها في بوشهر. وفي العام التالي عينت الميسر بروي Broyer خلفاً له وكان أكثر نشاطاً إذ كان يعمل بمساعدة روسيا على إنشاء خط للملاحة البخارية إلى المحمرة ونهر قارون وقد قام فعلاً بزيارة لذلك النهر حيث كانت تقوم بعثة علمية فرنسية برئاسة الميسر دي مورجان بأبحاث ودراسات جيولوجية في منطقة عربستان ويبدو أن فرنسا كانت تبغى من وراء تلك التحركات تثبيت أقدامها في المحمرة لمناوأة القوة الإنجليزية في تلك الإمارة. وفي البحرين ظهر نشاط جوجير Goguer، وهو تاجر فرنسي كان يعمل قبل ذلك في مسقط في تجارة السلاح، وكان على صلة وثيقة بالميسر أوتافى القنصل الفرنسي في مسقط^(٣). وقد حاول جوجير أن يقنع سكان البحرين بالحمية الفرنسية. وركز كيرزون بصفة خاصة على ما يقوم به جوجير من نشاط رائد، وإن كنا نعتقد أن كيرزون بالغ في ذلك إلى حد كبير إذ لم يتعد الأمر أكثر من أن طلب

(١) سنف، حقيقة الحرب العظمى (ترجم) من ص ١٨٧ - ١٩

(٢) Hamilton, The Problem of the Middle East p. 700. (٣)

Muscat Confidential 1903 p. 7 (Ind. Off. Pat. & Secret Library B. 189). ٣٧

جوجير من شيخ البحرين أن يعطيه امتيازاً لإدارة الجمارك في المشيخة، وحتى هذا الطلب لم يجد قبولا لدى الشيخ عيسى بن علي حاكم البحرين. وفي عام ١٨٩٩ تأسست قنصلية فرنسية في ميناء لنجة على الساحل الفارسي. وقد يكون من المناسب أن نؤكد هنا أن توطيد بريطانيا لغوذها على الساحل العربي للخليج الجأ الدول المنافسة لها إلى تحويل اهتمامها إلى الضفة الفارسية، حيث عرضت الحكومة الفرنسية تقديم قروض إلى فارس بضمناً جمارك وموانئ الخليج التابعة لها واحتكار السكك الحديدية فيها. وعلى الرغم مما أكده كيرزون من أنه من الممكن النظر إلى مصالح فرنسا في الخليج إلى كونها مصالح تجارية بسيطة بدليل أن قيمة التجارة الفرنسية لم تتجاوز ٨٢,٦١٨ جنيهاً في العام إلا أن وجه الخطورة كانت في تعاون الفرنسيين مع الروس وخصوصاً بعد عقد المحالفة العسكرية بين الدولتين، وقد أكد وجود هذا التعاون المقيمون السياسيون البريطانيون في الخليج في ذلك الوقت^(١).

ورداً على الاتفاقية البريطانية الموقعة مع شيخ الكويت حاولت روسيا في عام ١٨٩٩ الاستيلاء على ميناء بندر عباس بما فيه الجزر الواقعة في مضائق هرموز على أساس أن تجعل من هذه المنطقة نهاية لسكة حديد كان من المحتمل أن تنشئها عبر فارس، وكان اشتعال حرب البوير فرصة ملائمة لروسيا لكي تقوم بتنفيذ تلك الخطة^(٢). أو على الأقل تجعل من بندر عباس محطة لتزويد سفنها بالوقود. وفي فبراير عام ١٩٠٠ رست إحدى السفن الروسية في ذلك الميناء وطلب قائدها كميات كبيرة من الفحم من بومباي (٣٠٠ طن)، وعندما وصلت هذه الحمولة من الوقود تعلل قائد السفينة أنه لن يتمكن من حملها دفعة واحدة واقترح على حاكم ميناء بندر عباس الفارسي أن يترك قسماً منها في الميناء، وكان معنى ذلك إبقاء حرس روسي. وعندئذ طلب المقيم البريطاني في الخليج من السلطات الفارسية أن ترفض ذلك الطلب وتصر على ضرورة شحن الوقود بأجمعه، وتبع ذلك وصول

Huerwitz, op. cit., Vol. I pp. 231 - 233 of Curzon's Analysis of British Policy & Interests in Persia and the Persian Gulf. (١)

Frazer, op. cit., p. 91. (٢)



بارجة بريطانية إلى بندر عباس حيث كان لحاكم الميناء حينئذ الشجاعة الكافية لكي يطلب من القائد الروسي الرحيل على الفور^(١).

وعلى أثر فشل محاولة روسيا في الحصول على ميناء بندر عباس قامت إحدى السفن الروسية في عام ١٩٠١ بمحاولة تأكيد سيطرتها على أحد موانئ الخليج وقامت من أجل ذلك بجولة حتى وصلت إلى شط العرب، وتبع ذلك قيام سفينة أخرى إلى بوشهر ولنجة وبندر عباس في العام التالي، وكان هناك ثمة احتمال عن اشتراك فرنسا في تلك المظاهرات البحرية وكان وصول الباخرة الروسية كورنييلوف إلى الخليج كافياً للفت النظر إليها وإن كانت قد فشلت في بيع بضائعها في موانئ الخليج لتربص السلطات البريطانية بها فأبحرت إلى أوديسا في فبراير عام ١٩٠٢، وظهر أن الحكومة الروسية كانت تدفع لهذه الباخرة مبلغ خمسة آلاف جنيه للرحلة الواحدة، وكانت تقوم برحلات ثلاث سنوياً إلى الخليج كما قرر ذلك القنصل البريطاني في البصرة^(٢). وأضاف إلى ذلك أن سفينتين أخريتين ينشأن لهذه الغاية. وهكذا كانت روسيا تبذل جهوداً كبيرة لإظهار نشاطها عن طريق خطوط حديدية تمتد من أصفهان إلى المحمرة وبوشهر وبندر عباس وشوربار، أو بواسطة السفن الروسية التي كانت تكثر من إرسالها إلى الخليج أو بإنشاء عدة فئصليات لها في بندر عباس والبصرة وبوشهر، كما رفعت القنصلية الروسية في بغداد إلى درجة قنصلية عامة، هذا على الرغم من عدم وجود تجارة لروسيا تستحق الذكر فلم تكن تتعدى البواخر الروسية أربع سفن سنوياً كما تسجل ذلك التقارير السياسية والقنصلية في الخليج إبان تلك الفترة^(٣). ومما يجدر الإشارة إليه افتصار هذه السفن على الموانئ الفارسية، أما الموانئ العربية فلم تكن تظهر بها نظراً للسيطرة الإنجليزية^(٤)، كما لم تكن هنالك سوى شركة روسية واحدة أنشئت في أوديسا والواقع أنها قد أنشئت خصيصاً لتأكيد نفوذ روسيا في الخليج، وقد تم افتتاحها في مايو عام ١٩٠١ باسم Buseian Steam Navigation & Trading Company

Cambridge, British Foreign Policy Vol. III p. 320. (١)

Browne, Persian Revolt pp. 108 - 109. (٢)

Diplomatic & Consular Reports, Persian Gulf 3400 - Annual Series. (٣)

Ibid. (٤)

وكانت هذه الشركة تقوم بخدمات ملاحية^(١) بين أوديسا والخليج، وكانت تجد تأييدا كبيرا من الحكومة الروسية وكان لها وكلاء موزعون على مختلف موانئ الخليج^(٢). ويبدو أن الحكومة البريطانية كانت تقدر خطورة نشاط روسيا إذ كانت تربط بين محاولتها الحصول على ميناء في الخليج وبين نفوذها في شمال فارس ورغبتها في التسلط إلى الجنوب وما يحتمل أن يؤدي إليه ذلك من تعريض التجارة والمصالح البريطانية لخطر داهم. وكانت السلطات البريطانية تدرك تماما توتر روسيا وراء الحصول على محطة للوقود وتساءل عن أي صعبات تتعرض لها روسيا في الحصول على وقود لسفنها القليلة من الموانئ البريطانية التي تقدم لهذه السفن نفس المعاملة التي تلقاها السفن البريطانية^(٣). وكان رد الفعل للنشاط الروسي أن أصدر اللورد كيرزون تعليماته بمسح الخليج، كما وضعت استعدادات عسكرية في عدة مناطق من الخليج، ووسدت العديد من الخطوط البرقية، والأهم من ذلك إرسال الحكومة البريطانية بعثتين تجاريتين إلى فارس الأولى برئاسة ماكليلان عن وزارة التجارة البريطانية في عام ١٩٠٢، والثانية عن حكومة الهند برئاسة نيوكمن^(٤) Newcomen. وكان الهدف من هاتين البعثتين إنعاش التجارة البريطانية والهندية مع فارس والتفليل من سيطرة روسيا عليها وخاصة من حيث القروض، ويبدو أيضا أن الهدف من تلك البعثتين كان محاولة لإنشاء نفابة أو شركة لمد خطوط حديدية بريطانية في جنوب فارس لتسهيل مرور التجارة في المنطقة الصحراوية الوعرة، والحصول على امتيازات المناجم وتنفيذ مد هذه الخطوط، وقد وجدت هاتان البعثتان معارضة شديدة من روسيا. أما فرنسا فقد أوقفت معارضتها عقب هاتان البعثتان مع إنجلترا في عام ١٩٠٤ واكتفت فقط بمراقبة هذه البعثات حيث الاتفاق الودي مع إنجلترا في عام ١٩٠٤. والمؤكد أن طلب دلكاسيه من السفير الفرنسي في طهران أن يوافيه بأمرها^(٥). والمؤكد أن أطراد النفوذ الروسي في فارس كان السبب في اهتمام الحكومة البريطانية بإيفاد تلك البعثات التجارية. ففي عام ١٩٠٠ أخذت الحكومة الفارسية قرضا من روسيا بمبلغ ٢٢,٥ مليون روبل، أي بما يعادل ٢,٤٠٠,٠٠٠ جنيه إسترليني بفائدة ٥٪.

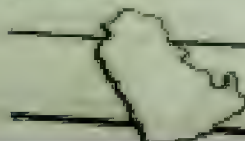
Coke, The Heart Of The Middle East p. 133. (١)

Browne, op. cit., p. 101. (٢)

The Nineteenth Century Journal - April 1902. (٣)

Rolandshay, op. cit., Vol. III p. 31. (٤)

D. D. F. 2eme serie tome VI Doc. No. 78 of M. D'Archier le Mengin à M. Delcasse (٥)
pp. 94 - 96.



تحت ضمان جميع الجمارك الفارسية باستثناء مقاطعة فارس وموانئ الخليج، ووضح أن هدف روسيا في عقد هذه القروض هو السيطرة على اقتصاديات جارتها فارس ووضعها تحت حمايتها المادية والمعنوية^(١). وخاصة بعد أن رفضت بريطانيا ضمان القرض الفارسي^(٢). كما يرجع سبب تلك البعثات أيضا إلى توقيع الاتفاق الروسي الفارسي السري عام ١٩٠٢ وكان ينص على تخفيض الرسوم الجمركية على صادرات روسيا إلى فارس ومن الملاحظ أن بريطانيا رغما عن ذلك لم تفقد تفوقها في تجارة فارس الخارجية حتى بعد توقيع هذا الاتفاق إذ ظلت السفن البريطانية تحتكر التجارة إلى فارس وكثيرا ما كانت تنهرب من دفع الرسوم الجمركية بمساعدة رؤساء القبائل الفاطنين على السواحل الفارسية من الخليج. وقد نجحت بعثات التنشيط هذه في اضطراب تقدم التجارة البريطانية مع فارس حتى وصلت إلى أربعة ملايين من الجنيهات في عام ١٩١١^(٣). على أن المصالح البريطانية كانت تتركز في جنوب فارس بوجه خاص إذ كان لا فائدة من أن تنافس إنجلترا تجاريا مع روسيا في شمال فارس نظرا لسهولة المواصلات بين روسيا وفارس، بينما كانت التجارة البريطانية تتوغل في الجنوب متغلبة على صعاب الطريق ووعورة الجبال، وكان يحدث في أحيان كثيرة التعدي على التجارة الإنجليزية بواسطة القبائل الساكنة على سواحل الخليج مما كان يستدعي قيام حملات نأديية. وقد أعطت حركة تهريب الأسلحة لهذه القبائل فرصة كبيرة لابتزاز الاضطراب والفوضى، ولذلك عملت بريطانيا على الحصول على اتفاقية مع فارس خاصة بتفتيش السفن في مياهها الإقليمية^(٤)، كما اتجهت إلى ضرورة مد السكك الحديدية من الخليج إلى جنوب فارس لمنافسة التجارة الروسية في الشمال وزاد من قلق بريطانيا أنه على الرغم من التأكيدات التي تعهدت بموجيها أنها لن تسمح لأية دولة بأن تحاول بسط سيطرتها على مقاطعتها الجنوبية بما في ذلك موانئها على الخليج، إلا أن الأحوال الداخلية السيئة في فارس جعلتها في واقع الأمر العوبة في أيدي المطامع الروسية.

(١) Browne, op. cit., pp. 102 - 103.

(٢) D'Avrille, le Golf Persique pp. 16 - 18.

(٣) صلاح العقاد، الاستعمار في الخليج الفارسي ص ١٦٢.

(٤) Curzon, Russia in Central Asia p. 2.

وقد يكون من المناسب أن تشير هنا إلى أن الحكومة البريطانية انجذبت إلى تقوية نفوذها في إمارة المحمرة العربية لكي تتخذ منها قاعدة لمواجهة التقدم الروسي في فارس، وكانت هذه الإمارة تتبع إسمياً فارس طبقاً لمعاهدة أرضروم ١٨٤٧ (*)، كما بذلك بريطانيا محاولات كثيرة لترويج تجارتها في جنوب فارس عن طريق تأسيس شركة تتولى مد الخطوط الحديدية واستغلال المناجم الطبيعية (١). وتحت ضغط الحكومة البريطانية تم افتتاح نهر قارون الواقع جنوب الأهواز للملاحة البخارية في عام ١٨٨٨، وكان ذلك المشروع يهدف إلى سيطرة بريطانيا السياسية والاقتصادية على منطقة عربستان، كما كان يهدف من الناحية العسكرية إلى سهولة إرسال قوات حربية إلى نهر قارون إذا ما نشبت الحرب مع روسيا وإلى تسهيل التجارة مع فارس. على أن شيخ المحمرة عارض مشروع الملاحة النهرية في نهر قارون ولكنه فشل في إقناع بريطانيا بترك المشروع، ولعله وجد في تطور المنطقة اقتصادياً وربط المحمرة بشستر وطهران بسكك حديدية تهديداً لنفوذه في المنطقة غير أنه كان على أتم استعداد لمقاومة أية محاولة تأتي من طهران لاحتلال إمارته. وفي عام ١٨٩٠ تأسست قنصلية بريطانية في المحمرة ووقعت موارد الإمارة تحت السيطرة البريطانية. وفي عام ١٨٩٧ قتل الشيخ مزعل خان وخلفه أخوه الشيخ خزعل، وأدت صداقته المتزايدة للشيخ مبارك بن الصباح حاكم الكويت، بالإضافة إلى ما كان له من مصالح في البصرة إلى احتكاك بينه وبين السلطات العثمانية (٢). وفي عام ١٨٩٨ طلب الشيخ الحماية البريطانية؛ ولكن لم توافق حكومة الهند على طلبه. وأوضح الكولونيل ميد المقيم البريطاني في الخليج للشيخ خزعل بصدد ذلك أن الحكومة البريطانية لا تستطيع أن تقدم له ضمانات رسمية للمحافظة على إمارته من التهام فارس لها، ولكن كل ما تستطيع أن تفعله هو أن تعترف بنفوذه على المنطقة. ويتضح من ذلك أن موقف السلطات البريطانية كان غير محدد تماماً،

(*) استوطنت قبائل كعب منطقة عربستان في أوائل القرن الثامن عشر. وفي عام ١٨١٢ استقرت قبيلة المعيين في المحمرة، وكانت المنطقة موضع نزاع بين فارس والدولة العثمانية حتى قضت بمعاهدة أرضروم ١٨٤٧ بضمها إلى فارس - انظر مقدمة الكتاب.

Marlowe, The Persian Gulf p. 30. (١)

Frazer, op. cit., p. 105. (٢)



فهي من ناحية لا تشجعه على إعلان استقلاله، ومن ناحية أخرى لا تمنع شاه فارس من محاولة تهديد المحصرة وذلك لحاجة خزينته المتزايدة إلى المال. والحق أن الشيخ خزعل كان يتصرف بكيفية جعلته مستقلا عن فارس، وكان يمتلك ثروة كبيرة من موارد الجمارك والضرائب، كما كان مسلحا تسليحا يفوق الجيش الفارسي نفسه. وقد شجعه تفكك آل قاجار كي يتهاز الفرصة لإعلان استقلاله عن فارس مما دفعه إلى توطيد علاقته بالإنجليز أملا في أن يجد منهم تأييدا والواقع أن خزعل كان يجد تأييدا بالفعل من السفير الإنجليزي في طهران^(١١). ومع ذلك، فقد كانت سياسة خزعل الخارجية مضطربة إلى حد كبير بحكم وضعه كتابع لفارس ولوقوع بلاده في منطقة نفوذ بريطانيا في جنوب فارس، وفضلا عن ذلك كانت إمارته معرضة لاعتداءات ولاية البصرة والتعدي على ممتلكاته الخاصة بها^(١٢). وحتى عام ١٩٠٢ كان للشيخ خزعل السيطرة على جمارك عربستان، ولكن حدث في ذلك العام أن انتقلت إدارة الجمارك إلى السلطات الفارسية تحت الإدارة البلجيكية الروسية، ولذلك طلب الشيخ الحماية البريطانية من جديد وبأن تعامله الحكومة البريطانية كما تعامل شيخ الكويت. وإزاء التقدم الروسي في فارس طلب السفير البريطاني في طهران من حكومته إعطاء الشيخ خزعل بعض التأكيدات الرسمية، ووافقت الحكومة البريطانية على تقديم بعض الضمانات للشيخ، ويتضح ذلك من رسالة بعث بها السير آرثر هاردنج السفير البريطاني في طهران إلى الشيخ خزعل خان في ٧ ديسمبر عام ١٩٠٢، جاء فيها: «إن الحكومة البريطانية ستعمل على حماية المحصرة ضد أي هجوم تتعرض له وستستمر في تأييد شيخها طالما بقي محافظا على علاقات الولاء مع الشاه ويتصرف طبقا لتعليمات الحكومة البريطانية»^(١٣). وأكد هاردنج أنه في الوقت الذي تقوم فيه سياسة الحكومة البريطانية على أساس استقلال إيران فإنها في نفس الوقت تضمن نوايا الحكم في أسرة الشيخ خزعل ونفوذه على عربستان، والعمل على عدم إحداث أي تغيير في

(١١) F.O. Handbook No. 67 Persian Gulf pp. 56 - 57.

(١٢) عبد الشيخ الطائي، الشرق الحاد في إمارة عربستان من ص ٢٣ - ٢٤.

(١٣) Foreign Office, Handbook No. 67 pp. 56 - 57.

المنطقة مهما كانت الدوافع إلى ذلك. والجدير بالذكر أنه في عام ١٩٠٣، حصل دارسي D'Arcy من الحكومة الفارسية على امتياز لاستغلال البترول في عربستان، ويوشر العمل في ١٩٠٩، حينما عقدت الشركة الفارسية الإنجليزية للبترول اتفاقاً مع شيخ المحمرة في نفس العام، ومدت أنابيب الزيت من حقول البترول إلى ميناء المحمرة، كما أنشأت مركزاً لتكرير البترول في عبادان التي كانت من الموانئ التابعة للإمارة. وعندما احتجت فارس على ما قامت به الشركة وعلى تصرف بريطانيا ومؤازرتها لشيخ المحمرة أنكرت الحكومة البريطانية أنها تعمل على إخضاع الإمارة لحمايتها وإن كان ذلك لا ينفي أن لها علاقات خاصة مع شيخها. وفي ديسمبر عام ١٩١٣ طلب الشيخ خزعل من الحكومة البريطانية أن تعمل على تقوية مركزه ضد فارس وقبائل البختيار^(١). وقد تلقى وعداً بمساعدته وحمايته مما أدى إلى احتجاج فارس على هذا الوضع المأسى بيادتها. والملاحظ بصدد ذلك أنه عقب انتهاء الحرب العالمية الأولى - وعلى الرغم من نشوء سلطنة إيرانية حاكمة قوية في شخص رضا شاه بهلوي - استمرت شركة الزيت تتعامل مع شيخ المحمرة، وكان رد الحكومة الفارسية على ذلك أن قامت بالقبض على الشيخ خزعل وضمت إمارته إلى الأقاليم الفارسية (١٩٢٥) وأرغمت الشركة على التعامل معها مباشرة.

كانت بريطانيا وروسيا مشغولتين بالسباق على النفوذ في فارس عن طريق القروض والامتيازات التجارية، ووصلت خطط روسيا في الحصول على ميناء في الخليج وتغلغلها المستمر في فارس إلى مجلس العموم البريطاني^(٢). حيث أثبتت بصفة خاصة محاولة روسيا الحصول على ميناء بندر عباس واتخاذها قاعدة لها في الخليج موصولاً بفرع من فروع سكتها الحديدية الآسيوية. وكان اتجاه الرأي إلى أنه ينبغي لبريطانيا أن تتخذ الإجراءات الكافية لحماية مصالحها التجارية والسياسية في فارس، كما حمل الكثيرون على السياسة الروسية التي قامت بتنشيط تجارتها في شمال فارس في الوقت الذي كانت فيه بريطانيا مشغولة بتطهير الخليج من القرصنة وتجارة الرقيق.

(١) Idem.

(٢) Parliamentary Debates, Vol. 21, 1902 4th. Series pp. 574 - 585. 22/1/1902.



أما اللورد كيرزون، فقد عبر عن رأيه بصراحة في وصول الروس إلى الخليج بقوله : «إنه يعتبر الوزير الذي يتنازل لروسيا عن أي ميناء في الخليج يعد خائناً لبلاده». وأكد اللورد كرايبورن وكيل الخارجية البريطانية في مناقشة له مع أحد النواب بأن السياسة البريطانية عازمة على الاحتفاظ بالحالة الراهنة في الخليج، وأن احتلال روسيا لبندر عباس يعد خطراً كبيراً على الإمبراطورية الهندية ولإنجلترا من مصالح كثيرة في الخليج فإنه منذ عدة قرون والسفن البريطانية تحمي ثغوره والشركات البريطانية تحنكر معظم تجارتها(*)، وإذا كانت إنجلترا لا تنكر على روسيا تقدمها في شمال فارس فيجب على روسيا أن تعترف لبريطانيا بمثل ذلك التقدم في الجنوب. وذكر كرايبورن أنه من المنحيل أن تتخلي بريطانيا عن مركزها سواء في الخليج أو في جنوب فارس، وأكد أن بريطانيا ستظل تعمل على توطيد نفوذها بشكل يؤدي إلى ضمان حرية التجارة. وأن الهدف الذي تسعى إليه الحكومة البريطانية هو تقدم فارس وإصلاحها^(١).

وفي تقديرنا أن أهم تصريح اتخذ لمقاومة النفوذ الروسي في فارس والخليج بصفة خاصة كان تصريح اللورد لانزدون في مجلس اللوردات البريطاني في ٥ مايو عام ١٩٠٣، والمهم في ذلك التصريح أنه كان أقوى أثراً من غيره من التصريحات السابقة^(٢). وقد وصفته جريدة التايمز في ٧ مايو عام ١٩٠٣، بأنه يشبه مبدأ مونرو في الخليج، والمعروف أن ذلك التصريح صدر عقب انتهاء حرب البوير لأنه في خلال هذه الحرب كانت الحكومة البريطانية، قد نظاعت عن اهتمامها بمناهضة النفوذ الروسي وغيره من ألوان النفوذ الأخرى، ولذلك كان من الطبيعي عقب انتهاء الحرب أن يصدر هذا التصريح الذي يقرر معاودة اهتمام بريطانيا بهذه المنطقة، وقد أوضح لانزدون النقاط الآتية :

(١) الواقع أن الشركات البريطانية هي التي استمرت بالقيام في تجارة الخليج ولم تكن توجد حتى عام ١٩٠١ سوى شركات متعاضد إحداهما تتبع روسيا والأخرى تتبع ألمانيا. كانت شركة الملاح الهندية هي أهم الشركات التي تحنكر تجارة الخليج لحساب حكومة الهند، انظر

Charles, Les Luites d'Influence Étrangères au Golfe Persique p. 52. (١)

Parliamentary Debates, Vol. 21, 4th. Series pp. 612 - 613. Browne, op. cit. p. 107. (٢)

أولا - ضرورة حماية التجارة البريطانية في الخليج.

ثانيا - ليس معنى ذلك حرمان أية دولة من حق التجارة المشروعة.

ثالثا - وهو الأهم أن إنشاء أية قاعدة أو ميناء محصن في الخليج لأية دولة تعدد بريطانيا تهديدا مباشرا لمصالحها وستقاوم ذلك بكل ما في وسعها.

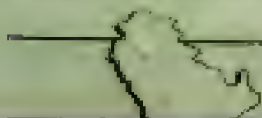
إن سياستنا في الخليج يجب أن تتجه في الدرجة الأولى إلى حماية التجارة البريطانية في هذه المياه. وفي الدرجة الثانية لا أرى أن هذه الجهود يمكن أن تقف جانبا دون التجارة المشروعة لأية دولة أخرى، أما في الدرجة الثالثة فيأني أقولها بدون تردد بأننا نعتبر تأسيس أية دولة أجنبية قاعدة بحرية أو ميناء محصن في الخليج مضاد للمصالح البريطانية ويتحتم علينا أن نقاوم ذلك بكل ما لدينا من وسائل^(١).

تجدر الإشارة إلى أن ذلك التصريح الذي أدلى به لانزدون قد تأكد اثره بزيارة اللورد كيرزون للخليج في نوفمبر ١٩٠٣، ومعروف أن كيرزون كان يريد القيام بهذه الزيارة قبل ذلك التاريخ، ولكن لم توافقه حكومة لندن على ذلك نظرا لأن المشاكل التي كانت قائمة حول ذلك الوقت في جنوب إفريقيا كانت توجب التزام الهدوء في منطقة الخليج، ولذلك ما كاد ينجلي الموقف في عام ١٩٠٣ حتى قام كيرزون بهذه الرحلة. ولعل مما يسترعى الانتباه أن الخطبة المشهورة ذات اللهجة الحاسمة التي ألقاها على رؤساء الساحل المهادن في بلدة الشارقة^(٢)، لم يكن يقصد بها أولئك الشيوخ الذين كانت تربطهم بحكومة الهند معاهدات واتفاقيات خاصة وإنما قصد بها بطبيعة الحال كل من روسيا وألمانيا اللتين كانتا تبدلان نشاطا واضحا لتأكيد نفوذهما في الخليج.

وقد اتبع لانزدون بيانه في مجلس اللوردات بمذكرة^(٣) بعث بها إلى السفير البريطاني في طهران أكد فيها أن الحكومة البريطانية لا يمكن أن تتخلى عن مركزها في الخليج؛ ذلك المركز الذي تحصلت عليه بعد جهود شاقة، ولذلك فهي لا

(١) انظر ما سبق، الفصل الثالث.

(٢) Lansdowne to Hardinge. See Gooch & Temperley, op. cit., Vol. IV pp. 370 - 371. (٣)



نسمح لأية قوة بالحصول على مركز سياسي في جنوب فارس . وعلى الرغم من أن الحكومة البريطانية لا تعترض على روسيا في حقها الحصول على مدخل بحري لتجارتها في الخليج ، ولا تقف عقبة ضد مرور التجارة الروسية من الشمال للتصدير في الموانئ الفارسية في الجنوب ؛ إلا أنها في نفس الوقت لا تستطيع أن تعترف بأن مثل هذه التسهيلات التجارية من جانبها تكون بمثابة فرص ملائمة لكي تحتل روسيا مراكز إستراتيجية هامة تؤكد بها سيطرتها في الجنوب بالإضافة إلى مالها من السيطرة في الشمال . وذكر لاندون أن الحكومة الفارسية يجب أن تضع في اعتبارها أن موافقتها بالتنازل لروسيا على مركز حربي بحري في الخليج يعد تهديدا للإمبراطورية البريطانية في الهند ، وهكذا عد تصريح لاندون موجهها أيضا إلى الحكومة الفارسية .

جدير بالذكر أنه عند نشوب الحرب الروسية اليابانية خشيت حكومة الهند أن تتخذ روسيا محطة للوقود على الساحل العماني بهدف تموين أسطولها وهو في طريقه من البلطيق إلى اليابان^(١) . وعلى أثر ذلك اجتمعت لجنة الدفاع الإمبراطوري ووصلت إلى عدة قرارات كانت تهدف إلى المحافظة على سواحل الخليج وإبقائها بعيدة عن العمليات الحربية^(٢) .

على أن هزيمة روسيا في حربها مع اليابان أدت إلى نتائج بعيدة المدى كان أهمها انحياز فارس إلى إنجلترا لضياع مكانة روسيا في فارس ، ثم جنوح روسيا نفسها إلى التفاهم مع بريطانيا . وكانت إنجلترا من ناحيتها تحبذ الوصول إلى تفاهم مع روسيا بعد استفحال الخطر الألماني في الشرق حتى لقد صرح اللورد كاتسبر الذي كان يشغل منصب حاكم عام الهند في ذلك الوقت ، أن من رأيه أن تسمح بريطانيا لروسيا بأن تأتي إلى جنوب الخليج وإذا دعت الضرورة فإياه من الممكن مهاجمة أية قواعد بحرية يمكن أن تستحوذ عليها روسيا . ولما كانت حكومة الهند كما قدر الخبراء العسكريون سوف تضطر نتيجة لذلك إلى إبقاء مراكز عسكرية أخرى في تلك المياه مما يكلفها نفقات كثيرة فقد استبعد ذلك الرأي^(٣) .

(١) Graves, op. cit., p. 128.

(٢) Gooch & Temperley, op. cit., Vol. IV pp. 370 - 371.

(٣) Sykes, History of Persia Vol II pp. 410 - 412.

ولا شك أن روسيا كانت تعلم أن المعاهدة الدفاعية التي عقدت بين اليابان وبريطانيا في عام ١٩٠٢، تتيح المجال لبريطانيا لطلب المساعدة من اليابان في حالة وقوع خطر يهددها في الشرق، إذ كانت إنجلترا تشعر بقلق شديد من محاولات التقدم الألماني في الخليج، واعتقد الكثيرون أن الأسطول الألماني الجديد قد أصبح أكثر خطرا من الجيش الروسي. وكانت حكومة الأحرار التي تألفت في بريطانيا في عام ١٩٠٦ تأمل في الحصول على ضمانات بألا تقوم روسيا بحركات عدائية صوب الهند أو موانئ الخليج، مما يخفف كثيرا من الأعباء على حكومة الهند التي كانت تخصص جزءا كبيرا من ميزانيتها على شئون الدفاع^(١)، ولا شك أنه لولا هذه الظروف التي طرأت على الموقف الدولي في ذلك الوقت فإنه لم يكن من المتوقع أن تسوى الخلافات بين روسيا وإنجلترا بمثل تلك السهولة. وكانت فرنسا من جانبها راغبة في مصالحة حليفها روسيا مع صديقتها الجديدة إنجلترا فقامت بدور الوسيط بينهما حتى تم إبرام اتفاقية عام ١٩٠٧^(٢).

على أن المحادثات في سبيل الوصول إلى تلك التسوية مرت بتعثر شديد، وقام السير نيكلسون السفير البريطاني في بطرسبرج بدور كبير في تلك المباحثات. وقد احتوت الوثائق البريطانية الخاصة بأسباب الحرب العالمية الأولى على عدد كبير من المراسلات المتبادلة بين نيكلسون والسير إدوارد جري وزير خارجية بريطانيا، وكان الخلاف ناشئا عن ماهية الوضع بالنسبة للخليج، فبينما كانت بريطانيا تتمسك بأن ينص في الاتفاقية على اعتراف روسيا بإبقاء الوضع الراهن في الخليج إلا أن أوسفلوسكى Isvolski وزير خارجية روسيا عارض ذلك وكان يرى أن النص على إبقاء الوضع الراهن في الاتفاقية أمر لا يخص بريطانيا وروسيا وحدهما ولكنه يخص دول أخرى أهمها الدولة العثمانية وفرنسا وألمانيا. وأكد أوسفلوسكى أنه إذا كانت روسيا لا تعارض المصالح البريطانية القائمة في الخليج إلا أن النص على ذلك في اتفاقية رسمية سيؤدي إلى إحراج روسيا بالنسبة للدول الأخرى التي تحاول الحصول على قواعد لها في الخليج، ولذلك كان يرى ضرورة استبعاد الخليج من

(١) Graves, op. cit., p. 126.

(٢) جان ميشون، بواصت الحرب العالمية الأولى في الشرق الأدنى ص ٨٧.



نصوص الاتفاقية الإنجليزية الروسية. ولما كان الرأي العام في بريطانيا يعلق أهمية بالغة على أن ينص في الاتفاقية على إبقاء الوضع الراهن في الخليج، فقد رأت إنجلترا أن توالي الضغط على روسيا للاعتراف بذلك حتى ولو دعا الأمر إلى إصدار تصريح من جانب بريطانيا بأن اعتراف روسيا بالمصالح البريطانية في الخليج أمر ينطبق عليها وحدها وليس معنى ذلك إنكار روسيا لمصلحة أية دولة أخرى في الخليج. . ويقرر نيكلسون، أنه قد لاحظ في محادثاته مع أوسفلوسكي أنه كان يريد استبعاد أية أمور تتعلق بالخليج لأنه يخشى فيما لو أصرت بريطانيا على مناقشة مثل هذه الأمور فإن ذلك سيثير ألمانيا ضد روسيا لنمشيها مع السياسة البريطانية، وكان أوسفلوسكي لا يريد أن يخاطر بزعزعة العلاقات الودية بين روسيا وألمانيا وعلى الأخص في الوقت الذي كانت لا تزال فيه روسيا عارفة في مشكلاتها، ولا تزال تستعيد قواها المنهكة بعد حربها مع اليابان^(١). كما أكد أوسفلوسكي أن اعتراف روسيا بالمصالح البريطانية في الخليج سيؤدي أيضا إلى إثارة الدولة العثمانية بالنسبة لسيادتها على الكويت وغيرها من المناطق^(٢)، ولذلك استقر رأي الحكومة البريطانية أن تستبعد الاقتراح الخاص بحفظ الوضع الراهن في الخليج من الاتفاقية^(٣). غير أنه لما كانت المحادثات الرسمية التي دارت بين بريطانيا وروسيا، قد جاء فيها أن الحكومة الروسية لا تنكر ما للحكومة البريطانية من مصالح في حفظ الوضع الراهن في الخليج، فقد سارعت الحكومة البريطانية بأخذ مذكرة بذلك من الحكومة الروسية. ولقد نص هذه المذكرة ضمن رسالة بعث بها السير إدوارد جري إلى نيكلسون في ٢٩ أغسطس عام ١٩٠٧ جاء فيها : فإن حكومة بطرسبرج لا تنكر المصالح الخاصة لبريطانيا في الخليج، وأن حكومة صاحب الجلالة ستستمر في بذل الجهود التي تهدف إلى حفظ الوضع الراهن والمحافظة على التجارة البريطانية وهي إذ تفعل ذلك لا تعترض على التجارة المشروعة لأية دولة أخرى، وأضافت المذكرة أنه من الضروري لفت نظر

Coote & Temperley, op. cit., Vol. IV pp. 477 - 479. (١)

Ibid., pp. 487 - 489. (٢)

Nicolson, Portrait of a Diplomatist pp. 184 - 187. (٣)

الدول الأخرى إلى التصريحات السابقة الخاصة بالسياسة البريطانية في الخليج وأهمية المحافظة على المصالح البريطانية في هذه المنطقة^(١). ولعل روسيا باعترافها بوضع بريطانيا في الخليج تكون بذلك أول دولة أوروبية تعترف لبريطانيا بهذا الوضع^(٢).

انتهى الأمر بعقد اتفاقية عام ١٩٠٧ بين إنجلترا وروسيا، وقد سويت بهذه الاتفاقية الخلافات التي كانت ناشبة بين الدولتين فيما يتعلق بفارس وأفغانستان. وقسمت فارس بمقتضى هذه الاتفاقية إلى ثلاث مناطق تكون الشمالية منها منطقة نفوذ لروسيا القيصرية، والجنوبية منطقة نفوذ لبريطانيا. وتعهدت كل من الحكومتين بعدم محاولة الحصول على أية اتفاقيات سياسية أو تجارية في مناطق نفوذ الدولة الأخرى. أما المنطقة الوسطى فتكون منطقة عازلة Buffer zone تشترك الدولتان في تقرير ما يتعلق بشأنها. وبهذه الاتفاقية تخلصت إنجلترا من المنافسة الروسية في سواحل الخليج إذ لم يبق لروسيا طريقا للوصول إليه^(٣). وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق أثار عاصفة كبيرة من الاستياء فإنه على أية حال ساعد على تخفيف الضغط الروسى على الخليج في أشد الأوقات كانت بريطانيا في حاجة إليه، كما خفف كثيرا من الأعباء الدفاعية على حكومة الهند، ولكن المشكلة أن فارس اعتبرت ذلك الاتفاق تهديدا لاستقلالها^(٤). وعلى الرغم من أن هذا الاتفاق اعترف به زعماء المعارضة البريطانية بأنه انتصار كبير لبريطانيا إلا أنه هوجم بشدة من بعض السياسيين والاقتصاديين البريطانيين من أمثال كيرزون ولينش وغيرهم من الذين كانت لهم معرفة بالوضع في فارس. ومن المؤسف كما يقول براون أن هذا النقد لم يكن منصبا على الناحية الأدبية بالنسبة لسيطرة دولتين كبيرتين على فارس وإنما كان النقد يتركز على أساس أن بريطانيا أخذت جانبا غير مرضى من هذه التسوية^(٥). والجدير بالذكر أن السير إدوارد جري الذي قام بالتوقيع على هذه

The Persian Gulf Declaration, 29/8/1907 Grey to Nicholson See, Couch & Temerley. (١)
op. cit., Vol. IV & Frazer, op. cit., 83 - 85.

Graves, op. cit., p. 130. (٢)

Ibid. (٣)

Ibid., Part II, p. 60. (٤)

Browne, op. cit., pp. 172 - 173. (٥)



الاتفاقية كان غير سعيد بالنتيجة التي توصل إليها، فقد جاء في مذكراته^(١)، أن اتفاقية عام ١٩٠٧ لم تقرب روسيا من حدود الهند على حساب فارس فحسب بل فتحت المجال لتمزيق الإمبراطورية العثمانية وإلى زعزعة سيطرة الأتراك على البواغيز، وأن هذه الاتفاقية بدلت السياسة التي انتهجتها بريطانيا والتي رسمها أقطاب المحافظين وبخاصة اللورد بيكونزفيلد والتي كانت تنحصر في إبعاد روسيا عن حدود الهند بصد طريق البحر أمامها من ناحية وتقوية الدول الواقعة بينها وبين تلك الحدود من ناحية أخرى. ومما يذكر أيضا أن هذه الاتفاقية اعتبرها الكثيرون ضربة قاضية للتنفيذ الإنجليزي الاقتصادي في شمال فارس. أما اللورد كيرزون فقد هاجم أمام مجلس اللوردات البريطاني في ٦ فبراير عام ١٩٠٨ هذه الاتفاقية، وأكد أن الخطر العسكري للهند يكمن في الخليج، وذكر أن هذا الاتفاقية تعد تضحية بما كانت تنتهجه الحكومة البريطانية إزاء المطالب الأوروبية، كما أنها تعد خيانة للثقة التي وضعتها فارس منذ نصف قرن في الصداقة البريطانية، وأنها ليست مفيدة سواء لسلامة الهند أو لاستقلال فارس^(٢). وأشار كيرزون إلى أن بريطانيا لم تحصل على شيء في أفغانستان والتبت، أما في فارس فإن الاتفاقية قد أضاعت الجهود التي بذلتها بريطانيا للتنفيذ الاقتصادي منذ أكثر من قرن، كما أنها لم تعط روسيا الطريق التجاري من بغداد فحسب ولكنها أعطتها أيضا الأسواق الهامة في أصفهان ويزد، كما أن الحكومة البريطانية لم تراخ في هذه الاتفاقية تأمين مركزها في الخليج بصورة أكثر فعالية، فضلا عن أنها ستعرض مركز بريطانيا لهجوم عنيف في العالم الإسلامي^(٣).

(١) مذكرات اللورد جيري (مترجم) من ص ٥ - ٦

(٢) Gurzon, Study in the Post War Diplomacy pp. 122 - 126.

(٣) Nicolson, A Study in the Old Diplomacy p. 177 ff.

الفصل
الثاني عشر

النشاط الألماني في
الخليج العربي
ومشروع سكة حديد بغداد



ازدياد النفوذ الألماني في الدولة العثمانية - توتر العلاقات بين الباب العالي والبريطانيا - الأسباب التي دفعت السلطان إلى الاهتمام بإنشاء الخطوط الحديدية في ممتلكاته - حصول ألمانيا على امتياز خط حديد بغداد عام ١٨٩٩ - معارضة الحكومة البريطانية للمشروع - النفوذ الألماني في الخليج - شركة الونكههاوس - بعثة مستمرش عام ١٩٠٠ - اتجاه السياسة البريطانية للمشاركة في مشروع سكة حديد بغداد - مؤتمر بوتسدام - مشروع اتفاق بين ألمانيا وبريطانيا حول إنشاء خط حديد بغداد يونيو عام ١٩١٤.

إذا كانت روسيا أهم منافس لبريطانيا في الخليج في السنوات الأخيرة من القرن التاسع عشر فقد أصبحت ألمانيا ذلك المنافس الخطير في السنوات الأولى من القرن العشرين. والواقع أن وصول ألمانيا إلى تركيا الآسيوية والخليج وإن كان ظاهراً من أجل المشاريع الاقتصادية والامتيازات التي سعت في الحصول عليها من الباب العالي لبناء خط حديدي عبر الأناضول إلى الخليج، إلا أن هذا النشاط الذي كانت تقوم به ألمانيا كان يعد أشد خطراً من الخطر الروسي في المناطق التي كانت تعتبرها بريطانيا مناطق نفوذها الخاصة. ولا شك أن التصريح السياسي الذي أدلى به اللورد لاندون في مجلس اللوردات البريطاني في ٥ مايو عام ١٩٠٣ كان موجهاً إلى ألمانيا بقدر ما كان موجهاً إلى روسيا على الرغم مما بدا آنذ من أنه كان موجهاً إلى روسيا فقط. ومما يستلفت النظر أن المصالح الألمانية في الدولة العثمانية كانت حتى عام ١٨٧٠ متحصرة في نشاط البعثات الدينية البرونستانية في الشام مع جانب بسيط من التجارة، ولم يرق نفوذ ألمانيا السياسي أو الاقتصادي أهمية تذكر، غير أن انتصار ألمانيا على فرنسا في عام ١٨٧١ أكسبها مركزاً كبيراً في نظر الأتراك الذين كان من دأبهم احترام القوة العسكرية. وافترون هذا الإعظام من شأن ألمانيا بتضاؤل هيبة فرنسا في الدولة العثمانية. وكانت الخطرات التي خطتها بريطانيا أخيراً لانتفرد بالنفوذ في الخليج قد أثارت السلطان واعتبرها اعتداء على نفوذه

الحيوى فى سواحل الخليج؛ ذلك النفوذ الذى أخذ يحرص عليه ويعمل على دعمه^(١). وما يستلقت النظر أن المصالح البريطانية كانت واضحة فى تركيا الآسيوية دون أن تلقى معارضة الدولة العثمانية، ويرجع ذلك إلى النفوذ الذى كانت تتمتع به بريطانيا عقب حرب القرم. على أن التغير الذى حدث فى مواقف السلطان عبد الحميد الثانى السياسية والاقتصادية إزاء بريطانيا كان يرجع بالدرجة الأولى إلى موقف الحكومة البريطانية من المسألة المصرية؛ ذلك أن احتلال إنجلترا لمصر عام ١٨٨٢ اعتبره السلطان اعتداء صارخا على جزء من ممتلكاته الإسلامية. ولم تكد تنقضى فترة وجيزة حتى احتل الألمان مكانة الإنجليز، ولم يكتف السلطان بذلك بل حارب المصالح البريطانية فى العراق وفى الخليج. وأخيرا دعا السلطان عبد الحميد إلى الجامعة الإسلامية لتكون قوة سياسية رادعة ضد النفوذ البريطانى. وقد نظرت العلاقات بين برلين والأستانة نتيجة لذلك تطورا حسنا. وكما هو معروف ساهمت ألمانيا فى تسليح وتنظيم الجيش العثمانى على يد القائد الألمانى الشهير فون دير جولتز Von der Goltz وعلى الرغم مما ظهر فى سياسة بسمارك من معارضة شديدة للتوسع الألمانى فى الشرق إلا أن هذه السياسة سرعان ما تغيرت، فقد نتج عن مؤتمر برلين عام ١٨٧٨ شعور بالعداء المطلق فى روسيا ضد السياسة الألمانية، وأدرك بسمارك أنه لو قامت الحرب سيكون أعداء روسيا أصدقاء خلفاء لألمانيا، ولما كانت الإمبراطورية العثمانية هى أكبر عدو لروسيا فى ذلك الوقت، فقد اتجه بسمارك إلى محاولة التقرب إليها. ولكن قبل أن يحدث التقارب الألمانى، كانت الدولة العثمانية هى التى رحبت بالصدقة الألمانية إذ وجد السلطان عبد الحميد أن جيشه وإدارته الداخلية يحتاجان إلى تنظيم ولذلك اتجه إلى ألمانيا التى رحبت بمساعدته وأمدته بالبعثات العسكرية وخبراء فى الإدارة وفى تدليل عقد القروض للدولة^(٢)، فى الوقت الذى أحجمت فيه الكثير من البيوت المالية البريطانية عن تمويل المشروعات الإصلاحية فى الدولة العثمانية بعد أن وصل الاقتصاد العثمانى إلى سمعة سيئة فى الدوائر المالية البريطانية بسبب الأزمة المالية

Cambridge Foreign Policy, vol. III pp. 299 - 300. (١)
Wolf, The Diplomatic History of the Baghdad Railway pp. 78. (٢)

التي عانتها الإمبراطورية العثمانية منذ عام ١٨٧٥ وما بعدها، مما ترك المجال مفتوحاً للتوغل الألماني في الدولة العثمانية^(١). ويرى هاردنج بصدق ذلك أن السياسة الألمانية ونفوذها على الباب العالي كانت نشطة للغاية وذلك بفضل السياسة التي كان يتبعها الكونت رادوفيتز Radowitz السفير الألماني في الأستانة الذي انتهز فرصة كراهية السلطان للإنجلترا واستياءه من روسيا ليقدّم مصالح ألمانيا في الدولة العثمانية على غيرها من الدول الأخرى. على أن الحكومة البريطانية لم تنظر في بداية الأمر إلى الخطر الألماني كخطر يهددها؛ وإنما على العكس من ذلك إذ إن شواهد كثيرة على أن المستر وايت السفير البريطاني في الأستانة، كان يبذل أقصى ما في وسعه لترجيح المطالب الألمانية لموازنة النفوذ الروسي في الدولة العثمانية^(٢).

اتجهت السياسة الألمانية إذن للتوسع في الشرق واستغلال موارده الاقتصادية وبطبيعة الحال وجدت في ولايات الدولة العثمانية الثروات الطبيعية والأسواق الكبيرة لتصريف ما تنتجه المصانع الألمانية. ولما كان الأسطول الألماني ضعيفاً إذ ذاك ولا يستطيع أن يؤمن التبادل الاقتصادي ولا أن يحقق الأهداف الاندفاعية بالسرعة التي تريدها ألمانيا للتوسع في الشرق؛ فقد عمدت ألمانيا إلى إنشاء السكك الحديدية. ولا شك أن مشروع سكة حديد بغداد كان من أكبر المشاكل التي واجهتها الدول الأوروبية كما كان من أهم الدوافع التي جعلت بريطانيا تجزم بلزوم السيطرة على العراق وعلى غيره من البلاد العربية لضمان سلامة أقصر طرق المواصلات إلى الهند. وقد استهدف مشروع سكة حديد بغداد اختراق ممتلكات الدولة العثمانية وربط جميع أجزائها من حدود النمسا والمجر في الجنوب الشرقي من أوروبا إلى سواحل الخليج العربي في الجنوب الغربي من آسيا^(٣). ولم تكن فكرة هذا المشروع جديدة تماماً وإنما بحثت تفصيلاتها من قبل، وكان قصور بريطانيا عن تحقيق الاتصال بالسكك الحديدية وقت ازدياد نفوذها في الأستانة قد ترك المجال مفتوحاً لغيرها من الدول. ويربط المؤرخ السياسي لانجر Langer في

(١) Tyler, European Powers and the Near East p. 177 ff.

(٢) Hardinge, Old Diplomacy p. 47.

(٣) عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند ص ٩٢.

كتابه *Diplomacy of Imperialism* فكرة سكة حديد بغداد بمشروع سكة حديد القرات. وقد يكون من المناسب أن نتوقف قليلا عند ذلك المشروع الأخير الذي وضحت فكرته عقب فشل بعثة مسح القرات وتقرير عدم صلاحية هذا النهر للملاحة البخارية، ومن ثم اتجهت الأذهان لاستخدام خطوط السكك الحديدية بدلا من الطرق الملاحية^(١). وفي بداية الأمر اتجهت السلطات البريطانية لتأييد مشروع السكة الحديدية، والواقع أن ذلك التأييد كان يهدف إلى منافسة مشروع قناة السويس الفرنسي^(٢). وفعلا أرسلت الحكومة البريطانية السير هنري بالور *Balwer* إلى الأستانة في بعثة خاصة لمساندة اللورد ستراتفورد دي ريد كليف السفير البريطاني هناك لتسهيل إجراء هذا المشروع وسط محيط السياسة العثمانية المضطرب، وخصوصا أن فرنسا كانت نشطة في ذلك الوقت لإنشاء الخطوط الحديدية حيث قدمت إحدى التقابلات الفرنسية التي يؤيدها الإمبراطور نابليون الثالث عروضاً أكثر تساهلاً من العروض الإنجليزية مما أدى إلى تردد الدولة العثمانية في قبول المطالب البريطانية^(٣). ولكن بالمرستون لم يلبث أن عباد إلى معارضة المشروع على أساس أن إنشاء قناة السويس والخطوط البرقية كافيان للاتصال بالهند، وربما كان تراجع بالمرستون حرصاً منه على علاقات الود مع فرنسا^(٤). وعلى الرغم من أن معارضة بالمرستون كانت ضربة قاضية للمشروع إلا أن المؤيدين من أمثال أندرو اينسورث *Ainsworth* وماكنيل *Mcneil* استمروا في العمل على تحقيقه وكتب أندرو بصدد ذلك يقول: «إن إنشاء ذلك الخط سيزيد من المكانة البريطانية في الشرق ويقوى من قبضتنا على الهند»^(٥). وكان أندرو يعتقد أن تحسين سرعة وسائل المواصلات مع الشرق قد تكون هامة بالنسبة للدول الأخرى أما بالنسبة لبريطانيا فإنها تعد عمل إيجابى؛ وحيث إن فرنسا نجحت في إنشاء قناة

Hoskins, *British Routes to India* p. 327.

(١) انظر أيضا الحسن، العراق ج ١ ص ٤٢.

(٢) برز في ذلك الوقت مشروع بريطاني يهدف إلى ربط بورسعيد أو الإسكندرية بخط حديدي عبر صحراء العرب إلى الكويت، انظر مجلة المقتبس ج ٣ ص ١٤٤ سنة ١٩٠٨.

Hoskins, op. cit., pp. 333 - 335. (٣)

Parliamentary Debates, House of Commons 3rd Series 1857 p. 1676. (٤)

Hoskins, op. cit., pp. 431 - 433. (٥)

السويس فإن مشروع سكة حديد الفرات يصبح على جانب كبير من الأهمية بالنسبة لبريطانيا. وقد أبدت الكثير من التقارير أهمية إنشاء هذا الخط لما فيه من مزايا إستراتيجية واقتصادية للإمبراطورية البريطانية، وأبرز أندرو أهمية هذا المشروع في النقاط التالية :

أولا - يرمى المشروع إلى إيصال البحر المتوسط بالخليج عن طريق السكة الحديدية، ومن الخليج إلى كراتشي وبومباي عن طريق إيجاد خطوط منتظمة من البواخر، وبهذا المشروع يمكن وصول الإمدادات أو القوات البريطانية إلى الهند في مدة لا تتجاوز أربعة عشر يوما.

ثانيا - سيؤدي ذلك المشروع إلى وقف التهديد الخارجي للهند وخصوصا من جانب روسيا، كما أنه سيخلص فارس من سيطرة النفوذ الروسي عليها وذلك بإعطائها منفذا على ميناء في البحر المتوسط بدلا من طريق البحر الأسود الصعب الذي تسيطر الدولة العثمانية.

ثالثا - يقدر أندرو تكاليف إنشاء هذا الخط (٨٥٠ ميل) بحوالي ٨,٥ مليون جنيه. ويذكر أنه مبلغ بسيط بالنسبة لما أنفقته بريطانيا في حرب القرم (٩٠ مليون) أو في ثورة الهند (٤٠ مليون جنيه)^(١) ومع ذلك فقد كان أندرو يرى ضرورة الاتفاق مع الدولة العثمانية لتنفيذ ذلك المشروع، وأكد ترحيب الباب العالي بمثل ذلك الخط. وذكر أندرو بصدد ذلك أنه تلقى تأكيدات من موزروس باشا السفير العثماني في لندن بتذليل كل الصعاب، ولا شك أن الباب العالي كان يثوق إلى الفوائد التي ستعود عليه من جراء تنفيذ ذلك المشروع الذي سيؤدي إلى ضمان تام لوحدة ممتلكاته ويجعل كلا من الشام وبيضا على اتصال مباشر بالحكومة المركزية^(٢). وانتقد أندرو الحكومة البريطانية إهمالها لمواصلاتها في الوقت الذي تبذل فيه الدول التي ليس لها نفوذ في الشرق عدة محاولات للتقدم إلى الهند ومن هذه الدول فرنسا وروسيا، الأولى في قناة السويس والثانية في تقدمها الواضح في

Andrew, The Euphrates Valley Railway p. 50. (١)

Andrew to the Under Secretary of State for Foreign Affairs 4/10/1866 et Andrew, (٢) op. cit., pp. 40 - 44.

فارس، وحذر أندرو من أن تؤدي الاضطرابات السياسية في أوروبا إلى حرمان بريطانيا من مواصلاتها إلى الهند عن طريق قناة السويس^(١). وحول ذلك الوقت قدمت عدة تقارير عن أهمية طريق القرات إلى مجلس العموم البريطاني ومن ثم طرح الموضوع للمناقشة في المجلس^(٢). وفي عام ١٨٧٠ نألفت لجنة من أعضاء مجلس العموم قدمت تقريرها بتاريخ ٢٢ يوليو عام ١٨٧٢ والذي كان يؤكد أهمية خط حديد القرات. وفي عام ١٨٨٢ نألفت لجنة أخرى لتقرير إنشاء خط حديدي من الإسكندرية إلى بغداد فالبصرة فالكويت على أساس أن هذا الخط أسرع من طريق قناة السويس^(٣)، ولكن رفضت كل من الحكومة البريطانية والبرلمانيين الإنجليز تقديم رؤوس أموالهم لمساندة هذا المشروع نتيجة لمعارضة السلطان عبد الحميد للمصالح البريطانية التي أخذت تتضح في ذلك الوقت، وما نتج عن ذلك من تساؤل النفوذ البريطاني في الآستانة^(٤). هذا فضلا عن وجود عدة مشاكل خاصة من بينها صعوبة النقل من السفن إلى البر وما يتبع ذلك من الرحلة القاسية عبر الصحراء، فضلا عن أن طريق البحر الأحمر كان يفضل طريق القرات من الناحية الصحية، ثم إن أي دولة من الممكن أن تستحوذ بسهولة على هذا الطريق بمجرد سيطرتها على آسيا الصغرى^(٥)، وإزاء العقبات التي قامت ضد هذا المشروع فصرحت الحكومة البريطانية إلى حد كبير عن إنشاء السكك الحديدية في أنحاء الدولة العثمانية فلم تنشأ إلا عددا بسيطا من الخطوط في آسيا الصغرى^(٦). وانهزت ألمانيا هذه الفرصة، وخاصة عقب تطور العلاقات بينها وبين الدولة العثمانية فأخذت الأخيرة تستعين بخبراء من الألمان لإنشاء سكك حديد البلقان، ولم يجد السفير الألماني في عام ١٨٨٣ صعوبة تذكر في حمل السلطان عبد الحميد على أن يطلب من القيصر إرسال بعثة عسكرية ألمانية إلى الآستانة. وفي عام

(١) Andrew, op. cit., pp. II - 12, 15 - 16.

(٢) Rapport adressé à la Chambre de Commerce, le 10 Août 1861.

(٣) Cowen, Speeches on the Near Eastern Question p. 290.

(٤) Ibid., p. 60.

(٥) Blunt, Apilgrimage to Nejd Vol. II p. 272.

(٦) Cambridge Foreign Policy. Vol. III pp. 295 - 300.



١٨٨٣ كان العمل في مد سكة حديد البلقان قارب الانتهاء، وكان السلطان عبد الحميد قد أخذ يفكر بالفعل في مدها إلى ولاياته الآسيوية كي يؤكد نفوذه في إدارة هذه الولايات من ناحية والعمل على نموها الاقتصادي من ناحية أخرى.

إن الرغبة إذن من جانب ألمانيا لتصريف منتجاتها ورغبة السلطان في ربط أقاليمه الآسيوية هي التي جعلته يعهد إلى نقابة ألمانية باسم شركة خطوط حديد الأناضول في عام ١٨٨٤ بالعمل في مد السكك الحديدية إلى أنقرة^(١). ويرى فريزر في تعليقه على إنشاء ألمانيا للخطوط الحديدية أنها كانت تهدف إلى استعمار آسيا الصغرى اقتصاديا مما يؤدي إلى أن تصبح الدولة العثمانية تابعة لألمانيا مما يمكن لها فيما بعد أن تمد سيطرتها إلى العراق وتطرد بريطانيا من الخليج وتصبح خطرا شديدا على الهند^(٢). وحدث في عام ١٨٨٨ أن قام جماعة من الرأسماليين الألمان بساندهم البنك الألماني Deutsch Bank في نظير قرض منحه ألمانيا للدولة العثمانية بمد الخطوط الحديدية، وقد تم الوصول إلى أنقرة في عام ١٨٩٢، وفي عام ١٨٩٣ حصلت ألمانيا في نظير قرض آخر منحه للدولة العثمانية على امتياز مد خط حديدي من إسكي شهر إلى قونية التي تم الوصول إليها في عام ١٨٩٦. والملاحظ أن كثيرا من الدول حاولت في خلال هذه الفترة أن تمتد بنفوذها إلى الخليج فبين عامي ١٨٩٨ و ١٨٩٩ تلقت نظارة الأشغال العثمانية عدة طلبات مقدمة إليها من بعض الدول لإنشاء خطوط حديدية إلى بغداد، ومن ذلك مشروع النقاية النمساوية الروسية بإنشاء خط حديدي من طرابلس في سوريا إلى منطقة غير معينة في الخليج على أن يكون لذلك الخط فروع تمتد إلى بغداد وخانقين، ولما كان الباب العالي يخشى أي امتداد لروسيا داخل الإمبراطورية العثمانية فقد رفض هذا المشروع، كذلك تقدم الفرنسيون بطلبات أخرى لإنشاء خط حديدي من البحر المتوسط إلى الخليج. وعندما أثبتت المنافسة الدولية عاد الإنجليز في عام ١٨٩٩ يعملون على إنشاء خط حديدي من الإسكندرية إلى بغداد ثم الخليج، ولكن حدث أن بريطانيا شغلت عن ذلك بحرب البوير وتحول اهتمامها من الشرق

Frazer, Short Cut to India p. 31. (١)

Meade, Turkey, The Great Powers and Baghdad Railway pp. 58 - 59. (٢)

فى بداية الأمر إلى اهتمام ألمانيا المبكر بشئون الدولة العثمانية بالتزعاج وقلق؛ ومن ثم فإن قرار السلطان عبد الحميد الذى أصدره فى عام ١٨٩٩ بمنح الألمان امتيازات بإنشاء سكة حديد إلى الخليج وجد ترحيباً الدوائر البريطانية باعتباره وسيلة لإيقاف أطماع روسيا وفرنسا^(١)، إذ كان الخطر الأكبر على مركز بريطانيا فى الشرق الأوسط آنذاك لا يزال مصدره هاتين الدولتين، بل إن السفير البريطانى فى برلين عمل على تحريض الحكومة الألمانية على توطيد مركزها التجارى فى الخليج ضماناً للتوازن أمام روسيا فى هذه المنطقة. ولذلك كان صدق منح الامتياز لألمانيا فى بريطانيا وقع حسن، ويعزى إلى اللورد سولسبرى أنه صرح فى هذه المناسبة بقوله: إن الحكومة البريطانية ترحب بهذه الامتيازات لأنها تؤدى إلى وقوف ألمانيا إلى جانب المصالح البريطانية فى الخليج. وذكرت جريدة التيمس بأنه طالما لم يعهد بمشروع سكة الحديد العثمانية إلى بريطانيا فخير لنا أن يكون بيد ألمانيا دون أية دولة أخرى. كذلك ارتاح لهذا المشروع كبار الاستعماريين الإنجليز من أمثال سيسيل رومس وجوزيف تشمبرلين.

على أن الحكومة البريطانية لم تلبث أن قدرت بعد توقيع الاتفاقية بسنوات قليلة أن حصول ألمانيا على الامتياز يعد مناوأة لتفوذها فى الشرق الأوسط وتهديداً لمصالحها السياسية والاقتصادية فى الخليج والهند يفوق التهديد الروسى بكثير، وعادت الصحافة والكتاب السياسيون إلى تبيان خطورة هذا المشروع على بريطانيا، ونادوا بضرورة تسوية الخلافات بين بريطانيا وفرنسا، التى كانت تنازعهم السيطرة على مصر، وروسيا التى كانت تراحمهم التفوذ فى الشرق الأوسط والبحر الأسود وقارس لمواجهة الخطر الألمانى^(٢)، ويفهم من ذلك أن بريطانيا لم تكن هى الوحيدة التى ستتأثر فحسب، وإنما كانت فرنسا أيضاً فإن إنشاء ذلك الخط سيقضى بالقطع على التفوذ الفرنسى فى الشام (لأن الخط سيمر بحلب) كذلك سيقضى على أمل روسيا فى الاستيلاء على الآستانة، بالإضافة إلى تهديدها للمصالح البريطانية فى الشرق^(٣). ولعل ذلك كان من ضمن الأسباب التى أدت ببريطانيا إلى توقيع

Gustrow, The War & The Bagdad Railway p. 182. (١)

Hamilton, the Problems of the Middle East p. 169. (٢)

Warfield, The Gates of Asia p. 6. (٣)



الاتفاقيات الودية مع فرنسا وروسيا على التوالي للانصراف إلى مجابهة الخطر الألماني. وعلى الرغم مما جاء في المادة الثالثة والعشرين من اتفاقية الامتياز التي تم توقيعها بين ألمانيا والدولة العثمانية في عام ١٩٠٣ بأن امتداد الخط الحديدي إلى الخليج لا يمكن أن يؤثر في حرية الملاحة وامتيازاتها في هذه المياه والتي تتمتع بها السفن البريطانية، إلا أنه كانت هناك ثلاث وجهات نظر اتخذتها الحكومة البريطانية لمعارضة هذا المشروع. فمن الناحية الاقتصادية كانت بريطانيا تخشى من منافسة السكة الحديدية للملاحة البريطانية، ومن الملاحظ بصدده ذلك أن شركة لينش وجهت معارضة شديدة للمشروع. ووضح أيضا أن الشركات البريطانية كانت تستفيد فائدة كبيرة من الطريق الملاحى المستخدم في النقل، فبينما كانت شركة السفن البخارية الإنجليزية الهندية تحمل البريد والبضائع من بومباي عن طريق كراشي على سواحل الهند إلى موانئ الخليج والبصرة؛ كانت شركة لينش تنقلها في سفن بخارية نهريّة إلى بغداد^(١). ولذلك فإن امتداد خط حديد بغداد إلى الخليج سيكون بلا شك خسارة كبيرة لتلك الشركة^(٢). أما وجهة النظر السياسية التي اتخذتها الحكومة البريطانية لمعارضة ذلك المشروع فيمكن أن نستعير بشأنها ما كتبه فريزر في أنه: «لا يمكن لبريطانيا إلا أن تنظر بعدم ترحيب للمشروع ذلك أن قيام قوة منافسة في المياه التي تتمتع بالتفوذ فيها سيؤدي إلى ضياع مركزها في تلك المياه». أما وجهة النظر الاستراتيجية فكانت تلخص في أن الدولة العثمانية ليست قوة مهددة للهند؛ وإنما سيأتي التهديد من أية قوة أوروبية يمكن أن تتحكم في الأستانة، وإن مد خط حديدى إلى الخليج ووقوعه تحت سيطرة قوة غير صديقة لبريطانيا يحتم عليها القيام بإجراءات مضادة. كما كان الخوف أيضا من احتمال بيع أو تنازل ألمانيا عن امتياز الخط الحديدي إلى دولة أخرى تستطيع أن تستغل الامتياز لصالحها، ويتساءل فريزر بصدده ذلك ماذا يمكن أن يحدث لو اشترت روسيا سكة الحديد وأوصلتها بخطوطها الحديدية؟، ومن ثم يكون الخطر المحدق

Warfield, op. cit., p. 47. (١)

Idem. See also Wolf, op. cit., p. 23. (٢)

بريطانيا^(١). ومن ناحية أخرى فإن بناء الخط الحديدي سيؤدي إلى وقوع بغداد في أيدي الحكومة الألمانية ولو سيطرت ألمانيا على خط حديد بغداد فلإنها تستطيع بسهولة مهاجمة الإمبراطورية البريطانية في الهند قبل أن تتمكن بريطانيا من إرسال قواتها للدفاع عنها^(٢).

النشاط الألماني في الخليج :

كان السبب الأساسي الذي دفع الحكومة البريطانية لمعارضة مشروع سكة حديد بغداد هو ازدياد نشاط ألمانيا بعد أن اتخذت نتائج السياسة الألمانية الجديدة تبدو واضحة في مياه الخليج وذلك على الرغم من تأكيد ألمانيا في مناسبات كثيرة أن مقاصدها في الخليج تجارية صرفاً، بيد أن هدفها الحقيقي لم يخف على بريطانيا وخاصة حينما تبين أن الكثير من الرعايا الألمان كانوا يحاولون سرا شراء أراضي في أماكن شتى في الخليج. وقد ظهر النشاط الألماني واضحاً بواسطة شركة الونكهوس Wunkhouse التي بذلت جهداً كبيراً للحصول على امتيازات تجارية في الخليج، وقد بدأت أعمالها الأولى بشراء الصدف على سواحل لنجه في عام ١٨٩٢. ولم تلبث أن أصبحت في مدة قليلة شركة كبيرة لها فروع كثيرة^(٣). ففي عام ١٨٩٨ أسست الشركة عدة مراكز رئيسية في البحرين ومركزين آخرين في البصرة وبندر عباس في الوقت الذي كان فيه التعجب يزداد عما إذا كانت تجارة اللؤلؤ أو الصدف تغطي نفقات قيام تلك الفروع^(٤). وفي عام ١٨٩٧ عملت الحكومة الألمانية على تعيين نائب قنصل لها في بوشهر على الرغم من أنه لم يكن لها حينئذ من الرعايا في بلاد الخليج غير ستة أنفس، وفي عام ١٨٩٩ وفد إلى الخليج طراد ألماني كان عائداً من الصين إلى ألمانيا وظهر أن مهمته هي البحث عن مكان تنتهي إليه سكة حديد بغداد، وفي خلال تلك السنة نفسها ظهر جماعة من الألمان في بندر عباس يدعوي قيامهم ببعض الأبحاث العلمية غير أن هذه البعثة لم

Warfield, op. cit., pp 46 - 47. Frazer, Short Cut to India pp. 320 - 322. (١)

Graves, op. cit., 131. (٢)

Ibid-(٣)

تلبث أن انسحبت بعد أن أثار وجودها شبهات السلطات البريطانية^(١)، كما أخذت البوارج الألمانية تكثّر من زيارتها للخليج، وعلى الرغم من أن كيرزون كان يؤكد في مذكراته السرية لوزارة الهند أن النفوذ الإنجليزي في الخليج لا يزال هو السائد إلا أنه مع ذلك كان يبدى في أحيان كثيرة قلقاً واضحاً نحو المشاريع التجارية التي تقوم بها الحكومات الأخرى وبالأخص ألمانيا على اعتبار أن هذه المشروعات ستكون فيما بعد أساساً للدعوات والمطالب السياسية لتلك الدول، ولا شك أن كيرزون كان يخشى أن تتمكن ألمانيا من اتخاذ طريق إلى الخليج وخاصة إذا ارتبط نشاطها هناك بما لها من مصالح في ممتلكات الدولة العثمانية وما ينتظر من مد خط حديدي إلى الخليج وهو أمر كانت تسعى إليه ألمانيا في تلك الفترة، كما أبدى كيرزون تخوفه من إنشاء ألمانيا قنصلية في البصرة وما قد يؤدي إليه ذلك من السيطرة على تجارتها^(٢). وقد عبر كيرزون عن هذه الآراء في رسالته المشهورة التي بعث بها إلى اللورد هاميلتون بتاريخ ١٨٩٩/٩/٢١ والتي أوضح فيها: أن النشاط الألماني يتزايد بسرعة عجيبة وطالب بوضع سياسة للحكومة البريطانية إزاء هذا المنافس النشط الذي ظهر فجأة على المسرح^(٣). وذكر كيرزون أن الحكومة الألمانية تحاول أن يكون لها مصالح في الخط البرقي التركي إلى الفاو، كما أشار إلى أن ألمانيا تبذل محاولات كثيرة للسيطرة على أسواق البصرة وما تقوم به من مظاهرات بحرية في مياه الخليج، ففي عام ١٨٩٨ قامت بعثة ألمانية بدراسة استكشافية في بندر عباس، وفي عام ١٨٩٩ زارت بارجة ألمانية مسقط ولنجة وبوشهر، كما وصلت إلى حكومة الهند تقارير كثيرة تؤكد وجود عدة بوارج ألمانية في الخليج^(٤) وكانت ألمانيا تنظر إلى الكويت على أنها النهاية الملائمة للخط الحديدي وخاصة بعد أن أوصت بعثات المسح الألماني باتخاذها نهاية للخط المقترح. وقد أعرب

(١) تاريخ الحرب العظمى، نشر جريدة التفتيم ج ٦ ص ٤٩٦ - ٤٩٧.

Extracts From Lord Curzon's Confidential Memorandum. (٢)

خط الدرداء، الخليج العربي والعلاقات الدولية للمحق (٣)

Government of India to the Secretary of India in Council, Curzon & Templeley, (٤)
cit. IV p. 375 Doc. No. 519

مليهورج Muhlberg في أثناء المفاوضات التي دارت حول إنشاء الخط الحديدي بشأن حصول ألمانيا على الامتياز في عام ١٨٩٩ بقوله : بأنحناءة بسيطة للأسد البريطاني وإيماءة للذئب الروسي سوف نتصنّع من دفع الخط الحديدي إلى الكويت على الخليج^(١). على أن بريطانيا ما كادت تتأكد من نية الحكومة الألمانية في أن تجعل الكويت نهاية لسكة حديد بغداد حتى أوعز اللورد كيرزون نائب الملك في الهند إلى الكولونيل ميد المقيم البريطاني في الخليج في أواخر عام ١٨٩٨ أن يسرع إلى مقابلة شيخ الكويت مبارك بن الصباح ليعقد معه اتفاقية تضمن للحكومة الإنجليزية اتخاذ التدابير اللازمة للحيلولة دون تقدم الألمان إلى هذا الميناء، وقد نجح الكولونيل ميد في إقناع الشيخ مبارك بالامتناع عن عقد أي اتفاق مع دولة أخرى غير بريطانيا قبل الحصول على موافقة المقيم البريطاني في الخليج، ويرى لانجر أن الاتفاقية التي عقدت بين الشيخ مبارك والانجليز فصد بها في الأصل إحباط المشروعات الروسية على الرغم من الحقيقة الواقعة في أنها تعد أهم حدث في تاريخ العلاقات الإنجليزية الألمانية في أخريات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين^(٢) فقد حدث أن زارت بعثة ألمانية في العام التالي برئاسة الهرستمرش - الذي عين فيما بعد سفيراً في طهران - الكويت، ولكن الشيخ مبارك قابل هذه البعثة بغطاء ظاهر على الرغم من العروض المغرية التي قدمها الهرستمرش إذ لم يوافق مبارك على فتح باب المفاوضات مع رئيس البعثة الألمانية وحين حاول السلطان عبد الحميد تحت ضغط من ألمانيا أن يرغم الشيخ على الاعتراف بتبعيته إلى الدولة العثمانية بإرسال حملة إلى الكويت قابلت الحكومة البريطانية هذا العمل بإرسال سفينة حربية إلى الكويت ووجهت إلى الباب العالي إنذاراً بأن نفوذه قد زال من هذه المنطقة. وعندما ألح الهرستمرش على الشيخ مبارك أن يعطيه مركزاً في كاظمة الواقعة على رأس خليج الكويت وأن يتنازل له عن ستين ميلاً مربعاً من أراضيه رفض الشيخ ذلك الطلب نظراً لتوقيعه اتفاقية ١٨٩٩ مع الحكومة البريطانية وإدراكه لخطورة العلاقات بين ألمانيا والدولة العثمانية على وضعية الكويت^(٣).

(١) Langer, Diplomacy of Imperialism p. 462.

(٢) Sykes, History of Persia Vol. II p. 432.

(٣) Frazer, India Under Curzon and after pp. 93 - 94.



وقد قررت الحكومة الألمانية بعد فشل هذه البعثة الاستحواذ على أراض في شمال الكويت لتكون نهاية للخطوط الحديدية واسترعى انتباهها أن في غرب مصب شط العرب وشمال الكويت توجد جزيرة كبيرة ذات مستنقعات إسمها بوبيان ويقع بجوارها خوري عبدالله والزيبر، وقد قام فعلا وكلاء من الألمان والأتراك بإنشاء عدة مراكز عسكرية في عدة نقاط مختلفة من هذه المنطقة التي اعتبرت خارجة عن نطاق نفوذ شيخ الكويت^(١). والملاحظ أن حكومة لندن تغافلت عن تأييد حق الشيخ مبارك في ادعائه النفوذ على هذه المنطقة^(٢). وإن كان المستر بلفور قد اضطر تحت ضغط من حكومة الهند إلى أن يصدر نصريحا في ١٨ أبريل عام ١٩٠٣ في مجلس العموم البريطاني ذكر فيه أن شيخ الكويت يخضع للحماية البريطانية^(٣). وفي ١١ يناير عام ١٩٠٤ أكدت جريدة التيمس أن الشيخ مبارك عقد اتفاقية خاصة مع الحكومة البريطانية تضع مصالحه تحت الحماية البريطانية^(٤). ولا شك أن مبارك كان رغم معارضته لألمانيا والدولة العثمانية إلا أنه كان يرغب في أن ينتهي الخط الحديدي في بلاده لما يعود على ميناء الكويت من فوائد بشرط أن يجد في الحكومة البريطانية حامية له وضامنة لاستقلاله^(٥).

والجدير بالذكر أن نشاط ألمانيا لم يكن مقتصرًا على مد الخطوط الحديدية فحسب، وإنما تسجل تلك الفترة اضطرابا واضحا في تقدم النشاط الألماني في الخليج العربي، ففي عام ١٩٠١ نقلت شركة الونكهوس أعمالها من الساحل الفارسي إلى جزيرة البحرين على الساحل العربي، ودخلت علنا في تجارة الخليج وذلك بفتح خط ملاحى بين همبورج - عدن - مسقط وموانئ الخليج الأخرى، كما أنشأت شركة ملاحية همبورج عدة خطوط تجارية بين ألمانيا ومختلف موانئ الخليج العربي وعينت مندوبين لها في جزيرة البحرين^(٦)، ونتيجة لذلك اتخذت

(١) تاريخ العرب العظمى نشر جريدة القطر ج ٦ ص ٤٨٨ - ٤٨٩.

(٢) المصدر السابق.

(٣) Frazer, op. cit., p. 94.

The Times, 11/1/1904, (٤).

Frazer, op. cit., p. 94 (٥).

Wolf, op. cit., p. 72. (٦).

التجارة الألمانية في الخليج تزداد ازديادا واضحا وإن كانت لم تستطع أن تنافس التجارة البريطانية، فبينما وصلت تجارة الصادرات والواردات الألمانية في ميناء بوشهر بين عامي ١٩١١/١٩١٢ إلى ١٦٠.٠٠٠ جنيه إسترليني كانت تجارة إنجلترا والهند في نفس هذا الميناء تقدر بـ ١.١٠١.٠٠٠ جنيه إسترليني، ومع ذلك فلا نستطيع أن نجعل هذا أساسا للمقارنة باعتبار أن ميناء بوشهر كان مركزا رئيسيا لبريطانيا في الخليج، ولكن الذي لا شك فيه أن التجارة الألمانية قد نشطت نشاطا بالغا في البصرة وغيرها من موانئ الخليج التي كانت تتبع الدولة العثمانية ولو من الوجهة الاسمية^(١)، وتحدث بعض المصادر عن اتفاقية سرية وقعت بين الدولة العثمانية وألمانيا نصت على أن يسمح السلطان للألمان باستئجار مصادم المؤلف على الخليج العربي، وأن يقيموا مراكز لحماية تلك المصادم على سواحل الخليج^(٢).

والواقع أن جزيرة البحرين كانت موضع الاهتمام الألماني في خلال تلك السنوات، وكانت بريطانيا ترفب الأوضاع في البحرين بانتباه بالغ. وقد حدثت في البحرين في ذلك الوقت حادثة كادت تنقلب إلى تصادم بين إنجلترا وألمانيا، ذلك أن أحد أبناء أخوة الشيخ عيسى حاكم البحرين اعتدى على عامل في شركة الونكهوس وعلى ألماني من كبار موظفي الشركة، ومع أن الحادث بسيط في حد ذاته إلا أن ألمانيا حاولت أن تتخذ منه سببا من أسباب التدخل في أمور البحرين، على أن بريطانيا لم تتمكن من انتهاز هذه الفرصة، إذ وصلت سفينة بريطانية إلى البحرين تقل المقيم البريطاني في الخليج حيث ألزم الشيخ عيسى بدفع تعويض إلى الألماني المضروب (٣٠٠٠ روبية) وأمر بجلد المعتدين على مشهد من الناس، وقرر نفي ابن أخ الشيخ عيسى وأتباعه إلى الهند لمدة خمس سنوات. على أن هذه الحادثة أدت من ناحية أخرى إلى تطور في النفوذ البريطاني في جزيرة البحرين، إذ أعطت بريطانيا لنفسها حق التدخل للفصل في الدعاوى التي تنشأ بين الأجانب، وهذا الإجراء بعد مرحلة من مراحل التدخل الإنجليزي وزيادة في نفوذها في شؤون البحرين^(٣). كذلك وقفت إنجلترا حائلا ضد الامتياز الذي حصلت عليه

(١) Sykes, op. cit., Vol. II p. 432.

(٢) D'Avrille, Le Golfe Persique p. 20.

(٣) عباس إقبال، مطالعات دریای بحرین وسواحل وجزائر خلیج فارس ص ١٣٩ - ١٤٠.



ألمانيا من السلطان العثماني والخاص باحتكار مصائد اللؤلؤ في الخليج حيث كان من المفروض أن تتولى إحدى الشركات الألمانية استخراج اللؤلؤ بطرق علمية. وقد بذل بعض الألمان محاولة للنفوذ إلى الساحل العثماني المهادن حيث طلبوا من السلطان العثماني الذي كان لا يملك شيئاً من النفوذ على ذلك الساحل أن يؤجرهم جزيرة حلول، وتقع هذه الجزيرة على بعد ستين ميلاً شرقى البدعة، وهي جزيرة صخرية جرداء تعد ملائمة كمحطة لتخزين الفحم، وكانت تعد ملكاً مشاعاً لجميع رعماء الساحل المهادن يتخذونها قاعدة لصيد اللؤلؤ. وبطبيعة الحال كانت ألمانيا تقصد بهذا الإيجار أكثر من مجرد الاستحواذ على محطة للفحم وذلك باستخدام هذه الجزيرة للتحكم في مصائد اللؤلؤ في الخليج. وثمة محاولة أخرى بذلتها ألمانيا في عام ١٩٠٦ لاستغلال جزيرة أبو موسى، وهي جزيرة صغيرة تقع على بعد خمسين ميلاً في الشمال الغربي من إمارة الشارقة. فقد حدث أن طلب ثلاثة من العرب امتيازاً من شيخ الشارقة لاستغلال أكسيد الحديد من المناجم الواقعة في تلك الجزيرة، وكون هؤلاء شركة لاستغلال ذلك الأكسيد، ولكن لم يلبث أن تنازل اثنان من أولئك الشركاء إلى شركة الونكهوس دون الرجوع إلى شيخ الشارقة ولا حتى إلى شريكهم الثالث الذي كان يقيم في الشارقة^(١). ومن المؤكد أن هذا التصرف يوضح أن شركة الونكهوس هي التي دفعت هذين الرجلين للتنازل لها عن الامتياز، ولذلك اعترض شيخ الشارقة وبادر على الفور بإلغاء ما كان قد منحه من امتياز سابق^(٢). وكان ذلك الإلغاء استناداً إلى معاهدة عام ١٨٩٢ التي كان قد وقعها مع الحكومة البريطانية بالآ بدخل هو أو خلفاؤه من بعده في اتفاقيات مع أية دولة أجنبية ولا يمنح امتيازاً لاستغلال موارده دون موافقة الحكومة البريطانية، بل لقد ذهب شيخ الشارقة إلى طلب المساندة البريطانية، وفي أكتوبر سنة ١٩٠٧ وصلت السفينة لاوينج إلى جزيرة أبو موسى، وباشتراك شيخ الشارقة بـ ٣٠٠ رجل مسلحين تم إبعاد عمال المناجم الذين كانوا يقومون بعمليات استخراج

(١) Frazer, op. cit., p. 45.

(٢) تاريخ الحرب العظمى نشر جريدة المقطم ج ٦ ص ٤٩٢

الأكسيد ونقله إلى جزيرة لنجة على الساحل الفارسي، ولم تحل احتجاجات الحكومة الألمانية دون إلغاء شيخ الشارقة للامتياز^(١). كذلك ظهر النشاط الألماني واضحاً في منطقة شط العرب حينما ساندت الحكومة الألمانية إحدى الشركات للحصول على امتياز لرى وادى القارون الذى يدخل ضمن ممتلكات الشيخ خزعل حاكم المحصرة، وكان لذلك الشيخ علاقات خاصة مع الحكومة البريطانية، وقدرت نفقات هذا المشروع بمليون جنيه، وعندما طلبت ألمانيا من فارس امتيازاً لهذا المشروع اعترض الشيخ خزعل خان على ذلك بتحريض من الحكومة البريطانية التى سارعت من جانبها بإرسال أحد المهندسين لوضع مشروع إنجليزى لرى الوادى. وهكذا كانت بريطانيا لا تغفل عن متابعة التقدم الألمانى فى سواحل الخليج ولا تعطى مجالاً لتأسيس علاقات مع شيوخه^(٢).

وتبرر المصادر البريطانية معارضة الحكومة البريطانية للنفوذ الألمانى فى أنها كانت لا تعارض حق ألمانيا فى التجارة المشروعة فى الخليج أو حقها فى مد السكك الحديدية، وإنما كان الخلاف على ما تهدف إليه ألمانيا من وراء ذلك، إذ لم تشتد مقاومة الإنجليز لألمانيا فى الخليج العربى إلا بسبب جمعها بين الجهد التجارى والعمل السياسى. والواقع أن الحكومة الألمانية كانت لا تتورع عن التصريح مباشرة أو على لسان كتابها وصحافتها أن غرضها أن تحل نفوذها محل النفوذ الإنجليزى. ويستند الكتاب الإنجليز فى تبرير معارضة بريطانيا للتسلط الألمانى بأن إنجلترا لم تأخذ لنفسها شيئاً فى الخليج، وإنما اكتفت بحفظ الأمن فى جوانبه وفتحت المجال أمام الجميع على السواء، ولم تستأثر بامتيازات خاصة بها، وكما طبقت مبدأ (إنكار الذات على نفسها) فإنها تطبقه على غيرها من الدول، وعلى ذلك فهى لن تسمح بقيام المنافسات أو المنازعات، ولا لأية دولة أن تمتلك شيئاً من أرضه أو مياهه^(٣). وبطبيعة الحال أن هذه المبررات التى كان يستند إليها الكتاب الإنجليز تفتقر جانب الصواب، فالواقع أن بريطانيا تقاضت ثمن سيطرتها على الخليج بجعله

Sykes, op. cit., Vol. II "German Activity in the Persian Gulf" p. 432. (١)

Bell, The Persian Gulf p. 271 Journal of the United Empire Vol. VI April 1915 See (٢) also the Times, History of the War part 29.

(٣) تاريخ الحرب العظمى نشر جريدة المقطم ص ٤٩٦ - ٤٩٧.



بحيرة إنجليزية والتحكم في منافذه، والحيلولة دون أية دولة أخرى أن تشاركها النفوذ فيه.

كان للنشاط الألماني في الخليج أثر كبير في ازدياد معارضة بريطانيا لمشروع سكة حديد بغداد، وقد صرح اللورد كرايبورن وكيل وزارة الخارجية البريطانية في يناير عام ١٩٠٢ بأن الإبقاء على الأوضاع الراهنة في الخليج لا يمكن أن تحقق باستيلاء أية قوة على ميناء في تلك المياه، فإن خط حديد بغداد حتى لو امتد إلى البصرة فقط فإنه سيحطم بالتالي التجارة التي بناها الإنجليز بجهد شديد في أهم المراكز بين الهند وقناة السويس، حقيقة أن خط حديد بغداد هو الطريق القصير إلى الهند، ولكنه الطريق القصير من برلين وليس من لندن^(١). . . . والملاحظ أن نصريح كرايبورن، صدر في الوقت الذي منح فيه الباب العالي الامتياز الثاني إلى شركة خطوط حديد الأناضول لاستداد الخط من بغداد إلى الخليج في ٢ يناير عام ١٩٠٢، وقد تحصلت الشركة بمقتضى هذا الامتياز على حفها في إنشاء موانئ ومستودعات في الخليج، كما اتفق على أن يصل الخط من الأناضول إلى الموصل وكربلاء والبصرة، وإن كانت البصرة لم تعين بصورة قاطعة كنقطة انتهاء للخط وإنما عينت الزبير آخر محطة قبل البصرة، واتفق على أن يعين طريق الفرع الذي سيمتد منها إلى الخليج ونقطة انتهائه فيما بعد بالاتفاق مع الباب العالي، وإن كان من الواضح أن الكويت هي ما يقصده أصحاب المشروع وذلك على الرغم من أنها لم تحدد صراحة في ذلك الوقت. على أن بريطانيا لم تكن الدولة الوحيدة التي عارضت مشروع سكة حديد بغداد بل ظهرت معارضة روسيا أيضا التي رأت أن ما هدفت إليه هذه الاتفاقية هو إعطاء ألمانيا مركزا حساسا في آسيا الصغرى^(٢). وفي ٥ مارس ١٩٠٣ تم عقد الاتفاق النهائي لصالح الشركة الإمبريالية العثمانية للخطوط الحديدية البغدادية، بين الحكومة العثمانية والنقابة الألمانية التي كان معظم

Gustrow, op. cit., pp. 82 - 85 / 92ff. (١)

Memorandum by Mr. Tilley respecting the relations between Germany and Great Britain, Gosch & Temperley, op. cit., vol. I p. 443.

أعضائها من شركة الخطوط الحديدية العثمانية الأناضولية^(١). ويبدو أن السبب في عدم النص على اعتبار الكويت نهاية محددة للخط الحديدى يرجع إلى أن سيطرة الدولة العثمانية على شيخ الكويت لم تكن مؤكدة تماماً، ومن ثم فقد وجد أنه من الأسلم تنظيم العلاقات مع شيخ الكويت قبل النص صراحة على اتخاذ الكويت نهاية للخط^(٢). وكان الخط المقترح يمتد من حيدر إلى البصرة وتبلغ هذه المسافة حوالي ١٨٧٥ ميلاً، وإذا أضفنا إلى ذلك الفسروج التى يبلغ طولها أكثر من ٥٠٠ ميل، فإن هذا المشروع يعنى أنه قد وضع فى أيدي الألمان السيطرة على ما يقرب من ٢٣٧٥ ميلاً. وكانت الخطة الأساسية الوصول إلى الخليج وذلك بامتداد خط أنقرة عبر القيصرية وديار بكر على طول دجلة فاراً بالموصل وبغداد حتى الخليج. وكان الاتجاه السائد لدى الحكومة البريطانية أنه طالما أن المشروع لا يصل إلى الخليج فإن هذا لا يعد خطراً على المصالح البريطانية سواء من الناحية السياسية أو التجارية إذ إن التجارة الهندية لن تتحول إلى استخدام السكك الحديدية خشية الرحلة القاسية من رأس الخليج إلى بغداد. ولعل ما يؤكد ذلك اشتراك بعض البيوت البريطانية فى المساهمة فى نفقات المشروع. وكان موقف الحكومة البريطانية قد ظهر واضحاً فى رسالة بعث بها اللورد لانزدون إلى السير كاسل فى ٤ فبراير عام ١٩٠٣ ذكر فيها: «إننا ننظر إلى المشروع برضاء تام ونعتقد أنه لا بد أن يسير على أساس مشاركة بريطانيا ليس فى الأموال فحسب ولكن فى إدارة الخط أيضاً»^(٣). على أن بريطانيا لم تلبث أن أدركت مدى خطورة هذا المشروع على مصالحها، فإن ذلك الخط يصل همبورج بالخليج فى سبعة أو ثمانية أيام ثم تكون هناك أربعة أيام، أخرى كافية بعد ذلك للوصول إلى الهند. وزاد من خطورة الأمر اشتداد المنافسة التجارية بين بريطانيا وألمانيا وازدياد قوة الأسطول الألمانى، ولذلك قبل اقتراح المستر آرثر بلفور وزير الخارجية البريطانية فى أبريل عام ١٩٠٣، بموجب مصادقة الحكومة البريطانية على استثمار رأس المال البريطانى فى هذا

(١) انظر نص الاتفاقية فى : Memorandum Respecting The Bagdad Railway, Confidential 8658 Appendix B. pp. 34 - 35 (Ind. off. Pol. & Secret Library p. 153).

Tyler, the European Powers and the Near East p. 187. (٢)

Memorandum by Mr. Tilley respecting the relations between Germany and Great Britain, Gooch & Temperley, op. cit., vol. I p. 334. (٣)

المشروع بمصاففة كبيرة من الاستياء وعدم الرضا إذ إنه في ذلك الوقت وصلت شركة سكك حديد الأناضول التي كانت تقوم بإنشاء خط بغداد الحديدي إلى الحد الذي احتاجت عنده إلى رأس مال إضافي تستطيع به إتمام العمل؛ فعرضت على الرأسماليين الإنجليز أن يساهموا بنفس الشروط السارية على الألمان والفرنسيين. وقد رحب بلفور بهذا العرض غير أن أعضاء مجلس الوزراء البريطاني لم يجمعوا على رأي في الموضوع، وقد فوبل اقتراح بلفور بهجوم عنيف من الاستعماريين والرأسماليين الذين أقلق بهم استئصال المنافسة التجارية الألمانية وانتزاعها الأسواق من بريطانيا فيما وراء البحار، فضلا عن حقدهم على ألمانيا مساعدتها للهيمنة في حرب الترنسفال في جنوب إفريقيا وبينما كان من رأي بلفور وجوب مشاركة بريطانيا وفرنسا وألمانيا في إنشاء ذلك الخط وذكر لذلك عدة اعتبارات، من بينها أولا : أن سكة حديد بغداد هي الطريق القصير إلى الهند ولا يجب أن تفرد ألمانيا وفرنسا وحدهما بذلك الطريق، والاعتبار الثاني أنه لو قامت تجارة في الخليج فسكنون في أراضي شيخ الكويت ومعروف أن الحكومة البريطانية ترتبط بعدة اتفاقيات معه وحتى لو حدثت التجارة في مناطق أخرى في الخليج فلبريطانيا فيها امتيازات أيضا، وأشار بلفور أخيرا إلى أهمية المناطق التي يمر بها الخط الحديدي وعن ضرورة اشتراك بريطانيا فيه^(١). ولكن على أثر المعارضة الشديدة لاقتراح بلفور اضطر إلى أن يعلن في مجلس العموم البريطاني بتاريخ ٢٣ أبريل عام ١٩٠٣ أن الحكومة البريطانية لن تؤيد الاشتراك المالي في هذا المشروع. وفي مجلس اللوردات البريطاني جرت مناقشة صاخبة عن سكة حديد بغداد وسياسة بريطانيا في الخليج. ففي ٥ مايو عام ١٩٠٣، طلب بعض الأعضاء من اللورد لانزدون وزير الخارجية البريطانية أن يوضح للمجلس المفاوضات التي أجرتها الحكومة البريطانية مع أصحاب المشروع، وعن سياسة الحكومة البريطانية في الخليج، وأبدى بعض الأعضاء أسفهم الشديد في سماح الحكومة البريطانية لسيادة الدولة العثمانية الإسمية على بعض أجزاء من الخليج، وإلى ما تكبدته بريطانيا من نفقات في سبيل توطيد نفوذها. وفي معرض المناقشة نفى اللورد لانزدون أنه قد أجريت مفاوضات بين الحكومة البريطانية وبين أصحاب المشروع ولا بين الحكومة

اللورد هولدين وزير الدفاع والسير إدوارد جري وزير الخارجية البريطانية وغيرهما من الساسة الإنجليز، وقد وافق القيصر على ذلك^(١).

وأما فيما يختص بحكومة الهند فالمعروف أن اللورد كيرزون كان قد طالب الحكومة البريطانية بأن تعارض بكل قواها إنشاء القسم الذي يوصل بغداد بالخليج، وكان ذلك على أثر اتجاه حكومة لندن للموافقة على مد خط حديد بغداد إلى الكويت على أساس تدويل الميناء وإبقائه تحت سيادة الباب العالي على أن يخضع لحكم الشيخ في الشؤون الداخلية^(٢). وكان لموقف كيرزون أثره في التصريح الذي أدلى به المستر لويد جورج في مجلس العموم بعد توقيع معاهدة وتسدأ وإذاعة نصوصها معلنا أن بريطانيا لا يمكن أن تتساهل في كل ما يؤدي إلى مشاركتها النفوذ في الخليج ويخل بسلامة طرق مواصلاتها إلى الهند. أما السير إدوارد جري وزير خارجية بريطانيا، فقد صرح في حديث له بتاريخ ٨ مارس ١٩١١ بأن اتفاقية خط حديد بغداد لا تهم الحكومة البريطانية طالما لم تعد المقاطعات التركية ولكن إذا امتد الخط إلى أبعد من الحدود التركية فإن المركز السياسي لبريطانيا سيختلف تماما، وفي تصريح آخر للسير إدوارد جري في ٢٦ مايو عام ١٩١١ إلى لجنة الدفاع الإمبراطوري ذكر فيه أنه : «على بريطانيا أن تضمن أن الانتهاء من سكة حديد بغداد لا يضر بتجاريتها ولا يترتب عليه أي إخلال بالأوضاع الراهنة في الخليج بشكل يلحق الضرر بمركزها الإستراتيجي والاقتصادي». وهكذا كانت بريطانيا تعني بأمريين : التجارة، ومركزها في الخليج، ويظهر ذلك واضحا من مذكرة بعث بها جري إلى السفير الألماني في لندن يقول : «إنه مستعد للموافقة على مد خط سكة حديد بغداد بشرطين : «أولهما - ألا يؤدي إنشاء ذلك الخط إلى أي مساس بالتجارة البريطانية، وثانيهما - ألا يتحول المركز العسكري من بريطانيا إلى أية قوة أخرى»^(٣). وأخيرا، استطاعت ألمانيا أن تتوصل إلى مشروع اتفاقية حول سكة حديد بغداد مع بريطانيا في ١٥ يوليو عام ١٩١٣، كان أهم ما نصت عليه

Meade, op. cit., pp. 198 - 199. (١)

Lowther to Grey 14th Feb. 1911 Doc. No. 12 cf. Gooch & Temperley, op. cit., vol. X part II pp. 22 - 23

Grey to Goschen 18/5/1911. Gooch & Temperley, op. cit., Vol. X part II Doc. No. (٣) 30 p. 42.

أن تعلن شركة خط حديد بغداد عن عدم نيتها مد الخط الحديدي من البصرة إلى الخليج وأن لا تأخذ ألمانيا ميناء أو محطة لانتهاء السكة الحديدية في الخليج دون موافقة الحكومة البريطانية^(١)، وجاء في مشروع الاتفاقية : «حيث إن تكملة خط حديد بغداد على جانب كبير من الأهمية بالنسبة للتجارة العالمية فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية تتعهد أن تشجع كل الإجراءات الخاصة بمد هذا الخط وأن لا تمنع اشتراك رءوس الأموال فيه، وتقوم شركة حديد بغداد بمد الخط من بغداد إلى البصرة، ولكن في حالة مد هذا الخط من البصرة (الزبير) إلى الخليج فيكون تحت إشراف وإدارة الحكومة البريطانية» المادة الثانية^(٢). وتعهدت ألمانيا بعدم قيامها بإنشاء ميناء على الخليج أو مساندة أية دولة أجنبية في ذلك العمل^(٣). وعلى الرغم من تلك التحفظات فقد تعرض مشروع الاتفاقية لموجات كبيرة من النقد، فقد ذكرت بعض الصحف البريطانية عدم جدوى إصرار بريطانيا على جعل البصرة نهاية للسكة الحديدية بدلا من الكويت في الوقت الذي أعلن فيه وزير خارجية ألمانيا بأن حكومته لا توافق على هذا الإبدال إلا إذا أصبح شط العرب صالحا للملاحة، ويفهم من ذلك أن ألمانيا ستجد أمامها بابا مفتوحا يوصلها للخليج كما لو كانت في الكويت غامما ولكن دون أن تتحمل نفقات كثيرة في مد الخط الحديدي إلى هناك^(٤).

وعلى أية حال انتهت قصة سكة حديد بغداد بتمكين السياسة الألمانية من إقناع كل من روسيا وفرنسا، وأخيرا بريطانيا نفسها بفائدة هذا المشروع، وانتصر الهدف الألماني في الزحف نحو الشرق، ولكن قيام الحرب العالمية الأولى قضى على جميع الآمال التي بذلت ألمانيا من أجلها جهودا كبيرة إذ أتاح فرصة إعلان الحرب لبريطانيا تركيز قواتها العسكرية في الخليج والافتراد بالسيطرة والنفوذ فيه وتأكيد الحماية على جميع إماراته :

Brandenburg, From Bismark to the World war p. 467. (١)
German Convention Draft of November 5, 1913, Gooch & Temperley op. cit., Vol. (٢)
X part II p. 390.

Ibid. (٣)

Memorandum Communicated by Prince Lieknowsky, January 1914 See Enclosure I (٤)
In Doc. No. 198 Gooch & Temperley. pp. 313 ff.

جريدة المقطم عدد ٧٣٦٤ ألمانيا وإيطاليا ومشروع الاتفاق الإنجليزي العثماني ١٩١٣/٦/١٦

خاتمة

تعرضنا في مجالات هذه الدراسة إلى تطور النفوذ البريطاني في الإمارات العربية في الخليج العربي، وقد ألمنا بأوضاع هذه المنطقة من النواحي الجغرافية والاقتصادية والسياسية، والواقع أنه يمكننا أن نتخذ من السياسة البريطانية ودأبها المتواصل للسيطرة على الخليج كمحور أساسي في تفسير بعض الظواهر والوقائع والأحداث التاريخية الخاصة بهذه المنطقة ولان شك إطلافاً في أن السياسة البريطانية كانت مسؤولة إلى حد كبير عن الوضع المفكك الذي آلت إليه هذه المنطقة. صحيح أن طبيعة التكوين القبلي والنعرات القبلية قد تكون مسؤولة هي الأخرى، ولكن ليس من شك في أن الخلافات القبلية من حيث التكوين الطائفي أو النزعة المذهبية أو الطبيعة الحضرية والبدوية التي تتسم بها هذه القبائل - كان من المقدر لها أن تنصهر وأن تختفى تدريجياً لو وجدت هذه المنطقة دولة كبيرة تستطيع أن تخضع هذه الإمارات لحكم واحد. وقد حاولت مصر ذلك فعلاً في عهد محمد علي، وكان من المنتظر نجاحها في تحقيق ذلك الهدف، بل والثابت أن كثيراً من هذه الإمارات قد رحبت بالحكم المصري ترحيباً بالغاً. ولولا الجهود التي بذلتها السلطات البريطانية تحت ضغط التهديد المتواصل أعلنت تلك الإمارات صراحة خضوعها لذلك الحكم. كذلك رحبت معظم إمارات الخليج بالسيادة العثمانية عند امتدادها إلى جنوب الأحساء، كما رحبت أيضاً بسلطة السعوديين في كثير من الأحيان وخاصة في العهد الثاني لحكم الإمام فيصل بن تركي. غير أن بريطانيا عمدت إلى تحقيق سيطرتها على الخليج، وظهر ذلك واضحاً عقب انسحاب القوات المصرية من الخليج وشبه الجزيرة العربية، واستمرت بريطانيا في عقد المعاهدات والاتفاقيات غير المتكافئة مع شيوخ تلك الجهات. وقد يكون من الخطأ أن نسميها معاهدات، إذ إن بريطانيا لم تلتزم في الواقع بشيء من جانبها، وإنما هي أشبه ما تكون بتعهدات والتزامات من جانب واحد (أي من جانب شيوخ



هذه الإمارات) بأن يخضعوا لبريطانيا وآلا يرتبطوا بأية قوة أخرى. وقد اتخذت بريطانيا من عقد هذه (المعاهدات) أساسا لمقاومة القوى التي نافستها النفوذ في الخليج؛ فعملت ذلك مع كل من فارس والدولة العثمانية، كما بادرت بتأكيد علاقتها بشكل أقوى عندما بدأت تشعر بالنشاط الأوروبي الذي أخذ يتغلغل في الخليج في آخريات القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

إن ما سارت عليه بريطانيا في سياستها هو عزل هذه الإمارات والفضاء على قوتها البحرية والمضى في تحقيق سياسة التفكيك، ثم اتجأها إلى الحد من نشاط فارس والدولة العثمانية، وهما دولتان مجاورتان للخليج، بمعارضتها رغبة هاتين الدولتين في الإبقاء على أسطول لهما في الخليج. ولا شك أيضا في أن الظروف ساعدت بريطانيا على إحكام سيطرتها على هذه المنطقة عندما دبت الفوضى والفساد في فارس، وعندما انهمكت الدولة العثمانية في مشاكلها الداخلية والخارجية، وهكذا ترك المجال لبريطانيا لتقوية سيطرتها على هذه الإمارات. أما المنافسة التي تعرضت لها من جانب الدول الأوروبية الأخرى، ألمانيا وروسيا وفرنسا، فقد استطاعت التغلب عليها بفضل التسويات التي عقدتها مع الدولتين الأخيرتين، ثم التخلص من منافسة ألمانيا، وبالتالي إحكام سيطرتها المطلقة على الخليج العربي والتوغل منه إلى احتلال العراق وذلك عند نشوب الحرب العالمية الأولى.

الملاحق

ملحق (أ) : بريطانيا و إمارات الخليج العربي

ملحق (ب) : فارس و إمارات الخليج العربي

ملحق (ج) : الدولة العثمانية و إمارات الخليج العربي

(١) بريطانيا وإمارات الخليج العربي

أولا : سلطنة مسقط

١ - التصريح الإنجليزى الفرنسى الخاص باستقلال سلطنتى مسقط وزنجبار في
مارس سنة ١٨٦٢ :

يقضى هذا الإعلان بأن تتعهد كل من إنجلترا و فرنسا باحترام استقلال سلطنتى
مسقط وزنجبار ، وقد أعطى هذا التصريح الفرصة لفرنسا فيما بعد للاعتراض على
التفوذ البريطانى في سلطنة مسقط ومطالبة بريطانيا بتعويض مناسب إذا ما بغاضت
عن تعهدها .

DECLARATION OF THE INDEPENDENCE

OF MASKAT AND ZANZIBAR,

MARCH 1862 (1)

Her Majesty The Queen of the United Kingdom of Great Britain
and Ireland and His Majesty the Emperor of the French taking into
consideration the importance of maintaining the independence of His
Highness the Sultan of Zanzibar and His Highness the Sultan of Muskat,
have thought it right to engage reciprocally to respect the independence of
these sovereigns ; The under signed , Her Britannic Majesty's
Ambaassdor Extraordinary and plenipotentiary at the court of the French
and the Minister Secretary of State For Foreign Affairs of His Majesty
the Emperor of the French being furnished with the necessary powers,
hereby declare in consequence that their said Majesties take reciprocally
that Engagement.

Cowley

Thuovencel

Signed at Paris 10 March 1862.

٢ - معاهدة صداقة وتجارة وملاحية بين بريطانيا العظمى ومسقط ، وقعت

بمسقط في ١٩ مارس سنة ١٨٩١ :

تتميز هذه المعاهدة بكثرة المواد الخاصة بالتنظيمات الجمركية والتجارية ، وقد حلت محل المعاهدة التي عقدها بريطانيا مع السلطنة في ٣١ مايو سنة ١٨٣٩ ، و أهم ما نصت عليه إباحة حق بريطانيا في امتلاك أراضي في السلطنة وملحقاتها عن طريق الإيجار أو الشراء أو الوراثة ، مع إعطاء القنصل البريطاني حق الفصل في المنازعات المدنية أو الجنائية الخاصة بالرعايا الإنجليز ، أما في حالة حدوث النزاع بين الإنجليز وأحد رعايا سلطان مسقط فلا يحق لسلطان مسقط في هذه الحالة أن يتخذ قراراً نهائياً قبل إعطاء مذكرة خاصة بذلك إلى القنصل الإنجليزى أو من ينوب عنه .

Treaty of Friendship, Commerce, and Navigation between Great Britain and Muskat -1891.

Signed at Muskat , March 19th 1891^(١)

Her Majesty the Queen of United Kingdom of Great Britain and Ireland , Empress of India , and His Highness the Seyyid Feysal Bin Turki Bin Saeed Sultan of Muskat and Oman , being desirous to confirm and strengthen the friendly relation which now subsist between the two countries and promote and extend their commercial relations, have named as their plenipotentiaries to conclude a treaty for this purpose, that is to say :-

Her Majesty the Queen of the United Kingdom of Great Britain and Ireland , Empress of India , Edward Charles Ross, Companion of the Star of India , Her Britannic Majesty's Political Resident in the Persian Gulf, and His Highness the Sultan of Muskat in person , who have agreed upon and concluded the following articles.

ARTICLE 1

The treaty concluded between the British Government and Sultan Seyyid Bin Sultan of Muskat & Oman on the 31st May , 1839 (17 Rabia

Aitchison, op. cit., vol . x PP.79-87

(١)

1st , 1255 H) is hereby canceled and declared void, and the present treaty when ratified, shall be substituted for it.

ARTICLE 2

Subjects of Her Britannic Majesty shall , for the purposes of this treaty , include subjects, of native States in India in alliance with Her Majesty such subjects shall enjoy, immediately and unconditionally, throughout the dominions of His Highness the Sultan of Muskat, with respect to commerce shipping , all the rights, privileges, immunities, advantages and protection of whatsoever nature, which are, or hereafter may be, enjoyed by or accord to , the subject or citizens of the more favoured nation .

They shall more especially not be liable to other or more duties , imposts , restrictions, or obligations of whatsoever description , than those to which subjects or citizens of the most favoured nation now are, or hereafter may be subjected.

ARTICLE 3

The two High Contracting parties acknowledge reciprocally to each other the right of appointing consuls to reside in each other's dominions wherever the interests of commerce may require the presence of such officers, and such consuls shall at all times be placed in the country in which they reside , on the footing of the consuls of the most favoured nation , each of the High Contracting parties further agree to permit his own subjects to be appointed to consular offices by the other contracting party , provided always that the persons so appointed shall not begin to act without the previous approbation of the Sovereign whose subjects they may be . The public functionaries of either government residing in the dominions of the other , shall enjoy the same privileges, immunities, and exemptions which are enjoyed within the same dominions by similar public functionaries of other countries.

ARTICLE 4

There shall be perfect freedom of commerce and navigation between the High Contracting parties, each shall allow the subjects of the

الأدنى إلى جنوب إفريقيا^(١)، على أن ألمانيا نجحت من بين مجموع الدول المتنافسة في أن تستأثر بالتفوذ لدى السلطان عبدالحميد وتستحوذ على ثقله التامة، ذلك أن المشروع الألماني امتاز عن غيره من المشروعات التي قدمت في ذلك الوقت بملاءمته لمقاصد السلطان الحربية، أما المشروعات الأخرى التي اقترحت لإيصال سواحل البحر المتوسط بالخليج فكان نفعها يعود على العراق وسوريا فقط فلا تستفيد منها بلاد آسيا الصغرى، كما كان السلطان يفضل الألمان من الوجهة السياسية لأن في تطلعه إلى تحقيق فكرة الجامعة الإسلامية لم ير أقرب منهم إليه، فقد ناصبت روسيا المسلمين العداوة في فارس وأفغانستان، وكانت العدو للدود للسلطان، وكانت بريطانيا تحكم ما ينوف على سبعين مليوناً من المسلمين في الهند وجزءاً من فرنسا تحكم الجزائر وتونس فلم يكن السلطان يتوقع من هذه الدول غير إحباط مساعيه^(٢). والحقيقة أن السلطان عبدالحميد لقي حماساً من ألمانيا في مد الخطوط الحديدية عبر ممتلكاته إذ بواسطتها يستطيع أن يمارس سيطرة فعلية على رعاياه في سوريا والعراق وكردستان والجزيرة العربية، وكذلك يستطيع أن يرغم هذه الولايات التابعة له بالقوة العسكرية لو استدعى الأمر أن تقدم له الجنود والأموال للمحافظة على إمبراطوريته.

كان السلطان عبدالحميد يؤيد مشروع سكة حديد بغداد بل إنه كان يأمل أيضاً في مد خط حديد الحجاز من دمشق إلى الأراضى المقدسة في مكة والمدينة. وقدر عبدالحميد أن إنشاء هذين الخطين سيؤديان إلى تدعيم القوة العسكرية والروحانية للدولة العثمانية من البحر الأسود إلى الخليج، وقد أفصح القائد الألماني فون ديرجولتز عن أهمية إنشاء تلك الخطوط الحديدية وذكر أن عدم إنشائها في الماضي أدى إلى فشل الدولة العثمانية في تجميع قوتها عند وجود خطر يحدق بممتلكاتها الشمالية، وأكد جولتز إن الإمبراطورية العثمانية في حروبها السابقة في البلقان والدانوب كانت لا تستخدم إلا نصف قواتها ذلك لأن الولايات البعيدة لم تكن تقدم للدولة القوات اللازمة بل على العكس كانت تتبهر فرصة انشغال الدولة

(١) Meade, op. cit., pp. 60 - 61.

(٢) عبد الفتاح إبراهيم على طريق الهند من ص ٦٠١ - ١٠٥ - ١١٧.



لإعلان الثورة عليها. وأكد جولتز إن ذلك الوضع سيستغير حتماً في حالة إنشاء خطوط حديدية إلى الخليج والبحر الأحمر، وستساعد تلك الخطوط على إرسال حملات عسكرية إلى شبه جزيرة سيناء لتهديد قناة السويس وطرد الإنجليز من مصر، ولذلك لم يكن غريباً أن صرحت الدولة العثمانية في عام ١٩٠٣ بأن إنشاء تلك الخطوط سوف يؤدي إلى تحقيق بعض مطالبها العسكرية^(١).

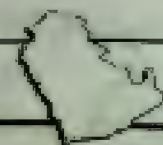
وليس من شك في أن شهرة الجيش الألماني وخشية الدولة العثمانية من التهديدات الروسية هي التي جعلت السلطان يسعى إلى التفاهم مع ألمانيا. وهناك من المؤرخين من يرجع أسباب ذلك التفاهم إلى تقدير السلطان عبد الحميد بأن الصراع بين إنجلترا وروسيا هو الذي وقى إمبراطورته شر المتاعب حتى ذلك الوقت. ولما لم يكن من المستحيل أن يتفاهم الإنجليز والروس عند هدف مشترك هو في الأساس تحطيم الإمبراطورية العثمانية فإنه من الممكن تجنب هذه الأخطار وتلافيتها بتدعيم بنية الدولة الداخلية وشد الأواصر بين أجزائها، الأمر الذي سعى إليه السلطان عبد الحميد عندما حاول إحياء فكرة الجامعة الإسلامية وصداقته مع ألمانيا^(٢). وهكذا استطاع القيصر الألماني بعد زيارته إلى الأستانة في عام ١٨٩٨ أن يحصل من السلطان في عام ١٨٩٩ على امتياز بمد الخطوط الحديدية عبر الممتلكات العثمانية، وقد كشفت زيارة القيصر عن الخطة الألمانية التي كانت تستهدف الوصول من هامبورج إلى الخليج وثبت أن الخطوط الحديدية التي كانت تقولها رموس الأموال الألمانية بمساندة الرايخ كانت هي الأساس لانتشار النفوذ الألماني في الدولة العثمانية والبلاد العربية التابعة لها أو التي تطالب بها، وقد تم توقيع الامتياز في ٦ مايو عام ١٨٩٩ لصالح شركة خطوط حديد الاناضول التي يشرف عليها البنك الألماني^(٣). والجدير بالذكر أن الحكومة البريطانية لم تبتد أي اعتراض على صدور ذلك الامتياز وأكثر من ذلك نجد أن الشركة الألمانية كانت ترحب من جهتها بمساهمة الإنجليز في هذا المشروع^(٤). ذلك أن الحكومة البريطانية لم تنظر

(١) Meade, op. cit., pp. 20 - 21.

(٢) فون ميكوش - عبد العزيز من من - ٤ - ٢٢.

(٣) Graves, op. cit., pp. 130 - 131.

(٤) Memorandum by Tilley Respecting The Relations Between Germany & Great Britain 1892 - 1904 (Gooch & Temperley, op. cit., pp. 333 Vol. I).



البريطانية وأية حكومة أخرى في هذا الصدد وإن كان قد اعترف بأن الحكومة البريطانية قد فاضت بعض البيوت المالية لتعلم هل تجيز لها شروط هذا المشروع الاشتراك فيه من عدمه، غير أن المفاوضات انقطعت دون الوصول إلى نتيجة^(١). وفي هذه المناسبة أدلى اللورد لانزدون بتصريحه المشهور عن سياسة الحكومة البريطانية في الخليج وهو التصريح الذي سبقت الإشارة إليه^(٢). وقد استقر اتجاه الحكومة البريطانية في آخر الأمر على أنه لو أنشئت سكة حديد بغداد فإنه جزءها الأخير الذي ينتهي عند الخليج ينبغي أن يكون تحت سيطرتها، وأنه يجب عليها المحافظة ليس فقط على مالها من امتيازات في الخليج بل على ما احتكرته هناك من الأولوية فهذا أمر يجب اعتباره أهم مبادئ السياسة الخارجية لبريطانيا. وقد انصرفت الصحافة والكتاب السياسيون إلى تعداد خطر المشروع وذكر بعضهم أن ألمانيا ترمى من امتداد السكة الحديد في وادي الفرات ليس إلى غاية تجارية فحسب، وأظهروا أسفهم على أن الحكومة البريطانية سمحت للدولة العثمانية وفارس بتأكيد سيادتهما الإسمية على جانب من سكان الخليج تأكيداً أضرب المصالح البريطانية وقلل من نفوذها بين القبائل الضاربة في جنوب فارس^(٣). ومع ذلك فقد حدث جدل كبير في بريطانيا بين مؤيدين ومعارضين للمشروع وكان مؤيدو المشروع يرون أن هذا الخط لو أنشئ فسوف يسهل على الدولة العثمانية أن تجمع قواتها في الأناضول لو هددتها روسيا وإن كان تأييد بريطانيا لذلك المشروع سيؤدي بالتالي إلى عداوة بينها وبين روسيا؛ بينما كان المعارضون للمشروع يرون أن إنشاء ذلك الخط سيمكن ألمانيا والدولة العثمانية من أن يرسلتا قواتهما سريعاً إلى فارس وربما يعملان على تهديد الهند^(٤). وفي عام ١٩٠٧ أكد السير جيمس مكاي أن شركة الخطوط الحديدية لن تتردد في إنشاء خط ملاحى من نهاية الخط الحديدي إلى بومباي، وبمرور الوقت ستمكن من احتكار التجارة بين الهند والخليج لأنه سيكون

(١) جريدة المقطم عدد ٤٢٩٤ في ١٩٠٣/٥/٤.

(٢) انظر الفصل السابق.

(٣) جريدة المقطم عدد ٤٢٨٥ في ١٩٠٣/٥/٤ ومقالة الشرق لكاتب إنجليزي نقلها من جريدة التايمز انظر

أيضاً جريدة التايمز سكة حديد بغداد ٩ إبريل سنة ١٩٠٣.

(٤) (1). (181). Bagdad - Basra Railway (Ind. Off. Pol. & Secret Library p.

من الصعب على الخطوط الملاحية البريطانية منافسة الشركات الملاحية التي تؤيدها شركة الخطوط الحديدية. وكان هناك اعتراض سياسي آخر؛ ذلك أن إنشاء سكة الحديد تعني تقوية مركز الدولة العثمانية العسكرية والإداري في العراق مما يدفعها إلى تأكيد سيطرتها على الخليج والامتداد بسيطرتها إلى الجزيرة العربية، كما سيؤدي أيضا إلى اقتراب النفوذ الألماني من الخليج^(١). ولذلك استقر الأمر في النهاية على عدم سماح الحكومة البريطانية بإنشاء الوصلة من بغداد إلى الخليج إلا تحت سيطرتها وإشرافها على هذا الجزء لضمان محافظتها على نفوذها في الخليج. على أنه مما يستلفت النظر أن بريطانيا لم تكن هي الدولة الوحيدة التي عارضت المشروع وإنما عارضته أيضا كل من فرنسا وروسيا، وكانت فرنسا ترى أن يكون خط سكة حديد بغداد دوليا^(٢). وكانت لا ترغب في المشاركة في نفقاته ما لم يكن لها وضع مساو لوضع غيرها من الدول^(٣). على أن فرنسا لم تلبث أن أوقفت معارضتها للمشروع بعد أن سمح لها بالاشتراك فيه وبعد أن منحها السلطان العثماني امتيازات خاصة في سوريا وفلسطين، كما تنازل القيصر الألماني لها عن مطالبه الدينية في الأراضي المقدسة بفلسطين. أما روسيا فكان اعتراضها على مرور الخط الحديدي بسمواس وديار بكر بحجة أن الخط سيكون في هذه الحالة قريبا من حدود القوقاز التابعة لها بدرجة يخشى معها في أن يستخدم لأغراض عسكرية ضدها. وقد ازدادت المعارضة الروسية البريطانية للمشروع بعد توقيع الاتفاق البريطاني الروسي الخاص بتقسيم فارس عام ١٩٠٧، وأصبح هذا المشروع عاملا هاما في توسيع شقة الخلاف بين ألمانيا وبين الكتلة الروسية البريطانية الفرنسية، ولكن حدث أن أعلنت حكومة الأحرار التي تألفت في بريطانيا في ذلك الوقت، أنها على استعداد لسحب معارضتها في إنشاء الخط الحديدي إذا ما ترك للبيوت المائية البريطانية مد وإدارة الجزء الواقع من جنوب بغداد إلى الخليج. وقد أحبط القيصر الألماني علما بذلك عند زيارته للندن في نفس ذلك العام من قبل

Bagdad - Basra Railway (Ind. Off. Pat. & Secret Library p. 181) (١)

D. D. F. Vol. IX No. 12 (٢)

D. D. F. Vol. IX No. 156 du 30/8/1907. (٣)

other to enter all ports, creeks and rivers and cargoes also to travel, reside pursue commerce & trade, whether wholesale or retail, in each other's dominions, and therein to hire, purchase and possess houses, warehouses, shops stores and lands. British subjects shall everywhere be freely permitted, whether personally or by agents to bargain for, buy, barter, and sell kinds of goods, articles of import or native production, whether intended for sale within the dominions of His Highness or for export, and to arrange with the owner or his agent regarding the price of all such goods and produce without interference of any sort on the part of the authorities of His Highness.

His Highness the Sultan of Muskat binds himself not to allow or recognize the establishment of any kind of monopoly or exclusive privilege of trade within his dominions to any government, association, or individual.

ARTICLE 5

Subjects of Her Britannic Majesty's shall be permitted, throughout the dominions of His Highness the Sultan, to acquire by gift, Purchase, intestate succession or underwill, or any other legal manner, lands, houses and property of every description whether, moveable or immoveable, to possess the same; and freely to dispose thereof by sale, barter, donation, or otherwise.

ARTICLE 6

His Highness the Sultan shall be levy a duty of entry not exceeding 5percent on the value of all goods and merchandize, of whatever, description, imported by sea from Foreign Countries into His Highness dominions, this duty shall be paid at that port in His Highness's dominions where the goods are first landed, and on payment thereof, such goods shall there after be exempt, within the Sultan's dominions, from all other customs duties or taxes, levied by, or on behalf of, the government of His Highness the Sultan by whatever names these may be

ARTICLE 23

After the lapse of twelve years from the date on which the treaty shall come into force, and on twelve month's notice given by either party this treaty shall be subject to revision by plenipotentiaries appointed on both sides for this purpose, who shall be decide on and adopt such amendments as experience shall prove to be desirable .

In witness whereof Colonel Edward Charles Ross, C.S.I. on behalf of Her Majesty the Queen of Great Britain and Ireland, and Empress of India and His Highness Seyid Feysal bin Turki the Sultan of Muskat, on His own behalf, have signed the same and affixed there to their respective seals.

Done at Maskat, this 19th day of March 1891, Corresponding to the 8th Shaaban of the Year 1308 Hegira.

(Signed) Edward

Charles Ross

Colonel

Political Resident in the

Persain Gulf

Signature in Arabic of His Highness the Sultan of Muskat.

٣- ارتباط بعدم التنازل عن المقاطعات المسقطية، مقدم من سلطان مسقط إلى المملكة المتحدة في ٢٠ مارس سنة ١٨٩١ ومصدق عليه من نائب الملك في الهند في ٢٣ مايو سنة ١٨٩١^(١) :-

يقضى هذا الارتباط بأن يتعهد سلطان مسقط عن نفسه وعن ورثته وخلفائه من بعده بألا يترك للبيع أو الرهن أو يسمح باحتلال ممتلكات في سلطته أو في ملحقاتها ما عدا للحكومة البريطانية . ويعد هذا التعهد هو الأساس الذي صاغت على أساسه الحكومة البريطانية بقية التعهدات الأخرى التي التزعتها من شيوخ الساحل العماني والبحرين والكويت على التوالي .

Masqati non alienation bond given to the United Kingdom 20 March 1891.

The object of writing this lawful and Honourable Bond is that it is hereby covenanted and agreed between His Highness Seyyid Feysal Bin Turki Bin Seyyid Said Sultan of Muskat and Oman, on the one part, and Colonel Edward Charles Ross, Companion of the Star of India, Her Britannic Majesty's Political Resident in the Persain Gulf, on behalf of the British Government, on the other part, that the said Seyyid Feysal Bin Turki Bin Saeed Sultan of Muskat and Oman , does pledge and bind himself, His Heirs and Successors never to sell, to mortgage or otherwise give for occupation, save to the British Government the dominions of Muskat and Oman or any of their dependencies.

In taken of the conclusion of this lawful and honourable Bond Sayyid Feysel Bin Turki Bin Saeed, Sultan of Muskat and Oman , and Colonel Edward Charles Ross, Companion of the Star of India, Her Majesty's political Resident in the Persian Gulf the former for himself, His Heirs and Successors and the latter on behalf of the British Government, do each, in the presence of witnesses affix their signatures on this 9 day of Shaaban one thousand three hundred and eight (A. H.) corresponding to the twentieth day of March (A.D.) 1891.

ثانيا : إمامة عمان

٤ - نص بيعة عزان بن قيس بالإمامة في ٢٢ جمادى الثاني عام ١٢٨٥ هـ^(١).
الملاحظ في هذه البيعة أنها تحد من سلطة عزان بن قيس كإمام على المذهب الإباضي ، والواقع أن عزان لم يكن يتصرف منفردا في شئون الإمامة ، ويتضح من نصوص هذه البيعة أنها عقدت على "سبيل الدفاع" ويقر السالمى أن هذه البيعة هي التي يشترطها المسلمون على الإمام الضعيف كي لا يدخل في أمر لا يسعه الدخول فيه.

(١) أمما هذه النص نقلا عن السالمى : لغة الأعيان بسيرة آل عمان : ج٢ ص ٢٢٧ ، ويقول السالمى أنه قد عثر على تلك البيعة في مراسلات الشيخ الخليلي أقرى الزعماء نفردا في إمامة عزان بن قيس .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قد بايعناك على طاعة الله ورسوله وعلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ونصيبناك إماماً علينا وعلى الناس على سبيل الدفاع وعلى شرط أن لا تعقد رايه ولا تنفذ حكماً ولا تقضي أمراً إلا برأي المسلمين ومشورتهم ، وقد بايعناك على إنفاذ أحكام الله تعالى وإقامة حدوده وقبض الجبايات وإقامة الجمعيات وبصرة المظلوم وإغاثة الملهوف وأن لا تأخذك في الله لومة لائم وأن تجعل القوى ضعيفا حتى تأخذ منه حق الله والعزير ذليلاً حتى تنفذ فيه حكم الله ، وأن تقضي على سبيل الحق أو تقضي روحك فيه وأن تعطينا على ذلك عهد الله وميثاقه لنا ولجميع المسلمين .

* * *

٥- إعلان مصادرة أموال أسرة البوسعيد : ٨ ذى الحجة سنة ١٢٨٥ .
نص هذا الإعلان على مصادرة أموال أسرة البوسعيد ، وامتدت المصادرة أيضاً إلى عمال تلك الأسرة في مختلف المقاطعات العمانية .
وقد صودرت هذه الأموال لبيت مال المسلمين . وبرر الإعلان المصادرة بأن الأموال التي صودرت «استغرقت في الجبايات والمظالم المجهولة أربابها فكان مرجعها لبيت المال» .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا ماحكم به سيدنا إمام المسلمين الولد عزان بن قيس في الأموال التي خلفها الإمام أحمد بن سعيد وولده الإمام سعيد بن الإمام وأولاده قيس وسلطان ومحمد بنو الإمام أحمد بن سعيد والأموال التي خلفها هلال بن محمد بن الإمام ، وسعود بن علي ابن سيف وأموال السيد سعيد بن سلطان وابنه ثويني بن سعيد وسالم بن ثويني وعماله سيف بن سليمان بن أحمد وسعيد بن محمد بن سعيد وأموال بنت سيف بن محمد أم السيد سعيد بن سلطان وأموال موزا بنت سيف زوجة السيد سعيد ، وأموال محمد بن ناصر الجبري . قد حكم بهذه الأموال المذكورة كلها لبيت مال المسلمين لاستغراقها في الجبايات والمظالم المجهولة أربابها فكان مرجعها لبيت المال ، وقد حكم الإمام بذلك وأشهدنا عليه بتاريخ يوم ثامن من شهر ذى الحجة من سنة خمس ثمانين ومائتين وألف وكتبته بأمره الفقير سعيد بن خلفان بن أحمد الخليلي يده . وأنا بذلك شهدت على سيدنا الإمام وكتبته بيدي وأنا صالح بن علي الخارثي . هذا مني صحيح وبأمري ، وقد حكمت به وأشهدت عليه وأنا العبد الفقير إمام المسلمين عزان بن قيس وكتبته بيدي (١) .

(١) أعدنا هذا النص نقلاً عن السلي : تحفة الأعيان بسيرة آل محمّد ج ٢ ص ٢٤٦/٢٤٧ .

٦- رسالة من الشيخ الخليفي إلى الإمام عزان بن قيس يحيز له القرض من الرعية وتحتوي هذه الرسالة على الحروب التي خاضها الإمام عزان بن قيس مع السعوديين وغيرهم ، وأهمية هذه الرسالة أنها توضح مدى ضعف سلطة الإمام عزان بالدرجة التي كان لا يستطيع بها أن يقضي أمراً إلا بإذن الشيخ الخليفي . وتاريخ الوثيقة ٢٧ شوال سنة ١٢٨٦ .

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

إلى جناب سيدنا وعزيزنا الثقة الأجل الأكرم الأحشم المجاهد في سبيل الله إمام المسلمين عزان بن قيس أعزه الله ونصره . سلام عليك ورحمة الله وبركاته . كتبك الشريفة وصلت وما بلسان خادمك محمد بن سليمان الخسروصي عرفناه وتعريف فيصل ومحمد بن علي والسمار نظرنا هن وهن صرجمات في حالتين : إحداهما الأخبار النجدية والثانية الأخبار العمانية بوجود الضعف والحيانة من أهل تلك الأطراف وكلهم يستدعي وصولك بالحال ونحن قد كنا نؤجرك لأجل التحفيف لكن الأمر يزيد والداعي حيث مسرع وكذلك تعاريف زايد والأن لا نري لك التأخير ولا نجب لك التواهن من يوم إلى يوم ولا تسوف مثل بني أمية إذ يدعوهم عاملهم بمصر فيكتبون له رقع الأمور حتى أخذت مصر ، وانزعج الملك لكن نقول تشمر وقم على بركة الله تعالى بحسود المسلمين من الشرقية والباطنة وغيرها قبل وقوع الخلل في البورمي ، وإذا وصل ابن سعود قبلك نخاف أن تكشف عن داهية لا يمكن تداركها فلا بد من القيام إن كان المراد كالدفاع عن هذه الرعية من حد بركا إلى لبورمي والظاهرة ونحن من استوى خير ابن سعود إلى هذا الوقت الذي عرفناه في البورمي يقارب عشرة آلاف بغير فائدة ولا يمكن المقام على هذا ولا يحرك ابن سعود إلا أهل عمان فلا بد من خلع هذه الشجرة الفاسدة من كل مخون . إن كانت في نصره الله ورسوله وإحياء هذه الدعوة وإغاثة الفقراء والمساكين والخروج على هؤلاء البغاة من أهل الشمال وغيرهم في سبيل الله وله حكم الدفاع يلزم جميع أهل عمان بأمرهم وأنفسهم على الأشهر والأصح من قول المسلمين ، وقد أجزنا لك دعوتهم وجرهم إليه وتأديبهم وليس جد الجفا إذا أحاط بك الخصم وتفلقت عليك البلدان وصارت بيدهم القوة وكلمتهم العلية وليس جهاد ابن سعود أوجب ولا ألزم من جهاد أهل عمان الذين يكتبون عليك العدو ويحبرون عليك الخصم من أحيائك الفقراء إلى الله تعالى وشر كائنك في المسرة والمضرة هلالين أحمد وكتبه والقاتل به والداعي إليه سعيد بن خليفان الخليفي بيده .

ملحق خير .

بحق أقول : إن رأينا هذا و نسأل الله الإعانة عليه لكن إذا كان قيام هذا الجيش و تكليف الرعية بالقرض والقيام بالأموال والأنفس فإن وصل أهل نجد ، فقد تحققت الضرورة وتبينت الحاجة وظهر الوجه فإن أخذهم الله بلفظة فإن كان يكفبك من هؤلاء الخلق أن يردوك بكلمة جميلة وطلب مسامحة ولتكثر الوسائل والأقوال وترجعوا عنهم سالمين من بأسكم مثل ابن بو علي إلى شهر وعادوا مخالفين فالأولى ترك القيام في الحال فليس هو الوجه الذي أردناه ولا الطريق الذي اعتمدناه وأمرناك به ودعوناك له^(١) .

• • •

٧- رسالة من الإمام الخروصي إلى المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي يحذره فيها بالكف عن التدخل في أمور المسلمين - ٩ شعبان ١٣٣١ .
و هذه الرسالة ردا على التحذير الذي بعث به المقيم البريطاني يطلب فيه من الإمام عدم التقدم بقواته إلى مسقط .

• • •

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وقل جاء الحق وزهق الباطل إن الباطل كان زهوقا . من إمام المسلمين سالم بن راشد الخروصي إلى حضرة الماحور ناكس نايب الدولة البهية الإنجليزية - السلام على من اتبع الهدى وخشي عواقب الردي - أما بعد فقد وصلني كتابكم المؤرخ في سادس شعبان من هذا العام وذكرتم فيه ما ذكرتم و أنتم تعلمون أن أمر عمان عند علمائها من قديم الزمان وأن كل ملك خالف العلماء فهو خلع عند الدولة الإسلامية النبوية بنفوذ عن أمر المسلمين لا تصرف له في دولتهم ولا نفاذ لحكمة ، وأن فيصلا قد قامت عليه الحجة مرارا عديدة بعد خلعه وعزله فأني أن يعتزل وأنه تعد هذه المرة بسبيل الغلبة والقهر والمسلمين لم يرضوا سلطنته ولا أفعاله وأنتم معشر هذه الدولة يجب عليكم أن تكفوا عن أمر المسلمين ويلزمكم أن لا تتعدوا عليها ومن تعدى عليها فإله يعيننا عليه وكفى بالله وليا وكفى بالله نصيرا وحسبنا الله ونعم الوكيل . ومن كان

(١) السالي تحفة الأعيان بسيرة آل عمان ج ٢ ص ٢٤٧ وما بعدها

مع الله كان الله معه ومن يتوكل على الله فهو حسبه إن الله بالغ أمره قد جعل الله لكل شيء قدرا و إن يتصركم الله فلا غالب لكم (١) .
حرر في شعبان ١٣٣١ . الموافق ١٤ يوليو ١٩١٣ .

صحيح الإمام
سالم بن راشد المنروصي بيده

* * *

ثالثا : الإمارة السعودية

٨- بيان معطى بالنيابة عن الإمام عبد الله بن فيصل إلى الحكومة البريطانية ،
خاص بكف السعوديين عن التعدي على الإمارات التي لها علاقة مع الحكومة
البريطانية، أبريل سنة ١٨٦٦ (٢) .
تعهد السعوديون بمقتضى هذا الإعلان أن يكفوا عن التوسع في المناطق
والإمارات التي تربطها ببريطانيا معاهدات . و يعد هذا الإعلان تأكيدا لسياسة
التفكيك التي سارت عليها الحكومة البريطانية في علاقتها بإمارات الخليج العربي ، و
الحمد من نفوذ أى قوة تحاول توحيد هذه الإمارات تحت حكم واحد .

* * *

أنا محمد بن عبد الله بن مانع واثق من النقط التالية :

(أولا) إني مخول من الإمام عبد الله بن فيصل أن أطلب من صاحب المقيم في
الخليج الفارسي أن يصبح وسيط صداقة بين الإمام عبد الله بن فيصل و بين الحكومة
البريطانية .

(ثانيا) و إني أؤكد للمقيم في الخليج الفارسي نيابة عن الإمام عبد الله بن
فيصل بأن الإمام لن يعارض أو يؤذى الرعايا البريطانيين المقيمين في الأراضي الواقعة
تحت سلطته .

(ثالثا) وأؤكد للمقيم في الخليج الفارسي نيابة عن الإمام عبد الله بن فيصل أن
الإمام لن يتلف أو يهاجم أراضي القبائل العربية المتحالفة مع الحكومة البريطانية ، ولا
سيما مملكة مسقط ، بخلاف تلقي الزكاة التي كانت منذ القدم .

(١) انظر : ص ٣٠٥ و ٣٠٦ ، الجزء الثاني من الوثائق السعودية .

(٢) نقلا عن الوثائق السعودية ج ٢ ص ٢١٠ ملحق رقم ٩١ .

كتب هذا بيدي في يوشهر يوم السبت الخامس من ذى الحجة ١٢٨٠ هـ الموافق
٢١ أبريل سنة ١٨٦٦.

محمد بن عبيد الله بن مانع

(رابعاً) بريطانيا ومشيكات الساحل العماني :

نعرض فيما يلي لأهم الوثائق التي توضح علاقة بريطانيا بالإمارات العربية إبان
التوسع المصري في الخليج العربي . وينضح من دراسة هذه الوثائق أن الحكومة
البريطانية كانت تعمل على معارضة الحكم المصري وإلزام الشيوخ بعدم الانصياع
للتحركات التي يقوم بها أتباع محمد علي وعملاؤه في المنطقة .

• • •

٩- اعتراض من (هنل) المقيم البريطاني في الخليج العربي ، على التوسع المصري
في إمارة البحرين :

ليعلم الواقف على هذه الأحرف أن الراسم بهذه الورقة وهو باليوز خليج فارس
من جهة الدولة العلية الإنكليزية يظهر أنه من حيث ما بلغ من العلم عن خورشيد
باشا سارى عسكر بر نجد . معرفة وكيله محمد أفندي أن البحرين قد أطاعت لحكم
جناب ذى الشوكة والإجلال محمد علي باشا . وأن حاكمها قد تقبل أن يسلم في كل
سنة ثلاث آلاف ريال فرائسة على سبيل الزكوة ، وأنه قد كتب إلى الشيخ عبيد الله
بن أحمد عن ذلك ، وأتى بالجواب منه أنه خشية من خورشيد باشا ، وأنه قد ضل
أحواله عمل معه بعض القرار . فمن أجل ذلك أن التبرور قد عمل عرضاً بترتيب هذا
البروتيس المتضمن معنى عدم القبول عن القرارات المذكورة على نهج واضح بين أن
ذلك خلافاً محضاً للقول المتأني من جناب محمد علي باشا في جواب مطلب ، أمناء
الدولة العلية الإنكليزية فيما أظهره له من عدم رضاهم بحركات خورشيد باشا
بطوارف بنادر بر العرب المتصل بخليج فارس هذا والسلام .

• • •

١٠- تعهد من خليفة بن شخبوط حاكم أبو ظبي قبل بريطانيا بعدم الاستجابة
للتحركات المصرية :

أقول وأنا الفقير إلى الله تعالى خليفة بن شخبوط شيخ بني ياس أنني أتعهد وألتزم
على نفسي لما تبين لي من تقرير جناب عالي الجاه ذى الشوكة والإجلال الأجل
الأفخم قبطان هنل صاحب باليوز خليج فارس من طرف الدولة العلية الإنكليزية أن
حركات خورشيد باشا بهذه الطوارف مخالفة لمنظور جناب حضرة السركار ذى

الاقتدار والانقرض بهادور وخلافاً عضاً لما يتبين من محمد على باشا من الجواب للدولة العلية الإنكليزية عن عدم رضاه بحركات المزبور ، ومما تبين له أيضاً من جواب خورشيد باشا بمعرفة رجاله محمد افندي لجناب الباليوز صاحب المزبور أنه ليس له قصد بمداخلة أمور هذه الطوارف وليس له أمر من ولي أمره . ومن أجل ذلك قد تبين عندي أن وصول سعد بن مطلق^(١) إلى هذه الطوارف وهو محل لروابط الاتحاد والصلح الجارى من مدة مديدة بين جناب حضرة سركار الانقرض مع مشايخ هذه الطارفة وإننى لست راضى بأفعاله وحركاته وليس لى رغبة بإطاعة خورشيد باشا أم سعد بن مطلق أم محمد على باشا وغيرهم بل ، إننى راغب لتشديد مباني الصداقة والاتحاد القديم الثابت بينى وبين حضرة السركار ذى الاقتدار فكلما يقتضيه رأيه العالى ويأمر به فإنتى ممثلى وعامل على مقتضى أمره ورأيه بلا خلاف حتى لا يخفى والله خير الشاهدين .

حرر فى ربيع الثانى سنة ١٢٥٥ .

* * *

١١ - تعهد من حاكم دى قبل بريطانيا بعدم الاستجابة لتحركات المصريين . أقول وأنا الفقير إلى الله تعالى مكشوم بن بطى حاكم دى قد التزمت على نفسى بإظهار هذا الطلب لجناب ذى الشوكة والإحلال قبطان هتل صاحب الباليوز من طرف الدولة العلية الإنكليزية فى خليج فارس بأنى غير راضيه ومستحسن بوصول سعد بن مطلق إلى هذه الطوارف ، وقد تبين لى أن توقفه بهذه النواحي باعثاً للاغتشاش والفساد فيما بين طوائف أهل عمان وهو محل للاتحاد والصلح المؤكد بالعهد والميثاق المقرر من مدة مديدة فيما بين جناب السركار ذى الاقتدار الانقرض مع مشايخ العرب فلاجل ذلك ومن حيثية ما أن عهدة مطلبى وغاية ميلى إثبات ذلك الاتحاد القديم الكائن بينى وبين جناب حضرة السركار المشار إليه أن يكون مشيداً بنيانه السابق فليطلع الخاصة والعام أنى لست راغباً بتوقف سعد بن مطلق فى هذه الأماكن ولست راغباً للانقياد لحكمه ولاحكم خورشيد باشا ولا محمد على باشا بل إن ميلى ورغبى أن أكون فى عهدة الدولة العلية الإنكليزية ومطبقاً لآرائها وأنظارها والله على ما أقول وكيل .

(ذكرت بدون تاريخ)

(١) القائد السعودى تحت الحكم المصرى .

١٢ - تعهد هنل بإمداد الشيخ سلطان بن صقر القاسمي بما يلزمه من آلات الحرب بشرط ألا يدخل في علاقات مع محمد علي :

أقول وأنا القبطان هنل باليوز الانقريز في خليج فارس ألتزم على نفسي مهما أن الشيخ سلطان بن صقر شيخ طائفة الجواسم حورب بطارقة من الأطراف من سبب امثاله لرأى الدولة العلية الإنكليسية ومتى ما أراد منا آلات حرب فتعده بها بما يقتضى بشرط أن يكون الشيخ المزبور مستقيم على قوله وقراره وأن لا يكون بينه وبين محمد علي باشا وأتباعه وسائر الدول الخارجة مرادة وأقوال ومواثيق دون مراجعة وإذن من جناب حضرة سركار الانقريز^(١) .

١٣ - تحذير من هنل إلى سلطان بن صقر حاكم الشارقة بعدم الدخول في علاقات مع المصريين : ٥ يونيو عام ١٨٤٠ .

من قبطان هنل الباليوز من طرف الدولة العلية الإنكليسية في خليج فارس جناب عمدة الأصحاب وزيدت الأحباب المحلى الصادق والأجل الأكرم الشيخ سلطان بن صقر المحترم حرسه الله تعالى وكفاه ومن جميع المكاره وقاه آمين . بعد إبلاغك السلام والسؤال عن صحة حالك تخبرك أنه من حيث ما أن محمد علي قد أوضح في جوابه عن إنذار الدولة العلية الإنكليسية أنه ليس له قصد على استولاء طوارف سواحل بر العرب المتصل بخليج فارس ، وأيضاً أن عور شيد باشا قد أودع وكيله محمد تصريحاً أنه ليس له قصد المداخلة في أمور مشايخ عرب برعمان فليس الواضح أن ممشاً سعد بن مطلق دون حكم من محمد علي وليس هو إلا غلاً لروابط الاتحاد والصلح المقرر بالعهد والميثاق من مدة مديدة فيما بين جناب حضرة السركار ذي الاقتدار الإنكليز بهادور مع مشايخ عمان^(٢) . فلاحظ ذلك على أي حال الصلاح هو أن يتقل سعد بن مطلق من طوارفكم بلا تأمل فيقتضى أنك تعجل في تجهيز أخشاب لتحميله مع من معه وتسيره إلى القطيف . وإن توهمت أنه بعد ظهوره طارفتك أن ينزل في إحدى بنادر العرب فليكن معلومك أننا قد أئذنا العامة أن كل أحد من المشايخ الداخلين في سلك الصلح مع جناب حضرة السركار الانقريز

(الإنكليز) بهادور يعطيه مكان عنده فيقع الخلل في صداقته مع حضرة السركار ذي الاقتدار ولا يلزم إلا نفسه . هذا ليكون معلوما والسلام^(١) .

هتل

٢١ ربيع آخر ١٢٥٥ الموافق ٥ يونيو ١٨٤٠

١٤ - معاهدة السلم الدائم ١٨٥٣ .

موافق عليها من جانب رؤساء الساحل العماني عن أنفسهم وورثتهم وخلفائهم من بعدهم مع المقيم البريطاني في الخليج .

* * *

تعهد من الرؤساء العمانيين "المهادنين" قبل بريطانيا ، وهم حاكم رأس الخيمة وأبو ظبي ودبي وعجمان وأم القيوين بالكف عن المنازعات في البحر وقد أجازوا لبريطانيا حق الإشراف على السلم البحري .

Treaty of Peace in Perpetuity agreed upon the Chiefs of the Arabian Coast in themselves their Heirs and Successors, under the mediation of the Resident in the Persian Gulf , 1853.

We, whose seals are affixed , Sheikh Sultan Bin Suggur, Chief of Rass Ool Kheima, Sheikh Saced Bin Tahnoon Cheif of Aboo Dhebee, Sheikh Saced Bin Butye Chief of Debaye, Sheikh Hamid Bin Rashid Cheif of Ejman, Sheikh Abdoola Bin Rashid of Umm Ool Keiwyen, having experienced for a series of years the benefits and advantages resulting from a maritime truce contracted amongst ourselves under the mediation of the Resident in the Persian Gulf and renewed from time up to the Present period and being fully impressed therefore, with a sense of the evil consequence formerly arising, from the prosecution of our feuds at sea, whereby our subjects and dependants were prevented from and molestation when passing on their lawful occasions accordingly, we as aforesaid have determined for Ourselves, our Heirs and Successors to conclude together a lasting & Involable peace from this time forth in

(١) أعدت هذه الوثيقة نفلا عن وثائق القاهرة - محفظة عام ١٢٥٥ هـ وثيقة رقم ١٩٤ مرفق رقم ٣ .

perpetuity and do hereby agree to bind ourselves down to observe the following conditions :-

ARTICLE 1

That upon this date, viz 25th Rujjub1269 , 4 th May 1853, and hereafter , there shall be a complete cessation of hostilities at sea between our respective subjects and dependants, and a perfect maritime truce shall endure between ourselves and between our successors, respectively for overmore.

ARTICLE 2

That in the event (which God forbid) of any of our subjects or dependants committing an act of aggression at sea upon the lives or property of those of any of the parties to this agreement, we will immediately, punish the assailants and proceed to afford full redress upon the same being brought to our notice.

ARTICLE 3

That in the event of an act of aggression being committed at sea by those who are subscribers with us to this engagement upon any of our subjects or dependants we will not proceed immediately to retaliate but will inform the British Resident or the Commodore at Bassidore Who will forthwith take the necessary steps for obtaining reparation for the injury inflicted Provided that its occurrence can be satisfactorily proved. We further agree that the maintenance of the peace now concluded amongst us shall be watched over the British Government who will take steps to ensure at all times the due observance of the above articles and God of this is the best Witness and Guarantee.

Approved by the Governor General in Council on August 1853⁽¹⁾.

* * *

النص العربي لمعاهدة الصلح الدائمة سنة ١٢٦٩ هجرية مطابق سنة ١٨٥٣ ع- قد وقع قرار الصلح التام المستقيم في البحر بين المشايخ المزبورة حسبما تضمنته هذه الورقة لدى قبطان كنبل باليوز خليج فارس* .

حيث إننا نحن سلطان بن صقر شيخ القواسم وسعيد بن طحنون شيخ بني ياس أهل أبي ظبي ، وعبد الله بن راشد شيخ أم القيوين وحفيد بن راشد شيخ عجمان وسعيد بن بطلي شيخ دبي الذين عمرنا في هذه الورقة قد جربنا سبينا عديدة الفوائد والمنافع التي حصلت لنا من إجراء المهادنة البحرية فيما بين بعضنا ببعض بواسطة جناب عالي الجاه ذي الشوكة والإجلال الأفخم الأشيم باليوز خليج فارس وتجديدها الكائن أنا بعد آن إلى هذا اليوم فلأجل ذلك قد أثر بخواطرنا النتائج الفاسدة التي كانت تلحق من وجود المحاربات البحرية فيما بين بعضنا ببعض في البحر التي هي موجبة الامتناع رعايانا والمتعلقين علينا عن الغوص في الأمان والمعارضة والتراحم في التردد للاكتساب فلأجل ذلك إننا نحن المذكورين قد تعهدنا بإجراء الصلح التام المستقيم لنا ولمن يعقبنا من اليوم الذي سيذكر إلى ما بعد ؛ ولذا فقد قبلنا هذا القرار والقول بالشروط التي يأتي بيان ذكرها والتزمنا بالقيام لأعضائها .

الشرط الأول - إنه من تاريخ الخامس والعشرين من شهر رجب سنة ١٢٦٩ هـ مطابق الرابع من شهر مي سنة ١٨٥٣ عيسوي إلى ما بعد ينقطع الحرب والجدال في البحر فيما بين رعايانا والمتعلقين علينا وليستقيم بين الجميع منا ومن يعقبنا صلح تام في البحر على الدوام .

الشرط الثاني - متى مالا قدر الله تعالى صدر أمر من التعدي والتعرض في البحر من أحد رعايانا والمتعلقين علينا في مال أو روح على أحد من الداخلين معنا في سلك الصلح فنجازي الفاعل ونقوم بالقصاص للمفعول فيه بمجرد وصول الخبر إلينا .

الشرط الثالث - متى ما صدر أمر من التعدي والتعرض في البحر من الداخلين معنا في سلك الصلح على أحد رعايانا والمتعلقين علينا فلا يكون فوراً نقوم بأخذ القصاص من الفاعل بل نلتزم برفع الأمر لجناب ذي الشوكة والإجلال الأفخم الأشيم باليوز خليج فارس أم عالي الجاه الأفخم الأشيم الكملدور صاحب الذي في باسيلوه حتى يكون فوراً إذا تحقق الخبر يفعل الذي يجب ويلزم من الاسترداد وأخذ القصاص ولقد قبلنا الصلح نقرره بهذا النوع أن يكون جناب حضرة السركار ذي الافتحار

* أخذت الوثائق التالية بنصها العربي نقلاً عن :

مناظراً واقفاً على إجراءاته ومراقباً لاستقامة شروط المذبذبة موافق القانون والقاعدة في كل آن والله على ذلك خير شاهد ووكيل .

نعم رضينا به وأنا نعم رضيت وقيلت به وأنا

ابن صقر حميد بن راشد

نعم رضيت وقيلت به وأنا نعم رضيت وقيلت به

سعيد بن بطي ابن راشد

نعم رضيت وقيلت به وأنا سعيد بن طحون

١٥- معاهدة ملحقه لأجل منع فعال للتجارة في الرقيق سنة ١٨٥٦ ع

حيث إن جناب عالي الجاه ذي الشوكة والإجلال الأفخم الأشيم القبطان جونس صاحب باليوز خليج فارس قد أخبرنا أن الأوراق الالتزام التي أعطوها مشايخ سواحل عمان للجناب السركار ذي الافتخار من جهة منع جلب الخدم والمعاملة بهم المورخة في ١٠ جمادى الأولى سنة ١٢٦٣ مطابق أول منى سنة ١٨٤٧ لم يندرج فيها شرط واحد فلاجل ذلك أنا يا سلطان ابن صقر شيخ الجواسم أتعهد وألتزم على نفسي لمراعات صداقة جناب حضرة السركار الأفخم والموافقة لتكميل مطلب عاهله الشريف بإجراء ذلك الشرط وهو هذا بأنه متى ما اتضح وتحقق توصيل الخدم إلى البلدان والمحال المتعلقة على من أى ناحية كانت فطوعاً ورضية منى قبضهم وأسلمهم للمراكب السركارية وإن صار معلوماً كانت محسولة فى أحشائي وأحشائى رعاياي والمتعلقين على ومن الاتفاق ما وقعت عليها المراكب السركارية هي أى ناحية نزلتها فالتزم إنى أحجر تلك الخشبية ونواخذها عن السفر إلى أن يصل الحكم عليها من جناب عالي الجاه الأفخم الأشيم الباليوز صاحب هذا والله تعالى خير شاهد ووكيل جرى وحرر ١٧ رمضان سنة ١٢٧٢ .

شيخ عبد الله بن راشد حاكم أم القيوين أمضى معاهدة موافقاً لذلك في ١٧

رمضان سنة ١٢٧٢ هجرى .

شيخ سعيد بن بطي حاكم دبي أمضى معاهدة موافقاً لذلك في ١٩ رمضان

سنة ١٢٧٢ هجرى .

شيخ حميد بن راشد حاكم عجمان أمضى معاهدة موافقاً لذلك في ١٩ رمضان

سنة ١٢٧٢ هجرى .

شيخ زايد بن خليفة شيخ بني ياس حاكم أبى ظبي أمضى معاهدة موافقاً لذلك

في ٢٠ رمضان سنة ١٢٧٢ هجرى .

١٦ - فصل مزيد في معاهدة الصلح مع المشايخ المتصالحين المرقوم في شهر منى سنة ١٨٥٣ لأجل وضع السيم للغراف وحفظه في أملاكهم سنة ١٨٦٣ ع .
 الفصول المستزادة لأجل محافظة سيم الصاعقة وأماكنه قد قبلت بحضور جناب
 ذى شوكة والإجلال الكرنل لويس بلى بالبوز خليج فارس وصارت ملحقة بمعاهدة
 الصلح المؤرخة في ٣ شهر منى سنة ١٨٥٣ مطابق ٢٦ شهر رجب سنة ١٢٦٩
 هجرى .

حيث إنه في تاريخ الخامس والعشرين من شهر رجب سنة ١٢٦٩ مطابقاً لربيع
 شهر منى سنة ١٨٥٣ نحن يا شيخ القواسم وشيخ أبى ظبى وشيخ أم القيوين وشيخ
 عجمان وشيخ ديبى قد قبلنا معاهدة الصلح الدائم في البحر ومن أجل ذلك قد
 صارت أحسابنا محشومة ومتاجرتنا مرفقة ، ومن حيث إن الدولة العلية الإنكليزية
 بملاحظة ازدياد منافع التجارة والسكنية العامة سوف تهيأ سيم الصاعقة وأماكنه في
 مواضع عديدة في خليج فارس وما قاربه فلأجل ذلك نتعهد ولنلتزم على أنفسنا
 ووارثينا أو من يتخلف في مقامنا أن نحترم ونحترز من كل ومن أى من المداخل التي
 تتعلق على مشغلة السيم المزبور الذي سيوتى من الدولة الإنكليزية في أملاكنا وما
 قاربها وبالفرض لا قدر الله تعالى أن أحدا من رعايانا والمتعلقين علينا قام بالاعتداء
 على السيم أو أماكنه أو متعلقاته فتعجل بتعزيز المعندين فوراً ونقدم على السداد التام
 حين بلوغ الخبر إلينا وضع السيم محضاً لمنافع العامة رعايانا أو المتعلقين علينا سوف
 يتكون أن يتخابروا فيه على قرار السمر الذي يؤخذ من رعايا الإنكليز جزء ١
 ف ١١ القعدة سنة ١٢٨٠ مطابق ١٨ أبريل سنة ١٨٦٣ .

ابن صقر (سلطان)	(حشر صبح)	الوائق بالله
على راشد أحمد	زايد بن خليفة	عبد الله بن حميد بن راشد

١٧ - تعهد من شيخ أبو ظبى إلى المقيم البريطاني في الخليج يؤكد فيه عدم
 خرق السلم البحري ١٨٦٨ .

يوضح هذا التعهد مدى الغرامات التي كان يتحملها الرؤساء المهادنون عند
 حدوث أى اضطراب في المنطقة وتدعى بريطانيا أن هذه الاضطرابات أدت إلى خرق
 السلم البحري .

I, Zayid Bin Khelifa, do hereby in the Presence of Colonel Pelly, Resident in the Persian Gulf, bind myself and agree to the conditions stated below :-

1st. That hereafter I should not commit any disturbances whatsoever in breach of the peace at sea, but if any happen on my part I should suffer the consequence .

And that I should pay to the Resident the sum of twenty five thousand dollars by instalments specified below :

9.000 Dollars to be paid at once in Cash on this the 28th Jomadiul Awal 1285 = 16 September 1858.

8.000 Dollars to be paid in the month of Mohurum 1285 and 8.000ditto; ditto; ditto; of Rejeb, 1286.

3rd. That I Should not Prevent the people who have been removed from Gutter to return to their homes if they should so wish.

4th That I should make over to Abdoor Rahman , British Agent the Machowa (Boat) given me by Ali Bin Khalifa on her return from Bussarah.

Written on the 28th Jemadij El Awal 1285= 16 September 1868.
Signed and sealed by :

Sd . Zaiyd Bin Khalifa

Agreed to in our presence by Zaid Bin Khlaifa, Chief of Aboo Dahbee on the 16th september 1868.

Sd. Lewis Pelly

H.B.M's Political Resident, Persian Gulf

Sd. R. A. Brown Capt.

Commander of H. M's Ship Vigilant .

* * *

* * *

* * *

١٨ - هذه المعاهدة انعقدت فيما بين المشايخ المتصالحين في مادة الغواويص

الهاربين سنة ١٨٧٩ م .

حرر ذلك في ٣ شهر رجب سنة ١٢٩٦ مطابقاً ف ٢٢ جون سنة

١٨٧٩ م (١) .

حيث إن باعثاً لفرايد كافة المشايخ المتعاهدين أن يتفقوا لأجل منع رعاياهم من الفرار والتزبن من البلد إلى بلد أخرى وخصوصاً غواويص والبحرية فلهذا الذي نحن رثمنا وصححتنا في هذه الورقة نقر وتعهده على أنفسنا بمحضر الحاج أبو القاسم المنشي الكوني مخصوصاً المرسول لأجل إمضاء هذا العمل والحاج عبد الرحمن بن محمد وكيل الدولة البهية القيصرية في برعمان بأننا نلتزم على أنفسنا أننا نعاون بأي وجه من الوجوه في امتناع أن لا يحصل المساعدة والملجأ إلى هؤلاء الأشخاص الذين يفرون فلاجل هذا القرار نقبل على أنفسنا :

أولاً - إذا كان أحد يهرب ويلتجئ في بلداننا بحراً وبراً فعلينا أن نرده فوراً إلى حاكم الذي فار من تحت إدارته .

ثانياً - إذا كان ثبت أن شخص الهارب حصل له الحماية من أحد الحكام وولا رده ولم يقبل أن يأدى الدين الذي عليه حينما يطالبه وكيل الدولة البهية في عمان هكذا الشيخ يورد عليه النكال مبلغ خمسين ريال من دون ذلك الدين الحقيقي الثابت الذي على الهارب .

ثالثاً - إذا كان أحد من المشايخ يعطيه ملجأ إلى أحد الهاربين ويأتي تسليمه أو قبوله وجه ديونه حينما يطالبه وكيل الدولة في برعمان ويدعه أن يتوجه إلى الغوص في شكله ، فهكذا الشيخ سيورد عليه مبلغ مائة ريال من النكال من دون ذلك الحقوق الطلب الثابت الذي على الهارب .

رابعاً - عندما يقع المباحثة في وقائع الحقوق فيكون يحزب مجلساً للإصلاح برأسه وكيل الدولة في برعمان والمشايخ المتعاهدين المدعين يرسلون وكيلاً من جانبهم ، أم إذا أراضوا حضور أنفسهم شخصاً وانفصال أهل ذلك المجلس سوف يستحكم بإمضاء الباليوز دولة البهية القيصرية في خليج فارس .

(١) أخذت هذه الوثائق بتصورها العربية الأصلية ، نقلاً عن أرشيف وزارة الخارجية البريطانية

Letters From India (1906) (1961 - 2130) Vol. 233.

انظر :

خامساً - أخذ هذا النكال المذكور سوف يتخذ حينما جناب الباليوز يحصل له الكفاية شافيا بأن حاكم المشكي عليه هو حقيقة مقصراً ومستحق للنكال هذا نحن الذي كتبنا صحيحاتنا ورثنا فيما تقبل وتعهده على إجراء هذا المكاتبه من دون خلاف .

صحيح سالم بن سلطان بن صقر صحيح راشد بن أحمد بن راشد
القاسمي (بيده) راشد النعمي

صحيح حشر صحيح الفقير إلى الله صحيح أحمد بن عبد الله
ابن مكتوم تعالى زايد بن خليفة ابن سلطان القاسمي بيده
صحيح أحمد بن عبد الله بن راشد

• • •

١٩- هذه المعاهدة الشيوخ المتصالحين يتعهدون بأن لا يكون لهم علائق مع الدولة الأجنبية إلا الدولة البهية الإنكليزية سنة ١٨٩٢ ع .
أنا زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي في حضور كرنيل ، أي - سي - تالبت سي - آلي - أي الباليوز في خليج فارس قد التزمت بهذه الورقة وقبلت لنفسى ولورثتى ولخلفائى الشروط الذيل :

إني لا أدخل أبداً في قرار ما ولا معاورة مع أحد من الدول سوى الدولة البهية الإنكليزية بغير رضاء الدولة البهية الإنكليزية لا أقل أن يسكن في حوزة ملكى وكابل من دولة غير الدولة البهية الإنكليزية - أبداً لا أسلم ولا أبيع ولا أراهن ولا أعطى للتصرف أو للتبؤ بنوع ما شيئاً من ممالكى لأحد إلا للدولة البهية الإنكليزية حراً ذلك في اليوم السادس من شهر شعبان المعظم سنة ألف وثلاثمائة وتسع من الهجرة مطابق ليوم الخامس من شهر مارس سنة ألف وثلاثمائة وأثنى وتسعين المسيحية .

صحيح الفقير زايد بن خليفة حاكم أبو ظبي حرره في ٥ شعبان سنة ١٣٠٩
شيخ صقر بن خالد حاكم الشارقة أمضى معاهدة موافقاً لذلك في اليوم الثامن من شهر شعبان سنة ١٣٠٩ .
شيخ راشد بن مكتوم حاكم دبي أمضى معاهدة موافقاً لذلك في اليوم الثامن من شهر شعبان سنة ١٣٠٩ .
شيخ حميد بن راشد حاكم عجمان أمضى معاهدة موافقاً لذلك في اليوم الثامن من شهر شعبان سنة ١٣٠٩ .
شيخ أحمد بن عبد الله حاكم أم القيوين أمضى معاهدة موافقاً لذلك في اليوم التاسع من شهر شعبان سنة ١٣٠٩ .

شيخ حميد بن عبد الله بن سلطان حاكم رأس الخيمة أمضى معاهدة موافقاً في
اليوم التاسع من شهر شعبان ١٣٠٩ .

٢٠ - هذا القرار الذي التزموا الشيوخ المتصالحين على أنفسهم لأجل منع
الأسلحة والبارود والرصاص في ممالكهم سنة ١٩٠٢ ع .
نحن أسامينا أدناه قد تعهدنا كاملاً بأن أمنع كلية دخول الأسلحة للبيع في
المالكيين والخروج منهما لأجل إجراء هذا قد صدرنا إعلاناً إلى كافة المباشرين بهذه
الأمر تحرير اليوم ثلاثة والعشرين من شهر شعبان سنة ١٣٢٠ مطابق الرابع والعشرين
من شهر نوفمبر سنة ١٩٠٢ .

صحيح صقر بن خالد (بيده)
صحيح مكثوم بن حشر
صحيح راشد بن أحمد (بيده)
صحيح الغني بالله والفقيه إلى
الله زايد بن خليفة

صحيح عبد العزيز بن أحمد (بيده)

(خامساً) البحرين :

٢١ - اتفاقية الصداقة المعقودة بين الشيخ محمد بن خليفة حاكم البحرين عن
نفسه وخلفائه من بعده وبين الكابتن فيلكس جونز المقيم السياسي البريطاني في الخليج
١٨٦١ .

يتعهد شيخ البحرين بمقتضى هذه المعاهدة بتأكيد جميع المعاهدات السابقة بين
بريطانيا والبحرين ، وألا يقوم بأي عمل عدائي أو هجومى دون استشارة المقيم
البريطاني في الخليج ، وبذلك تكون هذه المعاهدة قد حدثت من سلطة شيخ البحرين
كحاكم مستقل .

Preliminary - considering the tribe disorders which arise and are
perpetuated from maritime aggressions in the Persian Gulf, I Sheikh
Mohamed Bin Khalifa . independent Ruler of Bahrein, on my own part
on that of my Heirs and Successors, in the Presence of the Chiefs and
Elders who are witnesses to this document, do subscribe, and agree to a
perpetual treaty of peace and friendship with the British Government .
Having for its objects the advancement of trade and the security of all
classes of people, navigating or residing upon the coast of this sea.

exported from Bahrein to other places, and in respect to the treatment of British Subjects and dependants they shall receive the treatment and considerations of the subjects and dependants of the most favoured people all offences which they may commit, or which may be committed against them, shall be reserved for the decision of the British Resident, provided the British Agent located at Bahrien shall fail to adjust them satisfactorily, in like manner the British Resident will use his good offices for the welfare of the subjects of Bahrein in the ports of the maritime Arab Tribes of this Gulf in alliance with the British Governement.

ARTICLE 5

These articles of alliance shall have effect from the date of ratification or approval by the British Government.

Done at Bahrein this twentieth day of Zillked in the year of the Hegira 1277 corresponding with the thirty first day of May 1861.

signature, and seal of Felix Jones Political
Resident in the Persian Gulf.

Seal of Sheik Mohamed

Ruler of Bahrein.

Apporved by His Excellency the Governor General in Council on the 9th October 1861, and ratified by the Government of Bombay in 25th February 1862.

٢٢- معاهدة بين الحكومة البريطانية والشيخ علي بن خليفة حاكم البحرين -

١٨٦٨ (١)

تقضى هذه المعاهدة بخلع الشيخ محمد بن خليفة الذي اعتبره المقيم البريطاني قرصانا لمحاوكة قمع الثورة في قطر التي كانت خاضعة للبحرين والزام الشيخ الجديد علي بن خليفة بدفع تعويضات بتهمة حرق السلم البحري .

٢٣ - اتفاق موقع من الشيخ عيسى بن علي حاكم البحرين في ديسمبر

١٨٨٠ .

يتعهد الشيخ عيسى في هذا الاتفاق بأن يترك علاقاته الخارجية لإشراف الحكومة البريطانية . وبذلك تطورت علاقة بريطانيا في سيطرتها على إمارة البحرين إلى الحد الذي أخذت فيه تحد من سلطات الشيخ الخارجية والداخلية بما في ذلك حق الدفاع (راجع معاهدة ١٨٦١)

I Isa Bin Ali Al Khlifa, Chief of Bahrein, hereby bind My Self and Successors in the Government of Bahrein to the British Government to abstain from entering into negotiations of making treaties of any sort with any State or Government than the British Government without the consent of the said British Government and to refuse permission to any other Government than the British to establish territory unless with the consent of the British Government.

This engagement does not apply to or affect the customary friendly correspondence with the local authorities of neighbouring States on bussiness of minor importance.

The above Agreement is subject to the approval and acceptance of His Excellency the Viceroy and Governor General of Council.

Signature & Seal of Isa Bin Ali

Signed and sealed at Bahrein on second day of December

one thousand eight hundred and eighty, In my Presence

(S. D.) E. C. Ross.

Political Resident Persian Gulf.

٢٤ - تعهد مانع من الشيخ عيسى بن علي شيخ البحرين ١٨٩٢ بعدم

الدخول في علاقات مع حكومة غير الحكومة البريطانية ولا بتنازل أو بيع أو يرضى أى جزء من بلاده إلا للحكومة البريطانية !

I Essua Bin Ali Chief of Bahrein in the presence of lieutenant Colonel A. C. Talbot C. I. E. Poltical Resident Persian Gulf hereby solmenly bind myself and agree on behalf of Myself, my Heirs and Successors to the following conditions viz :-

1st. That I will on no account enter into any agreement or correspondence with any power than the British Government.

2nd. That without the assent of the British Government I will not consent to the residence within my territory of the agent of any other Government.

3rd. That I will on no account cede, sell, mortgage or otherwise give for occupation any part of my territory save to the British Government.

٢٥- تعهد من شيخ البحرين بخصوص استغلال زيت البترول (١١ جمادى الثانية عام ١٣٣١ - ١٤ مايو سنة ١٩١٤) (١١).

من الشيخ عيسى بن علي آل خليفة شيخ البحرين إلى الماحور تريفرس الوكيل السياسي في البحرين :

استلمت كتابكم الكريم رقم ٥٣٠ المؤرخ في ١٨ جمادى الثانية ١٣٣٢ (١٤ مايو عام ١٩١٤) حول موضوع إمكانية الحصول على زيت البترول في البحرين وكما أبلغت سعادتكم في كتابي المؤرخ ١٧ جمادى الثانية ١٣٣٢ بأنه عندما يحين الوقت للحصول على ذلك فاستشير بالتأكد الوكيل السياسي ، إنني بهذا أكرر لكم إذا كان ثمة أمل في الحصول على زيت البترول في بلادى فلن أبادر استغلاله بنفسى ولن أقبل طلبات أية جهة بخصوص النفط بدون استشارة الوكيل السياسي في البحرين وبدون موافقة الحكومة السامية هذا ما لزم والله يحفظكم والسلام :

(سادسا) قطر :

٢٦- إتفاقية شيخ قطر مع الحكومة البريطانية بعدم خرق المعاهدة البحرية ١٨٦٨ .

تعهد هذه الاتفاقية أول علاقة رسمية بين قطر وبريطانيا وأهمية هذه الاتفاقية هي أنها فصلت شبه جزيرة قطر عن البحرين تمثيا مع الباسة التي حررت عليها بريطانيا في علاقتها بإمارات الخليج العربي .

(١١) الفلكي : قضية البحرين ص ١١٥ .

I Mohamed Bin Sanee, of Guttur, do hereby solemnly bind myself in the presence of the Lord, to carry into effect the undermentioned terms agreed upon between me and lieutenant Colonel Pelly, Her Britannic Majesty's Political Resident-Persian Gulf :-

1st :- I promise to return to Dawha and reside peaceably in that port.

2nd :- I promise that on no pretence whatsoever will I at any time put to sea with hostile intention, and in the event of disputes or misunderstanding arising will invariably refer to the Resident.

3rd :- I promise that on no account to aid Mohamed Bin Khalifa, or in any way connect my self with him.

4th :- If Mohamed Bin Khalifa fall into my hands, I promise to hand over to the Resident.

5th :- I promise to maintain towards Shaikh Ali Bin Khalifa Chief of Bahrein, all the relations which heretofore subsisted between me and the Sheikh, of Bahrein, and in the event of a difference of opinion arising as to any question, whether money payment or other matter, the same is to be referred to the Resident.

Dated on the 24th of Jomadi -ool awal 1285 corresponding with the 12th of September 1868.

Sealed in our presence by Mohamed Bin Sanee, of Gutter.

Sd. Lewis Pelly

* * *

٢٧- معاهدة بين شيخ قطر و شيخ البحرين تحدد مقدار الزكاة التي تدفع من قطر إلى البحرين (١).

We the undersigned Chiefs all residing in the province of Katar, do hereby solemnly agree and bind ourselves to Pay the Shaik Ali Bin Khlifa, Chief of Bahrein the sums of money per annum heretofore paid by us to the Chiefs of Bahrein as follows, this, total sum to be paid by us

to Mohamed Bin Thani of Dauhah and by him to the Resident for delivery to the agent of the Bahrein Chief, at Bushire,

1.700 Krans on account of the Mohonedah Tribe

1.500 Krans on account of the Bu Aynan and Naa'im Tribes

500 Krans on account of the Semesemich Tribes

500 Krans on account of the Chelaib Tribe

1.500 Krans on account of the Soudan Tribe

2.500 of Mohamed bin Thani and Mosallims

800 of the Amanmerah Tribe

(سابعاً) الكويت :

٢٨ - معاهدة ١٨٩٩ المعقودة بين شيخ الكويت وبريطانيا .
المقصود من تحرير هذا الصك الحاقية المعتر بأنة قد تحقق العهد والقبول بين
كرنل ملكم جان ميد أندين ستار كاربالبور جلالة الملكة البريطانية العظمى من جانب
الدولة البهية القيصرية في طرف وجناب الشيخ مبارك بن صباح شيخ الكويت في
الطرف الثاني بأن جناب الشيخ مبارك بن صباح المذكورة يرضاه واختياره يعطى
العهد ويعتبر نفسه وورثته وأخلافه إلى الأبد بأن لا يقبل ولا يقبل أو قائمقام من جانب
دولة أو حكومة في الكويت أو في قطعة أخرى من حدوده بغير رخصة الدولة البهية
القيصرية الإنكليز ولا يفوض ولا يبيع ولا يؤجر ولا يرهن ولا يتقل بتويع آخر ولا
يعطى للسكون قطعة من أراضيه إلى دولة أو رعية أحد من الدول الأخرى بغير أن
يحصل الأجازة أولاً من الدولة جلالة الملكة البريطانية العظمى لأجل هذه الإرادة، وهذه
المقاولة أيضاً تشتمل على كل قطعة في أراضى الشيخ المذكور التى تكون حالاً فى
تصرف رعايا كل واحد من الدول الغير ولأجل الشهادة لتكميل هذه المقاولة الحاقية
المعتبرة المحترمة كرنل ملكم جانميد أندين ستار كاربالبور جلالة ملكة البريطانية العظمى
في خليج فارس وجناب الشيخ مبارك الأول منهما من جانب الدولة البهية القيصرية
الإنكليز ، والثانى منهما من جانب نفسه وورثته وأخلافه كل واحد منهما بمحضر
الشهود وضعا صحيحهم في هذا اليوم العاشر من شهر رمضان المبارك ١٣١٦ مطابق
٢٣ جنورى سنة ١٨٩٩ .

توقيع
كالكون كاسكر

توقيع
الكولونيل ميد

توقيع
مبارك الصباح

المقيم السياسي في الخليج الفارسي

توقيع

محمد رحيم بن عبد النبي صقر

توقيع

الكابين ويكهام هور
كرزون أوف كدلستون
نائب الملك والحاكم العام في الهند

ختم

دبليو جي كنفهام

سكرتير حكومة الهند للشئون الخارجية

صودق عليها من قبل سعادة نائب الملك والحاكم العام في قلعة وليام في
السادس عشر من فيبروري سنة ١٨٩٩ (١).

٢٩- رسالة من الشيخ السير مبارك الصباح حاكم الكويت إلى المقيم السياسي
في الخليج (٢٦ من ذي القعدة ١٣٣١ - ٢٧ أكتوبر ١٩١٣) . محاص باستغلال زيت
البترول (٢).

• • •

تلقينا بيد الصداقة خطابكم الكريم المؤرخ ٢٦ من ذي القعدة ١٣٣١ والذي
ذكرتم فيه أنه بالإشارة إلى الحديث الذي دار بيننا أمس إذا لم نجد مانعاً بشأنه فإنه
يكون مرغوباً فيه لدى فخامتكم أن تبلغوا الحكومة البريطانية بأننا نرحب بمقدم سعادة
الأميرال ونحن نرحب بكل شيء ترونه مفيداً وإذا شرف الأميرال فإننا سنجعل أحد
أبنائنا في رفقته ليكون في خدمته وليريه مكان معدن الوقود في الرفان وغيره وأنه إذا
كان في نظرهم يرجى الحصول على البترول من هنالك فإننا لن نمنح الامتياز في هذا
الشان إلى أي شخص سوى من تعينه الحكومة البريطانية وهذا هو ما لزم وأتني أرحو
استمرار تقديركم العالي ودمتم .

٣٠- تبليغ من المقيم السياسي في الخليج إلى سعادة السير مبارك الصباح شيخ
الكويت - ويتضمن بعض التأكيدات المقدمة إليه بالحماية من قبل الحكومة البريطانية
بمناسبة نشوب الحرب العالمية الأولى :
مشاهدة للخطاب السابق الذي أنبأكم بنشوب الحرب بين الحكومة البريطانية

(١) حكومة الكويت ، وزارة الإرشاد والأبناء ، الكويت بين الأسس واليوم .

(٢) نوفل ، الأوضاع السبابة لإمارات الخليج العربي من ٢١٥ ، انظر أيضا :

Hurewitz, op. cit., vol. I pp. 272-273.

وتركيا قد أمرتني الحكومة البريطانية أن أبلغ سعادتكم الشكر لولائتكم وعرضكم المساعدة ، وأطلب منكم أن تهاجموا أم القصر وصفوان ويوبيان وأن تحتلوهما وعليكم أن تحاولوا بعد ذلك بالتعاون مع الشيخ عزعل حنان والأمير عبد العزيز بن سعود وغيرهم من المشايخ الممكن الاعتماد عليهم لتحرروا البصرة من السيطرة التركية وإذا ما كان ذلك عسيرا على جهدكم فعليكم اتخاذ الترتيبات الممكنة لمنع الإمدادات التركية من الوصول إلى البصرة أو حتى إلى قرنة وذلك لحين وصول القوات البريطانية التي سوف ترسلها بإذن الله في أسرع وقت ممكن ، وآمل أيضا أن تتمكنان من يوارحنا من الوصول إلى البصرة قبل وصول جنودكم هنالك وأنه وإن كان الأصل هدفكم في هذا الشأن هو تحرير البصرة وشعبها من الحكم التركي فإننا ما نزال نطلب أن تستخدموا أعظم جهدكم في منع الجنود وغيرهم من نهب بضائع السفن البريطانية في البصرة وتوابعها وأن فحمروا المقيمين الأوربيين في البصرة وأن تحفظوهم من الخسارة والعدوان ، وفي مقابل هذه المساعدة القيمة في هذا الشأن اطمأن فقد أمرت من الحكومة البريطانية أن أعد سعادتكم إذا ما تم لنا النجاح وإننا سوف نتحج بإذن الله فإننا لن نعيد البصرة إلى الحكومة التركية ولن نسلمها لهم أبداً ، بالإضافة إلى ذلك فإنني أقدم لكم بالنيابة عن الحكومة البريطانية وعودا خاصة بسعادتكم شخصيا وهي :

- ١- إن الحدائق التي في حوزتكم الآن وهي الممتدة بين الفاو والقرنة سوف نظل في حيازتكم دون الخضوع لدفع أتاوة أو ضرائب .
- ٢- أنه إذا هاجمتم صفوان وأم القصر ويوبيان واحتلتموها فإن الحكومة البريطانية سوف تمحيكم من أي آثار ترتب على ذلك العمل .
- ٣- إن الحكومة البريطانية تعترف وتؤكد أن مشيخة الكويت حكومة مستقلة تحت الحماية البريطانية^(١) .

(ب) فارس وإمارات الخليج العربي

أولا : مسقط

- ٣١ - معاهدة بين شاه فارس وسلطان مسقط خاصة بالوضع في ميناء بندر عباس وجزائر الساحل الفارسي (١٧ نوفمبر عام ١٨٥٦)^(٢) .

(١) بوفل ، الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي من ٢١٦ . انظر أيضا .

Hurewitz, op. cit., Vol. II p. 4.

Hertzlet, op. cit., PP. 112-115

(٢)

كانت سلطنة مسقط تقوم بإدارة بعض موانئ الساحل الفارسي وجزره منذ ١٧٩٨. وقد انتهزت فارس فرصة الضعف الذي طرأ على السلطنة في أواخر عهد السيد سعيد بن سلطان لكي تتخذ من سلطنة مسقط في إدارة هذه الموانئ والجزر عما كانت تنص عليه شروط معاهدة عام ١٧٩٨.

Lease by Persia to Masqat of Bander Abbas, Qishm and Hormuz
17th November 1856.

ARTICLE 1

The Ruler of Bander Abbas, who is in the part of the Imam, possessed of Magnificence the Sayyid Said over in Bander Abbas, and Shemil and Mina and the two Islands El-Qishm and Hurmuz together with the appended territories is appointed and commissioned, and shall deliver to the agents of the Exalted Government a document to the following effect namely :-

Bander Abbas, with all its dependencies as well as the appendages of that frontier, is (shall be) placed as a portion of the territories of Persia and the Ruler of the whole of that frontier is subject to the Exalted Government of Persia.

ARTICLE 2

The said Ruler when there shall proceed from him a dregatory act in the affair of the frontiers, when upon investigation, a dregatory act shall have proceeded from him, by the more notification from His Highness the Governor General of Fars to His Highness the Imam, the said Ruler shall be deposed and another appointed speedily.

ARTICLE 3

In the said sea- port town (Bender) there shall be no new building erected, such as castles or towers but if repair be needed, it shall be repaired and any repeated digging of the moat shall not be, the former castles with the towers being sufficient without erection of new castles or digging of a moat.

٣٢- إعلان ولاء مقدم من شيخ البحرين إلى الحكومة الفارسية ١٨٦٠ .
في هذا الإعلان يعلن الشيخ محمد بن خليفة أن البحرين تابعة لفارس وأنه يقوم
بالحكم بتفويض من الشاه . والواقع أن هذا الولاء الذي قدمه الشيخ لم يكن خالصا
وإنما قصد به أن يتخلص من الضغط البريطاني على إمارته^(١) .

He submits to the blessed ground under the feet of His most Exalted powerfully puissant, mighty as fate, and most Sacred Majesty the King of Kings glorious as jam, the asylum of the faith, the shadow of God upon earth to whom may our souls be a sacrifice and whose rule and dominion may God eternize. Since this servant of the Exalted State in the path of obedience and duty in the stage of loyalty has been firm in belief and sound in principle and has represented His wishes to the earth under the feet of the Exalted Sovereign and they have caused the same to be now submitted to the blessed earth under the royal feet, and the favours of His most Exalted and most Sacred Majesty, the shadow of God upon earth have enveloped the condition of this servant and have honoured me by the issuing of a mandate resplendent as the sun and obeyed by the universe and further have likewise deigned to glorify me by the donation of a jewelled sword, have also sent to my brother Ali son of Khelifa, together with the issuing of a mandate sword mounted in gold in the charge of the exalted in rank Mirza Mahdi a clerk for Foreign Affairs. The commands that on the part of sovereign of the victorious State, in accordance with the exalted royal decree, we intrusted to the said exalted personage have been committed to me and the matters also that this servant fully manifested to the Said Exalted personage to be him submitted to the earth under the blessed feet are :

(١) أحدنا نص الإعلان نقلا عن .

It is more self evident than the sun that island of Bahryn from the days of the preceding Sovereigns until this moment, have been of the Land of the dominions of the Exalted state, and also that the Shayks and inhabitants of that place were always under the protection of the Exalted State , Prosperously occupied in serving the Exalted State, for some time past, when a failure of duty was manifested on the part of us , servants, it arose from a want of the attention of the Exalted Sovereign to these parts but since the favour of the Exalted Sovereign has been manifested towards us, and since they have deigned to commission the Exalted Mirza Mehdi to make our representations and to enquire about our circumstances I and my brother, the Shaykh Ali son of Khalifa and the whole of the house of Khalifa and the inhabitants of Bahreyn, are of the servants, subjects of the Exalted State and are ready, to perform service to manifest Loyalty towards the Exalted State and also in respect of the fiscal Levies of future years for Bahreyn, and the services, I have fixed a sum and the settlement thereof, and have delivered the bond (Sanad) thereof to the Exalted Mirza Mehdi from the commencement of the present (Tarter) year of the Monkey, which is the 20th Shaban, and whence foreword every year will transmit the sum to the public treasury the standard of the lion and sun too the ensign of the Exalted State.

٣٣- مذكرة من اللورد كلارندون إلى محسن خان السفير الفارسي في لندن .
 والملاحظ أن الحكومة الفارسية علقت أهمية كبيرة على تلك المذكرة واعتبرتها تسليماً من ناحية بريطانيا بشرعية ادعاءاتها على البحرين ، ولكننا نرى أن المذكرة غامضة غموضاً كبيراً فقد صيغت على شكل تحفظات وبشكل يعطي لبريطانيا استمرار سيطرتها على البحرين .

* * *

وزارة الخارجية أبريل عام ١٨٦٩ .

سيدى .. بالإشارة إلى مذكرتي السابقة المؤرخة في ١٦ الجاري والتي أخبرتكم فيها بوصول مذكرتكم بتاريخ ١٢ الجاري وبرفقها رسالتين من شيخ البحرين^(١) فإني

(١) إعلاناً ولاء كان قد قدمهما شيخ البحرين إلى الحكومة الفارسية وحاكم عام مقاطعة فارس .

لأتشرف الآن بأن أذكر لكم أننا قد أخذنا في اعتبارنا أنا ووزير صاحبة الجلالة لشئون الهند المسألة جميعها فيما يختص بوضع شيخ البحرين ، وإنني لأنتهز هذه الفرصة لكي أبلغكم رأي صاحبة الجلالة فيما يختص بذلك الموضوع ، إن الحكومة البريطانية تعترف بأن حكومة الشاه قد احتجت على إنكار المطالب الفارسية حول ملكية البحرين وقد أهملت السلطات البريطانية هذه الاحتجاجات في الماضي ، ولكن الحكومة البريطانية تأخذ في اعتبارها الآن هذه الاحتجاجات . ولكن مما لا يقلل الشك أن حكومة الشاه تعلم بأن شيوخ البحرين كانوا في أوقات مختلفة يرتبطون مع الحكومة البريطانية ، وإنني لأرجو أن أوضح لكم بأن الحكومة البريطانية ترتبط مع شيوخ البحرين فقط لأغراض قمع القرصنة ومنع تجارة الرقيق وضمان أمن الخليج ، ولو استطاعت الحكومة الفارسية أن تكون دائماً على استعداد في الإبقاء على قوة كافية في الخليج لهذه الأغراض فإن الحكومة البريطانية ستعفي ولاشك من القيام بواجب شاق كثير النفقات ، ولكن إذا لم يكن الشاه مستعداً لكي يتعهد بذلك فإن حكومة صاحبة الجلالة لا يمكن أن تفترض بأن جلالته راغب في إبقاء الخلل وارتكاب الجرائم في تلك المياه وذلك بإسقاط العقوبة عنها . وإنني لفي حاجة كبيرة كيماؤكد لكم شعور الصداقة القائمة بين حكومة صاحبة الجلالة وفارس وعن رغبتنا الدائمة بأن تتفق بقدر الإمكان مع رغبات الشاه ، أما فيما يختص بتلك المشكلة فإنني لأتشرف بأن أذكر لكم بأنه لما كان من عادتنا أن نقوم بذلك فإن حكومة صاحبة الجلالة الملكية سوف تخطر الحكومة الفارسية مقدماً عن أي إجراءات تتخذها حتى ضد شيخ البحرين إذا ما استوجب تصرفه ضرورة لذلك . ولكن الحكومة البريطانية لا يمكن أن توافق بأن تمنع ضباطها التي تكفل إليهم حراسة الخليج من ممارسة حق القيام بإجراءات عاجلة ضد البحرين في المناسبات الطارئة دون إعلان بلاط طهران الذي قد يؤدي إلى تأخير يهدد السلام العام في الخليج ، ومع ذلك فعند حدوث تلك الضرورة سوف نقوم بانصالات كاملة فيما يختص بذلك الموضوع مع الحكومة الفارسية^(١) .

توقيع

لورد كلارندون

وزير الخارجية البريطانية

(ج) الدولة العثمانية وإمارات الخليج العربي

٣٤ - إعلان من مدحت باشا موجه إلى أهالي نجد - ٢٠ أبريل عام ١٨٧١ .

يحذر هذا الإعلان سكان نجد والإحساء من تقديم المساعدة لسعود بن فيصل وفي نفس الوقت يعطى الفرصة للأمير سعود في أن يسلم نفسه للسلطات العثمانية في البصرة . ويقرر هذا الإعلان أن نجد قد أصبحت للأمير عبد الله بن الفيصل الذي عين قائماً عليها من قبل الدولة العثمانية .

أيها الناس والعشائر الساكنون في الحسا والقطيف وجهات نجد كافة تحيطون علماً هو أنه كما هو معلوم لدى جميعكم أن قطعة النجد وملحقاتها وكافة أملاك الداخل فيها هي من الممالك المقدسة الراجعة للدولة العلية مثل سائر الممالك المقدسة كالعراق واليمن ومصر وتونس وطرابلس ، وأن حماية هذه الممالك والأراضي وصيانة الناس الساكنين فيها داخل تحت حماية دولة حامى ذوى الإسلام حضرت سلطان الحرمين والبحرين وخادم الحرمين الشريفين ظل الله على عبادته وخليفته على حليفته أفندينا السلطان عبد العزيز خال نصره الرحمن وكما سمعتم من آبائكم وأجدادكم أن العناية الجليلة التي بذلتها حضرات السلاطين العثمانيين السالفة نور الله مرافدهم في إعمار هذه الممالك وصيانة أهاليها من المسلمين وإبداهم المصمم الجليلة في ذلك . وحيث إن هذه الصيانة والحماية هي من لوازم الحقوق الإسلامية المقدسة العائدة إلى حضرة خليفة الإسلام خلد الله ملكه إلى يوم القيام فلا حاجة إلى بيانها وتفصيلها . ومن المعلوم أن نية الدولة العلية العثمانية هي محصورة في محافظة قوة الإسلام وشوكتها إلا أنه منذ عصر من الزمان بمناسبة ظهور بعض المشاغل وحددت القوافل في غير إشراف صار ذلك سبباً مانعاً لعدم النظر في هذه الحوالة على الوجه اللائق إذ في تلك الأوقات كانت الاغتشاشات تظهر بالاثناء وفيما بعد وقعت في قطعة اليمن ونجد ما بين العشائر والعربان الكائنين في البرارى والقفار ومازال ذلك الحال وأستعيد بالله تعالى ، بينما كان اللازم أن المصلحة تطابق حكم الآية الكريمة ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ أُخْوَةٌ﴾ بحيث أن تكون الملة الإسلامية متحدة ومتفقة كما قال عليه الصلاة والسلام «المؤمنون كالبنيان يشد بعضهم بعضاً» وإذا مجرداً لأجل الفائدة الدنيوية والمنفعة الشخصية بدأت الناس تضرب وتكسر بعضها بعضاً أن الذى كان قوة واقتدار فإنه لازال يسعى في إتلاف الضعيف واضمحلاله والحاصل ظهرت في تلك الأوقات حالات غريبة وحرركات وحشية من قبيل بلع القوى للضعيف ، وظهرت كذلك الأعمال المكذرة التي تهدم جدار الملة الإسلامية ، هذا وإن كانت هذه الأحوال قد بقيت تحت نظر الأغماضي والمساهمة من الزمان إلا أن حامى حمى دين الإسلام المبين بالشوكة القوية

وهي الدولة العلية العثمانية فإنه بموجب أحكام الشريعة الأحمدية لا تقبل بوجه من الوجوه إتلاف بعض الناس بعضاً ولا تخريب البعض بيد البعض إذ قد ورد في الحديث الشريف قوله عليه الصلاة والسلام : «السلطان ظل الله في الأرض يأوى إليه كل مظلوم» ، وقال عليه السلام : «كلكم راع وكلكم مسئول عن رعيته» ، ومن الأمر الظاهر لدى أرباب العقل أن الدولة العلية عند حلول الوقت والزمان كان لابدها من التثبيت في إصلاح مافسد لكن لما كانت نظمات الدولة العلية وقوانينها مستمدة إلى أحكام الشريعة المقدسة المحمدية وأصولها جارية على التأني في إجراء أحكامها وتنفيذ أوامرها بحيث أنها في ابتداء الأمر تسوق الناس إلى طريق الفوز والنجاح مع إراتهم الطريق المستقيم الموصل للفلاح وإبداء النصائح وتعاملهم بالمعاملة اللينة الحسنة عينت مأمورين في كل طرف ، فأما الذين سمعوا هذه النصائح وصغروا لها بأذن واعية وتلقوها بحسن القبول فأولئك الذين قد مهدوا طريقهم ومشوا فيه إلى أن وصلوا إلى ساحة السلام الذي هو المقصد الأعلى وصاروا من الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون ، وأما الذين تباعدوا عن عمران البلاد أو بقوا في الحالة البدوية والجهالة الوحشية فإنهم ما فهموا قدر تلك النعمة ولا علموا حسناتها ولا شكروا النعم عليها بل داموا ثابتين على طريقهم الضال غير المستقيم وما تأخروا عن إضرار بني جنسهم أصلاً صدق على كل فرد منهم مضمون آية الكريمة وهي قوله تعالى : ﴿إِنَّكَ لَفِي ضَلَالِكَ قَدِيمٍ﴾ وفوق هذا فالبعض من أمثال هكذا أناس مع هذه الأخلاق الذميمة والأفعال الرخيصة فإنهم والعياذ بالله تعالى قد خالفوا الدولة وتحرفوا على الحركات الموجبة للحسرة والدمامة إذ هم ما اتبعوا أمر الله في كتابه العزيز وهو قوله جل من قائل : ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ أَطِيعُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَأُولَى الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ بل عكسوا القضية وأظهروا في العيان أعبت الطوية ومع أن رافة الدولة العلية العثمانية وشغفتها الأيوبية لا ترضى بضرر شخص واحد فرضاً عن كثير إلا أنها اضطرت إلى تأديب هكذا مقوله من الناس بسوق القوة العسكرية والأسلحة النارية وجعل هكذا أناس قد علاهم الأديار ويولون الأديار ، ومثل ذلك ما جرى هذه الأيام على أشقياء العشائر الفيام من عسير وماحق بهم من الغضب والدمار والاضمحلال والفرار وكفى بذلك عبرة لكل أحد من أولي الأبصار ، فالآن من هذا القبيل وهذا المثل يعود الفيل فإنه قد أغرى بعض الجهال وأغفلهم وعرج باغيا على أخيه المنسوب قائماً على بقعة نجد من جانب الدولة العلية وجاء إلى أطراف الحسا والقطيف وحاس خلال الديار وأخذ الأهالي الموجودين هناك فهو في هذه الحال قد حصل على ذنوب كبيرين وجرمين خطيرين ، فأما الذنوب الأول فهو التجاوز على حقوق حكومة أخيه عبد الله الفيصل المودعة بعهدته من

طرف ذي الشرف الجليل السلطان ، وأما الذنب الثاني فهو تشجيع الملة الإسلامية
والتبعية العثمانية على محاربة بعضهم بعضاً بحيث إن ذلك التشجيع يكون سبباً في
تفريق القوة الإسلامية كيف لا وقد قال الله تعالى : ﴿ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ
يُفْسِدُ فِيهَا وَيُهْلِكُ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفُسَادَ ﴾ ولما كانت هاتان الحركتان
القيحتان مكروهتين ومقدوحتين لدى نظر حضرة إمام المؤمنين وخليفة الموحدين
ولا يمكن تجاوزهما أصلاً لديه وأن محافظة وحقوق الحكومة المخولة لعهد عبد الله
الفصل اللازمة ، وأن جميع البلاد والعباد هي وديعة الله تعالى تحت الظل السلطاني
الظليل ، وأن ترخيص هذه الحالات وإبقائها لازم بتأسيس أساس مأمورية محكمة
الأساس بهذه قد عينت الدولة فرق عسكرية كافية من بغداد تحت إدارة صاحب
السعادة الفريق نافذ باشا ركن من أركان الأرودى السادس وهامى قد خرجت إلى
ساحل القطيف مع ذلك المقدار من السفين النارية فالآن يلزم لكل منكم أن يعلم أن
حكومة قطنة نجد بأطرافها وأكنانها لما كانت مخولة من طرف حضرة مولانا السلطان
أدامه الرحمن إلى عهدة عبد الله الفصل فإنها اليوم أيضاً قد أقيمت بعهدته وتقرر
وأن المرمى إليه الآن هو قائم مقام نجد وراجع إلى ولاية بغداد ، وأما المقصد من تعيين
العساكر السلطانية إنما هو محافظة حقوق الحكومة مع إبداء تأثر الرأفة والرحمة وإظهار
العدالة والشفقة السائجة من طرف مولانا السلطان أدام الله تعالى على عمر الرمان حق
كل أحد من التبعية كبيراً كان أو صغيراً غنياً أو فقيراً بل في حق كافة الأهالي ، فحين
الآن والحمد لله تعالى على نعمه كلها إسلام ومتمسكون بحبل الدين ومفتخرون بهذا
الدين المتين الذى هو مخرجنا فى الدنيا والآخرة من الظلمات إلى النور والذى نحاجها
بالفوز مربوطاً بإتباع أحكامه ، قال تعالى : ﴿ إِنْ تَنْصَرُوا لِلَّهِ يَنْصُرْكُمْ وَيُخْرِجْ
أَقْدَامَكُمْ ﴾ ونحن مع تشرفنا بحلية هذا الدين الشريف فكذلك نفتخر باتباعنا لسلطان
المسلمين وخليفة المؤمنين الذى قد حاز عنوان الخلاص والذى هو حامي لقوة الملة
الإسلامية فالآن ظل سلطاننا أدامه الله تعالى ، فبعد أن يصير هذا معلوماً لديكم قد
أقتضى التفهيم لكم أن سعود القيصل هو متهم فلذا أظهر الندامة وأبدى التوبة من
أفعاله وجاء إلى الفرقة العسكرية وطلب الدخالة لأجل تحصيل عفو الحضرة السلطانية
ومرحمتها السنية يقتضى أن يرسل إلى بغداد ، لأن الله تعالى قد قال : ﴿ وَمَنْ تَابَ
وَأَمِنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَأُولَئِكَ يَبْدِلُ اللَّهُ سَيِّئَاتِهِمْ حَسَنَاتٍ ﴾ وإذا ما طلب الدخالة بل
أظهر المخالفة فإن المعاملة السديدة تجري بحقه مع التأسف تطبيقاً للآية الكريمة
﴿ إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا ﴾ إلى آخر الآية
الشريفة ، وكما قال عز من قائل : ﴿ وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتُلَا فَاَصْلَحُوا

بينهما فإن بغت إحداهما على الأخرى فقاتلوا التي تبغي حتى تفسى إلى أمر الله ﷻ
 قد صار مفهوماً من منطوق هذه الآية الكريمة أن مآل الباغين مثل سعود وطائفة
 المتفقين معه على هذا البغي إذا لم يرجعوا عن بغيهم من الأمور الواجبة شرعاً وإذا
 وجد أحد من الناس معه فإنما ذنوبهم في رقابهم كما قال الله تعالى : ﴿مَنْ عَمِلْ
 صَالِحًا فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ وإذا كافة الناس الموجودين
 في الحسا والقطيف ، والواقفين على ساق الخدمة للفرقة العسكرية والأهالي والعشائر
 والقبائل فإنهم مهما كانوا حتى ما لم يقفوا بصدد العسكر ولا بوجه الحكومة فإنهم
 تحت راية الرأي والأمان وكافة أرواحهم وأموالهم وأعراضهم محفوفة بموجب أحكام
 الشريعة المظهرة ومضمونة من كافة التجاوز والمداخلات فيها ، ونحن ندعو من المولى
 جل جلاله أن يصون الملة المحمدية الشريفة من أنواع الخطأ والمصائب ويثبثها أحسن
 الرغائب آمين بحمد سيد العالمين عليه صلوات الملك المبين.

٢٩ محرم ١٢٨٨ (١).

٣٥- رسالة من عبد الله بن فيصل إلى الخديو إسماعيل وإلى مصر متضمنة
 استيلاء الدولة العثمانية على الإحساء ، وفي هذه الرسالة ينهم عبد الله بن فيصل أخيه
 سعود بعلاقته بالإنجليز ويطلب وساطة الخديو لدى الدولة العثمانية أن تعيده إلى حكم
 نجد وألا يقوم مدحت باشا وإلى بغداد بإبعاده عن المنطقة وإصداره إعلانات إلى أهالي
 نجد والإحساء بالاعتراض على آل سعود .

الذي تعرضه للمقام العالي أنه قبل هذا بمدة قد وصل إلى طرفنا بنجد بلي
 قنصلوص الإنجليز بخليج بحر فارس ومعه هدية وقد فهمنا موجب قدومه أن مرامه أن
 نعطيه مركز في ساحل البحر إما البحرين أو الدمام أو بعض القطع غيرها ، وقد
 تعذرنا ورجعنا هديته عليه حيث إن هذه الأماكن التي في يدنا من الممالك المحروسة
 ترجعة إلى خليفة رسول الله السلطان نصره الرحمن وقد رجع منا ما يوس مكدر لعدم
 جر إيجاب مطلوبه ، وكان أخينا سعود ولد سفيه وجاهل واستحله القنصلوص الموما
 إليه فأفسده وأغراه بتحريكات المفاسد وأمدده بما يقتضى له من الذخيرة والمهمات وجمع

(١) "Esau to Pelly 19/7/1871 "Enclosure" from Assistant Resident at Bahrein to the Resident in the Persian Gulf (Ind. Off. Pol. & Secret Dept., Letters from the Persian Gulf. vol.18).

له حرية من الأشقياء ولازلنا نردعه ونكسر شوكته والقنصلوص الموما إليه كلما
دمرناه عمره بالدخيرة والتقود بواسطة أهل البحرين ، ولما رأينا الأمر بهذه الصورة
انتصرنا بالله ثم بدولتنا العلية وعرضنا الحال إلى والى بغداد (مدحت باشا) ، وقد سار
عسكر تحت رياسة الفريق نافذ باشا وضيظوا الإحصاء والفطيف وخادمكم قد
توجهت لخدمته الدولة وحضرة عند الفريق الموما إليه بالإحصاء وملتقى بالخدمة وبعد
هذا صدر من والى بغداد إعلانات جملة إلى كافة الرعايا بالاعتراض على آل فيصل
وعدم استخدامهم وهذا خلاف ما كنا نأمله من مراحم الدولة وعدالتها وحسرت ما يوس
وظهرت من الإحصاء ولازالنا معروضاتى مترادفة على الفريق الموما إليه وإلى والى
بغداد مستحلباً مراحم وتعطفات دولتى وعدالتها التى هى ملجأ لكل مسلم ولاصدر
منى بحق الحكومة ولا بحق الرعية ما يوجب الصدود والتغافل عن عبادكم ، فأما
الشقى سعود فهو لا يزال على فسادته ومرتين يتلاقا مع العساكر الشاهانية التى طاعتها
فريضة على كل مسلم والآن خادمكم جامع حرية من الرعايا والعساكر وبحول الله
ندمره ونقطع عرق فسادته حيث إن اليوم كافة أهل نجد والعسكر الذى بالإحصاء
والفطيف بغير طمأنينة من حركاته وفساده ، فأما نحن أهل هذا البيت عزم عزم
المرحوم المبرور محمد على باشا طيب الله ثراه وأنجائه المعظّمون فالذى نلتص من
شفقة مراحمكم أن تنظرون عبادكم وتغفلون بعرض حالى على أعتاب دولتى العلية
وتستحلبون وقوع أنظارها السنية بصدور فرمان يتضمن وقوع أنظارها على عبيدها
ومع الأنظار تحسن على عبيدها بمعاش من واردات الإحصاء والفطيف وتستحلبونا
بذلك الدعوات الخيرية منا ومن كافة الفقراء والرعية وتخلص رقاب هذه الأمة من
جورها الشقى وسفاهته ولأجل الدخالة على مقامكم العالى والالتجاء إلى فضلكم
الموتالى واستحلاب مراحمكم فى نسوية الأحوال بما يراه نظركم قد حررنا هذا العرض
وشرحنا ما يلزم ونحن حالاً قريبين من البصرة منتظرين من فضلكم الجواب وعلى كل
حال الأمر لحضرة من له الأمر أفندم^(١) .

عتم عبد الله الفيصل

عبدكم

عبد الله الفيصل آل سعود

(١) أخذت هذه الوثيقة نقلاً عن وثائق القاهرة ، مخطوطة ٦٩ بحر برا تركى وثيقة رقم ٢ (ذكرت بدون تاريخ) .

٣٦- مشروع الاتفاق الإنجليزى العثمانى الخاص بمنطقة الخليج (٢٩ يوليو^(١))

عام ١٩١٣ .

يعد هذا الاتفاق بمثابة تنازل من جانب الدولة العثمانية عن سيادتها على إمارات الخليج باستثناء الكويت التى احتفظت فيها بالسيادة الاسمية مع اعتراف الدولة العثمانية بجميع المعاهدات التى عقدها الإمارة مع الحكومة البريطانية ، كما اعترفت الدولة العثمانية أيضاً بحق بريطانيا فى حراسة الخليج ومراقبة الهدنة البحرية واتخاذ مآثره من إجراءات صحية واستمرار فرض سيطرتها .

١- الكويت :

المادة الأولى : مقاطعة الكويت كما هى محددة فى المادتين ٧٤٥ من هذه الاتفاقية تشكل قضاء مستقلاً فى الإمبراطورية العثمانية .

المادة الثانية : لشيخ الكويت أن يرفع كما كان يفعل فى الماضى العلم العثمانى بالإضافة إلى كلمة "الكويت" نكتب على أحد أركان العلم إذا أراد وله أن يمارس إدارة مستقلة فى المنطقة الإقليمية المحددة بالمادة الخامسة من هذه الاتفاقية وتمنع حكومة الإمبراطورية العثمانية عن أى تدخل فى شئون الكويت بما فى ذلك مسألة الوراثة ومن أى عمل إدارى آخر وكذلك أى احتلال أو عمل عسكري فى المقاطعات التى تنمى إلى الكويت وفى حالة نيلو مقعد الإمارة تعيين الحكومة الإمبراطورية بمقتضى فرمان شاهانى قائمقاماً ليخلف الشيخ الراحل وللشاب العالى الحق فى أن يقوض لدى شيخ الكويت مبعوثاً بقصد حماية مصالح ورعايا مختلف مقاطعات الإمبراطورية .

المادة الثالثة : تعترف الحكومة العثمانية بحماية الاتفاقيات التى عقدها سابقاً شيخ الكويت مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية والمؤرخة فى ٢٣ يناير عام ١٨٩٩ وفى ٢٤ مايو ١٩٠٠ و ٢٨ فبراير عام ١٩٠٤ بنصوصها الملحقه (ملحق ١-٢-٣) بهذه الاتفاقية وكذلك تعترف بسريان امتيازات الأرض التى تنازل عنها الشيخ المذكور لحكومة صاحب الجلالة البريطانية وللرعايا البريطانيين وحيوية المطالب النظرية فى المذكرة المرسلة بتاريخ ٢٤ أكتوبر عام ١٩١١ من السكرتير الأول لصاحب الجلالة

(١) وضعنا هذه الترجمة نقلاً عن النص الإنجليزى الظرف :

Huerwitz, op. cit., vol.I p.269

See also Gooch & Temperley, op. cit., vol. X, part II P. 190 ff.

للمشؤون الخارجية إلى سفير صاحب الجلالة الإمبراطورية السلطان في لندن (كالتص
الملحق - ملحق ٤) .

المادة الرابعة : لغرض تأكيد التفاهم بين الحكومتين الذي عقد من قبل والخاص
بتبادل التأكيدات المؤرخة في ٦ سبتمبر عام ١٩٠١ بين سفارة صاحب الجلالة
البريطانية في الآستانة ووزارة الخارجية العثمانية فإن حكومة صاحب الجلالة البريطانية
تعلن بأنه طالما لا يحدث أى تغيير من جانب حكومة الإمبراطورية العثمانية فى الوضع
القائم فى الكويت كما هو محدد بهذه الاتفاقية فإنها لن تغير من طبيعة علاقاتها مع
حكومة الكويت ولن تعمل على إنشاء محمية وإن الحكومة الإمبراطورية العثمانية لتأخذ
مذكرة بهذا الإعلان .

المادة الخامسة : استقلال شيخ الكويت يمكن ممارسته فى المقاطعات المحددة
والتي تكون شبه دائرة تتوسطها مدينة الكويت وبحور الزبير فى الحد الشمالى والقرين
فى الحد الجنوبى وهذا الخط مشار إليه باللون الأحمر على الخريطة الملحقة بهذه
الاتفاقية (ملحق رقم ٥) وتدخل فيه جزر وريا وبوبياك ومشحان وفيلكا وعموكة
والخور والقرنة والمقنة وأم المرادم بالإضافة إلى الجزائر المجاورة والمياه التى تحتويها هذه
المنطقة.

المادة السادسة : القبائل التى تقع داخل الحدود المتفق عليها فى المادة الثانية
يعترف بها على أنها داخلية ضمن تبعية شيخ الكويت الذى يقوم بتحصيل العشور كما
كان يفعل ذلك فى الماضى وله أن يمارس الحقوق الإدارية التى يتمتع بها بصفته
قائمقاماً عثمانياً ولا يجوز للحكومة العثمانية أن تمارس فى هذه المناطق أى عمل إدارى
مستقلاً عن شيخ الكويت وأن تمتنع عن إيجاد حاميات أو القيام بأى عمل عسكري
مهما كان نوعه دون التفاهم قبلاً مع حكومة صاحب الجلالة البريطانية .

المادة السابعة : حدود المقاطعة المشار إليها فى المادة السابقة تحدد كالاتى :

خط الحدود يبدأ على الساحل عند مصب خور الزبير فى الشمال الغربى ويمر
تماماً جنوب أم القصر وصفوان وجبل سام ويمثل الطريقة تترك لولاية الصرة هذه
المحلات وآبارها وعند الوصول إلى الباطنة تتبعها حتى الجنوب الغربى تاركة آبار آل
صفة وآل حمزة وآل هبة والواريا وأنطة حتى تصل إلى البحر بالغرب من جبل منيفة
وهذا الخط مشار إليه باللون الأخضر فى الخريطة الملحقة بهذه الاتفاقية
(ملحق رقم ٥)

المادة الثامنة : أنه فى حالة اتفاق حكومة الإمبراطورية العثمانية مع حكومة
صاحب الجلالة البريطانية على امتداد خط حديد بغداد - الصرة إلى البحر واعتبار
الكويت نهاية لذلك الخط أو أى نهاية له تدخل فى المقاطعة المستقلة تتفق الحكومتان

على اتخاذ الإجراءات فيما يختص بحماية الخط والمخططات وكذلك تأسيس مكاتب للمحمارك والمستودعات التجارية وأى مؤسسات أخرى ترتبط بوجود ذلك الخط .

المادة التاسعة : سينتفع شيخ الكويت بحرية تامة فى ممارسة حقوقه فى الممتلكات الخاصة التى يمتلكها فى مقاطعة ولاية البصرة^(١) . على أن تكون ممارسته لهذه الحقوق الخاصة بممتلكاته طبقاً للقانون العثمانى وهذه الممتلكات (غير المنقولة) تخضع للمضرائب والقواعد الخاصة بحفظها وتحويلها وقضائها المقررة بالقوانين العثمانية.

المادة العاشرة : يحرمو المقاطعات المجاورة لا يمكن قبولهم فى مقاطعة الكويت بل يتبقى طردهم عند وجودهم وبالمثل فإن يحرمى الكويت لا يمكن قبولهم فى المقاطعات المجاورة ويعمل على طردهم عند وجودهم . ومن المفهوم أن هذا الشرط لا يمكن أن تستخدمه السلطات العثمانية كذريعة للتدخل فى شئون الكويت وكذلك لا يخدم حجة شيخ الكويت للتدخل فى شئون المقاطعات المجاورة .

٢- قطر :

المادة الحادية عشر : ينتهى الحد الشمالى لسنحى نجد العثمانى المشار إليه بخط الحدود المقرر فى المادة السابعة من هذه الاتفاقية جنوب الخليج فى مواجهة جزيرة الزعنوبة التى تنتمى إلى هذا السنحى والخط الذى يبدأ عند الحد النهائى لذلك الخليج يسير مباشرة فى الاتجاه الجنوبى إلى الربيع الخالى ويفصل نجد عن شبه جزيرة قطر وحدود نجد مشار إليها بخط أزرق على الخريطة الملحقة بهذه الاتفاقية (ملحق رقم ٥) . وقد تخلت الحكومة العثمانية عن جميع مطالبها على شبه جزيرة قطر وتم التفاوض بين الحكومتين بأن شبه الجزيرة سنحى كما كانت فى الماضى بالشيخ قاسم بن ثنى وخلفائه وتعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية بأنها لن تسمح بأى تدخل من جانب شيخ البحرين فى الشئون الداخلية لقطر وتوقف محاولته بضم هذه المقاطعة إليه أو تهديد استقلالها .

المادة الثانية عشر : يسمح لسكان البحرين بزيارة جزيرة الزعنوبة لأغراض الصيد وأن يقيموا هناك بحرية تامة فى أثناء الشتاء كما يفعلون ذلك فى الماضى دون خضوعهم لضرائب جديدة .

(١) يقصد بذلك مساتين النخيل التى كان يمتلكها الشيخ مبارك وبعض أفراد أسرة آل صباح .

٣- البحرين :

المادة الثالثة عشر : تنازل حكومة الإمبراطورية العثمانية عن جميع مطالبها على جزيرة البحرين بما فى ذلك جزيرتى لوبينيات العليا ولوبينيات السفلى وتعترف باستقلال هذه المقاطعة ، وتعلن حكومة صاحب الجلالة البريطانية من جانبها بأنه ليست لديها أية رغبة فى ضم جزائر البحرين إلى ممتلكاتها .

المادة الرابعة عشر : تتعهد كل من حكومة صاحب الجلالة البريطانية وحكومة الإمبراطورية العثمانية بالتأكيد بأن شيخ البحرين لن يفرض على الرعايا العثمانيين ضرائب صيد فى مصائد اللؤلؤ التابعة له تزيد على القيمة المحددة للأفراد الأكثر رعاية من الجانبين .

المادة الخامسة عشر : يعتبر رعايا شيخ البحرين أجناب فى الممتلكات العثمانية ويقوم على حماية مصالحهم فواصل صاحب الجلالة البريطانية ، وهذه الحماية تمارس طبقاً لقواعد القانون الدولى الأوروبى ولا يتمتع رعايا البحرين بالمزايا الممنوحة لبعض القوى الأخرى .

٤- الخليج الفارسى

المادة السادسة عشر : تقوم حكومة صاحب الجلالة البريطانية بحماية مصالحها الخاصة وكذلك لغرض سامى إنسانى فى كل وقت باتخاذ إجراءات البوليس البحرى فى المياه الحرة فى الخليج الفارسى وفى الحدود المنتمية إلى الشيوخ المستقلين من جنوب قطر إلى المحيط الهندى ، وتقدر حكومة الإمبراطورية العثمانية تماماً أهمية الجهود التى تبذلها بريطانيا وتعلن بأنها لن تعترض على ممارسة الحكومة البريطانية لهذه الإجراءات فى الخليج الفارسى كما كانت تفعل ذلك فى الماضى وهى :

١- الحراسة وإنارة المنائر والإرشاد .

٢- بوليس بحرى .

٣- إجراءات حجر صحى .

وبهذه المناسبة تحتفظ حكومة الإمبراطورية العثمانية بجميع الحقوق المتعلقة بها كقوة على السواحل وعلى المياه الإقليمية العثمانية .

٥- لجنة تقرير الحدود

المادة السابعة عشر : اتفقت الحكومتان على إرسال لجنة فى أقرب فرصة ممكنة لتعليم الحدود المقررة فى المواد ١٠، ١٧، ٥ من هذا الاتفاقية ، وتضع هذه اللجنة خطة تفصيلية وتقرير إيضاحى ، ويقوم بالتوقيع على التقرير أعضاء اللجنة الموقرة ويعتبر التقرير بعد التوقيع عليه جزءاً متكاملًا من هذه الاتفاقية .

المصادر

أولا - المصادر العربية :

(أ) وثائق لم يسبق نشرها

دار الوثائق التاريخية القومية بعابدين (كورنيش النيل حاليا) .
محافظ الحجاز عام ١٢٥٤هـ - ١٢٥٥هـ - ١٢٥٦هـ .

(ب) وثائق منشورة :

وثائق حكومة بغداد :

ترجمة التقرير المقدم من درويش باشا الذي عين لتحديد الحدود الإيرانية
العثمانية - بغداد عام ١٩٥٣

وثائق حكومة المملكة العربية السعودية :

التحكيم لتسوية النزاع الإقليمي بين مسقط وأبوظبي وبين المملكة العربية
السعودية - عرض حكومة المملكة العربية السعودية جـ ١ (الأساس) ،
جـ ٢ ، ٣ (الوثائق) - القاهرة عام ١٩٥٥ .

اشتمل المجلد الأول على عرض للأسس التاريخية للمناطق المتنازع
عليها ، بينما اشتمل المجلدان الثاني والثالث على الوثائق التي توضح
وجهة نظر المملكة العربية السعودية في مشكلة البويري - وهذه
المجلدات قدمتها الحكومة السعودية إلى محكمة العدل الدولية في عام
١٩٥٥ .

(ج) مراجع عربية :

- إبراهيم (عبد الفتاح)

على طريق الهند . الرسالة الأولى من رسائل الأهالي ، بغداد عام
١٩٣٥ .

- ابن بشر (عثمان)

عنوان المجد في تاريخ نجد - في مجلدين ، القاهرة ١٣٤٩ هـ .

يعرض لتاريخ الدعوة الوهابية وانتشارها وعلافة السعوديين بمختلف
إمارات الخليج العربي .

- إقبال (عباس)

مطالعات در باب بحرين وسواحل خليج فارس القاهرة ١٩٥٦ .

كتاب باللغة الفارسية لمؤلف إيراني يعرض عرضاً عاماً لتاريخ الخليج ،
على أنه يركز بصفة خاصة على إمارة البحرين وتؤكد تبعيتها لفارس
ويلاحظ في أسلوب الكاتب مدى تعامله على أسرة آل خليفة التي تحكم
البحرين .

- البصري (عثمان بن سند)

سبائك المسجد في أخبار أحمد نجل رزق الأسعد، بومباي ١٣١٥ هـ .
الكتاب يحتوي على تراجم لكثير من أعيان البصرة ومشايخ الزبارة
والبحرين والكويت ونجد وبعض البلاد العربية .

- البصري (الفاضل)

الكتاب الأسود - لم يذكر مكان وتاريخ الطبع .
الكتاب ملئ بالمهجوم على عبد العزيز آل سعود واتهامه بعلاقته الإنجليز
ضد الدولة العثمانية .

- البكري (توفيق أحمد)

جامعة الدول العربية والقضايا التي عالجتها بين عامي ١٩٤٥ و ١٩٥٧ .
إصدار الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، القاهرة عام ١٩٥٧ .

- أنطاكي (عبد المسح)

* الرياض المزهرة بين الكويت والمحمرة القاهرة ١٣٢٥ هـ .
* الدرر الحسان في إمارة عربستان القاهرة ١٩١٦ .

مؤلف هذين الكتابين من الأدباء (المرتزقين) ولذلك حفلت كتاباته بالكثير من
عبارات المدح لكل من الشيخ مبارك بن الصباح والشيخ عزعل حال حاكم
المحمرة ، ومع ذلك فقد عرض المؤلف صورة تكاد تكون واضحة عن العلاقة
بين الحاكمين وعن بعض اللحظات السياسية والتاريخية الخاصة بهاتين الإمارتين .

- برو (توفيق)

العرب والترك (١٩٠٨-١٩١٤) ، القاهرة ١٩٦٠ .

- البوريني (قاسم)

الإمارات المبع على الساحل الأخضر ، بيروت ١٩٥٧ .
عرض لإمارات الخليج العربي من النواحي الاجتماعية والسياسية .

- بزيبي (جان حاك)

* الخليج العربي ، تعريب نجدة هاجر وسعيد الغز ، بيروت ١٩٥٩
* جزيرة العرب
بيروت ١٩٥٩

- بيشون (جان)

بواعث الحرب العالمية الأولى في الشرق الأدنى وموجز لتاريخ حلول أوربا في هذا الشرق (تعريب محمد عزة دروزة) ، بيروت ١٩٤٦ .

- تاريخ الحرب العظمى في ستة مجلدات (نشر إدارة المقتطف والمقلم)
اهتمنا بالمجلد السادس - بصفة خاصة - الذي يعرض للنشاط الأوربي في الخليج العربي في السنوات السابقة لنشوب الحرب العالمية الأولى .

- جرى (وزير خارجية بريطانيا) ١٨٩٠/١٩١٦ .
مذكرات اللورد جري وتبعية الحرب العالمية الكبرى
(تعريب علي أحمد شكر)

- حنّانة (يوسف كامل)
مذكرات مدحت باشا
القاهرة ١٩١٣

- الحسيني (عبد الرزاق)
تاريخ العراق السياسي في ثلاثة مجلدات
بيروت ١٩٤٨

- حسين (عبد العزيز)
محاضرات عن المجتمع العربي بالكويت
القاهرة ١٩٦٠

- الحصري (ساطع)
البلاد العربية والدولة العثمانية
بيروت ١٩٦٠

- الحمد (يعقوب يوسف)
ماذا تريد من حكومة الكويت ؟
العدد الثاني من منشورات مجلة البعثة الكويتية
القاهرة ١٩٥٢

- حمزة (فؤاد)
* قلب جزيرة العرب
مكة ١٣٥٢ هـ

* البلاد العربية السعودية
مكة ١٣٥٥ هـ

- الحموي (ياقوت)
معجم البلدان ، المجلد الثاني
القاهرة ١٩٠٦

- خدوري (محمّد)
البحرين وإيران
بيروت ١٩٥٣

العدد الأول من منشورات صوت البحرين ، ويركز الكتاب على دحض وجهة النظر الإيرانية في ادعائها السيادة على البحرين .

- الداود (محمود علي)
الخليج العربي والعلاقات الدولية ١٨٩٠/١٩١٤ القاهرة ١٩٦١
الكتاب مبني على دراسة وثائقية من دور المحفوظات البريطانية ، وقد اهتم

المؤلف بصفة خاصة بمسقط والكويت ، بينما أغفل إمارات الخليج
الأخرى في الوقت الذي ركز فيه اهتماما زائدا بأوضاع فارس والمنافسة
البريطانية الروسية فيها في القرن التاسع عشر وحتى إبرام تسوية ١٩٠٧ .

- دحلان (الزيني)

خلاصة الكلام في بيان أمراء البلد الحرام القاهرة ١٣٠٥هـ

- الدخيل (سليمان)

تحفة الألباء في تاريخ الإحساء بغداد ١٣٣١هـ

الكتاب ليس مهما بالدرجة التي تبدو من عنوانه ومع ذلك فقد عرض
بعض اللوحات السريعة عن تاريخ الإحساء والقطيف وقطر والبحرين .

- دروزة (محمد عزت)

حول الحركة العربية الحديثة في ستة مجلدات صيدا ١٩٥٠

- رشدي (محمد علي وآخرون)

الجغرافية الإقليمية للبحرين والأقاليم الشرقية القاهرة ١٩٥١

- الرشيد (عبد العزيز)

تاريخ الكويت في مجلدين بغداد ١٩٣٦

يعد هذا الكتاب أول كتاب صدر باللغة العربية خاصاً بالكويت وينقسم
إلى قسمين : القسم الأول يعرض لحكام الكويت والأحوال الاقتصادية
والاجتماعية والسياسية وينقسم هذا القسم إلى جزئين . أما القسم الثاني
فيعرض للحركة الأدبية والعلمية ، ولكن لم يصدر أو على الأحرى لم
يتوافر بين أيدينا هذا القسم من الكتاب .

- رضا (محمد رشيد)

الوهابيون والحجاز طائفة من مقالات نشرت في مجلة المنار وجريدة
الأهرام القاهرة ١٣٤٤هـ

- الرفاعي (أنور)

جزيرة العرب جغرافيا دمشق ١٩٤٩

- الربحاني (أمين)

* ملوك العرب . أو رحلة في البلاد العربية في مجلدين بيروت ١٩٢٩ .

و هو أول كتاب وضعه الربحاني في الرحلات ولكنه في الواقع يكاد يكون
تلخيصا لما جاء في كتبه الأخرى عن نجد الحديث و فيصل الأول و قلب
العراق .

وقد اهتممنا بالمجلد الثاني الذى عرض فيه لسلطنة نجد والكويت
والبحرين من النواحي الاجتماعية و السياسية .
* نجد الحديث و ملحقاته وسيرة عبد العزيز بن عبد الرحمن آل فيصل ملك
الحجاز و نجد و ملحقاتهما
بيروت ١٩٥٤

- زامبور

معجم الأنساب و الأسرات الحاكمة فى التاريخ الإسلامى فى مجلدين
- الأعراج الدكتور زكى محمد حسن و آخرون .
- السالمى (الإمام نور الدين بن عبد الله بن حميد)
تحفة الأعيان بسيرة آل عمان
في مجلدين تصحيح طفيش الجزائري القاهرة ١٣٤٧هـ

بعد هذا الكتاب من أهم المصادر التى تعرضت لتاريخ عمان وهو يعرض
الأحداث من وجهة نظر الإمامة الأياضية ولا غرو فى ذلك ، فالسالمى كان
من أشد أنصار بعث الإمامة و قد لعب دورا كبيرا فى ثورة ١٩١٣ .
والسالمى يتحامل على السلاطين ، و هو يخالف بذلك ابن رزيق الذى
يدافع عنهم و تظهر مماثلة الواضحة لأسرة البوسعيد ، على أن السالمى لا
يكاد يفهم التأثيرات الخارجية الدولية وإن كان يعرض هذه التأثيرات عند
وقوعها فى بلاده . وكتاب السالمى يقع فى مجلدين يختص الجزء الاول
بتاريخ عمان قبل ظهور الإسلام وفى العصور الإسلامية بينما يختص الجزء
الثانى بدولتى اليعاربة و البوسعيد وينتهى الكتاب عند أواخر النصف
الثانى من القرن التاسع عشر الميلادى . وكنا قد علمنا من الشيخ طفيش
الجزائرى الذى قام بتحقيق هذا الكتاب أن أحد أبناء السالمى عكف على
وضع ذيل لهذا الكتاب تناول فيه الأحداث التى جرت فى عمان بعد ذلك
وقد صدر الكتاب بالفعل بعنوان "تحفة الأعيان بحرية عمان" . وتناول فيه
المؤلف العلاقات بين السلطنة والإمامة خلال اندلاع الثورة العمانية فى
حقبة الخمسينيات من القرن الحالى .

- ستودارد (لوثروب)

حاضر العالم الإسلامى - تعليق الأمير شكيب أرسلان فى مجلدين -
القاهرة ١٣٤٣هـ .

- سعيد (أمين)

* الدولة العربية المتحدة

فى ثلاثة مجلدات

اهتممنا بالجزء الأول الذي يعرض لتاريخ الاستعمار الإنجليزي في بلاد
العرب .

* ملوك المسلمين المعاصرون ودولهم في مجلدين القاهرة ١٩٣٣
- ستيف (فردريك)

حقيقة الحرب العظمى (مترجم) القاهرة ١٩٢٦

- السويدي (أبو الفوز البغدادي)

سبائك الذهب في معرفة قبائل العرب بغداد ١٢٨٠هـ

- الشرباصي (أحمد)

القاهرة ١٩٥٣

أيام الكويت

يعرض الكتاب لتاريخ آل صباح و يتناول الظواهر المختلفة للحياة الاجتماعية
والاقتصادية و الأدبية في الكويت.

- شركة الزيت العربية الأمريكية - إدارة العلاقات العامة - شعبة البحث

القاهرة ١٩٥١

عمان و الساحل الجنوبي للخليج الفارسي

اشترك في إعداد هذا الكتاب جماعة من الباحثين الأمريكيين المستشرقين بمعاونة
بعض المعمرين في عمان ، و قد ركز الكتاب بصفة خاصة على دراسة الإمامة ونظمها
وعلاقتها بالسلطنة وتطور علاقة السعوديين بعمان ، و اهتم الكتاب بدراسة القضايا
الموجودة في عمان ، كما عرض للبوريمي و أبو ظبي و إمارة قطر و عبد العزيز آل
سعود . على أنه لابد من الرجوع إلى النسخة الإنجليزية من هذا الكتاب استكمالاً
لنسخة العربية التي صدرت الحالية من القائمة البليوجرافية ومن الملاحق والوثائق العامة
التي ألحقت بالنسخة الإنجليزية .

- الشمالان (سيف مرزوق)

القاهرة ١٩٥٩

من تاريخ الكويت

يتناول الكتاب تاريخ وجغرافية الكويت و منشأ آل صباح ثم يفرد صفحات
كثيرة لعدة مقالات نشرت في مجلة البعثة الكويتية التي كانت تصدر بالقاهرة ، وهذه
المقالات تدور حول الكويت وعلاقتها ببريطانيا ثم عرض لتصوص بعض الاتفاقات
والتعهدات التي ارتبط بها الشيخ مبارك مع الإنجليز ، و الكتاب فيه الكثير من الأخطاء
التاريخية و يتميز باهتمامه بالنقد و أغلبه غير موضوعي .

- الصحاري (مسلم العويني)

كتاب الأنساب

نسخة خطية بدار الكتب المصرية تحت رقم ٢٤٦١ تاريخ كتبت سنة ١٢٣٠هـ

- عامر (السيد علي محمد)

محبرة ووحدة عثمانية - باخود مشروطيته برخدمت مصر ١٣٢٩ هـ
صدر الكتاب باللغة التركية والحقت به ترجمة عربية بعنوان المحبرة والوحدة
العثمانية بقلم الشيخ محمد صالح و يتناول الكتاب إمارة المحبرة وعلاقتها بولاية
البصرة على عهد الشيخ خزعل خان .

- العزاوي (عباس)

تاريخ العراق بين احتلالين المجلد السابع بغداد ١٩٥٥

- عطار (عبد الغفور)

صقر الجزيرة في مجلدين مكة ١٣٦٤ هـ

- العقاد (صلاح)

الاستعمار في الخليج الفارسي القاهرة ١٩٥٦

- العقاد و جمال زكريا قاسم

زنجبار القاهرة ١٩٦٠

- علي (أحمد)

آل سعود مكة ١٩٥٧

- العمري (آل المصيب)

تاريخ و مقدرات العراق السياسية في ثلاثة مجلدات الموصل ١٩٢٤

- العمري (نجدي أمين)

شخصيات عراقية بغداد ١٩٥٥

- الغزي (جمال)

ميثاق الوحدة لجزيرة العرب الفتاة (لم يذكر مكان وتاريخ الطبع)

- الفاروقي (أحمد عزت)

الطراز الأنفس في شعر الأبحر استانبول ١٨٨٦

- الفرحان (راشد عبد الله)

مختصر تاريخ الكويت وعلاقتها بالحكومة البريطانية والندول العربية القاهرة ١٩٦٠

- الفلكي (يوسف)

قضية البحرين بين الماضي والحاضر القاهرة ١٩٥٣

- الفلقشندي (أبو العباس)

صبح الأعشى الجزء الخامس القاهرة ١٩١٣

- القناعي (الشيخ يوسف بن عيسى)

القاهرة ١٩٤٦

صفحات من تاريخ الكويت

وهو كتيب صغير الحجم عرض فيه المؤلف بإيجاز لحكام الكويت منذ بدء حكم آل الصباح حتى عهد الشيخ مبارك مع ذكر أهم الحوادث التي وقعت في عهد كل منهم ، ثم ركز بصفة خاصة على تاريخ القضاء في الكويت . والكتاب على الرغم من صغر حجمه إلا أنه يحوي خلاصة مفيدة لتاريخ الكويت وأوضاعها الاجتماعية حتى عهد الشيخ مبارك بن الصباح .

- كامل (عمود)

تاريخ العلاقات الدولية للعربية السعودية من أول القرن التاسع عشر .

مستخرج من مجلة الاقتصاد والتجارة - العدد الثاني - السنة السادسة ، يوليو -

ديسمبر ١٩٥٨ .

- كحالة (عمر رضا)

جغرافية شبه جزيرة العرب

- أ. لوشر

دمشق ١٩٤٤

الكويت عام ١٨٦٨

الكويت ١٩٥٩

ترجمة عبد الله ناصر الصانع

المؤلف رحالة أمريكي زار الكويت وغيرها من إمارات الخليج في عام ١٨٦٨

وقد سجل رحلاته هذه في كتاب نشر في فيلادلفيا في عام ١٨٩٠ بعنوان مع الحلال

و النجمة With The Crescent & Star

وقد اقتصر المترجم على ترجمة القسم الخاص بالكويت

- محمد (عبد الكريم)

الكويت

القاهرة .

- المختار (صلاح الدين)

تاريخ المملكة العربية السعودية في ماضيها وحاضرها ج ١ ، بيروت ١٩٥٧

- مطبوعات حكومة الكويت

(دائرة المطبوعات والنشر - وزارة الإرشاد والأنباء).

* سجل الكويت اليوم ١٩٥٦ .

* التقرير السنوي لوزارة التربية والتعليم ١٩٦٢/١٩٦١

* الكويت في بطون التاريخ ١٩٦٢ .

* الكويت بين أمس واليوم ١٩٦٢

* حقيقة الأزمة بين الكويت والعراق ١٩٦١ .

- مكتب إمارة عمان بالقاهرة .

القاهرة ١٩٥٨

* كفاح عمان .

القاهرة ١٩٥٦

* مؤامرات بريطانيا في عمان والخليج العربي .

- مؤلف تركي (لم يذكر الاسم)

أرج الطيب في مآثر السيد طالب بك النقيب

مترجم عن التركية - البصرة ١٣٣١ هـ .

- ميكوش (دا كويرت فون)

عبد العزيز مترجم عن الألمانية

بيروت ١٩٥٣

ترجمة الدكتور أمين رويحة

- النيهاني (خليفة بن موسى)

التحفة النيهانية في تاريخ الجزيرة العربية

القاهرة ١٢٤٢ هـ

القسم السادس من الجزء الأول - البحرين

تناول الكتاب إمارة البحرين من النواحي الجغرافية ومظاهر النشاط الاقتصادي

ثم يعرض لتاريخ آل خليفة وعلاقتهم بالإمارات المجاورة وبالحكومة البريطانية .

- نوفل (سيد)

القاهرة ١٩٦٠

الأوضاع السياسية لإمارات الخليج العربي

- العظمة (فصل)

دمشق ١٩٤٩

في بلاد الملوك

- وليمز (ميتون)

بريطانيا والدول العربية - ترجمة أحمد عبد الرحيم مصطفى ومراجعة الدكتور

القاهرة ١٩٥٥

أحمد عزت عبد الكريم

- وهبة (حافظ)

القاهرة ١٩٥٦

* جزيرة العرب في القرن العشرين

القاهرة ١٩٦٠

* خمسون عاماً في جزيرة العرب

- الأعظمي (علي ظريف)

بغداد ١٩٢٧

مختصر تاريخ البصرة

- الألويسي (السيد محمود شكري)

القاهرة ١٣٤٣ هـ

تاريخ نجد تحقيق محمد بهجت الأثري

يعرض الكتاب لتاريخ الدعوة الوهابية ومقاطعات نجد وعشائرها ويركز على

سيطرة العثمانيين على الإحساء وأسلوب حكمهم فيها .

(د) الدوريات العربية :

(أ) معارف عامة :

- دائرة المعارف الإسلامية .

(ب) جرائد

١- جريدة المقطم - القاهرة (١٨٩٩/١٩٠٢/١٩٠٣/١٩١٣/١٩١٥)

٢- جريدة الإصلاح - بيروت (١٩١٣) .

٣- جريدة الأهرام - القاهرة (١٩٢٤/١٩٢٥)

٤- جريدة الجوائب - الآستانة (١٨٧١) .

٥- جريدة الزوراء - بغداد (١٢٨٨هـ) .

(د) مجلات :

١- مجلة الكويت - الكويت (١٢٤٨هـ) إصدار عبد العزيز الرشيد .

٢- مجلة المشرق ١٩٠٢ - بيروت - إصدار لويس شيخو اليسوعي .

٣- مجلة المقتبس - دمشق (١٩٠٨) - إصدار محمد كرد علي .

٤- مجلة المنار - القاهرة (١٣٣١هـ) إصدار محمد رشيد رضا .

٥- مجلة لغة العرب - بغداد (١٩١١/١٩١٢/١٩١٣/١٩١٤) إصدار انستاس

ماري الكرمللي .

ثانياً- المصادر الأجنبية :

(1) وثائق لم يسبق نشرها

(أولاً) سجلات وزارة الخارجية البريطانية :

Great Britain Public Record Office

a) F. O. 78 /5108

- Turkish Jurisdiction along the Arabian Coast of the Persian Gulf Part I .II. III.

b) F. O. 78/5109

c) F. O. 78/5110

d) F. O. 78/5174

Memorandum Respecting Koweit

e) F. O. 195-805 A

- وثائق منقولة عن سجلات وزارة الخارجية البريطانية ، ومحفوظة بدار الوثائق القومية التاريخية بعابدين (كورنيش النيل حالياً) . محفظة رقم ١١، ١٢، ١٥، ٢٦ : (ثانياً) سجلات وزارة الهند :

India Office Library

a) Political & Secret Department

-Letters from the Persian Gulf.

Vols 18-19-20-21- (1871/1872)

b) Political & Secret Library

- B. 125

Prevention of the Slave Trade in the Persian Gulf

B. 126

and Arab Littoral

-B. 127

koweit (Confidential)

-B. 129

Muscat (Confidential)

-B. 134

Memorandum (Grant of French Flags to Muscat Dhows)

-B 141

Persian Gulf - Turkish Claims on the Arabian Coast

-B .151

British Interests on the Coast of Arabia

(Koweit, Bahrein, Katr)

-B. 153

Memorandum Respecting Baghdad Railway (Confidential)

-B .166

Memorandum Respecting British Interests in the Persian Gulf.

- B. 181

British Relations with Turkey in the Persian Gulf

-B .182

Arms Traffic at Muscat .

c) Political & External Files .

Vol .37 of 1904

File 1855

Vol . 20 of 1905

File 1508

Part I .II

Vol . 6 of 1908

File 345

Part I

Vol . 52 of 1912

File 951

Part I

d) Home Correspondence

Vol .97

(ب) وثائق منشورة :

-Aitchison , C .U .

A Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to
India & Neighbouring Countries

12 Vols.

Calcutta 1892

Vol X- Containing Treaties etc . Relating to Persia and the Persian
Gulf.

Vol XI- Containing Treaties etc . Relating to Turkish Arabia,
Maskat , Aden and Adjacent Coast and Zanzibar .

-Andrew , W.P

The Euphrates Valley Railway

Letters addressed to Her Majesty's Secretaries of State for Foreign
Affairs and for India

London 1870

-Annuaire Diplomatique de L'Empire Ottoman 128(1872/1875)

Constantinople 1879

-Bombay Government

Selections from the Records of the Bombay Government.

Historical & Other Informations Connected with the Province of
Oman ,Maskat, Bahrein and Other Places in the Persian Gulf

Vol XXIV

Bombay 1856

أهم محتويات هذه الوثائق :

1. Historical Sketch of the Joasmee Tribe of Arabs (1747-1853).
2. Statistical and Miscellaneous Information Connected with the
possessions, revenues, families of His Highness The Imam of
Muskat, of the Ruler of Bahrein and of the Chiefs of the
Maritime Arab States in the Persian Gulf
3. Historical Sketch of the Utobee Tribe of Arabs (Bahrein) 1832-
1855.
4. Historical Sketch of the Wahabee Tribe of Arabs.
5. Historical Sketch of the Beniyas Tribe of Arabs.
6. Historical Sketch of the Boo Felasa Tribe of Arabs.
7. Historical Sketch of the Tribes of Ejman.
8. Historical Sketch conncted with the Tribe Arabs of Amulgavine
9. Extracts from a brief notes containing historical and other Inf-
ormations connected with the province of Oman, Muskat, and
the adjoining Countries, The Islands of Bahrein, Ormuz, Karrack
and other ports in the Persian Gulf.
10. Extracts from a Report on the harbour of Grane (Koweit) and
the Islands in the Persian Gulf .

- Guillain , M.

Document Sur L'Histoire, la Geographie et le Commerce de
l'Afrique Orientale, Publie par ordre du Gouvernement 3 Tomes

Paris 1856.

- Hertzlet ,A.

Treaties Concluded between Great Britain and Persia and between
Persia and Other Countries.

- Huerwitz, G.

Diplomacy on the Near and Middle East, 2 Vols, London .

يحتوي على نصوص بعض المعاهدات الهامة التي عقدت بين الدول الأوروبية
والولايات المتحدة الأمريكية ودول الشرق الأدنى .

- Hunt, Capt., G. H.

Outram & Havelok's

Persian Campaign

London 1858

- Ministre des Affaires Etrangeres.

1- Documents Diplomatiques Francaises 1871-1914

Commission de publication des Documents relatifs aux origines de
la Guerre de 1914

1er serie 1871-1901 Tome VI,IX

2e serie 1901-1911 Tome VI,IX

Paris 1938

2- Documents Diplomatiques Francaises

Affaire de Maskat- Commerce des Armes 1912-1914

Paris 1914

- Outram, J.

Correspondence Respecting Relations With Persia

London 1857

يحتوي على الوثائق الخاصة بالحملة البريطانية على الساحل الفارسي .

-Parliamentary Debates

House of Lords and House of Commons .

-Temperley (Harlod & Penson)

Documents Old & New "Foundation of British Foreign Policy from
Pitt 1792 to Salisbury 1902"
Selected & edited with historical introduction .

London 1938

(ج) مراجع بلغات اجنبية :

- Adamyat (Feredoun)

Bahrein Islands "A Legal & Diplomatic Study of the British
Iranian Controversy" .

New york 1955 .

يعرض المؤلف تحليلاً للسياسة البريطانية في الخليج العربي مع التركيز على
البحرين بصفة خاصة ، ويكاد يتفرد عن غيره من المصادر الأخرى بتفصيل المحادثات
الإنجليزية الفارسية بشأن البحرين وعلى الأخص في الفترة من ١٨٥٢-١٨٦٩ ، كما
يعرض لوجهة النظر الإيرانية على أساس من مبادئ القانون الدولي .

-Arab Information Center

The Question of Oman

An Analysis of British Omani- Dispute New York 1960

-Armstrong, H. C.

Lord of Arabia

London 1958

-D'Avrille

Le Golf Persique, Route de l'Inde et de la Chine .

Paris 1901

يعرض للنشاط الأوربي في الخليج العربي في نهاية القرن التاسع عشر

-Badger, George Percy

History of the Imams and Seyyids of Oman By Salil Bin Razik from
A.D. 661-1856

"Translated from the Original Arabic and edited with Appendices
and an Introduction Containing the History down to 1871"

London 1871

يعد هذا الكتاب من المصادر الأساسية في تاريخ عمان إلى عام ١٨٥٦ ،
والكتاب في الأصل مخطوطة عربية بقلم حميد بن رزيق الذي عاش عهد السيد سعيد
ابن سلطان وعثراتها : (الفتح المبين في سيرة السادة البرصعديين) ، وقد أعيدت تلك

المخطوطة من السيد ثويني إلى الدكتور بادجر أو بالأحرى أن يكون بادجر قد استولى عليها أثناء قيامه بمهمة التحقيق في أسباب النزاع بين مسقط وزنجبار عام ١٨٦١ ، وقد حفظت هذه المخطوطة في المتحف البريطاني في لندن . على أن ما يجمع لبادجر أنه قام بترجمة المخطوطة إلى اللغة الإنجليزية ونشرت في عام ١٨٧١ ، وقد أضاف بادجر في مقدمته وتحليله اللتين صدرا بهما الكتاب أهم الأحداث التي حدثت في الفترة التي انتهى عندها المؤلف حتى عام ١٨٧١ . وقد حاول بادجر في المقدمة أن يبرز العلاقات الخارجية لسلطنة مسقط وممتلكاتها في شرق أفريقيا وهي النواحي التي أعملها ابن رزيق .

-Belgrave (James H.D.)

Welcome to Bahrein

London 1954

-Berreby (J.J.)

Le Golfe Persique "Mer de Legende - Reservoir de Petrole"

Paris 1959

يتناول الكتاب عرضاً لإمارات الخليج العربي في الماضي وحتى حقبة الخمسينيات من القرن الحالي .

- Blunt (Lady Année)

A Pilgrimage to Nejd

The Cradle of Arab Race (A Visit to the Court of the Arab Amir and our Persian Campaign) .

2vols.London 1881

تعرض المؤلف إلى الرحلة التي قامت بها من دمشق إلى حائل مع تحليل لإمارة آل الرشيد من النواحي السياسية والإدارية والاقتصادية ، كما تعرضت في الجزء الثاني للإدارة العثمانية في نجد والإحساء .

- Beohm (Sir Edgar Collins)

The Persian Gulf and South Sea Isles

London 1904

-Browne, Edward

The Persian Rvolution

London 1910

- Brydges (Sir Harford Jones)

An Account of H

1807-

1881 "To which is appended a brief History of the Wahauby"

2 vols, London 1834

- Brandenburg (Erich)
From Bismarch to the World War "A History of German Foreign
Policy 1870 - 1914" London 1927
- Bullard (Sir Reader)
Britain and the Middle East from the earliest times to 1950
London 1951
- Charles, A.
Les Luttres d'influence dans le Golfe Persique
Bruxelles 1907
- Cambridge History of the British Foreign Policy (1783 - 1919)
3 Vols Cambridge 1923
- Cheradame
le chemin de fer de Bagdad
Paris 1903
- Chirol (Valentine)
The Middle Eastern Question or Some Political Problems of Indian
defence London 1903
- Coke (Richard)
The Heart of the Middle East
London 1925
- Colomb, R.N.
Slave Catching in the Indian Ocean
London 1870
- Cowen's (Joseph)
Speeches on the Near Eastern Question
London 1909
- Cowper
Through Turkish Arabia "Journey from the Mediteranean to Bombay
by the Euphrates and Tigris Valleys and the persian Gulf.
London 1894
- Coupland (R.)
East Africa and It's Invaders
London 1945

بعد الكتاب من أهم الكتب التي تناولت تاريخ شرق أفريقيا ، ويعرض بصفة خاصة لسلطنة مسقط وزنجبار في عهد السيد سعيد بن سلطان وللمنافسات الأوروبية في شرق أفريقيا .

- Cuning (Henry)

Franco - British Rivalry in the Post War Near East

The Decline of French Influence London 1938

- Curzon, George, N.

* Russia in Central Asia in 1859 and the Anglo Russian Question
London 1889.

* Persia & The Persian Question

* Tales f Travel

يعرض الكتاب للرحلات التي قام بها كيرزون ، ويركز بصفة خاصة على الرحلة التي قام بها في الخليج العربي سنة ١٩٠٣ .

- Dickson (H.R.P.)

* Kuwait & Her Neighbours London 1956

يحوي الكتاب تاريخاً لا بأس به عن الكويت ونجد ، وقد ساهم المؤلف في العمليات الحربية في الساحل الشمالي للخليج إبان الحرب العالمية الأولى ، وبعد انتهاء الحرب عين وكيلاً سياسياً في البحرين عام ١٩٢٠ ثم عين مساعداً للمقيم البريطاني في الخليج العربي ، وفي عام ١٩٢٩ عين وكيلاً سياسياً في الكويت . ولا شك أن صلة ديكسون بالكويت والسعودية والعراق قد أعطته كثيراً من المعلومات الخاصة بهذه الأقطار وخاصة من حيث التنظيمات القبلية والاجتماعية .

* The Arab of the Desert

"A Glimpse into Badwin Life in Kuwait and Saudi Arabia"

London 1951

يعتمد الكتاب على مذكرات المؤلف الشخصية المتضمنة تاريخ آل سعود والدعوة الزهابية وتفصيلات هامة عن ثورة الإخوان التجديدين عام ١٩٢٩ / ١٩٣٠ وتاريخ مفصل عن آل صباح في الكويت

- Dodwell, G.

The Founder of Modern Egypt . London

- Faris (Selim)

The Decline of British Prestige in the East. See Chapter III

"The Rivalry between England & Russia in the East"

London 1887

- Farroughy (Abbas)

The Bahrein Islands (750-1951) .

"A Contribution to the Study of power Politics in the Persian Gulf
(Historical, Economic and Geographical Survey) "

New York 1951

- Fraser (David)

The Short Cut to India "The Record of a Journey along the route of
Bagdad Railway"

London 1909

- Fraser (Lovat)

* India under Curzon and after

London 1911

يعرض الكتاب لسياسة كرزون في الهند مع عرض للمنافسات الأوربية في الخليج
العربي في أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

* Persia & Turkey

- Freeth (Zahra)

Kuwait was my Home

London 1953

عرض عام لتاريخ الخليج العربي مع التركيز بصفة خاصة على إمارة الكويت .

- Goldsmid (Frederick Jhon)

Telegraph & Travel

A Narrative of the formation and development of telegraphic
communication between England and India, under the orders of Her
Majesty's Government with incidental notices of the countries traversed
by the lines .

London 1874

- Graves (Philip)

The Life of Sir Percy Cox

London 1951

يركز الكتاب على الدور الذي قام به برسي كوكس في الخليج العربي منذ أن
عين وكيلًا سياسيًا في مسقط إلى أن أصبح معتمدًا بريطانيا في الخليج العربي ثم
مندوبًا ساميًا على العراق . ويعرض الكتاب بصفة خاصة للمنافسة الإنجليزية الفرنسية
في مسقط والعلاقة بين الإنجليز وعبد العزيز آل سعود .

- Jakson

European Powers and South East of Africa
See Chap. VIII Zanzibar, Muscat & The Powers

London 1942

- Marlowe (Jhon)

The Persian Gulf In The Twentieth Century

London 1962

- Meade (Earle Edward)

Turkey, The Great Powers and The Bagdad Railway "A Study in Imperialism"

New York 1924

من أهم الكتب التي تناولت خط سكة حديد بغداد .

- Hamilton (Angus)

The Problems of the Middle East

London 1969

- Hardinge (Lord)

* My Indian years 1910 - 1916

The Reminiscences of Lord Hardinge of Pankhurst

London 1945

يعرض المؤلف للسنوات التي قضاها نائباً للملك في الهند والرحلة التي قام بها في الخليج العربي عقب نشوب الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٥ .

* Old Diplomacy

London 1947

- Harrison (Paul)

The Arab at Home

New York 1924

- Hay (Sir Ropert)

The Persian Gulf States

Washington. 1959

عرض للأوضاع السياسية والإدارية لإمارات الخليج العربي وعلاقتها ببريطانيا .

- Haydar (Ali Midhat)

The Life of Midhat Pasha

"A Record of Services, Political Reforms, Banishment and Judicial Murder" Derived from Private Documents and Reminiscences.

London 1905

- Hogarth (David George)

* The Penetration of Arabia

"A Record of Western Knowledge Concerning The Arabian Peninsula"

London 1904

- * History of Arabia London 1922
- Hoskins (Harford, L.)
British Routes to India London 1928
- من أهم الكتب التي تناولت خطوط المواصلات العالمية إلى الهند والسياسة التي اتبعتها الحكومة البريطانية لحماية هذه الطرق .
- Huart (CL.)
Histoire des Arabes
2 Tomes Paris 1912
- Hutshinson (Edward)
The Slave Trade of East Africa London 1878
- Ireland (Philip)
Iraq London 1945 .
- Jastrow (Morris)
The War and the Bagdad Railway
Philadelphia, 1918
- Kajare (Firouz)
Le Sulanate d'Oman et La Question de Maskate "Étude de L'Histoire Diplomatique et de Droit Internationale" Paris 1914
- تناول هذه الدراسة الوضع السياسي لسلطنة مسقط والمشاكل التي كانت قائمة بين فرنسا وبريطانيا في تلك المنطقة .
- Langer (L. William)
The Diplomacy of Imperialism 1890 - 1902
London 1953
- Longrigg (Stephen)
* Four Centuries in Modern Iraq Oxford 1928
- يتناول تاريخ العراق في القرون الأربعة من القرن السادس عشر إلى التاسع عشر .
- * Oil in the Middle East London 1955
- Mahan (Captain A. L.)
The Problem of Asia and it's effect upon International Policies
Boston 1905

يتناول الكتاب مشكلة الدفاع عن الهند ووضع فارس والمشاكل التي كانت قائمة بين بريطانيا وروسيا في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين.

- Mechin (Jacques B.)

Arabian Destiny

Trans. from the French by Donniss Weaver London 1947

- Mosley (Leoard)

Curzon, The End of an Epoch London 1960

- Neibuhr N.

* Travels through Arabia and Other Countries in the East 2Vols
London 1774 .

* Description de l'Arabie 2 Tomes paris LXXIX

بعد نيبور أول من فتح الجزيرة العربية للارتقاء الأوربي، وقد ترك وصفاً رائعاً للمناطق التي طاف بها في الجزيرة العربية . وأهمية رحلة نيبور أنه زار مناطق الخليج العربي في أوائل القرن الثامن عشر في الوقت الذي شهدت فيه هذه الفترة استقرار بعض الأسر في الحكم .

- Nicolson (Harold)

* A Study in the Old Diplomacy New York, 1929

* Curzon : The Last Phase 1919- 1925

(A Study in the Post War Diplomacy) New York 1939

- O'Shea (Raymond)

The Sand Kings of Oman

" Being the Experiences of an R.A. O. Officer in little Known region
Trucial Oman- Arabia" London 1947

يتناول الكتاب منطقة الساحل العماني وعلاقة بريطانيا بشيوخ هذه المنطقة، والمؤلف منصف بعض الشيء في أحكامه.

- Palgrave (W Gifford)

* Narrative of a Year's Journey through Central & Eastern
Arabia (1862- 1863)

2Vols London 1865

* A Personal Narrative of a year's Journey through Central &
Eastern Arabia (1862 - 1863)

طاف بلجراف في نجد وحائل والرياض ، ويعتبر وصفه لأواسط الجزيرة العربية ومواحل الخليج العربي في غضون زيارته من أحسن ما كتب في هذا الموضوع .

Arabia (1862-1863)

london 1877

- Philby, J.B.

Arabia

London 1950

يتناول الكتاب تاريخ الدعوة الوهابية ، على أنه يركز بصفة خاصة على دور
عبد العزيز آل سعود في تأسيس المملكة العربية السعودية .

- Rihani (Ameen)

• Ibn Saoud of Arabia (His people & His land) London 1926

• Around the Coasts of Arabia London 1930

يتناول بعض الإمارات في الخليج العربي ، ويركز بصفة خاصة على إمارة
الكويت

- Ruete (Rudolf Said)

Said Bin Sultan (Ruler of Oman and Zanzibar)

His Place in the History of Arabia & East Africa

London 1929

مؤلف الكتاب أحد أحفاد السيد سعيد بن سلطان من ابنته سائلة التي تزوجت
أحد الضباط الألمان وعرفت باسم (إميلي) ووضعت باللغة الألمانية كتاباً شيقاً يتضمن
مذكراتها في عمان وزنجبار تعرضت فيه لنظم القصر والبلاد في عهد السيد سعيد بن
سلطان بعنوان (مذكرات أميرة عربية) ، وقد ترجم هذا الكتاب إلى اللغة الفرنسية
بعنوان :

Memoire d'une Princesse Arabe

Paris 1905

وصدرت مؤخرًا ترجمة عربية للكتاب نشرتها وزارة التراث القومي والثقافة
بسلطنة عمان .

أما كتاب رودلف حفيد السيد سعيد وابن الأميرة سائلة فيحتوي على ترجمة
لحياة السيد سعيد ، وقد اهتم بصفة خاصة بإبراز شخصيته ومركزه في المجال الدولي
وعلاقاته الخارجية .

- Rivoyre (Dennis)

Obock, Mascate, Bouchire, Bassorah

Paris 1883

يتعرض الكتاب للنموذ الفرنسي في بحار الهند وشرق أفريقيا بوجه خاص .

- Rolandshay (Earl of)

The Life of Lord Curzon

3 vols

London

من أهم الكتب التي تناولت تاريخ حياة اللورد كيرزون وتقرير السياسة
البريطانية في الهند والخليج العربي.

- Rose ,P.

The Origins of War London .

- Royal Institute of International Affairs

The Middle East (A Political & Economic Survey) London 1958

- Saleh (Zaki)

Mesopotamia (Iraq)

A Study in British Foreign Affairs

Baghdad, 1957

- Sanger (Richard)

The Arabian Peninsula

New York 1924

- Stoye (Johannes)

The British Empire (Its Structure and its Problems) London 1936

- Sykes (Sir Percy)

A History of Persia

2 Vols. London 1951

يتناول المؤلف في الجزء الثاني من هذا الكتاب محاولات بريطانيا في السيطرة
على الخليج العربي منذ أيام البرتغاليين ، كما يعرض للحرب الإنجليزية الفارسية
ومشكلة الحدود الفارسية العثمانية . ومؤلف الكتاب من ضباط البحرية الهندية قضى
وقفاً طويلاً ممثلاً للحكومة البريطانية في فارس .

- Thomas (Bertram)

* Alarms & Excursions in Arabia

London 1931

* Arab Rule Under The Al Bu Said Dynasty

1741- 1957

- The Times History of the War part 29.

يتناول في هذا الجزء النشاط الأوربي في الخليج العربي في أواخر القرن
التاسع عشر وبداية القرن العشرين .

- Tylor (Mason Whiting)

The European Powers and the Near East

1875- 1906

Minneapolis ,1925

- Warefield (William)

The Gates of Asia

(A Journey from the Persian Gulf to the Red Sea)

London 1916

- Whigham (N. J.)

The Persian Problem

London 1903

يعرض الكتاب لمركز روسيا في الخليج العربي وفارس مع عرض لسكة حديد بغداد ودراسة لأوضاع الخليج العربي في القرن التاسع عشر .

- Wilfred (Thesiger)

Arabian Sands

London 1959

- Wilson (Sir Arnold)

The Persian Gulf

London 1954

يتناول المؤلف تاريخ الخليج منذ العصور القديمة ويتبع بشكل خاص ظهور الدول الأوروبية منذ أيام البرتغاليين. ويركز بصفة خاصة على القرصنة وتجارة الرقيق ودور بريطانيا في مكافحتهم كما يعرض لإمارات الخليج ووضع الخليج في السياسة العالمية . والكتاب مزود بقائمة بيلوجرافية لأبأس بها .

- Wolf, John B.

The Diplomatic History of the Bagdad Railway

Columbia 1936

- Zwemer (Rev. S. M.)

Arabia (The Cradle of Islam)

Studies in the Geography, People and Politics of the Peninsula

with an Account of Islam Mission

London 1908

(د) مقالات نشرت في مجلات دورية :

- Bell (Montague)

Britain & The Persian Gulf .

Journal of the United Empire

Vol VI

April 1915

- Bordat (Jaston)

Le Golfe Persique et la Perse

Bulletin de la Societe Geographique Commerciale

Tome XXIV Paris, 1912

- Carruthers (Douglas)

Captain Shakespeare's Last Journey

Geog. Journal Vol. LIX No. 5

May- June, 1922

- Charteris (A.M.)

The Bahrein Islands

Australian Geographer

Vol. II No. 4 195

- Colvill (W.H.)

Land Journey along the shores of the Persian Gulf from Bushire
to Lingah

Proceedings of the Royal Geog. Society. Vol. XI No. I Feb. 1927

- Cox (Percy)

* Overland Journey from the Persian Gulf to Masket, Geog .

Journal- October, 1902

Vol XX No. 4

* Some Excursions in Oman

Geog. Journal Vol. LXVI No. 3 Sept., 1925

- Danvers (F.C.)

The Persian Gulf : Route & Commerce

atie Quarteley Review

Vol.V January-April

London 1888

- Germain, A.

Quelques Mots Sur l'Oman et la Sultanate de Maskate, Bulletin de
la Société de Géographie, Cinquième Series

Tome XVI

Paris 1868

- Hoskins (Harford)

Background of the British Position in Arabia

The Middle East Journal Vol. I No. 2 April 1947

- Holdick

Arabia & The Persian Gulf

Geographical Journal Vol. LV No. 24 April 1920

وهذه المقالة تعليق على كتاب الكولونيل مايلز المعنون:

The Countries & The Tribes of the Persian Gulf

2 Vols

London 1914

- Jouanin, M. Andrée

Sur les Rives de Golfe Persique

(Notes de Voyage) Bulletin de la Société de Géographie

Economique et Commerciale

Tome XXVI - 1904

No. I Janvier et Fevrier 1904

- Liebsney (Herbert J.)

*International Relations of Arabia-The Dependent Area. Middle East Journal, April 1947

*Administration & Legal Development in Arabia

(The Persian Gulf Principalities) The Middle East Journal, Washington, Winter, 1956

- Lynch (H. F. B.)

The Persian Gulf

The Imperial Asiatic Review

Vol. XIII No. 26

April, 1902

- Mackie, J. B.

Hasa- An Arabian Oasis

Geog. Journal Vol. LXXII No. 3 March, 1924

- Miles (Colonel S. B.)

* Journal of an Excursion in South East Arabia, Geog. Journal

Vol. VII No. 5 May 1896

* A Cross the Green Mountains of Oman

(Geog. Journal Vol. XVIII No. 5 November 1901)

- Palgrave (W. Gifford)

Notes of a Journey from Gasa, through the Interior of Arabia to Katif on the Persian Gulf and thence to Oman in 1862- 1865

Proc. Roy. Geog. Soc. Vol. VIII No. III April, 1864

- Pelly (Lewis)

* The Persian Gulf, an area of trade, proc. Roy. Geog. Soc. Vol. X No. VI, August 1865,

* A Visit to the Wahabee Capital of Central Arabia, Proc. Roy. Geog. Soc. Vol. X No. vi, August 1865

- Philby, J. B.

A Cross Arabia from the Persian Gulf to the Red Sea, Geog. Journal Vol. VI No. 6 December 1920

- Qubain (Fahim)

Social Classes & Tensions in Bahrein

The Middle East Journal,

Summer 1955

- Ruete (R. Said)

The Al Bu Siad Dynasty in Arabia & East Africa
Lecture given to a Joint meeting of the Royal Asiatic & Central
Asian Societies on July 1929

Journal of the Central Asian Society Vol. XVI- 1929

- Rawlinson, H.

Extracts from a Report on the Islands and antiquities of Bahrein by
Captain Durand (Notes on Captain Durand's Report upon the
Island of Bahrein)

Asiatic Review London 1880

- Rouire, M.

*La Question de Golfe Persique- L'Angleterre en Arabie (Revue
des Deux Mondes LXIII Année, Cinquième periode Tome XVI
Paris 1903 .

*La Question du Golfe Persique- Le Reglement de Question de
Mascate et de Kowait

(Revue des Deux Mondes) LXXIIIe - Cinquième
Periode, Tome XVII Paris, 1903

- Sykes, P. Molenworth

A Fourth Journey in Persia 1897- 1901

Geog. Journal Vol. XIX Feb. 1902

- Villiers, Allen .

The Arab Dhow Trade

Middle East Journal, October 1948

- Wilson (Sir Arnold)

A Periplus of the Persian Gulf

Geog. Journal Vol. LXIX No. 3 March, 1927

- Zwerner, Rev. S. M.

Three Journeys in Oman

Geog. Journal Vol. XIX January 1902

- Encyclopeadia of Islam

هـ - معارف عامة

- Encyclopeadia Britannica

٩٦ / ٢٨٠٩	رقم الإيداع
977 - 10 - 0819 - 6	I. S. B. N الترقيم الدولي

هذا الكتاب ... وهذه المجموعة

يسرنا أن نقدم لجمهور المؤرخين والباحثين العرب
لمجموعة الكاملة لمؤلفات الأستاذ الدكتور جمال زكريا قاسم عن الخليج العربي.

وتقع هذه المجموعة في خمسة مجلدات تناولت ما يقرب من خمسة قرون من
تاريخ الخليج العربي الحديث والمعاصر منذ بداية العصور الحديثة حتى أزمة الخليج
١٩٩١ - ١٩٩٩.

وهذه الدراسة الموسوعية هي حصيلة سنوات عديدة قضتها المؤلف في رصد
وتحليل الأحداث التي شهدتها المنطقة من مختلف جوانبها السياسية والاقتصادية
والاجتماعية.

ويتناول هذا المجلد (الثاني) تطور النفوذ البريطاني في إمارات الخليج العربية
والمنافسات التي تعرضت لها بريطانيا من القوى الإقليمية والدولية، وذلك منذ بداية
القرن التاسع عشر البريطاني في عام ١٨٤٠ حتى نشوب الحرب العالمية الأولى في عام
١٩١٤.

يرجع المؤلف في هذه الدراسة الأنشطة الاقتصادية التي قام بها عرب الخليج
وصلة خاصة الغوص على اللؤلؤ والتجارة والأسر. ومن الناحية السياسية ركزت
الدراسة على علاقة بريطانيا بإمارات الخليج العربية ونجاحها في ربطها بمجموعة من
الاتفاقيات والمعاهدات غير المتكافئة. وإلى جانب ذلك عثت الدراسة بالعلاقات بين
بريطانيا والدولة السعودية والمنافسات الإقليمية التي تعرضت لها بريطانيا من قبل فارس
التي كانت لا تكف عن ادعائها على البحرين وعلى غيرها من إمارات الخليج العربية
الأخرى وكذلك من الدولة العثمانية. وخاصة بعد سيطرتها على الأحساء في عام
١٨٧١ ودهورها إلى حركة الجامعة الإسلامية، كما واجهت بريطانيا تحديات نفوذها من
قبل بعض القوى الأوروبية المنافسة وخاصة فرنسا وبرسبا القيصريّة، التي كانت تطمح
للوصول إلى مياه الخليج الدافئة والمياه التي كانت تحاول أن تجعل الكويت نهاية لسكة
حديد برلين - بغداد. غير أن بريطانيا استطاعت التخليص من تلك المنافسات بمكثها
الاتفاق الردي مع فرنسا والوفيق الردي مع روسيا، ومكنت لها هزيمة ألمانيا والدولة
العثمانية في الحرب العالمية الأولى من إحكام سيطرتها وفرض ما أسمته بـ «السلام
البريطاني» حتى أصبح الخليج بمثابة بحيرة مغلقة على النفوذ البريطاني وحيد.

تطلب جميع منشوراتنا من وكيلنا الوحيد بدولة الكويت دار الكتاب الحديث

designated, and no higher in port duty shall be claimed from British subjects than that which is paid by subjects or citizens of the most favoured nation .

This duty, once paid, shall cover, from all other charges on the part of His Highness the Sultan, goods coming from foreign countries by sea, whether these are intended for local consumption or for transmission elsewhere in bulk or otherwise, and whether they remain in the state in which they are imported or have been manufactured.

There shall , however, be exempted from payment of all duty the following namely:-

1. All goods and merchandise which being destined for a foreign port , are transhipped from one vessel to another in any of the ports of His Highness the Sultan of Muskat , or which have been for this purpose provisionally landed and deposited in any of the Sultan's custom-houses to await the arrival of a vessel in which to be re-shipped abroad. But goods and merchandise so landed shall be exempted only , provided that the consignee or his agent shall have , on the arrival of the ship , handed over the said goods to be kept under custom seal , and declared them as landed for transshipment, designating at the same time the foreign port of destination, and also provided that the said goods are actually shipped for the said foreign port as originally declared, within a period not exceeding six months after their first landing and without having in the interval , changed owners.

2. All goods and merchandise which not being consigned to a port within the dominions of the Sultan, have been inadvertently landed, provided that such goods are reshipped within a month of being so landed and transported abroad. Should however such goods or merchandise here spoken of, be opened or removed from the custody of the customs authorities, the full duty shall then be payable on the same.

3. Coals, naval provisions, stores and fittings, the property of Her Majesty's Government, landed in the dominions of His Highness for the use of the ships of Her Majesty's navy.

4. All goods and merchandise transhipped or landed for the repair of damage caused by stress of weather or other disasters at sea provided the cargo so discharged shall be shipped and taken away on board of the same vessel or if the later, shall have been condemned, or her departure delayed, in any other manner.

ARTICLE 7

No article whatever shall be prohibited from being imported into or exported from the territories of His Highness the Sultan of Muskat, and no export duties are to be levied on goods exported from those territories except with the consent of the government of Her Britannic Majesty, such consent being subject to the conditions that may be laid down in the notifications intimating the same.

ARTICLE 8

It is agreed and understood by the High Contracting Parties that, in the event of an arrangement being entered into hereafter between His Highness and the Powers having treaty relations with Muskat, and to which Great Britain shall be a consenting party, whereby vessels entering the port of Muskat shall be charged with shipping tonnage, or harbour dues, such dues to be administered under the control of a special board for the improvement of the harbour and construction and maintenance of lighthouses and nothing in the aforesaid mentioned provisions shall be constructed so as to exempt British vessels from payment of such shipping, harbour or tonnage dues as may here after be agreed upon.

ARTICLE 9

It shall be at the option of the British subjects in each case to pay the percentage duties stipulated in Article 6, either in cash, or if the nature of the goods allows of it in kind, by giving up an equivalent amount of the goods produce, in the event of payment being made in cash the value of the merchandise goods, or produce on which duty is to be levied, shall be fixed according to the ready money market price ruling at the time when the duty is levied, in the case of the foreign imports, the

value shall be fixed according to the market price at Muskat and in that of native goods and produce by the place where the merchant shall choose to pay the duty.

In the event of any dispute arising between a British subject and the custom house authorities regarding the value of such goods this shall be determined by reference to two experts, each party nominating one and the value so ascertained shall be decisive. Should however, these experts not be able to agree, they shall choose an umpire, whose decision is to be considered final.

ARTICLE 10

His Highness the Sultan of Muskat engages by the present treaty to provide and give orders to his officials that the movement of goods in transit shall not be obstructed or delayed in a vexatious manner by unnecessary customs formalities and regulations, and that every facility will be given for their transport.

ARTICLE 11

British vessels entering a port in the dominions of His Highness the Sultan of Muskat in distress shall receive from the local authorities all necessary aid to enable them to re-victual and refit so as to proceed on their voyage.

Should a British vessel be wrecked off the coast of His Highness's dominions the authorities of His Highness shall render all assistance in their power to the distressed vessel in order to save the ship, her cargo, and those on board, they shall also give aid and protection to persons saved, and shall assist them in reaching the nearest British Consulate, they shall further take every possible care that the goods so recovered are safely stored, and kept for the purpose of being handed over to the owner, captain, agent of the ship or British Consul, subject always to right of salvage.

His Highness's Authorities shall further see that the British Consulate is at once informed of such disaster having occurred.

Should a British vessel , wrecked on the coast of His Highness's dominions be plundered the authorities of His Highness shall as soon as they come take measures to pursue and punish the robbers , and recover the stolen property. like- wise should a vessel of His Highness the Sultan of Muskat, or of one of His subjects, enter a British port in distress, or be wrecked off the coast of Her Majesty's dominions, the like help and assistance shall be rendered by the British authorities.

ARTICLE 12

should sailors or others belonging to a British ship of war, or merchant vessel desert had take refuge on board of any of His Highness's ship the authorities of the Sultan of Muskat shall upon request of a consular official or in his absence of the captain of the ship, take the necessary steps in order to have them arrested and delivered over to the consular official or to the captain .

In this , however, the Consular Officer and Captain shall render every assistance.

ARTICLE 13

Subjects of Her Britannic Majesty shall as regards their persons and property, enjoy within the dominions of His Highness the Sultan of Muskat the rights of ex-territoriality.

The authorities of His Highness the Sultan have no right to interfere in disputes with subjects of Her Britannic Majesty amongst themselves or between them and members of other christians, such questions whether of a civil or criminal nature, shall be decided by the competent Consular authorities. The trial and also the punishment of all offences and crimes of which British subjects may be accused within the dominions of His Highness the Sultan ; also the bearing and settlement of all civil questions, claims or disputes on which they are defendants, is expressly reserved to the British Consular authorities and courts and removed from the Jurisdiction of His Highness the Sultan. Should disputes arise between subjects of His Highness the Sultan or other non Christian

Power, not represented by Consuls at Muskat and a subject of Her Britannic Majesty in which the British subject is the plaintiff or complainant the matter shall be brought before and decided by the Highest authority of the Sultan or some Person especially delegated by him for this purpose, the proceedings and final decision in such a case shall not, however be considered legal unless notice has been given an opportunity afforded for the British Consul or his substitute to attend at the hearing and final decision.

ARTICLE 14

Subjects of His Highness the Sultan, or any non-Christian Nation not represented by Consuls at Muskat who are in the regular service of British subjects within the dominions of His Highness the Sultan of Muskat, and shall enjoy the same protection as British subjects themselves, should they be charged with having committed a crime or serious offence punishable by law they shall on sufficient evidence being shown to Justify further proceedings belanded over by British employers, or by order of the British Consul to the authorities of His Highness the Sultan for the trial and punishment.

ARTICLE 15

Should a subject of Her Majesty residing in the dominions of His Highness the Sultan of Muskat by adjudicated bankrupt, the British Consul shall take possession of recover, and realise all property and assets of such bankrupt, to be dealt with and distributed according to the Provisions of English Bankruptcy Note.

ARTICLE 16

Should a subject of His Highness the Sultan of Muskat resist or evade payment of the just and rightful claims of a British subject, the authorities of His Highness the Sultan shall afford to the British creditor every aid and facility in recovering the amount due to him, in like manner the British Consul shall afford every aid and facility to subjects of His Highness the Sultan of Muskat in recovering debts justly due to them from a British subject.

ARTICLE 17

Should a British subject die within the dominions of His Highness the Sultan of Muskat, or dying elsewhere leave property therein movable or immovable the British Consul shall be authorized to collect, realize and take possession of the estate of the deceased, to be disposed of according to the provisions of English Law.

ARTICLE 18

The houses, dwellings, warehouses and other premises of British subjects or of persons actually in their regular service, within the dominions of His Highness the Sultan of Muskat, shall not be entered or searched under any pretext by the officials of His Highness without the consent of the occupier unless with the cognizance and assistance of the British Consul or His Substitute.

ARTICLE 19

It is hereby agreed between the two High Contracting Parties that in the event of an agreement being hereafter arrived at between His Highness the Sultan of Muskat and the various powers with which His Highness shall be in treaty relations, including Great Britain, which must be a consenting party, whereby the residents of a district or town shall without distinction of nationality be made subject to the payment of local taxes, for municipal and sanitary purposes, the same to be affixed and administered by under the control of a special board, nothing contained in this treaty shall be understood so as to exempt British residents from the payment of such taxes.

ARTICLE 20

Subjects of the two High Contracting Parties shall within the dominions of each other enjoy freedom of conscience and religious toleration, the free and public exercise of all forms of religion, and the right to build edifices for religious worship.

ARTICLE 21

The Stipulation of the present treaty shall be applicable to all the colonies and foreign possessions of Her Britannic Majesty so far as the law permit, excepting to those here in after named, that is to say, except to :-

The Dominions of Canada

Newfoundland

The Cape of Good Hope

Natal

New South wales

Victoria

Queensland

Tasmania

South Australia

Western Australia

Newzealand.

Provided always that the stipulation of the present treaty shall be made applicable to any of the above named colonies or foreign possessions, on whose behalf notice to that effect shall have been given by Her Britannic Majesty's Representative in Muskat to His Highness the Sultan within two years from the date of exchange the ratification of the present treaty .

ARTICLE 22

The present treaty has been executed in quadruplicate, two copies being written in English and two in Arabic, these are understood to be of similar importance and signification, in the event, however, of doubt, hereafter arising as to the proper interpretation of the English or Arabic text of one or other of the treaty stipulations, the English text shall be considered decisive. The treaty shall come into operation within one month after the date when the ratification may take Place.

ARTICLE 1

I recognise as valid and in force all former treaties and conventions agreed to between the Chiefs of Bahrein and the British Government either direct or through the mediation of its representatives in this Gulf.

ARTICLE 2

I agreed to abstain from all maritime aggressions of every description, from the prosecution of war, Piracy, and slavery by sea, so long as receive the support of the British Government in the maintenance of the security, of my own possessions, against similar aggressions directed against them by the chiefs and tribes of this Gulf.

ARTICLE 3

In order that the above engagements may be fulfilled I agree to make known all aggressions and depredations which may be designed, or have place at sea, against my self, territories or subjects, as early as possible to the British Resident in the Persian Gulf as the arbitrator in such cases, promising that no act of aggression or retaliation shall be committed at sea by Bahrein or in the name of Bahrien by my self or others under me, on other tribe without his consent or that of the British Government if it should be necessary to Procure it, and the British Resident engages that he will forthwith take the necessary steps for obtaining reparation for every injury proved to have been inflicted or in course of infliction by sea upon Bahrein, or upon its dependencies in the Gulf. In like manner I Sheikh Mohamed Bin Khlleefa, will afford full redress for all maritime offences which in justice can be charged against my subjects or my self, as the Ruler of Bahrein.

ARTICLE 4

British subjects of every denomination, it is understood may reside in, and carry on their lawful trade in the territories of Bahrein, their goods being amount once paid shall not be demanded again on the sale goods if

We, the undersigned Ali Bin Khuleefa and the Inhabitants and subjects of Bahrein in general , do hereby declare that Mohamed Bin Khuleefa having repeatedly committed acts of piracy and other irregularities at sea, and is having now, after his recent piratical act, fled from Bahrein , has forfeited all claim to his title as principal Sheikh and Chief of Bahrein, and at the present moment there being no other Sheikh , I, Ali Bin Khlifa, received the Resident's letter addressed to Mohamed Bin Khuleefa, and have understood the demands there in made, and I hereby agree and accept the conditions as follows :-

1st. to make over tomorrow morning, 19th Jemadi-oolawal 1285, 17th September 1868, to the high in rank, captain Brown, commanding Her Majesty's Ships present, all the war buglas and buteels belonging to Mohamed Bin Khliafa and Myself.

2nd. to pay to the Resident the sum of one hundred thousand dollars in the manner specified below :-

25.000 dollars cash, payable on the spot on the 7th September 1868, 75.000 dollars by three annual instalments of 25.000 dollars each instalment, being payable on the 7th september of each successive year until the total sum is paid up.

3rd. to consider Mohamed Bin Khlifa as permanently excluded from all participation in the affairs of Bahrein and as having non claim to that territory, and in case of his returning to Bahrein I promise to seize and make him over to the Resident . But if I do not act up to the stipulations now agreed I may be considered a pirate, as Mohamed Bin Khlifa himself .

4th. In view of preserving the peace at sea, and precluding the occurrence of further disturbance, and in order to keep the Resident informed of what happens I promise to appoint an Agent on my part at Bushire.

Written on the 18th Jomadi ool awal 1285 = 6 sept. 1868.

ARTICLE 4

If at any time His Highness the Governor of Fars shall move towards the territories of Bender Abbas in view of relaxation, the Ruler of Bender Abbas shall arise continue at his service like other Rulers of towns or countries in the parts requiring services, meeting him with ceremonial honours and respect, and receiving him with the most sacred, most holy attentions and marks of favour.

ARTICLE 5

On the days of Festivals and on the Birthday of the centre of the universe, the very Great Shah on which the flag of the Badshah shall be hosited in Bender Abbas for the sake of blessing and joy where shall also be appointed a sufficient number of workmen to execute this service, so that there be no negligence in this respect.

ARTICLE 6

In the villages and parishes which may be in the jurisdiction of the Ruler of Bender Abbas, in a more general of the territory of Fars or kirman the Ruler of Bender Abbas shall not exercise any control or interference therein and if it be that troops, on the part of the Exalted Government of Persia be their way to the countries of the Bulush, or any other parts passing the frontiers of Bender Abbas, then the Rulers who may be acting on your part shall give them provisions and guide for the heavey-assisted Persian forces taking from them a receipt. They shall render them requisite services, as also the subjects of Mina and Shemil, and of those parts which in the space of the two years, have served the Exalted Government in fidelity and are known to His Highness the most Sacred and Holy this day foreward, the Ruler of Bender Abbas shall not turn against them evidence, or seak to cavil against them on the subject of damage or the like

ARTICLE 7

If any one of the subjects of Fars should run away and flee to the said frontiers and join you there on the more indication of His Most Sacred Highness the Governor the fugitive shall be delivered over to him

ARTICLE 8

The regular revenue and the honorarium are 14.000 tomans in this wise the revenue is 12.000 tomans in every year, this being paid in four instalments delivered and receipts shall be given to the Rulers.

ARTICLE 9

The Properties of Persian merchants impounded in Qishm shall be entirely and totally released and delivered to their representatives, who shall give receipts on delivery of their goods.

ARTICLE 10

From the tenour of what the merchants, subjects of all the Exalted Government of Persia, have represented that formerly one of the Banians who formed the dues of the bay of Muscat, had some one on his part, who resided in Bender Abbas over the commerical effects belonging to the subjects of the Exalted Government of Iran, which were carried from the Muscat duties & C. at Bender Abbas. And that, in all countries, and with all Governments this custom does not exist that a thing which does not enter the country town, they should take tithes therefrom, and this is contrary to the rule and the law, indeed, it is an evident innovation that property which does not enter the country should be made liable to tithes it is necessary that His Highness the Imam should away with this innovation altogether and whosoever introduces commerical effects into Bender Abbas from any places hence foreword. Let them deliver up the tithes in like manner as took place in the time of Seyf son of Mihnan not more.